

الْبَحْثُ الْعِلْمِيُّ فِي الدِّينِ وَالْإِنْسَانِ: الإِخْلَاقِيَّةُ

الدكتور محمد عبد الحميد
أستاذ الإعلام - جامعة حلوان



علاء الكتب



0184865

Elkhatib Al-Kitab

البحث العلمي
فلس
الدراسات الإعلامية

الْبَحْثُ الْعَامِّيُّ
فِي الدِّانِيسَا: الإِغْلَامِيَّةِ

الدكتور محمد عبد الحميد
أستاذ الإعلام - جامعة حلوان

عالم الكتب

الإعلام

عبد الحميد . محمد .

البحث العلمي في الدراسات الإعلامية / محمد عبد الحميد . ط ١ .

القاهرة : عالم الكتب . ٢٠٠٠ م

٢٩٤ ص : ٢٤ سم

يشتمل على إرجاعات بيبليوجرافية (ص ١٨٤ - ٤٩١)

تدريج : ٨ - ٢١٨ - ٢٣٢ - ٩٧٧

١ - العنوان

١ - رأس الموضوع

(١٠٠)

عالم الكتب

نقر • توزيع • طباعة

الإدارة :

١٩ شارع جواد حسني

تليفون : ٢٩٢١١٢٩

فاكس : ٢٩٢١٠٢٧

المكتبة :

٢٨ ش عبد الحلق ثروت

تليفون : ٢٩٢٦٤٠١

ص.ب. ١٩ محمد فريد

الرمز البريدي : ١١٥١٤

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

رقم الإيداع : ١١٢٣٤ / ٢٠٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم

«ن والقلم وما يسطرون»

صدق الله العظيم

مقدمة

لماذا تأخر هذا الكتاب ... ؟

لعل هذا السؤال بطرحه كل قارئ لفصله، ويرى أن سطورها تلبى حاجة علمية لديه .
لماذا تأخر كل هذه السنوات وهناك ندرة في هذا النوع من المراجع العلمية .

هناك أكثر من سبب وكلها أسباب مقصودة . أولها أنني أثرت أن تكون البداية بإعداد المراجع الخاصة بالنتائج العلمية لكل عنصر من عناصر العملية الإعلامية أولاً . فغداً صدرت الكتب الخاصة بتحليل المحتوى في بحوث الإعلام، ودراسة الجمهور في بحوث الإعلام، وبحوث الصحافة، بالإضافة إلى عدد من الأوراق الخاصة بالبحث النقدي ودراسة الصورة الصحفية وغيرها . وهذه الإصدارات زادت من التحقق في دراسة هذه العناصر، وكنت أعتقد في كفاية هذه الدراسات لأنها تقدم إجابات متعمقة عن أهداف دراسة كل من عناصر العملية الإعلامية .

السبب الثاني هو الاعتقاد بأن علم المناهج *Methodology* ليس بالبساطة التي تسمح لكل من أجرى بحثاً أو دراسة علمية أن يلم به وكل أعداد، فالأمر يحتاج إلى مزيد من التحقق والاستقصاء في الحاجات والأهداف العلمية وعلاقتها بطرق البحث وأساليبه وحدود تطبيقاتها في إطار أكثر شمولاً، يوفر متطلبات المرونة والاختيار الصحيح للمناهج والأساليب والأدوات التي تسهم في تطوير المعرفة العلمية المتخصصة . ولم يكن ذلك سهلاً دون الاستزادة المتعمقة في هذا العلم وعلاقته بالعلوم الأخرى .

السبب الثالث : إن التعرض إلى مناهج البحث العلمي بالعمق والتفصيل اللازم يجب أن يكون دالاً إلى كفاية العمق النظري للمعرفة العلمية المتخصصة، بحيث تجد إجابة منهجية لكل سؤال تطرحه هذه المعرفة والمعارف العلمية المرتبطة لها . ولذلك كان اهتمامي دائماً بالربط بين السؤالين ... ماذا ندرس... وكيف ندرس... والفصل بينهما في علم المناهج يشكل أزمة للبحث العلمي، تتمثل في تراجع القيمة العلمية للدراسات والبحوث التي يتم القيام بها في إطار التخصص . ولذلك كان الهدف أولاً الوقوف على تطور الفكر العلمي في مجال الإعلام ونظرياته لزيادة الثقة في إمكانية التعرض للسؤالين معاً في عمل واحد .

السبب الرابع : أنني أثرت خلال هذه السنوات عدم العجلة في إعداد هذا العمل، والوقوف موقف المراقب للبحث العلمي في الدراسات الإعلامية وإنجازاته في مصر والوطن العربي . لتقويم مسار البحث وتحديد إيجابياته وسلبياته وحاجات الباحثين والبحث العلمي

حتى يمكن تقديمها في عمل متكامل يتناقص كل جوانب الأداء والقصور، ويلبي الحاجات التي يراها المراقب خلال هذه السنوات .

وعلى الرغم مما يشهده السبب الرابع خاصا بحدود المتابعة والمراقبة، فإنه كان سببا في الإمراع بإعداد هذا العمل . لأن الأمر وصل إلى حد الأزمة في التناول المنهجي في البحوث الإعلامية . فخلت هذه الأزمة في جوانب عديدة بتصدرها الاقتراب الحذر من المنهج العلمي وأدواته وتطبيقاته، اكتفاء بما سجله السابقون عن أدبيات تقادمت بعد أن طال عمرها، وانعكس ذلك في غياب الابتاع والعرض التقدي للمنهج العلمي وتطبيقاته . وتقلت أيضا في نمطية تناول المنهج العلمي وآلية الأداء البحثي لدى آخرين، ولعل ذروة الأزمة تظهر في تناول المنهج العلمي وأدواته في بحوث أخرى من خلال ما تم تحصيله بالسمع وليس بالقراءة والإطلاع . وهذه نتيجة طبيعية لآلية الأداء في البحث العلمي .

ولذلك كانت خطة إعداد الكتاب تقوم على التعمق في المنهج وآلياته وتطبيقاته في الدراسات الإعلامية، بمصاحبه عمق في الفكر الإعلامي ونظرياته، حتى يمكن تقديم الإجابة بين صفحاته على السائلين : ماذا يدرس الباحث في مجال الإعلام وظواهره العلمية...؟ وكيف يدرس كل ظاهرة بخصائصها المميزة...؟ في إطار ما استحدثت من أفكار وتعميمات، صاحبها مستحدثات حديثة في المنهج وأدواته بتقديمها هذا العمل .

ولذلك كان هدف الصق والشمول واضعا عند جمع المادة العلمية وتقديمها في إطار التحديث العلمي والمنهجي، ثم عرضها بعد ذلك في فصول هذا الكتاب، التي يتفق توريثها وتتابعها مع خطوات البحث العلمي وإجراءاته في شروح تفصيلية وأمثلة عملية تلبي حاجات الباحثين إلى الاقتراب الجاد من تطبيقات علم المناهج في الدراسات الإعلامية.

ورغم ما يظهر من سعة المادة العلمية لهذا الكتاب، بخلة في عدد الفصول التي وصلت إلى سبعة عشر فصلا فيما يقرب من خمسمائة صفحة، إلا أنني مازلت أعتقد أن هناك المزيد مما يمكن تقديمه في مثل هذا الكتاب .

ولذلك لم أنسى أقدم هذا الكتاب عملا متواضعا أرجو أن يلبي الحاجات العلمية للباحثين في الدراسات الإعلامية، ويضيف جديدا إلى المنهج العلمي وأدواته وتطبيقاته في هذه الدراسات والبحوث الخاصة بها .

القاهرة في ١٨ يونيو ٢٠٠٠

١٤ ربيع الأول ١٤٢١

دكتور

محمد عبد الحميد

فهرست الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٢٠٠ - ٢٠١	المقدمة ؛
٢٠١ - ٢٠٢	الباب الأول ؛ مدخل عام
٢٠٢	الفصل الأول ؛ التعريف بالبحث العلمي والعناصر المنهجية
	(المعرفة والعلم - البحث العلمي والدراسات الإعلامية - أنواع الدراسات والمناهج العلمية - النظرية والتعميم والفرض العلمي - المفاهيم والمفاهيمات) .
٢٠٢	الفصل الثاني ؛ المداخل النظرية للدراسات الإعلامية
	(المدخل الوظيفي - مدخل النظم والعمليات الإعلامية - المدخل الاجتماعي - المدخل السلوكي - المدخل اللغوي - مدخل الممارسة المهنية - المدخل التاريخي - مدخل تأثيرات الإعلام - التكامل والتجريب في المداخل النظرية للدراسات الإعلامية) .
٢٠٢ - ٢٠٣	الباب الثاني ؛ الخطوات المنهجية العامة
٢٠٣	الفصل الثالث ؛ التعريف بالمشكلة العلمية وتجهيزها
	(مصادر التعرف على المشكلات العلمية - خطوات تحديد المشكلة العلمية - عرض المشكلة العلمية وتحديد أهدافها وأهميتها - صياغة عنوان المشكلة العلمية) .
٢٠٣	الفصل الرابع ؛ مراجعة التراث العلمي وأدبيات البحث
	(أهمية مراجعة أدبيات البحث - خطوات مراجعة أدبيات البحث - استخدام الكمبيوتر في مراجعة أدبيات البحث - كتابة التقرير الخاص بمراجعة أدبيات البحث - موقع الدراسات السابقة في التقرير العام) .
٢٠٣	الفصل الخامس ؛ صياغة الفروض العلمية والعلاقة بين المتغيرات
	(أهمية الفروض - أنواع الفروض - الفروض والتساؤلات - تقويم الفروض) .

- ١٢٩ الفصل السادس : نظام العيّنات
 (نظام العيّنات - أنواع العيّنات وطرق اختيارها - تعدد اختيار العيّنات) .
- ٢٧٩-١٥١ الباب الثالث : منهج البحث والتصميمات المنهجية
 ١٥٧ الفصل السابع : وصف الظاهرة الإعلامية وخصائصها
 (المسح الوصفي ودراسة خصائص التلقين - دراسة الحالة في وصف القائم بالإتصال والمؤسسات الإعلامية - تحليل النظم في دراسة المؤسسات الإعلامية - المنهج المقارن والمقارنة المنهجية - التحليل البعدي والتحليل من المستوى الثاني) .
- ١٨٩ الفصل الثامن : وصف العلاقات السببية واختبارها
 (منهج الدراسات السببية المقارنة - التصميمات المنهجية للسببية المقارنة - المسح الاستدلالي ووصف العلاقات السببية - منهج الدراسات الارتباطية - أوجه الاتفاق والاختلاف بين السببية المقارنة والمنهج الارتباطي - الدراسات دون التجريبية وشبه التجريبية - المنهج التجريبي واختبار العلاقات السببية)
- ٢١٣ الفصل التاسع : تحليل محتوى الإعلام
 (إتجاهات تعريف تحليل المحتوى - الاستخدامات المنهجية لتحليل محتوى الإعلام - الخطوات المنهجية لتحليل محتوى الإعلام - تقدير قيمة الموضوعات وتحديد مراكز الإهتمام - قياس الإتجاهات في محتوى الإعلام - تحليل محتوى الرموز غير اللفظية - تحليل المحتوى والدراسات النوعية - استخدام الكمبيوتر في تحليل محتوى الإعلام) .

- ٢٦١ الفصل العاشر: الدراسات التاريخية والمستقبلية
(المنهج لتاريخي- طرق البحث في الدراسات المستقبلية)
- ٢٧٩ الفصل الحادي عشر: الدراسات الكيفية والبحث النقدي
(الإمبريقية والوظيفية في الدراسات الإعلامية-نقد الوضعية
في الدراسات الإعلامية-المعالم الأساسية للدراسات الكيفية -
أساليب البحث في الدراسات الكيفية-التكامل المنهجي في
الدراسات الكيفية-البحث النقدي للظاهرة الإعلامية) .
- ٤٣٧-٣٢٣ الباب الرابع : القياس وجمع البيانات
- ٣٢٩ الفصل الثاني عشر: القياس وبناء المقاييس
(خصائص القياس وأهميته- مستريات القياس- أنواع
المقاييس شائعة الاستخدام مقاييس تصنيف الذات- مقاييس
الاتجاهات - مقياس الصفات أو السمات) .
- ٣٥٢ الفصل الثالث عشر: الاستقصاء أو الاستقصاء
(طرق الاستقصاء- استخدام الشبكات الإلكترونية- تصميم
استمارة الاستقصاء : مراجعة إطار البيانات وتحديد نوعها-
تحديد نوع الاستمارة ونوع الأسئلة المستخدمة- إعداد
الاستمارة في صورتها الأولية ووضع الأسئلة في أشكالها
لمحتارة- اختبار صدق استمارة الاستقصاء- الإعداد النهائي
لاستمارة الاستقصاء) .
- ٣٩١ الفصل الرابع عشر: المقابلة والملاحظة الميدانية
(المقابلة وأنواعها- تنظيم المقابلة- إدارة المقابلة- المقابلة
الجماعية- الملاحظة الميدانية- الخطوات المنهجية للملاحظة
الميدانية- الملاحظة من بعد) .

الصفحة	الموضوع
٤١٧	الفصل الخامس عشر : اختبارات الثبات والصدق (اختبارات الثبات - تقدير قيمة الثبات - تعريف الصدق وأنواعه) .
٤٢٩-٤٨٢	الباب الخامس : التفسيرية : حاية تقويم البحث
٤٤٣	الفصل السادس عشر : التفسير والاستدلال (بناء لتفسيرات في الدراسات الجبرئية - نماذج التفسير - صعوبات التفسير) .
٤٦١	الفصل السابع عشر : كتابة مشروع البحث وتقريره النهائي (عناصر مشروع البحث - عناصر التقرير النهائي وتنظيمه - كتابة محتوى المشروعات وتقارير البحث - الالتباس والاستشهاد والإحالات المرجعية - التوثيق والإسناد المرجعي - التسجيل في هرامش النصوص - توثيق النصوص الإلكترونية - التسجيل في قائمة المراجع) .
٤٨٣-٤٩١	قائمة المراجع :

الباب الأول



مدخل

عام

يرتكز لمجاء الباحث بداية على دعائيتين رئيسيتين الأولى : إدراكه للمفاهيم والمعارف الخاصة بعلم المصاح وتطبيقاتها . حتى يمكن الفصل والتفرقة بين الخلاقات المتعددة والأراء المتباينة في صياغة هذه المفاهيم والمعارف . ويرتكز بالتالي صحة الاستخدام وصلاصة التطبيق للمصاح والأساليب والأدوات التي تصل بهحه إلى النتائج الصادقة التي يحكر الوثوق بها والتعميم من خلالها

والدهامة الثانية : هي إدراكه أيضا للأبعاد النظرية أو المداحل المختلفة التي تعتبر مرشدا له في تحديد اتجاهه العلمي في دراسة الظاهرة أو المشكلة العلمية . واجدب الأكثر لرا . في تحديد المشكلة والاستفادة بنتائج دراستها .

وعلى الرغم من تطور المعرفة العلمية وتراكمها في الدراسات الإعلامية إلا أنه يلاحظ في الكثير من البحوث والدراسات أو عرض الباحثين لدراساتهم ، يلاحظ لهباب الالتئاق على الكثير من المفاهيم والتعريفات والمحددات الخاصة بالطرق والأساليب والأدوات والاختبارات أو المفاهيم ، حتى أنه يمكن أن نلاحظ أن عددا كبيرا من الباحثين يتجنب الاقتراب من هذه المفاهيم ، ويستترشد بما استخدمه السابقون دون رؤية نقدية لهذا الخلاف أو الالتئاق

وهذا ما يدعو إلى عرض وتحديد التعريفات الخاصة بالبحث العلمي ومفاهيمه ، ووضع الحدود بين هذه التعريفات والمفاهيم من خلال المحددات الخاصة بكل منها ، باعتباره المدخل العلمي إلى إدراك مصاح البحث وأساليبه وأدواته .

ويدعو أيضا إلى تناول الجوانب النظرية لاتجاهات البحث في الدراسات الإعلامية لتكوين مرشدا في تحديد المدخل العلمي لدراسة المشكلات والظواهر الإعلامية .

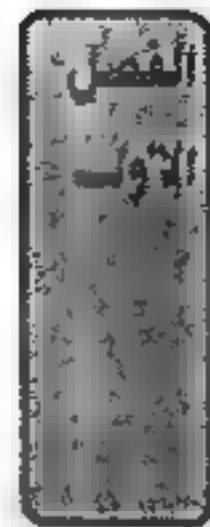
ولهذا ينقسم هذا الباب إلى فصلين .

الفصل الأول : التعرف بالبحث العلمي والمناصر المنهجية؛ ويعتبر المدخل

الأساس للاقترب من علم المناهج، من خلال التعرف بالمفاهيم والمصطلحات الثابتة في هذا العلم .

المحور الثاني: المداخل النظرية للدراسات الإعلامية ويحدد مسارات الاقترب العلمي أو المداخل النظرية للدراسة الظاهرات أو المشكلات الإعلامية .

ويهتم هذا الباب بعرض هذه المعارف في عجلة تصح الباحث على بداية الطريق للاقترب من تطبيقات علم المناهج في الدراسات الإعلامية . وتجعله يتقدم واثقاً إلى اتخاذ القرارات الخاصة باختيار مشكلة الدراسة والاقترب أكثر من الخطوات الإجرائية المهيبة للبحث والدراسة وهو محتوى الأبواب التالية .



التعريف بالبحث العلمي والعناصر المنهجية

اكتسبت الإنسانية على مدار تاريخها تراكماً لانهائياً من المعارف العامة والخاصة، التي تشكل إطار الخبرة الإنسانية . ولقد صدها في سلوك الإنسان وملاكانه على مر التاريخ . وهذه المعارف يكتسبها الفرد من خلال ملاحظة الأشياء والموجودات، والتعامل فيها وراء وجود الأشياء وحركتها . أو نتائج التجريب الذي يقوم به الإنسان بنفسه لتأكيد اعتقاده أو الرضا بين الأشياء والموجودات .

وهذا التراكم الأولي من الخبرات الإنسانية هو الذي يشكل قواعد الفكر الإنساني في كافة المجالات، ويؤثره لاتصل إلى الحقائق والقوانين التي تحكم مسار الإنسانية على قمة هذا الفكر الإنساني . ومن هنا جاءت العلاقة بين المفاهيم العلمية والمنهجية المختلفة التي تعكس تصور الإنسان لمستويات بناء المعرفة والعلاقات بينها وبين الحقائق الثابتة .

المعرفة والعلم

تفسر عملية التنظيم العلاقة بين المعرفة *Knowledge* والعلم *Science* . فالمعرفة هي تراكم الخبرات الإنسانية للعلاقات بين الأشياء والموجودات في حياة الإنسان وهي تتحول إلى حقائق علمية يعيها من خلال الأساليب المختلفة، فالوعي

المعنى أو المادى يتم من خلال الملاحظة والمعاشية لحقائق الوجود المعلى وعلاقاته
وقد يصل الانسان إلى هذه الحقائق من خلال البحث فيما وراء الموجودات *Meta* أو
من خلال التجريب الافتراضى من هذه الحقائق ووصفها على شكل وبناء معين نتيجة هذا
التجريب .

وهذه الطرق الثلاث تمثل طرق بناء المعرفة. ويتم تصنيف أنواع المعرفة من
حلال طرق الافتراض منها واكتسابها وهي :

١- المعرفة الخمسية التى تتم نتيجة الملاحظة والملاحظة والمعاشية مع لحقائق
المختلفة .

٢- المعرفة الفلسفية التى تتم من خلال التأمل أو التحليل العقلى .

٣- المعرفة العلمية التى تتم من خلال التجريب والمنهج العلمى

وإذا كانت الملاحظة والتأمل تمثل التجربة الذاتية فى تقرير الحقائق والظواهر
التي كان يلاحظها الإنسان أو يتأملها . فإن هناك مصادر أخرى للمعرفة مثل .

- السلطة *Authority* حيث كان الإنسان يعتقد فيما نراه السلطة التى تمثل فى
مستوى من مستويات العلاقات مع الفرد والتى تعبر عن الثقة فى مجال المعرفة
التي يمس إليها داخل العائلة أو القبيلة أو الوطن أو أصحاب الخبرة فى مجال
ما .

- ويتفق أسلوب الحدس *Intuitive* ويرسخ الاعتقاد *Tenacity* مع التأمل أو التحليل
العقلى حيث يتعرض الفرد من المعرفة على أساس تحليله العقلى لخصائص
الأشياء ووجودها والعلاقات بينها. أو اعتقاده فى الوجود والخصائص المميزة لها

وتبقى بعد ذلك المعرفة العلمية والمنهج العلمى على محصل المعرفة بالحقائق
بناء العلاقات بينها . وبذلك فإن الفرد بعد أن يكتسب المعرفة بالحقائق بصورة أو
أخرى، ينتقل إلى إدراك العلاقات والارتباطات بين هذه الحقائق وبعضها بما يفسر
الحركة والتطور والتفاعل والنمو الذى يبرز فى النهاية حقائق متجددة فى إطار من
التنظيم الذى يميز العلم بذاته .

والعلم *Science* هو التراكم المعرفى المنظم للعلاقات بين الحقائق والظواهر
المسلطة . وبالتالى فإن ما يميز العلم هو اتباع المنهج العلمى لتنظيم المعرفة.
ومن هنا تأتى العلاقة بين المعرفة والعلم والمنهج العلمى .

وهناك أكثر من تعريف تشير في مجموعها إلى إدراك العلاقات بين الأشياء .
والظواهر ، ونحو معرفة الحقائق بذاتها إلى محاولة السيطرة والضيء لحركتها
وعلاقتها (محمد على محمد ٨٣ - ١٣ - ١٤) فالعلم معرفة لاتتعلق بالأشياء أو
الظواهر بذاتها ، وإنما العلم أن تدرك ما يربط هذه الأشياء أو الظواهر من علاقات ،
وجوهر المعرفة العلمية هو معرفة القوانين أو المبادئ التي تحكم العلاقة بين الظواهر
بعضها ببعض .

وهو بناء منظم من المعرفة يبدأ بالواقع وينتهي إلى تلمسها من خلال برنامج
محدد يؤدي إلى الكشف عن الحقيقة . ووظيفة العلم هي إقامة القوانين العامة التي
تحكم اكتشاف الأحداث أو القضايا التي يبحثها ، وتساعدنا هذه الوظيفة في الربط
بين ما نكتشفه من أحداث ، والتوصل إلى توقعات خاصة بهذه الأحداث لا تزال غير
معرفة .

وهو إدراك المعاني والعلاقات غير المعروفة بعد تنظيم الوقائع في نسق مجرد ،
أو مجموعة قوانين تلخص العلاقات بين هذه الوقائع .

وتتسم المعرفة العلمية بأنها راعية ترتبط بالظواهر والخبرات الملموسة التي
نبحثها وبناء علاقات يمكن ملاحظتها *Empirical* . وتقوم على إجراءات منتظمة ،
تسعى إلى حل المشكلات ، وتصاغ في إطار منطقي عام .

وتشير الخصائص العامة للمعرفة العلمية إلى مفهوم السهج العلمي في استقاء
المعرفة وتنظيمها ، حيث تعتمد على الملاحظة والتجريب والكشف عن الحقائق من
خلال خطوات وإجراءات منتظمة .

وإذا كانت المعرفة العلمية في مجال الإعلام مارالت - سبياً - في المرحلة
المبكرة ، حيث تتسم نتائج الملاحظة والتجريب في جانب كبير منها بالتميز والتطور
السريع ، فبأي جزء كبيراً منها قد انتظم في تصميمات ونظريات لاتعتمد على
الملاحظة والتجريب العلمي لباحثي الإعلام قدر اعتمادها على باحثي العلوم
الإنسانية الأخرى مثل علوم اللغة ، وعلم النفس المعرفي والاجتماعي وعلم
الاجتماع وغيرها من العلوم الأخرى ، واعتمدت على منهجها في بناء
النظريات والتعميمات لانتزاعها مع الدراسات الإعلامية في اعتمادها جميعاً على

مبادئ الاتصال الانساني وأسس العلمية بمستوياته المختلفة، مما يميل بالدراسات الإعلامية إلى خاصية الدراسات البينية *Interdisciplinary* التي تستفيد من علوم متعددة وتقوم على نظرياتها التي تتفق في كثير من بنائها مع فكر الدراسات الإعلامية وأهدافها .

وهذا ما يعرض على باحث الدراسات الإعلامية وجهرائها بذل الجهود العلمية لها ، نظريات مستقلة تكون أساساً لها ، علم أو علوم الإعلام أو الاتصال بالإنجهاهر *Mass Communication Science* يتسم بالواقعية والمنطق ويقوم على الملاحظة والتجريب أساس البحث العلمي الذي يعتمد على المنهج العلمي وخطواته المنتظمة .

البحث العلمي والدراسات الإعلامية

البحث هو نشاط علمي منظم ومحدد ، نقدي وتطبيقي، يسعى إلى كشف الحقائق ومعرفة الارتباط بينها ، ثم استخلاص المبادئ العامة أو القوانين التفسيرية. أو هو التحقق النظم في موضوع ما أو قصايها فرضية للكشف عن الحقائق أو النظريات وتطويرها . وهذا يعني أن ندرس ، وأن نحقق ، وأن نحشر ، وأن نفحص من أهل تحقيق أهداف البحث العلمي (*R.K Tucker, et al, 81:4-5*)

وهذا التعريف الذي يتفق عليه كثير من خبراء مناهج البحث العلمي يشير إلى أن هناك أهدافاً للبحث العلمي بصفة عامة ، مثل الكشف عن الحقائق ، ومعرفة الارتباط بينها واستخلاص المبادئ العامة أو القوانين التفسيرية . اعتماداً على طرق معينة تتسم بالتحديد والتنظيم والموضوعية هي المناهج العلمية *Methods* . ويمكن تلخيص أهداف البحث العلمي في الآتي :

- ١- الكشف عن الحقائق وخصائصها .
- ٢- الكشف عن العلاقات الارتباطية لهذه الحقائق و عناصرها ، و غيرها من الحقائق ، وتطويرها .
- ٣- السيطرة على حركة الحقائق التي تم اكتشافها ومعرفة خصائصها وعلاقاتها
- ٤- إمكانية التوقع بحركة هذه الحقائق أو مشيولاتها في إطار العلاقات المتعددة والمتغيرة .

وهي هذا الإطار يمكن تعريف الدراسة الإعلامية أو البحث في مجال الإعلام بأنه النشاط العلمي المنظم للكشف عن الظواهر الإعلامية والحقائق المتعلقة بالعملية الإعلامية ، وأطرافها ، والعلاقات بينها ، وأهدافها ، والصيغيات الاجتماعية التي تفاعل معها من أجل تحقيق هذه الأهداف ، ووصف هذه الحقائق وتفسيرها ، والتوقع باتجاهات الحركة فيها .

وتهدف الدراسات الإعلامية إلى ما يلي :

- صياغة المعرفة العلمية الخاصة بالحقائق الإعلامية وعلاقاتها ، والتطوير المستمر لهذه المعرفة من خلال نتائج الدراسات المستمرة في المجالات المتخصصة أو المجالات الأخرى ذات العلاقة ، وكذلك نتائج الممارسة المهنية والتطبيقية .
- وصف حركة الظاهرة الإعلامية وعلاقاتها واتجاهاتها والعوامل المحركة والنافعة لعناصرها ، وعلاقات هذه العناصر ببعضها وتأثيراتها المتبادلة ، في إطار السياق الاجتماعي العام .
- ضبط حركة الظاهرة الإعلامية والسيطرة عليها وتوجيهها وضبط علاقاتها وتأثيراتها .
- التوقع بحركة الظاهرة الإعلامية والحقائق المنصلة بها ، وصياغة التفسيرات الأولية لاتجاهات الظاهرة الإعلامية وعلاقاتها في وجود العلاقات والتأثيرات والعوامل النافعة أو المحركة لها .
- وهذه الظاهرة الإعلامية والحقائق المنصلة بها والتي تشكل القضايا التي يهدف اليها البحث العلمي إلى دراستها ، هذه الظاهرة تنقسم بالآتي :
- أنها ذات طبيعة ديناميكية تنقسم بالتعبير والتدفق المستمر ، لارتباطها بالعملية الإعلامية ذاتها التي تنقسم بهذه السمات .
- أنها ذات طبيعة اجتماعية حيث لا تعمل بمعزل عن حركة التفاعلات والنظم الاجتماعية الأخرى ، وتتأثر بها .
- تنقسم العلاقة بين عناصرها أو بين الظواهر الاجتماعية الأخرى بالتأثير المتبادل ، بحيث يحتاج ضبط العلاقة بين هذه العناصر أو بين الظواهر إلى جهد بحثي كبير لمعرفة الاتجاهات التأثير أو التفرقة بين الأسباب والنتائج ، وعلى سبيل

المثال لتحديد اتجاه الأثر بين خصائص اللوق العام لجمهور المتلقين وخصائص المنتج الإعلامي يحتاج إلى جهد بحثي كبير لمعرفة السبب والنتيجة بين هذين العنصرين وهكذا .

- ويرتبط بالسعة المسافة صحوة التحكم في عناصر الظاهرة الاجتماعية والتركبة وذلك لتأثير خصائص العنطة الإعلامية أو الاتصال بالجمهور ذاتها التي تتسم بضغطه حجم المتلقين وانتشارهم وتشتتهم وعدم تجانسهم ، بالإضافة إلى التغير المستمر في الجهات التعرض . . . وغيرها من الأبعاد التي يصعب السيطرة عليها والتحكم فيها .

- صعوبة عزل تفسير الظاهرة الإعلامية عن مقدمات هذا التفسير ، وبصفة خاصة تأثير ذاتية الباحث في التفسير والجهاته . مما يشور إلى تعدد التفسيرات الخاصة بالظاهرة الإعلامية الواحدة بتعدد الباحثين والجهاتهم ، حيث يصعب الضبط الكمي الدقيق في دراسة هذه الظاهرة .

ولذلك فإنه يمكن وصف الظاهرة الإعلامية بأنها شديدة التعقيد والتركيب ، وتحتاج دراستها إلى جهد بحثي كبير وتكامل بين أنواع الدراسات والتصميمات المنهجية المختلفة التي تسهم في مجملها في وصف الظاهرة وتفسيرها

أنواع الدراسات والمناهج العلمية

هناك العديد من الاتجاهات في تصنيف الدراسات العلمية إلى أنواع طبقاً لمعايير متعددة ، مثل التصنيف على أساس ميدان العمل إلى دراسات مكتبية وميدانية ومعملية ، وعلى أساس أسلوب البحث إلى دراسات كمية وأخرى كيفية ، أو نوع الدراسة بالمنهج المستخدم إلى دراسات وصفية وأخرى تجريبية ، أو على أساس المجال العلمي إلى دراسات طبيعية وأخرى اجتماعية وإنسانية . . . وغيرها من التصنيفات التي يمكن أن تتعدد بتعدد المعايير التي يقوم على أساسها التصنيف . إلا أنه في جميع الأحوال ليست هناك حدود فاصلة بين هذه التصنيفات وبعضها ، لأنه يمكن أن يتم تصنيف الدراسة الواحدة في إطار هذه المعايير كلها مثل الدراسة في العلوم الاجتماعية التي تتم من خلال العمل الميداني باتباع الأسلوب الكمي معتمدة على المناهج الوصفية وهكذا . ولذلك لا يبرجد التصنيف الجامع المانع الذي يعتمد على معيار واحد للتصنيف .

وفي مجال الدراسات الإعلامية هناك أيضاً تصنيفات متعددة لهذه الدراسات منها ما يتم على أساس عناصر العملية الإعلامية، ومنها ما يتم على أساس الاتجاه، نحر العملية الإعلامية وتأثيراتها، أو على أساس الأهداف (شأنها شأن بحوث التسويق والإدارة) ومنها ما يتم على أساس الوسائل الإعلامية. وهذه كلها ومثيلاتها يمكن تصنيفها أيضاً طبقاً لأحد المعايير السابق ذكرها .

وهناك تقسيم أكثر شمولاً يتم على مستويين : المستوى الأول هو مستوى الوسائل والأهداف فتتقسم إلى بحوث الاتصال المطبوع أو الطباعي ثم بحوث الاتصال الإلكتروني، وبحوث الاتصال الإكتاعي، ثم بحوث الرأي العام، وبحوث سياسات الاتصال وأخيراً بحوث الجوانب النظرية والمنهجية للاتصال الجماهيري. وهذا المستوى يمثل الدوائر الأوسع لتصنيفات فرعية على أساس عناصر العملية الإعلامية أو مجالات العمل أو الأهداف الفرعية. . . . إلى آخره (محمود هلم الدين : ٩٠) .

وهذه التصنيفات العامة أو المتخصصة في مجال الدراسات الإعلامية لا تقدم حدوداً فاصلة للتصنيف أو علامات مميزة تنتهي إلى فئات محددة، المعالم أيضاً، لأن نتائج التصنيفات تنقسم بهم الكفاية، والتداخل ولا تشير إلى متطلبات معينة من الإجراءات المنهجية المميزة أو مناهج وأدوات محددة . ولكنها تشير أكثر إلى المداخل النظرية للبحث والدراسة والإطار المرجعي للدراسة ولذلك فإنه يمكن تصنيفها - وبصورة ما - تصنيف الدراسات الإعلامية - باعتبارها مداخل للبحث وليست أرواحاً مستقلة للدراسات العلمية أو الإعلامية .

ولذلك فإننا نميل إلى تقسيم الدراسات العلمية ومنها الدراسات الإعلامية على أساس أهداف البحث العلمي ذاتها والتي يمكن تكييفها بنا على المجال العلمي للدراسة أو مجال التخصص العلمي وهي :

- ١- الدراسات الصياغية أو الكشفية أو الاستطلاعية
- ٢- الدراسات الوصفية .
- ٣- الدراسة التجريبية أو دراسات اختبار العلاقات السببية .

فهذا التصنيف يشير إلى الأهداف النهائية للبحث العلمي ابتداءً من صياغة المعرفة العلمية مروراً بوصف الظواهر البحثية وحركتها وعلاقتها إلى الضبط

التجريبى لحركة الظواهر وعلاقاتها ثم التينؤ بعد ذلك

بالإضافة إلى إشارتها إلى المتطلبات المنهجية المبرز لكل منها والتي تختلف عن الأخرى وبصفة خاصة إطار تصنيف مساهج البحث والتصميمات المنهجية تبعاً لهذا التصنيف الذى يتفق بداية مع الأهداف. وهذا يحقق الاتساق فى مسار العمل المنهجى وتحديد متطلباته وأدواته .

وإذا كانت الدراسات الإعلامية قد تجاوزت الدراسات الاستطلاعية أو الكشفية أو الصياغية *Exploratory, Discovery, Formulative* نظراً لوفرة القاعدة المعرفية للمعلومات بفضل التطور السريع فى تكنولوجيا الإتصال والمعلومات وانتشار سلوكه التعامل مع وسائل الإعلام فى كل النظم وكل المستويات فإن هدف الصياغة المعرفية أو الكشف عن الحقائق المتجددة أصبح محدوداً بحده تحلف النظم أو تحلف البحث العلمى فى مجال الإعلام بالذات، وتراجع الدراسات الاستطلاعية أو الصياغية من إطار الأهداف المستقلة إلى إطار الأهداف المساعدة مع الدراسات الأخرى لتحديد المشكلات أو صياغة الفروض العلمية، حيث تعتمد هذه الخطرات المنهجية لى قدر كبير منها على الدراسات الاستطلاعية فى الاقتراب من مصادر المعرفة والخبرة التى تسهم فى تحديد المشكلات العلمية أو صياغة الفروض التى تهدف البحوث العلمية إلى اختبارها .

إذا كانت الدراسات الإعلامية قد تجاوزت الدراسات الاستطلاعية أو الكشفية أو الصياغية فإن تحقيق أهداف الضبط المحكم للظواهر العلمية والتوقع بشكل محدوداً ونظم بنقرة البحوث التى تتناول هذه المجالات، وهى الدراسات التجريبية أو دراسات اختبار العلاقات السببية *Experimental , Testing Causal Relationship* نظراً لعمومية الضبط والتجريب المصلى تتجه لتعمد الظاهرة الإعلامية وتركيبها وتحدد ارتباطاتها بالإضافة إلى خصائص عناصرها، وبصفة خاصة جمهور المتلقى الذى يتسم بالصقامة والفتشت والانتشار وعدم التجانس، وصعوبة تطبيق أثبات التجريب على الأفراد فى الظروف المصطنعة لأن الإنسان حر متميز بطبيعته، يصعب التجريب المباشر للتأثير على سلوكه وعزل التأثيرات الاجتماعية الأخرى .

وبذلك تنصير الدراسات الوصفية *Descriptive Studies* أو التشخيصية

Normative التوعين الآخرين من الدراسات العلمية في الدراسات الإعلامية، لأن الدراسات الوصفية تتفق في أهدافها وخصائصها المصاحبة المستخدمة مع طبيعة الدراسات الإعلامية وأهدافها

لها الدراسات الوصفية تستهدف وصف الأحداث والأشخاص والمعتقدات والاتجاهات والقيم والأهداف والتفصيل والاهتمام، وكذلك أخطاء السطر المخطئة.

وفي الدراسات الإعلامية تستخدم الدراسات الوصفية لأغراض الوصف المجرد والمقارن للأفراد والجماعات، ووصف الاتجاهات، والدوافع والحاجات واستخدامات وسائل الإعلام، والتفصيل والاهتمام، وكذلك وصف التنظيم والمؤسسات الإعلامية، والوقائع والأحداث، ثم وصف وتفسير العلاقات المتبادلة بين هذه العناصر وبعضها في إطار علاقات فرضية يمكن اختبارها (R.K. Tucker, et. al 81 90-91)

وتتضمن هذه الدراسات بالآتي:

- إن هذه الدراسات تستهدف وصف الظاهرة وعناصرها وعلاقاتها في وضعها الراهن .
- إن هدف الوصف لا يتوقف عند حدود الوصف المجرد للظاهرة وحركتها وعناصرها، ولكن يمتد ليشمل وصف العلاقات والتأثيرات المتبادلة والوصول إلى نتائج تفسر العلاقات السببية وتأثيراتها . للوقوف على الأسباب والقيود في علاقاتها بالنتائج وهذا هو جوهر عملية التشخيص *Normative* الذي يشير بالتالي إلى أنسب الحلول للمشكلات الخاصة بالظاهرة نفسها أو علاقاتها .
- إن هذه الدراسات وإن كانت تهتم في معظم إجراءاتها المنهجية بعملية جمع البيانات وتسجيلها، إلا أن ذلك لا يمثل الهدف الأساسي حيث يجب أن تكتمل الدراسات الوصفية بأهداف التحليل والتفسير المقارن .
- لا تعتمد هذه الدراسات على الأساليب الكمية *Quantitative* فقط ولكنها تعتمد أيضاً على الأساليب الكيفية *Qualitative*، وإن كانت الصدارة دائماً للأساليب الكمية والتحليل الإحصائي في تفسير البيانات

ونظراً لحدود استخدام الدراسات التجريبية كما سبق أن أوضحنا، فإن الدراسات الوصفية تقترب بعدد من التصنيفات المنهجية من هدف الضبط

المهجي، وإن كانت تفتقد للضبط المحكم في كل عناصر التجريبه. وذلك في التصميمات المنهجية التي تهدف إلى التحليل والاستدلال والوصف المقارن

كما أن هناك بعض الدراسات التي تقترب من الدراسات التجريبية أو دراسات الخاصة باختبار العلاقات السببية . ولا تقوم على الضبط الكامل لعناصر التصميم المهجي ، ولذلك فإنه يطلق عليها الدراسات شبه التجريبية *Quasi Experimental* أو التجريب الميداني *Field Experimental* وتحقق أهداف الضبط في بعض العناصر وفي حدود ما تسمح به طبيعة الدراسات الإعلامية وخصائصها .

وبالإضافة إلى الدراسات الوصفية والتجريبية فإن هناك تصنيفًا آخر للدراسات يقوم على أساس بعد الزمن . فهنا تهتم الدراسات الوصفية بالواقع الراهن أو وصف الأشخاص والوقائع والأحداث والنظم والمؤسسات.... في حالتها الراهنة، فإن الدراسات التاريخية *Historical Studies* تقوم على استعادة الوقائع والأحداث التي حدثت في الماضي وعلى الجانب الآخر الدراسات المستقبلية *Futur Studies* التي تحاول أن ترسم التوقعات أو التنبؤ بما يمكن أن يحدث في المستقبل بمستوياته الزمنية المختلفة .

وهذه الدراسات مهما اختلفت فيجب أن يتم البحث فيها في إطار خطوات وإجراءات منهجية ومحددة لتقلل خطوات البحث العلمي أو دراسة المشكلة العلمية كالآتي :

- اختيار مشكلة البحث وتحديدها .
- صياغة الفروض أو طرح التساؤلات العلمية .
- تحديد مجتمع البحث أو أسلوب دراسته .
- تحديد نوع الدراسة .
- تحديد المنهج أو المناهج العلمية، أو التصميمات المنهجية المناسبة
- بناء المقاييس أو أدوات جمع البيانات .
- جمع البيانات وتسجيلها .
- تصنيف البيانات وتحليلها .
- استخلاص النتائج وتفسيرها .

ويرتبط بموقع الدراسة المباحث أو التصميمات المنهجية المناسبة التي تتفق مع
موقع الدراسة وأهدافها .

والمنهج *Method* هو طائفة من القواعد العامة للوصول إلى الحقيقة في
العلوم، أو هو الطريق المزدى إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من
القواعد العامة تهيم على سير العقل وتحديد عملياته للوصول إلى نتيجة معلومة
(عبد الرحمن بدوي ٧٧ هـ) وهو أداة اختبار الفروض وبلق عليه عبء تطويرها
وتحقيقها (D. & Ch.Nachmaus 81, 15)

وإذا كان المنهج يمثل مجموعة القواعد والإجراءات التي يجب أن يتبعها
الباحث للوصول إلى النتائج المستهدفة، فإنه يمثل أيضاً أداة الباحث في السيطرة
على البحث بصفة عامة وضبط إجراءاته طبقاً للإجراءات والقواعد المعيارية المصونة
لكل منهج . وكذلك يشير - من الناحية التطبيقية - إلى طريقة تعامل الباحث مع
القاعدة المرئية، أو قاعدة البيانات المتاحة لتحقيق أهداف الدراسة . هذا من جمع
البيانات وتصنيفها وتبويبها، ثم تحليلها في إطار العلاقات الفرضية أو تساؤلات
البحث، إلى صياغة النتائج - التي تعتبر هدف البحث - أو الحقائق التي يسعى
الباحث إليها، لتقوم بدورها في التفسير أو التصميم أو الضبط والتعديل العلمي .

ولا يهمل اعتماد كل المباحث على أساليب للتعامل مع قاعدة البيانات من أجل
جمعها وتسجيلها وتحليلها أن كل المناهج متشابهة ولكن هناك الخطوات المصونة
لكل منهج وتبهره عن الآخر، وتعكس المسمى والتعريف .

وفي إطار بناء المنهج العلمي الذي يستخدم مع كل نوع من أنواع الدراسات،
يمكن استخدام العديد من التصميمات المنهجية التي تتفق مع التطبيقات البحثية
المختلفة، وتتفق أيضاً مع الأهداف الفرعية لكل من الأهداف العامة وعلى سبيل
المثال نجد أن المسح يعتبر أحد المناهج المستخدمة في الدراسات الوصفية، ولكن
يمكن استخدام تصميمات متعددة مع هدف الوصف المجرد، وغيرها مع هدف
الاستدلال ووصف العلاقات السببية كما سيأتي شرحه بعد في الباب الثالث

وعبر التصميم المنهجي عن مهارة الباحث في تعديل أو تغيير الخطوات
المنهجية المصونة لتتفق مع النماذج المتعددة لمجتمع البحث أو الأهداف الفرعية
للبحوث العلمية، أو رغبة الباحث في تأكيد صدق الإجراءات وثباتها وكذلك صدق

النتائج والتفسير والاستدلال وبالتالي يعتبر التصميم المنهجي أسلوباً فرعياً للبحث *Technique* يمكن أن يختلف من بحث لآخر في إطار المنهج العام

وعلى سبيل المثال يعتبر التحليل الكمي أسلوباً للبحث في مقابل أسلوب التحليل الكيفي كأساليب لتحليل محتوى الإعلام. ويعتبر المسح العرضي *One-Shot Survey* أسلوباً للمسح في مقابل المسوح المتكررة *Multiple Time Survey* طبقاً لاختلاف الهدف في كل منها مع الاتفاق في الخطوات العامة والاختلاف في عدد مرات المسح في كل منهما .

وبصفة عامة لئن المنهج العلمي يجب أن يتوفر فيه الصلاحية لاختبار الفروض العلمية والإجابة على التساؤلات المطروحة، وكذلك الصلاحية للتفسير وإصدار التوصيات، بالإضافة إلى إمكانية التعرف عليه من خلال خطوات فهمه عن غيره من المناهج .

وهناك العديد من المناهج العلمية التي يتم استخدامها مع أنواع الدراسات العلمية، وقد يختلف الخبراء في تصنيفها، ولكن هناك اتفاقاً على تصنيف المناهج العلمية في إطار الدراسات العلمية كالآتي :

- الدراسات الاستطلاعية أو الصحاحية أو الكشفية . وتعتمد على مسح التراث العلمي، وسؤال ذوي الخبرة، وتحليل الحالات والأمثلة التي يمكن الاستدلال من خلالها عن نتائج تثير الدراسة .

- الدراسات الوصفية وتعتمد على مناهج المسح بتصميماته المتعددة، ودراسة الحالة، وتحليل النظم، وتحليل المستوى، والسببية المقارنة، والدراسات الارتباطية، والنظرية

- الدراسات التجريبية وتعتمد على المنهج التجريبي

- الدراسات التاريخية وتعتمد على المنهج التاريخي .

وهذه المناهج يكاد يكون قد استقر التصنيف عليها بالإضافة إلى الأساليب المتجددة في البحث والدراسة مثل الدراسات النقدية في إطار الدراسات الوصفية، وكذلك أساليب الاستقصاء المتعدد والمقابلات المركزة والسيناريوهات في الدراسات المستقبلية .

وللمناهج العلمية أدوات للقياس أو جمع البيانات *Tool & Measure* يمكن استخدامها مع كل المناهج، وهي الوسائل التي يعتمد عليها الباحث في قياس المتغيرات أو جمع البيانات عنها بشكل منهجي يتوفر فيه الاتساق والثبات، وصديق انقياس والصلاحية للاستخدام من أجل الهدف الذي أعدت له . ويختار منها الباحث أو يقوم بتصميمها طبقاً لأهداف البحث وخصائص القاعدة المعرفية التي يستلزمها البيانات أو المتغيرات التي يهدف إلى قياسها

وليس هناك تصنيف معين لهذه الأدوات ولكنها تتمثل في الآتي :

- الاستقصاء *Questionnaire* .

- المقابلة *Interview* .

- الملاحظة *Observation* .

- المقاييس مثل: مقاييس الاتجاهات والخصائص والصفات والأساليب الإسقاطية ولقاييس المرسومة ومما أمثلة كثيرة يمكن الاسترشاد بها أو يقوم بتصميمها الباحث بما يحقق أهداف البحث وحاجاته

وليس هناك معيار للاختيار من بين هذه الأساليب والأدوات، ولكن الباحث هو الذي يتخذ قراره باختيار أي منها أو يجمع بين أكثر من أسلوب وأداة .

النظرية والتعميم والفرض العلمي

هناك علاقة بنائية بين هذه المفاهيم الثلاثة، فهي تعبر عن متطلبات سابقة لبعضها، أو نهايات أيضاً لها تبدأ بالفرض العلمي وتنتهي ببناء النظريات .

وترتيب العلاقة البائية تكون كالآتي :

- فرض علمي يتم اختياره .

- عند ثبوت صحة الفرض العلمي يمكن اختياره تعميماً نهائياً .

- استقرار التعميمات بعد تجريبيها ينتقل بها إلى مفهوم النظرية .

ولذلك إذا كان تعريف الفرض العلمي *Hypothesis* بأنه تعميم مبدئي نطلق صلاحيته محل اختبار أو أنه حدى مؤقت لم تثبت بعد، أو أنه علاقة أولية بين متغيرين لم تثبت صحتها بعد . فبإيد عند ثبوت صحة هذا الفرض من خلال الملاحظة العلمية والتجريب بصورة مختلفة، وعدم وجود فروض أخرى تنقصه أو تتعارض

معها، فإن العرض يتحول بعد ذلك إلى تعميم نهائي *Generalization* بين هذه المتغيرات، ويأخذ هذا التعميم شكل القانون الذي يحكم العلاقة بين هذه المتغيرات وحركتها . مما لا يحتاج إلى تجريب مرة أخرى، ولكن يمكن تطبيقه مباشرة بعد ذلك على الحالات المماثلة، وبذلك تصبح العلاقة في شكلها الأخير عامة ومجردة لا ترتبط بحالة بداتها .

ومن هنا يمكن تعريف كل من العرض والتعميم في علاقتهما ببعض فالعرض العلمي تعميم مبدئي لم تثبت صحته . والتعميم هو فرض ثبتت صحته

فالعلاقة بين كثافة المشاهدة واكتساب المعاني والأفكار والصور الرمزية حول العالم الذي تقدمه رسائل الإعلام بعيدا عن العالم الحقيقي، هو تعميم تم صياغته بدقة - في إطار نظرية العرس الثقافي - بعد اختباره في بحوث ودراسات متعددة أثبتت صحة العلاقة العرضية بين كثافة المشاهدة واكتساب المعاني الرمزية للعالم المحيط بنا .

ولم يعد للبحث العلمي حاجة لإعادة إثبات هذا التعميم باعتباره فرضا علميا مرة أخرى . ما دام قد تولدت نفس الظروف المحيطة بتجريب العرض في المرات السابقة وثبوته .

ر أما النظرية *Theory* فهي تحديد نهائي للعلاقة بين الحقائق والمتغيرات، يقدم تفسيرا للظاهرة ويتوقع اتجاهات الحركة فيها

والنظرية بذلك التعريف تمثل إطارا فكريا لعدد من التعميمات ذات العلاقة ببعضها، يقدم هذا الإطار تفسيرا للظواهر العلمية والتنبؤ بها .

وبذلك إذا كانت النظرية تمثل مستوى أعلى للتحديد النهائي للعلاقات بين المتغيرات قائمة على التفسير العلمي، فإنها من ناحية أخرى تمثل وعاء فكريا لعروض أخرى يتم اشتقاقها من خلال هذه النظريات، بل إنها تعتبر بعد ذلك إطارا تفسيريا للعلاقات يمكن استخدامها في مجالات علمية أخرى. فالنظريات الخاصة بعلم النفس المعرفي يتم استخدامها بتوسع في مجالات الاتصال الجماهيري والإعلام فنظرية التعامل الرمزي والبناء الاجتماعي للحقيقة يمكن اشتقاق العديد من الحقائق التي تعلم مجالات علمية أخرى، مثل توظيفها في بناء التعميمات الخاصة بتأثيرات وسائل الإعلام، وكذلك يمكن توظيفها في بناء التعميمات الخاصة بتحويل

وسائل الإعلام وعلاقتها الاقتصادية، بالإضافة إلى إمكانية توظيفها في العلاقات الدولية .

وتظهر أهمية النظرية في أنها توجه الباحث إلى التساؤلات الصحيحة التي يطرحها، وتقع خلف قدرته على اختيار الظاهرة محل الدراسة ويدون النظرية تظل العلاقات مجرد رؤى أو حقائق تم تجميعها، ولكنها توحد الحقائق في إطار واحد ينصر ويساعد على التنبؤ (Ph.Emmeret & W.D.Brook 81 3) .

ولا يعمى ارتفاع مستوى النظرية هو ثباتها وعدم تغيرها بل إنها تكون قابلة للتغير متى تغيرت المجالات والظروف التي تم تأكيدها خلالها ولذلك فإنها يجب أن تتغير بتميم المعرفة والعلوم التي تم صياغة النظرية في إطارها . لأن النظرية هي جزء من كل يمثل إطار المعرفة المنظمة أو إطار العلوم في تخصصاتها المختلفة .

وتقدم النظريات في تفسيرها للحقائق والعلاقات العديد من المفاهيم والتفسيرات المتجددة التي يتم اعتبار علاقاتها بعد ذلك في فروع جديدة.... وهكذا . ويعبر ذلك عن عملية التغير والتجديد في المعرفة العلمية .

المفاهيم والتفسيرات

تكتسب الحقائق والأشياء قيمتها من المعاني والصور المشتركة التي يربطها الأفراد لها، ويتفقون عليها في البيئة الواحدة . وهذه المعاني والصور تصاغ في شكل رموز ذات دلالة، بحيث تسعد على هذه الرموز بحجج ذكرها المعاني والصور التي تعبر عنها .

ونظراً لاختلاف هذه الرموز ودلالاتها باختلاف العلوم، حيث أصبح لكل علم أو مجال علمي رموزه المتميزة، فإنه يتم التعبير عن الرمز ودلالته أو معناه في المجال العلمي الواحد بالمصطلح *Concept* ولهذا يقال دائماً إن لكل علم مفاهيمه الخاصة، وهي مجموعة الرموز ذات المعاني والتصورات المشتركة في مجالات هذا العلم وتطبيقاته.

ومن خلال هذه المفاهيم يتم تناول المعلومات والأفكار والآراء، حيث تعتبر المفاهيم أداة الاتصال في البيئة العلمية الواحدة .

وهذه المفاهيم هي بمثابة لعوية، وتركيبات لعطية، تسهم فى بناء التركيبات الأكبر مثل الفروض أو التعميمات والنظريات العلمية، التي تشرح أو تفسر الظواهر العلمية .

ومعنى استقرت هذه المفاهيم فى البهثة العلمية الواحدة، فإن الرمز والمعنى يتلازمان كلما تم استدعاء المفهوم خلال عمليات ملاحظة الحقائق والأشياء ذات العلاقة بهذه المفاهيم .

نقصنا بقول أن الأطفال فى المرحلة المبكرة يتعمرون بكثافة المشاهدة، فإن استخدم مفهوم كثافة المشاهدة فى بحوث التعرض إلى التلوث بشهر إلى الجلوس أمام التليفزيون لفترات طويلة مقارنة بالكثافة المتوسطة أو المحددة

واستدعاء المعنى فى هذه الحالة لا يحتاج من الخبراء إعادة ملاحظة ظاهرة الجلوس أمام التليفزيون لفترات متباعدة باعتبارها ظاهرة إعلامية، ولا يحتاجون إلى دراسة العلاقة بينها وبين الكسب الدراسي باعتبارها ظاهرة أخرى . لأن المفهوم بعد تكرار ملاحظة الظاهر يتم فهمه أو مرله عن الظواهر فتصبح كما يقال بناءً لفظياً مجرداً *Abstract* أى يمكن استدعائه فى الظاهرة التي تم اشتقاقه منها والاتفاق عليه، وفى غيرها من الظواهر فى المجال العلمى الواحد، أو المجالات العلمية المتعددة ذات العلاقة .

وكما يمكن وصف الظواهر المتعددة من خلال مفاهيم موحدة مثل مفاهيم الانتقاء، والإدراك والتذكر التي يمكن أن تستخدم فى وصف ظواهر معرفية أخرى بجانب الظواهر الإعلامية، فإنه يمكن أيضاً وصف ظاهرة واحدة من خلال مفاهيم متعددة مثل مفهوم التعرض ومستوياته، ومفاهيم القراءة والاستماع والمشاهدة يستلزمها، وهى تشير إلى استخدام وسائل الإعلام بمستويات متعددة أيضاً .

وبمعنى تعرض المفاهيم أو عدم الاتفاق على تعريفات محددة لها، من أبرز المشكلات التي تزور أيضاً فى أساليب دراسة الظواهر العلمية ومعالجتها وتطوير البحث العلمى فى المجالات العلمية المختلفة .

وبذلك يعتبر التعريف *Definicion* أمراً ضرورياً وملازماً للمفهوم، حيث يتم من خلاله الاتفاق على المحددات الخاصة بكل مفهوم لتأكيد الاتفاق حول التسميات والتفسيرات العلمية التي تقوم على بناء المفاهيم

وتعريف الشيء هو تحديد خواصه التي تميزه عن غيره من الأشياء . ولذلك فإنه يمكن تعريف الشيء الذي يعبر عنه بكلمة من خلال عبارة تتضمن هذا الشيء، ومحدداته الخاصة . فتعريف الاتصال باعتباره كلمة، يحتاج إلى عبارة أو عبارات لتعريفها . وهكذا . وقد يصلح هذا التعريف للتحديد الدقيق والقياس وقد لا يصلح . ولذلك ينقسم الخبراء التعريف إلى نوعين رئيسيين :

١- التعريف الاصطلاحي *Constitutive* أو المفهومي *Conceptual* أو الوصفي *Descriptive* ويعبر عنه بالبناء الفكرى للمفهوم، أى تعريف المفهوم من خلال بيانات لفظية تشير إلى المعنى كما يراه الشارح أو المذكر أو البناء النظرى للمفاهيم .

ويتعرض هذا النوع إلى نقد شديد فى الاستخدام نظراً لندرة الاتفاق على الرأى الخاصة بالمفكرين أو الباحثين للمفاهيم أو المصطلحات، أو الاتفاق على حدود البناءات اللفظية التى لتحدد المعنى وتشرح الصورة . خصوصاً إذا ماتم تعريف المفهوم من خلال مفاهيم أخرى تحتاج إلى تعريف ... وهكذا .

مثل تعريف بصر القراءة *Readability* على سبيل المثال من وجهة نظر القارئ على أنها سهولة إدراك المعانى الخاصة بالرموز التى يقرأها . ومن وجهة نظر الكاتب على أنها عدة عمليات تنتهى بتيسير القراءة بالنسبة للقارئ بدءاً من اختيار الرمز حتى التركيب والإعراب ومجالات الحروف والصرف، وكذلك من وجهة نظر الناشر أو الطابع على أنها عدة عمليات أهمها ترتبط بالأساليب الخاصة بوضع النص على الصفحة البيضاء ليكن مقروءاً بسهولة وبسر . وهكذا .

ونتيجة للاحتلاف فى الرأى الفكرية والبناءات اللفظية لهذا النوع من التعريفات، فإنه لا يصلح عادة لاستخدامه فى البحث العلمى عندما تكون هناك حاجة للتجريب والقياس ويحتاج الباحث إلى نوع آخر من التعريف يحدد له ما يمكن إخضاعه للتجريب، ويمكن قياسه فى المفهوم الذى يتعامل معه .

٢- التعريف الإجرائى ويقصد به التعريف الذى يحدد المفهوم من خلال سلسلة من الإجراءات أو العمليات أو العمليات التى تشرح وجود المفهوم وخواصه التى يمكن الكشف عنها من خلال القياس أو المعايرة . وبصفة خاصة عندما يتعامل الباحث مع هذا المفهوم خلال البحوث التجريبية أو التطبيقية، أو خلال ملاحظته لحركة هذا المفهوم وعلاقاته واتجاهاته .

مثل مفهوم تأثير التليفزيون، فيمكن تعريفه من خلال ما يحدثه التليفزيون من آثار إيجابية أو سلبية بالنسبة للمشاهد في مجالات متعددة يمكن الكشف عنها مثل المجالات المعرفية أو السلوكية أو الوجدانية . وبذلك فإنه يمكن الكشف عن اتجاه هذه الآثار وقياسها من خلال مقاييس الكسب المعرفي أو التعبير في السلوك، أو القيم أو العقائد على سبيل المثال .

والتعريفات الإجرائية هي حمزة الوصل أو حلقة الاتصال بين النظرية والتطبيق وتسهم في الإجابة على التساؤلات الخاصة بمناهج الإجراءات، والمقاييس، وطرق القياس وإجراء المقارنات وتنقسم إلى نوعين فرعيين هما:

(L.Donohew & Ph.Palmgreen In G.H Stamp III & B.H Westley, 81 35)

- التعريف الإجرائي القابل للقياس *Measured* . وهو الذي يصنف كبنية تحويل المفهوم إلى قيم كمية يمكن قياسها . فقرة الصحف يمكن تعريفها من خلال عدد الأكراد الذين يقرأون الصحف بصفة منتظمة في المجتمع، وسلوك المشاهدة يمكن تعريفه من خلال الإقبال أو العزوف عن المشاهدة، وتكرار المشاهدة، والوقت الذي يقضيه الفرد في المشاهدة يومياً . وهذه كلها تعريفات يمكن قياسها بعد تحويلها إلى قيم كمية .

- التعريف الإجرائي التجريبي *Experimental* ، وهو الذي لا يمكنه بحقيقة القياس ولكنه يحدد أمماً طريقة التعامل خلال التجريب . وعندما نهتم بحرس المعاني، أو تشكيل المعتقدات، أو تغيير الاتجاهات . فإن هذه المفاهيم تشير إلى كبنية الكشف عن الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في هذه المجالات من خلال التعامل بالتصميمات التجريبية المختلفة مثل الجماعة الصابغة والتجريبية، أو التجريبية قبل وبعد التعرض إلى آخره .

وهذه الإجراءات تحتاج إلى تعريف المفهوم تعريفاً دقيقاً بحيث يمكن توحيده أثناء التجريب بمستوى عال من الثقة والصدق . فمفاهيم المعاني المستهدفة، وكيف يمكن اكتشافها، ومفاهيم مظاهر وجودها أو غيابها، ومفاهيم طرق قياسها وهكذا بالنسبة للمفاهيم الأخرى . لأن هذا التحديد يسهم في توجيه الباحث إلى أساليب التجريب والقياس والتأكد من صحة المقاييس وصدق النتائج التجريبية .

والتعريف الإجرائي بأنواعه التي صنفها كيرلنجر (F.N Kerlinger 73 31) كما

أرضحها دونهم والمجرى . هي التي تقود إلى وصف المفهوم بالتغير . ويصبح المتغير *Variable* هو المفهوم في حالته التطبيقية ، وعندما يكون ممداً للوصف والقياس .

وبذلك يكون تعريف المتغير بأنه المفهوم .

١- في حالته المتغيرة أو الديناميكية ، التي يعكسها بناء العلاقات مع غيره من المتغيرات .

٢- في حالته الكمية حيث يمكن التعبير عنه كمية . وبالتالي يمكن عدده أو قياسه .

٣- ظهور في حالته الكمية ، نتيجة للتغير في بناء علاقاته . فيصبح له أكثر من قيمة ، قيمتين فأكثر .

٤- يستخدم في الحالة التجريبية أو التطبيقية أي بناء العلاقات واختبارها .

وبذلك يكون تعريف المتغير هو أي مفهوم تطبق له أكثر من قيمة واحدة ، قيمتين فأكثر .

وبناءً لهذا التعريف تتعدد أنواع المتغيرات التي تستخدم في بناء العلاقات الفرضية وصياغة التعميمات والنظريات العلمية .

أنسواع المتغيرات:

تنقسم المتغيرات إلى أنواع متعددة، تبعاً لخصائصها ، أو استخداماتها ، أو مصادرها من العلاقات الفرضية أو النهائية في المعرفة العلمية .

المتغير الكمي والمتغير الوصفي أو الفئوي:

والمتغير الكمي *Quantitative Variable* هو المتغير الذي يتم التعبير عن التغير في حالته من خلال القيم الكمية . مثل التعبير عن كثافة المشاهدة بعدد الساعات التي يقضيها الفرد أمام التلفاز ، أو التعبير عن توزيع الصحف بعدد السح التي توزع يومياً أو منطقة معينة . أو التعبير عن الاستماع إلى برامج إذاعية بعدد الأفراد الذين يستمعون إلى هذه البرامج في وقت معين أو منطقة معينة... وهكذا يمكن التعبير عن المتغير الكمي بالقيم الكمية التي تعكسها الأرقام العدد أو التكرارات فإنه يمكن التعبير عنه بالقيم الكمية الظنية مثل التعبير عن قراء الصحف بالقيم الكمية (كبير/ قليل) أو قدر الأفراد المتقدين (كبير جداً/ كبير/ متوسط/ قليل/ قليل جداً) .. وهكذا ومن المتغيرات الكمية

الثامنة في الدراسات الإعلامية متغير السن ومتغير الدخل، وعدد أفراد الأسرة وغيرها من المتغيرات التي يمكن قياسها كميًا أو التعبير عنها بقيم عددية أو لفظية كمية .

وعلى الجانب الآخر هناك متغيرات أخرى يمكن توزيعها في فئات متجانسة، واستخدام الترميز في هذه الفئات في بناء العلاقات واختبارها . وهذه المتغيرات يطلق عليها المتغيرات الوصفية أو الفئوية أو النوعية *Categories Variables* والتي يتم التعبير عن التغير فيها عن خلال وصف الفئات بالصفات المتباينة مثل الحالة الاجتماعية تضم فئات وصفية (متزوج/غير متزوج) أو الحالة التعليمية ويمكن وصف فئاتها المتغيرة من خلال الصلوات (أب/ابن/ابنة) تعليم متوسط/تعليم جامعي) أو وصف التعرض إلى وسائل الإعلام من خلال فئات (منتظم/غير منتظم) أو مستوى الانتظام في القراءة فيمكن التعبير عنها بقيم كمية (عالي/متوسط/منخفض) .

ولا يترتب على تصنيف المتغيرات إلى كمية/فئوية أو وصفية . وضع حدود للباحث في استخدامها، فقد تستخدم متغيرات كمية في علاقاتها بأخرى كمية، مثل :

العلاقة بين التغير في الدخل والتغير في الوقت المخصص لمشاهدة التلفزيون أو قراءة الصحف يومياً .

وقد تستخدم متغيرات كمية في علاقاتها بأخرى فئوية أو وصفية، مثل العلاقة بين عدد الساعات الدراسية التي أنجزها الطالب -٣٠- /٩٠- /٩٠ ساعة فأكثر ومستوى الانتظام في قراءة الصحف قراء منتظمين/ غير منتظمين/ غير القراء (محمد عبد الحميد ٨٩) .

وقد تستخدم متغيرات فئوية في علاقاتها بأخرى فئوية مثل العلاقة بين متغير المستوى التعليمي بقراءة ويكتب/ تعليم متوسط/ تعليم عال ومتغير تفضيل الموضوعات الصحفية جادة/ خفيفة .

ولابد التنصت السابق لأنواع المتغيرات في اختبار الطرق الإحصائية أو المعاملات التي تكشف عن العلاقة (علاقات الاتفاق أو الاحتلال) ذلك أن هناك معاملات إحصائية يفضل استخدامها في حالات المتغيرات الوصفية/ الوصلية عن

غيرها الكمية/ الوصفية عن الأخرى الكمية/ الكمية. وعدد الفئات التي يتم تصنيف المتغيرات فيها .

المتغير المستقل والمتغير التابع:

المتغير المستقل *Independent Variable* هو المتغير العامل في حركة الظاهرة، فإذا كان البحث عن العلاقة بين السبب والنتيجة، يكون هو السبب في حدوثها، وإذا كان البحث عن علاقة التأثير يكون هو العنصر المؤثر ويترتب على حركة هذا المتغير النتائج التي تحدث في الظاهرة أو التأثير بحركته .

وفي الدراسات الوصفية البسيطة عندما يدرس العلاقة بين مشاهدة التلفزيون والتحصيل الدراسي فإن تكرار المشاهدة أو كثافتها يعتبر في هذه الدراسة هو المتغير المستقل الذي يترتب على حدوثه انخفاض التحصيل الدراسي على سبيل المثال، أو يؤثر في التحصيل الدراسي للطلاب الذين يستخدمون التلفزيون بكثافة أعلى .

والمتغير الذي يحدث نتيجة لوجود المتغير المستقل، أو يتأثر به هو المتغير التابع *Dependent Variable* .

وهذا التصنيف لا يرتبط بالمتغير في حد ذاته ولكنه يرتبط باستخدامه، فليس هناك متغير مستقل في كل البحوث وآخر تابع بنفس الطريقة، ولكن ما يستخدم في بحث ما على أنه متغير مستقل يمكن أن يستخدم في بحوث أخرى على أنه تابع .

فمتغير الحالة الزوجية يمكن أن يكون متغيراً مستقلاً في علاقته بكثافة مشاهدة التلفزيون، وهو نفسه يكون متغيراً تابعاً في علاقته بمتغير الدخل في بحث اجتماعي آخر على سبيل المثال .

وكما سبق أن قدمنا في التصنيف السابق يمكن أن يكون أي منهما وصفاً أو كميةً أو كلاهما وصفاً أو كميةً عند بناء العلاقات العرضية أو صياغة التعميمات.

وفي البحوث التجريبية يطلق على المتغير المستقل المتغير التجريبي *Experimental Variable* أو متغير المعالجة *Manipulated-Treatment* الذي يتحكم فيه الباحث بالتغيير أو التعديل لأغراض الاختبار، مثل المنشورات التي يمكن أن يتحكم في عرضها الباحث . وفي هذه الحالة يسمى المتغير التابع، المتغير الناتج *Outcomes* وفي البحوث الوصفية حيث يشترك المتغير المستقل بالخصائص أو

الصفات فهى فى هذه الحالة *Attribute Variable* مثل متغيرات السن والزوج والحالة الزوجية، أو الاقتصادية والمستوى التعليمى . ولذلك يختار الباحث لأغراض التجريب فى هذه الحالة المقدرات التى تجمع لها الخصائص التى يصفه فى إطارها المتغير، مثل المتزوج / الأعزب، ذكور / إناث.... وهكذا .

المتغيرات الضابطة،

فى كثير من الدراسات لا يصبح المتغير المستقل وحده هو السبب أو المقدمة لحدوث الظاهرة أو ملاحظة النتائج . ولكن توجد متغيرات أخرى تسهم بشكل أو آخر فى تفعيل المتغير المستقل ولها به بدوره فى العلاقة مع المتغير التابع .

ومن هذه المتغيرات ما يتم تحديده صراحة فى مشكلة البحث وصياغة الفروض العلمية، ففى إطار التنهز بالعلاقة بين المتغيرات وهو المتغير الوسيط *Intervening Variable* الذى يرى الباحث فى وجوده تأكيداً للعلاقة بين كل من المتغير المستقل والتابع . باعتباره متغيراً محركاً أو دافعاً للمتغير المستقل

وعلى سبيل المثال قد يرى الباحث أن الرجال يميلون أكثر إلى تفضيل الموضوعات الصحفية الجادة، بينما يرى أن النساء يميل أكثر إلى تفضيل الموضوعات الصحفية الخفيفة .

وفى نفس الوقت يلهم الباحث صياغته للعلاقة المذكورة على أساس زيادة الوقت المتاح للرجل فى المنزل لقراءة الموضوعات الجادة والصحفية، بينما يقل هذا الوقت لدى المرأة بتأثير الاهتمامات والأعمال المنزلية لها .

وفى هذه الحالة يكون الوقت المتاح متغيراً وسيطاً يعمل على تأكيد العلاقة المتباينة بين الرجل والمرأة فى الاهتمام بالموضوعات الصحفية الجادة والخفيفة فيكون لديها فى هذه الحالة .

- متغير الشروع (متغير مستقل) .
- متغير الوقت المتاح فى المنزل (متغير وسيط) .
- متغير الاهتمام والتفضيل للموضوعات الصحفية (متغير تابع) .

وبذلك فإن بناء العلاقة مع وجود المتغير الوسيط يساعد على التفسير الخاص بالعلاقة بين كل من المتغير المستقل والمتغير التابع .

ولذلك فإن الباحث يصع في اعتباره ضبط هذا المتغير بالكشف عن وجوده وتسجيله في إطار اختبار العلاقات بين المتغيرات التي تهتمها الدراسة، وتفسير هذه العلاقات . فينتهي بذلك هذا النوع من المتغيرات إلى المتغيرات الصابطة *Controlled Variable* التي يصعبها الباحث في اعتباره عند دراسة العلاقة بين المتغير المستقل والتابع، لأغراض صدق التفسير والاستدلال من خلال النتائج .

وعلى الجانب الآخر هناك نوع آخر من المتغيرات الصابطة التي يصعبها الباحث في اعتباره لأدراكه بداية بتأثيرها المتداخل مع المتغير المستقل فيقوم بعزلها أو عزل تأثيرها على المتغير المستقل . وفي هذه الحالة تسمى المتغيرات الدخيلة أو العارضة *Extraneous Variables* أو الرائقة أو غير الظاهرة .

وفي المثال السابق . كان يمكن الابتداء بمتغير الوقت المتاح في المنزل لدى كل من المرأة والرجل وتأثيره المتداخل مع تأثير النوع . وصبح في هذه الحالة تفسير تأثير النوع فقط على تفضيل الموصوعات الصحفية تمسيرا خاطئا عالم يتم عزل هذا المتغير (الوقت المتاح) وضبطه من خلال اختبار متغير النوع بنفس الوقت المتاح لدى كل من الرجل والمرأة في المنزل . فيختار الباحث المرأة غير العاملة التي يتاح لها وقت أطول في المنزل بدلاً من المرأة العاملة عند إجراء المقارنة مع الرجل مثلاً .

فقد تدرس العلاقة بين الدخل والتعرض للمواد التليفزيونية الأجنبية، ونشهر النتائج إلى عدم وجود علاقة ارتباطية إيجابية بينهما . في هذه الحالة قد يكون هناك متغير ثالث غير ظاهر يؤثر في هذه الحالة إيجاباً وسلباً بعيداً عن الدخل وهو استهلاك القنوات الفضائية من خلال الأطباق التي أصبحت موجودة لدى عائلات كثيرة في قنات متغير الدخل .

وبما ساعد المتغير العارض في الحالة الأولى على زيادة تأثير المتغير المستقل، لهذه في الحالة الثانية قام بتحديد هذا التأثير (تأثير الدخل) أو تخفيفه، ولذا يطلق عليه (محمد الوفاي ٨٩: ٣٢) المتغير المحبط *Suppressor Variable* الذي يختلف عن المتغير الرائف أو الدخيل في أنه يؤدي إلى غياب العلاقة بين المتغير المستقل والتابع . ومهما اختلفت مصميات المتغيرات الصابطة، أو الحالة التي يتم تصنيفها خلالها، فإننا نفرق بين الحالات التالية :

- وعلى الباحث بوجود المتغيرات الضابطة بداية، ووضعها في الاعتبار عند صياغة العلاقات العرصية - أو عدم وعيه بوجودها أو عدم ظهورها بداية . ومراعاة وضعها في الاعتبار عند تفسير نتائج اختبار العلاقات الفرضية بين المتغير المستقل والتابع .
- ضبط هذه المتغيرات سواء بتأكيد تأثيرها على حركة المتغير المستقل - في حالة المتغير الوسيط - أو عزل تأثيرها أو تداخلها مع المتغير المستقل كما في حالة المتغيرات العارضة أو الخلطية .
- وفي جميع الحالات فإن الضبط الإجرائي أو الإحصائي لعلاقة هذه المتغيرات بكل المتغير المستقل والتابع يعتبر ضرورة لضمان تفسير العلاقات التي تم اختبارها تفسيراً صادقاً .

المدخل النظرية للدراستات الإعلامية

عادة ما يتجه التفكير الإنساني عند وجود موقف مشكل إلى استعادة كافة لأبعاد المعرفة لدى الفرد عن هذا الموقف، في محاولة لتحليله في ضوء هذه الأبعاد والخبرات السابقة والبحث عن حلول في إطارها .

وعندما يختار الفرد معرفة أو خبرة سابقة فإنه يجعلها دليلاً في التحليل والتركيب وإعادة طرح المشكلة مرة أخرى، أو يجعلها دليلاً في بناء العلاقات بين عناصر هذه المشكلة للبحث عن مواطن العيوب أو التصور أو الانحراف... أو الأسباب التي أدت إلى هذه المشكلة .

وتعتبر مجموعة المعارف والخبرات العلمية المكتسبة مرجعية الفرد في الاقتراب من أي مشكلة يواجهها . وتعتبر أيضاً بعدد تصفيتها بدائل يختار منها الفرد ما يتفق مع طبيعة المشكلة وأبعاد النتائج المتوقعة لها .

وفي مجال العلوم الإنسانية والمعارف العلمية المختلفة وتطبيقات الممارسة المهنية، تتحدد البدائل التي يمكن الاستفادة منها في طرح الإطار النظري لمشكلة البحث ودرها إلى هذا الإطار .

وهذا عن رأي هو جوهر مفهوم المدخل Approach في بناء الإطار النظري لمشكلة البحث، فيستخدم هذا المفهوم للدلالة على المرجعية العلمية أو المعرفية التي يمكن طرح مشكلة البحث وتفسير نتائج دراستها في إطارها .

وفي هذه الحالة يفيد تحديد هذا المدخل عند الاستقراء وتحقيق الارتباط بين أكثر

من فكرة أو اتجاه علمي للنظر إلى المشكلة، أو الاستنباط والاستدلال في تفسير الحقائق التي يصل إليها الباحث في إطار المرجعية العلمية أو المعرفية .

وهو في هذا يختلف عن المدخل المنهجي الذي يهتم باختبار الطريقة أو الأسلوب في معالجته للمشكلة المطروحة للوصول إلى الحقائق الخاصة بها

وتتلخص أهمية اختيار المدخل النظري للدراسة الإعلامية أو المشكلة المطروحة في تحقيق الوظائف التالية :

١- الاتفاق على المفاهيم والمصطلحات ودلالاتها المقصودة في الدراسة محل البحث .

٢- رد المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في بناء المشكلة وتحديدتها إلى أصولها الفكرية والنظرية، وهذا يؤكد الاتفاق على المفاهيم والمصطلحات .

٣- توظيف المرجعية العلمية أو المدخل في صياغة الفروض العلمية من خلال النظريات أو التعميمات التي تطرحها هذه المرجعية العلمية

٤- وتجسد أهمية المدخل أو المرجعية العلمية أكثر في بناء إطار التحليل والاستدلال للحقائق التي يتوصل إليها الباحث في دراسته للمشكلة

ومع تعدد الأفكار والنظريات والعلوم ذات العلاقة بحركة العملية الإعلامية وعلاقتها، تتعدد أيضاً المداخل النظرية التي يختار منها الباحث ما يتفق مع طبيعة الظاهرة أو المشكلة الإعلامية وترتفع أهميتها في تحقيق الوظائف السابقة

ومع تعدد هذه المداخل يجب أن يعي الباحث بداية أن هذه المداخل النظرية لا تنحصر فقط إلى نظريات الإعلام أو التعميمات الخاصة بدراساتها، ولكنها تنحصر إلى العديد من العلوم الإنسانية الطبيعية الأخرى، لأن أهم ما يميز عدم الاتصال والإعلام في الوقت الحاضر أنها من العلوم البينية *Interdisciplinary* التي تستعيد من الحقائق والنظريات الخاصة بـ العلوم الأخرى وبصفة خاصة علوم اللغة والنفس والاجتماع والاقتصاد . بالإضافة إلى العلوم الطبيعية المختلفة كل في مجال تخصصه .

ولهذا فإن عرض المداخل النظرية المختلفة لا يعني أنه من جامع، ولكنه مرشد للباحث ودليل في اختيار المرجعية العلمية التي تكون أساساً للتفكير والاستدلال في الاقتراب من المشكلة التي يقوم بدراستها

أولاً: المدخل الوظيفي

يعتمد المدخل الوظيفي على المسلمات الخاصة بنظرية الهيمنة الوظيفية *Structural Functionalism* التي ترى أن المجتمع يتكون من عناصر متواصلة تتجه نحو التوازن من خلال توزيع الأنشطة بينها التي تقوم بدورها في المحافظة على استقرار النظام. وأن هذه الأنشطة تعتبر ضرورية لاستقرار المجتمع، وأن هذا الاستقرار مرهون بالوظائف التي يحددها المجتمع للأنشطة المتكررة تلبيها لاحتياجاته.

وبناء على ذلك اتفق الخبراء على ضرورة تحديد عدد من الوظائف لكل نشاط من الأنشطة المتكررة في المجتمع التي تحافظ على وجود المجتمع واستقراره، ومن هذه الأنشطة النشاط الاتصالي أو نشاط وسائل الإعلام في المجتمع الذي يرتبط استمراره بتحقيقه لعدد من الوظائف أيضاً بإعتباره أحد الأنشطة المتكررة في المجتمع، أو بإعتبار النظام الإعلامي أحد النظم الفرعية أو العناصر الفرعية لهذا المجتمع الذي يقوم لتحقيق عدد من الوظائف الاجتماعية في إطار مفهوم الهيمنة الوظيفية.

ومن هنا كانت الدراسات الخاصة بوظائف الاتصال والإعلام في المجتمع والتي بدأت منذ الأربعينات يقال هارولد لازويل في عام ١٩٤٨ حول وظائف الاتصال في المجتمع. والقرنث الكبير في تحديد هذه الوظائف وعلاقتها باحتياجات المجتمع والأفراد. وأصبح هذا التراث أساساً لصياغة الأفكار والمداخل الخاصة بتحديد وظائف الإعلام بالنسبة للفرد والمجتمع وعلاقة هذه الوظائف بالوسائل، أو المحتوى، أو الأفراد المتلقين. وتجهيز جميعها على الأسئلة الخاصة بالأدوار التي تقوم بها وسائل الإعلام في المجتمع، وكذلك لإرضاء المثلث وتلبية احتياجاته، والمهدد من الكتابات التي صاغت هذه الوظائف بدءاً من هارولد لازويل *H. Lasswell* في عام ٤٨ ثم تشارلز وايت *Ch. Wright* في تحليله الوظيفي والذي أضاف وظيفة التسلية وترفعه إلى الوظائف الثلاث التي قدمها لازويل قبل ذلك. وأبدى بعد ذلك ويليام ستيفنسون *W. Stevenson* في نظرية اللعب، حيث أعتبر أن وظيفة التسلية تمثل جانباً أكبر من وظائف وسائل الإعلام. بجانب ما قدمه دانييل كاتز *D. Katz* في تحليله للاحتياجات النفسية لدى الفرد التي تدفع الفرد إلى التمسك بالإتجاه، وتعكس بالتالي ما يمكن أن تقوم به وسائل الإعلام من وظائف في هذا المجال تتمثل في

لتحقيق السمعة، والدفاع عن الذات من خلال تسكبه بالصور التي يتم تشكيلها عن نفسه ورفضه ما عداها، والتعبير عن القيم بجانب الوظيفة المعرفية

وبجانب ذلك فحص دينيس ماكسويل (D. MacQuail 88.73) الأسباب والحاجات الفردية في إطار الوظائف إلى وظيفة الإعلام والتي تلبي حاجة الفرد إلى معرفة ما يدور من وقائع وأحداث/ والحاجة إلى النصيح وتقديم بدائل لقرارات/ رغب الاستطلاع/ والتعليم والتعلم الذاتي . وكذلك وظيفة تحديد الهوية الشخصية التي تلبي الحاجة إلى دعم القيم الشخصية، ودعم أنماط السلوك والتوحد مع قيم الغير وتحقيق الفرد لذاته . وكذلك وظيفة التماسك والتفاعل الاجتماعي التي تلبي حاجة الفرد في التعرف على ظروف الآخرين/ التقمص الاجتماعي/ التوحد مع الغير والاندماج/ التفاعل الاجتماعي/ الألفة مع الحياة الحقيقية/ دعم الدور الاجتماعي/ ثم دعم القدرة على التواصل مع الآخرين. وذلك بجانب وظيفة التسلية والترفيه التي تلبي حاجة الفرد إلى الهروب من المشكلات/ الراحة والاسترخاء/ اكتساب الأنماط الثقافية/ المقظة الجمالية/ إطلاق العواطف وتروها .

ومن جانب آخر تعكس ذرائع التعرض إلى وسائل الإعلام وأسباب الاهتمام والتفضيل بالوسائل ومحتواها عدداً كبيراً من الوظائف التي تقوم بها وسائل الإعلام ويمكن تصنيفها سبباً لهذا الاهتمام ومعبارة للتفضيل بين الأفراد المتلقين . وهناك العديد من الدراسات التي قامت برصد هذه الوظائف باعتبارها سبباً للاهتمام والتفضيل في بحوث الاهتمام والتفضيل *Interest and Preference* أو متخلاً لقرضا والاشباع ودافعاً لاستخدام وسائل الإعلام في بحوث الاستخدامات والاشباع *Uses and Gratification* وغيرها من الدراسات والبحوث الخاصة بحاجات الفرد والمجتمع من وسائل الإعلام، وذرائع التعرض إليها وكشافة هذا التعرض .

والباحث في هذا المجال لا يفترض بداية توافر كل الوظائف في كل الأنواع من وسائل الإعلام وتصنيفاتها القهرية، بل إن وجود بعض هذه الوظائف ونسبها الأخرى يكون عاملاً من عوامل التصنيف ومعبارة لتصنيف الوسائل الإعلامية ومحتواها . مثل صحف الخبر التي ترتبط بوظيفة الإعلام بالذات، وصحف الرأي التي تهتم بالشرح والتفسير، وكذلك صحف التسلية والترفيه، أو الصحف التجارية وهي تفسيرات ارتبطت بسيادة وظيفة على الأخرى .

ولا يفترض الباحث من البداية العياب الكامل لبعض هذه الرغائف، باستثناء الوسائل التجارية أو الإعلانية - ولكن يظل المعيار هو التباين في وجود هذه الرغائف أو غيابها وسيادة إحداها بما يضمن الطابع الخاص على الوسيلة أو المحتوى مثل الصحف أو البرامج العلمية التي يمكن أن تقدم الإعلام والشرح والتفسير معاً بجانب التعليم على سبيل المثال - وبالإضافة إلى ذلك فإن تحديد هذه الرغائف لا يهتني الاكتفاء بدراسة وجود هذه الرغائف أو غيابها أو التباين بين وجودها أو غيابها، ولكن هنا التحديد يمكن أن يكون دليلاً ومرشداً في دراسة الرغائف في علاقتها ببعضها - أو دراسة هذه الرغائف وعلاقتها بالنتائج أو الآثار المرتبطة لها .

وعلى هذا يطرح المدخل الرغيفي العديد من الاتجاهات في دراسة هذه الرغائف ودراسة أوزان وجودها وعلاقتها مع:

- دراسة التوازن أو الاختلال في تحقيق هذه الرغائف، في علاقته بالطابع العام أو الخاص للوسائل الإعلامية ومحتواها، بإطلاق صحف الرأي يرتبط أساساً بزيادة الاهتمام بالمقالات التي تستهدف النقد والشرح والتفسير وتزيد معرفة القارئ وإدراكه بالوقائع والأحداث، وتكوين رأي حولها وكذلك برامج الرأي في الوسائل الإلكترونية .

- دراسة التوازن أو الاختلال أيضاً في تحقيق هذه الرغائف في علاقته بالسياسات الإعلامية التي ترسم أهدافاً ورغائف تسعى إلى تحقيقها من خلال آليات الممارسة المهنية . وقد تنعكس هذه السياسات على أجندة الوسائل الإعلامية وترتيبها للرغائف والأفكار التي تسعى إلى نشرها .

- دراسة العلاقة بين تحقيق هذه الرغائف، والحاجات الأساسية التي يستهدفها جمهور المثقفين، والتي ترسم العلاقة بين استخدام الجمهور لوسائل الإعلام، وتلبية هذه الوسائل لحاجاتهم في إطار بحوث الاستخدامات والانشغالات

- وبجانب دراسة العلاقة بين هذه الرغائف والحاجات الفردية، فإنه يمكن دراستها في إطار علاقتها بالحاجات الاجتماعية، مثل الضغط الاجتماعي، ودعم الانتماء ودعم الحرية والأفكار الديمقراطية، ونشر الأفكار الجديدة لتحقيق التغير والسوء، وغيرها من الرغائف التي يسعى المجتمع الكلي إلى تحقيقها في إطار توزيع الرغائف على عناصر النظام الاجتماعي وأنشطته لدعم التوازن والاستقرار .

وعلى الاتجاهات تعتبر أمثلة لما يمكن أن يسترشد به الباحث في تحديد المشكلة وأهداف دراستها في إطار المدخل الوظيفي، ودليلاً للدراسات السابقة والإطار المرجعي الذي يساعد الباحث في دعم الإطار النظري للدراسة وتفسير نتائجها .

ثانياً: مدخل النظم

والعملية الإعلامية

يتفق مفهوم النظم *Systems* مع مفهوم العملية *Process* كمدخل للدراسات الإعلامية في ضرورة وجود عناصر لا تقل عن اثنين لبناء كل مفهوم تتفاعل مع بعضها لتحقيق أهداف معينة . وفي إطار المهيمنين أيضاً عادة ما يكون هدف الدراسة تقوم الأداء لحركة النظام أو العملية، من خلال دراسة العلاقة بين العناصر وبعضها وبصفة خاصة في العلاقة مع المنتج النهائي للنظام أو العملية، وكذلك علاقة النظام بالنظم الاجتماعية الأخرى في بيئة النظام في النظم المستوحاة التي تهيمن النظم الإعلامية، أو علاقة العملية الإعلامية والمجتمعات بها في العمليات الاجتماعية الأخرى في السياق الاجتماعي الذي تعمل في إطاره . مثل دراسة الآثار المادية في نظام ما أو باعتبارها هدفاً للعملية الإعلامية، أو التأثيرات المعنوية في نظام آخر أو في علاقة العملية الإعلامية بالعمليات الأخرى .

وسواء تم النظر إلى الإعلام باعتباره نظاماً أو عملية فإن الدراسة يجب أن تمتد إلى كل من الأهداف أو العقائد أو الفلسفات أو السياسات التي يقوم النظام أو تحرك العملية من أجل تحقيقها، وكذلك إلى مجموع عناصر النظام أو العملية التي يتم توظيفها لتحقيق السياسات أو الأهداف سواء كانت عناصر مادية أو بشرية، هذه العناصر التي يحقق وجودها والعلاقات بينها بناء النظام أو العملية

ويكون تقييم الأداء في هذه الحالة هو تحديد مدى التوافق بين السياسات والتطبيق، وبين الأهداف أو السياسات ويتوقف على ذلك نجاح النظم أو العمليات في القيام بدورها المرسوم له في بيئة النظام أو السياق .

ويتفق هذا المدخل في دراسة النظام الإعلامي ككل في المجتمع أو دراسة المؤسسات الإعلامية وأنها كنظام اجتماعي أيضاً في المجتمع يعمل في إطار البنية الوظيفية أو نظرية الصراع لتحقيق التعبير والتطوير في كلا الجانبين هناك نظم تكون من أهداف ومبادئ، تتفاعل مع بعضها من أجل المحافظة على الاستقرار

والتوازن، أو تتصارع مع بعضها من أجل التغيير والتطوير .

ومن كل من مفهوم النظام والعملية تمثل المؤسسات والقائم بالاتصال والرسائل الإعلامية والجمهور عناصر عرقية للنظام أو العملية تفرض على الباحثين دراستها ودراسة العلاقات بينها؛ ودراسة النظام مع النظم الأخرى في البيئة الكلية أو السياق العام .

وهناك ثلاثة اتجاهات لدراسة النظم الإعلامية :

الأول : وهو الاتجاه الجزئي في وصف عناصر النظام أو العملية وتحديد خصائص هذه العناصر .

الثاني : الذي ينتقل من وصف العناصر إلى وصف النظام الكلي ووضعه في إطار فئة من فئات تصنيف النظم أو العمليات الاجتماعية .

الثالث : النظر إلى النظام الإعلامي باعتباره نظاما مفتوحا له علاقات متبادلة مع النظم الأخرى في المجتمع التي تؤثر في مدخلات النظام أو مخرجاته .

وبصفة عامة نجد أن مفهوم النظام بالاتجاهات دراسته الثلاثة المذكورة قد استقر كثيراً في وصف العناصر والعمليات الإعلامية العرقية، مقارنة بمفهوم العملية الذي لا يستعمل إلا في حدود العرض الفلسفي أو النظري للتعريف والاتجاهات .

وهذه الاتجاهات الثلاثة في دراسة النظم الإعلامية شكلت في مجموعها المدخل الأساسي في تصنيف النظم الإعلامية في المجتمعات المختلفة ولقيت العديد من النظريات التي سالت الخصائص والحدود التي تفصل بين كل نظام وآخر يمكن طرحه واجراء المقارنة وتقييم الأداء في إطاره، وبصفة خاصة في علاقة النظم الإعلامية بالنظم السياسية، أو نظم الملكية والفلسفة الاجتماعية أو في علاقتها بالفلسفة النسوية، وكذلك في علاقتها بطروحات التحديث والتبعية الإعلامية في الدول النامية، وأخيراً علاقة هذه النظم بالمفاهيم المتجددة للاتجاه نحو العولمة أو الكوكبية وتأثيراتها على بناء هذه النظم وأهدافها .

وقد تمت بالنسبة لتصنيفات عديدة للنظم الإعلامية بناء على معايير البناء والعلاقات مع النظم الأخرى في المجتمع والأهداف الكلية .

وإذا كانت التصنيفات التي وضعتها النظريات الخاصة بوصف النظم الإعلامية في المجتمعات المختلفة أتت مع مراحل تاريخية سابقة، فإنه من الصعب الآن اتخاذها معياراً للتصنيف في المرحلة التاريخية الحالية دون دراسة كاملة لأهداف النظام وعناصره وعلاقات هذه العناصر وعلاقات النظام التي أصبحت تضم بالتعبير والتطور في العصر الحالي، خصوصاً مع التوسع في المفاهيم السياسية الخاصة بالديمقراطية والحرية والمشاركة الشعبية وحقوق الإنسان.... وغيرها والاتجاه نحو دعم المشروع الحر واتخاذ من تدخل الدولة، والاعتماد على الخارج في التسمية وظهور مفاهيم التبعة والبهنية في الأفكار المطروحة بوصف النظم المختلفة في المجتمعات مما يضع صعوبة على الباحث في التصنيف الأولي للنظام وتفهم أدائه . ولذلك يصبح الأسهل للباحث أن يبدأ متدرجاً في دراسته بتدرج الاتجاهات المذكورة ابتداءً من وصف العناصر وعلاقاتها ثم وصف النظام الكلي وتصنيفه أو صياغة الوصف في إطار نظري عام يكون معياراً للوصف والتفهم .

وتظهر بالتالي أهمية دراسة عناصر النظام الاعلامي، ثم دراسة علاقة النظم بالنظم لسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك القوى المحركة للمجتمع ككل . وعلاقة كل ذلك بالنتج النهائي وهو المحتوى الإعلامي ومدى تلبية الحاجات الفردية أو الحاجات الاجتماعية، والتي تعكس خصائص النظم في علاقاتها ببعضها

وتنمكس خصائص النظام الإعلامي بمصلة عامة على خصائص النظم الفرعية في المؤسسات الإعلامية التي تعمل في إطار النظام الإعلامي ويتأثر نظم العمل والعلاقات والمنتج النهائي بأهداف النظام وسياساته .

وبصفة عامة يمكن دراسة العديد من المشكلات والموضوعات البحثية في هذا المدخل كما يأتي :

- الدراسة الوصلية للمحددات الخاصة بالنظم الإعلامية وثروتها مثل : نظم الملكية/ التبعية الحكومية/ السيطرة والسيطرة/ الدعم والتمويل/ تخطيط السياسات الإعلامية واتجاهاتها/ القوانين والتشريعات المهمة/ الضغوط المهنية وعلاقات العمل/ حقوق وواجبات المهنيين/ مؤسسات الدعم العلمي والمهني- وغيرها مما تعتبر عناصر خاصة بالنظام يسهم وصفها في وصف النظام الإعلامي الكلي

بناءً على المحددات السابقة يمكن وصف النظام الإعلامي الكلي في المجتمعات، ووضعه في أحد ميثاق التصنيف الخاصة بهذه النظم، وأجراء المقاربات عبر المجتمعات أو عبر المراحل التاريخية المختلفة .

- الدراسة الوصفية للنظم الإعلامية خلال تطور المراحل التاريخية المختلفة، ومعالم التعبير والتطور في هذه النظم وعلاقتها هذه المعالم بخصائص وسمات المراحل التاريخية .

- دراسة النظم الإعلامية في علاقاتها مع النظم الاجتماعية الأخرى في المجتمع، سواء لأغراض وصف حالة الاستقرار والتوازن، أو النقد الخاص بعلاقات الصراع بين هذه النظم وبعضها من أجل التطور والتغيير

- دراسة النظم الإعلامية في علاقاتها بالأدوار والمراكز الاجتماعية، والقوى المختلفة في المجتمع سواء لأغراض الدراسة التحليلية للتأثيرات المتبادلة أو لإغراض الدراسة النقدية لهذه العلاقات .

- دراسة النظم الإعلامية في إطار علاقاتها بتلبية الحاجات الاجتماعية بصفة عامة وحاجات الفئات المتعددة لجمهور المثقفين في إطار أهداف تهييم الأداء، والالتجاذب

- وفي إطار الأهداف السابقة يمكن دراسة علاقة عناصر النظام الإعلامي بالنتائج النهائية وهو محتوى الإعلام وخصائصه وأجهزته .

وهذه الأمثلة وغيرها تعتبر نماذج إرشادية أو دليلًا للباحث في اختبار المشكلات البحثية والاقتراح منها من خلال النظريات والمبادئ العلمية التي تهتم بالإعلام كنظام اجتماعي له أهدافه وعناصره وعلاقاته في السياق الاجتماعي العام والتي تمهدنا في دراسات مثقفين ديلمر وهيرت وشيلر وهول أصحاب الاتجاهات المختلفة في النظر إلى النظام الإعلامي ومؤسساته في إطار علاقته بالنظم الاجتماعية في المجتمع .

وعلى الرغم من التحديد الواضح لهذا المدخل وإطاره المرجعي والاعتماد عليه في دراسة العديد من المشكلات والظواهر الإعلامية، إلا أنه يتداخل في الإطار النظري مع مداحل أخرى تتفق معه في الخصائص والسمات مثل المدخل الاجتماعي ومدخل العملية الاجتماعية التي نجد إطارها المرجعي في العديد من الدراسات المبكرة لمركبة العملية الإعلامية وعناصرها في إطار الوصف الاجتماعي للعناصر والسياق الاجتماعي للأهداف والعلاقات .

ثالثاً: المدخل الاجتماعي

لم يستقر كثيراً مفهوم العزلة في وصف جمهور وسائل الإعلام، بعد أن ثبت من خلال الملاحظة ونتائج الدراسات الميدانية أن الفرد في جمهور وسائل الإعلام هو عضو في جماعة اجتماعية، يخصص في عطيائه الإدراكية لمفهوم الجماعة والانتماء واتحاد قناراته في إطار المعايير الاجتماعية لهذه الجماعة .

وأصبح مفهوم البعد الاجتماعي في بناء مدركات الفرد وعلاقته بوسائل الإعلام من بقايا الأربعينات مدخلاً لتفسير السلوك والاستجابة إلى وسائل الإعلام، وبدأت تستقر في أذهان الإعلام العروض الخاصة بتدفق المعلومات على مرحلتين وتأثيرات قادة الرأي في انتقال المعلومات من وسائل الإعلام إلى الأفراد، وأصبح هذا المدخل إطاراً نظرياً لتفسير اختلاف الاستجابة المتوقعة نحو وسائل الإعلام والتي كانت توصف بأنها مباشرة، وإطاراً أيضاً للتخطيط الإعلامي الخاص بنشر الأفكار المستحدثة سواء كان في المراحل المبكرة للحصول على المعلومات أو تأكيدها أو تبني هذه الأفكار وبناء الثقة فيها وفي مصادرها

وتعددت الفروض والتعميمات الخاصة بمفاهيم الانتماء والتفاعل الاجتماعي والطبيعة الاجتماعية لجمهور وسائل الإعلام والتي أشارت بالنسبة إلى ما يلي :

- أن الخبرات الناتجة عن التفاعل الاجتماعي وتأثير العلاقات الاجتماعية أصبحت مصدراً من مصادر المعرفة، وأصبحت سلاسل الاتصال المواجهي تقوم بدور كبير في تشكيل هذه الخبرات والمعارف .

- يتأثر سلوك الأفراد وقراراتهم بهذه الخبرات الاجتماعية بجانب الخبرات الذاتية، وهذه الخبرات تنعكس في المعايير والأفكار المرجعية التي تضعها الجماعات أو المنظمات الاجتماعية لسلوك أفرادها .

- ترتب على ذلك أنه أصبح الأهم هو التعرف على السلوك الاجتماعي، والذي تحكمه معايير أو أفكار موحدة تؤثر في سلوك الأفراد المنتسبين، أكثر من الاهتمام بالتعرف على محصلة سلوك الأفراد المعزولين في إطار تصنيف خصائص جمهور وسائل الإعلام لرسم استجاباتهم بناء على الأفكار السائدة للسلوك الاجتماعي .

وبناء على ذلك ظهرت الكتابات والنماذج الخاصة بتفسير العلاقات الاجتماعية وتأثيرات الجماعات المرجعية وعلاقاتها بالسلوك الاتصالي مع وسائل

الإعلام مثل كتابات ويليام شرام (W. Schramm 60) في تفسير تأثير شبكة الاتصال على السلوك الاتصالي للأفراد مع وسائل الإعلام، من خلال النظر إلى جمهور وسائل الإعلام ونوعه في مجموعات تجمعها مفهوم عضوية الجماعات الاجتماعية وتأثير معاييرها وأحكامها وكتابات ريلي وريلى (G.W. Riley & M.W. Riley 59). في مناقشتهم لعملية الاتصال وعناصرها وتأثير الجماعات المرجعية لكل من المرسل والمستقبل، وتحليل الاتصال الجماهيري في إطار اجتماعي على اعتبار أن الاتصال الجماهيري نظام اجتماعي بين أنظمة أخرى في السياق الاجتماعي العام. بالإضافة إلى العديد من الكتابات والأدبيات والنماذج التي ترسم تأثير العلاقات الاجتماعية والاندماج على العلاقة الاتصالية للأفراد مع وسائل الإعلام.

ولاتفعل في ذلك تأثير الخبرات الاجتماعية على إدراك المعاني والرموز الاتصالية عند علماء علم النفس اللغوي وعلم النفس الاجتماعي، والتأثيرات الثقافية على هذا الإدراك في إطار نظريات المعايير الثقافية التي قدمها علماء الاجتماع. والتي تعتبر دليلاً لها العلاقة بين اللانم والاتصال والمتلقي في عملية الاتصال بمسئولياتها المختلفة. وهو ما يجده في كتابات اليكس تان (A.S. Tan 85) ويبركر (A.R. Berks. et al 85) في تأثيرات البيئة الاتصالية على كل من المرسل والمتلقي في عملية الاتصال، وكتابات آخرين في تأثيرات القوى الاجتماعية والسياسات الاجتماعية على عملية الاتصال ذاتها ونموذج HUB هيبرت وزملائه (R.E. Heibert et al 82) الذي يوضح العوامل المؤثرة على حركة الرسالة الإعلامية حتى وصولها إلى المتلقي وعودتها مرة أخرى إلى القوائم بالاتصال مرة أخرى في صورة دمج الصدى، وهذه العوامل تنحصر في معظمها إلى التأثيرات والصواب الاجتماعية.

وبالإضافة إلى ذلك هناك التأثيرات الأخرى للإتصا- والجماعات المرجعية على بها. المحددات الشخصية للقوائم بالاتصال، لتأثيرها في طريقة التفكير والتفاعل مع ابعائم المحيط به سواء داخل المؤسسات أو خارجها في علاقته بالمصادر أو رؤيته لجمهور المتلقيين. وذلك في إطار نفس النظريات الخاصة بالمعايير الاجتماعية أو الثقافية، ونظرية الأنماط الثقافية، ونظرية ألبا الاجتماعية وغيرها من النظريات الخاصة بتنظيم الإتصا- والأدوار والبيئة الاجتماعية للأفراد الذي يؤثر بالتالي في

أدب العلاقات الاجتماعية للقيام بالاتصال واتجاهاته نحو الواقع والأحداث
واعتباره للرموز الاتصالية مع الغير .

ويضاف إلى ماسبق الرؤى المتجددة للعملية الإعلامية والمؤسسات الإعلامية
في إطار المدخل الاجتماعي كالاتي :

١- النظر إلى الإعلام بوصفه عملية اجتماعية تقوم بدورها في تلبية عدد من
الحاجات الاجتماعية التي يتطلع المجتمع إلى تحقيقها ، والحاجات الفردية ذات
الطابع الاجتماعي التي تسهم في تحقيق أهداف التواصل والانتماء والتماسك
الاجتماعي . ابشداً ، من دعم القوم والأفكار السائدة والمحافظة على الهوية
الثقافية للعد والمجتمع إلى القيام بدورها في نشر الأفكار والعقائد المتجددة
التي تتلق وتوجهات المجتمع وتلصفه في بناء السياق الاجتماعي ومؤسساته
بالإضافة إلى دورها في دعم الأدوار والمراكز الاجتماعية مع المحافظة على
التوافق الاجتماعي مهما اختلفت أنشطة المجتمع ووظائف مؤسساته .

٢- النظر إلى وسائل الإعلام بوصفها مؤسسة اجتماعية *Social Institution* حيث
ينظر رجال الاجتماع إلى كل العمليات في علاقاتها بالاتجاه نحو تشكيل
المؤسسات - المؤسساتية *Institutionalization* - التي تقوم بالوظائف
اجتماعية في المجتمع (J.C.Merrill & R.L.Lowenstein 79 81-31)
والمؤسسات في هذا الاتجاه هي تنظيم يقدم وظيفة اجتماعية ، وهي بناءات
لنشر الأفكار العامة ، وامتداد للحاجات الإنسانية ، وهي عمل جماعي للأفراد
في المجتمع . ومهما اختلفت النظم فهي تقوم على الأهداف الاجتماعية بالدرجة
أولى وليس على الأهداف الفردية .

وهذه كلها تشكل أطراً نظرية فرعية تحدد صلاحي المدخل الاجتماعي كإطار
نظري يمكن من خلال دراسته ملاحظة العديد من الظواهر الإعلامية ذات البعد
اجتماعي ، سواء كان هذا البعد مرتبطاً بجمهور المتلقين وحضانهم ، أو
القائم بالاتصال ، أو المؤسسات ، أو النظام الإعلامي الكلي كنظام اجتماعي بدور
في تلك السياق الاجتماعي العام والعلاقات التي يحرصها هذا السياق مع النظم
الاجتماعية الأخرى .

وفي إطار هذا المدخل يمكن اقتراح العديد من المشكلات والبحوث الإعلامية
التي يمكن دراستها كالاتي :

- الدراسة الوصلية للمصائص والسمات الاجتماعية لكل من القائم بالاتصال وجمهور المتلقين . وهذه الدراسة تشمل تأثيرات المعايير الثقافية والاجتماعية، وسلسلة الجماعات الأولية والثانوية والجماعات الانتماء إليها ، ومستوى هذا الانتماء . بالإضافة إلى علاقة هذه المصائص والسمات برسم خريطة العلاقات الاجتماعية بين القائم بالاتصال داخل المؤسسات الإعلامية وعلاقاتها بأسلوب العمل، وكذلك تأثير هذه المصائص والسمات على العلاقات مع المصادر الإعلامية، وأصحاب المصلحة . وكذلك تأثير هذه المصائص والسمات على رسم خريطة السلوك الاتصالي مع وسائل الإعلام ودورها في تدعيم التعرض والاهتمام والتفضيل وصولاً لاستخدام وسائل الإعلام المختلفة .

- وكذلك دراسة الحاجات والدوافع التي تهمسج لفئات معينة من جمهور القراء تهمسج لها خصائص أو سمات اجتماعية معينة تؤثر في وجود هذه الحاجات والدوافع أو غيابها . مثل الحاجة إلى التواصل الاجتماعي والانتماء ، للاكليات في المجتمعات المختلفة . وذلك لتأثير وجود أو غياب هذه الحاجات والدوافع على استخدام وسائل الإعلام والسلوك الاتصالي معها .

- دراسة المصائص والسمات الاجتماعية لكل من القائم بالاتصال وفئات جمهور المتلقين في علاقاتهم بالسياسات الإعلامية المعلنة والمستترة، وكذلك خصائص المحتوى الإعلامي والجماعاته .

- دراسة العلاقة بين السياسات الإعلامية، وخصائص المحتوى والجماعاته، والحاجات الاجتماعية في علاقاتها بالمفكر العامة أو العقيدة أو الفلسفة التي تسره المجتمع في قيام المؤسسات وتحديد أدوارها ووظائفها .

- دراسة العلاقة بين أهداف المؤسسات الإعلامية وخصائصها - كمنظومة - وبين أصحاب المصلحة والقرى والمراكز المسيطرة في المجتمع . وكذلك علاقاتها بالأدوار الاجتماعية للمؤسسات الأخرى .

- رصد الأدوار التي تقوم بها المؤسسات الإعلامية في دعم الإطار الثقافي والاجتماعي السائد في المجتمع . والجماعاتها من التغيير أو التحول في المعتقدات الثقافية والاجتماعية للمجتمع .

هذه ليست سوى أمثلة لبعض الموضوعات أو المشكلات التي يمكن للباحث أن يجد لها الدعم المعنوي والنظري في إطار المدخل الاجتماعي بما يشرى الاقتراب من

دراسة مثل هذه المشكلة، واقتراح التفسيرات الخاصة بالعديد من الظواهر الإعلامية في إطارها الاجتماعي .

وأخيراً: الملخص السلوكي

١- ويهتم هذا المدخل بالإجابة على الأسئلة الخاصة بالخصائص والسمات النفسية لجمهور المتلقين والتي تشمل بصفة خاصة في التعرف على الدوافع والحاجات الخاصة بفئات هذا الجمهور وأفراد، وكذلك الأسئلة الخاصة بأنماط السلوك الاتصالي مع وسائل الإعلام ووصلة خاصة بخصائص التعرض، ومستويات الاهتمام والتفصيل، ثم بناء العلاقة بين الخصائص والسمات النفسية وأنماط السلوك مع وسائل الإعلام . والتي يمكن تلخيصها في الأسئلة التالية :

- لماذا يعرض الأفراد إلى وسائل الإعلام ؟ ولماذا تختلف خصائص التعرض من فرد إلى آخر أو من فئة إلى أخرى من جمهور المتلقين ؟

- لماذا يهتم جمهور المتلقين بوسيلة أو وسائل معينة، من وسائل الإعلام ؟ وكذلك لماذا يهتم بمحتوى معين من محتوى الإعلام ؟ ولماذا تتباين مستويات الاهتمام والتفصيل من فرد إلى آخر ؟

- ماهي أسس بناء العلاقة بين جمهور المتلقين والقائم بالاتصال ؟ وماهي أسباب التفضيل والاهتمام بالقائم بالاتصال ؟

- ماهي الضغوط النفسية التي تؤثر في اتجاهات القائم بالاتصال وآدائه في المؤسسات الإعلامية ؟ وعلاقته مع المصادر المختلفة ؟

ونظراً لارتباط هذه الأسئلة بالسلوك الاتصالي لكل من القائم بالاتصال وجمهور المتلقين فإن اتجاهاتها تمحدا في أدبيات علم النفس وعلم النفس المعرفي وعلم النفس الاجتماعي التي تعالج نظرياتها الأبعاد النفسية لهذه العلاقات وبنائها مثل نظريات التعلم ونظريات التوازن المعرفي ونظريات المعرفة الإدراكية ونظريات الدوافع .

ولمجد أن التفسيرات الأولية للعلاقة بين جمهور المتلقين ووسائل إعلام ومحتواها قامت على نظريات التعلم الكلاسيكي التي اهتم أصحابها بدراسة المثبرات البيئية وعلاقتها بالسلوك الملاحظ، ورآوا أن الخبرة المكتسبة الناتجة من

التعرض إلى هذه المثيرات وتعريفها تقوم بالدور الأساسي في التعلم أكثر من غيرها وكان الممارسون الأوائل في العملية الإعلامية والباحثون يخططون لأعمالهم ويرسمون تفسيراتهم على أساس بناء العلاقة بين المثير والاستجابة. والتعزيز والمحاكاة وغيرها من الأفكار الأولى التي قامت على أساس وصف الفرد في جمهور وسائل الإعلام عنى أنه فرد منفرد يستجيب انومياتيكيا لأي مثير تعود الاستجابة إليه دون تأثير لعوامل أخرى . ورسموا التفضيل والاهتمام بالوسائل الإعلامية ومحتواها على أساس العلاقة بين المعتاد المتوقع (التعزيز) والجهد المبذول في التعرض إلى هذه الرسائل ومحتواها .

وبعد ذلك أشارت نظريات المعرفة الإدراكية ونهاى الحوافز إلى أن الفرد لا يستجيب انومياتيكيا ولكنه يتأثر بالخبرة والمعرفة المختزنة السالفة عن عمليات نفسه واجتماعية عديدة، ويركز على الخبار العقلى للفرد وتلبية الحاجات والدافع والاستجابة إلى القوى المحيطة به سواء كانت من داخله أو من البيئة المحيطة به، ومن هنا كانت النظريات الخاصة بتأثير الخصائص المعرفية للفرد في الاستجابة إلى المحتوى الإعلامى وإدراكه لرموزه . وبناء على ذلك فإن الفرد يختار وسائل الإعلام - التعرض الانتقائي - ويترك الوسائل الإعلامية أياً بما يتأثر النشاط العقلى لإسقاط المعنى على الرموز الاتصالية التى يتلقاها كمنبهات أو مثيرات .

ومن هنا كان تفسير التباين في التعرض والاستخدام، وكذلك التباين في إدراك المحتوى الإعلامى وبالتالي تباين الاهتمام والتفضيل للمحتوى الإعلامى .

وأصبح من السهل في إطار نظريات المعرفة الإدراكية تصيف جمهور المثقلين إلى فئات بناء على الخصائص المعرفية المختلفة للأفراد وصياغة الرسائل الإعلامية بناء على هذا التصيف وتقرير الاستخدام والتفضيل والاهتمام بناء على الخصائص المعرفية لهذه الفئات .

ومن جانب آخر يتم تفسير استخدامات الفرد لوسائل الإعلام على أساس قدرتها على تلبية الدوافع والحاجات وبناء العلاقة بين الاستخدامات والاشباعات *Uses and Gratification* عن نظريات وتعميمات علمية تم اختيارها في العديد من الدراسات والبحوث . وفرض هذا التطور تقييم وسائل الإعلام من خلال الكشف عن وظائفها وأدوارها ومدى ما تقوم به في تلبية الحاجات والدوافع، وهو ما سبق أن تعرضت له في المدخل الوظيفي .

ولا يفتى الأمر عند حدود الاستخدام فقط بل يمتد إلى التقرير بأن الأفراد يعتمدون على وسائل الإعلام باعتبارها مصدرا لتحقيق أهدافهم المعرفية والوجدانية والسلوكية، وأصبح النظر إلى وسائل الإعلام باعتبارها نظاما للمعلومات يحقق مطلبها نظرياً ومدخلاً فرعياً للبحث والدراسة في إطار العلاقة بين الاستخدام والاعتماد ومدى تحقيق وسائل الإعلام للأهداف المعرفية للأفراد .

وكذلك يتم تفسير العلاقة بين القائم بالاتصال والمصادر، وكذلك بين القائم بالاتصال وجمهور الملتقيين على أساس الخصائص والأنماط السلوكية للقائم بالاتصال وبناء اتجاهات نحو أى منهما وبالتالي اختيار نمط العلاقة معها .

ونقوم اختيار نمط العلاقة على أساس الخصائص المعرفية للقائم بالاتصال ذاته، وإدراكه من ذاته، ومذكراته عن الآخرين وخصائصهم أيضاً . وبين الاستقلال عن أيهما بناء علاقات التوحد أو الهمية يتم بها العلاقات المذكورة التي تلوم أساسا على اتجاه القائم بالاتصال باعتباره نظاما ثابتا للمعرفة والشعور والميل السلوكي نحو الآخرين .

وتفسر نظريات التوازن المعرفي المختلفة أساس بناء هذه العلاقة التي تؤثر في نجاح عملية الاتصال بصفة عامة، واتجاه الفرد نحو الآخر على أساس من المعرفة والشعور وبناء علاقات الرعدة في تحديد اتجاه كل طرف نحو الآخر .

وفي إطار هذه النظريات والأهيميات الخاصة بها في مجالات علم النفس المختلفة - المعرفي والتعلمي والاجتماعي - يمكن الاستعرا بعبء العديد من المشكلات والظواهر الإعلامية التي يمكن تحديدها وتفسير حركاتها واتجاهاتها في إطار هذه النظريات مثل :

- وصف الخصائص النفسية والسلوكية لجمهور الملتقيين واتجاهاته نحو عناصر العملية الأخرى وهي المؤسسات والقائم بالاتصال والمحتوى الإعلامي، وإدراكه لأهدافها وسياساتها وخصائصها، وتفسير اتجاهاته بناء على هذه المذكرات وتأثيراتها في إطار نظريات التوازن المعرفي .

- بناء العلاقة بين خصائص التعرض والاستخدام لوسائل الإعلام ومفرداتها، والتفضيل والاعتماد، وبين دوافع الأفراد وحاجاتهم من هذا التعرض والاستخدام، وفي إطار آخر تحديد العلاقة بين العائد المتوقع والتفضيل والاعتماد وإدراك الأفراد عن هذا العائد وصوره المختلفة . وهي البحوث التي تدخل في إطار

النظريات الخاصة بالاستخدامات والاشبهات أو الاستخدامات والتأثيرات، أو الاعتماد على وسائل الإعلام .

- تفسير الاستجابات الخاصة بجمهور التلقين للمشيرات الإعلامية المختلفة في اطار النظريات المتجددة للتعلم واكتساب المعلومات .

- تقييم الأدوار الخاصة بالمؤسسات الإعلامية باعتبارها نظاماً للمعلومات يحقق أهدافاً مختلفة لجمهور التلقين باعتباره أحد عناصر هذا النظام .

- تفسير اتجاه القائم بالاتصال نحو جمهور التلقين وتصيغه لهذا الجمهور وعلاقته به في إطار ما يدركه عن هذا الجمهور وخصائصه السلوكية .

- تفسير اتجاه القائم بالاتصال نحو المصادر المتوعة، ونظراً للعلاقة مع هذه المصادر في اطار ما يدركه القائم بالاتصال عن الخصائص الذاتية والمعرفية لهذه المصادر .

- وصف الصفوط النفسية داخل المؤسسات الإعلامية التي تؤثر على أداء القائم بالاتصال والجهازاته، مثل علاقات العمل والتعارف مع الرماء والعلاقات مع الزبائن والمستلزين ومستوى الرضا الوظيفي وعناصره المختلفة .

وبصفة عامة يمكن تلخيص هذا المدخل في النظر إلى العملية الإعلامية وأهدافها باعتبارها تموجاً لبناء الاتجاهات بين عناصر العملية وبعضها . والاهتمام بعناصر المعرفة والميل السلوكي بينها التي تؤثر على بناء الاتجاهات ولهاج العملية الإعلامية بالتالي في تحقيق أهدافها .

خامساً: المدخل النسبي

إذا كان من الممكن عزل عناصر العملية الإعلامية ودراستها في إطار جزئي مثل المؤسسات والقائم بالاتصال والمثقفين، فإنه يصعب دراسة الرسالة الإعلامية بعزلها عن هذه العناصر ودراستها بذاتها كما يتم الآن في الكثير من البحوث والدراسات الخاصة بتحليل محتوى الإعلام. لأن الرسالة الإعلامية ليست مجرد عنصر من عناصر العملية الإعلامية ولكنها نقطة اللقاء بين هذه العناصر وبعضها في إطار ما تمثله من أهداف وحاجات لكل من العناصر لدى بعضها .

وتظهر أهمية الرسالة في العملية الإعلامية في أنها وهاء اللغة التي لا ينفك

دورها عند حدود الوساطة بين أطراف عملية الاتصال في نقل المعلومات، ولكنها تعمل كمثير أو سبب لفرد لتحقيق استجابة معينة وهذا السبب لا يتوهم في شكل الرموز اللغوية سواء كانت لفظية أو غير لفظية ولكن في المعنى والدلالة الخاصة بهذه الرموز عند أطراف العملية الإعلامية .

ولا يمكن النظر إلى الرموز اللغوية التي تصحبها الرسائل الإعلامية أو محتوى الإعلام، لا يمكن النظر إليها باعتبارها أدوات إشارية صريحة ولكن من خلال دلالاتها الضمنية ولذا فإنها على نقل المعنى المستهدف إلى الآخرين، وكذلك استقبالها بدلالاتها الضمنية حتى يحدث التوافق في إدراك المعنى والدلالة .

ومن هنا كان الاهتمام المبكر لعلماء اللغة والدلالة وعلم النفس اللغوي بآليات السلوك الخاص ببناء الرمز والدلالة لدى كل من المرسل والمتلقي، وأطلق عليها عمليات الترميز Coding لدى كل منهما . فكل منهما يحصل كنظام اتصال مستقل، والرسالة في النهاية هي النظام الذي يربط بين هذين النظامين .

ومن هنا كانت الجهود المبكرة لخبراء علم النفس اللغوي وعلم اللغة والدلالة في صياغة نماذج عديدة لتفسير عمليات استقبال الرموز اللغوية وتفسيرها وصياغة الاستجابة وإرسالها مرة أخرى في إطار نظريات المعنى والدلالة والعمليات العقلية في اختيار الرموز وبناء وحدات اللغة بما يتفق مع الدلالة والمعنى .

ولم يقتصر الاهتمام في هذه الجهود على الرموز المكتوبة ولكنه امتد إلى المنظومة كلها، وظهر في الاهتمام بالصوتيات Phonetics وعلم اللمس السمعي Psychocoustics في حالات الاتصال المتطرق وفي إطار خصائص بيئة التخاطب.

وبذلك بالإضافة إلى نظريات المعرفة الإدراكية وعلاقتها بالنظم الإدراكية والمعرفي الذي كونه الفرد عن العالم المحيط به . ولذلك يأتي صياغة الفرد للرموز اللغوية وتفسيره لها في إطار الإدراكات المختزلة لدى الفرد، والتي تسقط دلالاتها على الأشياء والرموز التي يتعرض لها ويستجيب لها كمبهات على هذا الأساس .

كما اهتمت النظريات والدراسات المتجددة لعلم النفس اللغوي وعلم اللغة بالإجابة على السؤال الخاص بكيفية الوصول بالرسالة الإعلامية إلى تحقيق أهداف القارئ بالاتصال، وهو ما يمكن طرحه أيضاً من خلال الأسئلة الفرعية الخاصة باختيار الرموز ودلالاتها، وبناء الرسالة وتنظيمها والمداخل المختلفة الخاصة بهذه الخيارات

وقدبرتها على تحقيق الأهداف الخاصة باختصار ورموز الرسالة الإعلامية وبناء محتواها .

وكان أيضا الاهتمام بالدلالة والمعنى تطبيقاً لهذه الأفكار والنظريات التي تدرس العلاقة الثنائية بين الرمز والمعنى الذي يستند فيه إطار النظريات الخاصة بعلم الدلالة *Semantic* والعلامات *Semiology* التي تهتم بهذه العلاقة الثنائية وبناء التفسيرات الخاصة بالمحتوى النصي على أساس هذه العلاقة .

وبالإضافة إلى هذه النماذج والنظريات التي يستفيد بها خبراء الاتصال والإعلام في دراساتهم لمحتوى الرسالة الإعلامية، ظهرت المفاهيم الخاصة بعملية الترميز والتجربة المحفزة والإطار الدلالي والتجربة المشتركة، وأهمية هذه المفاهيم في بناء العلاقة بين الرمز والمعنى في العملية الاتصالية والإعلامية .

وقدتمت نظرية معالجة المعلومات *Information Processing Theory* لتفسيرها لبناء المعنى والدلالة للرموز التي يتعرض لها الفرد في حياته اليومية وذلك في إطار الآليات الوظيفية للطريقة التي يقوم بها الفرد لوضع المعاني والتفسيرات الخاصة بالتدفق المعرفي الذي يستقبله في كل يوم .

واتفق هذه النظرية مع النظريات المعرفية التي تشير إلى أن الفرد لا يتحصل بكل المعلومات التي يتعرض لها، ولكنه ينجذب البعض منها بناء على آليات التقدير والتقييم لهذه المعلومات ويجهل الفرد يختار منها البعض ونسى البعض الآخر، وبناء على هذه النظريات نجد الفرد مشرّكا وواعيا لجزء صغير من المعلومات التي تقدم في البيئة المحيطة، دون تفرقة في ذلك بين الرموز اللفظية والرموز المصورة التي تتعامل مع مايسمى بالذاكرة المصورة *Photographic Memory* وتطبيقها على تفسير الرموز بأنواعها التي يقدمها التلفزيون .

وبالإضافة إلى هذه النظريات الخاصة ببناء العلاقة بين الرمز والمعنى اهتمت مداخل أخرى ببناء الرسالة الإعلامية تعتمد على بناء الرمز والمعاني الهادفة وهي المداخل الخاصة ببناء الرسالة الاتصالية ومايرتبط بها من اتجاهات مختلفة في اختيار الرموز والمعاني التي تؤثر في البناء المعرفي أو الوجداني للفرد وهو مايسمى بالرموز الخاصة بالاستمالات العقلية أو العاطفية أو الوجدانية، واستخدام الرموز الخاصة باستثارة التوقعات الاجتماعية مثل القول الاجتماعي والاتفاق مع المجتمع والاقتداء بالنماذج، ومخاطبة الأدوار والمراكز .

وكذلك دور اللغة في إعادة تشكيل المعرفة الحسية للأفراد سواء بإشياء إطار معرفي متكامل يستلهم رموز جديدة وهو ما يلخصه بتوسيع في الوقت الحاضر، أو استقطاب معاني جديدة على رموز موجودة فعلا مثل معاني العنف والتخرد على النظم ادمارسة في الوقت الذي تعتبر فيه هذه النظم جزءا من البناء الديموغرافي .

وبالاضافة إلى ذلك فإن هذا المحتوى الرسالة وترتيب عناصرها يمكن أن يكون دلالة لها ، التفسيرات الخاصة بالأهداف وطرق تحقيقها من خلال رصد خصائص البناء الذي يشير إلى المعنى العام أو الدلالة الكلية للرسالة الإعلامية ومحتواها .

وفي هذا الإطار يصبح من الصعب من الصعب دراسة الرسالة الإعلامية أو المحتوى في إطار جزئي، إلا إذا كان هدف البحث هو وصف أسلوب الكاتب أو المرحلة أو الرموز المستخدمة في شكلها الظاهر دون الوصول إلى عمق المعنى والدلالة الذي يمكن أن يكون ذا علاقات متعددة بعناصر العملية الإعلامية وسياساتها وأهدافها وخصائصها ، وهو ما تؤكد على أهمية دراسته في تحليل محتوى الإعلام .

وما يشير إلى أهمية المدخل اللغوي في الدراسات الإعلامية هو ازدياد أهمية نظريات التفاعلية الرمزية *Symolic Interactionism* التي تهتم بطبيعة اللغة والرموز والنظم التي يهيئها الأفراد والمجتمعات للأشياء والأشخاص والمواقف، ودورها في عمليات التفاعل الاجتماعي في إطار نظام واحد للرمز والمعنى بما يحقق الاستجابات المشتركة وتوقع استجابات الآخرين في إطار الثقافة الواحدة .

وكذلك زيادة الاهتمام بالتفاعل الرمزي، والبناء الاجتماعي للمعنى *Social Construction of Reality* وما نتج عن ذلك من الإشارة إلى الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في تشكيل الحقائق الاجتماعية ورسم صورة رمزية للواقع الاجتماعي يختلف عن الواقع الحقيقي بقصد التأثير في حركات المتلقين والتجاربهم .

وعلى الرغم من الجدل والنقاش حول هذه الوظيفة لوسائل الإعلام؛ فإن الحسم يمكن أن يتم من خلال التوسع في دراسة نظام الرموز والمعاني التي تستخدمها وسائل في رسم الصور المختلفة للحقائق الاجتماعية ومدى اتفانها أو اختلافها مع الواقع الاجتماعي الحقيقي .

وعلى الرغم من تهيئ العديد من النظريات الخاصة بحكم اللغة والدلالة وعلم النص اللغوي في الدراسات النقدية لكشف الصور الزائفة والأدوار التي تقوم بها

وسائل الإعلام لخدمة أصحاب المصلحة وتدعيم الهيمنة على فكر جمهور المتلقين .
على الرغم من ذلك فقد وجدت هذه النظريات صدى واسعا في توثيقها الصور التي
ترسمها وسائل الإعلام والدراسات الأسلوبية، ودراسات الرمز والدلالة والعلاقات
في بحوث ودراسات عديدة غير الدراسات النقدية .

ويمكن في هذا الإطار اقتراح أمثلة للدراسات والبحوث التي يمكن أن يدرسها
الباحث مثل :

- رصد الرموز اللغوية السائدة في محتوى الإعلام في إطار تحديد الخصائص
الثقافية للشعوب والمجتمعات .
- رصد الخصائص الأسلوبية للقائم بالاتصال والوسائل الإعلامية في إطار وصف
خصائص الأفراد والمجتمعات في مرحلة تاريخية معينة .
- رصد الرموز اللغوية المستحدثة ونظام المعاني المرتبط بها في المجتمعات الأخرى
كمؤشر لفصلية التعلقل الثقافي في المجتمعات .
- بناء العلاقات بين نظم الرموز والمعاني وبين السياسات والأهداف المعلنة والمستترة
للأفراد والمؤسسات .
- رسم الخصائص المعرفية لجمهور المتلقين من خلال وصف نظام الرمز والمعنى لدى
هذا الجمهور أو فئاته .
- تقييم الحملات الإعلامية من خلال بناء العلاقة بين أهداف القائم بالاتصال،
وإدراك المتلقين لها في إطار النظم المشتركة للرمز والمعنى .
- تقييم الأدوار التي تقوم بها الوسائل الإعلامية أو الأفراد في نشر الأفكار
المستحدثة وعلاقتها بالمراكز والأدوار والأشخاص، والسياسات وكذلك النظم
الإجتماعية وأهدافها .
- تقرير العلاقة بين الصور الرمزية التي ترسمها وسائل الإعلام، والصور الحقيقية
للواقع الاجتماعي لدى جمهور المتلقين أو فئاته المختلفة .
- ولغيرها من الأمثلة التي تؤكد على أهمية التحليل الكيفي لمحتوى الإعلام
وتحليل الرموز اللغوية بأنواعها ورصدها وتفسير النتائج في إطار ما تشير إليه من
معان أو دلالات تكشف عن الكثير من حقائق العمليات الإعلامية وعلاقتها في
الثقافة الراحدة .

سادساً : مدخل

الممارسة المهنية

فى إطار المفهوم المؤسسى السابق الاشارة إليه، يتطلب قيام المؤسسة - كمنظومة اجتماعية - وجود المبدأ أو الفكرة العامة أو الهدف من قيام المؤسسة بجانب الهدف الذى يعنى فى إطار هذا المفهوم الوسائل المستخدمة لتحقيق الفكرة، ويشمل مفهوم الوسائل المستخدمة الوسائل المادية والوسائل الإنسانية التى تتمثل فى مفهوم القائم بالاتصال فهما يتعلق بالإعداد والانتاج الفنى للمواد الإعلامية بأنواعها بجانب العاملين فى المجالات المساعدة الأخرى والذين يتعاونون مع القائم بالاتصال فى المحاز الأهداف وفى حدود الأدوار والوظائف التى تحددها المراجع التنظيمية للبناء المؤسسى .

وكما يتأثر المنتج النهائى للمؤسسة - المحتوى الإعلامى - بالفكرة والمبدأ، فإنه يتأثر بدرجة كبيرة باتجاهات الممارسة المهنية للقائم بالاتصال وخصائصها .

وعلى الجانب الآخر تتأثر الممارسة المهنية بعدد كبير من العوامل مثل: التنظيم الإدارى فى المؤسسة الإعلامية وقنوات الاتصال فى هذا التنظيم، والتأهيل العلمى والمهنى، ثم اتجاهات العلاقات الوظيفية والاجتماعية بين المستويات المختلفة وبين الزملاء، بجانب العوامل المتعددة التى تؤثر فى مستوى الرضا الوظيفى *Job Satisfaction* .

وتعكس - بعد ذلك - اتجاهات الممارسة المهنية ومستواها قوة المؤسسة الإعلامية وديورها فى المجتمع .

وكما أصبحت السياسة الاقتصادية لمؤسسات الإعلام وتدخلها مع البيئة الاجتماعية والسياسية مداخل أساسية فى دراسة هذه المؤسسات، فإن البناءات التنظيمية وعلاقات الدور بجانب الممارسة المهنية والحرفية تعتبر مداخل أو اتجاهات أخرى فى البحث والدراسة (J.Curran, et al., 82 17 20) .

وعلى سبيل المثال يعتبر التقسيم الناحلى للعمل والأدوار المتبادلة والأهداف المحددة والمتوقعة للمؤسسة، وترجمة هذه الأهداف فى سياسات ونظم للممارسة، والمخطوط الواضحة للاتصال التى تمثل التسلسل التنظيمى والعلاقات بين الأدوار التى تعكس التفاعل بين الوظائف المختلفة.... وغيره، يعتبر ذلك من الدراسات

التي تركز على التنظيم الداخلي للبناء والسلوك، بجانب الدراسات الأخرى التي تركز على الاستفادة الخارجية للتنظيم مثل العلاقات بالصادر والمساهمين والعلاء .

وبلاحظ أن مختلف الدراسات الخاصة بحاوس البوابة *Gate Keeper* التي اشتهرت تدفق الاتباء . خلال مرحلة الإعداد والانتاج وكذلك الرقابة هي عقيل واضح لهذه الدراسات، التي تنظر إلى المنتج الإعلامي كمخرجات للتفاعل بين أعضاء التنظيم في وسائل الإعلام، ويعتمد هذا التفاعل على الضبط الاجتماعي الناتج عن القنوات غير الرسمية أكثر من الرقابة المباشرة المستمدة من القنوات الرسمية . حيث تنعكس حركة الضبط الاجتماعي على التنظيمات والعلاقات المهمة لأعضائها وتركز على توافق المنتج الإعلامي مع الأهداف الكلية ومع السياسات الإعلامية للتنظيمات التي ينتمى إليها هؤلاء الأعضاء . وهو يشير إلى أن الضبط يند من قمة التنظيم إلى أسفل من خلال كل القنوات الرسمية وغير الرسمية، ويشير أيضاً إلى قوة القصة في التسلسل التنظيمي وعلاقتها بقوة وسائل الإعلام، ويعنى مستوى الدور والمركز الذي يتمتع به الناشر أو رئيس التحرير في توجيه حركة الضبط وآثارها على اتجاهات الممارسة المهنية للأعضاء في التنظيم بأشكاله المختلفة في المؤسسات الإعلامية .

وبالإضافة إلى ذلك فقد أصبح من الشواهد التقرير بالتأثير الخاص لقرارات هؤلاء المديرين على المنتج الإعلامي النهائي، وكذلك تأثير شخصية صانع القرار، والصنط من داخل التنظيم نفسه ومن خارجه، وعديد من العوامل الملمنة والمستترة وخصوصاً في المؤسسات الكبيرة التي يؤثر فيها القرار على البناء التنظيمي والهياكل البشرية والمالية وينعكس بالتالي على المحتوى الإعلامي مباشرة (W.P.H.Davison ., et al., 76. 82 5)

ويعنى الختائق السابقة أن النتائج الإعلامية لا يمتثل فقط بالعوامل الخارجية في البيئة أو السياق الاجتماعي، أو جمهور المتلقين أيضاً، ولكنه يمتثل أيضاً بدرجة كبيرة باتجاهات الممارسة المهنية في المؤسسات الإعلامية، والتي تتأثر هي نفسها باتجاهات التنظيم وبنائه وأهدافه داخل هذه المؤسسات . مما يشير البحث في هذه الاتجاهات والعوامل المؤثرة فيها، وآثارها في حركة العملية الإعلامية ومخرجاتها . ولذلك يمكن استقارة العديد من موضوعات البحث أو مشكلات الدراسة التي

تنتمى إلى مدخل الممارسة المهنية، والتي يمكن تصنيفها إلى المهام، وتيسير .
الاتجاه الأول : وصف المهامات الممارسة المهنية ومستواها في المجالات المهنية والإدارية وأدائية، في إطار وصف الاتجاهات المتميزة للممارسة المهنية في المجالات المذكورة أو الإعلام الهائين فيها أو في إطار المقارنة بين المؤسسات الإعلامية وهذا الرصف هو الذي يحدد السمات الخاصة بما يمكن أن يطلق عليه المدارس المتميزة في مجال من هذه المجالات .

وبدخل في هذا الاتجاه عدد من البحوث والدراسات مثل :

- وصف العلاقات والأفكار والمبادئ الخاصة بالقائم بالاتصال والممارسين في مجالات التنظيم والإدارة .

- وصف التأهيل العلمي والمهني لهؤلاء الأفراد .

- وصف المهارات المتميزة في مجالات الإعداد والانتاج بما يتمكن على شخصه المؤسسة أو الوسيلة الإعلامية .

- وصف الأدوار والمواقع التنظيمية والمراكز في إطار الرصف الكلى للإطار التنظيمي للمؤسسات أو الوسائل الإعلامية .

- وصف الممارسات الإدارية والمالية، والمهام صنع القرار في هذه المجالات .

الاتجاه الثاني : وصف المهامات الممارسة المهنية ومستواها في إطار العلاقة مع غيرها من العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر في هذه الممارسة، وتأثيرات الممارسة المهنية على المنتج الإعلامي في النهاية .

فذلك أن الممارسة المهنية- كما سبق أن أوضحنا- هي محصلة تفاعل عدد من لعناصر والعوامل التي تبدأ من الالتزام بالفكرة أو المبدأ أو الهدف العام للمؤسسة إلى الضوابط والقيود التي تفرضها العلاقات التنظيمية والأدوار والمراكز المرتبطة بالإطار التنظيمي للمؤسسة .

ولذلك يمكن أن يظهر هذا الاتجاه البحث في عدد من الموضوعات مثل :

- العلاقة بين المهامات الممارسة المهنية ومستواها، والمهامات السياسات المالية والإدارية .

- العلاقة بين المهامات الممارسة المهنية ومستواها، ومراكز صنع القرار وتأثيراتها وتوزيع الأدوار في التنظيم .

- العلاقة بين اتجاهات الممارسة ومستواها واتجاهات السيطرة والصبغ والرقابة غير المباشرة داخل المؤسسة .
- العلاقة بين اتجاهات الممارسة المهنية ومستواها وعلاقتها بمستوى الرضا الوظيفي بمناصبه المتعددة .
- العلاقة بين اتجاهات الممارسة المهنية ومستواها بالمنتج الإعلامي وخصائصه واتجاهاته .
- الدراسات المقارنة لهذه العلاقات - التي تمثل الممارسة المهنية طرفاً لهما - بين المؤسسات الإعلامية في النظام الإعلامي الواحد أو بين النظم الإعلامية وبعضها

وتتميز الدراسة والبحث في إطار مدخل الممارسة المهنية بالاستفادة من كثير من العلوم والدراسات الانسانية الأخرى مثل الدراسات المالية والإدارية وكذلك الدراسات الخاصة بعلم النفس والاجتماع . خاصة أن العديد من الدراسات الخاصة بمدخل الممارسة المهنية تعتمد بالدرجة الأولى على نظريات الإدارة والسلوك والاجتماع المهني التي تفهد كثيراً في إثراء المعارف الخاصة بالعملية الإعلامية في إطارها التطبيقي .

سابعاً : المدخل التاريخي

تكاد تنفرد الدراسات الصحفية بهذا المدخل دون الدراسات الخاصة بالوسائل الإعلامية الأخرى. وذلك لعدة أسباب منها :

١- إن الصحف قد سهلت الوسائل الإعلامية الأخرى في الصدور والانتشار للزمن عديدة وأصبحت الآن في عداد ما يدرس من وقائع وأحداث أو شخصيات تنتمي إلى مراحل تاريخية قابلة للكتابة والتسجيل، بينما الوسائل الأخرى مازالت تنتمي للوقائع والأحداث المعاصرة تقريباً التي لم يحن الوقت بعد لكتابة تاريخها وتسجيله .

٢- إن الصحف في حد ذاتها كانت في هذه المراحل شاهداً على الكثير من الوقائع والأحداث التي حدثت فيها وسجلت معظمها. إن لم يكن كلها بكتابات المراسلين فيها أو المكاتبين لها أو الشخصيات والأعلام البارزين في هذه المراحل.

وبالتالى يمكن اعتبارها من المصادر التاريخية التى يمكن الرجوع إليها فى استعادة هذه الوقائع والأحداث وإعادة تسجيلها .

٣ - إن الصحف فى هذه المراحل كانت أداة فى الكثير من الوقائع والأحداث، وساهمت فى حركتها من خلال الإعلام بها أو الدعاية المضادة أو إثارة الجماهير مثل انتقال الشعب والاصرايات من ولاية إلى أخرى . أو كانت أداة فى يد السلطة للسطر والسيطرة والتوجيه .

٤ - إن الصحف بما تتميز به من خصائص فى الحفظ واستعادة ما بها من معلومات، تعتبر أحد الوثائق التاريخية- وإن اختلفت درجة الاعتماد عليها - التى يمكن الرجوع إليها فى استعادة أحداث الماضي وشخصياته، وهذه الخصائص لا تتوفر بقدر كاف لشرائط التسجيلات فى الراديو والتلفزيون التى ترداد تكلمة الاحتفاظ بها وتصنيفها وتنظيم الاستفادة منها .

ومن هنا اقترنت الهذبات الأولى للدراسات الإعلامية بصفة عامة بالبحث فى مجال الصحافة التى اهتمت بالدرجة الأولى بتاريخ الصحافة، الذى لم يرد عن كونه تسجيلاً لتاريخ الصحف أو السير الذاتية أو التراجم للشخصيات والأعلام البارزين فيها، بالإضافة إلى التسجيل التاريخى لمشكلات الدولة، وتفسير الأفكار التى تدور حول الصحافة، وربما يكون أكثرها هو تاريخ حرية الصحافة والرقابة عليها

(D.P.Nord & H.J.Nelson., In G.H.Stemle III & B.H.Westley 81 299-300)

ومن هذه المراحل المبكرة لارتقاء بحوث تاريخ الصحافة، لوحظ أن معظم مؤرخى الصحافة لم يبدؤوا بهذا البناء نظرية للاتصال وكانوا أقل اهتماماً بالأبعاد الاجتماعية للاتصال، وتأثير العلوم الاجتماعية كان محدوداً مما جعل هذه البحوث الخاصة بتاريخ الصحافة لا تنسجم بالطابع الاجتماعى العلمى، ولم تزد البحوث فى هذا المجال عن الإجابة على السؤال وماذا قالت الصحف من هنا أو دأب. ٥٢ واجابة مجردة من القيمة النظرية .

وما قاله الباحثان بورر وتيلسون فى تقديمهم للبحث التاريخى فى الدراسات الإعلامية ينطبق على وضع الدراسات الخاصة بتاريخ الصحافة فى مصر وأعلامها البارزين حيث لم تزد عن كونها تسجيلاً يفتقد إلى التفسير الاجتماعى للوقائع ولأحداث التاريخية الخاصة بتطور الصحافة والصحف والشخصيات البارزة فيها .
وهذه الملاحظات يمكن أن تكون دليلاً إلى تطوير الدراسات التاريخية الخاصة

بالصحف والوسائل الإعلامية فيما بعد حتى تكسب مثل هذه الدراسات القيمة النظرية والعلمية .

والبحث التاريخي التقليدي يستلزم استرداد الماضي . بطريقة منهجية ، وموضوعية ، من خلال فهم صحيح الأدلة لتفسيروها والتحقق منها ، ثم تركيبها وتوليفها ، لاستخلاص الحقائق والوصول إلى خلاصات محكمة .

وبذلك فإن البحث التاريخي لا يتوقف عند حدود إعادة تسجيل ما حدث في الماضي فقط ولكن يمكن أن يقوم برؤايف عديدة تشمل مايلي (R.K Tucker, et al., 81 68-9) .

- التحقق من المعنى أو المعنى أو النصد ، وثبات الحقائق الماضية . ربما يريد الباحث التعرف على كيفية تفسير الملتقيين لرسالة معينة ، أو ما إذا كانت وسائل الإعلام المحلية أخطأت في تفسير انطباعات الجمهور .
- تقدير حقائق الماضي .
- دراسة الانطباعات وحركتها .
- عقد المقارنات بين المنشآت أو المقابلات .
- دراسة التغير في البناء الاجتماعي .
- دراسة التحول من موانع لأخر . والتغير المرتبط بهذا التحول أو الانتقال من مركز إلى آخر ، وذلك بالنسبة للأشخاص والرموز .
- الامداد باختبار متعمق للأحداث الماضية لرسم خلاصات واستنتاجات منها .
- وأخيرا التفسير ، فالباحث يريد التعرف على العوامل الضابطة للتغير بالمنتجات .

وكما يساهم الوعي بالتحفظات التي اقترحت بمحور تاريخ الصحافة ، كما يساعد الوعي بها في تحديد أطر المدخل التاريخي في بحوث الصحافة ، فإن ترجمة الوثائق السابقة إلى موضوعات قابلة للبحث والدراسة في مجال تاريخ الصحافة ، تسهم أيضا في زيادة سعة أطر المدخل التاريخي ، وتوسعها ، بحيث تخدم في النهاية هدف التعلم والاستفادة من تجارب الماضي في تطوير العلاقة بين عناصر العملية الصحفية ، وحركتها ، وأحداثها في ضوء السياقات المعاصرة .

ويصبح بالتالي معيار اختيار موضوع الدراسة التاريخية ، أو مشكلة البحث ، هو العلاقة العضوية بين الصحافة والأحداث التاريخية ، بحيث يظهر البحث

علاقات التأثير المتبادل بينهما وتنازلهما، التي يمكن رصدتها وصياغة التعميمات حولها - ويخرج بالتالي من هذا المعيار، الاستفادة المجددة من الصحف، بوصفها مصادر تاريخية ثانية، في وصف هذه الأحداث وتسجيلها

وبهذا يمكن اقتراح العديد من الموضوعات والدراسات التي تشكل أطر المدخل التاريخي في بحوث الصحافة من خلال التنازع أو الأمثلة التالية :

١- الرصف التاريخي لحركة عناصر العملية الصحفية، وتطورها، خلال المراحل الزمنية المختلفة، مثل :

- وصف تطوير المؤسسات الصحفية، واتجاهاتها، وسياساتها، ونظمها أو بنائها الداخلي، واتجاهات الأداء، وتنظيمه، الذي يرتبط بالفكرة أو العقيدة أو الفلسفة التي تعتنقها هذه المؤسسات .

- وصف الأعلام البارزين في مجال الصحافة، وكتابة السيرة التاريخية وتسجيل آرائهم وأفكارهم واتجاهاتهم، وصلة خاصة في تحديد مسار العملية الصحفية واتجاهاتها .

- الرصف التاريخي للصحف - الوثائق - من حيث المحتوى والشكل، وعلاقة تطورها باتجاهات وأفكار وسياسات وفلسفات المؤسسات الصحفية، والإعلام البارزين في مجال الصحافة خلال المراحل الزمنية المختلفة .

- وصف العلاقة بين القراء والصحف خلال المراحل الزمنية المختلفة، من خلال رصد المشاركات، والتعليقات، والآراء، والأفكار، التي تشرتها الصحف، في علاقتها مع أفكار وآراء واتجاهات الإعلام البارزين في مجال الصحافة، وما تقدمته الصحف من مشيرات للقراء للكتابة والتعليق . أو ما قامت به المؤسسات الصحفية، أو الصحف من تعبير أو تطوير، أثار القراء، إلى التعليق والمشاركة بالرأي .

وهذه العلاقة هي التي تعكس - تاريخيا - تكامل العملية الصحفية في الماضي وتجسيد العلاقة بين كافة عناصرها - أو تحقيق الأثار المرتبطة بالأهداف والسياسات والفلسفات التي كانت تقوم عليها العملية الصحفية في الماضي .

ونلاحظ أن هذا الاتجاه في البحث التاريخي يهتم أساسا بالوصف المجرد، أو الرصد المستقل لحركة عناصر العملية الصحفية وتطورها، أو في علاقتها ببعضها

في إطار العملية الصحفية ذاتها .

وفي هذه الأحوال تعتبر الصحف مصدرا تاريخيا أوليا لعلاقتها العصرية بعناصر العملية الصحفية الأخرى، والتي تتكامل معها وتتأثر بها، وتؤثر فيها أيمًا . وتعتبر بالتالي نتائج الرصد وحلحلة التسجيل التاريخي لشطور هذه العصر، أو علاقاتها ببعضها، ضرورة لتجسيد فكرة التفسير التاريخي لحركة عناصر العملية الصحفية في علاقاتها ببعضها .

٢- الرصد التاريخي لعلاقة العملية الصحفية وعناصرها، بالوقائع والاحداث التاريخية، والاستفادة من هذا الرصد في صياغة التفسيرات الخاصة بحركة العملية الصحفية وعلاقاتها بالسياق الاجتماعي وحركة لوقائع والاحداث فيه.

- وهذه الدراسة تعكس إلى حد بعيد الهمد الاجتماعي للعملية الصحفية، وحركتها في الماضي ويمثل الباحث في اختيار موضوع الدراسة أرمشكلة البحث، ويمثل الباحث الظاهرات المعاصرة، ويعيد دراسة التشابهات لها في الماضي مثل .
- دراسة العلاقة بين النظم والسياسات الاجتماعية، في المراحل التاريخية المختلفة وحركة العملية الصحفية واتجاهاتها .
- ويدخل في إطار المثال السابق، العلاقة بين الحداث المحتلطة للنظم، والسياسات الاجتماعية، ومخرجاتها، من تشريعات وضوابط وسياسات وفلسفات وعقائد، وبين حركة العملية الصحفية واتجاهاتها .
- الدراسات التاريخية لعلاقات الدور، والمراكز، والتأثيرات المتبادلة للمؤسسات، والأفراد . بين كل من عناصر النظم في المجتمع، وعناصر العملية الصحفية .
- الدراسات التاريخية لدور الصحافة، في تحقيق الحاجات الاجتماعية، في المراحل التاريخية محل الدراسة .
- دراسة التعبير، أو التحول في المجتمعات، وتأثيراتها على العملية الصحفية . أو دور الأخيرة في هذا التعبير أو التحول واتجاهه . كما حدث خلال المراحل التاريخية المختلفة .

وبصفة عامة فإن الاتجاه الاجتماعي في دراسة الظاهرة الصحفية التي حدثت في الماضي تشهر العديد من الموضوعات والدراسات التي تنتمي إلى المدخل

التاريخي ذلك أن الظاهرة الصحفية سواء كانت معاصرة، أو حدثت في الماضي، يجبها لا تحدث في فراغ ولكنها تدور في سياق اجتماعي معين ذي محددات خاصة، تمكس تأثيراتها على حركة الظاهرة الصحفية واتجاهاتها، وفي نفس الوقت تتأثر بها، بوصفها عملية اجتماعية تحقق العديد من الوظائف الاتصالية، التي تعمل على دعم هذا السياق الاجتماعي الذي تعمل فيه .

وبذلك يصبح من وظائف البحث التاريخي في مجال الصحافة، تسجيل ورصد هذه العلاقات والتأثيرات، والخروج بتعميمات حول هذه العلاقات واتجاهاتها، تفيد في عقد المقارنات بين المراحل التاريخية المختلفة، بما غيرها من نظم أو سياقات اجتماعية . والخروج كذلك بتفسيرات تاريخية لحركة العملية الصحفية وعناصرها . تفيد في الكتابة العلمية لتاريخ الصحافة .

أما الدراسات التاريخية في مجالات وسائل الإعلام الأخرى فوصف اعتبارها صالحة الآن لأن نشأتها وتطورها مازالت حديثة، وبالتالي ما تمام من علاقات بها أو رقائع وأحداث أو شخصيات ساهمت في تطويرها مازالت في طور المعاصرة، ولم تدخل بعد مراحل العياب الرمزي التي تقتضي الاستعادة والتسجيل من خلال آليات البحث التاريخي . ولذلك لم تكن مجال إدقنا أن يحوث الصحافة والصحف هي التي تنفره تقريباً بتوظيف البحث التاريخي وتستفيد من هذا المدخل للنخائص التي ذكرناها بداية .

أما ما يتم من رصد لتسويق النشأة والتطور في مجالات وسائل الإعلام الأخرى، فللايزيد من كونه تسجيلاً حالياً للاستفادة به في المراحل التاريخية المقبلة وبعد أن تكبر هناك حاجة للاستفادة من هذا التسجيل بعد نقده والتحقيق من صحته بواسطة الأجيال القادمة .

ثامناً: مدخل تأثيرات الإعلام

يعكس مفهوم لأثر أو التأثير *Effect* جدوى العملية الإعلامية في إطارها الفكري والمعنوي، الذي يعتبر قاعدة لاستجابات سلوكية مستهدفة في اتجاه ما . وهو ما يتفق مع تعريف عملية الاتصال وأهدافها بصفة عامة .

ولذلك يصبح التساؤل المطروح دائماً في تخطيط العمليات الإعلامية: ما هو

جدوي العملية بصفة عامة بالنسبة للفرد والمجتمع؟ وما هو العائد المتوقع منها؟ وسواء كان العائد مادياً أو معنوياً فإنه يعكس بالتالى حدوث لأثر أو التأثير اساتيج من هذه العملية .

وترجمة مفهوم الأثر أو التأثير بالجدوى أو العائد يوفق للمباحث الرقبة المتكاملة والنخطيط السليم للبحث العلمى فى إطار مدخل تأثيرات الإعلام .

وانتائيرات من وجهة نظر المتلقى هى نفسها الوظائف أو الأهداف من وجهة نظر المؤسسات والقائم بالاتصال فإذا كانت الأخيرة تهدف إلى الإعلام والاخبار فإن السؤال بالنسبة للمتلقى هل علم أو لم يعلم ؟ وإذا كان الهدف بعد ذلك هو تحقيق استجابة ما نتيجة الإعلام والاخبار، فإن السؤال بالنسبة للمتلقى : هل تحققت الاستجابة، وهل قام بأداء سلوكى يتفق مع الهدف ؟ .

وعكدا بالنسبة لمختلف الوظائف وكذلك بالنسبة لأنماط الاستجابات السلوكية المختلفة التى تشير إلى حدوث الأثر أو التأثير . وهو مايسهل قياسه فى هذه الحالة فى إطار إجراءات بحثية منهجية هادفة .

وساء على ذلك فإن التعرض *Exposure* فى حد ذاته بأشكائه المختلفة إلى وسائل الإعلام لا يعتبر هدفا للمؤسسات أو القائم بالاتصال، لكنه يعتبر موشراً أو مقدمه احتمالية لحدوث الاستجابات للرسائل الإعلامية أو تأثيراتها، وباعتباره مرحلة أولية للإدراك والاستجابة تتمثل فى الانتباه *Attention* أو الاهتمام *Inter-ress* يمكن أن يحدث الإدراك بعدها أو لا يحدث وساء عليه تصبح الاستجابة أمثاً احتمالية .

وبأنى مفهوم الاحتمالية أيضاً نتيجة تأثير العمليات العقلية والمعرفية التى يقوم بها المتلقى بعد التعرض لتقرير اختياراته الخاصة باستمرار التعرض والإدراك ثم الاستجابة بناء على تفاعل العديد من العمليات والتأثيرات التى توفر قاعدة لاتخاذ القرار بذلك . ويظهر ذلك فى الكتابات والأدبيات الخاصة بالعمليات الوسيطة التى تؤثر فى تعرض الفرد وإدراكه وتذكره للرسائل الإعلامية، والتى كانت محور العديد من البحوث والدراسات فى الخمسينات والستينات والتى ترجمتها كلابر فى عدد من التعميمات التى تفسر عدم قدرة وسائل الإعلام على تعبير الاتجاهات بمسهرله (G.T.Klapper 63 97)

وساهمت في بناء التعميمات المذكورة العديد من النظريات الخاصة بالمعرفة الإدراكية *Perceptual Cognitive Theories* ونظريات تهاين الحوافز *Incentive Conflict Theories* ونظرية معالجة المعلومات السابق الإشارة إليها .

وهذه النظريات والتعميمات الخشنة بها هي التي انتهت إلى أن تأثير وسائل الإعلام هو تأثير محدود ، ولا يتم بشكل تلقائي مباشر كما كان يسود الاعتقاد في المراحل المبكرة للدراسات الإعلامية . إلا أنه منذ بداية الستينات بدأت يقترن بإيراد التعرض إلى وسائل الإعلام وبصفة خاصة التلفزيون بعد انتشاره ، بدأ يقترن بهذا زيادة الظواهر الاجتماعية التي تم الربط بين انتشارها وانتشار التلفزيون وزيادة التعرض مثل زيادة معدلات الجريمة والعنف في الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت تولى هذه الظواهر والعلاقات الخاصة بها اهتماما خاصا بها بالبحث والدراسة العلمية المنظمة ، والتي أشارت بعض من نتائجها إلى وجود العلاقة الارتباطية فعلا ، وهو ما يظهر في أعمال جيريت وزملائه في نهاية الستينات (G.Gerbener,71) والتي ضمت حوالي ٦ دراسة موزعة في خمسة مجلدات لمحت جوان التلفزيون والسلوك الاجتماعي . وأشارت نتائج هذه الدراسات إلى تأكيد الأفكار النظرية السابقة الخاصة بقدرة وسائل الإعلام على تقديم صدد رمزية للأفراد تختلف عن الواقع الحقيقي ، أو قدرتها على بناء واقع اجتماعي تعكسه الصور الرمزية التي تقدمها وتأثر بها الأفراد .

وهذه الأفكار وإن كانت قد ظهرت من قبل في كتابات والتر ليبان والنظريات الخاصة بالتوحيد والتفحص الوجداني والتفاهلية الرمزية في كتابات جورج سيد *G.H.Mead* وتشارلز كولي *Ch.H.Cooley* . إلا أن هذه الأفكار بدأت تجد صدى لها في الأعمال الأخيرة وبدأت تتطور بناء على ذلك تعميمات وفروض نظرية خاصة بتأثيرات وسائل الإعلام . وأجريت العديد من الدراسات العلمية لاختبار هذه الفروض والنظريات في الغرب وباقي دول العالم . مثل :

- النظريات الخاصة بالتعلم الاجتماعي *Social Learning* ومنها نظرية التعلم بالملاحظة أو من خلال المحاكاة *Social Learning Through Imitation* التي قدمها ألبرت باندررا *A.Bandura* . وتناولت بالتحديد ملاحظة سلوك الآخرين والمحاكاة واعتمادهم نماذج أو قدوة للسلوك المكتسب أو الاقتداء بالنماذج النمذجة - *Modeling* التي يمكن أن يكون لها تأثير كبير في اكتساب الأنماط

السلوكية شأنها شأن الخبرة المباشرة للفرد والمواقف المختلفة . وبما على ذلك
راى بانديروا أن الأطفال والبالغين يكسبون الاتجاهات والاستجابات العاطفية
والأنماط الجديدة من خلال النماذج التي تعرض في الأفلام والتلفزيون

- نظرية العرس الثقافي *Cultivation* التي قدمت أيضا تطبيقا للأفكار الخاصة
بمدور وسائل الإعلام في تشكيل الخلفيات الاجتماعية وربط جبرير فيها من خلال
مشروعه بالمشترات أو للعالم الثقافية، ربط بين كثافة التعرض إلى الرسائل
التلفزيونية ومعتقدات الجمهور وأنماط سلوكه الناتجة عن اكتساب الصور
الذهنية التي رسمها التلفزيون .

- الفروض الخاصة بتأثير الصحف على ترتيب جمهور القراء، لاهتمامهم بالموضوعات
والأفكار والأخبار الصحفية . والتي نتجت عن أعمال ماكومبس وشو في بداية
الستينيات بعد ملاحظة نتائج الانتخابات في بعض الولايات والمدن . وهي
الدراسات التي اختبرت العلاقة بين التغطية الاخبارية وترتيب أجندة الصحف
وبين مدركات الجمهور لأهمية هذه القضايا . ووجدت ارتباطا قويا بين ترتيب
أجندة وسائل الإعلام لأهمية التغطية الاخبارية وترتيب الجمهور لها ، كما يدل
على صحة الفرض الخاص بتأثير الصحف على إدراك الجمهور لأهمية هذه
القضايا (*M E Mc Combs & D L Shaw 72*) .

وتعددت كذلك الدراسات التي اختبرت فرض *Agenda Setting*
ومحاولة الكشف عن المتغيرات التي تؤثر في بناء أجندة كل من الصحف وجمهور
القراء .

- وذلك بالإضافة إلى التأثيرات الأخرى لوسائل الإعلام والتي ظهرت في الفروض
الخاصة بتدهيم الصمت *Spiral of Silence* عند الأقلية المعارضة عند زيادة
الشر والإذاعة لكثافة التأييد في الآراء والمواقف على الجانب الآخر . والتي
ظهرت في أعمال البرايث تويل بيرمان منذ بداية الثمانينات
(*E N Neumann*) .

وعنن عليها الياهو كاتز (*E Katz 83 91 7*) باعتبار أن ما يحدث يؤدي إلى
التأثير في بناء المجتمع ويضعفه، لأن وسائل الإعلام تميل إلى التمييز في عرض
وتوزيع الرأي العام في المجتمع وتشويه هذا التوزيع، وتؤدي بالتالي إلى اتساع

أحصارصه أو من يرون أنفسهم مختلفين مع الآراء التي تنميناها وسائل الإعلام وتتوسع في الشر والإداعة لها .

المرض الخاص بظهور الفجوة المعرفية *Knowledge Gap* الذي صاغه تيتشور وزملاؤه في بداية السبعينات (P.J Tichenor, et al 70) والذي يقوم على أن طبقة وسائل الإعلام - باعتبارها مصدرا للمعلومات- قهبل إلى الطبقات الأعلى وبالتالي فإنه يترتب على التعرض إلى وسائل الإعلام فجوة في المعرفة بين الطبقات الأقل والطبقات الأعلى، حيث تزداد الطبقات الأعلى معرفة فتزداد الفجوة بناء على ذلك .

ومثل هذه النظريات والفروض وغيرها أشارت إلى قدرات وسائل الإعلام فعلا في خلق صور رمزية للواقع الذي يعيشه الأفراد ، واكتساب الأفراد أنماطا سلوكية بتأثير المحاكاة، أو دورها في التأثيرات على الأفراد بترتيب أجنلة اهتماماتهم بالإضافة إلى قدرتها على توفير المعرفة والمعلومات والصور التي تعمل من خلال تشكيل الحقائق الاجتماعية، أو يترتب عليها زيادة المعرفة والمعلومات لدى الفئات الأكثر تعلما والأعلى اجتماعيا وغيرها من الفروض والتفصيمات التي بدأت تشهر أيضا إلى قوة تأثيرات وسائل الإعلام في المجتمع .

وعلى الجانب الآخر نجد أن أصحاب النظريات النقدية في الدراسات الإعلامية لم ينكروا هذا الدور بل يؤكدوه في دراساتهم ودققتهم لهذه التأثيرات . فنجد أن هناك اتفاقا بينهم على أن هناك تأثيرات لوسائل الإعلام يتم استغلالها لتدعيم أفكار والمجاهات جماعات المصلحة أو الفئات المهيمنة في المجتمع، وأن محدودى الإعلام يميل إلى التغطية غير المتوازنة للعلاقات الاجتماعية لتأكيد هيمنة القوى المسيطرة من خلال نظام للرموز يفسر الأفكار والمجاهات الموالية لهذه القوى وتأكيد مصالحها . ولنجد هذه الأفكار في أعمال ستيفارت هول في بريطانيا S.Hall وجيمس كران وزملائه G.Curran, et al وهربرت شيلر H.Sheller في أمريكا وغيرهم، والتي تعتبر امتداد لأفكار مدرسة فرانكفورت في ألمانيا التي قام بإعلاء فكرها ماكس هوركهايمر M Horkheimer وتيودور أدورنو T.Adorno منذ بداية العشرينات من هذا القرن عندما طرحت الأفكار الخاصة بدور وسائل الإعلام في نشر لنقادة الجماهيرية على حساب الثقافة الرعية، واتخاذ الأولى أداة لتدعيم الصنوية أو الأبوية التي تفرضها السلطة أو القوى المهيمنة في المجتمع .

وعلى الرغم من تباين الاتجاهات بين المدارس المختلفة إلا أنها تكاد تكون قد اتفقت جميعها في تأكيد تأثيرات وسائل الاعلام ودورها في إعادة تشكيل الحقائق الاجتماعية، وإن كانوا يتفقون أيضاً على أن الفرد في جمهور وسائل الإعلام مداراً صعباً، قد يستمع إلى الفكرة ولكنه يقاوم في تنفيذها ومن هنا كان التطوير الدائم في تقديم الصور الرمزية بما يحقق هدف الاستمالة والاستجابة بالتالي

وهذه النظريات السابقة قدمت في صياغتها العديد من الفروض التي يمكن اختبارها أو إعادة اختبارها أو الاستفادة منها في الاقتراب من العديد من المشكلات البحثية في الدراسات الإعلامية ومراجعة الباحث لأدبيات هذه النظريات واتسميات يمكن أن يشير العديد من الأفكار للبحث والدراسة ابتداء من اختبار نفس الفروض إلى نقد النظريات واستئثاره فروض جديدة يمكن اختبارها

العكامل والتجزئ في المداخل النظرية لِلدراسات الإعلامية

يشير تقديم المداخل السابقة أو محاولة تصفيف الإطار النظري إلى هذه مداخل، يشير سؤالا حول الأطر النظرية للدراسات الجرنئية الخاصة بالعناصر الإعلامية، والتي تسود في كثير من الدراسات الإعلامية في عصر والمخرج مثل الدراسات الجرنئية لخصائص القائم بالاتصال، أو اتجاهاته أو مهاراته، أو تحليل محتوى الإعلام في إطار وصف المحتوى الظاهر أو دراسة الحالة للمؤسسات الإعلامية أو وصف خصائص المتلقين على سبيل المثال

ولذلك يشير إلى أن هذه المداخل النظرية السابقة عرصبها وإن تعددت فهي تعكس عددا من النظريات والفروض الخاصة بعلوم الاتصال والإعلام والعلوم الانسانية الأخرى . ويمكن للباحث استقاء الجوانب التي تسهم في تصديق ولزمته للمشكلة العلمية أو طرحه للفروض والتساؤلات، سواء كان البحث يتم في إطار جرنئي أو إطار كلي . فالاستفادة من المدخل الوظيفي يمكن أن تكون في دراسة المؤسسات ودراسة القائم بالاتصال، بجانب دراسة المحتوى،، ورؤية المتلقين للحاجات التي تعكسها الوظائف المختلفة . هذه الاستفادة يمكن أن تتم أيضاً في الإطار الجرنئي لدراسة كل عصر على حدة في حدود الأهداف البحثية . وكذلك في

المدخل الاجتماعي حيث يمكن وصف الخصائص والسمات الاجتماعية لكل من القائم بالاتصال، والمتلقي في إطار الدراسات الجزئية لكل منهما . بالإضافة إلى الاستفادة من مدخل النظم في دراسة المؤسسات الإعلامية أيضاً وكذلك الاستفادة من المدخل اللغوي في دراسة محتوى الإعلام ... وهكذا

إلا أن توظيف هذه المداخل بشكل منفصل وفي إطار جرنى لا يهيى الاستفادة القصوى منها، ذلك أنه يمكن الاستفادة أيضاً بأكثر من مدخل نظري في دراسة جرنية لأحد العناصر، مثل مدخل السمات الاجتماعية والممارسة المهنية للقائم بالاتصال، أو للمدخل الاجتماعي ومدخل النظم في دراسة المؤسسات الإعلامية أو المدخل الوظيفي والمدخل اللغوي في دراسة محتوى الإعلام أو المدخل الاجتماعي ومدخل تأثيرات الإعلام في دراسة المتلقيين.... وهكذا بالإضافة إلى إمكانية دراسة أكثر من عنصر في إطار مدخل نظري واحد مثل مدخل تأثيرات الإعلام في دراسة محتوى الإعلام واستخدامات أو استجابات جمهور المتلقيين في إطار نظرية الغرس على سبيل المثال .

ولذلك فإن عرض هذه المداخل في إطار منفصل لا يهيى تدعيم الاتجاه نحو الدراسات الجرنية، ولكنه يشير الباحث إلى الدراسة المتعمقة في كل هذه المداخل أو بعضها لتنمية الاتجاه نحو الدراسات الكلية التي تتسم بالتكامل في دراسة عناصر العملية الإعلامية والتكامل في التفسير في إطار هذه المداخل . لأن الظاهرة الإعلامية كما سبق أن ذكرنا في الفصل السابق تتسم بالتعقيد والتركيب وتعدد العلاقات، مما يتيح ضرورة النظرة الشاملة والكلية للظاهرة في سياقاتها وعلاقاتها وعدم الاكتفاء بالدراسات الجزئية . مما يفرض بالتالي الاعتماد على عدد من المداخل النظرية في دراسة الظاهرة الإعلامية تقدم للباحث إطار نظري وفلسفي يمكن دليلاً للباحث في طرح أفكاره وتصويراته وتفسيراته لحركة الظاهرة الإعلامية وعلاقاتها .

الباب الخامس



التفسير

وكتابة تقرير البحث

على الرغم من تعدد المشكلات العلمية وتباين خصائصها ومسماتها ومستويات الارتباط والتعقيد في علاقاتها ، إلا أن العمليات العقلية الأولية للاقترب من هذه المشكلات وصياغة التصورات الخاصة بمسلماتها وعلاقاتها لا تختلف من مشكلة إلى أخرى . وتشتمل هذه العمليات في عدد من الخطوات المنهجية العامة من خطوات البحث العلمي .

فالباحث يجب أن يبدأ أولاً في الاقتراب من المشكلة أو الظاهرة العلمية والتعرف على مقدماتها وعلاقاتها ، وخصائص البيئة أو السياق الذي تتفاعل فيه المشكلة أو الظاهرة العلمية وتنمو أو تتطور . ثم ينتهي إلى صياغة التصورات أو البنائات الذهنية للحقائق المرتبطة بهذه المشكلة . والتي تخصص للتجريب أو الإختبار بعد ذلك في خطوات خاصة تتفق مع طبيعة كل مشكلة وأهداف دراستها والحقائق المستهدفة من هذه الدراسة .

وفي إطار خطوات البحث العلمي السابق الإشارة إليها في الفصل الأول تشتمل الخطوات المنهجية العامة في الأتي :

أولاً : الاقتراب من المشكلة العلمية أو الظاهرة العلمية وزيادة التعرف على جوانبها ولكشف من علاقاتها حتى تنتهي إلى تحديد واضح وصريح للمقدمات والأسباب أو العلاقات الخاصة بهذه الظاهرة ، وهي الخطوة الخاصة بتحديد المشكلة العلمية .

ثانياً : زيادة التعرف على المشكلة أكثر والإدراك الراعي بإمكانيات الدراسة والوصول إلى قرارات تحديد خصائص السياق أو المجتمع الخاص بالمسكلة واستلزام التصورات الخاصة ببناء العلاقات أو الحقائق الخاصة بها . من خلال التحقق في التراث الفكري وأدبيات البحث السابقة التي تفيد في زيادة التحقق بإدراك كفاءة المفاهيم والحقائق ذات العلاقة بالمسكلة وعناصرها .

ثالثاً : صياغة التصورات الذهنية بالعلاقات بين الحقائق أو البيانات التي تم الاقتراب منها خلال التحقق في إدراك المشكلة وعناصرها ، واتجول الراعي في أدبيات البحث والتراث الفكري والإطار النظري الواسع الخاص بهذه المشكلة وأبعادها وهذه التصورات التي تخضع بعد ذلك للاختبار أو

التجريب من خلال الإجراءات المنهجية التالية للتأكد من صحتها أو عدم صحتها وتقرير الحقائق النهائية بناء على تطبيق الإجراءات المنهجية التي تبدأ بعد ذلك وهذه الخطوة هي صياغة الفروض العلمية التي يستهدف الباحث اختبارها ، أو طرح تساؤلات تهدف لإثباتها أو معها بهذا الإجابة عليها .

رابعاً : تحديد خصائص السياق أو المجتمع الخاص بالمشكلة أو الظاهرة التي يقوم الباحث بدراسةها . واتخاذ القرارات الخاصة بإمكانيات الدراسة الكلية لهذا المجتمع أو الاكتفاء بعينات ممثلة لهذا المجتمع في خصائصه وسماته . وتكرر مصدراً للبيانات المستهدفة التي تفيد في تقرير النتائج والعلاقات بين الحقائق المختلفة . وهي الخطوة الخاصة بتحديد مجتمع البحث وطريقة اختيار العينات من هذا المجتمع .

وهذه الخطوات الأربع تشمل الخطوات المنهجية العامة التي تعتبر ضرورية للإقتراب من المشكلة والحقائق المرتبطة بها ويتناولها هذا الباب في فصول مستقلة كالآتي :

الفصل الثالث : التعرف بالمشكلة العلمية وتحديدتها .

الفصل الرابع : مراجعة التراث العلمي وأدبيات البحث .

الفصل الخامس : صياغة الفروض العلمية والعلاقة بين المتغيرات .

الفصل السادس : نظام العينات .

التعريف

بالمشكلة العلمية وتحديد أسبابها

يتميز العلم - كما سبق أن أوضحنا - بالتراكم الناتج عن بناءات النظريات والتعميمات التي أنتجت إليها البحوث والدراسات السابقة ، أو نتائج الممارسة والتطبيق لهذه التعميمات والنظريات العلمية .

وتتميز الباحث عن غيره بقدرته على الملاحظة الناقدة لهذا التراكم العلمي وتطبيقه في اتجاهات الممارسة العلمية في مجال التخصص .

ومن خلال هذه الملاحظة يتف الباحث على عديد من معالم النقص أو القصور أو الإنحراف أو الغياب في المسار العلمي النظري أو التطبيقي ، الذي يجعل الباحث يشعر بصعوبة ما ، أو بفكره موقفاً ما يتسم بعدم الاتساق ، أو فكرة علمية تحتاج إلى البحث والتقصي لاستكمال جوانبها ، أو تمحيها ما يحتاج إلى تدعيم بانه..... إلى آخره من مما يمكن تصنيفه في إطار مفهوم المشكلة ، أو الموقف المشكل أو الظاهرة التي تحتاج إلى البحث والدراسة لتجنب هذه الصعوبة ، أو تحقيق الاتساق أو استكمال البحث والتقصي لاستكمال البيانات والمعلومات ، وصياغة التفسيرات والتعميمات .

وعندما تبرز الحاجة إلى دراسة هذه المواقف أو القضايا أو الأفكار أو الآراء من خلال الأسلوب العلمي للوصول إلى نتائج خاصة بها . يكون أمام مفهوم المشكلة العلمية أو الموقف المشكل *Problematic Situation* أو الظاهرة العلمية

Phenomena التي تعتبر في تعريف لها : عبارة عن موقف أو قضية أو فكرة أو مفهوم يحتاج إلى البحث والدراسة العلمية للوقوف على مقدماتها وبنائها العلاقات بين عناصرها ، ونتائجها الحالية ، وإعادة تصيغتها من خلال نتائج الدراسة ووضعها في الإطار العلمي السليم .

ويمكن عرض مفهوم المشكلة العلمية أو الموقف المشكل أو الظاهرة من خلال بعض الأمثلة التالية ، التي ترى أهمية دراستها والوصول إلى نتائج بشأنها تتفق مع خصائص هذا المفهوم .

- حالات ندرة البيانات أو المعلومات الخاصة بالأبعاد النظرية أو التطبيقية للعلوم في مراحلها المبكرة ، مما يتطلب القيام بدراسات جديدة لوضع أسس الممارسة وتطبيق في المجالات المختلفة . وذلك مثل الدراسات التاريخية التي اتسمت بها الدراسات المبكرة في مجالات الصحافة في معظم دول العالم ، حول ظهور هذه الصحف ، وأسس قيامها ، وتطورها وعلاقتها ، وأحاط الممارسة المهمة وعلاقتها بالشخصيات أو الوقائع التاريخية . ولغورها من الموصوعات التي يمكن أن تميز فترات النشأة وبدايات التطور .

- أو استخدام مستحدثات اتصالية جديدة لأول مرة ، مثل انتشار العضائيات وأطباق الإستقبال . ويرتبط بذلك الكشف عن أنماط الاستخدام ومستخدميه وعلاقاته ، وتأثير استخدام هذه المستحدثات على المتلقين أو السياق الاجتماعي العام .

- وكذلك حالات انتشار الصحف الحزبية والمستقلة وتعددتها ، وما يرتبط بها تطوير اتجاهات القراء والقراءات .

- وقد يرى الباحث انتشار نظريات أو تصورات حديثة في مجتمعات أخرى ، ولم يثبت بعد إمكانية تطبيقها على المجتمعات المحلية . ليرى الباحث دراستها في إطار المجتمع المحلي وسياقه الثقافي . مثل تطبيق نظريات التأثير التي قامت على فروس الغرس الثقافي *Cultivanon* أو وضع الأجندة *Agenda Setting* وذلك لمعرفة مدى إمكانية تطبيق هذه النظريات في مجتمعاتنا أو إحتساب فروضها من خلال العلاقة بين وسائل الإعلام ومثلك المتلقين واتجاهاتهم في الثقافة المحلية .

- راد، كانت الحالات السابقة تمثل مشكلات غياب المعلومات أو تدويرها التي ترتبط بالبداهات أو التثاقل، فإن هالك حالات تستحق البحث والدراسة وتمثل مشكلة تقوم على ملاحظة الباحث لعدم اتفاق المقدمات بالنتائج مثل ، إنتشار الصحف الحزبية والمستقلة مع تراهد العزوف عن قراءة الصحف ، أو إنتشار قنوات تلفزيونية متعددة مع عزوف عن المشاهدة ، أو إنخفاض تقديرات المشاهدة ، مما يقتضي دراسة الظاهرة من جانب الأسباب المرتبطة بالمتلقيين أو الأسباب المرتبطة بمخرجات الصحف أو القنوات التلفزيونية من جانب آخر ، أو دراسة ظاهرة إنخفاض قراءة الصحف أو الصفحات الدينية على الرغم من إرتداد الوعي الديني في المجتمع ، وغيرها من الظواهر أو المشكلات التي تعكس عدم الاتفاق بين المقدمات أو الأسباب والنتائج .

- أو يرى الباحث عدم اتفاق النظرية مع التطبيق ، وعلى سبيل المثال تشير لروض ترتيب الأولويات أو وضع الأجندة *Agenda Setting* إلى أن الصحف يمكن أن تؤثر في ترتيب القارئ لاهتمام بالموضوعات الصحفية بناء على ترتيب تلك الصحف لموضوعاتها . ومع ذلك قد يلاحظ الباحث من خلال تمرده لعدد من البحوث الخاصة بالاهتمام والتفصيل أو البحوث الخاصة بتحليل محتوى الصحف عدم وجود هذا التأثير ، واختلاف أجندة القارئ عن أجندة الصحف في ترتيب الاهتمام والتفصيل .

- وقد تشير مناقشة النظريات القائمة في الأدبيات العلمية إلى وجود نقص أو قصور في التصميمات أو أن هناك أسئلة طرحت في هذه المناقشات لم يتم الإجابة عليها . مثل السؤال المطروح في فروض وضع الأجندة حول من الذي يقوم بترتيب أجندة وسائل الإعلام ...؟ وهل هناك دور للمتلقين أو تأثيرات في هذا المجال ...؟ مما يشير الباحث إلى دراسة هذا الموضوع باعتباره مشكلة تستحق البحث والدراسة .

- وبجانب ذلك فإن التغيير والتطور في الاستخدامات ، أو الحاجات ، أو الاتجاهات أو طرق العرض والتقديم ، أو المحتوى الإعلامي والتجهيزات ، هذا التغيير الذي يلاحظه الباحث قد يقوده إلى البحث والدراسة لرسم وتحديد الخصائص والسمات الاجتماعية والنفسية للمتلقين ، أو خصائص وسمات المحتوى الإعلامي ، أو وصف نظم الملكية والإدارة وتطويرها في وسائل الاعلام .

- وقد يرى الباحث دراسة العلاقة بين هذه العناصر وبعضها بفرض الوصف أو المخرج بتعميمات حول تأثيرات هذه العلاقات على أطرافها وعلى الغير . مثل دراسة حاجات المتلقين ، وطرق إشباع هذه الحاجات من خلال استخدام وسائل الإعلام في إطار نظرية الاستخدامات والاشباع *Uses and Gratification* ، النظريات المعرفية *Cognitive Theories* أو نظريات الدوافع *Motives* أو غيرها من النظريات القائمة ، أو المخرج بتعميمات أو نظريات جديدة حول هذه العلاقات .

وعبر ذلك العديد من الموضوعات التي تحتاج إلى البحث والدراسة العلمية وتدخل في إطار مفهوم المشكلة أو الظاهرة العلمية التي يهدف الباحث الكشف عنها أو وصفها ووصف عناصرها أو علاقاتها وتفسير هذه العلاقات أو ضبطها والتوقع بتطوراتها وهو ما يترجم أهداف البحث العلمي في دراسة الظواهر والمشكلات العلمية .

إذا كانت المناخل التي قدمناها في الفصل السابق تقدم إجابة على السؤال: ماذا يدرس .. ؟ فإنها تكون قد قدمت تصنيفاً منهجياً للعديد من المشكلات العلمية التي يدرسها الباحث في إطار مدخل أو أكثر من المناخل المذكورة .

مصادر التعرف

على المشكلات العلمية

هناك اتجاهان رئيسيان للتعرف على المشكلات التي تستحق البحث والدراسة **الاتجاه الأول** : وهو القراءة المتعمقة والتأقلم لأدبيات المجال العلمي العام والخاص ذات العلاقة بتخصص الباحث أو اهتمامه العلمي ، وتعدد مصادر هذه الأدبيات ومشتقاتها . ولكنها يمكن أن تشمل إجمالاً فيما يلي .

- التراث العلمي الذي يضم النظريات والأفكار العلمية للخبراء والباحثين وتطورهم ، وملاحظة الحدود أو المعالم الخاصة لهذه النظريات والأفكار ، وما يمكن أن تظهره من أفكار وموضوعات متجددة أو متطورة . ولجده في المراجع *References* والكتب والمؤلفات العلمية التي تنتجها المكتبة المتخصصة من وقت لآخر .

البحوث المنشورة في الدوريات العلمية المتخصصة عالمياً ومحلياً ، مثل *Jour-nalism Quarterly - Journal of Broadcasting - Journal of Advertising - Public Opinion Quarterly* . وغيرها من الدوريات الأجنبية وفي

وهي مصر المجلة المصرية لبحوث الإعلام والمجلة المصرية لبحوث الرأي العام*، ومجلة الدراسات الإعلامية والسكان وغيرها من الدوريات والمجلات العلمية التي تصدرها الجامعات والكليات ومراكز البحوث، والتي تضم بحوثاً في التخصص.

- وقائع المؤتمرات العلمية المتخصصة والبحوث المنشورة فيها .

- بحوث الماجستير والدكتوراه في التخصص التي تم إجازتها في الجامعات المحلية والخارجية . والتي يمكن الكشف عنها من خلال الكشافات التي تصدرها الجامعات أو مراكز البحوث .

- مواقع الجامعات أو الكليات أو الموضوعات المتخصصة على شبكة الانترنت التي تقدم عرضاً أو ملخصات ، أو صمحات عن الموضوعات والبحوث والخبراء المشتركين في هذه الشبكة .

أما الاتجاه الثاني ، فهو الملاحظة الميدانية للتطبيقات والممارسات التي يمكن أن تعكس أحوال الممارسة المهنية واتجاهاتها وتقويمها . وصور العلاقات بين عناصر العملية الإعلامية والقوى المؤثرة في تحييط وتنفيذ السياسات والأهداف ومخرجات لعملية الإعلامية التي تتمثل في شكل ومحتوى البرامج أو الصفحات واتجاهاتها . وتسجيل نتائج هذه الملاحظة بما يمكن أن تثيره من دراسات أو بحوث تدعم نتائج الملاحظة أو تحاول تحليلها وتقويمها .

وذلك بجانب تأكيد نتائج الملاحظة أو البحث في مقدماتها من خلال الرجوع إلى الوثائق أو سؤال ذوي الخبرة وأصحاب الاختصاص في مجالات الممارسة المهنية بالمراسلات الإعلامية .

ويعتبر التعرض المستمر إلى حلقات النقاش والندوات والمحاضرات المتخصصة صورة من صور الملاحظة واستشارة المشاركين في الموضوعات والأفكار المطروحة والتعرف من خلالها على المشكلات أو الظواهر العلمية ، أو تطويرها

ويطرح التعرض المستمر للفكر العلمي وملاحظة الممارسة المهنية والنظيرية سؤالاً حول: صلاحية إعادة بحث مشكلات علمية سبق دراستها وإنتهى الأمر إلى نتائج وتوصيات خاصة بها .

* مجلة فصلية صدر العدد الأول منها من مركز بحوث الرأي العام بكلية الإعلام جامعة القاهرة، مارس ٢٠٠٠ .

وفي هذا الإطار يجب أن نعي أن المشكلات التي سبق دراستها إنتهت إلى نتائج محدودة بحدود الزمان والمكان ، وكذلك خصائص مفردات البحث ، ومناهج الدراسة وأدواتها بحيث أن إعادة بحث المشكلة في إطار سياق إجتماعي أو مهني أو في وقت آخر أو من خلال استخدام أدوات ومناهج مختلفة قد ينتهي إلى نتائج مختلفة عن نتائج الدراسة الأولى .

وذلك بشرط أن تدعو الحاجة العلمية الملحة إلى ذلك وأن يتأكد الباحث من الوصول إلى نتائج مختلفة تقدم إضافة علمية إلى ماسبق لتحقيقه من نتائج

خطوات تحديد

المشكلة العلمية

أولاً : الإحساس بالمشكلة العلمية :

تعتبر الأمثلة التي عرضناها من قبل نموذجاً للأفكار أو المواقف التي يدركها الباحث - من خلال الملاحظة العلمية - على أنها تستحق البحث والدراسة ، ولتعرف عليها وعناصرها ، واتجاه الحركة والعلاقات بين عناصرها ، والوصول إلى نتائج علمية يخصصها لتلبي أهداف البحث العلمي .

ويعتبر هذا الإدراك الأولي لوجود مشكلة أو موقف مشكل أو إدراك الباحث أن هناك ظاهرة تستحق البحث والدراسة ، وإدراكها في إطارها العام ، يعتبر هنا الإدراك الخطوة الأولى في تحديد المشكلة العلمية والإقتراب منها . وهو إحساس الباحث بوجود مشكلة أو موقف مشكل .

وتتميز هذه الخطوة بالآتي :

- أنها تعتبر إقتراباً من الموقف أو المشكلة في إطارها العام ، ونتيجة للملاحظة الأولية بمصادر المختلفة للتعرف على المشكلات .

- إن هذا الإحساس يعتبر دافعاً للباحث إلى تطوير البحث والتقصي في المشكلة وعلاقاتها بشكل أعمق . ويعتبر الإحساس بالمشكلة بمثابة الطريق إلى التحديد النهائي للمشكلة وليس نهائياً .

- ويترتب على ذلك تهيئة الباحث لإعادة النظر في المشكلة وبناء العلاقات بين عناصرها ، أو العلاقات مع عناصر أخرى خارجية .

- ضرورة تسجيل رؤية الباحث للمشكلة في مذكراته بشكل عاجل ، وتسجيل التطور أو التغير لدى يراه الباحث خاصاً بها ، مادام التفكير فيها مستمراً .

- في هذه المرحلة ليس هناك ما يؤكد صلاحية الفكرة للدراسة ، بل إن الباحث يجب أن يكون مستعداً لأن يطرحها جانباً والتفكير في غيرها بعد ذلك ، ما لم تتوافر لها مقومات الصلاحية للبحث والدراسة ، كما تحددها الخطوة التالية .

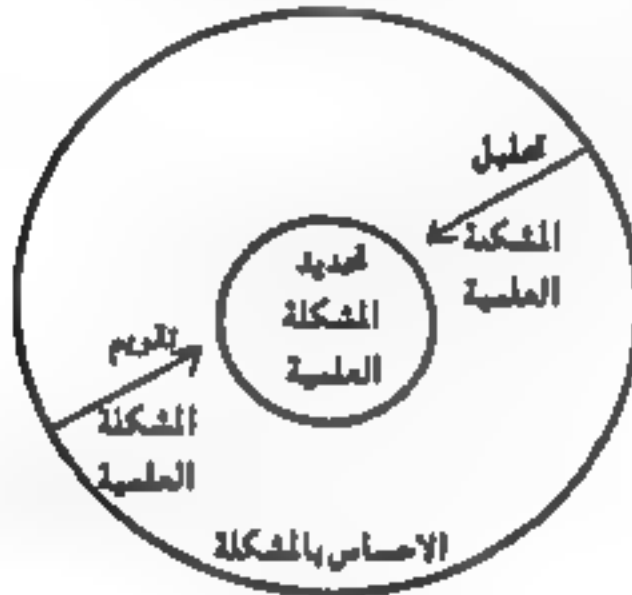
وبالتالي فإن الباحث لا يقف عند مجرد الاحساس بوجود مشكلة ، ولكن يبدأ في إتخاذ إجراءات الخطوات التالية لتقرير صلاحيتها وتحديد شكل صورتها النهائية

فالباحث قد يلاحظ زيادة تعرض الأطفال لبرامج التلفزيون بمعدل ساعات يفرق الدول والمجتمعات الأخرى ، وتعتبر هذه الملاحظة إحساساً أولياً بوجود مشكلة تطرحها تساؤلات عديدة حول: الأسباب النافعة لزيادة التعرض ، أو تأثير هذا التعرض الكثيف على التحصيل الدراسي للطلاب سلباً أو إيجاباً ، أو تأثيره أيضاً على لحن من أنماط السلوك وغيرها من العلاقات التي قد يراها الباحث بين التعرض الكثيف والأسباب أو النتائج المترتبة عليه .

ومن خلال التعرض إلى البحوث والدراسات السابقة مثل: قراءة جريدة المدينة السعودية دراسة ميدانية (محمود علم الدين ٩٤) (١) والذي توصل اليه إلى نتائج خاصة بسمات قراء الجريدة اليومية في المملكة العربية السعودية بصفة عامة وقراء جريدة المدينة بصفة خاصة ، واستخداماتهم للجريدة ، وتفضيلاتهم ، ودوافعهم ، وأنماطاتهم نحو الأداء الصحفي للجريدة . مثل هذا البحث قد يشير لدى الباحثين داعماً إلى دراسة عدد من المشكلات البحثية التي تنطلق من نتائج هذا البحث . مثل دراسة قراءة الصحف والمجلات الأخرى بالمملكة العربية السعودية ، والمقارنة بين سمات قراءة الجريدة اليومية والمجلات الأسبوعية ، وكذلك إجراء الدراسة المقارنة بين قراء الجرائد اليومية في المملكة العربية السعودية وقراء الجرائد اليومية في مصر ودراسة معالم الاتفاق أو الاختلاف بين سمات كل منهم ، بالإضافة إلى إمكانية استشارة الرغبة في الدراسة المقارنة بين دوافع قراء الجرائد اليومية ومشاهدي البرامج التلفزيونية وأنماط استخدام والتفصيل لدى كل منهم وغيرها من البحوث والدراسات التي يمكن أن تستلهمها الدراسات والبحوث السابقة .

(١) محمود علم الدين : قراء جريدة المدينة المنورة، بحوث الإحصاء، كلية الإعلام - جامعة القاهرة، العدد ١١، يوليو ١٩٩٤، ص- ١٦ .

مثل هذه الأفكار والموضوعات تمثل إحساساً بوجود موضوع يستحق البحث والدراسة ينطلق منه الباحث بعد ذلك إلى التحديد الدقيق لمشكلة البحث الذي يقوم على دعامتين أساسيتين ، تمثل كل منها خطوة من خطوات تحديد المشكلة ، الأولى وهي تحليل المشكلة العلمية والثانية هي تفويم المشكلة العلمية لتقدير أهميتها وصلاحتها للبحث والدراسة (شكل رقم ١) .



شكل رقم (١)

ثانياً : تحليل المشكلة العلمية :

بعد أن يشعر الباحث بوجود مشكلة تستحق البحث والدراسة ، وتشهد المشكلة في إطارها العام ، يعتبر المدخل إلى التحديد الدقيق للمشكلة ومعالجتها هو تحليل الإطار العام للمشكلة التي إعتدى إليها الباحث .

وتشمل عملية التحليل بشكل عام مجرى عناصر المشكلة في إطارها العام ، وعزلها عن بعضها ، وإعادة النظر إلى كل عنصر في صورته الجزئية ، وفي علاقته مع العناصر الأخرى ، ثم إعادة تركيب هذه العلاقات مرة أخرى في شكلها النهائي القابل للتطبيق .

ولن يجد الباحث في التراث العلمي مشكلة علمية في إطارها العام حتى يهتدى بشكل صورتها الأولية في هذه المرحلة . عالم تكن هذه المشكلة هي مشكلة يتم إعادة دراستها من جراب أو إعادة جديدة كما سبق أن ذكرنا .

ويقوم الباحث في هذه المرحلة بالإجراءات التالية :

١- عزل عناصر المشكلة ، والنظر إلى كل عنصر فيها في إطار جزئي . وعلى سبيل المثال نجد أن دراسة تأثير التليفزيون على السلوك اللفظي للطفل تتضمن العديد من العناصر . مثل المرحلة العمرية للطفل / اكتساب الطفل لسلوك اللفظي بصفة عامة / مصادر السلوك اللفظي / كثافة تعرض الطفل للتليفزيون / مستويات إهتمام الطفل بمفردات البرامج التليفزيونية / أنماط السلوك اللفظي في البرامج المفضلة للطفل وهكذا .

٢- تجميع الحقائق الخاصة بوصف هذه العناصر ، والعلاقات الخاصة بهذه العناصر ليقوم الباحث بالتحقق في أدبيات البحث والدراسات ذات العلاقة ومقابلة أصحاب الاختصاص لتجميع هذه الحقائق والكشف عن العلاقات بين العناصر وبعضها . وذلك حتى يتخذ قراراته بقبول العلاقات الصحيحة ، واستبعاد العلاقات الرائدة . وفي هذه الحالة يطرح مثل التساؤلات التالية :

- هل هناك علاقة بين المرحلة العمرية واكتساب السلوك اللفظي ؟

- ماهي أنماط السلوك اللفظي المكتسب ؟

- ماهي أنماط السلوك اللفظي الشائع في بيئة الطفل وبصفة خاصة الأسرة والمدرسة ؟

- ماهي نتائج الدراسة المقارنة بين الوقت الذي يقضيه الطفل في المدرسة أو المنزل أو أمام التليفزيون ؟

- ماهي البرامج أو المفردات التليفزيونية التي يفضلها الطفل ؟

- ماهي أنماط السلوك اللفظي الشائع استخدامها في هذه البرامج أو المفردات التليفزيونية ؟

ونتيجة الإجابة على مثل هذه التساؤلات من خلال الحقائق التي يقوم بجمعها الباحث ، فإنه يبدأ في ترتيب أهمية هذه العناصر في وجود المشكلة التي يقوم بتحليلها . وعلى سبيل المثال قد لا تمثل المرحلة العمرية وتباينها أهمية في هذه الدراسة ، لأن الحقائق تشير إلى تزايد اكتساب أنماط السلوك اللفظي مع نمو المرحلة العمرية ، في الوقت الذي تنخفض فيه كثافة مشاهدة التليفزيون مع هذا النمو . وكذلك قد لا يمثل إهتمام وتفضيل الطفل للبرامج التليفزيونية أهمية متى تم حصر هذه البرامج فيما يقدم منها موجهاً إلى كل مرحلة .

ببعضاً تعتبر كشافة ساعات الملاحظة ذات أهمية في هذه الدراسة، نظراً لارتباطها مقارنة بالوقت الذي يقضيه الطفل في المدرسة أو في المنزل بين الأسرة ولذلك يبدأ الباحث بالتركيز على أهمية دراسة التباين في كشافة الملاحظة في علاقتها مع التباين في اكتساب السلوك اللفظي من خلال البرامج الموجهة للطفل مع عزل العناصر الأخرى ، أو ضبطها في مراحل الدراسة

٣- يلى ذلك إقتراح تفسيرات خاصة بوجود المشكلة وأسبابها ، وهذا يتم من خلال صياغة الفرضية للعلاقة بين الحقائق وبعضها أو بين المتغيرات وبعضها . وذلك بعد أن يكون الباحث قد قام بصبط العناصر والمتغيرات الأخرى وعزلها ، واستبعاد العلاقات التي تشبه الحقائق إلى زيفها أو غيابها .

ويمثل هذا الإجراء التحديد شبه النهائي للمشكلة . من خلال صياغة العلاقة بين العناصر القائمة بعد استبعاد غيرها .

وفي المثال السابق نجد أنه تم استبعاد أهمية المرحلة العمرية بالتركيز على المرحلة التي يكتسب فيها الطفل السلوك من خلال المحاكاة ، وكذلك استبعاد تأثيرات الأسرة والمدرسة التي تسير على نهج تعليمي منظم في التنشئة الإجتماعية وتبلى الملاحظة التلخيصية . ونظراً لأن الملاحظة التلخيصية تعتبر سلوكاً عاماً بين الأطفال . فإن إقتراح العلاقة يكون بين كشافة الملاحظة التلخيصية واكتساب الطفل لسلوك اللفظي . وهذه العلاقة هي التي يركز عليها الباحث في صياغته لعنوان المشكلة بعد ذلك . وتحديد لها في الخطوات الإجرائية المنهجية لاختيار صحة هذه العلاقة - كمدخل لتأثير التلفزيون على الطفل - أو زيفها

٤- ولا يتوقف الأمر عند اقتراح التفسير من خلال صياغة العلاقات الأولية بين السبب والنتيجة ، ولكنه يستمر في التحقق في هذا التفسير في علاقته بغيره من التفسيرات البديلة ، لتسمية هذا التفسير ووضعه بالتعميمات والنظريات العلمية والأدبيات المرتبطة حتى يطمئن قارئاً إلى تحديده للمشكلة العلمية عند حدود العلاقة التي قام بصياغتها .

وهذه الخطوات الأربع السابقة تقترب في إجراءاتها وصياغاتها من الخطوات المنهجية للدراسات الإستطلاعية *Exploratory* أو الاستكشافية *Discovery* أو الصياغية *Formulative* التي تهدف بالدرجة الأولى إلى الكشف عن المشكلات والظواهر العلمية وزيادة الاقتراح منها وإدراك أهميتها وعلاقتها

تهيئاً لتحديدتها وتحديداً دقيقاً وصياغتها .

ونرى من الخطوات السابقة كيف انتقل الباحث من الإحساس بوجود تأثير للتليفزيون على السلوك اللفظي للطفل إلى تحديد المشكلة في العلاقة بين كثافة مشاهدة برامج الطفل التليفزيونية واكتساب السلوك اللفظي .

أما المشكلات التي يتم إعادة دراستها في جرائد وأبعاد أخرى ، تتعلق والمعطيات العلمية المتجددة . فإن الدراسة السابقة في هذه الحالة تعتبر إحساساً بوجود مشكلة في إطار هذه المعطيات يطلق منها إلى تحديد المشكلة الجديدة من خلال الخطوات الأربع المذكورة من قبل . وبعد أن يطرح التساؤلات التالية :

- ماهي النتائج التي توصل إليها البحث السابق ؟

- ماهي هلاكة هذه النتائج بالنظريات العلمية القائمة ؟ .

- ماهي أوجه الاتفاق أو الاختلاف مع المعطيات المستحدثة مثل النظريات والافتكارات الجديدة ، التأثيرات المكانية أو البيئية ، التأثيرات الثقافية ، التأثيرات الزمانية ؟ .

- ماهر تقوم الباحث لنتائج البحث في ضوء هذه المعطيات، وهل هناك قصور أو نقص معين ؟ .

- ماهر المدخل الجديد الذي يمكن أن يتجه إليه الباحث، لإعادة دراسة المشكلة السابقة أو البحث السابق .

وفورها من التساؤلات التي تسهل على الباحث استنباط مشكلة علمية تعتمد بالتحيرة في علاقتها بالمشكلة السابقة ، نتيجة لتغير البحث في إطار البيئة أو الزمان أو التدخل أو الإجماع البحثي الذي يراه الباحث جديداً ويضيف إلى المعرفة العلمية في مجال التخصص كما سبق أن ذكرنا .

وهل سبيل المثال نجد أن الدراسة الخاصة بنموذج الإهتمام ودوافع القراءة لتقويم الموضوعات الصحفية وتطبيق هذا النموذج على الصحف السعودية (محمد هيد الحميد: ٩٠) قد إستشار البحث في تطبيق هذا النموذج بمعطياته في تقويم موضوعات برامج الأطفال في التليفزيون المصري في دراسة (السيد بهنسي ٩٥) بعنوان "استخدام نموذج الإهتمام ودوافع المشاهدة في إتخاذ القرارات الخاصة بتقويم موضوعات برامج الأطفال في التليفزيون المصري" وسوف نجد أن الباحث في

التطبيق قد طرح سؤالاً يدور حول إمكانية تطبيق النموذج السابق تصميمه لتقويم الموضوعات الصحفية على برامج الأطفال في التلفزيون المصري . مع طرح العديد من التساؤلات الأخرى حول مواقع الاختلاف والاتفاق بين دواعي الإهتمام بقراءة الصحف ومشاهدة البرامج التلفزيونية ، ومستويات الإهتمام بكل منها ، والفروق في تطبيق النموذج على مرحلة الشباب في قراءة الصحف ومرحلة الطفولة في مشاهدة التلفزيون ، وما يرتبط بهذه التساؤلات من تساؤلات فرعية أخرى تسهم في تحديد مشكلة جديدة من خلال إعادة دراسة مشكلة علمية سبق دراستها أو تطبيق نموذج في إطار تطبيقي مختلف (١) .

ثالثاً : تقويم المشكلة العلمية :

لا تلبث جهود الباحث في مرحلة تحديد المشكلة على تحليلها وتجميع الحقائق حولها وزيادة التعمق في أبعادها وجوانبها العلمية فقط . لكنه يكون مطالباً في هذه المرحلة بالإجابة على السؤال الخاص بمدى صلاحية المشكلة للبحث والدراسة ، وتقرير قيمتها العلمية وأهميتها للباحث والمجتمع ، لاتخاذ القرار الخاص بالاستمرار في بان الاجراءات المنهجية ، أو تطويرها أو تضييقها .

وهناك عدد من الاعتبارات أو المعايير التي يحكم من خلالها الباحث على مدى صلاحية المشكلة المختارة للبحث والدراسة . وتتلخص هذه المعايير أو الاعتبارات في علاقة المشكلة بالمجتمع والباحث وحدود الإمكانيات المتاحة لتطبيق الإجراءات الخاصة بتحقيق أهداف دراستها وهذه المعايير التي يصنعها الباحث للحكم على المشكلة ، أو الاعتبارات التي يراعيها الباحث عند اختيارها لا ترتبط بمجال معين من مجالات التخصص ، أو مشكلة معينة من المشكلات العلمية . ويتم عرض هذه المعايير أو الاعتبارات في شكل أسئلة يضع الباحث إجابة لها ، أو يضع تقديراً لهذه الإجابة يمكن من خلاله التقرر بصلاحية المشكلة للدراسة أو درجة هذه

(١) راجع بالتفصيل :

- محمد عبد الحميد ، نموذج الإهتمام ودواعي القراءة لتقويم الموضوعات الصحفية ، مجلة جامعة القاهرة للدراسات الإنسانية ، مركز النشر العلمي بالجامعة ، المجلد ٣ ، ١٤١٠ ، ١٩٩٠ ، ص ٣٧ - ٦٩

- السيد بهنسي ، استخدام نموذج الإهتمام ودواعي المشاهدة في اتخاذ القرارات الخاصة بتقويم موضوعات برامج الأطفال في التلفزيون - دراسة ميدانية ، مجلة البحوث الإعلامية - جامعة الأزهر ، المجلد ٣ ، ج ٢ ، يناير ٩٥ ، ص ١٥٥ - ١٨٣ .

الصلاحية التي تدفع الباحث إلى الاستمرار فيها .

وتتلخص هذه الأسئلة في الآتي :

- ماهي حدود المشكلة أو الموضوع الذي يهدف اليه الباحث إلى دراسته ؟ ذلك أنها قد تكون محدودة جداً لا تغل نتائجها قيمة علمية . مثل الحدود الجغرافية أو الزمنية لمجتمع البحث فلا يصلح دراسة الرأي العام في قضية من القضايا العامة من خلال تحديد المجتمع في العاصمة فقط لأنها لا تكون ممثلة للمجتمع الكلي بكل فئاته أو طبقاته التي تهتم بهذه القضية العامة .

وكذلك لا تكون المشكلة واسعة جداً لاتسمح جهود الباحث ، أو المؤسسات التي تدعم البحث وإمكاناتها بتحقيقها في الوقت المناسب . ومن الأمثلة على ذلك كثرة عدد العناصر والمتغيرات التي يدرسها الباحث ، أو تعدد العلاقات بين هذه العناصر والمتغيرات .

- ما هو مدى جدة المشكلة العلمية في علاقتها بالنتائج العلمية في مجال الدراسة ؟ فالمشكلة يجب أن تكون جديدة بالنسبة لما سبق دراسته من مشكلات أو بحوث علمية . حتى يمكن أن تصيب جديدا للمعرفة العلمية المتخصصة . ويجب مراعاة هذا الاعتبار في المشكلات التي يعاد دراستها من حيث ضرورة توفر شرط الخبرة في مجال الاختيار أو التكرار كما سبق أن أوضحنا .

- ما هو مدى أهمية دراسة المشكلة العلمية بالنسبة للمجتمع والبيئة العلمية ؟ وضع الباحث في اعتباره في تطبيق هذا المعيار أن مفهوم المجتمع يتسع ليشمل المجتمع الكلي بالإضافة إلى المجتمع العلمي والمجتمع الخاص بالممارسة المهنية أو التطبيقية متى كانت المشكلة تجمع بين النظرية والتطبيق ، وتعكس هذا التطبيق على استفادة المجتمع الكلي من مثل هذه المشكلات وتطبيقاتها . وكذلك استفادة المجتمع المهني من هذه التطبيقات .

- ما هو مدى ما تضيفه نتائج الدراسة إلى المعرفة الإنسانية ؟ وتشمل إجابة هذا السؤال في محصلة إجابة الأسئلة السابقة ذلك أن الجدة وأهميته بالنسبة للمجتمع بأبعاده يعني بالتالي إضافة إلى المعرفة الإنسانية المتراكمة في المجالات العامة أو مجالات التخصص .

- هل تتعارض المشكلة أو طرق دراستها مع المعايير الاجتماعية ، التي استقر

عليها المجتمع أو الهيئة العلمية ١ وفي هذه الحالة يجب مراعاة الاختلاف والتباين بين الخصائص الثقافية للمجتمعات ، ويضع الباحث في اعتباره أن ما يصلح للدراسة في مجتمع ما قد لا يصلح في مجتمع آخر بتأثير المعايير الاجتماعية والثقافية السائدة في هذا المجتمع .

- ما هو مدى قابلية المشكلة العلمية للدراسة والتحقيق ؟ وهذا يشمل امكانية توظيف المنهج العلمي المناسب وأدواته لتحقيق أهداف الدراسة ، وعلى سبيل المثال نجد أن معظم المشكلات الدراسية في مجال الإعلام يصعب تحقيق أهدافها من خلال التجريب المعملى ، وكذلك في حالات عديدة ، يصعب إجراء المقابلات أو الملاحظة كأدوات لجمع البيانات بتأثير التقاليد والعادات الاجتماعية مع بعض فئات مجتمع البحث .

- ما هو مدى اتفاق موضوع البحث أو المشكلة العلمية مع إلتجاهات الباحث وأفكاره ومعتقداته ؟ ذلك أن وجود هذا الاتفاق يساعد الباحث على التكيف السريع مع البحث وإجراءاته ومتطلباته . مع مراعاة توكيد الضوابط التي تولد الموضوعية وعدم التحيز في إجراءات البحث وصياغة النتائج .

- ما هي حدود معارف الباحث ومهاراته في مجال البحث العلمي بصفة عامة والمشكلة المختارة بصفة خاصة ؟ وإمكانيات تطوير هذه المعارف والمهارات بما يتفق مع حاجات البحث ومتطلباته .

- ما هي حدود الإمكانيات المادية المتاحة لإجراء البحث وتطبيق أدواته ، وتلبية حاجات هذه الإجراءات والتطبيق ؟ ويدخل في ذلك صلاحية الهيئة الاجتماعية ذاتها لإجراء البحث وتطبيق أدواته . فبعد التعرف كافية الإمكانيات للبحث والدراسة في المناطق النائية ، بينما لا تصبح الصعوبات الجغرافية بإجراء بحث معين في هذه المناطق .

- هل يكفي الوقت المتاح لإجراء البحث والوصول إلى النتائج ؟ وهذا يتفق مع استؤال الأول الخاص بحدود البحث . فالفقرة الزمنية المحدودة قد لا تكفي لتلبية حاجات الدراسة والتطبيق للمشكلات الكبيرة الواسعة ولذلك يجب أن تتفق الفترة الزمنية وخطة التنفيذ مع حدود المشكلة المطروحة للدراسة .

وجواب التقدير الذي ينتهي إليه الباحث لصلاحية المشكلة للبحث والدراسة،

بأنه يجب أن يضع في إعتباره أيضاً قابلية نتائج البحث للتعميم *Generalization* وما يمكن أن تشهده هذه النتائج من بحوث ودراسات أخرى، تهدف في النهاية إلى تطوير المعرفة العلمية في مجال التخصص .

عرض المشكلة العلمية

وتحديد أهدافها وأهميتها

تدرك الإجراءات المهيمنة على الباحث أن يبدأ بحثه بتقرير موجز ينتهي إلى التحديد الدقيق لمشكلة البحث التي يهدف دراستها .

وهذا التقرير الموجز هو الذي يقدم للمشكلة في مشروع البحث أو تقريره النهائي، ولذلك فإنه يتم عرض هذا التقرير تحت عنوان مشكلة البحث ، أو مدخل إلى البحث أو مقدمة البحث - يقدم فيه الباحث تعريفاً بالإطار العام أو خلفية المشكلة ، والأسباب الدافعة لدراستها ، وعناصرها أو المتغيرات الحاكمة فيها ، والعلاقة بين هذه العناصر أو المتغيرات ، وكذلك النظريات أو التعميمات التي يستند إليها الباحث في بناء هذه العلاقات .

ويختتم الباحث تقديمه أو عرضه السابق بصياغة للمشكلة العلمية تحدد بدقة الهدف العام من الدراسة ، والمتغيرات التي سوف يدرسها والعلاقة بين هذه المتغيرات ، واتجاه هذه العلاقة ، أو يحدد النتائج المستهدفة والعلاقات بين هذه النتائج ، ومجالات التطبيق في حالة الدراسات التطبيقية . ويتم بناء الصياغة وتسجيلها في نهاية العرض في شكل من الأشكال التالية :

أولاً ، صياغة المشكلة في جملة أو عبارة تقريرية : توضح الهدف من هذه الدراسة ، أو توضح النتيجة الكلية الذي يسعى الباحث لتحقيقها مثل :

"..... ومن هنا جاءت فكرة الدراسة التي تهدف إلى تقييم التغطية الإخبارية التي قدمها التلفزيون المصري لأبناء أزمة الخليج . وذلك من خلال . . " (محمد المرسى (٩٩) (١١) .

(١) محمد محمود المرسى : تقييم التغطية الإخبارية لأبناء أزمة الخليج في التلفزيون المصري، بحوث الاتصال، كلية الإعلام - جامعة القاهرة، العدد ٥، يوليو ١٩٩١، ص ٣ .

* التعرف على تأثير التليفزيون على الأطفال من خلال التعرف على اتجاهات الآباء المتخصصين نحو تأثير مشاهدة برامج التليفزيون السعودي على أبنائهم* .
(منصور كندة ٩٦) (١١) .

.... الكشف عن حدود تأثير تعرض الطفل المصري للإعلانات التليفزيونية واتجاهاته نحوه، على سلوكه الشرائى المتشكك فى توعية تفضيلاته لما يطلبه ويشعره ومعدل طلبه لها وطريقة طلبه لها* (سامى عبد العزيز ٩٦) (١٢) .

وهناك من يقوم بعرض المشكلة أكثر تفصيلاً . فمبدأ يحرص جملة ثلثية تقدم إلى مجموعة النتائج المستهدفة التى يسعى الباحث إلى تحقيقها . فبدلاً من أن تكون الحملة أو العبارة على - سهل المثال - شاملة مثل: يسعى هذا البحث إلى دراسة خصائص قراء الصحف واتجاهات الاهتمام والتفضيل . فإن الباحث يقوم بتفصيل هذا الهدف إلى عدد من النتائج المستهدفة تفصيلاً . مثل دراسة (زامل أبو زنادة وحسنة بيت المثال ٩٦) (١٣) التى تخصها فى الآتى : يعالج هذا البحث موضوع استخدامات الأطفال للتلفزيون فى الملكية العربية السعودية - كما يقدم رؤية تحليلية لآثاره الناجمة عن تلك الاستخدامات ، وتتحصر مشكلة البحث فى الكشف عن التالى :

- معدلات استخدام الأطفال لأجهزة التلفيزيون اليومية والأسبوعية خلال العطلات الأسبوعية .
- توعية البرامج الأكثر تفصيلاً لدى الأطفال .
- أكثر الفترات اليومية شعبية بين الأطفال .
- لحظ الاستخدام الشائع ومدى استخدامهم للتلفيزيون فى تسجيل برامج من قناتى التلفاز السعودى .

(١) منصور كندة : اتجاهات الآباء المتخصصين نحو أثر التليفزيون على الأبناء ، دراسة تطبيقية على حملة درجة الدكتوراه فى الإعلام والتربية، المرجع السابق، العدد ٦، ديسمبر ١٩٩١، ص ٧٩ .

(٢) سامى عبد العزيز : تأثير الإعلان التليفزيونى على السلوك الشرائى للطفل، المرجع السابق ، ص ١٩٣ .

(٣) زامل أبو زنادة وحسنة بيت المثال : التلفيزيون وآثاره على الأطفال فى الملكية العربية السعودية، نفس المرجع السابق، ص ١٠٩ .

- الآثار الناجمة عن استخدامات الأطفال للفيديو .

وقد تزيد أو تقل عن ذلك ولكنها تقدم ملخصاً لمجموعة النتائج المستهدفة
بمعرضها الباحث في نهاية تلوير العرض والتقديم للمشكلة .

ولكننا نرى أن هذا العرض التفصيلي سيكون بديلاً عن تحديد الأهداف الخاصة
بدراسة المشكلة التي يمكن أن تنفق في صياغتها مع هذه الصياغة التفصيلية .

وبصحب أمام الباحث إما أن يفعل تسجيل أهداف البحث وهذا يشكل تحدياً
على صورة عرض المشكلة العلمية التي يعتبر تحديد أهداف دراستها جزءاً أساسياً
مها ، أو يقوم بتكرار هذا التفصيل مرة أخرى في البند الخاص بأهداف البحث أو
الدراسة وهذا سيعتبر تكراراً لا حاجة للبحث به .

ولذلك فإن أفضل الاكتشاف ، بمجموعة تلويرية شاملة لعناصر المشكلة العلمية
وعلاقتها في شكلها النهائي .

ثانياً : صياغة المشكلة في شكل سؤال رئيسي : يطرح الباحث في نهاية
تقديم وعرض المشكلة وجوانبها سؤالاً يلخص هدف البحث ، أو يسمى إلى إجابة
تلبي حاجة البحث ، مثل :

" ... التساؤل الرئيسي الذي يحدد مشكلة البحث هو : ماهي اتجاهات
جمهور المستمعات والمشاركات نحو برامج المرأة المتقدمة من الراديو والتلفزيون؟
(محمد نبيل طلب ٩٤) (١) .

"يمثل المرقف المشكل الذي تبحث فيه هذه الدراسة في تساؤل محدد : هل
استطاعت صحيفة الأهرام تحقيق التكيف الإيجابي مع القطع الجديد؟ وهل نجحت
في تلافي الآثار الجانبية لهذا القطع؟ (أشرف صالح ٩٢) (٢) .

ولقد يلخص الباحث المشكلة في سؤال رئيسي وهذه من الأسئلة المرحية ، أو
يستبدل عدة من الأسئلة بالسؤال الرئيسي .

مثل ... وتسعى الدراسة إلى الإجابة على السؤال التالي . ماهي أنماط
استخدام أطفال الريف لوسائل الإعلام ؟

(١) محمد نبيل طلب : اتجاهات المرأة السعودية نحو برامج المرأة بالراديو والتلفزيون، بحوث

الإتصال، كلية الإعلام - جامعة القاهرة، العدد ١١، يوليو ٩٤، ص ١٣

(٢) أشرف صالح : أبحاث تقطيع المعدل لصحيفة الأهرام، بحوث الإتصال، كلية الإعلام - جامعة

القاهرة، العدد ٧، يوليو ٩٢، ص ١١٧ .

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي عدداً من الأسئلة الفرعية هي

- ما هو ترتيب اهتمام طفل الريف بوسائل الإعلام ؟
- هل يختلف هذا الاهتمام باختلاف النوع والسن ؟
- ما هي أوقات المفضلة للطفل لاستخدام وسائل الإعلام ؟
- ما هو الوقت الذي يقضيه الطفل في استخدامه كل وسيلة من وسائل الإعلام ؟
- ما هي المصروفات المفضلة لدى الطفل ؟
- هل يختلف هذا التفضيل باختلاف النوع والسن ؟

وهكذا تتعدد الأسئلة الفرعية بتعدد النتائج المستهدفة ، وقد ينبجأ الباحث إلى تفصيل أكثر من هذه الأسئلة ، بينما قد يجمع آخر كل فئة من المعلومات لمستهدفة في سؤال واحد مثل السؤال عن كل من النوع ، والسن ، والاهتمام في أسئلة متصلة ، أو يجمع هذه الفئات معاً في سؤال واحد حول الخصائص أو السمات العامة أو الأولية أو الديموغرافية .

ولكن نرى نفس الرأي الذي ذكرناه في تفصيل الجملة التقريرية ، فإن الأسئلة الفرعية في هذه الحالة قد تكون أو تفهم على أنها دليل للتساؤلات المنهجية في غير موقعها من المشروع أو التقرير النهائي . لأن طرح الأسئلة الفرعية في هذا الموقع يمكن الباحث طرح التساؤلات المنهجية في موقع الدروس أو التساؤلات التي يتم تقييم النتائج في علاقتها بها .

ولهذا فإننا نرى أيضاً الاكتفاء بعرض المشكلة إما في جملة تقريرية شاملة أو سؤال رئيسي فقط ، وطرح التساؤلات أو الأسئلة في موقعها بعد الإنتهاء من عرض المشكلة وأهداف دراستها وأهميتها

وعلى الرغم من أهمية التحديد النهائي لمشكلة البحث في نهاية تقديم المشكلة فإن الكثير من الباحثين يفعلون هذا التحديد ، إعتقاداً بأن التقديم العام قد أوضح المشكلة أو ما يهدف الباحث دراسته . وهذا خطأ بالغ : لأن التحديد النهائي للمشكلة يصح عرضها في شكل مرجع يربط بين التقديم وما يليه من أجزاء أخرى في مشروع البحث أو تقريره بوضوح كامل .

لأن لعرض المرجع للمشكلة هو الذي يقود إلى الأهداف التي يسعى الباحث

إلى تحقيقها ، وهذه الأهداف هي التي يصيغ من خلالها الباحث العلاقات العرضية التي يسمي إلى اختبارها أو التساؤلات التي يسعى إلى الإجابة عليها

ولذلك فإن العرض الموجز للمشكلة في جملة أو عبارة تقريرية ، أو سؤال رئيسي أو غيره من الصيغ المختلفة لعرض التحديد النهائي للمشكلة يسبق مباشرة أهداف دراسة المشكلة العلمية ، التي يدعيها الباحث فيها الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها من خلال دراسة هذه المشكلة ، والتي لا تخرج عن الأهداف العامة للبحث العلمي في إطار العهد النظري والتطبيقي الخاص بالمشكلة التي يدرسها الباحث . ولذلك فإن تحديد الأهداف التي يسعى اليها البحث إلى تحقيقها يتم صياغتها في جمل أو عبارات تقريرية متعددة تبدأ عادة بكلمات الكشف عن / التعرف هي / تفسير / اختبار العلاقة . / التنبؤ . . وهي نفسها أهداف البحث العلمي ، التي سبق أن قدمناها في المصطلح الأول ويتم إعادة صياغتها بما يتفق مع طبيعة الدراسة وأهدافها الخاصة .

ويتم بعد ذلك أيضاً عرض جراب أهمية في الدراسة ، التي تشير إلى قيمة للدراسة بالنسبة للمجتمع ، والمعرفة العلمية ، والممارسة المهنية ، وكذلك المعرفة الإنسانية بصفة عامة ، بالإضافة إلى ما يمكن أن تثيره الدراسة من قضايا أو أفكار علمية أو مهنية أخرى ، أو ما يمكن أن تسهم به الدراسة في حل القضايا أو المشكلات الأخرى ، أو ما تحقنه من اقتراح أو ارتباط بالعلوم الأخرى ، وغيرها من المعالم التي تعكس أهمية الدراسة . ولذلك نشير إلى أن عرض المشكلة يتضمن الآتي :

- المقدمة العامة .
- الجسم الذي يوضح الأسباب النافعة ، والعناصر أو المتغيرات الحاكمة فيها ، ودولة الباحث لهذه العلاقات من خلال الإطار النظري ثم الهدف العام من بناء هذه العلاقات .
- خاتمة تعرض المشكلة بشكل محدد في صيغة من الصيغ سابقة الذكر .
- ويلى ذلك مباشرة وتحت عناوين مستقلة .
- أهداف الدراسة أو البحث .
- أهمية دراسة المشكلة أو البحث .

وذلك في شكل تم- ١٠ مع مراعاة أن تسجيل أهداف الدراسة / وأهميتها وإن كان يتم عرضه في شكل مستقل إلا أنه يعتبر جزءاً من العرض المنهجي العام لمشكلة البحث . ولذلك يراعى الاتساق الكامل بين التعريف بالمشكلة وأهميتها وأهدافها في كل من مشروع البحث أو تقريره النهائي .

صياغة عنوان

المشكلة العلمية

يعتبر عنوان البحث أو المشكلة التي يقوم بدراستها ، تحديداً آخر للمشكلة يتصدر العرض المنهجي العام لمشروع البحث أو التقرير النهائي . ويشير العنوان في صياغته أو بانه إلى المشكلة العلمية وعناصرها ومتغيراتها والعلاقات بين هذه العناصر أو المتغيرات ومجالات التطبيق أو التجريب ، في صياغة موجزة ، قد تتفق في تكرنها مع صياغة تحديد المشكلة ، أو تعتبر إختصاراً لها أيضاً ، خصوصاً في الحالات التي يتم فيها صياغة المشكلة في عبارات تقريرية مطولة ، أو أسئلة فرعية متعددة .

ففي دراسة (أشرف صالح ٩٢) (١١) بعنوان "إخراج الصحف بدولة الإمارات: دراسة مقارنة" قام بتحديد المشكلة في شكل سؤال رئيسي أكثر تفصيلاً من هذا الصيغتين وهو : . يمثل الموقف المشكل في هذه الدراسة والذي تسعى إلى تفسيره في ماهية الدور الذي تلعبه الصحافة بين الصحف في دولة الإمارات ، والتأثير على الطابع الإخراجي لهذه الصحف .

وفي الدراسة السابق تقديمها (راميل أبو زنادة وحمره بيت المال) كان عنوانها "التهدير : استخداماته وتأثيراته على الأطفال في المملكة العربية السعودية" بينما كان لتحديد المشكلة أكثر تفصيلاً من ذلك كما سبق أن رأينا

ويتميز عنوان المشكلة العلمية بالآتي :

١- الإيجاز : حيث يتم صياغة العنوان في جملة أو عبارة واحدة ، تقدم رؤية شاملة لمجرات البحث وأبعاده .

(١١) أشرف صالح إخراج الصحف بدولة الإمارات العربية المتحدة : دراسة مقارنة، بحوث الاتصال، كلية الإعلام - جامعة القاهرة، المجلد ٨، ديسمبر ٩٢، ص ٥٦ .

٢- الشمول : رعى نفس الوقت لا يؤثر الإيجاز على ضرورة ذكر عناصر المشكلة أو سمواتها والعلاقات بينها ، ومجال التطبيق .

وهذان السمتان يفرضان أن يتضمن العنوان ما يلي :

- عناصر المشكلة التي يقوم دراستها أو المتغيرات الحاكمة فيها

العلاقة بين هذه العناصر والمتغيرات ، التي يهدف الباحث دراستها

- الإطار البشري للبحث والذي يوضح مجتمع البحث أو مفرداته البشرية

- الإطار الجغرافي للبحث الذي يوضح ميدان أو مكان التطبيق أو التجريب

- الإطار الزمني خصوصاً في الدراسات التاريخية .

- الإطار الوثائقي الذي يوضح مجتمع البحث أو مفرداته من الوثائق ، فلي

بحوث الصحافة تعتبر الصحف وصحافتها ، الإطار الوثائقي للدراسة ، ولي

الرايو والتلفزيون تعتبر تسجيلات البرامج كذلك .

ولا يعني مبدأ الشمول ضرورة وجود كل هذه العناصر في بناء العنوان ، حيث

يرتبط ذلك بطبيعة البحث وأهدافه .

٣- ترتيب بناء العنوان طبقاً للفواهد اللغوية والمنهجية معاً ، فلا يجرز تأخير

العناصر أو المتغيرات المعاملة عن غيرها ، أو تقديم مجال التطبيق من بناء

العلاقات بين العناصر .

٤- تجنب المصوغ في بناء العنوان : والأسباب التي تؤدي إلى هذا المصوغ مثل

الأسباب المرتبطة باللغة كالإغراق أو استخدام المبنى للسجهر ، أو

استخدام الكلمات أو الالفاظ الانشائية أو التعقيدات المعقدة أو الكلمات

المبهجرة على سبيل المثال : وكذلك استخدام المصطلحات والمفاهيم الراسخة

والصريحة وغير الخلافية .

٥- تجنب التحيز في بناء العلاقات ، أو تقرير النتائج بشكل نهائي فيها ، حيث

أن العنوان يشير إلى منهج العمل والأهداف أكثر منه إشارة إلى النتائج أو

التعميمات .

٦- مراعاة الجوانب الأخلاقية والصراطة الاجتماعية . في اختيار الكلمات أو بناء

العبارات .

٧- الفصل في بناء العنوان بين ما يشير إلى الصلوات ، أو يشير إلى الأداة ، أو المجالات . ويمكن بناء العنوان في هذه الحالة على أسطر متتالية .

علائقة الطفل المصري بالصحف والمجلات العامة .

دراسة للجسمود والسلوك الاتصالي (راجية تديبل ٩٨) (١)

٨- تخلص العنوان من الانكسارات الزائدة التي توضح المعنى أو الأسلوب أو استخدام الأدوات أو العييات مثل أوصاف . دراسة ميدانية / دراسة تحليلية / دراسة مقارنة لأن مهارة بناء العنوان تظهر في توضيح هذه الأمور دون حاجة إلى الإشارة إليها صراحة .

(١) راجية تديبل علائقة الطفل المصري بالصحف والمجلات العامة دراسة للجسمود والسلوك الاتصالي ، القاهرة ، الشركة المتحدة للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٩٨ .

مراجعة التراث العلمي وأدبيات البحث

على الرغم من أن هذه الخطوة يتم تسجيلها في مشروع البحث أو خطته ، كخطوة تالية للكشف عن المشكلة العلمية وتحديدّها ، إلا أنها في مسار الإجراءات تعتبر مهمة مستمرة للباحث ، تبدأ يومياً بفكرة البحث وتستمر معه حتى الانتهاء من تفسير النتائج التي انتهى إليها البحث .

ومراجعة التراث العلمي أو أدبيات البحث *Reviewing the Literature* ، أو *Literature Review* هي التي يطلق عليها في بحوثنا العربية "الدراسات السابقة" *Previous Studies* أو الدراسات المرتبطة *Related Studies* ، وقليل من يطلق عليها أدبيات البحث .

ذلك أن مفهوم التراث العلمي أو أدبيات البحث أوسع أو أشمل من مفهوم الدراسات السابقة أو الدراسات المرتبطة لأن مفهوم السابق أو الارتباط ينسب إلى موضوع أو مشكلة البحث بالتراث ، بينما أن التراث العلمي أو أدبيات البحث يتسع ليشمل المجال العام والخاص الذي يشرى البحث وعكس الباحث واتجاهاته نحو المشكلة وخطوات حلها والوصول إلى النتائج المستهدفة ، واتجاهات تفسير هذه النتائج

وبينما يتسع مفهوم أدبيات البحث ليشمل كلاً من الدراسات السابقة والدراسات المرتبطة فإن هناك فارقاً جوهرياً بين مفهوم الدراسات السابقة والمرتبطة فالدراسات السابقة تشير إلى الدراسات التي درست نفس المجال الخاص

للمشكلة التي يقوم بدراستها الباحث ، بحيث تمثل بالنسبة للمشكلة المطروحة
تجاعة معرفية أولية لها ، وتمثل نتائج المشكلة المطروحة إصاعة مباشرة إلى نتائج
الدراسات السابقة ، ولذلك تظهر أهميتها أكثر في تطوير المشكلة العلمية ، أو
الفروض البحثية ، وصياغة الإطار النظري وتفسير النتائج الخاصة بالبحث .

فالدراسات السابقة تأخذ هذا المعنى متى كان اهتمامها بنفس المجال البشري
للدراصة الحالية : دراسات اعلام طفل القرية على سبيل المثال ، أو نفس المتعة
الزمنية : مثل الدراسات الصحفية الخاصة بالمرحلة التاريخية التي مهدت لقيام ثورة
يوليو ٥٢ ، أو نفس الحدود المكانيّة متى كانت ذات محيرات خاصة مثل نشر
الأفكار المستحدثه بين قري جروب الرادى على سبيل المثال ، وكذلك نفس الرسالة
الإعلامية صحفية أو محطة راديو ، أو قناة تلفزيونية . بالإضافة إلى الاهتمام
بنفس الموضوع مثل دراسة التأثير في تطبيق نظريات العرس الثقافي *Cultivation*
أو وضع الاجندة *Agenda Setting* . . وهكذا

أما الدراسات المرتبطة : فتلك التي يكون اهتمامها بالمجال العام بالنسبة
للبحث أو المشكلة المطروحة وهما صرها . لدراسات اعلام الطفل بصفة عامة هي
دراسات مرتبطة بالنسبة لدراسات طفل القرية على سبيل المثال ، وكذلك الدراسات
الصحفية التاريخية بصفة عامة بالنسبة للدراسة السابقة وهكذا ، ومثل هذه
الدراسات تسهم أكثر في ارشاد الباحث إلى الخطوات والإجراءات المنهجية ،
وأسلوب العينات ، وتصميم أدوات البحث واستخدامها ، وقد تسهم في أحوال
مهمة في إثراء البعد النظري لها . المشكلة أو تفسير النتائج بالإضافة إلى دورها
كمرشد في الرجوع إلى دراسات أخرى .

ولذلك تحتل الدراسات السابقة اهتماماً كبيراً من الباحثين وتعهداً أكبر في
الرجوع إلى تفصيلاتها ونتائجها وعرضها في أدبيات البحث .

ويحتاج الباحث لمراجعة أدبيات البحث إلى هذه من المصادر تنقسم إلى :

- ١- المراجع العامة *General References* ، والتي يبدأ بها الباحث للتعرف على
باقى المصادر الخاصة بالمشكلة البحثية ، مثل الكتب ، والمقالات والمطبوعات
والموسوعات ، والمعارف ، والوثائق الأخرى التي ترتبط مباشرة بمشكلة البحث .
- ٢- المصادر الأولية *Primary Sources* وهي التي تبحث مباشرة في موضوع

البحث ، وتتميز التقارير المنشورة فيها بأنها نتاج خالص للملاحظة الشخصية المباشرة للباحثين وأعمالهم ، مثل المجلات العلمية المتخصصة

٣- لصادر الثانوية Secondary Sources . وتشمل المطبوعات والاصدارات التي تعتمد تقارير أو موضوعات لم يتم كتابتها بملاحظة وقائنها بشكل شخصي ومباشر ، ولكنه اعتمد على نتائج أعمال الآخرين في تسجيل تقريره العلمية في هذه المصادر . مثل الكتب الدراسية Text book ، والموسوعات ، والكتب الصورية .

وبالتالي لا يمكن الكشف عن التغيير أو التعديل الذي قام به الباحث أو المؤلف على أصول المعلومات أو النتائج التي أعاد عرضها في هذه المصادر الثانوية .

ويحتاج الباحث إلى هذه الأنواع معاً ، مع تباين أهميتها ، ودرجة الاعتماد على بياناتها ، والتأكد على استخدام كل نوع منها حسب هذه الأهمية . فالمراجع العامة يمكن أن تكون دليلاً ومرشداً لضربها عن المصادر ، والمصادر الثانوية قد تفيد في تقديم معلومات أكثر تفصيلاً ، وتوفر على الباحث ، جهود بناء العلاقات بين أعمال الباحثين - أصحاب المصادر الأولية - ونتاجها ، إذا قامت بتقديمها المصادر الثانوية .

أهمية مراجعة أدبيات البحث

تتلخص الأهمية العامة لمراجعة التراث العلمي وأدبيات البحث في اكتساب الباحثين خبرة الباحثين في البحث العلمي ، والاستفادة بنتائجهم في تطوير المشكلة ، وبناء إطار نظري كاف لصياغة العلاقات العرضية وتفسير النتائج .

وهذه الأهمية يحكمها عدد من الوظائف والأدوار التي تقوم بها دراسة أدبيات البحث ومراجعتها يتمثل في الآتي: (ل . ي . جاي ٩٣ : ٤٨ - ٥٠) (W.R.Borg- M.D.Gall 83 143-145) .

- يتصير هذه الوظائف زيادة الاقتراب من المشكلة التي يدرسها ، في علاقتها بالأدبيات السابقة ، وتحديد موقع هذه المشكلة منها ، بما يؤدي إلى مزيد من تطوير المشكلة وتحديدها .

· انتعق في الدراسات السابقة يزيد اقتراب الباحث من كل أو معظم المداخل

اليحثة فيختار منها ما يتفق مع طبيعة المشكلة وأهدافها ، ويتجنب مالا يناسب أو غير الشرح منها أو يساعد على استخدام مداهل جديدة. للبحث ودراسة - مراجعة هذه الدراسات يجنب الباحث التكرار غير المقصود ، ويجنبه أيضاً أخطاء الباحثين السابقين ، سواء في الاقتراب من المشكلة ، أو اختيار المداهل أو تحديد الاجراءات المهيبة .

- تقدم هذه المراجعة اطاراً نظرياً يسهم في صياغة العلاقات العرسية أو تطويرها - تسهم أيضاً في إكساب الباحثين مهارات البحث العلمي وتوظيف المناهج العلمية وأدوات القياس .

- تلبيد هذه المراجعة أيضاً والتعمق في نتائج الدراسات السابقة وتصميماتها في بناء اطار نظري يسهم في تفسير النتائج وعقد المقاربات وصياغة تصميمات مضافة إلى المعرفة العلمية .

- ويجانب ذلك فإن هذه المراجعة تجعل الباحث يقف على كلفة الآراء الأخرى في مجال البحث التي تدب في مجال المعارضة أو النقد ، فتشترى بالتالي مفاشاته وتفسراته وأحكامه العلمية .

- يزدى إدراك الباحث لنتائج الدراسات السابقة وتصميماتها ، إلى الاهتمام بمصدر الجدة فيها بمصره من توصيات ، أو ما يثيره من بحوث جديدة أخرى. ترتبط بنتائج دراسته وتصميماتها .

خطوات مراجعة

أدبيات البحث

على الرغم من أهمية المصادر الأولية في تحقيق أهداف مراجعة أدبيات البحث إلا أنه يصعب في كثير من الأحوال الوصول إليها مباشرة نظراً لتعدد هذه المصادر، وكذلك شمولها لتخصصات كثيرة غير تخصص الدراسات الإعلامية ولزوعها . فهناك العديد من الدوريات الخاصة بعلوم الاجتماع والسياسة والاقتصاد والعمه وعلم النفس التي تنشر في إصداراتها بحوثاً ودراسات إعلامية متخصصة أو ذات علاقة بهذه العلوم . بالإضافة إلى المصادر المتخصصة الأخرى كالدوريات العلمية التي تصدر من الكليات والمعاهد المتخصصة أو مراكز البحوث على سبيل المثال .

ولذلك فإنه يعتبر صعبة للوقت والجهد البحث في كل هذه المصادر الأولية من بحوث في التخصص أم لا . ولذلك فإن الباحث يجب أن يبدأ بالآتي :

- تحديد مصطلحات البحث بدقة .

- الرجوع إلى أكثر من مصدر من المصادر الثانوية أولاً . التي يمكن أن تكون دليلاً إلى البحوث والدراسات المتخصصة ومصادر النشر الخاصة بها .

- الرجوع إلى عدد من المراجع العامة أيضاً . التي يمكن أن تحقق العائدة السابقة . مع مراعاة أن تتميز المصادر الثانوية والمراجع العامة أيضاً بالجدة والحدثة . ونشير في هذه الحالة إلى أهمية مراجعة الكشافات الدورية والمجلات والمقالات التي ينشرها الخبراء والمتخصصون في المراجع العامة أو وقائع المؤتمرات العلمية المتخصصة .

- وفي جميع الأحوال تعتبر مصطلحات البحث *Search Terms* هي مفتاح البحث في كل أنواع المراجع والمصادر . والتي تقوم الباحث مباشرة إلى مواقع الموضوعات أو المقالات أو التعليقات التي تقع تحت هذه المصطلحات ولذلك تهتم المراجع الأجنبية بتوزيع الموضوعات والأعلام في نهايتها - بدليل الكلمات الدالة أو المرشدة أو المفتاحية *Keyword - Glossary* في كشاف خاص موضحاً أمام كل كلمة الصفحات التي تناولتها في الكتاب أو المرجع ليسهل على الباحث الرجوع إلى الصفحات المذكورة . ورغم أهمية هذا الدليل أو كشاف المصطلحات إلا أن القليل جداً من الباحثين العرب من يهتم بذلك نظراً للوقت والجهد المبذول في اكتشاف المصطلحات والأعلام أو المؤلفين في المراجع العربية مما يجعل الباحث يعتمد على فهرست المحتويات للوصول إلى الموضوعات التي يحتاج إلى مراجعتها .

- تحديد المصادر الأولية . والبحوث أو الدراسات المنشورة فيها

- مراجعة الدراسات والبحوث المنشورة وتبدأ بقراءة الملخصات أولاً ، لتحديد قوة العلاقة بين هذه البحوث والدراسة التي يقوم بها الباحث ثم يبدأ في تسجيل البحوث التي يراجعها في بطاقات خاصة مع التركيز على :

* مشكلة البحث بوضوح .

* نصي العرض أو التساؤلات المطروحة .

* إجراءات المهجبة المستخدمة (مناهج/ أدوات جمع بيانات/ مقاييس)

* أهم النتائج .

* هيئة البحث ، وتسجيل رأيه الخاص في البحث وأوجه الاتفاق أو الاختلاف

مع بيان الأسباب والدوافع وذلك في علاقته بدراسته التي يقوم بها

- تسجيل بيانات البحث أو المرجع على رأس البطاقات المستخدمة في تسجيل المعلومات المستقاة من البحث وفي هذه الأحوال يضع الباحث في اعتباره أن قيمة البحث لا ترتبط بحجمه أو عدد صفحاته ، ولذلك يجب أن يتجنب الباحث أثناء القراءة والتسجيل الحشو الزائد ، ويركز فقط على العناصر السابقة وباختصار ، مع مراعاة أن المجالات التي لم تحظ بقدر كبير من البحث لجديتها أو إهمال دراستها في الماضي تتطلب مزيداً من الجهد في القراءة والمراجعة والبحث في مصادرها ، وألا يتصور الباحث أن قيمة المشكلة العلمية ترتبط إيجابياً بحجم أدبيات البحث المنشورة حول أبعادها أو جوانبها فالمشكلات الجديدة فعلاً لا يتوفر عنها إلا بحوث قليلة (الرجاء ٩٣: ٥٠).

وبصفة عامة فإن الباحث في مراجعته للدراسات السابقة يصح في اعتباره

الإجابة على الأسئلة التالية (R.D Wimmer, et al , 83 45) .

- ماهي أخطأ البحوث التي أجريت في مجال الدراسة ؟
- ماذا توصلت إليه الدراسات السابقة ؟
- ماهي توصيات الباحثين السابقين لإجراء دراسات تالية ؟
- ما الذي لم يتم اختياره أو بحثه في الدراسات السابقة ؟
- كيف تشرح ما يمكن إضافته إلى معلوماتنا في هذا المجال ؟
- ماهي المناهج أو الأساليب المتبعة في الدراسات السابقة ؟

استخدام الكمبيوتر في

مراجعة أدبيات البحث

أصبحت شبكات المعلومات المحلية والعالمية مصدراً أساسياً للمعرفة العلمية ، يستقى منها الباحثون مختلف أنواع المعرفة التي يتم تخزينها في هذه الشبكات سواء بواسطة الكتاب والباحثون أنفسهم ، أو بواسطة الأجهزة أو الهيئات التي تشرف على هذه الشبكات وتديرها .

وبجانب هذه الشبكات تقوم الكثير من المؤسسات البحثية والتعليمية بتوفير كم وفير جداً من المعرفة العلمية مخزنة في البحوث أو الملخصات أو التقارير أو

القوائم وغيرها ، تقوم بتحرير هذه المعارف في أجهزة الكمبيوتر في إطار نظم المكتبات المرجعية أو مصادر التعلم المحلية . بالإضافة إلى استخدام هذه الأجهزة في مراجعة قواعد البيانات المحفوظة على الاسطوانات المصغرة CDs مثل الموسوعات أو قوائم المستخلصات التي تعد لهذا الغرض مثل إريك ERIC التي تعتبر موسوعة متجددة للبحوث التربوية تصدر عن المعهد القومي للتربية (NIE) .

ويعتبر استخدام الكمبيوتر في هذا المجال أحد استخدامات الكمبيوتر في التعليم CAI أو CAL حيث يمثل الكمبيوتر بما يخزنه من معلومات وتشغيله للأقراص المضغوطة واستخدامها ، يمثل مصدراً هاماً ومرجعاً للمستخدمين بهذه المعلومات حسب التخصصات المختلفة .

ويحتاج المستخدم أو الباحث الذي يستخدم الكمبيوتر كقاعدة للمعلومات ، يحتاج إلى معرفة الكلمات المفتاحية أو الرائدة أو المرشدة إلى الموضوع الذي يريد البحث فيه أو اسم الكاتب أو الناشر للموضوع أو البحث . وعادة ما يتم تخزين المعلومات تحت هذه الكلمات المفتاحية أو الأسماء لتسهيل استخدامها أو التعرف عليها أو التجول خلالها على شاشة الكمبيوتر .

لهذا موضوعات يتم تخزينها تحت كلمة الاعلام/الاعلان/صحافة/تسويق تحليل محتوى / إداة ... إلى آخره ، أو Advertising/Journalism/Mass Communication marketing . .. أو تحت أسماء الدول/ أو الشركات / أو الاعلام أو الأحداث/ ثم يتم تخزينها بعد ذلك حسب نظام قاعدة انمعلومات إلى فرعية وتحت الفرعية فيمكن أن يكون هناك مؤسسات صحفية/صحفيون/صحف مركزية / صحف إقليمية وهكذا أو أحداث إعلامية ونظم انتخابات نقابة الصحفيين / عهد الاعلاميين / إطلاق القمر الصناعي المصري (نيل سات) . إلى آخره .

وهو نظام يتم رسمه بدقة لبناء قاعدة معلومات يسهل التعامل معها بمرور كافيه بالإضافة والحذف والتعديل ثم التجول والاستدعاء والتجول والاستدعاء بالمعلومات الموجودة عليها والرجوع إليها ثم تسجيل المعلومات المستهدفة أو طباعتها بواسطة الطابعات Printers الملحقة بهذه الأجهزة .

وعادة ما يكون ذلك من مهام العاملين على هذه الأجهزة Operator تسهرا على أب حثي أو المستخدمين Users في الوصول إلى المعلومات المستهدفة .

وبالإضافة إلى استخدام الكمبيوتر في تخزين المعلومات المرجعية واستدعائها - كقاعدة بيانات - فإنه يمكن أن يتصل أيضاً بالشبكات المحلية أو العالمية من خلال الخطوط التليفونية الخاصة أو *Lined Line* أو من خلال رسائل أخرى للدخول على هذه الشبكات والوصول إلى المعلومات المتاحة فيها

وهذا الجهاز يمكن أن يكون وحدة من شبكة محلية داخلية (*Local Area Network*) بواسطة أى نظام من نظم الاتصال بين وحدات هذه الشبكة .
و استدعاء المعلومات المتاحة على الجهاز المركزى للمعلومات *Server* بحيث يعتبر الجهاز وحدة طرفية *Terminal* في هذه الشبكة ويستخدم في التخزين والاستدعاء من خلال الإتصال السلكى *Cable* مع الجهاز المركزى والأجهزة الطرفية الأخرى على مستوى المؤسسة أو الهيئة التى تخدمها هذه الشبكة أو الشبكات الخارجية على المستوى الجغرافى الأكبر *W.A.N* (*Wide Area Network*) حيث يمكن أن تخدم الشبكة مشتركين فى الاقليم أو الدولة أو قطاع جغرافى معين مثل الشبكات المحلية المصرية : الشبكة القومية للمعلومات العلمية والتكنولوجية (*Egyptian National Scientific and Technical Information Network*) التابعة لأكاديمية البحث العلمى وتخدم لطاعات علمية وتكنولوجية عديدة ذات أهمية بالأهداف التنموية . ولها عدة مراكز فى الجامعات المصرية . وكذلك شبكة الجامعات المصرية *E.U.N* وهى شبكة معلومات قومية تابعة للمجلس الأعلى للجامعات . وتقدم المعلومات العلمية إلى الجامعات والأفراد وذات اتصال بعدد كبير من الشبكات الأوروبية الأكاديمية والبحثية . وذلك بالإضافة إلى شبكات أخرى عديدة ذات الطابع التخصصى أو الجغرافى وتتصل بالشبكات القومية الأكبر والشبكات العالمية وتقدم نفس الخدمات العلمية والبحثية إلى قطاعاتها المتخصصة أو الجغرافية . من خلال الاتصالات السلكية أو الأقمار الصناعية وهذه الشبكات بالإضافة إلى أنها قنصل قواعد معلومات وطنية وقومية لأنها تصل أيضاً إلى قواعد المعلومات فى الشبكات العالمية .

ونفس الباء والتنظيم هكك العديد من الشبكات الوطنية والقومية على مستوى العالم والتى تخدم قطاعاً جغرافياً أو علمياً متخصصاً فى المجالات المختلفة ويمكن التعرف عليها والاطراب منها من خلال البحث فى برامج الاستطلاع على الشبكة العالمية الانترنت (*Internet* (*International Network*))

وتعتبر شبكة الانترنت هي شبكة الشبكات حيث يرتبط بها أكثر من خمس وثلاثين ألف شبكة محلية ووطنية وقومية وتخدم أكثر من مائة مليوناً من مستخدمي الشبكة والباحثين من المعرفة فيها .

وتقدم شبكة الانترنت العديد من الخدمات للباحثين لعل أهمها التجول في المعلومات المتاحة في كافة المجالات على الشبكة العنكبوتية العالمية التي تغطي أكثر من ٧٠٪ من مناطق العالم ، ومعلوماته *World Wide Web* (WWW) ومن ملاحظ هذه الحروف بجدها تنصير معظم عناوين المنشورة على شبكة الانترنت بالإضافة إلى العديد من الشبكات المتخصصة مثل شبكة المال والاقتصاد (FFN) وشبكة التجارة الدولية (ITN) أو الشبكة البحثية الأكاديمية (Bizner) بجانب الشبكات القومية مثل الشبكة الأوروبية الأكاديمية البحثية (EARN) ، والشبكة الأوروبية (Euronet) والشبكة المصرية (Egyner) .

وبذلك تشكل الشبكة العالمية (الانترنت) وارتباطها بهذه الآلاف من الشبكات العالمية والقومية الأخرى مصدراً أساسياً من مصادر المعرفة والمعلومات بالنسبة للباحثين والخبراء في المجالات العلمية المختلفة .

وتقدم شبكة الانترنت العديد من الخدمات التي يمكن أن يستفيد منها الباحثون كالاتي :

١- البريد الإلكتروني *E Mail* وتتلخص هذه الخدمة في إمكانية مراسلة الهيئات والمؤسسات والأفراد على حساباتهم الإلكترونية. من طيب الموضوعات أو البحوث التي يحتاج إليها الباحث. ويلاحظ بداية المعرفة الدقيقة لهذه العناوين التي يضمها أصحابها على شبكة من الشبكات العالمية . ومختصرات العناوين الخاصة بالبريد أو الرسائل أو الموضوعات التي ينتمى إليها الفرد أو المؤسسة ، وتشكل بناء العنوان . فالإتصال بالعنوان التالي على سبيل المثال

hamid @ hot mail. com. eg

يعنى أن العنوان في مصر *eg* على شبكة تجارية *com* اسم الشبكة *hot mail* أما حرف *@* ويسبق *me* فيفصل بين اسم العنصر وباقي العنوان .

أو العنوان التالي : *hamid @ edu. hel. eun. eg*

والعنوان من البحث يشير إلى جهة العنوان مصر ثم شبكة المجلس الأعلى

للجامعات ، ثم كلية التربية حلوان وهكذا تارلياً حتى أسم العسل مع الفصل بين
المران والاسم بحرف @ . ثم تكتب الرسالة موضعها بها المطلوب . ثم الشكر
وكتابة عنوان المرسل لاستقبال الرد . وفي حالة استقبال الرسائل الإلكترونية يقوم
المرسل إليه بالرد على الباحث على عنوانه الإلكتروني أيضاً .

إذا كان العنوان على المؤسسة مباشرة (مثل الجامعات) لسزالتها عن أحد
الاساتذة المتعين إليها أو نظم الوصول بها أو الإحالة إلى قسم أو وحدة من
وحداتها فمرسل الرسالة إلى اسم @ Post Master ثم باقي العنوان الخاص
بالمؤسسة أو الجامعة والذي يرسلها بدوره بطريقة أو بأخرى إلى صاحب الاختصاص.

وتم في هذه الحالة توثيق الرسالة بتاريخ استقبالها والإشارة إلى محتواها من
خلال بيانات البريد الإلكتروني بعد الإشارة إلى اسم الكاتب أو المؤسسة بالطريقة
العلمية لكتابة الاسماء . ثم الموضوع للعنوان وأخيراً تاريخ وصول الرسالة . كما
سيأتي شرحه في توثيق المعلومات في الفصل الخاص بكتابة تقرير البحث .

ويمكن للباحث تحديد حاجاته من البحث وأهدافه بنشر عنوان البحث وما يتطلبه
من معلومات خاصة به ويعاينها على صفحته الخاصة Home Page مع عنوانه
الإلكتروني ليشلقى ردهاً على طلبه من المهتمين أو الدارسين لجال موضوع البحث.
بعد فتح الباحث لبريده الإلكتروني سوف يجد الردود على رسائله محلولة
في هذا البريد الذي يمكن أن يراجعها والتصرف بالحلل أو الطاعة أو الإلغاء .

وتوجد في مصر العديد من الشبكات التي توفر خدمة البريد الإلكتروني مثل
شبكة مركز المعلومات ودهم اتحاد القرار بمجلس الوزراء /DSC وشبكة الجامعات
المصرية EUN وغيرها من الشبكات الخاصة أو التجارية

٢- اتفالية تهادل الملفات (FTP) File Transfer Protocol : وهذه الاتفالية من
حلال البرامج الخاصة بها FTP تسمح بنقل الملفات الموجودة على حاسب معين
إلى حاسبك الشخصي . وهذا يتطلب إدناً خاصاً من الحاسب أو الجهة المطلوب
نقل الملفات منها ، مع وجود بعض المواقع التي تسمح بنقل الملفات منها
بأنجان ودين إدن مسبق .

وفي حالة الاشتراك في هذه الخدمة يكون للباحث كلمة مرور للدخول على
البرنامج Pass word الذي يضم الملفات المطلوبة . ثم التسجيل في هذه الملفات

لاختيار ما يحتاجه الباحث منها

٣- الاتصال من بعد *Teiner* . وتشبه هذه الخدمة اتفاقية نقل الملفات باستثناء أنها تتم بين حاسب وآخر ، والدخول عليه والتعامل مع البيانات الموجودة عليه كما لو كان امتداداً لحاسبه الشخصي .

ومن خلال الخدمتين السابقتين تتوسع المكتبات ومراكز البحث العلمي في توفير المعلومات للباحثين بالاتصال بقواعد المعلومات المتعددة من خلال هذه البرامج التي تمهدها على شبكة الانترنت مع التفرقة بين الأمر الذي يسبق العنوان المطلوب الوصول إليه والدخول على قواعد البيانات الخاصة به .

٤- خدمة المؤتمرات *Usenet* أو شبكة المستخدمين *User's Network* ، وتخدم المشتركين في هذه الخدمة الذين يتزايد عددهم يوماً بعد يوم للوصول إلى عدة ملايين مشترك، يمكن أن يتم النقاش وتبادل الآراء بينهم في موضوع محدد يضم عدداً من المهتمين به ويشكلون قائمة خاصة بهم يتعرف عليها الباحث لتبادل الأفكار والموضوعات والمناقشة معهم في الموضوعات ذات الاهتمام المشترك

ويتطلب الأمر في هذه الحالة معرفة الباحث بالموضوعات وقوائم المشتركين في هذه الموضوعات الذين يتبادل معهم النقاش في مثل هذه المؤتمرات عن بعد .

والخدمات الثلاث السابقة تحتاج إلى أن يكون للباحث كود خاص به رقم حساب *Usenet, Account N* . وكذلك كلمة المرور *Pass Word* الخاصة بالنظام أو البرامج أو الاتفاقية المطلوب الدخول عليها والاستفادة بها .

وإضافة إلى الخدمات السابقة هناك العديد من الخدمات المجانية التي تقدمها شبكة الانترنت من خلال البرامج الخاصة بها مثل خدمة البحث والتقصي *Finger Service* والتي توفر للباحث إمكانية البحث عن المشتركين الذين لهم حسابات شخصية على الشبكة وذلك من خلال الدخول بكلمة *Finger* فيمكن تسجيل *Finger Hamid @ edu hel eun eg* والتعرف على الصفحة الخاصة أو البيانات الخاصة بالسيد / حيد على الشبكة .

وكذلك خدمة الأرشفة *Archie* حيث يوفر كماً ضخماً من المعلومات والملفات المخزنة في آلاف الخوادم *Servers* والتجول خلالها والتعرف على المواقع الخاصة بالملفات المختارة ثم الدخول بعد ذلك إلى المواقع باستخدام حزمة *F.T.P* في التجول بين الملفات وتحميل أو طباعة ما يختاره الباحث

بالاصابة من خدمة جوفر *Google* التي تساعد الباحث في الوصول إلى
الموسم المتخصصة في مجالات معينة والتعرف من خلال هذه القوائم على المواقع
الخاصة بالموضوعات أو الملفات الموجودة عليها

وكذلك برامج المحادثة *Talk* أو المحادثات المشتركة *Reay Chat* والمجلات
الالكترونية وغيرها من الخدمات والبرامج التي تتبع للبحث التجهول في مليارات
الصفحات والموضوعات في كافة المجالات عن كافة بقاع العالم ودوله ومؤسساته

وعند التعامل مع هذه الخدمات يراعى الباحث مايلي :

- إن هذه الخدمات لها مميزات ورموز الوصول إليها ، والاستفادة بإمكاناتها
والوصول إلى الخدمة ذاتها ليس هدفاً ، ولكن الهدف هو الوصول إلى المواقع
المستهدفة التي يمكن أن يتجهول الباحث خلال صفحاتها أو موضوعاتها للوصول
إلى حاجته .
- يجب أن يلم الباحث جيداً بالكلمات المفتاحية *Keywords* أو المرشدة التي يمكن
استدعاء الموضوعات من خلالها .
- كثيراً ما تكون هناك قوائم رئيسية متعددة وقوائم فرعية وتحت الفرعية (خرائط
تدلقي) يقوم الباحث بالتعامل معها للوصول إلى الموضوعات المستهدفة . ولذلك
يجب أن يهيئ الباحث جيداً حزمة القوائم التي يتعامل معها
- يجب ألا يتمثل الباحث بحصيل الصفحات أو طباعتها قبل أن يتجهول ويقرأ هذه
الصفحات للتأكد من كفايتها الخاصة . ولذلك يجب أن يتعلم الباحث بالصبر
والدقة أثناء عملية التجهول *Navigation* خلال الصفحات أو الموضوعات .
- يجب أن يهتم الباحث على خطوات الوصول إلى المواقع المختلفة من خلال
استدرب المستمر على التعامل مع الشبكات ومواقعها .
- ضرورة اشتركة بين الموضوعات التي تعرض كاملة لإفادة الباحثين منها ،
والمعروض الخاصة بالموضوعات *Demonstration* مثل ملخصات الكتب ، أو
المجلات فهذه لا تقدم معلومات كافية ولكنها تستحث العملاء على اقتناء هذه
المعروضات وليس عرض كل ما فيها .
- التوثيق الجيد لكل ما يحصل عليه الباحث من معلومات من الشبكات ، مع
مراجعة أن الكثير من المعلومات عرضة للتقادم أو الإلغاء أو الاختصار أو

التعبير - ولذلك يجب أن يعي الباحث ذلك وأنها ليست كالكتب يمكن الرجوع إليها في أي وقت ولذلك فإننا نفضل تحميل أو طباعة ما يشاره إليه الباحث من موضوعات أو صفحات وتوثيقها .

- معاملة الحوارات والمعادنات الإلكترونية معاملة التسجيلات في التوثيق العنصر والاهتمام بتسجيل تاريخ المعادنة أو اللقاء أو الحوار والشاركين فيه وظرفهم وألقابهم لعلمية وتخصصاتهم لتأكيد اهتمامهم بموضوع المعادنة أو الحوار - ويتم كذلك توثيق البريد الإلكتروني بتسجيل تاريخ الرسالة واسم مرسلها ومقتنه ووظيفته .

- في جميع الأحوال يفضل عرض الموضوعات المختارة أو المراسلات أو المعادنات في ملاحق خاصة ، متى سمحت بذلك المساحة المتاحة ، وخصوصاً ما ترتفع أهميته في البحث بدرجة كبيرة ، مثل القوانين أو المعادلات الرياضية أو الأفكار المستحدثة أو المصادر حديثة الصدور ، أو محدودة الانتشار ... وهذا يحضّر لتقييم الباحث لأهمية هذه المصادر أو أهمية رصد التفتّحات مع ملاحق البحث أو الرسائل العلمية .

كثافة التقرير الخاص بمراجعة أدبيات البحث

يستقل التقرير الخاص بمراجعة أدبيات البحث بجزء خاص من التقرير العام لمشروع البحث ، أو البحث ذاته في بعض الدراسات ، ويكون تحت عنوان "أدبيات البحث" أو "الدراسات السابقة" وهذا الجزء الذي ساهم أكثر في تحديد مشكلة البحث وتطويرها ، يمثل بعد ذلك القاعدة المعرفية أو الإطار النظري والعنصر للمفروض المطروحة وتفسير النتائج .

ويضع الباحث في اختياره ما يلي عند كتابة هذا التقرير :

- استبعاد الدراسات قليلة الارتباط بمشكلة البحث حتى وإن كان الباحث قد بذل جهداً في تلخيص عناصرها .
- يبدأ عرض الدراسات السابقة قليلة الارتباط أو الأهمية بالنسبة للدراسة الحديثة أولاً ، ثم يتدرج إلى أقراها علاقة في نهاية التقرير .
- يكون العرض تدرجياً بحيث يصل في الختام إلى نتائج أو استدلالات منطقية

تزيد أهمية البحث الحالي أو تدعم الفروض الثابتة أو العلاقات التي سيتم اختبارها

- يجب أن يبيّن الباحث عن التحيز في عرضه للدراسات السابقة ، وأن يكون موضوعاً في عرضه للمداخل أو الاتجاهات البحثية أو النتائج المتعارضة ، وأن يكون موضوعاً أيضاً في التعليق عليها بما يثرى الإطار النظري للبحث وتفسير النتائج .

- تبرع الدراسات السابقة تحت عدة محاور تتفق مع عناصر المشكلة البحثية أو متغيراتها أو علاقاتها مثل دراسة عبد اللطيف العزلي^(١) بعنوان "التليفزيون السعودي وإدراك الاتجاهات الاجتماعية وفق نظرية الفرض الثقالي"^(٢) وقام الباحث فيها بعرض الدراسات السابقة تحت المحاور التالية: ساعات المشاهدة/ نوعية البرامج، نسبها، مصادرها وأصلها / التأثير البرامجي . وكذلك دراسة سامي عبد العزيز^(٣) بعنوان "تأثير الإعلان التليفزيوني على السلوك الشرائي للطفل"^(٤) حيث قام الباحث بعرض الدراسات السابقة تحت محورين هما : دراسات تأثير الإعلان على تفضيلات الطفل للسلع / دراسات الإعلان والعوامل المتداخلة وتأثيرها على معدل طلب الأطفال للسلع

- ولا يشترط بعد ذلك العرض المستقل لكل دراسة تحت كل محور ، ولكن يمكن أن يجمع أكثر من دراسة معاً تحت عبارات أو فقرات وصفية تلخص ما اشتركت فيه أو تشابهت فيه هذه الدراسات ، مع عدم إغفال البيانات الهيلوجرافية لكل دراسة بشكل مستقل ، حتى وإن تم جمعها تحت رقم هامش واحد .
وعندما تتفق الدراسات المعروضة في علاقتها بالبحث الحالي ودرجة أهميتها بالنسبة له ، فإن الباحث يرتب عرضها حسب التسلسل التاريخي للنشر بحيث تصبح الدراسة الأخيرة هي آخر ما نشر في هذا المجال . فبدأ الباحث بالدراسة الأقدم ثم التي تليها وهكذا .

(١) عبد اللطيف ذبيان العزلي - التليفزيون السعودي وإدراك الاتجاهات الاجتماعية وفق نظرية الفرض الثقالي ، بحوث الإحصاء ، كلية الإعلام - جامعة القاهرة ، العدد ٨ ، ديسمبر ١٩٩٢ ، ص. ١٦٦ - ١٦٩ .

(٢) سامي عبد العزيز - تأثير الإعلان التليفزيوني على السلوك الشرائي للطفل ، بحوث الإحصاء ، كلية الإعلام - جامعة القاهرة ، العدد ٦ ، ديسمبر ١٩٩١ ، ص. ١٩٦ - ١٩٨ .

- يقدم الباحث في نهاية التقرير أو خاتمة ملخصاً لما قدمته الدراسات في مجالها وما أضافته أو تصبته من علاقات أو تفسيرات بالنسبة للمشكلة الحالية ، وما استخلصه الباحث من التجهيزات أو تصميمات للوصول إلى النتائج الخاصة بالمشكلة الحالية

- وهناك اقتراح آخر يمكن تطبيقه عندما تتعدد الدراسات بشكل كبير ، وتتعدد جوانب الاستعادة منها في هذا البحث ، ونعني الإفادة بها للتقرير . هذا الاقتراح يتمثل في العرض التحليلي الكمي أو الجدولي لجعل الدراسات موزعة في فئات تشمل : المحاور الرئيسية / العناصر والمنعرجات / الأهداف / بناء العلاقات العرضية / مروج الدراسة / الصيغ / الماهج المستخدمة / أدوات الاعتبار ووسائل القياس / ملخص النتائج أو التمهيدات . إضافة إلى العرض التحليلي السابق .

موقع الدراسات السابقة

في التقرير العام

تمثل مراجعة أديبات البحث أو الدراسات السابقة جهود الباحث في المراحل الأولية لإعداد مشروع البحث وتحديد المشكلة العلمية ، ولذلك فإنها تمثل في هذا المشروع الإطار المرجعي الأساسي للمشكلة العلمية ويقدم عرضها إجابة على السؤال الخاص بمصادر تطوير المشكلة العلمية ، وكيفية تطويرها بالإضافة إلى أنها تمثل المصدر الأساسي لاستعلاء القروض العلمية أو التنازلات المطروحة . ولذلك فإن عرضها يقدم إجابة أيضاً على التنازلات الخاصة بوجود أو غياب هلاكات فرصة حول موضوع البحث في الدراسات السابقة بحيث يشير لمرض إلى الإضافة المتوقعة في العلاقات العرضية الحالية . بعد أن يقوم الباحث بتقد الدراسات السابقة وعرض الجوانب الإيجابية والسلبية ، ونواحي الوجود والغياب التي يحاول الباحث وضعها في الاعتبار في الدراسة الحالية .

لذلك فإنها تمثل موقفاً مستقلاً في مشروع البحث بعد عرض المشكلة العلمية وأهدافها ، وقبل عرض العلاقات الفرعية للدراسة الحالية وبإني الإجراءات المنهجية.

ولا يفي الاستفادة من الدراسات السابقة في تحديد مشكلة البحث وتسجيلها في عرض هذه المشكلة ، لا يعني ذكرها عن العرض التحليلي والنقدي لهذه

الدراسات بشكل مستقل في مشروع البحث بصفة خاصة . لأن ذلك يقدم الإطار المرجعي للبحث الحالي تمهيداً ، واتجاهات الاستفادة من هذا الإطار في كل الخطوات المنهجية بعد ذلك وليس صياغة مشكلة البحث فقط . وتظهر ضرورة ذلك عند تقييم مشروعات البحوث .

إلا أن الأمر قد يختلف حول عرض الدراسات السابقة في التقرير النهائي للبحث ، حيث يختلف تهريب التقرير في بعض الحالات عن تهريب مشروع البحث أو عظمته . بالإضافة إلى أن معالم الاستفادة من الدراسات السابقة تكون قد ظهرت واضحة في المراجع الخاصة بعرض الإطار النظري للبحث ، وإطار تفسير النتائج وعقد المقارنات .

ولذلك فإن بعض التقارير النهائية تكفي بتسجيل الاستفادة بهذه الدراسات السابقة في كل موقع من مواقع التقرير النهائي ، دون عرض الدراسات السابقة بشكل مستقل في نهاية التقرير النهائي ، وفي هذا المجال لمزيد من الحالتين :

الحالة الأولى : الاهتمام بالمعد النظري والفلسفي للدراسة وبصفة خاصة في الدراسات الوصلية مما يجعل الحاجة ماسة إلى إثراء هذا المعد في عرض الإطار النظري مستقلاً ومدعماً بالاتجاهات الفكرية والمداخل البحثية والنظريات والتعصيمات التي أفرزتها أدبيات البحث والدراسات السابقة .

وحيث تعدد هذه المداخل والاتجاهات الفكرية والنظريات في الدراسات الإعلامية ، خصوصاً في الدراسات البنيية مع العلوم الأخرى . فإن بناء إطار نظري قوي مدعم بنتائج البحوث السابقة يصبح ضرورة . ويصبح هذا الإطار النظري مدعماً ضرورياً للإطار التطبيقي الذي يقدم في بانه وتفسيرات نتائجها على ما قدم الإطار النظري .

وفي هذه الحالة يمكن عرض الدراسات السابقة في إطار الاستفادة منها في مواقع متعددة في التقرير النهائي يتصلها الإطار النظري للبحث وتفسير النتائج

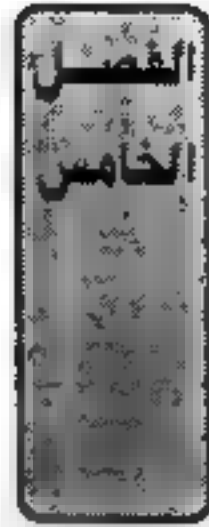
الحالة الثانية : البحوث التطبيقية وبصفة خاصة التجريبية أو شبه التجريبية التي تستهدف إعادة دراسة أو تطبيق دراسات أخرى في مجال ما . أو تستهدف إعادة اختبار علاقات مرضية بعد تطويرها أو تغييرها عما سبق دراسته . في هذه

الحالة فإن عرض الدراسات السابقة بشكل مستقل يعتبر ضرورة رابعة خاصة التركيز على ما يقوم الباحث به من إعادة دراسة أو اختبار أو تطبيق أدت أو معايير جديدة حتى يكون واضحاً أمام القارئ مجال المقارنة أو التطوير والتغيير الذي يستهدفه الباحث . وحتى يسهل الرجوع إلى الإطار المرجعي للتطوير أو التغيير والمقارنة بينه وبين النتائج في مراحل تقويم البحث ونتائجه ، ذلك أنه في مثل هذه الحالات تكون التعميمات أو النظريات مستقرة وراسخة تقريباً ويصبح استعادتها في إطار نظري خاص يشغل الدراسات السابقة أيضاً نوعاً من التكرار . مثل البحوث التجريبية التي تستهدف دراسة العلاقة بين التعرض لوسائل الإعلام والمجاذب التفضيلية والاهتمام والأسلوب المعرفي الذي يميز المختصين من فئات الشباب على سبيل المثال . فليس هناك ما يدعو لبناء إطار نظري لعرض الأساليب المعرفية التي استقر تصنيفها وتصنيف الفئات على أساسها في علم النفس المعرفي . ويمكن أن يكتفى الباحث هنا بعرض نتائج الدراسات السابقة في هذا المجال

أو إعادة اختبار أحد فروض النظريات القائمة مثل نظرية التعلم الاجتماعي من خلال التلاميذ وتغيير خصائص المجموعات التجريبية في بحث عن أثر أو من البحوث السابقة .

وفي الخاتمة يجب أن تتوفر لدى الباحث مهارات النقد والتحليل للدراسات السابقة وعرضها في إطار أهداف الدراسة الحالية ، بالإضافة إلى مهارات بناء العلاقات بين نتائج الدراسات السابقة والنتائج الحالية . وذلك حتى يتمكن الباحث من مهارات توظيف هذه الدراسات مع أي حالة من الحالات السابقة .

ولكننا لا نريد التسجيل المجرى للدراسات السابقة في البداية دون عرض لرؤية البائدة والمعاصرة لهذه الدراسات ونتائجها . حيث لا نريد في هذه الحدة عن كونها قائمة لبعض المراجع أخطأ الباحث في اختبار مكانها أيضاً .



صياغة الفروض العلمية والعلاقة بين المتغيرات

لعل أهم ما يميز الفكر المنهجي هو التنشيط المستمر لتحليل العقلى ، للحقائق والمتغيرات التى يتعامل معها الباحث بقصد تطوير وتنمية الأفكار الخاصة بالافتراضات من المشكلات أو التراجع لتفسيرات أو حلول لها .

وإذا كان النشاط العقلى فى المرحلة السابقة قد انتهى إلى صياغة الفكر النظرى الذى من مشكلة البحث وتحديد المشكلة وعناصرها . فإن استمرار هذا النشاط بعد ذلك يكون فى اتجاه اقتراح تفسيرات أو حلول لهذه المشكلة من خلال عدد من الإجراءات التطبيعية أو العملية التى تقوم باختيار هذه التفسيرات أو التحقق من كفاية بدائل الحلول ، لاختيار الصالح واستبعاد الزائف منها .

وأول هذه الإجراءات التطبيقية أو العملية هو وضع تصورات أو رؤى أولية أو تفسيرات مؤقتة ، أو تصميمات مبدئية للعلاقة بين الحقائق وعصاها ، التى قد يرى الباحث فى وجود هذه العلاقة أو غيابها حلاً أو تعبيراً للمشكلة .

وهذا هو مفهوم الفرض العلمى *Hypothesis* الذى يحدد مبدئياً توقعات الباحث أو رؤيته الذاتية عن العلاقة بين المتغيرات الحاكمة فى مشكلة البحث .

وتظل هذه التفسيرات / أو التوقعات / أو الرؤى / أو التصميمات محل اختبار وتحقق فى الخطوات التالية حتى تثبت صحتها ، أو نفيها . ولذلك فإن أبسط تعريف للفرض العلمى أنه تفسير مؤقت أو تصميم مبدئى ، تظل صلاحيته موضع اختبار .

والتعريف الإجرائى للفرض العلمى هو تصور مبدئى للعلاقة بين متغيرين أو أكثر.

ويسمى الإطار النظري العربي الذي اقترح الباحث من خلاله إلى مشكلة البحث
يسمى هذا الإطار في صياغة العروض العلمية من خلال التجاهين .

١- الاتجاه الأول : وهو التعامل مع العديد من الحقائق التفصيلية الخاصة بموضوع
البحث أو مشكلته ، ومحاولة إقامة بنائات للعلاقات بين هذه الحقائق ومعضها
للوصول إلى تفسيرات أولية تقوم على هذه العلاقات

وهذا هو جوهر عملية الاستقراء *Induction* باعتبار أن هذه الحقائق هي قضايا
فرعية أو تفصيلية يمكن من خلال الربط بينها الوصول إلى قضايا أكبر وأشمل .
ويمكن إقامة هذه الارتباطات بين الحقائق ومعضها على أساس مبدأ السببية *Causu-*
al الذي يفسر العلاقة بين الأسباب والنتائج ، أو على أساس التأثير المتبادل *Matu-*
al Effect الذي يفسر تأثيرات الاكتران الذي يفرض خصوع الأجزاء للقوانين واحده ،
مادامت جميع بينها عوامل مشتركة تؤثر في مجموعهم أو يتأثرون بها بالتبادل أو
انتقال لتأثير . وتفسر العلاقات بناء على ذلك سواء أكان الاكتران على سهل المثال
- في الخصائص / الرهائف / المكان / الزمان ولغيرها من العوامل التي
تجتمع لهذه الأجزاء .

فلو تحدثنا عن العلاقة بين التعرض إلى التلفزيون وانتشار العنف . ووضع
تفسيرات في هذا الإطار . فزنه تبعاً لهذا الاتجاه يمكن تفسير انتشار العنف بسبب
كثافة مشاهدة المسلسلات والأفلام الأجنبية (السبب والنتيجة) أو أن العنف
ينتشر بين المراهقين بصرف النظر عن كثافة مشاهدة المسلسلات والأفلام الأجنبية
(تأثيرات الاكتران) .

٢- الاتجاه الثاني : التفسير الموزع للعلاقات بين الحقائق في إطار النظريات الأهم
والأشمل ، أي الانتقال من قضايا كلية أو عامة إلى قضايا أو تفسيرات جزئية ،
تستلهم من هذه النظريات . وهذا هو جوهر الاستنباط أو الاستدلال *Deducnon*

وفي المثال السابق - العلاقة بين التعرض إلى التلفزيون وانتشار العنف -
يمكن وضع تفسيرات لهذه العلاقة في إطار نظرية الفرس الثقافي *Cultivation*
التي تربط بين كثافة مشاهدة التلفزيونية وإدراك الواقع الاجتماعي بالصورة
التي يعرضها التلفزيون .

ويمكن بناء على ذلك التفرقة بين إدراك المراهقين لواقع العنف الذي يقدمه

التلخيصيون بناءً على التفرقة فيما بينهم على أساس درجة كثافة الملاحظة التلخيصية
وسواء ارتبط فرضي بين كثافة الملاحظة وإدراك مسلسلات وأفلام العنف على أنها
واقع اجتماعي يمكن اكتساب سلوكه .

وفي كلا الاتجاهين تظهر أهمية الإطار النظري للدراسة الذي يقدم مخططاً
للحقائق والتفكير الخاصة بموضوع الدراسة وما سبق دراسته فيها في إطار أهداف
بحثية متعددة . تقدم دليلاً ومرشداً لصياغة التفسيرات التي تقوم على الاستقراء .
وكذلك أهمية الإطار النظري الذي يقدم النظريات المختلفة في العلوم ذات العلاقة
بموضوع الدراسة التي يمكن الاستدلال من خلالها عن التفكرات المحتملة للعلاقات بين
الحقائق والتفكير . وتظهر في هذه المرحلة أهمية التفكير الناقد الذي يعتمد على
مغزٍ من مراكم من المعرفة بالحقائق والمعلومات والبيانات التي تساعد الباحث في بناء
العلاقات بعد قبول ما يتفق ورفض ما لا يتفق مع رؤية الباحث في حل مشكلة البحث
أو لإجابة على التساؤلات التي تطرحها هذه المشكلة في البداية

وتظهر أيضاً أهمية التدريب والمران على التحليل العقلي للحقائق والمعلومات ،
وتركيبتها في صياغات جديدة تتفق وأهداف البحث .

ومهما تعددت تعريفات المرض العقلي فهي تجتمع حول وجود العناصر التالية
في التعريف :

١- أنه تفسير مؤقت أو مبدئي ، وليس تفسيراً نهائياً للحل أو انتهاء العلاقات بين
عناصر المشكلة أو متغيراتها .

٢- وجود متغيرات *Variables* ذات أدوار في حركة الظاهرة أو المشكلة .

٣- هـ ، علاقات بين هذه المتغيرات وبعضها على أساس رؤية الباحث لدور كل متغير
بالنسبة للآخر مثل العلاقات السببية ، أو العلاقات الارتباطية ، أو علاقات
التباين والاتفاق إلى آخره .

وهذه العناصر في إطار التعريف يتم تركيبها في بناء يمكن من خلاله تفسير
الظاهرة أو أحد أركانها تفسيراً أولياً يمكن اعتباره والتحقق من صحته من خلال
عددهن الخطوات المنهجية المنظمة .

أهمية الفروض

لا تتوقف أهمية الفرض العلمي على بناء التفسير المؤقت للعلاقات بين المتغيرات وبعضها ، أو تقديم حل أولي لمشكلة البحث لكنه يقوم في نفس الوقت بعدد من الوظائف تبرز أهميته في البحث العلمي .

١- يستلزم وضع الفرض العلمي البحث عن الحقائق والمتغيرات العاملة في المشكلة العلمية ، وإعادة تلييقها مرة أخرى من حيث كفايتها أو عدم كفايتها ، وبالتالي فإن الباحث قد يقوم بالبحث عن حقائق جديدة ، تسهم في تطوير تحديد المشكلة العلمية وإعادة صياغتها بشكل أكثر دقة ، نظراً لما قام به الباحث في مرحلة وضع الفروض بالبحث عن حقائق ، ومعاني وتفسيرات ، وعلاقات جديدة تسهم في تصور الحلول واقتراح التفسيرات .

٢- إن الباحث في تحديد المتغيرات أو الحقائق باعتبارها خصائص أو صفات أو وظائف لفردات تخضع للبحث أو باعتبارها أسباباً أو نتائج فإنها تسهم في تحديد هذه المفردات والمجتمع الذي تنتمي إليه ، وهو ما يسمى مجتمع البحث *Population* . وبالتالي فإن الفرض العلمي يسهم في التحديد الدقيق لخصائص مجتمعه ، وخصائص المفردات المختارة التي تمثل هذا المجتمع في الإجراءات المنهجية وكفاية عدد هذه المفردات ، أو تقسيمها في مجموعات أو فئات تتفق مع تصنيف المتغيرات التي يدرسها الباحث .

٣- ويسهم الفرض العلمي كذلك في تحديد إطار البيانات الذي سوف يتعامل معه الباحث في الحصول على الحقائق والمتغيرات التي يقوم بدراستها وتلخيص كفاية هذا الإطار في تلبية حاجات البحث والدراسة . وكذلك استبعاد ما لا يحتاج إليه الباحث في دراسته .

٤- وبعد تحديد مجتمع البحث وإطار البيانات الذي يستقى منه الباحث الحقائق التي يستهدف الباحث دراستها ، فإنه يحدد أيضاً طريقة جمع البيانات وأدوات جمعها ولتصميمات المنهجية الملائمة لاجتبار الفرض والتحقق من صحته

٥- ويوفر الفرض يحدد أيضاً البدائل المختارة للطرق الإحصائية التي يتم بواسطتها المعالجة العلمية للبيانات ، ذلك أن اختيار الطرق الإحصائية يختلف باختلاف

أهداف من اختبار الفرض سواء كان وصفيًا أو استدلاليًا ، يهدف إلى دراسة العلاقات الارتباطية أو التباين أو الانعكاس . إلى آخره مما يعكسه الفرض العلمي في بانه .

٦- ويجنب ذلك يحدد الفرض العلمي إطار النتائج المستهدفة تحديداً دقيقاً ، تلك التي تكون في حدود العلاقات الفرصية فقط واستبعاد ما عداها ، يؤدي ذلك بان تلي إلى ترشيد الوقت والجهد في الوصول إلى هذه النتائج

٧- ولما كان الفرض العلمي هو تفسير مؤقت لحركة الظاهرة أو المشكلة العلمية أو العلاقات بين عناصرها ، تم صياغته في إطار الحقائق والنظريات العلمية . فإن التفسيرات النهائية لن تزيد في هذه الحالة عن الإقرار بصحة التفسير أو رده وبالتالي يكون الفرض العلمي قد حدد مسبقاً إطار التفسيرات والتعميمات والتنبؤات والاتجاهات العلمية التي تستند إليها هذه التفسيرات .

أنواع الفروض

على الرغم من أن الفرض العلمي في النهاية تعبير عن العلاقة بين امتغيرات كما يراها الباحث . إلا أن هناك عدداً من التصنيفات لأنواع الفروض التي قد تؤثر في شكلها ، الخاص بالفرض والأسلوب الذي يتم صياغته به ، بل وتؤثر أيضاً في طريقة اختبار الفرض . واختيار الطريقة الإحصائية التي يتم بها المعالجة والبحث عن المعنى ودلالة العلاقة .

وعلى سبيل المثال يصنف البعض الفروض بناء على طريقة اشتقاقها إلى .

فروض استقرائية ، والتي يتم التوصل إليها من خلال الاستقراء وملاحظة الجزء للوصول إلى التعميمات الكلية كما سبق أن أوضحنا .

وفروض استنباطية أو استدلالية ، التي يتم اشتقاقها من نظريات قائمة فتقدم دليلاً يدعم هذه النظرية أو يطورها أو يناقضها ، فتظهر أهمية الفرض في هذه الحالة في الدراسات المستقبلية التي يقترحها الباحث نتيجة اختبار الفرض وتفسيرات هذه النتائج .

ومن الأمثلة على الفروض الاستقرائية الفروض التي طرحها عدلي رضا في دراسته لأثر 'علامات التلفزيون على السلوك الشرائي للجمهور المصري' فقد افترض

من خلال الملاحظة للتعرض إلى مشاهدة إعلانات التلفزيون ومستوياتها من جانب ومستويات السلوك الشرائي من جانب آخر ، افترض من خلال ذلك وجود ارتباط إيجابي بينهم . وأثبتت الدراسة هذا الفرض ليصبح تصميمًا نظريًا يرى أن الإعلان يحث المشاهد باستمرار على طلب شراء السلع التي يروج لها^(١) .

بينما نجد الفرض الذي طرحه سيبوني حمادة حول العلاقات المتبادلة بين وسائل الاعلام والجمهور في وضع أولويات القضايا العامة في مصر بوجود ارتباط إيجابي قوي بين الأجندة المركبة للصحف الحزبية والقومية، والأجندة المركبة للجمهور وكذلك باقي الفروض الرئيسية والفرعية تعتمد أساسًا على نظرية تم اعتبارها في الولايات المتحدة الأمريكية وهي نظرية وضع الأجندة أو ترتيب الأولويات^(٢) *Agenda Setting Theory* وبالتالي فهي فرض استنباطية .

وكذلك العلاقة الإيجابية بين زيادة التعرض للعنف في أفلام الكارتون وتزايد رغبة الطفل في مشاهدة مزيد من العنف (سوزان القلبي - هبة السمرى ٩٧) ^(٣) وهو الفرض الذي اعتمدت فيه الباحثتان على نتائج دراسة هوسمان وزملائه *Huesman* 84 التي أكدت أن مشاهدة الأطفال للعنف أدت إلى رغبة متزايدة في مشاهدة المزيد من مشاهد العنف على الشاشة خاصة عند الذكور .

ولفريق نؤاد أبو حطب وآمال صادق (٩١/ ٢٣٠-٢٣٨) بين الفرض التجريبي أو فرض البحث *Research Hypothesis* والفرض الإحصائي *Statistical Hypothesis* فالفرض التجريبي أو فرض البحث هو عبارة عن حكم *Intuition* جيد أو توقع معقول للنتيجة ، نتيجة خلاصة تأمل وفهم جيد للعلاقة بين متغيرات البحث ، نتيجة لدراسة التخصصية للأدبيات السابقة أو نظريات معينة أو خبرات وشهادة تؤلف من مجملها الإطار النظري للبحث الذي يرتبط به الفرض التجريبي .

(١) عدلى رضا : أثر إعلانات التلفزيون على السلوك الشرائي للجمهور المرى، بحوث الاتصال، كلية الإعلام - جامعة القاهرة، العدد ٩، يوليو ١٩٩٣، ص ٩٥ .

(٢) سيبوني حمادة : العلاقة المتبادلة بين وسائل الإعلام والجمهور في وضع أولويات القضايا العامة في مصر، بحوث الاتصال، كلية الإعلام - جامعة القاهرة، العدد ٤، يناير ٩١، ص.ص ٥٧- ٥٨ .

(٣) سوزان القلبي، هبة السمرى: تأثير مشاهدة العنف في أفلام الكارتون بالتلفزيون المصري على الأطفال، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، كلية الإعلام - جامعة القاهرة، العدد ١، يناير ١٩٩٧

وبصاغ الفرض التجريبي عادة في عبارات تقريرية يمكن الحكم عليها بعد ذلك بالصحة أو الخطأ .

وتنقسم الفروض أيضاً إلى فروض موجهة *Directional* تفترض وجود العلاقة واتجاهها وتقديرها اللفظي (أقل/أكثر/أعلى/تزايد/تناقص .) وأخرى غير موجهة *Nondirectional* لا تقدم توقعاً حول اتجاه العلاقة ولكنها تكتفي بالتفكير بوجود علاقة (J.R.Frankle & N.E.W allen 93,52-53) بالإضافة إلى الفرض الصفرى *Null* الذى ينفي وجود علاقة بين المتغيرات من البداية ومن الأمثلة على الفروض التجريبية بأنواعها مايلي :

- * على الفروض الموجهة تظهر توقعات الباحث حول اتجاه العلاقة أو الأثر والدرها .
- يوجد ارتباط طردي بين التعرض لوسائل الاتصال ومستوى المعرفة بالإرهاب
- يوجد ارتباط طردي بين التعرض لوسائل الاتصال واستعداد المبحوثين لأن يسلكوا سلوكاً رافضاً للإرهاب (شاهيناز بسيوني ٩٣) (١١) .
- كلما ارتفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأطفال الموهوبين قل الاعتماد على التلفزيون كمصدر للمعلومات (سوزان القلبي ٩٧) (١٢) .
- * ومن أمثلة الفروض غير الموجهة التى تكتفي بتصوير وجود العلاقة بين المتغيرات فقط ، الأمثلة التالية :
- هناك علاقة بين كثافة مشاهدة التلفزيونية ومستوى التعليم .
- هناك علاقة بين قراءة الصحف المحافظة والاشماع إلى البرامج الإخبارية في الراديو لدى المستمعين من الذكور .

وعلى عكس الفروض غير الموجهة ينفي الفرض الصفرى *Null* منذ البداية وجود العلاقة بين المتغيرات مثل :

- لا توجد علاقة بين المستوى الاقتصادي والوقت الذى يقضيه الشباب في قراءة الصحف .

- لا توجد فروق بين الذكور والإناث في الاشماع إلى الدراما الإذاعية

(١١) شاهيناز بسيوني ، العلاقة بين التعرض لوسائل الاتصال وطبيعة الاتجاه نحو مشكلة

الإرهاب، بحث اتصال، كلية الإعلام- جامعة القاهرة، العدد ١، ديسمبر ١٩٩٣، ص ٤٩

(١٢) سوزان القلبي ، دور التلفزيون في تنمية القراء لدى الأطفال الموهوبين، مؤتمر العلمي

السوى لمركز دراسات الطفولة، جامعة عين شمس، أبريل ١٩٩٧، ص ١٤

ويلاحظ أن العرض الموجه يكون أكثر ثراءً ويعبر عن إلمام الباحث بالجوانب النظرية والأدبيات السابقة التي ساعدته على إدراك صورة العلاقة المتوقعة من نتائج لتجريب كاملة . بينما لا يقدم العرض غير الموجه والصغرى إلا بذابة ضعيفة للاحتياط لاتساعد الباحث على توجيه أدواته المنهجية وطرقه الإحصائية للوصول إلى النتائج التي يستهدفها من صياغته للعروض العلمية .

ومن العروض الموجهة الأكثر ثراءً تلك العروض التي تحمل في صياغتها دلالات التوقع بالاتجاه والقيمة فيصبح العرض في هذه الحالة ذا مغزى ودلالة أولية من صياغته وتلوه إلى مزيد من المعرفة والمعلومات الخاصة بمرجعيات بناء العرض وبذلك تسمى العروض الفعالة *Significant Hypotheses* . ذلك أن مشكل هذه العروض تشير في بنائها إلى أسباب العلاقة أو التأثير بين المتغيرات ولذلك يمكن أن نجد في بناء العروض وجود للمتغيرات الوسيطة *Intervening Variable* التي تعتبر ضرورية أو مفسرة لعلاقات التبعية أو التأثير بين المتغيرات .

ويصبح فرض الفجوة المعرفية *Knowledge Gap* بناءً الفرض الدال . وأهمية المتغيرات الوسيطة . هذا الفرض الذي صاغه تيشنور وزملاؤه (70) *P.J Tichenor, et al .* يرى أنه مع تزايد انسياب المعلومات في النظام الاجتماعي من خلال وسائل الإعلام تحدث الفجوة في المعلومات بين الفئات ذات المستوى الاجتماعي والاقتصادي الأعلى والتي قبل إلى اكتساب المعلومات أكثر . وبين الفئات ذات المستوى الأقل . فالمتغير المستقل في هذا الفرض هو انسياب المعلومات من خلال وسائل الإعلام وهو المتغير المؤثر أبعاً والمتغير التابع هو فئات المستوى الاجتماعي والاقتصادي . ويفسر التأثير أو التبعية بتأثير ميل المستوى الاقتصادي والاجتماعي الأعلى إلى اكتساب المعلومات بتأثير التعليم (مؤشر للتصنيف ، ومتغير وسيط) وكذلك تبين المهارات الاتصالية بين هذه الفئات التي نجعلهم يشاركون في مناقشة الشئون العامة مع الغير . وكذلك لأن طبيعة وسائل الإعلام نفسها تنجذب أكثر إلى الطبقات الأعلى .

وهذا الفرض وإن كان تعصباً نهائياً حول مفهوم الفجوة المعرفية في المجتمع . إلا أن اختبار العلاقة بين متغيراته في البداية ساهمت في صياغته بهذا الشكل الدال انصر لكيفية حدوث الفجوة المعرفية في المجتمع .

وفي دراسة (محمد عبد الحميد ٨٩) (١١) صاغ الفرض الأول في الدراسة كالآتي
"مع تعدد الأسباب والعوامل الدافعة للفرد إلى قراءة الصحف بصفة عامة، فإنه في
مجال المقارنة يمكن أن تكون هناك علاقة طردية بين أهمية الحاجات الأساسية لقراءة
الصحف، التي تعكس الدوافع الفردية لدى الطلاب وبين الانتظام في قراءة
الصحف".

وبناءً على هذا الفرض يفرض على الباحث في الاختيار والتفسير ودراسة المفاهيم
الخاصة بالدوافع الفردية لطلاب وعلاقتها بها، على أن الحاجات الأساسية لقراءة
الصحف ترتبط بالدوافع الفردية في هذه المرحلة وكذلك اختيار وتفسير هذه العلاقة
مع الانتظام في قراءة الصحف ومظاهرها .

وكان يمكن أن يكتفي الباحث بالفرض التالي : "توجد علاقة طردية بين
مستوى أهمية الحاجات الأساسية لقراءة الصحف ، وبين الانتظام في قراءة
الصحف" . وهو فرض موجه يكفي لتحقيق أهداف الدراسة لكنه يكون قاصراً في
التفسير وإظهار دلالة العلاقات وأسبابها ، أو أسباب التأثير ومتوماته .

أما الفروض الإحصائية *Statistical Hypotheses* والتي يتم صياغتها في
شكل إحصائي . فهي تهدف لاستخدام الطرق والإجراءات الإحصائية ، متى تولدت
لها متوماتها . مثل البيانات الكمية وبناء العلاقات بشكل إحصائي يتضمن شكل
العلاقة والدلالة وحدود الثقة التي يقبل في إطارها بناء العلاقة .

وأساس الفروض الإحصائية هو الفرض الصلبي الذي يفترض بداية عدم
إمكانية الحصر الكافي والدقيق لاهتمات الأصول أو العينات نتيجة ندرة البيانات
أو معلومات أو عدم كفاية الإطار النظري للبحث بالشكل الذي يجعل الباحث
يظن بداية إلى عدم وجود فروق ، أو عدم وجود علاقة ذات دلالة أو صبرى
إحصائي . وأى نتيجة خلاف ذلك تكون بسبب عوامل أخرى وليس بسبب الانفاق
في الخصائص أو السمات الخاصة بالعينات أو العينات والأصول .

فنحن لا يمكن أن نشب أن جميع الأطفال في سن واحدة يشاهدون التلفزيون
بنفس الكثافة مع اتفاق كافة الظروف . لأنه قد يكون هناك سبب أو أكثر غير

(١١) محمد عبد الحميد - قراءة الصحف ودوافعها بين طلاب الجامعة، دراسة تطبيقية في
الاستخدام والإشباع، مجلة العلوم الإحصائية، جامعة الكويت، المجلد ١٧، العدد ٢،
صفحة ١٩٨٩، ص ٢٢٩ .

واضح أن لا يمكن الكشف عنه يجعل طبعاً أو أكثر لا يشاهد التلخيص بنفس درجة الكثافة . ولذلك يتم صياغة العرض الإحصائي مبدئياً في شكل فرض صفرى يرى عدم وجود اتفاق في كثافة الملاحظة بين الأطفال في مرحلة عمرية معينة . وهذا الفرض بهذا البناء يمكن إثبات زيفه ، فثبت بالتالى الشكل الآخر من الفروض الإحصائية وهو العرض البديل *Alternative* والذي ينقسم كما في الفروض البحثية أو التجريبية إلى موجه وغير موجه . وصاغ بنفس الطريقة .

ولكن يصبح من الصعوبة إثبات الفرض البديل مباشرة وهو الاتفاق في كثافة الملاحظة لأنه سرك تكون هناك فروق بشكل ما ناتجة عن أى سبب أو عامل من العوامل المرتبطة .

وبذلك يصبح الفرض الصفرى بداية مناسبة لأى اختبار إحصائي بعد ذلك . ولذلك تبدأ الاجراءات الإحصائية من منطلق عدم وجود علاقة ، أو عدم وجود اتفاق أو عدم وجود فروق ذات دلالة بين بارامترات الأصول والعينات ، أو المعينات وبعضها نتيجة عدم كفاية البيانات والخفايا التي تشير إلى إمكانية صياغة الفرض البديل . بينما يتطلب الفرض البديل (التجريبى أو فرض البحث) وجود علاقة أو وجود اتفاق أو تباين أو فروق أو اختلاف ذي دلالة أو مغزى بين المتغيرات وبعضها ، في حدود الثقة المقبولة . وسهل الكشف بعد ذلك عن دلالة الارتباط أو دلالات الفروق في الجداول الإحصائية تحت درجات الثقة المختارة لتثبت صحة لعرض التجريبى - إحصائياً - أو زيفه .

- هناك فروق ذات دلالة إحصائية بمستوى ثقة ٩٥ ، بين كثافة الملاحظة التلخيصية للإناث والذكور لصالح الإناث (فرض موجه) .
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين كثافة الملاحظة التلخيصية للإناث والذكور (فرض صفرى) .

والعرض الموجه يحتاج بداية إلى إثبات وجود الفروق أولاً من خلال المعاملات الإحصائية ، ثم البحث ثانياً عن دلالة هذه الفروق من خلال الجداول الإحصائية .

- هناك علاقة ارتباطية إيجابية دالة بين ترتيب أجنحة الصنف ، وترتيب أجدة القراء للموضوعات الصحفية (فرض موجه) .

وهذا الفرض يمكن أن يصاغ بطريقة أخرى تعبر عن علاقات التأثير

- يؤثر ترتيب أجددة الموضوعات في الصحف على ترتيب القراء لأهمية هذه الموضوعات لهم (فرض موجه) .

فالفرض في الحالة الأولى يستهدف الكشف عن معامل الارتباط بين ترتيب الاجدتين وتقديره، والمجرى بعلاقة الأثر تعود بعد ذلك إلى نتيجة الكشف عن دلالة الارتباط عن الجدول الإحصائية للتأكد مما إذا كان الارتباط الإيجابي يعود فعلاً إلى تأثير ترتيب أجددة الصحف على ترتيب القراء لأجددة اهتماماتهم .

أما الفرض في الحالة الثانية وإن كانت صياغته تختلف ، إلا أنه يستهدف صمماً نفس الإجراءات الإحصائية كما في الحالة الأولى للتقرير بصحته .

- لا توجد علاقة ذات دلالة بين ترتيب أجددة الصحف لموضوعاتها ، وترتيب القراء لهذه الموضوعات (فرض صبرى) .

وهذا الفرض متى ثبتت صحته فإنه يشير إلى عدم صحة أي من الفرضين السابقين بدايةً دون الحاجة إلى البحث عن دلالات الفروق أو الارتباط على سبيل المثال ويمكن أن ثبت زيف هذا الفرض الصبرى ، فهذا يعنى أن الفرض الموجه صحيح مؤيداً ويبدأ الباحث بعد ذلك في الكشف عن العلاقة واتجاهها ودلالاتها .

وبصفة عامة فإن أساس صياغة الفرض أن يتوفر في بنائه مقومات اختياره إحصائياً ، خصوصاً في المحررات التجريبية وشبه التجريبية التي تعتمد بالدرجة الأولى على اختبار العلاقات بين المتغيرات وتتجاوز حدود الوصف إلى الكشف عن أسباب والمقومات في علاقتها بالنتائج أو علاقات التأثير بين المتغيرات وبعضها .

ولذلك يجب أن يصاغ الفرض التجريبي أو فرض البحث ليكون قابلاً للاختبار إحصائياً بحيث يتضمن .

- وجود أو عدم وجود علاقة بين المتغيرات وبعضها .

- اتجاه هذه العلاقة في حالة وجودها .

- قدر هذه العلاقة في حالة وجودها .

- حدود الثقة التي يبحث في إطارها دلالة العلاقة بين المتغيرات .

وتشبه صياغة الفروض بهذا الشكل إلى ثراء الإطار النظري للبحث ، وقدرته الباحث العلمية على بناء العلاقات الأولية بين المتغيرات من خلال درسته الأولية المتصلة لأدبيات البحث والإطار النظري له .

وبشكل عام يجب أن نأخذ في الاعتبار التوسع في استخدام الفرض الصفري لأن قبوله أو رفضه لا يعبر بشكل ثابت عن هذا القرار ، لأنه إجراء إحصائي مؤقت ، يجب إعادته متى توافرت بيانات كافية لاختبار فروض تهميه أو إحصائية بديلة

ولا يعني قبول الفرض الصفري ، التأكد من زيف الفرض التجريبي أو صحة الفرض التجريبي في حالة رفضه ، ولكن العكس هو الصحيح متى اعتمد الفرض التجريبي أو البديل على إطار نظري قوي للبحث فإن قبول الفرض التجريبي أو البديل يعني رفض الفرض الصفري ورفض الفرض التجريبي أو البديل يعني فعلاً قبول الفرض الصفري .

لأن الفرض الصفري لا يقوم على بناء سليم من قوة الاستقراء أو الاستدلال ، والحدس يهضم وجود العلاقة الذي يقوم على رؤية ثاقبة وناعلة للإطار النظري للبحث ولكنه كما قلت إجراء مؤقت وسريع يتجاوز به الباحث الوقت والجهد لبناء فروض تهميه أو إحصائية بديلة تعبر بقوة عن التفسير الأولي للباحث الذي يقوم على أسس علمية سليمة وقدرة على التحليل والتركيب وبناء العلاقات . وهذا في حد ذاته يعتبر مطلباً أساسياً من ضرورات صياغة الفروض العلمية وأهميتها ، لأن لفرض يجب أن يسهم بداية في تنمية وتطوير مشكلة البحث وإجراءات دراستها ، وسبل الوصول إلى النتائج والتأكد من دقتها . وهو ما لا يوفره الفرض الصفري .

ولذلك فإنه في رأينا يعتبر الفرض التجريبي (الموجه أو غير الموجه) هو الأساس في صياغة الفروض العلمية ، ولانجأ إلى الفرض الصفري إلا في حالات نادرة البيانات أو عدم كفاية الإطار النظري للبحث

ونشير إلى أهمية وفرة البيانات والحقائق واقترب الباحث منها اقترباً جاداً ، يحفز الالة معها ، التي تسمح له بتوظيف هذه البيانات بشكل مشعر وسيدع في صياغة تفسيرات أولية متميزة .

المفروض والمتساويات

تعتبر صياغة الفروض العلمية والعلاقة بين المتغيرات خطوة منهجية من خطوات البحث العلمي وإجراء متعلقاً للوصول إلى النتائج الخاصة بهذا البحث . ولكن يجب ليست ملزمة للباحث في جميع الأحوال لأن الإجراءات قد تستهدف الإجابة على عدد

من التساؤلات البحثية التي تتفرع عن المشكلة الرئيسية دون حاجة لاعتبار العلاقات أو تجريبها .

ولذلك فإن صياغة الفروض العلمية تعتبر مطلباً منهجياً في بعض الدراسات ، وقد لا تكون هناك ضرورة لها في دراسات أخرى فيتم استبدال بديل آخر بها ، وهو أن يطرح الباحث عدداً من التساؤلات في إطار منهجي توغر إجاباتها الحقائق التي تلبى حاجات البحث وتحقيق أهدافه .

وعلى سبيل المثال لا نحتاج المسوح الوصفية إلى صياغة فروض علمية ، لأنها تستهدف في مجملها الإجابة على الأسئلة من ... ماذا ... أو كيف ... ؟ ولماذا ... ؟ تستهدف الإجابة في أطر منفصلة وصف الواقع الراهن ، دون أن تتجاوز هذا الوصف إلى بناء علاقات بينها أو اختبار هذه العلاقات .

⁴ بينما في الدراسات التجريبية وشبه التجريبية التي تستهدف وصف أو اختبار العلاقات السببية تتطلب صياغة فروض علمية تضع تفسيراً أولياً للعلاقات التي يستهدف وصفها أو اختبارها من خلال تعامل منهجي مع قاعدة وليرة من المعلومات والحقائق .

ولذلك فإن وجود المتغيرات ، وملاحظة هذه المتغيرات في حالتها الديناميكية التي تشير إلى علاقات التجهيز أو التأثير هو الذي يفرض بداية وضع التفسيرات الأولية لهذه العلاقات . أما وصف المتغيرات في حالتها الساكنة أي في حالات عدم وجود علاقات بينها بعضها أو عدم وجود علاقات للمظاهرة البحثية بغيرها من الظواهر هذا الوصف لا يحتاج إلى صياغة فروض علمية ويكتفى في هذه الحالات بالتساؤلات المنهجية.

وصفة عامة يعترف الخبراء بصياغة الفروض العلمية وطرح التساؤلات على هذه من الاعتبارات يمكن إيجازها فيما يلي :

- طبيعة المشكلة أو الظاهرة البحثية وأهدافها - كما سبق أن أوضحنا - فالدراسة التي تستهدف الكشف عن سمات أو خصائص التلقين ، أو التعرف على سلوكهم الإتصالي مع وسائل الإعلام . أو تلك التي تقدم وصفاً لخصائص وسمات القائم بالاتصال ، أو وصفاً لامجاهات أي منهم ، أو وصفاً للمحتوى الاعلامي ، أو الدراسة التاريخية للوقائع الصحفية التي حدثت في الماضي . وغيرها . مثل هذه الدراسات

يمكن الاكتفاء فيها بالتساؤلات التي تلبيد الإجابة عليها في تحقيق أهداف الدراسة، حيث تستهدف في العادة دراسة متغير واحد أو متغيرات بعزل عن بعضها .

أما الدراسات التي تستهدف وصف العلاقة بين السمات أو الخصائص من جانب وأنماط السلوك الاتصالي من جانب آخر ، أو وصف العلاقة بين خصائص القائم بالاتصال وأجهزاته نحو السياسات أو القضايا أو المحتوى الاعلامي ، أو اختبار تأثيرات محتوى معين على سلوك المتلقين في حملة من الحملات وغيرها، في هذه الحالة يتطلب الأمر صياغة فروض علمية .

- تعدد المتغيرات الحاكمة في المشكلة أو الظاهرة البحثية . مع ظهور تفسيرات أولية لعلاقات معينة أو تأثير بين هذه المتغيرات وبعضها ، مما يثير أهمية تحقيق واختبار هذه العلاقات لإثراء المعارف النظرية والفلسفية في موضوع البحث والدراسة .

- وليرة البيانات والاختناق وكفاية الإطار النظري والأدبيات العلمية التي تسمح بالاستقراء أو الاستدلال عن وجود العلاقات بين المتغيرات أو غيابها . بينما تعتبر ندرة البيانات والمعلومات سبباً لطرح التساؤلات التي تستهدف - من خلال الإجابة عليها - جمع البيانات والمعلومات المطلوب تبيينها وعرضها في إطار منهجي . ولذلك لا يحتاج الدراسات الاستطلاعية أو الكشفية أو الصياغية عادة صياغة الفروض . ويكتفى فيها بطرح التساؤلات .

ولي جميع الأحوال يجب ألا يكون هجر الباحث عن الملاحظة العلمية للظاهرة وحركة المتغيرات ، والاكتفاء منها من خلال التعمق في دراستها الأولية ، أو يكون الرغبة في تجاوز الوقت أو الجهد ، يجب ألا يكون ذلك سبباً في الاكتفاء بطرح التساؤلات بدلاً عن الفروض العلمية التي يمكن أن تسهم بأدوار هديئة في تنمية البحث وتطوير نظرياته .

ويجب ألا يلجأ الباحث إلى التساؤلات التي تبدأ بأدوات الاستفهام التي تقدم إجابات محدودة وضيقة مثل هل...؟ من...؟ إلا إذا تأكد من أن الإجابة سوف تقدم حقائق ذات مغزى علمي ولي تكتفى بالإجابات المحدودة مثل نعم/ لا... إلى آخره .

وكذلك تجنب صياغة العلاقات الفرضية في شكل تساؤلات مثل: هل كلما زاد تعرض الأطفال للبرامج الترفيهية تزيد حصيلتهم اللغوية؟ فهذه التساؤلات تعكس فقراً في الإطار المفرفي لأن يسأل أولاً عن وجود أو عدم وجود العلاقة..، لذلك أن

الإجابة "بعم" أو "لا" على سبيل المثال لتصنيف جديدًا للمعادل النظرية أو العلمية لمجال البحث العلمي أو الفكري أو المهني. ولكنه يستلزم استكمال العمل البحثي للإجابة على الأسئلة الخاصة بالاتجاه والقيمة واختيارها لتعميمها باعتبارها حقائق توصلت إليها البحوث العلمية ويمكن أن تصاغ بعد ذلك في تصميمات أو نظريات علمية .

ومن الأمثلة على الاكتفاء بطرح التساؤلات رغم أن المشكلة العلمية تصم عددًا من المتغيرات إلا أن الهيئات المتاح والأدبيات السابقة لم تسمح للباحث بتصور وجود علاقة بينها، فاستهدفت الكشف عن وجود العلاقة أو غيابها (محمد عبد الحميد ١٩٩١) (١١) .

فقد استهدفت الدراسة وصف المحتوى اللفظي ومحتوى الصور لموضوع واحد في جريدة واحدة خلال فترة زمنية للكشف عما يكون متوقعًا من ارتباط بينهما في النشر. فاكثفت بطرح التساؤلات التالية :

- ما هو مستوى الاتفاق بين اتجاه نشر النصوص ، والصور الصحفية ؟
- هل يختلف مستوى الاتفاق باختلاف موقع النشر ؟
- هل يعبر الاتفاق أو التباين في نشر النصوص والصور الصحفية عن علاقة ذات دلالة بينهما ؟

- هل يختلف مستوى الاتفاق باختلاف ثبات التصنيف ؟
- هل تصلح مستويات الاتفاق دليلًا على ثبات التحليل وصدق التوافق بينهما .

ورغم أن هذه الدراسة طرحت تساؤلات منهجية إلا أنها قدمت الإجابات في إطار إحصائي اعتمد على معاملات إحصائية لتأكيد الحقائق التي انتهت إليها الدراسة .

وبالإضافة إلى ذلك فليس هناك ما يحول دون صياغة الفروض وطرح التساؤلات معًا في دراسة واحدة ، متى رأى الباحث أن ذلك سيكون أكثر ثراءً لتفسير العلمي لحركة المتغيرات وعلاقاتها ، في مشكلة البحث .

ولا يخفى الأمر في الجمع بين الفروض والتساؤلات على إثر : - تفسير العلمي لنتائج الدراسة فقط ، لكنه يسهم في تجنب النقد الذي يوجه إلى الفروض الضمنية ،

(١) محمد عبد الحميد - حدود الاتفاق بين نتائج تحليل محتوى النصوص والصور الصحفية،

بحوث الاتصال، كلية الإعلام - جامعة القاهرة، العدد ١٩٩١، ص ١١٨

فهو يرى الخبراء أن الفروض قد تشجع الباحث على التحيز نحو تأكيد التفسيرات الأثرية التي صاغها في الفروض العلمية ، ويوجه الدراسة وأجراماتها المنهجية في اتجاه الوصول إلى نتائج تتفق مع تفسيراته الأثرية خصوصاً إذا كانت هذه التفسيرات تتفق مع أفكاره ومعتقداته اللاتية التي قد لا تتفق في بعض منها مع الحقائق والنظريات العلمية .

ويحشى منه أيضاً أن الفروض العلمية قد تحول دون ملاحظة الباحث لعناصر أو علاقات أخرى في الظاهرة التي يدرسها اكتفاءاً بالتفسيرات والعلاقات التي صاغها في فروض علمية ويحاول اختبارها . رغم ما يكون للعناصر والتفسيرات والعلاقات الأخرى من أهمية في الكشف عن الحقائق التي تفسر الظاهرة تفسيراً سليماً .

ولذلك فإننا نرى أن طرح التساؤلات بجانب الفروض العلمية بجانب ما يزيد إليه من إثراء لتفسير العلم ، فإنه يجنب البحث والباحث هذه المخاطر التي يحلر منها الخبراء ، لأن البحث في إجاباتها سيهوض النقص الناتج عن عدم كفاية تدور كافة العناصر والتفسيرات وعلاقتها وحقق قدرها من الموضوعية في الوصول إلى حقائق أخرى مضافة إلى ما يصل إليه الباحث من خلال اختبار الفروض العلمية التي قام بصياغتها في المراحل المبكرة .

تكملة الفروض

يعتبر الفرض كما سبق أن أوضحنا الخطوة الأولى في المرحلة التطبيقية للبحث حيث يحدد بداية معالم الطريق للوصول إلى الحقائق التي يستهدفها الباحث ، ولا يمكنه الإلتزام بقبول الفرض العلمي أن يكون مصاغاً في جمل وعبارات لغوية بلهجة . دون مقارنة الفرض المصاغ وفق معايير تحكم بقبول صياغة الفرض أو رفضها في البداية .

ولعل أول هذه المعايير ما اتفق عليه الخبراء والباحثون من أن الفرض العلمي يعرف تطبيقياً بأنه علاقة بين متغيرين أو أكثر .

ولذلك فإن معيار القبول الأول هو وجود متغيرات - بالمفهوم الذي قدمناه في بداية هذا الكتاب - وتصور علاقة بين هذه المتغيرات . بما يحكم مفهوم الحركة في هذه العلاقة سواء كانت تهيبة أو تأثير أو ارتباط . وبالتالي يستبعد من مفهوم

العرض في هذه الحالة بناء تفسيرات خاصة بعناصر ساكنة في الظاهرة محل دراسة .
مختصر إمكانية فهم الطلاب على الانتظام في متابعة انقوات التليفزيونية
التعليمية ليس فرصاً . ولكن إمكانية فهم الطلاب على ذلك بتأثير عوامل أخرى
يراه الباحث يعتبر فرصاً . لأن تأثير هذه العوامل يمكن اختياره
ويجب الاتفاق بالتالي على ضرورة وجود متغيرين أو أكثر ، وقبهم علاقة
أولية بينهما يمكن اختبارها بطريقة من طرق البحث .

بصاف إلى ذلك عدد من المعايير التي يمكن تقويم جودة صياغة العرض العلمي
على أساسها :

١- إن بناء العلاقة الفرصية ليس تخميناً *Guess* أو تفسيراً مابهاً من حبال الباحث
ولكنه خلاصة لمعطيات عقلية عليا من التعامل مع الحقائق المتاحة من خلال
التحليل والتفكير واقتراح البدائل وإجراء المقارنات بفرض الوصول إلى
تفسيرات أولية دون تسرع أو مخالفة في هذه التفسيرات وهذا هو مفهوم الحدس
Intuition الذي يقوم بالاستقراء والاستدلال من أجل الوصول إلى تفسيرات
قابلة للاختبار أو التحقق من صحتها أو زيفها .

٢- ولذلك يجب أن يتفق العرض مع الحقائق التي أفرزتها الأدبيات السابقة ، أو
النظريات العلمية التي استقرت ولا يتعارض معها . لأن البحث العلمي يتسم
بالتواصل الذي يؤدي إلى التراكم المعرفي في مجال التخصص .

وغير هذا المعيار خلافاً حول حدود الاتفاق مع هذه الحقائق والنظريات التي قد
تعتبر قديماً على الباحث في الوقت الذي نذهب فيه إلى الإبداع في البحث
العلمي . ولذلك يضع الباحث في اعتباره أن التمرد على كل ما هو قائم ليس
هدفاً في حد ذاته ، ولكن ملاحظات الباحث ومراجعاته هي التي تقود ، إلى
التمرد على هذه الحقائق والنظريات مادامت قد ظهرت معالم تقدم هذه الحقائق
وانظريات وعلم اتفاقها مع السياق العلمي المعاصر .

٣- إتفاق التفسيرات الأولية التي يقدمها الفرض العلمي مع المنطق . فلا تصل
المبالغة بالباحث إلى صياغة تفسيرات غير مقبولة منطقياً . فليس من المنطقي
صياغة فرض علمي يربط قراءة الصحف في مصر بتطور أسعار الصرف في
البيرويات العالمية ولكن يمكن قبول العلاقة بين قراءة الصحف في مصر وتطور

الشعر والاداعة عن وقائع وأحداث موسيكا-كليتتون في أمريكا. وكذلك ليس من المقبول صياغة فرض علمي حول اتجاهات الشعب الأمريكي من هذه الوقائع واتفاقها مع اتجاهات الصحف المعارضة والمستقلة في مصر اتفاقاً ذا دلالة أو عكسي علمي

ولذلك يعتبر نقد الفرض بداية والتأكد من اتفاده مع الحقائق وقبوله منطقياً والتأكد من عدم التناقض في مبادئه ، كل ذلك يعتبر ضرورة أثناء عملية التحليل وإعادة بناء العلاقات الفرضية قبل صياغته .

٤- وبالإضافة إلى ذلك يجب أن يكون بناء الفرض العلمي قابلاً للاختبار والتحقيق وتحقق هذا الشرط يرتبط أيضاً بتوافر المقومات أو المتطلبات السابقة ، بجانب ضرورة إمكانية إجراء التطبيقات واستخدام المنهج والأدوات المتوفرة - وهي الإجراءات الفنية - للوصول إلى الحقائق النهائية التي يمكن مقارنتها بالفرض العلمي وإثبات صحته أو زيفه .

فوجب أن يكون هناك تعريف دقيق للمتغيرات والمفاهيم والمصطلحات العلمية . وتحديد الاتجاه حركة المتغيرات ، ونمط العلاقة بين هذه المتغيرات بالشكل الذي يقدم إجابة أولية على التساؤلات الخاصة بالنتائج المختارة وأدوات جمع البيانات اللازمة ، والمفاهيم والاختبارات النظرية وكذلك الطرق الإحصائية المناسبة . فكل هذه الأمور يحددها بداية البناء السليم للفرض العلمي .

وهي سبيل المثال يؤثر حجم المتغيرات المختارة وخصائصها في اختيار أدوات جمع البيانات ، وإمكانات التجريب . بجانب أن وضوح العلاقة بين المتغيرات تحدد بدقة الطرق الإحصائية ، ذلك أن قياس الارتباطات يختلف عن قياس الفروق، والمتغيرات الوصفية تختلف في قياساتها عن المتغيرات الكمية... وهكذا. ولذلك يجب أن يكون كل ذلك واضحاً ومصفاً في أشكال تشير ببساطة بوضوح إلى إمكانية تطبيق الإجراءات المنهجية والعلمية ببساطة وسهولة .

٥- وتعتبر البساطة والوضوح في صياغة الفروض مطلباً ضرورياً يحدد للمباحث طريقته في العمل واتجاهه في التفسير النهائي . ولذلك يجب أن تختار المبادرات الواضحة وأجمل القصيرة والرموز الدالة بسهولة ويسر ، بجانب الإشارة السريعة إلى نمط العلاقات وحدودها . وكلما كان التعبير كسفا عن

المتغيرات والعلاقات كلما كان أفضل بدلاً من العموماً الذي يصاحب الرصد النيمية التي يمكن أن يختلف على تقديرها الباحثون أو تختلف في القيمة من سياق إلى آخر .

٦- ولا يمكن أن يحدد عدداً معيارياً للفروض ، ولكن ذلك يرتبط بطبيعة كل بحث وأهدافه حيث تتعدد الفروض مع تعدد الأهداف البحثية . إلا أننا نرى أنه كلما كان العدد محدوداً بحدود الأهداف فقط كلما كان ذلك أكثر سهولة للباحث في الإجراءات التطبيقية والنسبية .

كما أن التحقق من فرض واحد يحمل في نفس الوقت نتائج التحقق من تقييده . ولذلك يصبح من المثير صياغة فرضين أحدهما يعبر عن وجود علاقة مثلاً والآخر صغرى لنفس المتغيرات .

٧- ويصح للباحث في اعتباره أن نتائج اختبار الفروض والتحقق من صحتها لا يؤثر في قيمتها بالسلب أو الإيجاب . فالفرض الصحيح لا يعني أنه أكثر قيمة من الفرض الزائف فكلاهما قد قام بدوره المنهجي وانتهى إلى نتيجة وقدم حقائق تظهر البحث في مشكلات أو ظواهر جديدة قد تشير إليها الفروض غير الصحيحة أو الزائفة . ولذلك يركز الخبراء على أن الفرض هو تفسير ترتبط صلاحيته بنتائج اختياره . بل إن الفروض غير الصحيحة أو الزائفة تدفع الباحث عادة إلى تفحص التفسيرات الخاصة بعدم صحة الفرض والتحقق في الأسباب التي قد تصل إلى إعادة النظر في الحقائق والنظريات القائمة . ولا يعني إطلاقاً عدم صحة الفرض قصوره في تحقيق أغراضه العلمية ، ولكن تظل له نفس القيمة العلمية في التفسير واستشارة البحث في حقائق جديدة خاصة بنفس الظاهرة .

ونود أن نشير في الختام إلى أن أهمية الفرض العلمي تظهر أساساً في أنه مدخل لتنظيم تفكير الباحث ، ومرشد له في تنظيم خطوات المنهجية وإجراءاته الفنية وتفسيراته النهائية . ولا ترتبط صياغة الفروض بتهيج بذاته أو دراسة بعض من تصبغات الدراسات والمناهج ولكنه يرتبط أولاً وأخيراً بهدف البحث في العلاقات بين المتغيرات التي تعكس أسباب حركة الظاهرة أو تأثيراتها والتي يمكن إثباتها من خلال الوصف أو التجريب أو من خلالهما معاً

نظريات العينات

على الرغم من الاتجاه إلى تهميز جمهور وسائل الإعلام *Dynmassification* إلى فئات ذات خصائص معينة يسهل التوجه إليها ومحاطبتها إلا أن ضخامة حجم هذا الجمهور أو حجم هذه الفئات مارالت من أهم المحددات الأساسية لتعريف هذا الجمهور أو فئاته .

وبالمثل على الرغم من الاتجاه إلى التخصص في محتوى الإعلام بما يتفق مع حاجات هذه الفئات إلا أن الكشف عن الأهداف الخاصة بدراسة هذا المحتوى في وسائل الإعلام المختلفة يحتاج إلى التعامل مع أعداد كبيرة من الوثائق المطبوعة أو المسجلة خلال فترات زمنية طويلة تعرضها الأهداف الخاصة بدراسة المحتوى المنشور أو المذاع خلالها .

ولذلك فإنه من أهم الخصائص المميزة للدراسات الإعلامية أنها تتعامل مع قاعدة معرفية عريضة أساسها الجمهور كبير الحجم أو المحتوى المنشور أو المذاع خلال ساعات أو أيام أو فترات زمنية طويلة وهذا ما يحول دون التعامل مع هذه القاعدة المعرفية بأسلوب الحصر أو الرصد الشامل لكل مفرداتها

ويصبح التعامل بنظام العينات *Sampling* هو الأساس في الدراسات الإعلامية ، فليجأ الباحث إلى اختيار عدد محدود من المقررات يكون ممثلاً من خصائصه وسماته للمجموع من أمراء الجمهور أو الوثائق المطبوعة أو المسجلة ، بما يتفق مع أهداف الدراسة في حدود الوقت والإمكانيات المتاحة

تنظيم العينات

ونظام العينات أو عملية العينة *Sampling* هو لذي ينظم عملية اختيار العدد المحدود من الأفراد من المجتمع الكلي الذي يمثل مجتمع البحث .
مجتمع البحث *Population* :

هو المجتمع الأكبر أو مجموع الأفراد التي يستهدف الباحث دراستها لتحقيق نتائج الدراسة. ويمثل هذا المجتمع الكلي أو المجموع الأكبر المجتمع المستهدف *Target Population* الذي يهدف الباحث دراسته ويتم تصميم نتائج الدراسة على كل مفرداته. إلا أنه يصعب الوصول إلى هذا المجتمع المستهدف بضخامته، فيتم التركيز على المجتمع المتاح أو الممكن الوصول إليه والانسراب منه لمجموع البيانات *Accessible Population*. والذي يعتبر عادة جزءاً ممثلاً للمجتمع المستهدف وليس حاجات الدراسة وأهدافها. ونختار منه عينة البحث .

ففي دراسة (حسن عصاد ٩٢) (١١) بعنوان "استخدامات التلفزيون وإشاعاته في سلطنة عمان - دراسة مسحية مقارنة لعينة من طلاب الجامعة". تعتبر سلطنة عمان هي المجتمع المستهدف . وطلاب الجامعة هي المجتمع المتاح دراسته والذي يتم اختيار العينة من بين مجموع مفرداته كما يشير إليه عنوان البحث .

وقد يتم تحديد كل من المجتمع المستهدف والمجتمع الممكن في عنوان البحث أو لدراسة ، مثل البحث المشار إليه . وبحث (منصور كنيسة ٩٩) (١٢) "تجارب الآباء المتخصصين نحو أثر التلفزيون على الآباء - دراسة تطبيقية على حملة درجة الدكتوراه في الإعلام والتربية" فقد حدد البحث المجتمع المستهدف في مجموع الآباء المتخصصين في مختلف التخصصات ، ثم انتقل منها إلى المجتمع المتاح وهو مجموع الآباء الحاصلين على درجة الدكتوراه في الإعلام والتربية . واختار منهم بالتالي مجموع مفردات العينة البالغ عددها ١٢٨ مفردة .

وقد يتم تحديد المجتمع المستهدف في عنوان البحث أو الدراسة ، ويتم تحديد

(١١) حسن عصاد عصاد : استخدامات التلفزيون وإشاعاته في سلطنة عمان، بحث الإتصال، كلية الإعلام - جامعة القاهرة، العدد ٨، ديسمبر ١٩٩٢، ص ٩٥-١٢٨ .
(١٢) منصور كنيسة : مرجع سابق .

المجتمع المتاح^١ والممكن في تقرير الباحث لمحدود البحث ، أو تقريره للإجراءات كما في دراسة (سامي عبد العزيز ٩١) (١١) بعنوان "تأثير الإعلان والتليفزيون على السوق الشرائي للطفل - دراسة ميدانية" فالمجتمع المستهدف هو الطفل ، إلا أن الباحث لم يدرس الطفل من خلال مجتمع الطفولة ، ولكنه استقى معلومات من مجتمع آخر هو مجتمع الأمهات باعتباره المصدر الأساسي في أغلب الدراسات المتعلقة بالطفولة واتجاهاتها وسلوكياتها وبخاصة الأطفال في مراحل الطفولة المبكرة والوسيلة

وكذلك في دراسة (نبيل طلب ٩٤) (٢) بعنوان "اتجاهات المرأة السعودية نحو برامج المرأة بدر دبر والتليفزيون السعودي" فالمجتمع المستهدف هو مجتمع المرأة السعودية في المملكة العربية السعودية ، إلا أن صعوبة إجراء مثل هذه الدراسة على المجتمع المستهدف قصرت الدراسة على عينة من المرأة السعودية في مدينة جدة ثم استقاء المعلومات منها من خلال شبكة الاتصال بالطلبات في جامعة الملك عبد العزيز بجدة .

وفي مجال التفريق بين المجتمع المستهدف والمجتمع المتاح نود أن نشير إلى الآتي:

- ١- يتم اختيار المجتمع المتاح بنفس خصائص المجتمع المستهدف ، بحيث لاثير مشكلة صدق التمثيل *Representative* صعوبة في أي من جوانبها
- ٢- اعتبار العينة يكرر من خلال المجتمع المتاح وليس المجتمع المستهدف ، حتى وإن تم اختيار المجتمع المتاح بأسلوب العينات (عينة التجميعات مثلاً كما سيأتي شرحه بعد) من المجتمع المستهدف .
- ٣- يفضل أن يتناسب حجم العينة إلى المجتمع المستهدف حيث يسمح باختيار النسبة المحدودة لصخامة حجم المجتمع المستهدف ، وإن تم اختيار الحجم مسبقاً إلى المجتمع المتاح فيجب أن تزيد النسبة ، حتى يظل حجم العينة ثابتاً في الحالات التالية العينة التي يصل حجمها إلى ٣ مفردة قد تقبل بالنسبة للمجتمع المستهدف (طلبات مثلاً) ١/ لكنها تقبل بالنسبة للمجتمع المتاح ١/ ١

(١) سامي عبد العزيز ، مرجع سابق

(٢) نبيل طلب ، مرجع سابق

ماتم اختيار العينة من طيات حي من الأحياء في مدينة كبيرة كالقاهرة مثلاً
٤- أن تعميم نتائج البحث يجب أن يتصل بالمجتمع المستهدف وليس لمجتمع
المتاح. حيث أن التعميم على المجتمع متاح لا يمثل إضافة علمية تشرى النظرية
أو التطبيق .

وبالإضافة إلى ذلك يشير إلى أن التفرقة بين كلا المستويين من مجتمع البحث
لا تظهر إلا عند تقرير إطار العينة الذي سوف يتعامل معه الباحث ، ولكي هذه
التفرقة تختفى بعد ذلك حيث يتعامل الباحث مع مفردات العينة بعد اختيارها
بالأسلوب والطريقة التي يتيها وتحقق صدق تمثيل العينة لمجتمع البحث .

إطار العينة Sample Frame :

نظراً لأن مجتمع البحث هو مجرد مفهوم يتطلب تعريفه من خلال إطار مكاني
أو زمني أو بشري . مثل "الهرايح الشليفزيونية المستوردة" أو "المرأة المصرية" أو
"طفل القرية" أو "الصحافة الأمريكية" أو تعريفه من خلال الخصائص والسمات أو
دالات الانتماء مثل "الصحف المسائية" أو "طلاب الجامعات" أو "المراهقين" أو
"الشباب" إلى آخره .

ويظل أيضاً في إطار المفهوم حتى لو امتد التعريف من خلال محددات متعددة
مثل "المرأة المصرية / العاملة" أو "المرأة المصرية / العائمة / في الريف" أو
"الصحف المسائية في مصر خلال السبعينيات" أو "الهرايح الشليفزيونية
المخصصة" إلى آخره .

يظل مجتمع البحث في إطار المفهوم عالم يتم تحديد إطار وثقته لهذا المجتمع
يتعامل معه الباحث مادياً لاختيار مفردات العينة بطريقة أو أخرى .

وإطار العينة يمثل المصدر الذي يختار منه الباحث مفردات العينة اختباراً
محدداً وبذلك يمثل حدود مجتمع البحث من حيث البدايات والنهايات وبعض
الخصائص أو السمات مثل سجلات المواليد أو دوائر السجل المدني ، أو دوائر
التراخيص ، أو دليل التليفون أو قوائم المشتركين في القنوات المشفرة ، أو قوائم
المشاركين في الصحف أو سجلات توزيع الصحف أو سجلات القيد بالمدارس
وإحصاءات أو التنبات إلى آخره .

ويشترط أن يتحقق في إطار العينة المواصفات التالية

١- الشمول : أى يتوفر في مجموع الأفراد الذى يصممه نفس الخصائص التى يتم وصف مجتمع البحث من خلالها (المرح / العمر / السن / وغيرها من الخصائص التى يمكن تصنيف المجتمع إلى فئات من خلالها

٢- الكمال : حتى يعكس العدد الحقيقى لحجم مجتمع البحث فلا يكون مقوصاً يؤثر في تحديد هذا الحجم الحقيقى . ولذلك ينبغي أن يكون الإطار جديداً وكاملاً غير منقوص في القيد والتسجيل . فلا يعتمد الباحث على سجلات أو بيانات تفادمت تاريخياً . أو لم ينتظم التسجيل والقيد فيها خلال الفترات الزمنية المطلوبة .

٣- الكفاية : وترتبط كفاية الإطار بتلبية احتياجات ومتطلبات تطبيق نظام البيانات أو طرق الاختيار . فالإطار الذى يضم المشتركين في الصحف لمدة عام فقط لا يعكس كل المشتركين، أو المشتركين من الرجال فقط، أو دوائر النقابات التى لا تنضم رسماً للعمر من خلال تسجيل تاريخ الميلاد لا تعتبر كافية . أو سجلات الصحف التى لا توضح جهة المالك مثلاً وغيرها من المتطلبات التى قد تعتبر ضرورية لبحث ما . فلا يلبى هذه المتطلبات لعدم كفايته

وهذه الشروط يشاكدها الباحث . لأن غياب أحدها سيؤدى إلى ظهور أخطاء تؤثر في اختيار العينة . وصدق قبلها بالتالى .

العينات Samples :

العينة هي عبارة عن عدد محدود من الأفراد التى سوف يتعامل الباحث معها منهجياً . وسجل من خلال هذا التعامل البيانات الأولية المطلوبة . ويشترط في هذا العدد أن يكون ممثلاً *Representative* لمجتمع البحث في الخصائص والسمات التى يوصف من خلالها هذا المجتمع .

المفردة Item / Subject :

هي الوحدة في هذه العينة وألدى قد يكون العدد من الصحيفة ، أو لبور في الإذاعة أو البث ، أو الفرد من جمهور المنطقين . وقد يكون الفرد الواحد في إحدى فئات العينة التى تجتمع لها خاصية معينة ، فتتفق خاصية المفردة في هذه الحالة مع خاصية الفئة التى تختار منها . مثل العدد الواحد من اسم الصحيفة من صحف

المدرسة ، أو يوم لادعة من برامج المرأة ، أو الطفل من أطفال الطويلة المبكرة أو الطالب من طلاب الجامعات .

ويختار الباحث المفردة من إطار العينة ، ويشكل مجموع هذه المفردات حجم العينة *Sample Size* الذي يتم تحديده عادة بنسبة من مجتمع البحث وكلما زاد عدد مفردات العينة وارتفعت نسبة هذا العدد - حجم العينة كلما كانت أكثر تمثيلاً لمجتمع البحث .

ويعتقد تحديد حجم العينة على عدد من الاعتبارات التي تؤثر في هذا القرار من هذه الاعتبارات ما يلي :

١- قدر التجانس بين مفردات المجتمع في الخصائص أو السمات ، فكلما زادت درجة التجانس بين مفردات المجتمع أمكن اختيار عدد أقل من المفردات لها .
العينة

٢- التوزيع الجغرافي للمفردات وهو ما يعكس تشتتها وانتشارها ، ذلك أنه كلما زاد انتشار المفردات أو كانت موزعة على مناطق جغرافية متباعدة كلما تطلب الأمر زيادة حجم العينة .

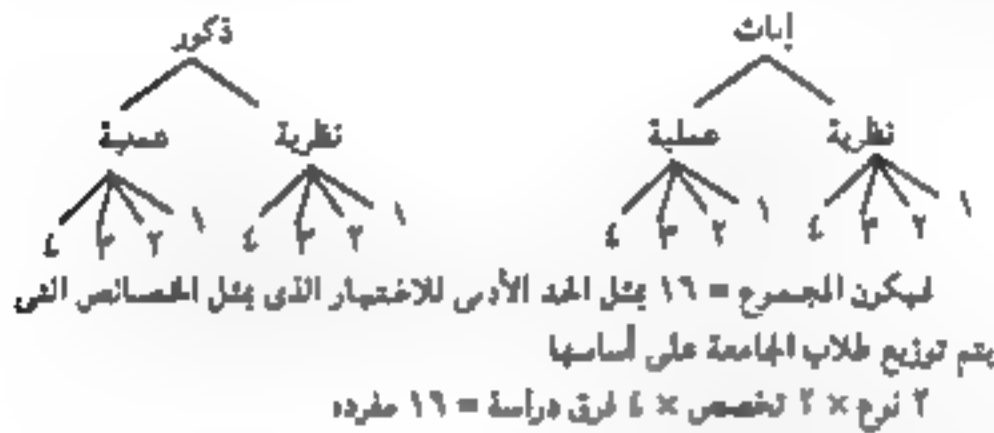
٣- كدنية المعلومات التي يوفرها إطار العينة لاختيار المفردات ، فكلما كان إطار العينة شاملاً كاملاً يلبي حاجة البحث يمكن اختيار عينة أقل حجماً ، بينما يجب زيادة الحجم في حالة غياب بعض المعلومات أو البيانات أو عدم استخدام أطر للعينة تلبى حاجات الاختيار وشروطه .

٤- عدد الفئات التي سوف يتم دراستها والتغيرات التي يتم وصف مجتمع البحث من خلالها ، واختيار العينة من فئة واحدة هي فئة الطلاب تقل في حجمها عن عينة أخرى تضم طلبة وطالبات ، والأخيرة تقل في حجمها عن عينة أخرى يتم توزيع الطلبة والطالبات على أساسها مثل التخصصات الأكاديمية ، أو الفرق الدراسية .

وعلى سبيل أمثلة إذا كان الهدف من الدراسة هو الوصف المقارن لخصائص الطلاب لوسائل إعلام فالحمد الأدنى الذي يمثل هؤلاء الطلاب من حيث النوع هو مفردة واحدة (ذكر) + مفردة واحدة (إناث) أما إذا كان يتم توزيع الطلاب على التخصصات الأكاديمية ، فيكون الحد الأدنى كالآتي :



وإذا ما تم توزيعهم على أساس الفرق الدراسية يكون التوزيع الذي يمثل الحد الأدنى كالآتي :



وهكذا يكرر لهذه الحد الأدنى الذي تمثل فيه مفردة مجتمعة لها الخصائص المطلوب دراستها باعتبارها متغيرات فرضية .

٥ - نشائر أيضاً حجم العينة بالمنهج المستخدم في البحث وما يتطلبه من أدوات لجمع البيانات. فالمصح Survey على سبيل المثال يحتاج إلى عينة حجمها أكبر خاصة إذا كانت متعددة الخصائص كما سبق أن أوضحنا ، بينما يحتاج والتجريب Experiment إلى أعداد أقل .

ويرتبط أيضاً حجم العينة بأهداف الدراسة التي تظهر في تعدد المتغيرات ومنهج البحث وكذلك في المعاملات الاحصائية. فالتحليل العنقلي Factor Analysis يحتاج إلى عينات حجمها أكبر يفرضها تعدد الاستجابات ، وتعدد المتغيرات . يجب يقل حجم العينة في دراسات العامل الواحد أو العوامل المحدودة وهناك اعتبارات أخرى مثل الوقت والإمكانات المتاحة التي قد تحول دون اختيار عينات كبيرة الحجم . إلا أنه يجب ألا يستسلم الباحث لهذه الصعوبات لأن التصميم يقل مرهوناً بكفاءة العينة ومدى تمثيلها للمجتمع

ويكاد يكون هناك اتفاق بين الخبراء بأنه لا يمكن الجزم بنسبة معينة لحجم العينة

المشكلة إلا أن الأنصل دائماً هو اختيار الحجم الأكبر بقدر الامكان ذلك أن عينة لوامها ٢ / من المجتمع الأصلي تكون أنصل من ١٠ / التي يمكن قبولها وأنصل من ٥ / التي يمكن قبولها يتم حفظ بينما لا تقبل عينة أقل من ذلك في بعض الدراسات ، ولكنها قد تصل في دراسات أخرى مثل الدراسات المسحية إلى ١ / مثلاً وتكون مقبولة متى توفر فيها تمثيل خصائص مجتمع البحث ويمكن الاستعانة بالطرق الإحصائية لعلاقة بين حجم العينة والمجتمع الأصلي في إطار بعض المعاملات الإحصائية وكذلك نسبة الخطأ المسموح به ودرجة الثقة المطلوبة عند تحديد نسبة العينة .

واستعان ريمر ودرميسيلك (R D Wimmer & J R D.ominick 83;68-72) بصيغة إحصائية لتقرير نسبة الخطأ المعياري في نتائج رصد التكرارات الناتجة عن أخذ العينات. وهذه النسبة يمكن أن تمثل حدود الخطأ المسموح في نتائج رصد التكرارات أو تقرير النتائج بـ ، على نتائج الرصد ± الخطأ المعياري والذي يتم حسابه كالآتي

$$\text{نسبة الخطأ المعياري } SE = \frac{\sqrt{\text{نسبة التكرارات الملاحظة} (1 - \text{نسبة التكرارات الملاحظة})}}{\text{عدد مفردات العينة (ن)}}$$

فإذا تم رصد تكرار القراءة المنتظمة للصحف في عينة قوامها ١٠٠ مفردة بنسبة ٨٥ / فإن الخطأ المعياري في رصد هذه النتيجة يمكن حسابه كالآتي

$$\begin{aligned} & \frac{\sqrt{(85 - 1) 85}}{100} = \\ & \frac{\sqrt{15 \times 85}}{100} = \\ & \frac{\sqrt{1275}}{100} = \frac{1275}{100} = 1.13 \pm \end{aligned}$$

وذلك يمكن تقدير لنتائج بأن نسبة القراءة المنتظمة للصحف بين أفراد العينة تتراوح بين ٨٧ / ٨٣ و ٨٩ / ٩١ .

وتقدم شركات التسويق التي تقوم بإصدار التقارير الخاصة بتقديرات المستهلكة

أو لاستماع *Rating* مثل بيلسون وأريترتون أو الاتحاد القومى للإذاعيين فى أمريكا
 يعتمد جداول لحساب مجال الخطأ المذكور الذى يعكس مجال الثقة فى النتائج *Confidence Interval*
 بمستوى الثقة المطلوب *Confidence Level* وهو ٩٥٪ وتقوم مثل
 هذه المؤسسات بإصدار تقارير التقدير بناءً على هذه الجداول التى يمكن من خلالها
 تحديد مجال الثقة بالنسبة للمعلمات حتى ٥٠٠٠ مفردة ونسب وحد حتى ٥٠٪

وبصفة عامة ليس هناك حجم معيارى للمعلمات ولكنها مستويات يفصلها الخبراء.
 والباحثون، وتتوقف على عدد العوامل والمتغيرات التى يدرسها الباحث. وتتوقف
 قراره فى النهاية على الاسترشاد بالدراسات السابقة مع مراعاة أن لبدأ هو اختيار
 الحجم الأكبر دائماً. وتحديد نسبة زائدة لتعويض العقائد أثناء الدراسة وبصفة خاصة
 فى الاستقصاءات. ومراعاة أيضاً أن تشكل العينة للمجتمع هو الأساس وليس حجمها
 ولذلك يجب أن يكون المعيار الأول هو خصائص العينة التى تعكسها مقاييس
 النزعة المركزية والتشتت التى تفيد فى الكشف عن إتفاق خصائص العينة مع
 خصائص المجتمع.

أنواع المعينات

وطرق اختيارها

يتلخ الخبراء على تقسيم المعينات إلى أنواع رئيسية تبعاً لتدخل الباحث فى
 اختبار الطريقة والمفردات وحصرها بالتالى لقوانين الاحتمالات، أو عدم حصرها
 لهذه القوانين، حيث تتأثر على الحالة الأخيرة بتدخل العامل الشخصى فى الاختيار.

ولذلك نجد هناك تصنيفاً للمعينات على أساس أنها احتمالية *Propability*، أو
 عشوائية *Random* حيث لا يتدخل الباحث فى اختيارها ولكنها تختار بطريقة
 عشوائية كما سيأتى تفصيله بعد. أو أنها غير احتمالية *Nonpropability* أو غير
 عشوائية *Nonrandom* أو عمدية *Purposive* حيث يسمح بتدخل العامل لشخص
 فى الاختيار.

إلا أن الواقع التطبيعى لا يسمح بهذا التصنيف خارج حدود قاعات الدرس لأن
 التطبيق يعرض على الباحث فى أحوال عديدة تطبيق النوعين معاً فى الاختيار حيث
 يبدأ بتحديد الشكل الذى يحقق قدر الشجائن المطلوب مع المجتمع، ويتجاوز به
 صعوبات الوقت والجهد والإمكانيات ويتفق مع أهداف الدراسة ومتطلباتها ثم يبدأ

بعد ذلك اختيار المفردات من بين هذا الشكل ، هذا الاختيار الذي يوفر للباحث كم
المفردات المطلوبة وهو حجم العينة التي سيتم التعامل معها منهجياً .

وبهذا الاختيار يحقق الباحث عنصر الكيف *Quality* والكم *Quantity* في
اختبار العينة ومفرداتها .

وباستعادة طرق اختيار العينات تطبيقاً - في معظم الأحوال التي تم إجراؤها
في الدراسات الإعلامية وغيرها - لمجد الباحث يقدم وصفاً للعينة المختارة من خلال
العنصرين معاً - فالباحث عادة يختار العينة الطبقية على سبيل المثال ثم يختار
المفردات بعد ذلك من بين الفئات بالطريقة العشوائية أو المنتظمة - لأن تمثيل العينة
لخصائص المجتمع تفرض عليه اختياراً من بين الأنواع ثم يفرض اختيار الحجم
اختياراً آخر مكملًا للأول .

ولذلك يعرض أنواع العينات التي توفر الشكل المناسب الذي يحقق تمثيل
العينة لخصائص المجتمع ، ولها الأنواع التي توفر اختيار عدد المفردات لتس
العينة .

* العينة الطبقية. *Stratified Sample* :

وتعتبر من أكثر الطرق شيوعاً في الدراسات الإعلامية وبصفة خاصة جمهور
الإعلام أو الرأي العام . حيث توفر هذه الطريقة التمثيل النسبي لخصائص المجتمع ،
التي تعتبر مطلباً في الدراسة . فالباحث قد يستهدف دراسة الاستخدامات في
علاقتهما بتغير النوع (ذكور / إناث) أو متغير مستوى التعليم (أمن / يقرأ
ويكتب / تعليم متوسط / تعليم عالي) .

تمثيل العينة للمجتمع يفرض على الباحث الوقوف على نسبة تمثيل هذه الفئات
في مجتمع البحث، لتحديد عدد المفردات من كل فئة في العينة بنفس النسبة

فإذا كان نسبة الذكور إلى الإناث في المجتمع تعادل ٥٥ / ٤٥ / وكانت
العينة قوامها ١٠٠ مفردة فإن الباحث يجب أن يحدد عدد الذكور في العينة ٥٥٠
مفردة والإناث ٤٥٠ مفردة .

أو كانت نسبة تمثيل الفئات لمعيار مستوى التعليم في المجتمع ٣ / أمن /
٢٠ / يقرأ ويكتب / ٤ / تعليم متوسط / ١٠ / تعليم عالي) فيختار الباحث عدد
المفردات في العينة (١٠٠ مفردة) بنفس النسبة ٣٠ أمن / ٢٠٠ يقرأ ويكتب /
٤٠٠ تعليم متوسط / ١٠٠ تعليم عالي) .

ورداً كان وصف المجتمع من خلال المتغيرين معاً فيتم تقسيم كل فئة في متغير مستوى التعليم إلى ذكور وإناث بنسبة ٥٥٪ - ٤٥٪/ ويتم اختيار المقدرات من الأسبين ١٦٥ ذكور ١٣٥ إناث/ ومن يقرأ ويكتب ١١ ذكور ٩٠ إناث وهكذا . وبذلك تعكس العينة التقسيم الطبقي أو الفئوي للمجتمع .

وعلى الرغم من الجهود التي لمحتها مثل هذه العينة . وضرورة توافر إحصاءات سليمة في أطر صادقة لاختيار العينات ، لمعرفة تمثيل الطبقات *Strata* أو الفئات *Categories* في المجتمع . على الرغم من ذلك فإنها أكثر الاختيارات التي توفر درجة عالية من تمثيل خصائص المجتمع في عينة البحث وبالتالي تخفيض أخطاء العينات إلى مستوى كهر .

* العينة الحصصية *Quota Sample* :

نظراً لأنه قد تكون هناك صعوبات في الحصول على التمثيل النسبي للطبقات أو الفئات في مجتمع البحث ، لعدم كفاية إطار البيانات أو توافرها ، أو غياب المصادر الأصلية لها أساساً . أو زيادة الوقت والجهد في الحصول على البيانات الخاصة بالفئات . في هذه الحالة يلجأ الباحث إلى تحديد عدد المقدرات لكل فئة في العينة بناءً على تقديراته وأحكامه الذاتية أو بناءً على خبرات سابقة .

وفي هذه الحالة يحدد الباحث المتغيرات والفئات التي يدرسها ثم يختار عدداً من المقدرات يمثل كل فئة في العينة دون الحاجة لنسبة تمثيلها في المجتمع . بحيث تكون حصة كل فئة هي الرقم الذي حدده الباحث .

فإذا لم يكن لديه إحصاءات لنسب تمثيل الفئات في المجتمع (في المثال السابق) فإنه قد يختار أن يوزع العينة بالتساوي بين الذكور والإناث • ذكور/ ٥٠٠ إناث وقد يرى نسبة أخرى (حصة) للفئات مستوى التعليم متساوية ليمثل كل فئة من الفئات السابقة بالتساوي أيضاً على ١٢٥ مقردة لكل مستوى تعليمي بين الذكور ، ومثلها بين الإناث وهكذا .

وعلى الرغم من وجود الفئات داخل بناء العينة إلا أن غياب مستوى تمثيلها ، يجعل العينة غير مثالية وبالتالي يصبب التصميم من خلال نتائج دراستها ولذلك لا ينصح باستخدامها إلا في حالات صعوبة اختيار بديل آخر مثل العينة الطبقية ، أو مجرد قري لاختيارها . ولكن في جميع الأحوال يظل الخطر من التصميم من أهم

عيوب هذا النوع .

* هيئة التجمعات *Clusters Sample* :

يعتبر التمثيل الجغرافي أساسياً في كثير من البحوث لأغراض المقارنة . حيث يستهدف البحث دراسة أنماط المشاهدة، أو الإقبال على القراءة، أو مستويات التفصيل والاهتمام للبرامج الإذاعية والتليفزيونية ، أو استخدامات وسائل الإعلام بين أقاليم مختلفة، أو ثقافات متباينة، ومن خلال التقسيم الطبقى أيضاً داخل هذه الأقاليم أو المدن أو المحافظات إلى آخره .

ويشكل اختيار العينة في هذه الحالة صعوبة في تحديد ما من بين كل المدن أو القرى التي تنتمي للإقليم أو المحافظة . على أساس اختيار عدد من المفردات في كل مدينة أو كل قرية فيها . ولذلك يكتفى الباحث باختيار تجمع واحد *Cluster* داخل الإقليم أو المحافظة يمثلها - مدينة أو قرية - ويختار من هذا التجمع مفردات العينة التي سوف يتعامل معها الباحث . ولذلك تسمى أيضاً العينة المساحية *Area Sample* حيث يتم تقسيم المجتمع إلى مساحات أو أقاليم أو مناطق أو قطاعات جغرافية ثم يختار من كل منها تجمعاً تختار من بينه مفردات العينة .

ويتم اختيار التجمعات عادة على مراحل : فبم تقسيم المجتمع أولاً إلى محافظات (على سبيل المثال) ثم يختار منها عدد من المحافظات (عشراني أو خمسي) ثم يقسم المحافظات التي اختارها إلى مراكز ويختار من بينها المركز الذي سيختار منه بالتالي القرية أو المدينة (التجمع) التي سيختار منها مفردات العينة التي قتل الإقليم والمحافظة في النهاية .

ونظراً لهذا التدرج في الاختيار محافظة/مركز/قرية/مفردات . فإنه يطلق عليها أيضاً العينة المتدرجة .

ويتطلب هذا النوع ضرورة تشييل التجمعات للإقليم أو المناطق أو القطاعات أو محافظات تمثيلاً صادقاً . لأن هذا المجتمع هو الأساس في تعميم النتائج بجانب الاعتبار الأولي للسليم للقطاع أو الإقليم الأكبر ، حتى يتم تسلسل الاعتبار بعد ذلك بما يوفر التمثيل الصادق لكل مستوى أعلى .

* العينة العمدية *Purposive Sample* :

يختار الباحث المفردات في هذه العينة بطريقة عمدية، طبقاً لما يراه من سمات أو خصائص تتوفر في المفردات بما يخدم أهداف البحث مثل دراسة آراء واتجاهات قادة الرأي، أو القائم بالاتصال في وسائل الإعلام المختلفة، أو المرأة العاملة ومشاهدتها لبرامج المرأة على سبيل المثال، أو كبار السن (فوق الستين) في دراسة (حسن عماد ٩٤) التلفزيون في حياة كبار السن - دراسة مسحية لعينة من سكان القاهرة^(١١) ففي هذا البحث تم اختيار فئة عمرية واحدة بشكل عمدي، وتم اختيار مفردة لها أيضاً من بين سكان القاهرة أيضاً بشكل عمدي. ويظهر ذلك من تحديد لهذا الاختيار في عنوان الدراسة.

أو دراسة صفحات المرأة أو الطفل أو الصفحات الرياضية من بين صفحات الصحف.... وهكذا بما يرتبط بداية بأهداف البحث ومتطلباته المنهجية.

* العينة العارضة أو العابرة *Chunk Sample* :

أو كما يسميها آخرون العينة بالمصادفة *Accidental Sample* (محمد الرفائي ١٣٦/٨٩) وفي هذا النوع من العينات، لا يوضع اختبار مفرد لها لأي معيار سوى اختيار المكان أو التمرص العابر، أو الأفراد الذين يتصادف وجودهم في شارع أو منطقة ما. في وقت ما وأجراء المقابلات معهم. وعادة يتم انقباض مع من يتصادف مرورهم أو عبورهم دون اختيار لخصائص أخرى مستهدفة تم تصيب هؤلاء الأفراد على أساسها مثل السن/ أو التعليم/ أو معدل الانتظام في قراءة الصحف/ أو كثافة مشاهدة التلفزيون... إلى آخره لأن هذه الخصائص تكون مستهدفة في التحليل بعد ذلك وليس في اختيار المفردات كما سبق أن أوضحنا في العينات الطبقية أو الحصصية أو العمدية. ذلك أن الاختيار هنا مرهون بالوقوع والوقت. وحيث أن الباحث يحاول أن يختار بما على تصنيفات مسبقة فقد تطول العثرة كثيراً وتطلب جهداً كبيراً أيضاً للوصول إلى العدد المطلوب بالخصائص المحددة للمفردات. وعادة ما تستخدم مثل هذه العينات في ملاحظة السلوك العابر لوسائل الإعلام أو الإعلان، مثل التعبير في إخراج الصفحة الأولى لجريدة ما، أو

(١١) حسن عماد - التلفزيون في حياة كبار السن - دراسة مسحية لعينة من سكان القاهرة، مجلة بحوث الاتصال، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، العدد ١١، يوليو ٩٤، ص. ٦٧-٩٥

انتعرض لإعلان من إعلانات الطرق وغيرها أو ملاحظة التعليقات السريعة على بعض الأحداث التجارية من المارين في منطقة معينة وفي وقت معين .

وهذه العينة لا تمثل المجتمع الأصلي . لكنها تمثل فقط الأفراد العابرين بالصدفة في منطقة معينة أو شارع معين في وقت ما . ولذلك فإن نتائج البحوث التي تكون معتمدة على هذا النوع من العينات لا تصلح للتعميم لعدم تمثيلها للمجتمع . بالإضافة إلى أنها تنضم بالتحيز لأن اختبار العابرين في وقت ما في منطقة ما قد يمثلون فئة ما ذات سمات خاصة ترتبط مصالحها بالمرور العابر في هذه المنطقة . وقد تكون المنطقة طريق مرور إلى إحدى الجامعات أو المدارس بالمنطقة . أو الطريق إلى أحد المصانع . أو هيئات مثل هيئة رعاية المسنين . فسوف نجد في هذه الحالة أن توزيع العينة وانتشارها سوف يميل أكثر إلى هذه الفئات طلاب/ عاملون/ مسجون . إلى آخره . مما يعرّض عليه تزايد أخطاء العينات وانحرافات

ولذلك فإن أصل استخدام لهذا النوع من العينات ، في الدراسات الأولية أو إجراء اختبارات الصدق لأدوات البحث ، أو إعادة الاختبار على عينات أخرى أصغر مع فترات معينة ، قد يلتقي بها الباحث في منطقة ما وفي وقت ما

* العينة المتكاثرة أو المتصاعدة Snowball Sample :

وهذه العينة تبدأ بمفردة أو مفردات ذات خصائص معينة ، تتولى كل منها الاتصال بعدد آخر من نفس الفئة أو الخصائص الفئوية، إلى أن ينتهي الباحث من الوصول إلى العدد المستهدف للعينة التي لمجتمع لها خصائص معينة . ولذلك فإن المفردة الواحدة تتصل بأخرين ، والآخرين يتصلون بآخرين، ولذلك يشبهها الخبراء بكرة الثلج التي يرداد حجمها أثناء جريانها على الجليد، أو يشبهونها بالظلم العنقودي .

أو يحدث العكس فتجربى المقابلة مع مفردة من المفردات وتسال أسئلة معينة . ثم تقدم إجاباتها إلى مفردات أخرى، والمفردات الأخرى تقود إلى أخرى... وهكذا وقد يتم تدمير العينة بشكل هادف وعمدى من البداية ، أو قد تقود إليه الإجراءات المنهجية لاستكمال البيانات العلمية المطلوبة .

وقد تصلح هذه العينة في الحالات التي تستهدف إجراء البحث مع فئة واحدة ، كطلاب أو اطالبات في جامعة واحدة ، أو الإناث في حي واحد على سبيل المثال

ولذلك فإنه مالم يكن التحيز مطلوباً من البداية - فإن عدم توفر الاحتمالية أو العشوائية في هذه الحالة يريد من خطأ العينة لأن التركيز سيتم على المردات التي تجمعها الشبكات الاتصالية أو السلاسل العنقودية ، والتي عادة ما تجتمع لها خصائص أو سمات واحدة تتحيز بالعينة في هذا الاتجاه .

وسنرجع غيل إلى تصنيف هذا النوع في إطار أساليب الوصول إلى عينة المردات وليس في إطار تباين الأنواع أو قدر الاحتمالية والعشوائية التي تتوفر في الاختيار ذلك أن مثل هذه العينة والعينة السابقة عليها - العينة العابرة أو عينة الصدفة - تميل إلى أن تكون أساليب ينتهجها الباحث للوصول إلى مفرزات معينة طبيعياً لأهداف معينة . ولا تميل لأن تكون نوعاً معيناً من تصنيف العيّنات ، وبذلك فإنه مالم يكن الهدف هو الوصول إلى المردات التي تضمها الشبكة الاتصالية أو العنقودية ، فإن التصميم من خلالها يكون ضعيفاً ، ولا يتم قبول التفسير أو التصميم إلا في حدود هذا النوع من العيّنات .

وقد استخدم هذا الأسلوب في دراسة (تهيل طلب ٩٤) بعنوان "التجارب المرأة السعودية نحو برامج المرأة بالراديو والتلفزيون السعودي"^(١) فالباحث اختار منطقة جدة بالمملكة العربية السعودية كموقع لهذه الدراسة ، وتم اختيار قسم الطببات بجامعة الملك عبد العزيز بجدة كمناطق لتوزيع الاستمارات حيث مثلت كل طالبة بداية لشبكاتها الاجتماعية ، للوصول إلى سيدات أخريات من العاملات وريانات البيوت بالإضافة إلى الطالبات وذلك لصعوبة إجراء المقابلات الشخصية في مثل هذا النوع من البحوث في المملكة العربية السعودية .

يمكن تصنيف الأنواع السابقة في إطار الكيف *Quality* كما سبق أن أوضحنا لأنها تبحث في أفضل السبل للوصول إلى عينة تتوفر فيها نفس الخصائص التي تميز المجتمع الأصلي ، أو على الأقل توفر الإجابة على التساؤلات الخاصة بمنشورات الصفات أو الخصائص التي يتم توزيع هذه مفرزات العينة على أساسها ، حتى يتم التغلب من خطأ التحيز في اختيار العينة ، والارتفاع بدرجة تمثيلها لمجتمع البحث .

ثم يبدأ الباحث بعد ذلك باختيار العدد من المردات أو الكم *Quantity* وهو ما يمثل حجم العينة والذي يتم اختياره من إطار العينة بشكل عشوائي ، أو شكل

(١) تهيل طلب ، نفس المرجع السابق .

منظم أربا الشككين معاً وهو ما يمكن أنواعاً أخرى من العينات ترتبط بطريقة اختيار الكم من وحدات المفردات كالتالى :

* العينة العشوائية البسيطة Simple Random Sample :

يتم اختيار المفردات عشوائياً من بين قوائم إطار أو أطر العينة . وبذلك تعطى لجميع المفردات فرصة متساوية ومستقلة فى الاختيار . وهذا يعنى أن احتمال اختيار المفردات متساو لكل منها لأن الاختيار عشوائى . وكذلك لا توجد علاقة بين المفردة التى يتم اختيارها وغيرها من المفردات ، فكل المفردات بالنسبة للباحث لا يعبّر عنها سوى رقم فى الجداول العشوائية ، أو الاختيار بالقرعة ، أو بطريقة لورلث ،... وغيرها من الطرق .

ويعتبر ذلك من خصائص الاختيار العشوائى التى تتمثل فى :

- ١- أن يكون لجميع المفردات فرصة متساوية فى الاختيار . حيث توضع جميع المفردات فى إطار العينة أو ما يعبّر عنها بالأرقام فى وضع الاختيار
- ٢- أن يكون اختيار كل مفردة مستقلاً عن الأخرى . وعلى سبيل المثال يتم اختيار المفردات من داخل الفصول الدراسية فى المدرسة مستقلة عن باقى زملائها فى الفصل الواحد .

إلا أن هذا الاختيار قد يميل إلى التحيز نحو فئة أو فئة معينة من البيانات أو تصلّط لفئة أو فئة تماماً أو يقل تمثيلها نتيجة الاختيار العشوائى . فقد تختار اعدد الأكبر من فصل واحد من فصول المدرسة أو الفرقة الدراسية ، أو يتطلب اختبار الإناث على الذكر نتيجة الاختيار العشوائى مما يترتب عليه ارتفاع نسبة الخطأ المعيارى للمتوسط الحسابى للمتغير أو المتغيرات نتيجة زيادة حجم العينة .

ولذلك فإن الخطأ المعيارى للمتوسط الحسابى للمتغير يقل كلما زاد حجم العينة (أى انخفض الانحراف المعيارى للعينة) وزاد حجم العينة . وبالتالي يمكن لتقدير من خطأ لمدة أو خطأ العشوائية . ويمكن الرجوع إلى مراجع الإحصاء لمعرفة العلاقات الإحصائية التى تكشف عن الأخطاء الناتجة عن انحراف العينات عن متوسطات المجتمع التى تعكس الخصائص الإحصائية فى حساب مقاييس التشتت والتreuung المركزية .

* العينة المنتظمة Systematic Sample :

يحاول هذا النوع تجنب خطأ الصدفة أو خطأ العشوائية الذي يترتب عليه زيادة احتمالات التحيز أو الميل نحو اختيار كم أكبر من خصائص أو سمات معينة . فقد يميل الاختيار في معظمه إلى ربع القائمة الأول أو الأخير وهو ما يعكس سبب أو خصائص معينة للمجتمع على سبيل المثال .

ولذلك يتم استخدام العينة المنتظمة لضمان ثبات توزيع الاختيار على إطار العينة كله من البداية إلى النهاية . حيث يقل محال اختيار كل مفردة ، ويتسوى لكل المفردات ، ويوزع أيضاً على كل مواقع الاختيار . ولذلك تنقسم هذه العينة بالانقسام في اختيار مفرداتها من خلال إتباع هذا الأسلوب .

- تحديد مجال العينة (مجال اختيار كل مفردة) .

- يتم بالتالي المحافظة على مسافة الاختيار بين كل مفردة والمفردة التي تليها .

- يضمن بذلك شمول الاختيار من بين كل المواقع في القائمة بنفس السبة نظراً لثبات مجال الاختيار ، ومسافة الاختيار بين كل مفردة والأخرى .

فإذا كان مجموع مفردات مجتمع البحث ١٠٠٠ مفردة ومجموع مفردات عينة البحث ٥٠ مفردة .

فيحسب مجال العينة بقسمة مجموع مفردات المجتمع على مجموع مفردات لعينة .

$$\text{مجال العينة} = \frac{١٠٠٠}{٥٠} = ٢٠٠ \text{ مفردة}$$

وهذا يعنى اختيار مفردة من بين كل ٢٠٠ مفردة على التوالي فالمفردة الأولى يتم اختيارها من الـ ٢٠٠ الأولى والثانية من الـ ٢٠٠ الثانية وهكذا حتى الـ ٢ رقم ٥٠٠ .

فإذا اختار الباحث المفردة رقم ٢ من المجال الأول فالمفردة الثانية ستكون رقم ٢٢ والثالثة ٤٠٢ والرابعة ٦٠٢ والأخيرة ٩٩٨ .

ومع تقبيل درجة التحيز في هذا الاختيار ، إلا أن الاختيار العسدي للمفردة الأولى ومصدر الاختيار بشكل منتظم يشير إلى أن أى تحيز أو خطأ في اختيار لمفردة الأولى سيؤدى إلى انتقال هذا الخطأ أو التحيز إلى المفردات التالية ، لذلك

كان تعديل اختيار المفردة الأولى ليكون عشوائياً . كما في النوع التالي

* العينة العشوائية المنتظمة *Systematic Random Sample* .

يتجسس الباحث في هذا النوع التعبير الناتج عن الاختيار العسدي للمفردة الأولى ، ولذلك يختار المفردة بشكل عشوائي من بين مجال الاختيار الأول . ثم تترك مسافة الاختيار بما يعادل المجال بين كل مفردة والتي يليها .

فإذا كان مجال الاختيار في المثال السابق هو ٢٠٠ مفردة فتختار مفردة من بين الـ ٢٠ مفردة الأولى بشكل عشوائي . ويختار الرقم التالي بما يعادل رقم المفردة الأولى مضافاً إليه مسافة الاختيار التي تعادل مجال اختيار العينة

فإذا حشرت المفردة الأولى بشكل عشوائي وكانت رقم ١١٥ فالمفردة الثانية ستكون رقم ٣١٥ والثالثة ٥١٥ ... وهكذا وتكون المفردة الأخيرة رقم ٩٩٩١٥ .

وفي اختيار العينات من الصحف بهذه الطريقة ، يؤخذ عليها صعوبة لجيب اشهر انتاج من تكرار الاختيار مع وحدة المجال خصوصاً إذا كان الاختيار مفردة كل أسبوع (يوم كل أسبوع) فهذا يعني تكرار نفس سمات الصحيفة التي تصدر في مثل هذا اليوم أسبوعياً ، مثل الأعداد الأسبوعية أو الخاصة من الصحف أو أعداد المناسبات أو الملاحق . وهذا يعني تكرار رصد نفس السمات في كل عدد من أعداد العينة .

ولذلك يلجأ الباحث إلى أسلوب الدورية *Rotation* في اختيار لعينة العشوائية المنتظمة عند اختيار الأعداد أسبوعياً . وذلك بإعطاء الباحث الدورية في تحريك الاختيار يوماً واحداً في كل اختيار بعد الذي اختاره في المرة السابقة

فإذا كان اختيار المفردة الأولى عشوائياً يوم الأحد من الأسبوع الأول ، فلا يتم اختيار الأعداد التالية كل يوم أحد حيث أن بما نسب هذا الاختيار تحريكاً في الشكل أو الجهد المحتوي في هذا اليوم من كل أسبوع فيؤثر في صدق النتائج .

ولذلك يختار الباحث المفردة الثانية يوم الاثنين من الأسبوع الثاني ، والثالثة يوم الثلاثاء ، من الأسبوع الثالث ... وهكذا . فيتكون بذلك أسبوع صناعي من اختيار الباحث .

ويطبق نفس الاختيار في حالة اختيار الأسابيع خلال الشهور ، أو الشهور خلال لسنوات

ويحقق أسلوب الدورة - بهذه الطريقة - في دراسة الصحف ، وبصفة خاصة في تحديد محتوى الصحف يحقق العديد من المزايا منها .

- إعطى فرصة متساوية لجميع أيام الصدور في تمثيل العينة ، وهذا يحقق المقارنة المباشرة السليمة بين الفترات وبعضها .

- يتمكن الباحث باستخدام هذا الأسلوب من بناء الفترات الصناعية المنتظمة لأغراض التحليل (أسبوع / أسبوعين ، شهر مثلاً) مع ضمان نفس البعد الزمني بين كل الأيام وبعضها بدلاً من اقترابها أو تباعدها في الاختيار العشوائي لها ، هذه الفترات - وضمان تمثيل أيام الفترات الصناعية في العينة بنفس المستوى - استبعاد الأعداد الأسبوعية أو الخاصة من البداية يحقق عدم التحيز الناتج عن تمثيل مثل هذه الأعداد في الشكل والمحتوى عن باقي أيام الأسبوع .

تعدد اختيارات العينات

باستثناء بحوث تحليل محتوى الصحف ، نادراً ما نجد بحثاً لم يستخدم أكثر من نوع من أساليب العينات التي تم عرضها . وبصفة عامة سجد الاختيار العشوائي ، أو الاختيار العشوائي المنتظم للمفردات يفتقر دائماً بنوع آخر يحدد كتمثيل العينة لخصائص المجتمع ، وهو ما قدمناه في إطار مفهوم لكيف والكم في اختيار العينات .

فالعينات الطبقية تحدد أولاً التمثيل السليم للفئات المجتمع في العينات ، ثم يتم اختيار المفردات بعد ذلك من بين هذه الفئات في حدود الرقم المهر عن انتماسه بشكل عشوائي أو عشوائي منتظم .

وكذلك في لعينة الحصصية ، وإن كان تمثيل الفئات يتحقق من خلال الرصف فقط ، دون لتمثيل السليم للأعداد ، فإن اختيار الأعداد يتم أيضاً من خلال العينة العشوائية أو العشوائية المنتظمة بعد ذلك .

وفي عينة التجميعات أو العينات المساحية ، فإن الانتقال من مستوى إلى مستوى التالي في التقسيمات الجغرافية أو الإقليمية قد يتم بشكل عشوائي أو منتظم في كل مرحلة ، حتى يصل الباحث إلى اختيار المفردات من بين مجموعة مفردات التجميع بشكل عشوائي أو منتظم أيضاً وهكذا

بل إننا نجد بحوثاً تفرض على الباحث بناء أشكال أخرى لاختيار العينات ،
تفرضها أهداف البحث وبناء العلاقات الفرضية من جانب ، وحرص الباحث على
تمثيل العينة لمكونات المجتمع من جانب آخر . ومن هذه الأشكال ما يلي :

*** العينة متعددة الأبعاد Dimensional Sample :**

ويتم اختيار هذه العينات من خلال متغيرين أو أكثر ذي علاقة ببعضهما . أو
أو تصنيف الفئات يتم من خلال اشتراك أكثر من صفة أو سمة من سمات المجتمع
مع بعضهما (K.D Baily 78 82) فإذا كانت أهداف الدراسة تسعى إلى انكشف
من انتظام المشاهدة التليفزيونية من بين مشاهدي قنوات التليفزيون الرئيسية
(الأولى والثانية) من الرجال والنساء . فإن العينة يتم اختيارها بحيث يجمع لها
وصف المشاهدة للقناتين والنوع معاً .

ويمكن التمثيل من بناء هذه العينة بالطريقة الطبقية متى توافرت البيانات
الخاصة بالتمثيل الطبقي أو بالطريقة الحصصية متى تولى الباحث ذلك

فإذا كانت العينة قوامها ٥٠٠ مفردة يتم توزيعها طبقياً ٣ ذكور ٢
إناث وإذا كانت نسبة مشاهدة الرجال إلى النساء في القناة الأولى ٤٠ / ٦٠
والنساء الثانية العكس .

لأن توزيع العينة يكون كالآتي . التوزيع بالنسب

النوع \ القناة	الأولى	الثانية	المجموع
ذكور	١٢٠	١٨٠	٣٠٠
إناث	١٢٠	٨٠	٢٠٠
المجموع	٢٤٠	٢٦٠	٥٠٠

أو يتم التوزيع بأسلوب الحصص فيتم اختيار ١٢٥ مفردة لكل عينة يجمع لها
صفة اسرع وتفضيل إحدى القناتين

ويتم بعد ذلك في المرحلة التالية اختيار المفردات من بين مجموع مفردات
المجتمع في الفئات التي يجمع لها صفتين أو تجمع بين فئتين متضابتين بالطريقة

العشوائية أو الطريقة العشوائية المنتظمة

ويحقق هذا الاختيار توافر الخصائص في المفردات التي يسعى إلى دراستها .
وتحقق تمثيلاً صادقاً في اختيار هذه المفردات .

* العينة متعددة المراحل *Multistage Sample* :

قدمت طريقة اختيار عينة التجمعات *Clusters* نموذجاً لطريقة اختيار العينة على مراحل ، حيث يتم في كل مرحلة إجراءات اختيار العينات ، فالباحث قد يختار عينة من بين المحافظات التي تشمل مصر ، ثم عينة من المراكز التي تنتمي إلى المحافظات المختارة ، ثم عينة من القرى التي تنتمي إلى المراكز المختارة ، وبعد ذلك قد يتم اختيار المفردات بطريقة طبقية أو حصصية ثم يختار عدد المفردات من بين الفئات بطريقة عشوائية أو منتظمة أو عشوائية منتظمة .

وبذلك يكون قد مر بعدة مراحل في اختيار عينة الأسماء ، التي سيقيم بجميع الهيئات منها بالأسلوب والأدوات المناسبة .

وإذا كان أسلوب اختيار التجمعات يعرض على الباحث هذا الاختيار المرحلي ، حتى يتحقق صدق تمثيل الهيئات في المستويات المختلفة ، فإنه أصبح شائعاً استخدام هذه الطريقة في اختيار العينات في بحوث الجمهور ، وبحوث تحليل المحتوى . وتعرف باسم العينة متعددة المراحل .

وفي اختيار العينة من الصحف في هذه الحالة لأغراض التحليل أو دراسة الشكل ، فإنها تمر بالمراحل التالية :

- عينة من المصدر أو الأسماء (صحيفة من مجموعة صحف تصدرها المؤسسة) .
- عينة زمنية من فترات الإصدار .
- عينة من وحدات المحتوى ، أو الصفحات لتحقيق أهداف الدراسة .

ويمكن اختيار عينة المصدر عشوائياً أو عهدياً . طبقاً للهدف من الدراسة ، وتعدد المصادر ودرجة تجانسها ، واختيار العينة الزمنية بأسلوب الدورية التي يحقق تمثيل كل الأقسام في الإطار الزمني ، وبعد ذلك يمكن اختيار أشكال عرض المحتوى (مقالات/أحاديث/تحقيقات/...) في الصفحات ، أو الصفحة الأولى وحدها أو لآخرها وحدها أو الاثنين معاً ، تبعاً لأهداف البحث ومتطلباته .

وهذا يعكس شكل الاختيار على مراحل والذي يطلق على هذا النوع من العينات وكما سبق أن قلنا يعتبر الاختيار المتعدد من شكل من الأشكال التي تقرر هذا التعدد هو الأسلوب المناسب الذي يحقق دقة التمثيل وعشوائية الاختيار معاً ، فيجب على الباحث التحيز الناتج عن الاكتفاء بطريقة واحدة أو أسلوب واحد لاختبار العينة لأن كل أسلوب له مزايا وعيوب ، واستخدام أكثر من أسلوب في الاختيار المتعدد يتجاوز العيوب الخاصة بكل نوع من خلال مزايا استخدام الأساليب الأخرى معاً .

وبصفة عامة نجد أن كل هذه الأنواع تصلح لكل البحوث في حدود أهداف البحث وخصائص مفرداته وحجم العينة المستهدف . وليس هناك نوعاً منها يرتبط بطريقة أو منهج للبحث بذاته . وتظهر مهارة الباحث في السيطرة على نظام اختيار العينات والتقليل بقدر الإمكان من أخطاء نظام العينات ، التي لا يمكن تجنبها كاملاً إلا بالدراسة الشاملة لكل مفردات مجتمع البحث ، وهو ما يصعب تحقيقه . ولذلك يجب أن يحاول الباحث بقدر الإمكان تخفيف خطأ العشوائية أو الصدفة ، واحتمالات تزايد الانحراف المعياري عن متوسط خصائص الصدات من خلال زيادة حجم العينة بقدر الإمكان ذلك أن خطأ العشوائية أو الصدفة يقل بزيادة حجم العينة . وأن يحاول أيضاً تمثيل خصائص المجتمع في اختيار العينة تمثيلاً صحيحاً ، للتقليل من خطأ التحيز الذي ينتج من عدم تمثيل العينة للمجتمع تمثيلاً صحيحاً ، بتأثير الاختيار العمدى ، أو تأثير الوقت والإمكانات المحدودة ، وعدم كفاية إطار العينة والقوائم المنقوصة . وإذا كان خطأ الصدفة الناتج عن العشوائية يمكن تقديره بالطرق الإحصائية ، ومراعاته في النتائج ، فإن الأخطاء الناتجة عن تحيز الاختيار لا يمكن تجنبها دون تجنب أسبابه .

لذلك يجب أن يبذل الباحث جهداً مضاعفاً في تجنب أخطاء العينات حتى يمكن أن يطمئن إلى صدق النتائج وثباتها ، وصدق التفسيرات والتعميمات العلمية .

ويجب أن يراعى الباحث أن الأساس في التصميم هو دراسة كل مجتمع البحث ، أما نظام العينات فهو نظام يتجاوز به الباحث صعوبات الوقت والإمكانات والجهد المبذول في دراسة المجتمع الكلي . ولذلك يرتبط لمخاض تطبيق نظام العينات بتجاوز العوامل التي تؤدي إلى عدم كفايته في التفسير والتعميم .

الباب الثالث



مناهج البحث

والتصميمات المنهجية

يمكن بدرجة أن نقرر أن الدراسات الإعلامية قد تجاوزت حدود الدراسات الإستطلاعية أو الكشعية أو الصياعية. بعد أن أصبحت السمة المصيرة للعالم المعاصر هو وفرة المعلومات والبيانات في المصادر المتعددة التي أصبح من السهل الوصول إليها بمعدل التطور التكنولوجي المتعاظم أيضاً في مصادر الاتصال والمعلومات . بل إن التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصال انعكس بالدرجة الأكبر على تطور وسائل الإعلام وانتشارها، وزيادة ارتباط جمهوريها بها، وتطور ممارسة لمهنة والقائم بالإعلام حتى يمكن أن نقرر أيضاً أن مفهوم النهايات الأولى أو المبكرة في دراسة الظاهرة الإعلامية أصبح غائباً تماماً في ظل مظاهر التطور المتعددة في العملية الإعلامية وعناصرها .

ولذلك فإن الدراسات تنحصر في معظمها إلى الدراسات الوصفية التي تهتم بدراسة الظاهرة الإعلامية في وضعها الراهن ولا تلتفت عند حدود الوصف والتشخيص، بل تتجاوز ذلك إلى وصف العلاقات السببية لأغراض اكتشاف الحقائق المرتبطة بها وتعميمها .

ولعل من الدراسات الإعلامية أيضاً التي تنحصر إلى الدراسات المعملية، حيث تعيب عوامل الضبط المحكم، ويصعب السيطرة الكلية على حركة المتغيرات والمتغيرات، إلا في حالات محدودة ترتبط بدراسات الطفولة في علاقتها بوسائل الإعلام أو تنظيم نوادي المشاهدة أو الاستماع لأغراض التجريب

ومع سبب الدراسات الوصفية فإن هناك عدة مستويات لهذه الدراسات تعكس الأهداف العامة لتطبيقاتها، ويمكن أيضاً المتطلبات المنهجية لتحقيق هذه الأهداف التي تتمثل في الآتي :

الهدف الأول : وهو الوصف المجرد للظاهرة الإعلامية وحركتها، وعلاقتها بالإضاءة إلى وصف عناصرها والعلاقات بين هذه العناصر ومحصيها، سواء للمساهمة في وصف الظاهرة الكلية أو الاكتفاء بوصف هذه العناصر متفرقة مثل رسم خريطة الخصائص السكانية لقراء الصحف، أو الاكتفاء بالتعرف على مشاهدة أو عدم مشاهدة التلفزيون . أو وصف خصائص القائم بالاتصال في وسائل إعلام أو وصف محتوى الإعلام.... وغيرها مما يهمل عن الوصف المجرد لعناصر العملية المختلفة، وكذلك الوصف المجرد للعلاقات بينها مثل العلاقة بين خصائص القراء

ونجاءات الاهتمام والتفصيل، أو خصائص الشاهدين واستخدامهم للتليفزيون وتمثيلهم للبرامج. وهكذا وهذا ما يمكن تلخيصه في الاكتشاف بدراسة من أومدا. ٢٠

الهدف الثاني: وهو وصف العلاقات السببية لحركة الظاهرة وعلاقتها وكده وصف العلاقات السببية لحركة عناصر الظاهرة الإعلامية أيضاً وعلاقتها وذلك ما يمكن تلخيصه أيضاً في الأسئلة كيف.....؟ ولماذا...؟ التي تعكس البحث في أسباب حدوث الظاهرة، والعلاقة بين الأسباب والنتائج أو العلاقة بين المقدمات والنتائج في دراسة الظاهرة الإعلامية في إطارها الحركي وتأثيرها أو تأثيرها بالظواهر الاجتماعية الأخرى أو السياق الاجتماعي العام. مثل الإجابة على الأسئلة خاصة بمزوف المشاهدين عن مشاهدة القنوات المحلية، أو أسباب تبين الاهتمام والتفضيل لوسائل الإعلام ومحتواها، أو العلاقة بين تفرع سلوك الطفل ومستوى تعرضه للبرامج التليفزيونية.... وغيرها.

ومثل هذه الدراسات لا تكتفى بالوصف المجرد لحركة الظاهرة الإعلامية أو حركة عناصرها ولكنها تهتم بوصف العلاقات السببية بداية من وجود الظاهرة أصلاً، حتى تقرير العلاقة بين الأسباب والنتائج

الهدف الثالث: ويرتبط بالنجاءات البحث في وصف الوقائع الإعلامية كما حدثت في الماضي، أو تجاوز الماضي والواقع الراهن إلى بناء التوقعات الخاصة بحركة الظاهرة أو النجاءات حركة عناصرها في المستقبل. ويرتبط الهدف الثالث بالدراسات التاريخية والمستقبلية التي يتم تصنيفها على أساس الزمن كما أوضحنا في الفصل الأول من هذا الكتاب.

ومع تعديل المستويات الخاصة بالدراسات الوصفية، وتعدد الأهداف التي يمكن تحقيقها من خلال الوصف والتشخيص، تتعدد أيضاً طرق البحث والمناهج العلمية. وكذلك التصميمات المنهجية التي يمكن تصميمها بناتها أو يارتبطها بطرق البحث ومناهجها. بالإشارة إلى المنهج التجريبي أو التجريب المعطى الذي يستقل بأدواته وتصميماته لتحقيق الضبط المحكم لحركة الظاهرة ومتميزاتها والمساهمة في بناء التوقعات والتنبؤات من خلال الضبط المحكم لحركة الظاهرة الإعلامية وعناصرها في إطار التجريب المعطى.

وحيث ان الظاهرة الاعلامية - كما سبق أن أوضحنا - هي ظاهرة معقدة ومتشابهة لعلاقات ولا يعمل بمعزل عن الظواهر الاجتماعية الأخرى، بل تتبادل التأثير مع هذه الظواهر في إطار السياق الاجتماعي العام لهذا لا تكفى المناهج الرسمية وحدها للإجابة على كل التساؤلات المنهجية الخاصة بدراسة الظاهرة الإعلامية في إطارها الرسمى. ولا تكفى أيضاً دراسة الظاهرة في إطارها الجبرنى ورسم النتائج الكمية التى تعبر عن حركة العناصر وارتباطها ببعضها من خلال أساليب المعالجة المنهجية . بل نحتاج أكثر من ذلك إلى البحث فى البعد الكيفى لحركة الظاهرة وعناصرها وصياغة التفسيرات النقدية للعلاقات المتعددة المتشابهة للإجابة على الأسئلة : كيف . ؟ ولماذا . ؟ من خلال الرصد النقدى والملاحظة الميدانية التى تتجاوز إطار النتائج الكمية المرتبطة بحدود الأهداف الجزئية ودراسة المجتمعات والعيئات المحدودة للوصول إلى النتائج التفسيرية والكيفية والنقدية للإطار لکلى والعلاقات المتبادلة لحركة الظاهرة الإعلامية فى السياق الاجتماعى لعام .

وبناء على هذا العرض تم تقسيم هذا الباب إلى خمسة فصول تبعاً لمستويات الأهداف فى علاقتها بوصف الكى والكيف وكذلك صياغة العلاقات السببية وتفسيرها ، بالإضافة إلى البعد الزمنى، يضم كل فصل منها عدداً من المناهج وطرق البحث وتصنيفات المنهجية التى يمكن توظيفها فى البحث والتقصى والوصول إلى النتائج المستهدفة موزعة كالآتى :

الفصل السابع: وصف الظاهرة الإعلامية وعناصرها، ويعرض هذا الفصل للمناهج والتصنيفات التى يمكن أن تلعب فى تحقيق هدف الوصف المجرد مثل المسح الرسمى ودراسة الحالة ومسح النظم والمنهج المقارن والتحليل البهنى

الفصل الثامن : وصف العلاقات السببية واختبارها، ويضم هذا الوصف المناهج التى تسهم فى الإجابة على الأسئلة كيف . .. ؟ ولماذا ؟ وتقدم تفسير، امبريقياً بها، لعلاقات واتجاهات التأثير بينها وهى مناهج السببية المقارنة والمسح الاستدلالى، والدراسات الارتباطية وكذلك التصنيفات المنهجية الخاصة بالدراسات شبيه التجريبية ودرن التجريبية، ثم المنهج التجريبي أو التجريب المعطى .

الفصل التاسع : تحليل محتوى الإعلام - ويهتم هذا الفصل بكل من التحليل
النوصي والاستدلالي . ويقرد الباب فصلاً خاصاً لتحليل المحتوى لدله من أهمية
خاصة في الدراسات الإعلامية منذ النشأ وحتى الآن .

الفصل العاشر: الدراسات التاريخية والمستقبلية، ويعرض هذا الفصل
المنهج التاريخي والأساليب المنهجية للتهيز وبناء التوقعات في الدراسات
المستقبلية .

الفصل الحادي عشر: الدراسات الكيفية والبحث النقدي: ويهتم هذا الفصل
بالتحليل الكيفي وبناء النتائج من خلال الرؤية النقدية للعلاقات الخاصة بوجوه
الظاهرة وحركتها في إطار النظريات النقدية ومصادر التحليل الكيفي والنقد
المخصص للعلاقات والنتائج .

وصف الظاهرة الإعلامية وعناصرها

هناك العديد من البحوث والدراسات العلمية التي تقف بأهدائها عند حدود لوصف المجرّد للظاهرة في إطارها المستقل، للإجابة على عدد من التساؤلات ماذا، ١٠ وكيف... ؟ أي التعريف بالظاهرة والتغير فيها، أو كيف تتحرك هذه الظاهرة؟ أو كيف يتم التغير فيها ؟

وبالإضافة إلى ذلك، هناك بحوث أخرى تنجّه إلى وصف عناصر هذه الظاهرة، في إطار نفس التساؤلات السابقة ماذا . . ١٠ وكيف... ؟ بالإضافة إلى من ٢٠٠٠ للإشارة إلى عناصر أخرى للظاهرة .

وعلى سبيل المثال لقد يستهدف البحث دراسة تطور قراءة الصحف في المجتمع المصري خلال فترة معينة أو كيف يساهم التلفزيون في محور الأمية، ؟ أو وصف دور وسائل الإعلام خلال فترة معينة. أو كيف يساهم التلفزيون في محور الأمية، ؟ أو وصف دور وسائل الإعلام في تنمية الوعي البيئي عند الأطفال . بهذه كلّه بحوث أو دراسات تستهدف الوصف المجرّد للظاهرة الإعلامية دون أن تتجوز ذلك إلى البحث في العلاقات الخاصة للظاهرة بالظواهر الاجتماعية الأخرى مثل ارتفاع مستوى التعليم أو التغير في العادات الاجتماعية على سبيل المثال .

ومن جانب آخر فقد تستهدف بحوث أخرى وصف خصائص القائم بالاتصال في المؤسسات الإعلامية، أو وصف قراء أو غير قراء الصحف . أو الإجابة على السؤال الحدس ماذا قيل أو يقال في وسائل الإعلام في إطار تحليل محتواها .

وعبرها من البحوث التي تستهدف الإجابة على الأسئلة التقليدية من .. ؟ يقول
مبادا ؟ لن. 1 وفي إطار جرتي لا يصل إلى مستوى الإجابة على التساؤلات
الخاصة بالعلاقات السببية بين هذه العناصر وبعضها .

ومثل هذه التساؤلات التي تستهدف الوصف المجرد للمظاهرة الإعلامية، أو
عناصرها تحدد مبدئياً المناهج والأدوات التي يمكن من خلال توظيفها الإجابة على
هذه التساؤلات التي يطرحها الباحث لأغراض الوصف المجرد للمظاهرة وحركتها،
ووصف عناصرها وحركتها أيضاً في الواقع الراهن .

ويتصدر المسح بتصميماته المنهجية المختلفة المناهج التي تتفق وأهداف
الوصف المجرد، بجانب دراسة الحالة وتحليل النظم بما يتفق مع دراسة كل عصر من
عناصر المظاهرة حسب خصائصه وسماته .

المسح الوصفي ودراسة خصائص المتغير

4- يعتبر منهج مسح Survey نموذجاً معيارياً لخطوات جمع البيانات من المفردات
البشرية، وهو ما استقر في المجالات العلمية والمعرفية منذ القرن الثامن عشر
والبيانات الأولى لاستخدامه من جميع المعلومات عن السكان ووصف الخصائص
السكانية، بل إن له أصولاً تاريخية راسخة منذ القدم لأغراض إحصاء الناس
وتوزيع الأثروات والحصول الضرائب .

ولذلك فإننا لا نبالغ إذا حددنا المفهوم باستخدامه مع المفردات البشرية
بالتحديد دون سواها، لأغراض ترتبط بمجموع هذه المفردات أو بعض هذا المجموع
من خلال التعامل مع المجتمع الكلي أو عينات مختارة منه .

وإذا كان تعريف منهج المسح بأنه أحد الأشكال الخاصة بجمع المعلومات عن
حالة الأفراد وسلوكهم وإدراكهم ومشاعرهم وانحيازاتهم (Ch.M Backstroom &
G Cesar 81 P.6) . فإنه يعتبر أيضاً الشكل الرئيسي والمعياري لجمع المعلومات
عندما تشمل لدراسة المجتمع الكلي أو تكون العينة كبيرة ومنتشرة بالشكل الذي
يصبب الاتصال بمفرداتها . بما يوفر جانباً كبيراً من الوقت والنفقات والجهد المبذول
من خلال خطوات منهجية وموضوعية .

وهو بهذا المفهوم يعتبر المنهج الرئيسي لدراسة جمهور وسائل الإعلام في

إطارها الرصفي أو التحليلي ، حيث يسمح للباحث بإضافة إلى سابق - بدراسة عدد كبير من التعبيرات في وقت واحد مثل السمات العامة، والاجتماعية، والمسية وكذلك أنماط السلوك الإتصالي. وتقديم قاعدة معرفية واحدة للبيانات الخاصة بهذا الجمهور يمكن استخدامها في وصف تركيبه وبنائه، واختيار العديد من الفروض العلمية الخاصة بالعلاقة بين هذه التعبيرات .

ويستهدف المصح الرصفي *Descriptive Survey* تصوير وتوثيق الواقع والمعتقدات الجارية (R D Wimmer 83 P 110). ويهتم في مجال دراسة جمهور المتلقي بوصف حجم وتركيب هذا الجمهور، وتصنيف الدوافع والمخاوف، ولهايات لثنائية والاجتماعية، وكذلك الأنماط السلوكية ودرجاتها أو شدتها، وصفات الاهتمام والتفضيل. ويثل الوصف في هذا الإطار إجابة على السؤال لى ؟ أي وصف جمهور المتلقيين * .

ولا تلغ حدود الوصف عند الإجابة على السؤال لى... والتساؤلات المطروحة من خلاله، لأهداف متعددة يتصدرها وصف التركيب السكاني أو خصائص جمهور المتلقيين لأغراض تخطيط السياسات أو الأهداف الترويجية والتسويقية . بل إن هذا الوصف المجرد يمكن أن يكون هدفا جزئيا في دراسات منهجية علمية، وتطبيقية للعديد من النظريات الاجتماعية والمسية ذات العلاقة بالدراسات الإعلامية مثل - وصف اتجاهات العنات المختلفة من جمهور المتلقيين نحو المحتوى أو القائم بالإتصال في إطار نظريات علم النفس المعرفي . أو وصف اتجاهات الفئات المختلفة من جمهور المتلقيين نحو المصامين الاجتماعية والسياسة المختلفة .. وهكذا .

- وصف الاهتمام والتفضيل للفئات المختلفة من جمهور المتلقيين في إطار أهداف لمقارنة ورسم خرائط التعرض إلى وسائل الإعلام ومحتواها في بيئات معينة أو لترات معينة .

- وصف الاهتمام والتفضيل لمحتوى وسائل الإعلام في إطار الدراسات الخاصة بتأثيرات وسائل الإعلام وتطبيقاتها في بحوث ترتيب الأولويات (بحوث الأجندة) *agenda setting* .

* لنجد من التفصيل راجع : محمد عبد الحميد :دراسة الجمهور في بحوث الإعلام (القاهرة هالم ،نكتب ٩٣) .

وصف استخدامات جمهور المتلقين أو فئاته لوسائل الإعلام، والكشف عن وجود أو غياب دواعي الاستخدام في إطار بحوث الاستخدامات والإشباع *Uses and Gratification* أو الاستخدامات والتأثيرات *Uses and Effects* - وصف كثافة الاهتمام أو التعرض إلى وسائل الإعلام لجمهور المتلقين أو فئاته، واستجابات هذه الفئات إلى المثيرات الإعلامية في إطار نظريات القرس لثقافي *Cultivation*.

وغير ذلك من الدراسات التي تستهدف الوصف المجرد لجمهور المتلقين ومساكنه وسلوكه الاتصالي مع وسائل الإعلام ومحتواها، وتوظيف هذا الوصف في الإجابة على تساؤلات الدراسات مثل من... يفضل ماذا...؟ أو من... أكثر اهتماماً أو استخداماً؟ أو أكثر استجابة للمثيرات وهكذا.

وفي هذه الدراسات يتم الوصف أو التغير فيه أو العلاقة بين متاء هذه لسمات من خلال طرق وأساليب الإحصاء الوصفي التي تقف عند حدود تسجيل معاملات الارتباط بين القيم المختلفة.

ولذلك فإن الوصف الكمي يعتبر ضرورياً في هذه الدراسات الوصفية، ويعتبر أيضاً من سمات منهج المسح في الإطار الوصفي أنه منهج كمي *Quantitative* خاصة أنه يتعامل في إجراءاته مع عدد كبير من المفردات يصعب معها الوصف الكيفي من خلال أساليب الملاحظة أو المشاهدة.

الإجراءات المنهجية للمسح

قدما أن أهم ما يميز منهج المسح أنه يمثل الطريقة أو الأسلوب الأمثل لجمع المعلومات من مصادرها الأولية، ومرض هذه البيانات في صورة يمكن الاستفادة منها سواء في بناء قاعدة معرفية أو تحقيق فروض الدراسة وتساؤلاتها.

ولذلك فإن أهم الإجراءات أو الخطوات المنهجية المميزة لهذا المنهج هي تنظيم أدوات جمع البيانات ومساكنها، وتشكيل هيئة البحث أو مساعدي الباحث وتدريبهم على التعامل مع المفردات أو البيانات، ثم التعامل مع البيانات التي تم جمعها لتكون في صورة قابلة للاستخدام.

ويمكن إيجاز الإجراءات المنهجية في عملية المسح في الآتي :

- في إطار الإجراءات المنهجية العامة، فإن الباحث عند تحديده للمشكلة وصياغته

لها لابد أن يتأكد من كفاية المعلومات أو البيانات المتاحة ومصادرها، ومواقع الحصول عليها التي تفيد في صياغة أدوات جمع المعلومات، وتحديد الطريقة المناسبة لاستقاء هذه المعلومات من خلال الأدوات التي تم تصميمها، مثل تفضيل الاستقصاء البريدي، أو البدوي .

- وكذلك يعتبر اختيار نوع العينة وتحديد حجمها إجراء عاماً للقضاة على عوامل التحيز أو عوامل العشوائية أو الصدفة التي يمكن أن تؤثر في النتائج وتحديد المعاملات الإحصائية السليمة لحساب الخطأ المعياري في حساب العينة .

- ثم تبدأ بعد ذلك خطوات اختيار هيئة البحث والمعاونين، وتنظيم العمل في حدود الميزانية التقديرية .

- إعداد أدوات جمع البيانات، وتصميم هيكليها واختيار صدق هذه الأدوات

- ثم تأتي إجراءات جمع البيانات، بعد تدريب هيئة البحث والمعاونين على استقاء المعلومات والتعامل معها، وفرزها وتنقيتها .

- التعامل الإحصائي مع البيانات، وترميزها، وتصنيفها وتبويبها .

- تحميل البيانات وتفسيرها في إطار النتائج المستهدفة، أو تحقيق نغرض أو الفسائر المطروحة .

ولذلك تتركز كل الجهود في عملية المسح في الاختيار السليم للعينات التي تمرر فيها الخصائص والسمات المرتبطة بأهداف البحث، وكذلك تصميم طرق وأدوات جمع البيانات من هذه العينات، ثم التعامل الإحصائي مع هذه البيانات لاستخلاص النتائج الوصفية، التي تمهيد على الأسئلة المتعددة التي تهدف إلى وصف الخصائص والسمات وأنماط السلوك الإنساني المختلفة ذات العلاقة بطبيعة البحث وأهدافه .

تصميمات المسح الوصفي

من أبرز المسوح التي تتم في المجتمعات المختلفة، المسوح التي تجريها لأجهزة والمؤسسات المختلفة على عينات من جمهورها للتعرف على خصائصه وسماته وآرائه واتجاهاته ومعتقداته نحو مجال عمل هذه المؤسسات أو الأجهزة وما تقدمه من منتجات أو خدمات، أو الدراسات الخاصة بالرأي العام تجاه موضوعات أو قضايا معينة . وتساعد هذه المسوح في رسم السياسات العامة والتخطيط واتخاذ القرارات وتقييمها . وأبرز هذه المسوح التي تجريها المؤسسات الإعلامية بحوث

قراء الصحف/ أو بحوث المستمعين والمشاهدين والسوح القبلية والبعدية لحملات
الإعلامية والإعلانية .

وذلك بالإضافة إلى البحوث والدراسات المنهجية الأكاديمية التي تهدف إلى
الإجابة على التساؤلات الخاصة بجمهور المتلقين والمجاهات التقضيل والاهتمام
وانتغير فيه دون أن تتعطي حدود الوصف المجرد في تحقيق أهدافها المنهجية .

ومن التصميمات المنهجية للمسح الوصفي ما يلي:

١- المسح العرضي أو لمرة واحدة *One Shot Survey/ Single Time Survey*

Cross Sectional Survey/ The Un Weighted Cross Section أو المسح

غير المقارن، أو المسح من عينة واحدة لمرة واحدة . وهي كلها مصمبات تصميم
منهجى يستهدف وصف سمات أو سلوك المتلقين في وقت معين . وهذه ما
يهدف إلى جمع البيانات عن متغير واحد أو أكثر، وتصنيفها وتحليلها، وعرض
النتائج في جداول أو أشكال إحصائية يسهل قراءتها، والتعرف من خلالها على
سمات أو خصائص أو سمات هذه المتغيرات، وعلاقتها الارتباطية مع بعضها
البعض في حالة الرغبة في الكشف عن هذه العلاقات .

وعلى سبيل المثال يمكن وصف خصائص وسمات جمهور برنامج معين، أو قراء
صحيفة ما، أو المقارنة بين خصائص وسمات وأنماط سلوك المشاهدة بين فئات
مختلفة في المرحلة العمرية مثلاً، أو المستوى التعليمي إلى آخره . ومن خلال
هذا الوصف يمكن وصف العلاقات الارتباطية واستنتاجها من خلال الوصف المجرد
للمتغير في هذه الخصائص والسمات، أو أنماط السلوك المختلفة، وذلك لمرة واحدة في
وقت معين .

ويعتبر المسح العرضي أو المستعرض - كما يسمى البعض هذا التصميم في
دراسات أخرى - يعتبر التصميم السائد استخدامه في دراسة جمهور المتلقين
ودراسات الرأي العام، أو دراسات السوق . حيث يهتم بالدرجة الأولى بوصف
خصائص المتلقين وأنماط سلوكهم من خلال عينات ممثلة للمجتمع الكلي الخاص بمتغير
واحد أو أكثر، مثل دراسة عينات للمراحل العمرية، أو المستويات التعليمية أو
المستويات الاقتصادية . أو كل هذه المتغيرات مع بعضها لأغراض المقدرة بين
مستويات هذه المتغيرات في علاقتها بالسلوك الاتصالي مع وسائل الإعلام أو

دراسة الاتجاهات والرأي العام نحو الموضوعات أو القضايا المطروحة في وقت ما، أو مرحلة رمزية معينة . حيث تستهدف هذه الدراسات عادة تصنيف المتغير بناءً على متغيرات معينة - عامة أو اجتماعية أو نفسية - في علاقاتهم بالاتجاهات الكامنة أو الآراء المعلنة نحو الموضوعات أو القضايا أو المشكلات، أو حتى الشخصيات والأعلام وغيرها مما تهدف هذه الدراسات إلى قياسه .

وبذلك يقدم هذا التصميم المنهجي صورة إحصائية عامة لمجتمع الدراسة في وقت معين . وذلك لكبر حجم العينات التي تزيد بزيادة عدد المتغيرات المطروح دراستها، وبالتالي إمكانية التعميم على المجتمع الكلي

ونظراً لأن نتائج هذه الدراسات تقدم عرضاً إحصائياً لكل الفئات في كل متغير من المتغيرات، يمكن من خلاله المقارنة بين وصف كل فئة في وقت معين . فإن هذه المقارنة لاتصلح للتعميم من خلالها على دراسات التعبير والنمو التي تتفق مع الدراسات الطولية أو الدراسات المتكررة . فلابد من المقارنة - في وقت معين - بين المستويات التشغيلية وسلوك فئاتها نحو وسائل الإعلام على أنه تفسير نهائي لتطور مستوى التشغيل في علاقته بهذا السلوك . لأن كل أنماط السلوك لكل الفئات تتأثر بالسباق الزمني الذي يعكس خصائص المجتمع الكلي في وقت ما . بينما في الدراسات الطولية يمكن التعميم على دراسات النمو لأن التطور الزماني حاصل فعلاً مما يشير إلى اختلاف السباق وتفسيراته على مر الزمن أو خصائص المرحلة الزمنية .

وكل ما يمكن أن ينتهي إليه الباحث هو وصف خصائص جمهور المتلقين - على اختلاف فئاتهم - وأنماط سلوكهم في مرحلة الدراسة بالذات . وأن المقارنات التي تتم هي تفسير عن علاقة فئات المتغيرات ببعضها خلال هذه المرحلة ولكنها لاتعكس اختلافاً في الخصائص أو السلوك باختلاف العمر الذي تعكسه فئات المتغيرات .

ولذلك فإننا لاتفصل صياغة فروض علمية في هذا النوع من الدراسة للكشف عن العلاقات بين اختلاف خصائص المتغيرات، وأنماط السلوك الإحصائي . ولكن في هذه الحالة لإجابة على التساؤلات التي تستهدف وصف سلوك كل فئة من الفئات في هذه المرحلة الزمنية .

ولايميز من هذا التصميم المنهجي إجراء المسح المعياري The Unweighted

Cross Sections لعينة أخرى محددة *Over Sampling* لها نفس الخصائص والسمات، لاختبار ثبات النتائج ومصادقتها، وتأكيد العلاقات التي انتهت إليها العمليات الاحصائية للمسح العرضي .

- **المسح الدوري أو المتكررة، أو الطولية، أو التطورية** *Multiple Time Surey/ Longitudinal Survey*. ويستهدف التصميم الخاص بهذه المسوح وصف التغير في الخصائص أو السمات أو السلوك عبر الزمن . ويتم تكرار هذه المسوح لمرات متعددة كل فترة زمنية لمعرفة مدى ثبات أو تغير السمات أو أنماط السلوك - وذلك دون تدخل أى مشير خارجي مقصود بين كل فترة وأخرى - مثل معرفة التغير في الآراء أو الاتجاهات نحو موضوع معين ما زال مطروحاً، أو الكشف عن ثبات أو تغير اتجاهات المتكلمين نحو موضوع الحملات الإعلامية . وذلك دون ارتباطها بتغير أو متغير جديد يؤثر في تحديد الفئات أو حدوث التغير .

وتعتبر الإجراءات في كل مرة كما لو كانت مسحاً عرضياً أو وحيداً، حيث أن التغير يكون في الزمن فقط . ولذلك تكون مقارنة الثبات والتغير عبر الزمن في بعض المتغيرات أو كلها ذات العلاقة بأهداف الدراسة .

وعلى الرغم من أن هذا التصميم يحتاج إلى وقت وجهد أطول، إلا أنه يولر صدقاً في تفسير السلوك في علاقته بالتطور أو النمو، حيث يحدث النمو الحقيقي بتطور الزمن وبالتالي يمكن الاعتماد على نتائجها في دراسات التطور والنمو .

ومن الطبيعي أنه لا يمكن في هذه الحالة تعدد المتغيرات مع عينات كمهيرة الحجم، ولذلك تختار عينات صغيرة يتوفر فيها صفة الثبات، ومن عيوب هذا التصميم هو الفقد الناتج في العينات محل الدراسة في كل مرة تلو الأخرى، ولذلك قد لا يكفي الحجم المتبقى للتصميم من خلاله عن تأثير التطور الزمني أو العمر .

ولذلك فإن الباحث يلجأ إلى إحدى الطريقتين العالميتين :

الأولى : دراسة العصبية *Cohort Study* وتقوم على اختيار عينات جديدة ذات خصائص صاعدة من نفس مجتمع الدراسة مرة تلو الأخرى مثل اختيار العينة في المرة الأولى من قائمة تضم أطفال ما قبل المدرسة، وبعد عامين تختار عينة أخرى من نفس المجتمع ممن يدرسون في الفرقة الأولى في المرحلة الابتدائية، وبعد عامين عينة ثالثة من أطفال الفرقة الثالثة . وهكذا في

الخصائص الأخرى دون أن تكون هي نفس العينة التي ينتقل معها الباحث من فئة إلى أخرى ولكنها تحمل نفس الخصائص والسمات في المجتمع وهذه الطريقة تقضى على عيب العنقد أو التناقض في العينات محل الدراسة . حيث تختار في كل مرة عينة جديدة لها خصائص التعبير أو التميز

الثالثة: وهي الدراسة الطولية على المدى القصير *Short Term* ، ففي المثال السابق لا يحتاج الأمر إلا لثلاثة مرة واحدة بعد عامين لعدد من العنات معاً مثل دراسة مجموعة من الأطفال سن الرابعة وبعد عامين في سن السادسة، ومجموعة أخرى في سن السادسة وبعد عامين في سن الثامنة . وهكذا يتم دراسة ثلاث مراحل عمرية في عامين فقط، ويمكن تطبيقها كل عام أو كل فترة زمنية قد تعكس لمرحلة العمرية أو المستوى التعليمي طبقاً لأهداف الدراسة .

وبصفة عامة على الرغم من مزايا المسح الطولي أو التطوري، التي تتركز في أهمية دراسة النمو والتطور في السمات والسلوك، إلا أنه يحتاج إلى العديد من الإجراءات التي تضمن توفير الثبات والصدق المنهجي، نظراً لتأثير التغير في الزمن أو العينات أو المقاييس أو زيادة ألفة المبحوثين بالأدوات والمقاييس، مع عدم قدرة الباحث على تطوير الأدوات والمقاييس لما لها من تأثير في النتائج المقارنة

كما أن أهم هذه العيوب هو التحيز في اختيار العينات لضمان ثباتها واستقرارها وبالتالي يصعب في هذه الحالة التعميم من خلال النتائج .

ومع ذلك فإن هذا النوع من المسح يوفر أداة منهجية صحيحة لكشف عن تأثير التطور الزمني والسر في سلوك جمهور المطلقين، وهو المستهدف بالدراسة مع استخدام هذا النوع من تصميمات المسح الوصفي .

خصائص المسح الوصفي

ليست هناك اختلافات واضحة ومحددة بين صور المسح الوصفي وبين الاستدلالي أو التفسيري وذلك لمرحلة الإجراءات والمخططات المنهجية في كلتا الحالتين ولكن أهم ما يميز المسح الوصفي هو الوقوف عند حدود الوصف المجرد للمتغيرات محل الدراسة، أو دراسة العلاقات في حدود ما يفسر عنه الوصف الإحصائي دون تجاوزه إلى الاستدلال عن الأسباب والمقدمات التي ترتبط بالسؤال لماذا ؟

وفى هذا الإطار يمكن إيجاز خصائص المسح الوصفى فيما يلى :

- إنه يرتبط بالأهداف الوصفية التى تقف عند حدود الإجابة على الأسئلة من :
فى ١ وكيف . ٢ أى وصف الخصائص، والسمات وأنماط السلوك
- الاختيار الأمثل للعينات هو الاختيار العشوائى *Random*، وذلك لإمكانية التعميم من النتائج على المجتمع الكلى أو الفئات الأوسع لأن الاختيار العمدى يرتبط عادة بأسببه، ولا تصلح نتائجه فى التعميم إلا فى حدود الخصائص أو السمات المنتقاة عمدية .
- يفرز الاختبار العشوائى للعينات الكبيرة صفة الموضوعية وعدم التحيز، وهى أهم سمات منهج المسح بصفة عامة .
- يتميز المسح الوصفى بصفة المعاصرة *Contemporary* . ولذلك فإنه يرتبط بأهداف حالية، ويتم اختيار المتغيرات فى هذا الإطار . ولا يفسر من ديك المسح الوصفى لشكر، أو التطورى . لأنه سيكون فى كل حالة معاصراً ويتم الوصف فى الإطار الزمنى الذى تم فيه . ويتم المقارنة ههنا هذه الفترات الزمنية وتسجل التطور أو التغير من فترة لأخرى بطرقها وخصائصها .
- اختلاف التصنيفات لا يفسر من الإجراءات المنهجية أو أدوات الدراسة وأساليب جمع البيانات، لأن كل التصنيفات تتعامل مع عينات ممثلة من جمهور المتدين بنفس الإجراءات والأدوات .
- تتميز إجراءاته بالثبات، وقابليته لإعادة التطبيق *Replicable* للوصول إلى نفس النتائج بنفس الطرق والأدوات .
- يكتفى الباحث فى عرض النتائج وتفسيرها بطرق الإحصاء الوصفى، لأنه يعتمد بالدرجة الأولى على رصد تكرار الخصائص والسمات وأنماط السلوك وما هو ما يمكن عرضه وتفسيره بطرق الإحصاء الوصفى مثل مقياس التردد المركبة، ومقاييس التباين أو التشتت، ومعاملات الارتباط فى قياس العلاقة بين المتغيرات .
- يعتبر لمسح الوصفى مطلباً فى ذاته لتحقيق الأهداف الوصفية والكشف عن اسماء وأنماط السلوك، وبجانب ذلك يعتبر مرحلة من مراحل الاستدلال فى المسح لاستدلاله، حيث يجب أن تبدأ بالوصف ثم الانتقال إلى الاستدلال باستخدام ضوابط أخرى للاختيار والاختيار سيتم ذكرها فى الفصل التالى

المسح ودراسة القوائم بالاتصال

إذا كنا قد حددنا تعريف مسيح المسح بدراسة المفردات البشرية، فإن ذلك لا يعمى لمحدده أيضاً بدراسة جمهور المطلقين، ولكن المفردات البشرية هي العملية الإعلامية يمكن أن تشمل أيضاً في مجموع القوائم بالاتصال في مجموع الوسائل الإعلامية، أو مجموع صحف/ محطات إذاعة/ قنوات تلفزيونية. إلى آخره حيث يزداد حجم لقائم بالاتصال في إطار مفهوم فريق العمل، وتتعدد أيضاً المتغيرات التي يتم دراستها أو وصفها في دراسات القوائم بالاتصال، ويقترب الحجم في هذه الحالة من حجم العينات في جمهور المطلقين، ويقترب عدد المتغيرات من خصائص جمهور المطلقين أيضاً.

ولذلك يصبح من المناسب تعريف مسيح المسح وأدواته في جميع البيانات من مجموع القائم بالاتصال في نوعيات وسائل الإعلام أو كلها في المجتمع، ووصف خصائصه وسدركه في إطار النظام الكلي للمؤسسة الإعلامية والمجتمع، وتسجيل هذه البيانات وتبريرها وتكوين قاعدة معرفية وصفية عن خصائص القائم بالاتصال في المؤسسات الإعلامية.

وفي هذه الحالة لا تختلف الخطوات والإجراءات وأدوات جمع البيانات في التعامل مع مفردات العينات من جمهور المطلقين عنها مع مفردات القائم بالاتصال.

وبصفة عامة لا تختلف الإجراءات المنهجية في المسح الرصلي من المسح التفسيري أو الاستدلالي، وتستخدم نفس الإجراءات والخطوات مع الاختلاف في خصائص العينات المختارة وطرق اختيارها، واختيار المتغيرات وقياسها، ثم التعامل الإحصائي بعد ذلك مع نتائج المسح.

وبذلك يمكن أن يعتبر المسح الرصلي بداية أو مقدمة للاستدلال والتفسير والإجابة على السؤال في ١٠. كما سيأتي بعد - وتقرير العلاقات السببية ووضوحها كحداولة لتشخيص الأسباب والمقدمات لحدوث الظاهرة الإعلامية، واتجاه العلاقات بين عناصرها.

دراسة الحالة فى وصف القائم بالاتصال والمؤسسات الإعلامية

تعتبر المؤسسة الإعلامية المسماة (دار صحفية/ محطة اذاعية أو تليفزيونية) وحدة واحدة يستدعى الاقتراب منها ، ووصف سياساتها واتجاهاته ونظمها الداخلية، وعلاقاتها الخارجية، ومصادر تمويلها .. إلى آخره، يستدعى كل ذلك ادراسة اشاملة، المتعمقة والمركزة لكل هذه الجوانب للخروج بوصف كامل لهذه الوحدة باستخدام أدوات منهجية تنسم بالصدق والموضوعية

وهذا هو جوهر منهج دراسة الحالة *Case study* الذى يقوم على الدراسة المتعمقة والمركزة والشاملة لفردة واحدة أو عدد محدود من المفردات أو الوحدات التى يمكن التعامل مع عناصرها وخصائصها بهذا المنهج .

وتعتبر المفردة الواحدة أو العدد المحدود من المفردات هى كل مجتمع الدراسة، وليس العينة المستشارة كعدد محدود يمثل للمجتمع . ولذلك تصلح دراسة احياة لدراسة المؤسسة أو المؤسسات الإعلامية ككل، أو القوائم بالاتصال كوحدة أو عدد محدود منه يمثل قطعاً يستدعى الوصف الجزئى أو الكلى . مثل فئة رئيس أو رؤساء التحرير / كتاب الأعمدة / محرر أو محررو الأبراب والصفحات المتخصصة / مصممي الصفحات..... إلى آخره . وهدفهم ليس كثيراً سواء فى المؤسسة الواحدة أو مجموعة المؤسسات الإعلامية التوعيه . بما يتفق مع توظيف منهج دراسة الحالة وأدواته فى الاقتراب منهم وجمع البيانات وتسجيلها وعرضها من خلال الأدوات لربسية لدراسة الحالة التى تتمثل فى المقابلة *Interview* ، والملاحظة والمشاركة *Observation* التى تقوم على التوجيه والتعمق والتفكير بالدرجة الأولى

وتتم دراسة الحالة لأى من المؤسسات أو القوائم بالاتصال فى اتجاهين الأول : دراسة الوثائق الخاصة بالنظم والأنكار ، واتجاهات التخطيط والممارسة . ولا تصلح فى هذه الحالة الدراسات التحليلية للوثائق التى تعتمد على النعيات أو لتحليل الكمية، لأن هذا لا يسهم فى تحقيق أهداف الدراسة التى تقوم على البحث المتعمق والمركز لأدوات أو وسائل اتخاذ القرار، والاتصال داخل الإطار التطبيعى للمؤسسة .

الثاني : دراسة الأفراد ، ويشمل ذلك الأفكار والاتجاهات والآراء والدوافع والمشاعر من خلال المقابلة المتعمقة والبؤرية Focus التي تركز على أهداف الكشف عن الأدوار والمراكز في المؤسسات، ودورها في التخطيط واتخاذ القرار، والكشف أيضاً عن أساليب الممارسة المهنية والمهارات المختلفة في مجالات العمل وعلاقاتها .

ولذلك يتم ترغيف الأدوات والوسائل التي تسهم في جمع المعلومات من مصادرها البشرية أو الوثائقية لتعدد الأوصاف الدقيقة للحالة موضوع لدراسة، والظاهرة العلمية التي ترتبط بها كوحدة من وحدات التحليل في حركة الظاهرة أو الوحدة الرئيسية فيها وتشخيص أسباب الظاهرة ومقدماتها من خلال الدراسة المتعمقة للحالة سواء كانت فرداً أو مؤسسة اجتماعية في الدراسات الإعلامية

وكما يمكن دراسة الحالة - المفردة - باعتبارها الكل في الدراسة الوصفية، مثل دراسة سياسات ونظام مؤسسة صحفية وأساليب إدارة العمل واتجاهاتها في رسم السياسات الصحفية، بالإضافة إلى الاتجاهات الخاصة بمحتوى إصداراتها الصحفية . وذلك في إطار وصف المؤسسة وحدها والمخرج بأوصاف دقيقة لهذه الجوانب وتسجيلها وعرضها .

أر الدراسة المتعمقة لكاتب معين: تاريخه/ واتجاهاته/ وأساليب الكتابة التي يتبناها/ ونتاجه/ واتجاهات هذا الإنتاج السياسية والاجتماعية... إلى آخره .

كما يمكن دراسة الحالة - المفردة - باعتبارها الكل يمكن أيضاً دراستها ، كجزء من انبعاث الحركة للظاهرة الإعلامية، أو جزء في السياق الاجتماعي، أو أنواقف المختلفة، سواء لأغراض وصف الكل من خلال وصف الأجزاء أو وصف الأجزاء لها. العلاقة بين الكل والجزء لتفسير الكثير من المواقف والاتجاهات مثل دراسة عدد محدود من الكتاب/ أو المؤسسات الإعلامية ، لوصف وتفسير الواقع الإعلامي- سياساته ومناهجه واتجاهاته- في مرحلة معينة أو فترة تاريخية معينة.

وفي كلا الحالتين دراسة الحالة باعتبارها الكل أو الجزء - تتبع نفس الإجراءات والخطوات المنهجية. ونفس الأدوات والأساليب الخاصة بجمع البيانات وتسجيلها ووصف الحالة وتشخيص الظاهرة ذات العلاقة بهذه الحالة التي يتم دراستها .

ويتمتع في دراسة الحالة الإجراءات المنهجية التالية :

- تحديد الأبعاد ذات العلاقة بالمشكلة أو الظاهرة العلمية، التي يمكن أن تعيد في زيادة الاستبصار بالحالة والاقتراب منها مثل: الأبعاد التاريخية/ الأبعاد الاجتماعية/ الأبعاد التنظيمية/ الأبعاد الفلسفية مثل الاتجاهات والعقائد وأقيم والميول والمذاهب... إلى آخره/ الأبعاد الخاصة بالممارسات العلمية والمهنية/ العلاقات والتأثيرات الخارجية/ الوحدات أو المردات ذات العلاقة بالحالة محل الدراسة/ مخرجات العمل والعلاقات والممارسة المهنية وتقييمها .
- تحديد نوعية البيانات والمعلومات المستهدفة في الأبعاد السابق ذكرها، وحدودها مثل البيانات التي تعبر عن حقائق/ أو تلك التي تصف أنماط السلوك في أي موقع من المراتع أو وحدة من الوحدات مثل السلوك الإنساني أو السلوك المؤسسي الذي تعكسه اتجاهات الممارسة والتطبيق العلمي للسياسات والمخطط الكمية أو الجبرية للأفراد أو المؤسسات/ أو البيانات الخاصة بالأبعاد السببية أو الاجتماعية .
- تحديد مصادر هذه البيانات سواء كانت الحالة ذاتها مؤسسة أو فرد/ أو غيرها : مؤسسات اجتماعية أخرى أو أفراد آخرون ذوي علاقة بالحالة محل الدراسة، وكذلك تحديد وعاء هذه البيانات وثائق/ تسجيلات/ أفراد .
- تحديد أساليب جمع البيانات وأدواتها، بما يتفق مع نوعية هذه البيانات ومصادرها مثل المقابلة والاتصال المباشر/ الملاحظة بأنواعها/ تحليل الوثائق/ الاستبيان متى دعت الحاجة إليه مثل جمع بيانات عن اتجاهات العاملين أو درجات الرضا في المؤسسة الإعلامية مثلا .
- وبالتالي تصميم استمارات المقابلة أو بطاقات الملاحظة والتقدير وكذلك الاستبيان - والتأكد من الصدق المنهجي لأدوات جمع البيانات وثباتها .
- جمع المعلومات وتسجيلها وتحليلها .
- صياغة النتائج وتفسيرها .
- وتعتبر الإجراءات الخاصة بتأكيد الصدق المنهجي للإجراءات والأدوات ضرورة حيوية في تطبيقات دراسة الحالة، لأن هذا المنهج يتسم بالدائية *Subjectivity* بقدر كبير في إجراءاته وبناء تفسيراته .

خصائص دراسة الحالة وحدودها

لعل أهم ما يلاحظ في تطبيقات المنهج العلمي بصفة عامة، وبحوث الإعلام بصفة خاصة هو غياب أو حدود توظيف منهج دراسة الحالة. بل إن الكثير من الدراسات قامت بالسير في إجراءاته فعلاً، دون أن تحي أو تشير إلى أن ما تقدم به فعلاً هو دراسة متعمقة ومركزة لحالة ما (فرد / أو مؤسسة) وبصفة خاصة الدراسات الصحفية التي سبت إلى الدراسات التاريخية، حيث اعتمدت على إجراءات هذا المنهج في دراسة الإعلام في تاريخ الصحافة والصحف . بجانب ندرة الدراسات التي استهدفت دراسة مؤسسة ما دراسة متعمقة ومركزة لأسباب وصعوبات ترتبط بالمناخ السائد وقت هذه الدراسات وما تفرضه هذه المؤسسات من قيود وصعوبات في هذه الدراسات المتعمقة سواء من خلال إجراءات دراسة الحالة أو غيرها .

ولعل هذا بجانب غيره من خصائص دراسة الحالة هو الذي وضع حدوداً لتطبيقاته والاعتماد عليه في الوصول إلى تفسيرات دقيقة للظواهر الإعلامية . ومن هذه الخصائص والحدود مايلي :

١- غلبة الذاتية *Subjectivity* في الكثير من إجراءاته وتفسيرات نتائجه والميل إلى أن يكون انطباعياً *Impressionistic* . لغياب البعد الكمي الذي يفيد إلى حد بعيد في التفسير الموضوعي للنتائج .

٢- لا يصلح المنهج أن يكون أداة لتعميم . لأن الدراسة مهما كانت متعمقة ومركزة فإنها تتم على حالة بناتها ولذاتها . والنتائج لن تفيد إلا في وصف الحالة فقط والإجابة على ما يرتبط بها من تساؤلات بحثية وعلمية . دون أن تقدم سنداً للاستدلال عن العلاقات الأخرى أو حركة الظاهرة الكلية أو علاقاتها بالظواهر الأخرى . ذلك أن وصف مؤسسة إعلامية أو كاتب ما لا يصلح لتعميم من خلاله لوصف الإطار العام لنها المؤسسات الإعلامية، أو خصائص ومسات الكتاب جميعهم في فترة ما أو مرحلة من المراحل .

٣- إن هذا المنهج على الرغم من بساطته الظاهرة ، إلا أنه يحتاج إلى جهد كبير ووقت أطول، وإجراءات معقدة لتجاوز الكثير من الصعوبات، للوصول إلى النتائج التي قد لا تتفق مع هذا الجهد والوقت .

٤- يعتبر التوثيق العلمي لكافة الإجراءات والخطوات ضرورة لتأكيد الصدق المنهجي، وصلاحيته الإعتماد على النتائج وتفسيراتها .

٥- إن تقرير إجراءات وخطوات منهجية للعمل لا يعنى أن تتم بنفس الترتيب بل إن الكثير من الإجراءات يمكن أن تتم على التوازي، أو تتقاطع مع بعضها للوصول إلى المعلومات والبيانات وتسجيلها في الوقت المناسب وعلى السبيل الذي يسمح بالتفسير الدقيق للنتائج .

وهذه الخصائص والمحددات هي التي دعمت العديد من الخبراء إلى القول بأن هذا المنهج لا يعتبر علمياً بدرجة كافية وبصفة خاصة لاعتماده على الذاتية في الكثير من إجراءاته .

إلا أن هذا لا يقلل من كفاءته في التعامل مع وحدة واحدة تمثل حالة الدراسة، بهذه الإجراءات التي لا يصلح معها التعامل الكمي أو التحليل الإحصائي في كثير من إجراءات الدراسة بل إن التحليل الإطناعي والتفسير الكيفي يكون هو الأساس في مثل هذه الدراسات وهذا المنهج بإجراءاته أو بعضها يصلح لأن يكون أداة لتأكيد الصديق المنهجي في بحوث تعتمد على مشاهد أخرى مثل المسح على سبيل المثال . حيث يمكن إجراء الدراسة المتصلة لعدد محدود من الحالات لتأكيد صدق استنتاج الكمية للمصحح . بالإضافة إلى أن هذا المنهج يستعده إجراءات التعامل مع مصادر البيانات ولقدما بنفس الأساليب والأدوات الخاصة بالبحث النقدي والتاريخي .

ولذلك فإنا لا نقول من صلاحية هذا المنهج، لأنه يعتبر منهجاً كائناً لجمع المعلومات عن حالة ما أو عدد محدود من المفرادات تمثل حالة دراسة . ويتكامل مع صاهج وأساليب بحثية أخرى في دراسة الظواهر الإهلامية التي تتعمم بالتركيب والتقليد .

تحليل النظم في دراسة المؤسسات الإهلامية

تحليل النظم Systems Analysis عبارة عن منهج استدلالي يقوم بداية على فكرة عزل لعناصر والمكونات عن بعضها ومحاولة وصفها وصفاً جريئاً دقيقاً لتحديد معالم التفاعلات والعلاقات بين هذه العناصر وبعضها التي تؤدي إلى وجره الظاهرة أو المشكلة، ثم اقتراح الحلول والبدائل المختلفة التي تتفق وخصائص هذه التفاعلات والعلاقات .

وكما سبق أن قدمنا في الفصل الثاني من هذا الكتاب أن وسائل الإعلام تعتبر في الفكر النظمي أو إطار النظومات نظاماً معشوقاً يتفاعل مع البيئة المحيطة به يؤثر فيها ويتأثر بها .

ولذلك لا تنفك حدود توظيف تحليل النظم في دراسة المؤسسات الإعلامية على وصف العناصر والمكونات فقط . ولكنها تقف إلى وصف علاقات المؤسسات الإعلامية بالنظم الاجتماعية الأخرى والبيئة الكلية لهذه النظم .

ويركز تحليل النظم بصورة عامة على ثلاث عمليات رئيسة .

١- وصف للمدخلات *Inputs* أو العناصر المحركة للإنتاج، أو المولدة في المنتج النهائي .

٢- وصف للمنتج النهائي أو المخرجات *Outputs* أو المستهدف .

٣- وصف للعمليات التي تتم خلال مراحل تحويل المدخلات إلى مخرجات، وطبيعة العلاقات بين العناصر المحركة لهذه العمليات .

ثم تأتي بعد ذلك العملية المتكاملة التي تعبر المدخل إلى انتشخيص أو اقتراح الحلول والبدائل، وتتمثل في إعادة التركيب لهذه العناصر من أكثر من صيغة يتربط عليها نعان أو احتلاصفي النتائج البديلة .

وفي حالة النظم المقترحة وعلاقتها مع النظم الأخرى والبيئة التي تشكل سياق حركة النظم، فإن هذه العلاقات تعتبر جزءاً من المدخلات في الوصف الكلي

ويعتمد عمليات الوصف السابقة على جهود كبيرة في جمع البيانات والمعلومات التفصيلية والدقيقة عن كل عنصر وعلاقاته مع عناصر النظام الأخرى . وذلك من خلال الأساليب المختلفة والأدوات العديدة لجمع البيانات والمعلومات بأنواعها، ومن مصادرها الأساسية، حسب طبيعة كل عنصر وخصائصه .

ويعتبر استخدام تحليل النظم نموذجاً جديراً بالاهتمام ينتهي بتقديم نموذج مبتكر يوضح أنماط الأوصاف للعناصر وعلاقاتها بما يؤدي إلى تحسين المخرجات أو إنتاج مخرجات جديدة . ولذلك فإن تحليل النظم يحتاج بدرجة كبيرة إلى قدرات إبداعية فائقة في التعامل مع بناء العلاقات، وإصدار الأحكام وبناء النماذج، ويعتمد أيضاً تحليل النظم بدرجة كبيرة على الأساليب الكمية *Quantitative* في جمع البيانات وتسجيلها ووصفها وعرضها في صورة من صور العرض المختلفة التي تتمثل في

اجدوال واعروض البيانىة بجانب النصوص الشارحة للوصف والتفسيرات الخاصة بالعناصر والعلاقات بينها .

ويحدد جيمس لويز (٨٥، ٦٢) ست خطوات أساسية لتحليل النظم هي

- ١- تحديد المشكلة وصياغتها .
- ٢- وضع الحلول البديلة .
- ٣- بناء النماذج التى تشكل البدائل .
- ٤- تحديد التكلفة والفعالية لكل من البدائل .
- ٥- تقديم الترصيات .
- ٦- تنفيذ البديل المختار .

ويحدد هذه الخطوات الست المراحل أو الخطوات بشكل عام فى إطار بحوث العمليات ومواجهة المشكلات والصعوبات ولا تختلف كثيرا عن الخطوات المنهجية فى البحث العلمى التى تركز على تحديد مصادر البيانات وأساليب جمع هذه البيانات وأدواتها .

كما يرى محمد النهدي (٩٥ : ٢٢٥-٢٢٧) أن تحليل النظم يشتمل على .

- دراسة النظام الحالى أو جزء منه، وتطبيق المعلومات المحصل عليها فى تصميم نظام جديد يحل محل النظام الراعى أو يعمل على تحسينه .
- فهم وتفسير لبيانات وأغراض وتشخيص المشاكل بعناية تحسين أو تطوير النظام .

وبذلك يرى أن تحليل النظم لا يقف عند حدود التجزئ أو التفكيك والوصف المجرد لكل عنصر من عرلة من العناصر الأخرى، ولكن يهدف بالدرجة الأولى إلى تشخيص المشكلات واقتراح الحلول لهذه المشكلات من خلال المبدأة باقتراح لسادج البديلة لهذه الحلول .

وفى إطار الخطوات الشائعة للبحث العلمى، فإننا نرى أن تحليل النظم يمر أساساً بخطوات رئيسية تعكس مفهوم التحليل من جانب، ومفهوم النظم من جانب آخر ولذلك فإن الخطوات الأولية لتحليل النظم تتمثل فى الآتى :

- ١ وصف النظام فى إطار السياق الذى يدور فيه، أو البيئة التى يعمل بها، باعتباره نظاماً مفتوحاً، وهو ما يميز المؤسسات الإعلامية بصفة عامة .

٢- وصف المدخلات الناتجة عن التفاعل مع هذا السياق أو هذه البيئة، والتي تشمل مجسوع التأثيرات المتبادلة بين النظم المرعية الأخرى في دائرة السياق أو البيئة مثل التشريعات/ الصوابط الاجتماعية/ مصادر التمويل/ خصائص لسوق

٣- تحديد عناصر النظام ومكوناته مثل الإدارة/ التحرير/ الإنتاج/ التسويق... إلى آخره، ثم وصف هذه العناصر، وطبيعة العلاقات بينها .

وهذه الخطوات الأربعة تشكل المدخل الأساسي للخطوات المتهجبة الخاصة بتحديد البيانات المستهدفة، ومصادرها (مصادر بشرية/ وثائق) ثم تاني الخطوات التالية :

- ٤- تحديد نظام جمع البيانات والذي يشمل تصميم أدوات جمع البيانات، وطرق التقدير والقياس واحتمالها .
- ٥- تصنيف وتسجيل البيانات بما يتفق مع أهداف عملية التحليل واتجاهاتها .
- ٦- عرض البيانات في صورة من الصور المختلفة لعرض البيانات
- ٧- إجراء المقاربات مع المعايير المختلفة - في حالة توافرها - لخصائص والعلاقات الخاصة بكل عنصر .
- ٨- إعادة توصيف هذه العناصر وبناء العلاقات الشفعية بينها، من خلال البدائل المقترحة .
- ٩- اختبار أسب البدائل والحلول المطروحة . وعرضها في صورة نموذج من النماذج الخاصة ببناء النظم .

ويراهى الباحث أن التحكيم والاختبار وإجراء المقارنات مع المعايير الخارجية تعتبر ضرورة لتقرير أوزان الخصائص القائمة للعناصر والعلاقات بينها . ولذلك فإن تحليل النظم يحتاج إلى اطلاع واسع على علوم الإدارة وبحوث العمليات ونظم المعلومات، التي تعتبر ضرورة لإرشاء الباحث إلى سبل التعامل مع البيانات ومصادرها في تحليل النظم وأساليب عرض البيانات بما يتفق مع الأساليب الشائعة لتحليل البيانات. والتي أصبحت تتعامل مع الحاسب الآلي بالدرجة الأولى مثل الجدولة وخرائط التدفق التي أصبحت من أساليب عرض البيانات ومجملها في الحاسب الآلي .

وتؤكد على أن تحليل النظم يحتاج إلى مهارات إبداعية وإبتكارية في كل

مراحله، بالإضافة إلى حاجته للمعرفة الواسعة التي تساعد على التفسير الكمي وتسجيل النصوص الشارحة كصورة من صور عرض البيانات والنتائج ويجب ألا يعمل ذلك اعتماداً على أن تحليل النظم يعتبر أسلوباً كمياً بالدرجة الأولى خاصة بعد أن تم تطوير إجراءاته وأدواته بما يتفق مع الاستخدامات العلمية للحاسب الآلى فى الإدارة والتنظيم .

خصائص تحليل النظم

١- يميل تحليل النظم إلى أن يكون النشاط فردياً متمحراً أكثر من كونه خطوات منهجية منتظمة، لأن الكثير من إجراءاته - كما سبق أن ذكرنا - تعتمد على المهارات الابداعية والابتكارية، بالإضافة إلى أن رسم النتائج والمعادج فى النهاية هى اختبارات من بذائل تعكس قدرات متميزة للباحثين والخبراء فى ميدان التحليل .

٢- تؤثر سيطرة الطابع الكمي فى الكثير من إجراءاته وأدواته، حيث يتم تصميمها بما يتفق مع هذا الطابع . ولذلك تعتبر اختبارات الثبات والصدق ضرورة فى تصميم الإجراءات والأدوات، وتقرير النماذج المختارة .

٣- يحتاج الحكم على الخصائص والعلاقات الاسترشاد بمعايير قائمة ومعترف بها فى مجال البحث، لمساعدة الباحث فى تفهيم الخصائص والعلاقات، وتقرير النتائج وبناء النماذج .

٤- من الممكن تطبيق تحليل النظم بشكل جزئى على خصائص بعض العناصر و العلاقات بينها مثل رسم خصائص الإدارة وأساليبها، وهياكل التشغيل، ولشغلين كما يمكن تطبيقه بشكل كلى على كل بناء النظم وعلاقاتها

٥- يرى أن يبدأ العمل دائما من أعلى إلى أسفل ومن الدوائر الأكبر إلى الأصغر فى عملية التحليل . وتحليل النظم يبدأ من السياق والبيئة الكلية، وفى الدحل يبدأ من قمة الهرم التنظيمى إلى أسفل وهكذا أو يبدأ العمل فى الاتجاه من المدخلات ثم العمليات ثم المخرجات

٦- يقترب تحليل النظم إلى التكامل مع غيره من المناهج العلمية وبصفة خاصة المناهج ولأساليب الخاصة بجمع البيانات مثل التصميمات المختلفة للمصنع، أو دراسة لحالة فى دراسة بعض العناصر أو المكونات الخاصة بالنظم .

٧ - ويعتمد أيضاً على عدد من أدوات جمع البيانات - حسب الحاجة - مثل الاستقصاءات ولقائيات والملاحظة بأنواعها، وتصميم الاستمارات والبطاقات الخاصة بها للوصول إلى البيانات المستهدفة في وصف النظام وعناصره .

أوجه الاتفاق والاختلاف بين دراسة الحالة وتحليل النظم

يقترن استخدام منهج دراسة الحالة مع تحليل النظم في دراسة المؤسسات الإعلامية، لأن المؤسسة الإعلامية تعتبر في وقت واحد وحدة واحدة، تقوم على بناء منظومة يحمل أهدافه وتنظيمه وآليات تنفيذه هذه الأهداف . وهذا البناء يمكن دراسته منهجياً من خلال دراسة الحالة دراسة متعمقة ومركزة لكل هذه العناصر، وفي نفس الوقت لا يمكن إجراء هذه الدراسة المتعمقة والمركزة دون عزل عناصر النظم أو البناء عن بعضها لمزيد من التعمق في دراستها، وهذا هو جوهر تحليل النظم . ولكن تبقى هناك عدة اختلافات :

١ - يفتقد على دراسة الحالة التسجيل الكيفي والإتباعي للبيانات والمعلومات، مع غياب رصع للاستخدام الكمي . بينما يتطلب تحليل النظم تصحيح الأساليب وبناء الأدوات بشكل ييسر الاستخدام الكمي . نظراً لأن الاستخدام الشائع لتحليل النظم يكون من خلال برامج الحاسب الآلي التي تحتاج إلى استخدام رموز وأرقام تتفق وطبيعة هذه البرامج .

٢ - ليس هناك ما يجمع من دراسة عناصر الوحدة دون ترتيب أو على الترتبي، لأن من يسجل ويحصر ويحصر البيانات هو الباحث . بينما يفرض تحليل النظم العمل طبقاً لخرائط التدفق ومسارات التنظيم والعلاقات لأن كل وحدة أو عنصر قد تكون بياناته في حد ذاتها مدخلات لدراسة العنصر أو الوحدة التالية وهكذا . ولذلك يفرض تحليل النظم أن تبدأ الدراسة من الدوائر الأكبر إلى الأصغر، أو من قمة الهرم إلى قاعدته، بما يتفق مع مسارات التدفق ورصع الوحدات في برامج الحاسب الآلي في علاقتها ببعضها ببعض .

٣ - تركز دراسة الحالة - في بحوث المؤسسات - على أساليب المقابلة والملاحظة وغيرها من الأدوات التي تعتمد على الاتصال المباشر مع المبحوثين أو مفردات الدراسة . بينما يتوسع تحليل النظم في استخدام أساليب أخرى تعتمد على الاستقصاء وجمع البيانات من بعد كجزء من المدخلات الأساسية لحركة العملية والأداء . أو ضرورة لتقييم المخرجات والنتائج النهائية .

٤- تهدف دراسة الحالة إلى الوصف التفصيلي أو التشخيص القائم على هذا الوصف - بالنسبة لدراسة المؤسسات الإعلامية بالذات - بينما يتطلب تحليل النظم المقارنة المعيارية مع معايير للأداء والعمل وبناء العلاقات ووصف النظم، تكون أساساً في تصميم البرامج وقياس نتائجها.

ولذلك يعتمد تحليل النظم في جزء كبير من تصميماته على علوم الإدارة وبحوث العمليات وتحليل الهيئات التي تعتبر ضرورة لتقرير خصائص النظام وعلاقات بين عناصره أو العلاقات مع البيئة الكلية وعناصرها .

وعلى الرغم مما يتردد دائماً عن منهجية تحليل النظم وعلاقاتها بما يستحدث في علوم المعلومات والحاسب الآلي، إلا أنه بصفة عامة يعتبر تطوراً لدراسة الحالة في اعتماده على الجانب الكمي وتحليل الناحية التي تشمل بها بحوث دراسة الحالة .

ولذلك لا يجزم بأن هناك تصميمًا نظريًا واحدًا لتحليل النظم يجب الاسترشاد به، ولكنه كما سبق أن ذكرنا - يعتمد في الكثير من إجراءاته المنهجية وتصميم أدواته على القدرات الابتكارية والإبداعية للباحثين في هذا المجال .

كما أنه لا يعني ارتباط تحليل النظم باستخدام الحواسيب، ضرورة استخدام برامجها في التسجيل والتحليل. بل أن هذه العمليات يمكن أن تتم من خلال الجهود البشرية لفرق البحث في تمثيل عرض المعلومات وحركة العناصر وعلاقاتها مع بعضها بالصور المختلفة للتسجيل والعرض واستخدام وسائل وأدوات مساعدة لهذه الجهود تعتمد على الأساليب المبتكرة للبحث ودفع التفكير في البدائل، مثل أساليب ولفي، Delphi وسماء السيناريوهات والعصف الذهني .. وغيرها . التي تعتمد على خبرة واسعة ومعلومات كافية لتحليل والاستنتاج واتخاذ القرارات

المنهج المقارن والمقارنة المنهجية

يحتل الأمر على كثير من الباحثين في الدراسات الإعلامية بين المقارنة المنهجية باختيارها مطلقاً أساساً في تطبيقات العديد من المناهج العلمية المختلفة، وبين الدراسات المقارنة *Comperative Studies* التي تهتم بدراسة توزيع الظواهر الاجتماعية في مجتمعات مختلفة، أو أنماط محددة من المجتمعات أو حتى مقارنة

مجتمعات كلية بعضها ببعض، أو مقارنة النظم الاجتماعية الرئيسية من حيث إستمرارها، وتطورها والتغير الذي يطرأ عليها (محمد على محمد: ٨٢: ٢٢٧) وهذه الدراسات تجد مجالاتها أكثر في علم الاجتماع وعلم الأنثروبولوجي التي تهتم بتحليل عمليات التغير في المجتمعات ومقارنتها، أو مقارنة خصائص المجتمعات الثقافية عبر الزمن .

أما في الدراسات الإعلامية فالأمر يختلط على الباحثين في حالات متعددة مثل :

- النتائج المقارنة في تحليل محتوى الإعلام عبر الوثائق المختلفة (صحف/ قنوات/ برامج/....إلى آخره) أو عبر الزمن مثل مقارنة نتائج التحليل بين المراحل التاريخية لما قبل في هذه المراحل أو الفترات .
- النتائج المقارنة بين العشرات أو الجماعات أو العينات في الدراسات الميدانية للسلوك الإتصالي .

وفي مثل هذه الحالات يسجل الباحث خطأ استخدام المنهج الممارس بينما لم يزد الأمر عن إجراء مقارنة بإعتبارها مطلباً منهجياً لإستقراء نتائج التحليل، أو نتائج المسح الميداني على سبيل المثال .

ولولا هذه الأخطاء التي يقع فيها الباحثون لم يكن هناك ما يدعو لتناول المنهج المقارن لحدود استخدامه في الدراسات الإعلامية التي مازالت تلقى عند حدود وصف المصنف وسلوكه الإتصالي أو تحليل محتوى الإعلام بصفة مستقلة أو لأغراض اختبار الفروض الخاصة بالطرق الإعلامية المعاصرة .

مجالات استخدام المنهج المقارن :

- تتمثل مجالات الاستخدام الرئيسة التي يمكن أن تعضد للبحث المجالات في الآتي : (محمد على محمد: ٨٢: ٢٣٠-٢٣١) .
- دراسة أوجه الشبه أو الاختلاف بين الأنماط الرئيسة للسلوك الإجتماعي مثل دراسة السلوك السياسي أو السلوك الإجرامي .

وفي هذه الحالات يمكن تطبيق المنهج المقارن في الدراسات الإعلامية في مجالات دراسة لسلوك الإتصالي مع وسائل الإعلام ومقارنته بين المجتمعات أو الثقافات Gross-Culture أو دراسة المؤشرات الثقافية المختلفة من خلال محتوى الإعلام في المجتمعات المتباينة كمدخل لدراسة الثقافات والحضارة المقارنة

- دراسة نمو وتطور مختلف أنماط الشخصية أو الأنماط الداعمية والإنجابات
السيكولوجية والإجتماعية في مجتمعات مختلفة وثقافات متعددة وتمثل هذه
الدراسات بحوث الثقافة والشخصية ودراسة الطابع القومي *National Character* . ويمكن استخدام الدراسات الإعلامية في هذا المجال في دراسة الصورة
إدھنية للمجتمعات في وسائل الإعلام، أو اتجاهات الرأي العام تجاه لقضايا
الإنسانية المقاربة في هذه المجتمعات .

- دراسة المصادر المختلفة من المنظمات *Organisations* وعلى الأخص
المنظمات البروقراطية مثل نقابات العمال، أو المنظمات السياسية أو
المنظمات الصناعية المختلفة .

وفي هذه المجال يمكن دراسة المنظمات الإعلامية في إطار المقاربة بين
المجتمعات مثل هياكل المؤسسات الإعلامية أو نقابات الصحفيين في إطار دراسة
المصادر المختلفة من المنظمات .

- دراسة انظم الإجتماعية في المجتمعات وتحليل المعايير الإجتماعية العامة التي
تعتبر محددات لهذه النظم مثل نظام الأسرة والزواج والمعتقدات ودراسة
اجتماعات إرتبسية والنظم الفرعية مثل العادات والتقاليد والفولكلور
- تحليل المجتمعات الكلية والمقاربة بين المجتمعات وفقاً لنسب الرئيس السائد
للنظم أو التوجهات الثقافية .

ومراجعة هذه المجالات وتطبيقاتها في علم الاجتماع يقدم صورة للفرق بين
استخدام النهج المقارن، وتحقيق مطلب المقارنة المنهجية الذي يعتبر إستكمالاً
لإجراءات العديد من المناهج مثل المسح الاستدلالي أو تصميمات الدراسات
المبدئية شبه التجريبية .

وبصفة عامة يمكن تصور الاختلاف بين تطبيقات المقاربة في المحدثين في أن
لمقدرة في النهج المقارن تتم على مستوى المجتمعات والتجمعات أو الحضارات
والثقافات وهو المستوى الماكرو *Macro* في التحليل، ومجالها علوم الاجتماع
والدراسات الثقافية والاثنوبولوجية وإن ساهمت الدراسات الإعلامية في جانب
مها كما سبق أن أوضحنا . أما المقاربة المنهجية كأداة من أدوات الاستقراء في
تحقيق الفروض العلمية سواء في الدراسات التحليلية أو المبدئية والمقاربة بين

المجموعات أو الجماعات داخل المجتمع الواحد فهي تنتمي في هذه الحالة إلى الدراسات المبكر *Micro* في التحليل، حيث تعتبر الجماعات أو المجموعات وحدات فرعية أو وحدات أصغر في المجتمعات ونظمها الرئيسية ويمكن اتعاها معيارا للمقارنة بين المجتمعات المختلفة فيما بعد، لكن دراستها تكون قد قامت بداية في رسم صورة متكاملة للمجتمع في جوانب الدراسات الإعلامية أو من خلالها .

ولذلك فإن علم المناهج عندما يتناول النهج المقارن لا يتناول مفهوم المقارنة في تطبيقات المناهج المختلفة، ولكن بالمعنى الأكبر للمفهوم وهو المقارنة بين المجتمعات المختلفة أو الثقافات في إطار معايير أو محكات مجتمع لها قدر من الاتفاق والاختلاف التي تكون مجالا للمقارنة واصدار الاحكام حول الخصائص أو السمات المقارنة بين هذه المجتمعات أو الثقافات . وليس بين الجماعات أو الفئات داخل المجتمع التي تنلق في أطر هذه المعايير والضوابط أو المحكات الإجتماعية التي تتخذ أساسا للمقارنة .

تكاميل المناهج لأغراض المقارنة.

وما يزيد احتمالات التداخل أيضاً بين مفهوم المقارنة المنهجية والمنهج اللان، هو استخدام نفس المناهج لأغراض المقارنة بين المجتمعات أو الثقافات، لأن تطبيق المنهج المقارن يستدعى استخدام مناهج وأساليب أخرى لتحقيق هدف المقارنة . مثل استخدام تحليل محتوى الإعلام أو الوثائق أو الكتب المدرسية للكشف عن الخصائص والأنماط الثقافية للشعوب والمجتمعات . أو استخدام المسح جمع البيانات عن أنماط السلوك أو المعايير أو الخصائص التي تسهم في رسم صورة المجتمعات وإجراء المقارنة بينها . أو استخدام تحليل النظم لدراسة التنظيمات أو النظم أو الهياكل الاجتماعية في المجتمعات المختلفة الأغراض وصف أهداف هذه النظم أو التنظيمات وعناصرها واتجاه العلاقات بينها وارتباطها بالخصائص أو السمات الثقافية للشعوب والمجتمعات .

واستخدام تحليل المحتوى أو المسح أو تحليل النظم وما يرتبط به من ضرورات المقارنة بين نتائج التحليل أو المسح أدى أيضاً دون وعي من الباحث إلى الخلط بين المفاهيم، خصوصاً أن الأمر لا يريد - في إدراك الباحث - عن كونه رسداً للمنهج

المستخدم فقط من مقدمة البحث دون مطالبته بتقديم الخصائص المميزة للمنهج المستخدم للحكم على صلاحية الاستخدام واتفاقه مع أهداف البحث ومتطلباته . بالإضافة إلى أن المنهج المقارن لا يزيد أبداً في وعى عدد كبير من الباحثين عن مجرد إجراءات المقارنات في أى مستوى من مستويات العمل المهجرى . وهنا يختلف عن الخصائص المميزة للمنهج المقارن واستخداماته حيث يتطلب بداية :

- التعامل مع الوحدات الكبيرة (حضارات - ثقافات - مجتمعات) .
- وجود أمدق أو إختلاف في الوحدات مجال المقارنة
- وجود معايير أو محكات *Criteria* للمقارنة تتسم بالصدق والثبات
- بالإضافة إلى توحيد الرموز المستخدمة في إجراءات المقارنة مثل الرموز اللغوية ودلالاتها ، وكذلك صفاييس الصورة والمعنى المستخدمة في القياس وإجراء المقاربات مثل مقياس التباين الدلالي في رسم الصورة الذهنية

ودلك بالإضافة إلى الجهد المنهجية الكبيرة في التحكم على التوافق في اختيار المؤلفات والمؤشرات والخصائص التي تحتاج إلى دراسات متعمقة للاتساق الثقافية والإحصائية التي يتم دراستها لأغراض المقارنة .

ولهذا فمن الباحث يجب أن يكون حذرا في تسجيل هذا المنهج في الدراسة الإعلامية دون توهم الحاجة إلى استخدامه ، والاكتفاء بطلب المقارنة المنهجية التي تعرضها الناهج المختلفة في رسم الاستدلالات المختلفة أو تقرير التعامل والأثر الذي تستهدفه البحوث دراستها مثل ضرورات المقارنة بين نتائج تحليل المحتوى سواء عبر الزمن أو عبر الفترات المختلفة لأوعية التحليل (صحف / قنوات / برامج....) أو ضرورات المقارنة بين الجساعات المقارنة في الدراسات المستعرضة أو التطورية لأغراض الاستدلال عن الاتفاق أو الاختلاف في أنماط السلوك أو التعرض إلى وسائل الإعلام ومحتواها أو تقرير التعامل وحدوث التأثيرات . أو المقارنة بين الجساعات المختلفة لأغراض التجريب في الدراسات الميدانية وشبه التجريبية كما سيأتى بعد في دراسة العلاقات السببية التي تعتبر المقارنة المنهجية مطلباً أساسياً لتقرير هذه العلاقات أو اختبارها .

التحليل البعدي والتحليل من المستوى الثاني

لا تلعب حدود الحاجة إلى دراسة الأدبيات السابقة عند الرغبة في تطوير المشكلة العلمية أو صياغة الفروض الخاصة بها - ولكنها تمتد إلى تلبية الحاجات العلمية لمعرفة العلاقات بين نتائج البحوث السابقة لأغراض المقارنة المنهجية التي يمكن أن تشرى المعرفة النظرية في مجال الإعلام أو توجه الباحثين إلى دراسة مشكلات علمية جديدة، أو القاء الضوء على المنهج والأدوات وإجراءات البحث المستخدمة في البحوث السابقة ودراسة الارتباط بين هذه الاستخدامات والنتائج في إطار المقارنة .

ويتم إجراء مثل هذه الدراسات من خلال التحليل البعدي *Meta Analysis* أو التحليل من المستوى الثاني *Secondary Analysis* الذي يعتبر إعادة لاستخدام تراث البحوث السابقة، سواء كان بواسطة الباحثين الذين قاموا بها أو غيرهم، يتم إجراء مثل هذه الدراسات للإجابة على التساؤلات المنهجية ذات العلاقة بهذه البحوث الأصلية، وتهدف عادة إلى المقارنة بين نتائج هذه البحوث، لتحقيق التكامل بين هذه النتائج، وصياغة تعميمات جديدة تعتمد على هذه المقارنة ونتائجها .

والتحليل البعدي أو التحليل من المستوى الثاني أو تحليل الأدبيات السابقة *Literature Analysis Research* يقترب كثيراً من الدراسة الاستطلاعية للدراسات السابقة أو الدراسات المرتبطة التي تعتبر مطلباً للإلتزام من المشكلة العلمية التي يدرسها الباحث أو صياغة فروصها، في أنها جميعاً تعتمد على تراث الباحثين السابقين، وتعتبر البيانات الخاصة بالبحوث السابقة في هذه الحالة بيانات ثابرة، ولكنه يختلف في الأثر :

- إن الهدف من التحليل البعدي أو التحليل من المستوى الثاني الوصول إلى حقائق جديدة للإجابة على التساؤلات المطروحة في دراسة مستقنة تعتمد على تحليل الدراسات السابقة - بينما تهدف الدراسة الاستطلاعية للأدبيات السابقة تطوير مشكلات جديدة أو الاستفادة بها في صياغة الفروض العلمية أو تطوير الأساليب والأدوات المنهجية في دراسة ترتبط بالدراسات السابقة

ولذلك يهتم الباحث بنتائج الدراسات السابقة بالدرجة الأولى، وبصفة خاصة المقارنة بينها أو إعادة النظر إليها في ضوء معايير أو أوزان جديدة، أو دراسة معالم التعبير أو الاختلاف فيها على مر الزمن، أو البحث عن العوامل والمقدمات التي قد تكون سببا في الاتفاق أو الاختلاف بين النتائج أو وضع النتائج بعد الرصد والتنظيم في أطر تصنف للاسترشاد بها في تطوير المعرفة العلمية، أما في الدراسة الاستطلاعية للدراسات السابقة والمرتبطة فهي النظر إلى كل مراحل العمل في هذه الدراسات للاستفادة بها في العمل بالبحث الجديد. وتكون الاستفادة بالنتائج أحد أهدافها وليست الهدف الأساسي، لأن النتائج قامت بدورها قبل ذلك في توجيه الباحث نحو المشكلة المعنوية .

- الدراسة التي تعتمد على التحليل من المستوى الثاني لبيانات البحوث السابقة، تتبع الإجراءات المنهجية الخاصة بدراسة المشكلة العلمية بشكل عام مثل تحديد المشكلة العلمية وصياغة الفروض أو طرح التساؤلات وتحديد البيانات المستهدفة ثم تحليل هذه البيانات واستخلاص النتائج . أما في الدراسة الاستطلاعية للدراسات السابقة والدراسات المرتبطة فإن جهد الباحث يتركز في الإطلاع المباشر على هذه الدراسات والتسجيل الانتقائي لما يرى الباحث الاستفادة منه .
- البيانات المستهدفة في التحليل من المستوى الثاني هي كل البحوث ذات العلاقة بمشكلة البحث والتي تسهم في اختبار الفروض أو الإجابة على التساؤلات المطروحة دون تحديد أي ضوابط للاختيار من بينها . فليست هناك في هذا المجال دراسة قوية وأخرى ضعيفة، لأن المعيار هو وصول أي منها إلى نتائج يمكن الاستفادة منها . وفي هذا المجال يرى بين جلاس *G Glass* أن الدراسات الضعيفة منهجيا غالبا ماتشمل نتائج مشابهة للأخرى الأكثر قوة، ومن خلال ربط النتائج ببعضها يتموقع الوصول إلى مستوى أكبر من الثقة، ودمج نتائج الدراسات مع بعضها تعطي مرجعا أفضل لفهم الظاهرة، وهذا يكون أفضل من استبعاد الدراسات الضعيفة (*W.R.Borg & M.D.Gall 83 198*)

أما في الدراسات الاستطلاعية للدراسات السابقة أو المرتبطة فإن الباحث يقوم بتحديد مدى الاستفادة من أي عنصر من عناصر هذه الدراسات، بناء على تقييم لهذه العناصر وتقييمه للبحث أيضا .

وسمى أيضاً في هذا المجال بين التحليل من المستوى الثاني وبين تقييم الجهود البحثية في مجال ما من مجالات التخصص أو فترة زمنية معينة حيث يتم رصد البحوث وإعادة تصنيفها بناءً على: الدراسات/ المناهج/ أسلوب العينات/ أدوات البحث. ثم رصد تكرار الاستخدام لكل عنصر من هذه العناصر مثل دراسات (البنى عهد المجيد ٨٦، أميرة العباسي ٨٦، سيد بهنسي ٩٤ وغيرها) (١) وهي دراسات استهدفت تحليل عدد من الدراسات في مجال من مجالات التخصص بناءً على فئات العناصر المنهجية واستخداماتها ورصد تكرار هذه الفئات. وهذه الدراسات وإن كانت تفتقر جهداً بحثياً في مجال تقييم البحوث والدراسات السابقة وتقدم دليلاً إرشادياً للباحثين لما استخدم وما لم يستخدم من عناصر المنهج والأدوات البحثية، لكنها لا تمثل تراكماً معرفياً وإضافة نظرية في مجال التخصص مثلما تهدف إليه دراسات التحليل من المستوى الثاني التي تهتم بدراسة النتائج بالدرجة الأولى مثل دراسات: (محمد عرفة ٩١، راجية قنديل ٩٨) (٢).

وقد يكون هدف التحليل من المستوى الثاني اختبار الفروض أو الإجابة على التساؤلات التي طرحها الباحث، ويتم رصد النتائج وتفسيرها في هذا الإطار. أو قد يكون هدف التحليل رصد التطورات العامة في الدراسات السابقة وإقامة علاقة فرضية بينها من خلال التحليل من المستوى الثاني.

(١) - لبنى عهد، مجيد، بحوث الصحافة في مصر من ٧٦-١٩٨٥ دراسة تحليلية نظرية، الخطة الدراسية الأولى لشكلات المنهج في الدراسات الصحفية، ١٩٨٦/٤/٢١-١٩، القاهرة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة.

- أميرة محمد، عيسى: الجوانب الإجرائية والمنهجية لبحوث الصحافة في مصر - دراسة تحليلية لحظرات رسائل الماجستير والدكتوراه المسجلة بكلية الإعلام، المرجع السابق.

- السيد بهنسي، البحوث الاتصالية الخاصة بالطفل من ٦٦-١٩٩٢ دراسة تحليلية نظرية، القاهرة، جامعة الأزهر، مجلة جامعة الأزهر، ١٩٩٤.

(٢) - محمد عرفة، التأثير السلوكي لوسائل الإعلام - تحليل من المستوى الثاني، بحوث الاتصال، القاهرة، كلية الإعلام، العدد السادس، ديسمبر ٩١، ص. ٣٩-٧٢.

- راجية أحمد قنديل: دراسات الطفل ووسائل الإعلام والثقافة في التسمينات، تحليل من المستوى الثاني لنتائج الدراسات المصرية، القاهرة، الشركة المتحدة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٨.

وهنا نوعان من أنواع التحليل من المستوى الثاني ثم على أساسهما العديد من الدراسات في هذا المجال وهما *Hypothesis- Then- Data Type* واثني *(L.B.Becker In G H Stemple,111 & Data-Then Hypothesis Type . B H Westley 81 - 244 - 47)*

تصميمات البحث في التحليل من المستوى الثاني

يتفق الخبراء على أن تصميم البحث وإجراءاته في التحليل البعدي أو التحليل من المستوى الثاني لا يختلف عن غيره من البحوث التي تعتمد على البيانات الأولية أو لثنائية المساعدة . فهي تنحصر في خمس خطوات أساسية . هي . تحديد المشكلة العلمية / جمع البيانات / تقويم البيانات / التحليل والتفسير / عرض التقرير *(H.M.Cooper 82 241-303)* ويؤكد هاريس كوبر في هذا الإطار على رصد كل ما يؤثر على صدق النتائج والتفسير ويرى أن مصدر غياب الصدق في هذه الحالة يتعلق بنظام المعينات سواء كانت عينات البحوث المختارة ذاتها في حالة تمدها وربادتها كمجتمع للدراسة ، أو المعينات الخاصة بكل بحث في علاقتها بالمجتمع ومدى تمثيل العينة للمجتمع من حيث الحجم والخصائص .

ولا بد أن يراعى الباحث تسجيل كل ما يثير التناؤل حول النتائج ، لأنه قد توجد العديد من الدراسات التي توصلت إلى نتائج مختلفة لنفس الغرض ، ولذلك يجب أن يسجل الباحث تفهيمه النقدي لهذه الحالات . ومالم يراعى ذلك فإن التفسير سيكون مقوصاً مالم يكن هناك تفسير كالم لنتائج بين النتائج في هذه الحالات .

وسواء كانت الدراسة تهدف إلى تحليل الاتجاهات *Trend Analysis* أو تحليل العينة (الجموعات والجماعات وخصائصها) *Cohort Analysis* فإن عامل الوقت يعتبر معتمداً مستقلاً في هذه الدراسات يوضع في الاعتبار عند تصميم التحليل من المستوى الثاني الذي يهتم بتحليل الاتجاهات أو خصائص المجموعات والجموعات *(L.B.Becker 247-252)* .

وهي الدراسات الإحصائية فإن الباحث في التحليل البعدي أو التحليل من المستوى الثاني يجب أن يضع في اعتباره من العمل المنهجي تسجيل ومراجعة كافة

العوامل الخاصة بالكشف عن مدى ارتباط نتائج البحوث ببعضها من حيث نظام
العمليات وقاعدة البيانات واختيار المجموعات في البحوث التجريبية وشبه التجريبية
والمعاملات الإحصائية التي تؤثر في النتائج النهائية وتحمل مؤشرا لارتباط لنتائج
بعضها مثل المتوسطات والانحرافات، ومعاملات الارتباط في الدراسات
الارتباطية واختلافها أو اتساق المقاييس المستخدمة. وكل ما يمكن أن يقدم تفسيراً
لائقاً لنتائج أو اختلافها حتى يمكن بناء التصميمات على أسس ثابتة وموثوقة
فيها .

ويشير إلى أن نجاح التحليل من المستوى الثاني في استقراء نتائج الدراسات
السابقة وإجراء المقارنة والوصول إلى نتائج جديدة تثري العلم والمعرفة المتخصصة،
يشترط هذا النجاح على تخصص الباحث وعمق دراسته لمجال التخصص الذي يدرس
له اعتبار مجالات التحليل ومادته من التراث العلمي بسهولة ويسر . ويوفر
بالتالي الوقت والجهد اللازم للرجوع إلى الثغرات من البحوث في التخصص أمام
لتحديد ارتباط البحوث بدراسته أم لا. ويوفر تخصص الباحث وعمق تحقيق الصدق
المهني في اختبار مادة التحليل وإجراءاته والثقة في نتائج التحليل بالتالي
وتعكس هذا على الاستزادة العلمية وتحقيق التراكم العلمي في الإطار النظري
لمجال التخصص .

ويحقق نجاح الباحث في التحليل المعدي أو التحليل من المستوى الثاني
استعداداً للمعرفة العلمية في الماضي وبنائها بالتطورات المعاصرة في نفس المجال،
وهذا يحقق قيمة علمية مضافة . وحتى تتحقق هذه القيمة العلمية المضافة فإن
الباحث يجب أن يكون حذراً في التعامل مع بعض الدراسات المقروءة من ناحية
المهيج والأدوات وقاعدة البيانات التي تؤثر في النتائج بالتالي، ولذلك فإن الباحث
يجب أن يقوم بنقد هذه الدراسات من الجوانب المهجية ووضع هذا النقد في الاعتبار
عند تفسير النتائج النهائية للتحليل الذي اعتمد على بعض من هذه البحوث

وصف العلاقات السببية واختبارها

على الجانب الآخر نجد أن أهداف البحث العلمي لظاهرة ما لا تنفع بحدود الوصف المجرد للظاهرة وعناصرها من خلال مناهج المسح أو دراسة الحالة أو تحليل النظم ومحتوى الإعلام، ولكنها تهدف إلى تشخيص المشكلات المرتبطة بالظاهرة، وصياغة حلول لهذه المشكلات من خلال نتائج البحث في العلاقات التي ترسم حركة الظاهرة وتؤثر فيها . وكذلك حركة عناصرها أيضاً والاستدلال عن أسباب أو المقدمات الخاصة بحدوث الظاهرة أو المشكلات العلمية . . والإجابة بالتالي عن السؤال لماذا . ١ وهو ما يعني تجاوز حرد الوصف المجرد للظاهرة في واقعها الراهن إلى البحث في العلاقات السببية ووصف هذه العلاقات لتكون مرشداً للتفسير والاستدلال الصادق للظاهرة وأسباب حدوثها .

بل إن البحث العلمي في إطار دراسة العلاقات السببية ومحاولة تأكيد العلاقات بين المقدمات والنتائج فإنه يتجاوز ذلك إلى التجريب المعطى لصبط التأثيرات وحركتها لإطلاق الأحكام والتعميمات الصادقة والدقيقة حول هذه العلاقات .

ولذلك فإن الباحث بهدف الوصول إلى التعميمات الصادقة والدقيقة والضبط المعكم للعلاقات السببية، فإنه يقوم بتوظيف أي من المناهج التي تنحصر إلى الدراسات الوصفية التشخيصية أو التجريب المعطى، أو يحاول جاهدة الاستفادة من أساليب الصبط المعطى في الدراسات الوصفية التشخيصية في المناهج شبه

التجريبية، وهو ما يستعين به الباحث من خلال المقارنة السببية في دراسة السببية المقارنة، أو دراسة العلاقات الارتباطية أو التجريب بمستوياته المختلفة

منهج الدراسات السببية المقارنة

يعتبر منهج السببية المقارنة *Causal Comparative Method* نموذجاً للبحث في العلل والأسباب الكامنة وراء حدوث الظاهرة من خلال دراستها في واقعها الراعي، وحيث يصعب التجريب المعمل على ضبط المتغيرات والتحكم فيها، ويعكس من خلال المسمى -المقارنة السببية، أو المقارنة الملية - الأساليب التي تتم للبحث في الأسباب من خلال المقارنة، والإجابة على السؤال لماذا...؟ في دراسة الظاهرة الإعلامية.

فهذا المنهج وتصميماته المتعددة يهدف إلى البحث وراء الأسباب الكامنة لحدوث الظاهرة، من خلال مقارنة الجماعات أو المجموعات أو العينات التي تتباين في خصائصها أو سماتها أو تكرار دراستها في تعرضها لمثير معين. وبالتالي يقدم التباين في الخصائص والسمات تفسيراً للتباين في الاستجابة لمثير واحد. وبالتالي يعتبر هذا المنهج أحد مناهج الدراسات الوصفية، التي تتجاوز حدود الرصف المجرى والإجابة على الأسئلة من...؟ وماذا...؟ وكيف...؟ إلى الإجابة على السؤال لماذا...؟ والاستدلال عن الأسباب الكامنة وراء حدوث الظاهرة في واقعها الراعي.

ولا يسمى هذا المنهج إلى احتلاق الأسباب، ولكن الكشف عنها والاستدلال على حركتها من خلال فهمها أو وجودها في الظاهرة وتأثيرات هذا العيب أو الوجود في حدوث الظاهرة التي نهدف إلى دراستها.

ويهدف إلى بحث أو دراسة حالات قائمة فعلاً، وأسباب مستترة عن وجود النتائج كما حدثت مسبقاً، وكما هي قائمة في الواقع الراعي. دون تدخل الباحث في وجود الأسباب أو غيابها.

وينرس الباحث فقط أشكال الاستجابات إلى مثير واحد، ويحري في التفسير والاستدلال تباين الاستجابات إلى أسباب معينة يحددها في الظاهرة بعد جمع البيانات عن الاختلافات أو التباينات السابقة.

ولذلك يعتبر هذا المنهج من الدراسات اللاحقة أو البعدية *ex post factor* التي تفسر لنتائج في ضوء ما حدث مسبقاً أي من خلال استرجاع الوقائع والأحداث التي حدثت في الماضي وليس ما يحدث بعد بتأثير التدخل الذاتي أو الإجراءات البعدية المتعددة في المفضل أو البيئة الدراسية (W.R.Borg & M.D. Gall 83 - 533) فالباحث يبدأ في رصد النتائج من خلال البيانات، ثم يقوم بعد ذلك في البحث عن الأسباب المحتملة التي أدت إلى هذه النتيجة، كما حدثت من قبل. أو كما تواجدت في الواقع الراهن، وكانت سبباً في حدوث النتائج كما يفسرها الباحث.

ولعل المثال البسيط على ذلك هو الاستدلال عن تباين المعرفة بالأحداث العالمية بين مجموعتين بسبب عدم اشتراك إحداها في القنوات الفضائية واشتراك الأخرى والسبب حدث فعلاً من قبل. واستعان به الباحث في تفسير النتائج الخاصة بتباين المعرفة بالأحداث العالمية، مع إجراءات أخرى يقوم بها الباحث لتأكيد الصدق المنهجي ومحاولة ضبط التفسيرات الأخرى في الواقع الراهن، كما يظهر واضحاً في تصميمات المنهجية المتعددة لهذا المنهج .

التصميمات المنهجية للمنهجية المقارنة

بالإضافة إلى الخطرات المنهجية العامة للبحث العلمي، فإن أهم ما يميز هذا المنهج من خطوات هو الآتي :

أولاً : اختيار جماعة البحث وهي الجماعة أو العينة التي تمثل مجتمع الظاهرة لبحث يكون الهدف هو دراسة العروق السالفة عن مشاهدة التليفزيون، فإن جماعة البحث تكون هي المشاهدون التليفزيون . ثم دراسة خصائصها وأنماط سلوكها من خلال مناهج وأدوات جمع المعلومات .

ثانياً : اختيار الجماعة أو الجماعات المقارنة، وهي الجماعة أو العينة التي لمجتمع لها نفس خصائص وأنماط سلوك جماعة البحث، وتختلف معها في خصائص التعبير المستقل، أي يقوم بتدعيم العرض على أساس علاقته بالخصائص الأخرى .

ثالثاً : اختيار التصميم المنهجي المناسب .

ثم تأتي بعد ذلك الخطوات الخاصة بتصميم أدوات جمع البيانات ثم جمعها، وتبويبها وتصنيفها وتحليلها، وتفسير النتائج على أساس العرض العلمية وتصميم

النهجى المبحر . ويمكن الاسترشاد بالقواعد التى وضعها جون ستيوارت ميل للبحث فى العلاقات السببية سواء من خلال التجريب أو غيره من المباحج العلمية المختلفة . وهى بعضا التى يسترشد بها الباحث فى صياغته أيضا للعروض العلمية التى تبحث فى هذه العلاقات . وهذه القواعد وإن كانت لاتصلح فى جميع الحالات إلا أنه يمكن الاسترشاد بها فى صياغة التصميم النهجى المناسب . ومن خلالها يمكن أن نحدد التصميمات النهجية فى البحث عن العلاقات السببية المقاربة كالآتى :

١- طريقة الاتفاق

وتعنى أن تكرار وجود متغير ما فى أكثر من جماعة يحدث فيها الظاهرة محل الدراسة يجعلنا نلحظ سبب حدوث هذه الظاهرة بوجود المتغير المشترك .

والمثال على ذلك هو اختبارات جماعة من الأطفال متباينة السمات، وتختلف بالسلوك العدوانى مع زملائهم . فإذا ملاحظنا تعرضهم للتلفزيون بنفس خصائص الملاحظة (الوقت الذى يقضيه فى الملاحظة/ المحتوى الرامج) فإنه يمكن أن نعزى السلوك العدوانى المشترك إلى خصائص الملاحظة التلفزيونية .

- جماعة ١ انخفاض الدخل (م) (ت) العزوف عن قراءة الصحف
- جماعة ٢ انخفاض الدخل (م) (ت) العزوف عن قراءة الصحف
- جماعة ٣ انخفاض الدخل (م) (ت) العزوف عن قراءة الصحف

وبحسب بناء العلاقة السببية فى هذه الحالة الاختلاف فى الخصائص الأخرى، كالتعليم، أو المرحلة العمرية على سبيل المثال مع الاتفاق فى المرحلة العمرية، بحيث يمكن أن نقرر أن العزوف عن قراءة الصحف يعود إلى انخفاض مستوى الدخل .

٢- طريقة الاختلاف

وهذه الطريقة عكس الطريقة السابقة فإذا ما اتفقت الجماعات فى كل المتغيرات واحتلفت فى متغير واحد، فإن الاختلاف فى هذا المتغير يمكن أن يفسر سبب حدوث الظاهرة أى أن غياب المتغير فى أحد الجماعات هو السبب فى حدوث الظاهرة .

- جماعة ١ ارتفاع مستوى التعليم ت١ قراءة الصحف
- جماعة ٢ غياب (انتشار الأمية) ت٢ عدم قراءة الصحف

وهى هذه الحالة يمكن تفسير عدم قراءة الصحف باعتبارها نتيجة لانتشار الأمية فى الجماعة .

وهذان التصميمان يكملان بعضهما البعض البعض بحيث يمكن أن يطبقهما الباحث معاً كتصميم مشترك يبحث بداية في عناصر الاتفاق ثم عناصر الاختلاف لتقرير العلاقة السببية، وعادة ما يقوم الباحث بذلك منهجياً عندما يكشف عن عناصر الاتفاق لأغراض الضبط أو العزل، أو العكس وهو التصميم السائد في دراسات السببية المقارنة ويتفق تماماً مع الدراسات الإعلامية وطبيعتها التي تتسم بتعدد المتغيرات وتداخلها. وفي البحث عن أى من المتغيرات، فإنه يبحث أيضاً في المتغيرات العكسية في نفس الوقت، وهذا هو التصميم المشترك للاتفاق للاختلاف.

٣- طريقة التلزام في التغيير (التباين المشترك)

وهذا التصميم يعتمد على القياس الكمي للعلاقة السببية، وملاحظة التغيير في المتغير المستقل وكذلك التغيير في النتائج أو المتغير التابع . من خلال تطور التغيير أو العلاقة الارتباطية بينهما . بحيث يمكن تفسير العلاقة السببية على أساس وجود هذا الارتباط أو غيابها .

- الجماعة (١)	م +	ت ١
- الجماعة (٢)	م ++	ت ٢
- الجماعة (٣)	م +++	ت ٣

مثل تفسير التباين في اكتساب المعرفة بسبب التباين في كثافة المشاهدة التيلزونية .

- الجماعة (١)	- ١ ساعة	كسب معرفي +
- الجماعة (٢)	- ٢ ساعة	كسب معرفي ++
- الجماعة (٣)	- ٣ ساعة	كسب معرفي +++

أو ملاحظة لتغير في النتائج على مدى فترات زمنية بتأثير التغير في المتغير في هذه الفترات لنفس الجماعة الواحدة .

- الجماعة (س١)	- ١ ساعة	كسب معرفي +
- الجماعة (س٢)	- ٢ ساعة	كسب معرفي ++
- الجماعة (س٣)	- ٣ ساعة	كسب معرفي +++

رغم وجود ملاحظته في تطبيق التصميم المنهجى المناسب هو زيادة جهد الباحث ودقته، في الكشف عن المتغيرات الأصلية والمتغيرات الدخيلة أو الزائفة، وكذلك

قدرته على عزل المتغيرات الأخرى وصيغتها، لزيد من الدقة والموضوعية في تقرير العلاقات السببية . لأن من أبرز العناصر في نقد هذا المنهج هو التشكيك في صحة اختيار المتغيرات السببية . حيث يطرح التساؤل دائماً عن تأثيرات المتغيرات الأخرى الدخيلة أو الكامنة، أو تأثير عامل الصدفة . مما يجدر بالباحث أن يكون دقيقاً في الاختيار وتجاوز عامل الصدفة بدراسة وملاحظة الظروف التي يتم خلالها البحث، حتى يمكن بناء التفسيرات السليمة للعلاقات السببية

المسح الاستدلالي وصف العلاقات السببية

لعل من أقرب التطبيقات لمنهج السببية المقارنة في الدراسات الإعلامية هي الكشف عن أسباب السلوك الاتصالي لمجسود المتلقين مع وسائل الإعلام، أو اتجاهاتهم من محتواها أو القائم بالاتصال فيها . فمن الناحية التطبيقية لمنهج نمذجة يبحث بالدرجة الأولى في الكشف عن السلوك الإنساني والظواهر المرتبطة به والمخرج بالتفسيرات المحتملة لأسباب هذا السلوك من خلال المقارنة بين المتغيرات وخصائصها للجماعات المختارة . ولذلك فإن مسح مجسود المتلقين وتصميماته يعتبر مجالاً تطبيقياً نموذجياً لمنهج السببية المقارنة في الدراسات الإعلامية .

وقد سبق أن أوضحنا أنه يتم تصنيف التصميمات المنهجية لمسح مجسود المتلقين إلى نوعين أساسيين هما المسح الوصفي الذي يهتم بجمع البيانات وتحليلها بهدف الوصف والقياس الدقيق لمتغير أو أكثر وصياغة النتائج في أطر مستقلة ترتبط بهذه المتغيرات. والمسح الاستدلالي أو الاستدلالي *Inferential* *analytical survey* الذي يشرح ويفسر لماذا تفسر حالة أو ظاهرة ما، ويستخدم عادة لاختبار العلاقة بين المتغيرات ورسم الاستدلالات التفسيرية. ويعتمد بالدرجة الأولى على الإجراءات المنهجية لأي من التصميمات المنهجية الخاصة بالسببية المقارنة من حيث اختيار العينات المقارنة والمتغيرات وطرق جمع البيانات وتحليلها ووصف النتائج وتفسيرها. ولذلك فإن التصميمات المنهجية التي صاغها خبراء الدراسات الإعلامية والاجتماعية للمسح التحليلية (H.L.Kidder 81: 61-66 & K.R.Tucker 81: 193-209) تقترب في بنائها من التصميمات المنهجية السابق ذكرها للسببية المقارنة، حيث تعتمد على طرق الاتفاق والاختلاف والتلازم في التعبير

وذلك خلال المقارنة بين الجماعات وإن اتخذت تصميمات أخرى، تفكك أساليب اختيار الجماعات وإجراء المقارنات لبيان العلاقات السببية للظاهرة الإعلامية الخاصة بجمهور المتلقين

ومن تصميمات المسرح الاسعدالية مايلي:

اختبارات الجماعات أو العينات المقارنة *Contrasting Samples Static Comparison design* وتقترب فكرة هذه التصميم من التصميمات الخاصة بطرق الاتفاق أو الاختلاف حيث تعتمد على المقارنة بين جماعتين متباينتين في متغير أو أكثر، بحيث يمتد في النهاية المتغير الخاص بالاتفاق، أو الاختلاف، والمقارنة بين الأنماط السلوكية للجماعتين، وتفسير التباين في هذه الأنماط في إطار علاقته بالتباين في المتغيرات.

ومن الأمثلة الشائعة على ذلك الدراسات التي تجرى على قراء وجمهور قراء الصحف، أو مالكي وغير مالكي الأجهزة التليفزيونية، أو اختيار عينات متباينة في متغير من متغيرات السمات الأولية أو الاجتماعية في علاقتها بمتغير في سلوك. وتصلح لأن تكون سببا لهذا التفسير.

- الاختبارات المتعديلة للعينات *Successive Cross Sections*

وتستهدف هذه الاختبارات دراسة التغير الذي يطرأ على متغيرات معينة في فترات معينة من الزمن بشأن بعض المتغيرات الخارجية التي لا يتدخل الباحث في وجودها. وهناك نوعان شائعان من هذه الاختبارات هما: الاختبارات القبلية البعيدة وتطبيقاتها في الحملات الإعلامية أو الإعلامية وكذلك دراسة التغير في الآراء والاتجاهات في علاقتها بالمثير الذي يحدث أو يتغير خلال السياق الزمني

ولتجرب الاختبارات في وجود مثير خارجي يفترض مسبقاً أنه سوف يحدث تفسيراً فعلياً في بعض المتغيرات مثل المعرفة أو السلوك لأدائي أو المهاري. وبالتالي تختلف عن المسرح النورية أو المتكررة - أحد تصميمات المسرح الوصفية - في أن الأخيرة لا تتعرض وجود تعبير ناتج عن وجود مثير خارجي لإجراء القياس، ولكنها تهدف إلى وصف التغير عبر السياق الزمني دون حاجة إلى مثير خارجي

- التحليل المتعدد للمتغيرات

يتم تطبيق هذا التصميم المنهجي في حالة وجود أكثر من متغير يشتمل أن

يكون ذا فاعلية أو تأثير في حدوث الظاهرة، ويهدف الباحث إلى الكشف عن العلاقة السببية الصحيحة والزائفة من خلال المقارنة بين نتائج عدد من الاختبارات لعلاقات سببية فرضية متعددة .

ويتم هذا المنهج بداية على نفس المهارات في جمع وتسجيل البيانات الخاصة بالتغيرات المستقلة والتابعة المتعددة ثم إجراء المقارنات بين الاختبارات ونتائجها التي تتم نظرياً كالآتي :

- إلتراض العلاقة بين التغيرات المتعددة محل الدراسة (متغيرات مستقلة \times متغير تابع واحد أو متغيرات مستقلة \times متغيرات تابعة متعددة) .
- الكشف عن السياق الزمني لهذه العلاقة أو الارتباط .
- اختبار العلاقات الزائفة التي تظهر ضمن نتائج المسح .
- تحديد العوامل السببية الأخرى واختبارها .
- تحقيق العلاقة السببية .

وهذه الإجراءات النظرية تفرض على الباحث أن يجري عدداً من المقارنات الثنائية تتفق وهذه المعالجات التي يريد أن ينتهي اليها إلى صحتها أو زيفها . وهذا يتوقف على عدد المتغيرات المستقلة في هذه الحالة . فإذا كان هناك ثلاثة متغيرات مستقلة ومتغير تابع واحد (الحالة الزوجية/ مستوى التعليم/ العمر \times كثافة المشاهدة على سبيل المثال) . فإن على الباحث أن يجري مقارنة بين الجماعات لثلاثة معالجات أي أن عملية التحليل تزيد كلما ازدادت عدد المعالجات، بزيادة عدد المتغيرات للفصل بين العلاقات الصحيحة والزائفة والمخرج بتفسيرات حول العلاقة السببية .

وهذا يعتبر جهداً كبيراً على الباحث . ما لم يستخدم الاختبار الإحصائي المناسب للفروق بين هذه المتوسطات جميعها وفي وقت واحد . وهو أحد الاختبارات الإحصائية المركبة للفروق بين المتوسطات مثل تحليل التباين بين المجموعات *Analysis of Variance (anova)* أو المقارنات المتعددة بين المتوسطات أو تحليل التغير *Analysis of Covariance (ancova)* أو التحليل العاظمي *Factor Analysis* وغيرها التي تتفق مع أهداف الدراسة وتعدد المتغيرات المستقلة والتابعة .

وتتقرب التصميمات المنهجية للمسوح الاستدلالية أو التحليلية من الدراسات

شبه التجريبية أو دون التجريبية التي تجري لنفس الأهداف المنهجية الخاصة بمنهج المسح والتي لاتصل إلى حدود الضبط المنهجي الذي يميز البحوث التجريبية وشبه التجريبية .

ويحتاج المسح الاستدلالي أو التحليلي إلى مستويات كبيرة من إجراءات الصدق الداخلي حتى نجد من تأثير التعيز الناتج عن أسلوب العيّنات، أو التحريف في بعض البيانات التي تؤثر في النتائج .

خصائص منهج السببية المقارنة

تتجارب الدراسات الوصفية في بعض مناهجها حدود الوصف المجردة ، إلى الاستدلال عن أسباب وجرد الظاهرة وطريقة عملها وبناء العلاقات بين عناصرها كما تحدث في الواقع الراهن . ويقدم منهج السببية المقارنة إسهاما في الإجابة على الأسئلة كيف ؟ لماذا ؟ وذلك من خلال دراسة جوانب التشابه والاختلاف بين الظواهر وبعضها .

ويعتبر المنهج بالخصائص التالية :

١- يوفّر المنهج الأسلوب المناسب لدراسة العلاقات السببية في البيئة الطبيعية . حيث يصعب إخضاع المفرادات أو ضبط المتغيرات في البيئة العملية . وبشكل تطبيقي هذا المنهج نسبة كبيرة في دراسة العلاقات السببية في الظواهر الإعلامية الخاصة بجمهور المثقلين الذي يتسم بالضخامة والانتشار ويصعب تطبيق التجريب المعمل على هذه السمات . ولذلك يعتبر منهج السببية المقارنة بديلا في هذه الحالات .

٢- وفي حالات أخرى يصعب تطبيق التجريب المعمل لأسباب إنسانية وأخلاقية . مثل تعرض الأطفال لمواد العنف لدراسة الأثر ، أو محاولة تشكيل المعرفة الإنسانية بشكل عمدي من خلال التجريب ، أو تمهيد الانجازات تحرر بعض التقاليد أو المعتقدات في البيئة المعملية . في هذه الحالة يعتبر منهج السببية المقارنة بديلا حيث يتم الدراسة والقياس في حالات التعرض الاختياري في الظروف الطبيعية .

٣- ساهم التطور في استخدام الطرق والأساليب الإحصائية في انتشار استخدام هذا المنهج حيث يعتمد في كثير من تفسيراته على المقارنة بين المتوسطات

والفروق الإحصائية بين نتائج حركة المتغيرات التي تعكس التفسير للباحث في وجود العلاقة السببية أو غيابها

٤- يحتاج إلى مزيد من البحث والتقصي لاحتسار المتغيرات العاملة وعزل المتغيرات الأخرى ليتمكن التأكيد على مصداقية العلاقة السببية بين المتغيرات العاملة حيث أنه يؤخذ على التطبيق عدم إمكانية حسم العلاقة عتغير واحد خصوصاً في التصحيحات المنهجية الخاصة بالاتفاق أو الاختلاف أو المشتركة التي تعتمد على بناء العلاقة مع متغير واحد يفسر وجوده أو غيابه العلاقة السببية في الظاهرة محل الدراسة .

٥- يحتاج أيضاً إلى جهد كبير من الباحث لواء الجماعات المقارنة، التي تجتمع لها لتشابه في متغيرات كثيرة عند المتغير موضوع الدراسة ولتجاوز هذه الصعوبة يحتاج إلى مزيد من الجهد والنفقات لقياس العديد من المتغيرات مع عدد كبير من المفردات للوصول إلى الجماعات المقارنة المتشابهة التي تسمح بالتجريب في ظروف الطبيعية .

٦- يجب أن يصح الباحث في اعتباره صعوبة تحديد السبب والنتيجة في العلاقات السببية في بعض الظواهر مثل العلاقة السببية بين اكتساب المعرفة وكثافة المشاهدة . حيث يتحركان معاً بحيث يصعب على الباحث التقرير بأمر كثافة المشاهدة هي السبب في الوقت الذي يمكن أن تفسر اكتساب المعرفة كدافع لزيادة المشاهدة أو التعرض للوسائل الإعلامية ومحتواها . وهذه أيضاً تحتاج إلى جهد كبير في صياغة التفسيرات المرتبطة بهذه النتائج .

٧- ربما تعتمد النتائج الوصفية الأخرى على طرق وأساليب الإحصاء الوصفي، لارتباطها بطبيعة الأهداف والمقاييس المستخدمة لتحقيق هذه الأهداف. فإن منهج السببية المقارنة يتطلب توظيف طرق وأساليب الإحصاء الاستدلالي لتقرير وجود أو غياب العلاقة بين المتغيرات ودلالة الفروق بين نتائج إحصاء حركة هذه المتغيرات، لبناء النتائج الإحصائية التي تعتبر أساساً لتفسيرها . ولذلك فإن منهج السببية المقارنة يعتمد بالدرجة الأولى على العلاقات الكمية التي يمكن من خلالها الاستدلال على وجود العلاقة أو غيابها وتفسير النتائج على هذا الأساس .

الدراسات الارتباطية

مرض التطوير في اتجاهات البحث في السنوات الأخيرة، الاهتمام بدراسة الأثر في مجالات عديدة، من خلال الأساليب الإحصائية، وكما يعتبر البحث من خلال الدراسات السببية المقارنة مدحلاً للكشف عن العلاقات السببية، وبالتالي تفسير الأثر في إطار هذه العلاقات . يعتبر أيضاً البحث من خلال الكشف عن العلاقة الارتباطية بين المتغيرات إطار لتفسير الأثر أيضاً .

في الكشف عن العلاقة الارتباطية بين مستويات توزيع الصحف، ومستويات الدخول يمكن أن يفسر تأثير ارتفاع مستوى الدخل أو انخفاضها على توزيع الصحف، أو دراسة العلاقة بين مستويات ذكاء الأطفال والوقت الذي يقضيه الطفل أمام التلفزيون وكذلك العلاقة بين كثافة المشاهدة وارتفاع أسعار الإعلان في التلفزيون... وغيرها من الأمثلة التي تقدم شكلاً عن علاقة بين متغيرين أو أكثر . كما قدمت بحوث الأجنحة - ترتيب الأولويات *Agenda Setting* تطبيقاً منهجياً لهذه الدراسات وتقدير العلاقات بين أجندة القراءة وأجندة الصحف أو وسائل الإعلام ومدى ارتباط المتغيرات الخاصة بالتفضيل والاهتمام في بناء أجندة كل منهما .

ولذلك نجد أن الحاجة إلى التطبيقات المنهجية لدراسة العلاقات الارتباطية بين متغيرين أو أكثر في الدراسات الإعلامية بدأت تزدهر بتطور هذه الدراسات وأهدافها .

ويعتبر المنهج الارتباطي *Correlation Method* هو الطريق الذي يكشف عن العلاقة الارتباطية بين هذه المتغيرات، وعرف بأنه المنهج الذي يهدف إلى تقدير العلاقة بين متغيرين أو أكثر وتحديد اتجاه هذه العلاقة واتجاهها .

ويهتم بالإجابة على السؤال الرئيس . هل توجد علاقة ارتباطية ذات معنى أو دلالة بين المتغيرات محل الدراسة أم لا...؟

وللإجابة على هذا السؤال فإن الخطوات الأساسية لهذا المنهج تتركز في الآتي:

- ١ - جمع البيانات الخاصة بكل متغير من المتغيرات .
- ٢ - عرض هذه البيانات في صورة تعكس حركة المتغيرات (قيم متغيرة/ معدل التعبير/ الترتيب) .

٣- تقدير قيمة الارتباط بين المتغيرات واتجاهه إيجابياً أو سلبياً بما يعكس العلاقة الطردية أو العكسية (إحصائياً) .

٤- تقرير دلالة الارتباط والمعنى (جدولياً) .

وبعد تقرير الدلالة يبدأ الباحث في التفسير الخاص بالعلاقة الارتباطية، ووجود المعنى أو غيابه، وهو ما يعنى أن العلاقة الارتباطية ليست رافعة وأن حركة المتغيرين تعود إلى هذه العلاقة .

وبالإضافة إلى تفسير العلاقة الارتباطية فإن النتائج تشجع الفرصة للتمييز بالتحركات حركة المتغير التابع في إطار العلاقة الارتباطية العالية . فيمكن في هذه الأحوال تقدير توزيع النصف بعد فترة زمنية في علاقته الارتباطية العالية بارتفاع مستوى التعلم أو ارتفاع مستوى الدخول بعد هذه الفترة .

ولذلك تعتبر الدراسات الارتباطية مدخلا إلى الدراسات التنبؤية وإن كانت تختلف عنها في بعض الوجوه كما سيأتى تفصيلا فيما بعد .

خصائص الدراسات الارتباطية

١- يلقى حذره منهج الدراسات الارتباطية عند تقرير العلاقة ومدى الارتباط، لكنه لا يسهم في تقرير العلاقة السببية وتحديد ما تحديدها قاطعاً . ذلك أن الارتباط لا يعنى أن حركة المتغير من هو السبب في حركة المتغير من . أو أن ذلك نتيجة تأثير المتغير من . لأن العلاقة الارتباطية قد تكون بتأثير متغير ثالث يؤثر في الاثنين معاً . فالعلاقة الارتباطية بين مستوى التعلم وتوزيع النصف . لا تعنى أن ارتفاع مستوى التعلم هو السبب في توزيع النصف . ولكن ارتفاع مستوى الدخول قد يكون سبباً في ارتفاع الاثنين معاً .

وذلك لا يقلل من قيمة الدراسات الارتباطية، لأنها توفر لباحث أساسيات للتجريب أو تطبيق السببية المقاربة . وبصفة خاصة في حالات ضبط المتغيرات أو عزلها .

٢- إن تطبيق هذا المنهج والاعتماد عليه يحتاج إلى جهد علمي من الباحث لتقرير صحة العلاقة الارتباطية - بعد الوصول إليها إحصائياً وجدولياً - لأن هذه العلاقة قد تكون علاقة زائفة، ولا تعبر عن ارتباط حقيقي . ولذلك لا يمكن تقرير العلاقة الارتباطية أو الدلالة الإحصائية دون محاولة التقرير العلمي والمنطقي

لصحة العلاقة وصحة الدلالة. وهذا يحتاج جهداً فكرياً منظماً من الباحث لتقرير هذه النتائج. ولعلنا لا نعدل أنه في بحوث الأجنحة ورغم الوصول إلى تقرير العلاقة الارتباطية بين تفصيل وسائل الإعلام وجمهور المثقفين، إلا أنه مازال البحث جارياً حول السؤال الخاص باحتمالات تأثير أجنحة الجمهور على أجنحة وسائل الإعلام وليس العكس كما تقرر النظرية الخاصة بترتيب أجنحة الجمهور ووسائل الإعلام

٣- إن تقرير العلاقة الارتباطية يعود بالدرجة الأولى إلى الإجراءات الخاصة بجمع البيانات واستخدام الأدوات المهيمنة لتقرير علاقات كمية باستخدام طرق وأساليب إحصائية. وليس هناك ما يضمن صدق الإجراءات والأدوات وثباتها، أو مصداقية المبحوثين بشكل كبير، حتى يمكن تأكيد صحة العلاقة الارتباطية والاعتماد عليها في صياغة القرار. لأن النتائج في تطبيق المنهج الارتباطي قبل إلى أن تكون احتمالية. فهي علاقات إحصائية لأرقام قد لا تعكس خصائص أو الخاط سلوكية حقيقية. نتيجة تأثير خصائص الاستقصاء أو المقابلة على هذه الأرقام التي يتم حساب المعاملات الارتباطية على أساسها.

٤- يشير معامل الارتباط إلى قوة العلاقة أو ضعفها بصرف النظر عن مستوى الدلالة، فالمعامل المنخفض يشير إلى ضعف العلاقة والعكس صحيح. بينما يحدد مستوى الدلالة أو المعنى احتمالية صحة العلاقة مهما كانت درجة قربتها أو ضعفها.

تفسير العلاقة الارتباطية

يسرد الاعتقاد بين الباحثين على أن معامل الارتباط يعكس الدرجة التي يرتبط بها المتغيران قوة أو ضعفاً، فمعامل الارتباط يعني أن درجة الارتباط ٥٠٪ وهذا اعتقاد شائع. بينما الصحيح أن يتم تفسير معامل الارتباط في ضوء التباين المشترك بين المتغيرين والذي يتم حسابه بتربيع معامل الارتباط والذي يطلق عليه معامل التحديد *Coefficien Determination* الذي يشير إلى قدر التباين المشترك بين المتغيرين (على ما هو ٩٨: ٢١٩-٢٢٢) ويشير ذلك إلى مدى مساهمة أي من المتغيرين في تفسير التغيرات في الآخر. ويتم تقدير قيمة معامل التحديد (التباين المشترك) بتربيع معامل الارتباط. فإذا كان معامل الارتباط ٧. فإن قيمة التباين المشترك ٤٩. وهذا معناه أن أحد المتغيرين يفسر التباين على المتغير الآخر بهذا القدر

وبالإضافة إلى ذلك فإن تفسير معامل الارتباط يعتمد على العرص من استخدامه، وفي إطار الدلالة الإحصائية ليس الهدف هو قياس قوة الارتباط أو ضعفه بقدر ما يكون الهدف هو الكشف عن صحة الارتباط أو رجوعه إلى عامل الصدفة والتأثيرات الخارجية فقد يرتفع معامل الارتباط لكنه لا يكون دالا عند درجات الحرية المحدودة بنفس درجة الثقة (أي صغر حجم العينة) ولكنه ينحصر ويكون دالا عند درجات الحرية الأكبر (كبر حجم العينة) عند نفس درجة الثقة

وبالتالي يمكن أن نقرر أنه كلما كبر حجم العينة بحيث قتل المجتمع أكثر، كلما زادت الثقة في أن معامل الارتباط المحسوب للعينة يمثل القيمة الحقيقية لهذا المعامل في المجتمع الأصل .

أوجه التشابه والاختلاف بين السببية المقارنة والمنهج الارتباطي

يتفق كلا من منهج السببية المقارنة والمنهج الارتباطي في أنهما يبحثان في العلاقة بين المتغيرات التي قد تعكس الفاعلية أو التأثير أو السببية في حدوث الظاهرة محل الدراسة .

كما يتفقان في أنهما يدرسان الظاهرة في واقعها الراعي، وفي ظروفها الطبيعية دون تدخل من الباحث في حركة الظاهرة أو بناء العلاقات بين عناصرها، أو مع الظواهر الاجتماعية الأخرى، ويضع الباحث تفسيراته على أساس معطيات هذا الواقع من بيانات ومعلومات يتم جمعها وتسجيلها وتبويبها بنفس الأساليب والأدوات التي تعتمد على مناهج جمع البيانات في الدراسات الوصفية مثل المسح في دراسة امبيعات الكبيرة أو أساليب الملاحظة والمقابلة في المبيعات محدودة العدد أو لجماعات المركزة . ولذلك فإنهما يتفقان في كل الصوابط والمعايير الخاصة بالتعامل مع المبيعات والمفردات البشرية، وتوظيف إجراءات الثبات والصدق بدقة كبيرة لأنهما لا يوصلا إلى مستوى الضبط في الدراسات التجريبية المعملية

ولكنهما يختلفان عن بعضهما في الآتي :

- ينف حدود تطبيق منهج الدراسات الارتباطية عند حدود الكشف عن وجود العلاقة الارتباطية أو غيابها ودلالة هذا الارتباط ومعزاه من خلال تطبيق الأساليب الإحصائية ولا يوصل إلى تفسير العلاقة السببية مالم تقم أدلة سببية

كافية على وجودها وأن وجود الدلالة أو المعزى الاحصائية لا يفسر العلاقة السببية ولكنه يشير فقط إلى عدم تدخل عامل الصدفة في بناء هذه العلاقة . بينما يهدف تطبيق منهج الدراسات السببية المقارنة وتصميماته المنهجية إلى الكشف عن العلاقة السببية بين المتغيرات ، وصياغة تفسير النتائج في هذا الإطار .

- يتطلب تطبيق منهج الدراسات السببية المقارنة ضرورة المقارنة بين حركة المتغيرات لجماعتين أو هيئتين أو أكثر والاستدلال من خلال وجود أو غياب المتغيرات عن العلاقة السببية بين المقدمات والنتائج . بينما يمكن دراسة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات بالنسبة لجماعة أو هيئة واحدة ، يتوفر في سمات مفرداتها وسلوكهم المتغيرات محور البحث وحركة هذه المتغيرات . فيمكن دراسة العلاقة بين متغير التعليم وكثافة التفرص في هيئة واحدة ، بينما يتطلب دراسة العلاقة السببية بينهما العزل بين جماعات المقارنة لمحاولة ضبط المتغيرات الأخرى ووصف كل جماعة على حدة لتقرير وجود أو غياب المتغيرات العاملة
- وبالإضافة إلى ذلك يوجد اختلاف في توظيف الطرق والمعالجات الإحصائية حيث يركز منهج السببية المقارنة على اختبارات الفروق بين المتوسطات التي تكشف عن وجود أو غياب هذه الفروق ودلالاتها مثل اختبارات ت ، وتحليل التباين ، وتحليل التباين كما سبق أن قدمنا . بينما يحتاج تقرير العلاقات الارتباطية ومداها ، لتحديد معامل الارتباط ودلالته وتقدير مربع هذا المعامل للكشف عن التباين المشترك بين المتغيرات في العلاقات الارتباطية .

الدراسات ورن التجريبية وشسبه التجريبية

يسمى الباحثون بقدر كبير إلى محاولة الضبط المنهجي الذي يقترن من الدراسات التجريبية ، حتى يمكن بناء الاستدلال الصحيح عن العلاقات السببية من خلال الإجراءات المنهجية التي يقومون بها . وحيث يصعب التجريب الملمس لأسباب عديدة - نذكرها بعد - يحاول الباحث أن يتلمس الطرق والأساليب المختلفة لتعدد المقاربات أو يتتبع أسلوباً جديداً يقترن به من صرامة المنهج التجريبي ودقته . ويلجأ الباحث بالتالي إلى محاولة الضبط في مرحلة ما ، أو عزله متغير ، أو التدخل

الشخص في الانتقاء، أو صياغة المثيرات السببية، لتقرير العلاقة على أسس تقترب من التجريب المعلى .

ولذلك يطلق الخبراء والباحثون على هذه الطرق والأساليب التصميمات المنهجية دون التجريبية *Pre-experimental Design* والتصميمات المنهجية شبه التجريبية *Quasi - experimental Design*. وتختلف عن بعضها في الاقتراب أكثر من تصميمات المنهج التجريبي .

وهذه التصميمات في أي من النوعين السابقين لا تختلف في بنائها عن التصميمات السابق ذكرها في التصميمات المنهجية للدراسات السببية المقارنة التي اعتمدت على القواعد التي صاغها مشهورات مثل لها، العلاقات السببية. ولكنها تحدد أكثر توليت القياس، أو التدخل في اختيار خصائص الجماعات بداية. ومن هنا تأتي التصميمات التي تقترب من مفهوم التجريب المعلى، ولكنها تفتقر إلى مستويات عالية من الصدق الداخلي والخارجي (H.L.Kidder 81:43-57 D.Nachmais & Ch.Nachmais 81:107-127, R Wimmer & J Darnick 83:91-93).

وتتدرج مستويات التصميمات المنهجية للدراسات دون التجريبية في قوتها من الضبط المنهجي كالاتي :

١- القياس البعدي للجماعة الواحدة *The one shot case study* ويتم القياس عقب وجود المثير أو المتغير المستقل للإجابة على السؤال الخاص بفاعلية أو تأثير هذا المثير . مثل (دعوة برنامج جديد، أو التمهيد في إخراج الصفحات الإخبارية، أو نشر المستحدثات، أو الحملات المرفقة .. إلى آخره . وهذا التصميم يفتقد إلى أساس للمقارنة بالإضافة إلى غياب الضبط المنهجي تماماً وبالتالي لا يصلح الاستناد عليه وحده في التفسير والاستدلال عن العلاقات السببية أو وجود الأثر ولغيابه

٢- القياس القبلي - البعدي للجماعة الواحدة *The one group pre- post test design* وهذا التصميم يوفر الأساس للمقارنة من خلال القياس القبلي للتعرض للمثير أو المتغير المستقل، ويقدم بالتالي تفسيراً للفروق بين القياسات قبل التعرض وبعد، وبالتالي يمكن تفسير الفرق في إظهار تأثير المتغير المستقل أو سببه .

وهذا التصميم شأنه شأن التصميمات المنهجية المقارنة السابقة لا يحسم العلاقة السببية، لغياب الصدق الخارجي والداخلي .

ويستخدم اختبار (T) للكشف عن دلالة الفروق بين المتوسطات المرتبطة في هذه الحالة .

٣- التباين البعدي المقارن *The Static Comparison Group Design* ويحاول هذا التصميم تجاوز غياب الصفق الداخلي من خلال المقارنة في وقت واحد بين الجماعة التجريبية والضايفة، بعد تعرض التجريبية للمثير أو المتغير المستقل، ثم قياس التغير في الجماعتين بعد التعرض، وإجراء المقارنة من خلال الكشف عن دلالة الفرق للجماعات المستقلة .

وتقف حدود الاستفادة من نتائج استخدام هذه التصميمات عند حدود الاسترشاد بها أو اعتبارها دليلاً للدراسات التجريبية بعد ذلك، ولذلك فإنها تسمى الدراسات التمهيدية للتجريب العملي (على ما هو ١٩٨٠: ١٦٣) .

أما التصميمات المنهجية شبه التجريبية المقارنة في بعض النقاط الضعيفة التي تشوب التصميمات التمهيدية للتجريب أو دون التجريبية، ولكنها لا تصل إلى دقة التصميمات التجريبية التي تعتمد على الضبط المنهجي الكامل، ومن التصميمات المنهجية شبه التجريبية ما يلي:

الاختبار القبلي-البعدي للجماعات غير المتكافئة *Pre - Post Test Nonequivalent Control Groups* ويعتمد اختبار جماعتين متباينتين في أي من الخصائص ويتم تعرض إحداها (التجريبية) إلى المتغير المستقل لفترة من الزمن، وملاحظة التغير في الاستجابات نحو هذا المثير وتسجيل التغير، ثم يتم تفسير التغير في التباين من خلال العلاقة السببية بهذا المثير .

وعلى سبيل المثال قد تؤدي الحملات الإعلامية إلى تقليل الفجوات بين الأفراد في إدراك المفاهيم المستهدفة من الحملة، رغم التباين المسبق في المدركات قبل بداية الحملة، ولكن بعد الحملة سوف يتأثر هذا التباين لصالح زيادة إدراك المفاهيم، والذي يؤدي إلى اختلال التباين المسبق بين الجماعتين من خلال تقريب الفجوة بينهما ،

الاختبارات المتتالية *Time- Series Design* والتي تشبه الدراسات الطولية، فتهدف إلى دراسة التعبير كل فترة زمنية طويلة، بما يسمح بالاختبار القبلي-البعدي كل فترة زمنية والكشف عن نشاط المتغير المستقل كسبب للتغير

ومن الأمثلة على ذلك وصف التعبير في معارف أو مهارات أو اتجاهات أو سلوك الأطفال خلال أربع أو ثلاث دورات كاملة بتأثير برنامج معين ويتم قياس هذا التأثير قبل وبعد انتهاء كل دورة من الدورات خلال العام ويمكن تطوير الاختبارات للجماعات غير المتكافئة في إطار هذا التصميم لتوفير قدر كبير من الصدق المنهجي خلال القياس المتكرر وكذلك تطوير اختبارات الجماعات المتعددة في هذا الإطار أيضاً، حتى يتمكن الباحث من عزل المؤثرات الخارجية، وضبط للتغيرات الداخلية أو الكشف عن المتغيرات الكامنة

وتختلف هذه التصميمات السابقة عن المسوح التفسيرية أو الاستدلالية أو السببية المقارنة في أنها تقترب من البحث التجريبي، ولذلك فهي لا تعتمد على العينات كبيرة الحجم، لكنها تعتمد على دراسة الجزء *Panel Study* وهي العينات الصغيرة الثابتة التي يتم اختبارها لإجراء القياس المتكرر في التصميمات السابقة وهذه التصميمات السابقة يمكن جمعها في إطار واحد هو التجريب الميداني *Field Experimental* حيث يتم البحث والدراسة في البيئة الطبيعية، ولا يتأثر خلالها الباحثون بالمؤلف التجريبي الذي يمكن أن يثر في النتائج.

وعادة ما يعتمد التجريب الميداني على الملاحظة أو المقابلة الشخصية حيث يقل حجم العينات وعدد الباحثين مما يسمح باستخدام هذه الأساليب وأدواتها. وفي التصميمات السابقة قد يتحكم الباحث في المتغير المستقل مثل بعض حالات الحملات الإعلامية أو نشر الأفكار المستحدثة وقد يقاس تأثير المتغير المستقل في حالة الطبيعية مثل قياس تأثير بعض البرامج على التفهم المعرفي أو سلوك.

المنهج التجريبي واختبار العلاقات السببية

يعتبر المنهج التجريبي *Experimental Method* أكثر المناهج العلمية ملائمة لرصد الحقائق، وصياغة التفسيرات على أساس متكامل من الضبط والصدق المنهجي، لما يترافق له من مقومات وإجراءات تحقق للباحث الصدق الداخلي والخارجي، ولذلك يعتبر أكثر ملائمة لاختبار العلاقة السببية والتفهم بصحة وجودها أو غيابها، وحسم هذه العلاقة علمياً حيث يمكن من خلال هذا المنهج ملاحظة تأثير أحد المتغيرات في الآخر تحت ظروف الضبط المحكم

وتعتبر دراسات الأثر من المجالات البحثية في الدراسات الإعلامية التي تثير أهمية تطبيق المنهج التجريبي، خصوصاً بعد التوسع في عملية التنظير لآثار الاختيار من خلال النظريات والعروض العلمية الخاصة بدور وسائل إعلام في تشكيل المعرفة، واغرس الثقافي والتعلم بالملاحظة .. وغيرها، التي يمكن اختبار معانيها في العينات المختلفة من خلال التجريب والضبط التجريبي، خصوصاً في التعلم بالملاحظة وبعد انتشار الدراسات الخاصة بالطفولة وعلاقتها بوسائل الإعلام وما يمكن أن يقوم به الباحثون من بحوث تجريبية في بيئات صناعية أو معملية في رياض الأطفال والمؤسسات التعليمية للطفل، لقياس تأثيرات وسائل الإعلام ومحتواها مع إجراءات الضبط المنهجي في الروضة أو المدرسة وإمكانية الملاحظة والمشاركة والتسجيل العلمي لنتائجها .

ولذلك فإن نتائج المنهج التجريبي - متى توافرت شروط تطبيقه - يمكن أن تجيب على الأسئلة متعددة الخاصة بتأثيرات الإعلام على السلوك الاتصالي للأفراد وبما المعومات والآراء والأفكار والاتجاهات، والتفهر في الأنماط السلوكية والمعرفة التي ترتبط بالنموذج الإعلامي .

يقوم المنهج التجريبي على توافر شروط الضبط والتحكم في العناصر العالية (R.D. Wimmer & J.R. Dominick 81 77-79)

- التحكم في البيئة، وذلك بعزل المتغيرات الناتجة عن النشاط العددي؛ بحيث لا يصبح في مجال التجربة سوى النشاط التجريبي، حتى يمكن إحصاء هذا النشاط للقياس .
- التحكم في المتغيرات وطريقة قياسها .
- التحكم في اختيار العينات أو المجموعات أو المفردات .

وهذا الضبط لا يتم إلا في البيئة الصناعية أو المعملية التي يقوم الباحث ببنائها، لاختبار فروض الدراسة في إطار الضبط المحكم لكافة العناصر والمتغيرات والبيئة المحيطة بالظاهرة، ولذلك فإنه كثيراً ما يطلق على تطبيق المنهج التجريبي في الظروف الصناعية أو المعملية التي تعتمد على الضبط المحكم التجريب المعمل *Laboratory Exprements* قسماً له من التجريب الميداني الذي يتم في الظروف والبحث الطبيعية، ولا تتوفر له مقومات الضبط المحكم بنفس المستوى الذي يتوافر في التجريب المعمل .

وكما سبق أن قدما يقوم بتصميم الإجراءات المهيمنة في تطبيق المنهج التجريبي وتصميماته على استخدام إحدى الطرق التي أرساها جون ستوارت مل في الكشف عن العلاقات السببية واختبار الفروض الخاصة بها والقوانين التي تحكم حركة هذه العلاقات، والتي تتلخص في الاتفاق، والاختلاف، والجمع بينهما ثم التلازم في التغيير والتي سبق الإشارة إليها في هذا الفصل .

ولتحقيق أي من الطرق المشار إليها فإن البحث يتطلب توافر العناصر الأساسية التالية :

- تحديد الجماعات أو المجموعات التي سوف يتم التجريب عليها، بغرض ملاحظة الاتفاق أو الاختلاف أو التلازم الذي يفسر حدود تأثير المعالجة التجريبية أو المتغير المستقل .

وفي هذه الحالة نفرق بين الجماعة التجريبية *Experimental Group* التي تعرض للمعالجة التجريبية، والجماعة الضابطة *Control Group* التي يتم تعديدها لأغراض القياس والمقارنة دون أن تتعرض للمعالجة التجريبية - القياس في مراحل التجريب المختلفة، تبعاً لتصميم المنهج المختار، بغرض ملاحظة التغير الناتج عن عملية التجريب .

- استخدام طرق الإحصاء الاستدلالي في الكشف عن الفروق، أو التباين، أو التمايز من خلال حساب الفروق بين المتوسطات ودلالاتها، أو تحليل التباين أو تحليل التمايز حسب عدد المتغيرات العاملة وعدد المعالجات التجريبية التي يتم إجراؤها في مراحل التجريب تبعاً لتصميم المنهج الذي يختاره الباحث ويحقق أهداف البحث .

ويمكن أن نميز بين عدد من التصميمات الهيمنة، التي تختلف باختلاف عدد الجماعات، وتوقيت القياس بالنسبة للمعالجة التجريبية، أو عدد المعالجات التجريبية . ولكنها تتفق جميعها في الأتي :

أولاً : تعرض الجماعات التجريبية للمعالجة أو المعالجات التجريبية .

ثانياً - قياس المتغيرات الخاصة بالجماعات التجريبية قبل المعالجة التجريبية وبعدها .

ثالثاً . عزل جماعة أو الجماعات الضابطة بعيداً عن المعالجة التجريبية، مع قياس

المتغيرات الخاصة بها في التوقيت الذي يتفق مع طبيعة التصميم المنهجي .
 رابعاً : عقد المقارنات بين التعبير في المتغيرات الخاصة بالجماعة أ و الجماعات
 التجريبية في علاقتها بالجماعات الضابطة التي لم يتم تعرضها للمعالجة
 التجريبية في أي من التصميمات المنهجية .
 خامساً : الاستدلال عن الأثر أو السبب من خلال حساب دلالة الفروق بين المتوسطات
 أو تحليل التباين أو التقدير كما سبق أن قدمنا .

ومن التصميمات المنهجية الشائعة في المنهج التجريعي مايلي :

١ - القياس القبلي - البعدي *Pretest - Post test Design* وملاحظة السببية أو
 التأثير من خلال الكشف عن دلالة الفروق في النتائج بين المجموعتين، سواء تم
 القياس القبلي - البعدي للتجريبية فقط أو تم للمجموعتين للتأكد من عزل
 التأثيرات الخارجية التي قد تتعرض لها المجموعة التجريبية .
 ويوجد أكثر من تصميم منهجي فرعي في هذا التصميم القبلي - البعدي،
 نوضحه العلاقة بين الرموز التالية :

قبلي	المعالجة التجريبية	بعدي
جماعة تجريبية ت _١	x	ت _٢
جماعة ضابطة ض _١	-	ض _٢
جماعة تجريبية أ ت _١	x	ت _٢
جماعة تجريبية ب ت _١	x ب	ت _٢
جماعة ضابطة ض _١	-	ض _٢

وذلك في حالتى استخدام معالجتين تجريبية، مثل التعرض للعادي، التعرض
 الكثيف، أو المشاهدة المباشرة، والمشاهدة في فترة المسهر... وغيرها والتي تمثل
 باستخدام أكثر من متغير مستقل . أو أكثر من حالة للمتغير المستقل .

جماعة تجريبية ت _١	x	ت _٢	ت _٣
جماعة ضابطة ض _١	.	ض _٢	ض _٣

ودلك لمحاولة تجنب الأثر الناتج عن التفاعل بين مدركات الباحثين عن
 لقياس قبل التجربة والمعالجة التجريبية بما يؤثر على نتائج القياس البعدي . ولذلك
 يأتي القياس التالي بعد فترة من الزمن .

٢- القياس البعدي فقط والمقارنة بين المجموعتين *Posttest Only Control Group Design*

جماعة تجريبية	—	x	ت
جماعة ضابطة	—	—	ض

وعلى هذه الحالة يتم تعريض الجماعة التجريبية للمعالجة دون قياس قبلي، ولكن يتم إجراء القياس بعد المعالجة لكل من الجماعة التجريبية والضابطة، ويتم الكشف عن دلالة الفرق بين نتائج القياس البعدي للتغير التابع في المجموعتين وهذا التصميم يتجنب نتائج التفاعل بين إدراك الجماعة التجريبية للقياس والمعالجة التجريبية، نتيجة تعريض الجماعة التجريبية للقياس القبلي . مما يؤثر في نتائج القياس البعدي للمتغير التابع في الجماعة التجريبية .

٣- اختبار سلومون ذو المجموعات الأربع *Solomon four Groups* . ويجمع هذا التصميم بين التصميمين السابقين كما لو كانتا تجربتين مستقلتين، فإذا ما جاءت نتائج التجربتين متشقة دل ذلك على مدى صدق وحيد العمل المنهجي، ويتم تصميمه كالآتي :

قبل	المعالجة التجريبية	بعد
ت (١)	x	ت (١)
ض (١)	—	ض (١)
ت (٢)	x	ت (٢)
ض (٢)	—	ض (٢)

وعلى الرغم من أن هذا التصميم يعتبر أكثر جهداً وتكلفة إلا أنه أكثر شمولاً لأنه يعزل بذلك العديد من العوامل التي تؤثر على الصدق الداخلي والخارجي الذي يؤثر على القياس، ويشرط التجانس التام في المجموعات الأربع المختارة، بالإضافة إلى أن الاختبار العشوائي يعتبر هو الأساس في الاختيار لهذه المجموعات

وعلى الرغم من شمول المنهج التجريبي في الكثير من فروع المعرفة بالعلوم الإنسانية المختلفة مثل علم النفس وفروعه، إلا أن تطبيق هذا المنهج يرتبط بالكثير من المعاذير في الدراسات الإعلامية وبصفة خاصة في دراسة جمهور المتلقين على

اختلاف نتائجهم للأسباب التالية:

- عدم اتدق عملية التجريب في الكثير من الحالات مع طبيعة جمهور المتلقين، الذي يتميز بالصغمة والتشتت والتباين في السمات - فتحول متخمة اعدد والتشتت دون إمكانية الاختيار السليم للمعلمات بحيث تصبح ممثلة للمجتمع الكلي، بالإضافة إلى أن التباين في السمات وصفة خاصة في أنماط السلوك الاتصالي يحول دون تحقيق التماثل التام بين الجماعات المختارة للتجريب .
- عدم إمكانية ضبط المحكم للعوامل التجريبية إلا لفترات محدودة، يزول بعدها أثر الضبط، ويصعب بعد ذلك عزل التأثيرات الخارجية .
- صعوبة التماثل بين المناخ التجريبي والمناخ الطبيعي الذي يعيشه جمهور المتلقين، وصعوبة ضبط جميع العوامل والمؤثرات المكونة للمناخ أو البيئة المعيشية أو العائلية .
- عدم إنسانية التجريب في بعض الحالات التي تستدعي العزل عن المناخ الطبيعي أو التمرس إلى مشهورات قد لا تتفق مع التقاليد أو القيم الاجتماعية السائدة مثل دراسات العنف أو الإحتراق .
- ونتيجة لكل هذه الصعوبات وغيرها، يلجأ الباحثون إلى الدراسات شبه التجريبية التي تتفق مع طبيعة الدراسات الإعلامية، وصفة خاصة دراسة جمهور المتلقين في الأهداف الخاصة بوصف العلاقات السببية أو اختصارها .

تحليل محتوى الإعلام

تتركز أهمية تحليل محتوى الإعلام *Content analysis* كمتهج لبحث
والدراسة على عدد من الحقائق التالية :

أولاً : إن وسائل الإعلام - وعلقة خاصة التلفزيون - أصبحت المصدر الأساسي
للمعلومات التي يكتسبها قطاع عريض من فئات جمهور المتلقين .

ثانياً : يتكون النظام الإعلامي في دولة ما من عدد من النظم الفرعية . يتصدرها
في الأهمية نظام المعلومات التي تتركز عليه وسائل الإعلام في تحقيق
أهدافها . وهذا يشير إلى الأدوار المختلفة لانتقاء المعلومات وإعدادها للنشر
والإذاعة في قوالب وفهنية تتفق مع الهدف من جمع المعلومات وإهاده
توزيعها .

ثالثاً : يتأثر الهدف الأساسي لنظام المعلومات في وسائل الإعلام بحركة القوى
المسيطره في المجتمع وعلقاتها بوسائل الإعلام . حيث تعمل هذه القوى
على تسويق أفكارها وآرائها وشخصياتها من خلال نظام المعلومات في هذه
الوسائل .

رابعاً : يعتبر تحليل محتوى الإعلام هو المنهج المناسب لوصف وتحليل نظام
المعلومات في وسائل الإعلام بكافة عناصره ابتداء من وصف المحتوى
وولالاته وارتباطاته المتعددة بالإنجهاات المختلفة للنشر والإذاعة .

والاستدلال عن الأهداف المختلفة لهذا النظام من علاقته بالنظم الفرعية الأخرى من وسائل الإعلام ، ثم علاقة النظام الإعلامي بالنظم الاجتماعية الأخرى في إطار السياق الاجتماعي العام .

وظد الحقائق اتفق عليها كثير من الباحثين والخبراء ، وأصبحت تصاغ في فروض علمية تعكس مفهوم الإنتاج الهادف للمعرفة بترجيح من القوى أو المراكز ، متصلة مع الأهداف والسياسات الخاصة بوسائل الإعلام وتنظيم العمل بها .

وتعكس أيضاً مفهوم العرض الانتقائي للصور والرموز في محتوى الإعلام مع المفاهيم الخاصة بتأثيرات وسائل الإعلام من خلال ترتيب أجندة جمهور المتلقين ، والعرض الثقافي وترجيح الرأي العام ، وتعكس في نفس الوقت التباين الذي نلسه من دراسة محتوى الإعلام بين الواقع الحقيقي والصور التي ترسمها وسائل الإعلام للوقائع والأحداث الاجتماعية بتأثير العمليات الانتقائية في نظام المعلومات

ولذلك سرف نجد في الدراسات التطبيقية للعديد من الفروض العلمية والنظريات الإعلامية أن تحليل محتوى الإعلام يعتبر أداة رئيسية للبحث والتقصي للإجابة على الأسئلة العديدة الخاصة بأسباب اختيار المحتوى ونشره ، وقياس تأثيرات محتوى معين على المتلقي ، فأصبحت بحوث التأثير وتحليل محتوى الإعلام هي الأداة المنهجية للإجابة على الكثير من الأسئلة الخاصة بكم البرامج التي تركز على مفاهيم معينة مثل العنف (M.Biagi 94. 377) وبالإضافة إلى ذلك فإن نظريات المعاني *meaning* والنمذجة *modeling* تشير إلى أهمية دراسة محتوى الإعلام ، لتقديم الحقائق في وسائل الإعلام مصدر هام لتحديد أنماط السلوك، وبناء المعاني لدى الفرد ، وتسهم كذلك في تحديد الثقافات الأصلية والمستقرة ، وهناك الكثير مما تقدمه الصور اللفظية التي تقدمها وسائل الإعلام تتمثل في الإجابة على التساؤلات التالية : ماذا يحب المجتمع ؟ كيف يكون سلوكنا نحو الآخرين أو بعضنا ؟ ماذا يتوقع الآخرون منا ؟ ماهي الأحداث أو الأفعال التي يمكن تتوالى عنا ؟ كيف يفكر في العالم الاجتماعي أو العضوي حولنا ؟ كيف نقوم أنفسنا ؟ وغيرها من التساؤلات التي يقدم تحليل محتوى الإعلام إجابة عنها (M.L. Deffenr & E.E. Dennis 81 364-5) .

وعلى الرغم من الاهتمام الذي يكتسبه تحليل محتوى الإعلام في الدراسات

المعاصرة، حيث يسهم بالتكامل مع غيره من المناهج في اختبار الفروض والنظريات المعاصرة مثل التنشئة الاجتماعية *Socialization* وبناء المعنى *Construction of Meaning* أو البناء الاجتماعي للمعنى أو الحقيقة *Social Construction of Reality* في إطار عمليات التفاعل الرمزي التي تدور داخل الجماعات والمجتمع . وكذلك نظريات بناء النماذج أو النمذجة والعرض الثقافي وتهيئة الأولويات السابق الإشارة إليها . على الرغم من ذلك فإن التطبيقات العملية لهذا المنهج في الدراسات الإعلامية مارالت تنسم بالسطحية وغموض الأهداف مما يؤثر بالتالي في صلاحية النتائج للتفسير الذي يعتبر ضرورة لرصد وتشخيص الظاهرة الإعلامية في المجتمعات المعاصرة . ولهذا فإن توظيف هذا المنهج وأساليب الترميز وأدوات القياس تحتاج إلى معاشرة كاملة للجوانب النظرية والتطبيقية، تتجاوز حدود التصنيف السطحي للرموز والعلامات وفئات المحتوى المنشود أو المذاع .

القياسات . تعريف

تحليل المحتوى

يعود استخدام الإجراءات النهجية لتحليل المحتوى إلى صوات سابقة هي بداية القرن العشرين وتسبق بكثير جهود علماء السياسة والاجتماع في استخدامه وتوظيفه في الثلاثينات من هذا القرن (PH.Stone 66 . 22)

ومنذ البداية اقترن التطبيق بمفكرة الشجزي أو التقسيم للرموز اللفظية لمحتوى النصحف، وهذه هذه الأجزاء أو الأقسام، ووصف المحتوى من خلال نتائج العد والقياس . بل إنه منذ البداية تم تصنيف المحتوى أيضاً على المساحات التي يحتلها على الصفحات، ومراقبه على هذه الصفحات واتخذت المساحة والموقع إطاراً لوصف المحتوى أيضاً بجانب التصنيف على أساس تكرار الرموز اللفظية المحتفظة

وهذه الأفكار التي افترنت بتطبيقات تحليل المحتوى هي التي تم تطويرها بعد ذلك في عدد من المخطرات المنهجية التي تميز هذا المنهج عن غيره من المناهج والأساليب الأخرى .

وهي أيضاً المخطوات التي أعطت له الصفة الكمية *Quantitative* في مواجهة التحليل الكيفي *Qualitative* أو الأنطباعي *Impressionistic* الذي يقوم على قرحمة وتصجيل الانطباعات الذاتية عن المحتوى المنشود .

وفي كلا الحالتين -الكمي والكيفي- يتفق التطبيق مع المفهوم العلمي للتحليل *Analysing* الذي يستهدف إدراك الانشياء والظواهرات من خلال عزل عناصرها بعضها عن بعض - التقسيم أو التجزئ - ومعركة خصائص أو سمات هذه العناصر ، وطبيعة العلاقات بينها . مثل تقسيم المحتوى أو تجزئته إلى أعداد من الجمل أو الكلمات التي تحمل صفات مشتركة، وتصنيف المحتوى بما على هذه الصفات وتقرير لعلاقات بينها، والعلاقات مع غيرها من عناصر العملية الإعلامية كاسباب اختصار المحرر أو المحدث لها بالذات إلى آخره . ومع تطور استخدام تحليل المحتوى وتطبيقه في الدراسات الإعلامية المخلطة ازدهات معه البحوث والدراسات التي تبحث في الجوانب النظرية والمنهجية .

وقد صحت هذه الدراسات تعريفات عديدة منذ بداية الأربعينات، اتفقت في بعض محدداتها واختلفت في أخرى . تمثل طسوعاً للباحثين في تجاوز الأهداف المحدودة المقترنة بالمحتوى ذاته، إلى الاستدلال عن عناصر العملية الإعلامية، وكذلك السمات الخاصة بالظواهر ذات العلاقة بالمحتوى الإعلامي .

وحسب الأهداف الخاصة بتوظيف تحليل المحتوى يمكن أن يميز بين التماهين رئيسيين للتعريف :

أولاً : الاتجاه الوصفي في تحليل المحتوى* :

وهو الاتجاه الذي عاصر فترة النشأة ومارال يستعبره بعض المحرراء والباحثين في تعريفهم لتحليل المحتوى وتطبيقه .

ويركز أصحاب هذا الاتجاه على هدف وصف المحتوى فقط، ويتم التعامل مع وحدات المحتوى الظاهر فقط دون تجاوز ذلك إلى المعاني الكامنة لهذه الوحدات وعلاقاتها . ومن الرواد الذين استخدموا هذا الاتجاه في التعريف . هارولد لازويل *H.Lasswell* الذي استخدم المحتوى في الكشف عن الرموز الذهانية خلال فترة مابين الحربين العالميتين، وكذلك كابلان *I.Kaplan*، وجانيس *I.Janus* ، وكارترت *D.P.Carrwright* وغيرهم الذين عاصروا فترة النشأة وما بعدها. ومن أهم التعريفات

* للاستزادة في التماهات التعريف راجع بالتفصيل : محمد عبد الحسيد . تحليل المحتوى في بحوث الإعلام ج ١ : دار الشروق ١٩٨٣ ، ص ٩٥ - ٩٢ .

في هذا المجال تعريف برنارد بيرلسون الذي يعتبر من الثقل في هذا الموضوع وتطبيقاته وعنه استعار معظم الخبراء . والباحثين تعريفهم لتحليل المحتوى ويعرف بيرلسون تحليل المحتوى بأنه " أسلوب البحث الذي يهدف إلى الوصف الكمي والموضوعي والمنهجي للمحتوى الظاهر للاتصال " (B.Berlson 71 14-15) .

ونتلخص معالم تعريفات الإتهام الوصفي في الآتي :

١- التركيز على الأهداف الوصفية فقط . مثل الوقوف عند حدود ماذا قيل ٢٠٠ وكيف قيل ٢٠٠ .

٢- يرتبط الوصف بالمحتوى الظاهر فقط *manifest* وليس ما يقال بين السطور أو المعاني الكامنة في هذا المحتوى .

٣- يحتفظ أصحاب هذا الإتهام على استخدام نتائج التحليل في تفسير المعاني الكامنة ، حيث يجب أن يكون تحت ظروف معينة ترتبط بتحديد أنواع لوضوح محتوى الاتصال من جانب ، وفهم المحتوى وإدراكه من جانب آخر ، ولا يفترض تطابق عنصرى هذا النموذج في جميع الظروف (B.Berlson 71-18-20) .

ثانياً : الإتهام الاستدلالي في تحليل المحتوى :

ويتجاوز هذا الإتهام وصف المحتوى الظاهر إلى الكشف عن المعاني الكامنة *Latent meaning* وقراءة ما بين السطور والاستدلال *Making inference* عن الأهماء المختلفة لعملية الاتصال .

ومن تبني هذا الإتهام منذ نهاية الستينات هولستى *O.L.Holsti* وكارنى *F.Carney* وستون *PH.Stone* وباد *R.Budd* وغيرهم . حيث يدون أن التحليل يساعد في الإجابة على الأسئلة المتعددة المرتبطة بعملية الاتصال وتأثيراتها . ذلك أن الاتصال ليس مجرد رسالة ثابتة سراء ، كانت مطبوعة أو مذاعة . ولكنه تفاعل متدفق ، ولذلك فإن المحلل لا ينظر إلى الرسالة في حد ذاتها ، ولكن لكل التفاعلات المحيطة بعملية الاتصال وتأثيرها ، فالهدف الأساس من عملية التحليل هو الاستدلال ، وهذا يترك التحليل عن الفهرسة أو التصنيف أو المستخلصات .

لأنه في العملية الإعلامية لا يمكن عزل الرسالة عن شخصية المتلقى وحاشته العصرية ، ولا عزلها عن لغيرها من الوسائل بالإضافة إلى أنه لا يمكن عزل الرسالة عن خصائص المحرر أو الكاتب واتجاهاته وأفكاره وارتباط ذلك كله بالأهداف والسياسات وتأثيرات القوى أو الظلم في المجتمع

ولذلك يركز باحثون وخبراء آخرون على توظيف الإجراءات المنهجية في اكتشاف عن ردود الأفعال والانتقال إلى دراسة الأثر - وهو ما كان يرفضه الخبراء في المراحل المبكرة - من خلال التحليل الشرطي *Contingency analysis* الذي يركز على العلاقات البنائية بين أجزاء المحتوى حيث يعتبر ترتيب الأقوال أو الأحداث هو أساس اهتمام الباحث للخروج بدلالات أو تنبؤات خاصة بالنتائج أو التوقعات . وفي هذا يختلف عن التحليل الجدولي *Tabular* في أن الوحدات في التحليل الشرطي يجب ترتيبها أولاً في إطار علاقة بسانيه مثل الترتيب الزمني أو اتجاهات التفاعل، ويتم بعد ذلك التحليل، وذلك للخروج بنتائج صادقة عن حركة الأحداث والأشخاص واتجاهاتها (J.Bower & J.Currrighr 84 78-82) .

بل أن المدرسة النقدية الثقافية في الإعلام في أوروبا والولايات المتحدة، تنبئ هذا المفهوم في دراستها للمحتوى وخصائصه الفكرية والثقافية وعلاقتها بالمجتمع حيث تهتم بالأفكار بإعتبارها صياغة عقلية، وتتفاعل معها كبناء، وطريقة لترميز الحقائق وتصنيف المشروحات وقواعد للممارسات في الدلالة. ولذلك تتعامل مع الرموز الملصوقة من هذا المفهوم وليس من مجرد كونها كلمات، وبالتالي فإن هذه الرموز لن تستخدم في وسائل الإعلام هي عبارة عن صياغة للأفكار المسيطرة والتي يفسرها المتلقي في الإطار المرجعي الذي تم ترميزها من خلاله، وبالتالي فإن المتلقي بظل داخل دائرة الرموز المنهجية أو المسيطرة .وهذا هو الدور المهم لوسائل الإعلام في الترميز، أو ما يسمى ما وراء الترميز *meta code* (S.Hall 84 128-38) .

ومع انتشار المدرسة النقدية ونظرياتها شطت عملية الاستدلال من خلال تحليل المحتوى والنصوص للكشف عن القيم الثقافية السائدة ودواعي الاهتمام بهذه القيم، واتخذت أساساً للاستدلال حول الأفكار المسيطرة أو المهيمنة ودعم الوضع الراهن (Little Joun 89 135 36) وإن كانت هذه المدرسة تميل إلى التحليل الكيفي وترفض التحليل الكمي، إلا أنها تحاول التأكيد على الحركة الهادفة لأليات صياغة الرموز الإعلامية التي يمكن الكشف عنها من خلال تحليل المحتوى والنصوص الأدبية أو المنشورة في وسائل الإعلام، مثل تهميش دور المرأة أو سيطرة المصالح الاقتصادية أو تحليل الصور التي ترسمها وسائل الإعلام للفئات المختلفة في المجتمع لتأكيد تهميزها معهم أو ضدهم ... وغيرها من البحوث التي اعتمدت

وتعتمد على التحليل لتأكيد الأفكار التي تربط بين عناصر الرسالة وسانها وبين عناصر العملية الأخرى في إطار السياق الثقافي والاجتماعي للمجتمع الكلي

وبجانب ذلك رادت النظريات الإعلامية الحديثة من أهمية التحليل الاستدلالي لمحتوى الإعلام لاختبار هذه النظريات وفروضها، والإجابة على التساؤلات الخاصة بالصورة أو وجهات النظر المتنافسة التي يتم وضعها في الأبحاث والأعمال التلفزيونية، وبالتالي أصبح التحليل مطلباً للإجابة على هذه التساؤلات .

وعلى سبيل المثال نجد أن جورج جرشيري أن تأكيد العلاقة بين كفاءة المشاهدة وإدراك الواقع الاجتماعي بالصورة التي يعرضها التلفزيون تعتمد على ثلاثة مؤشرات، أتت منها يتطلب الكشف عنها استخدام تحليل محتوى الإعلام وهما العمليات المؤسسية الكامنة وراء إنتاج محتوى الإعلام، والصورة اللغوية التي ترسمها وسائل الإعلام . وأن أهم الاعتبارات الأساسية لنظرية الفرس واختباراتها هو تحليل نظم الرسالة العامة للتلفزيون كدليل على عملية الفرس ، والتعرف على صورة الواقع الرمزي الذي يقدمه التلفزيون (G.Gerbener 90. 253-262) .

وأن قوة التلفزيون تتمثل في الصور الرمزية التي يقدمها في محتوى الدراما عن الحياة الحقيقية، ويقوم بالتأثير أولاً على التعلم ثم بناء وجهات النظر حول الحياة الاجتماعية، بحيث يمكن النظر إلى بناء التأثيرات على أنها عمليات تتفاعل بين الرسائل والمتلقيين (D.Mc Quail 94. 364- E.Griffin 94. 344) . ويرى أيضاً سبيش وسداهل S Windahl 81 أن استخدام وسائل الإعلام لا يمكن تحديده في إطار مفهوم التعرض فقط، ولكن يمكن وصفه في إطار كمية المحتوى المستخدم / نوع المحتوى / العلاقة مع وسيلة الإعلام بالإضافة إلى طريقة الاستخدام .

وهذه الرؤى وغيرها في الفكر الإعلامي المعاصر أصبحت تشير إلى أهمية التعامل مع محتوى الإعلام باعتباره ناتجاً عن عمليات وعلاقات معقدة بين عناصر عديدة، يمكن الكشف عنها من خلال مفهوم الاستدلال والكشف عن المعاني الكامنة وليس الرقرف عند حد وصف المحتوى الظاهر للإعلام فقط . وهذه فرضت بالتالي تعدداً في الوظائف والاستخدامات الخاصة بتحليل المحتوى .

ويعتمد الإيجاه الاستدلالي - مثل الإيجاه الوصفي في التعريف - على عدد من الشروط أو المتطلبات التي توفر التوظيف السليم لهذا المنهج . وهي المنهجية

Systematic والموضوعية Objectivity والصفة الكمية Quantitative ، وإن كان يختلف عن الاتجاه الوصفي في أنه لا يركز على المحتوى الظاهر فقط ولكنه يسعى إلى الكشف عن المعاني الكامنة وقراءة ما بين السطور للخروج باستدلالات حول العلاقات المتعددة للمحتوى الإعلامي بغيره من عناصر العملية الإعلامية .

ولذلك فإننا نرى أن تعريف تحليل المحتوى يجمع بين كل من الاتجاهين الوصفي والاستدلالي ومتطلبات التحليل ومستوى النتائج التي يستهدف القائم بالتحليل تحقيقها . ولذلك نرى أن تحليل المحتوى هو : "مجموعة الخطوات المنهجية ، التي تسعى إلى اكتشاف المعاني الكامنة في المحتوى ، والعلاقات الارتباطية بهذه المعاني ، من خلال البحث الكمي ، الموضعي والمنظم للنسب الظاهرة في هذا المحتوى" .

وتوفر في سياق هذا التعريف الجمع بين اتجاهات التعريف سابقة الذكر ، بوصفها مراحل للتحليل من جانب ، وتوفير أيضاً رؤية لأهداف التحليل ومستوياتها كالاتي : - ينظر هذا التعريف إلى الرسالة ومحتواها باعتبارها عنصراً لا ينحزل عن عناصر الصبغة الإعلامية الأخرى ، ويقر وجود علاقة ارتباطية وتأثيرات متبادلة في إطار السياق الاجتماعي العام كما تشير إليه النماذج المتعددة للإتصال بصفة عامة والإعلام بصفة خاصة .

- يحدد التعريف أهداف عملية التحليل في الكشف عن المعاني الكامنة والعلاقات الارتباطية بهذه المعاني ، وهذه تتفق مع مفهوم الاستدلال والتنبؤ بحركة العملية الإعلامية وعناصرها وتأثيراتها كما تراه النظريات والتعصيمات المعاصرة في الإعلام وتأثيراته .

- يفترض أن البحث يتم بداية في المحتوى الظاهر ، لأن مطلب الموضوعية لا يمكن تحقيقه بدقة إلا من خلال البحث في المحتوى الظاهر . ثم يأتي بعد ذلك الاستدلال من خلال التفسيرات المرتبطة ببناء العلاقات والنظم السلوكية والإعلامية ونظرياتها .

- لا يقلل التعريف من البحوث الوصفية في تحليل المحتوى التي تحقق هدف وصف المحتوى الظاهر ، حيث يرتبط بهدف التحليل الذي يمكن أن يحقق عند هذه الحدود لأغراض وصف الواقع الراهن أو التخيير في أقطار النشر والإذاعة ومهارات الممارسة كما سيأتي بعد .

يؤكد التعريف على توظيف إجراءات منهجية واضحة ومحددة تقود الباحث إلى

تقرير النتائج بشكل منهجي منتظم، يتفق مع الأسس العلمية للبحث، وتستقل
مجموعة الخطرات المنهجية بخصائص ومميزات تتفق مع متطلبات عملية
التحليل .

وتعتبر الصفة الكمية *Quantitative* أحد المحددات الأساسية لتحليل المحتوى
في التطبيقات المعاصرة، بحيث لم تعد هناك حاجة للإشارة إلى ذلك لمزيد من
التحديد والتفرقة بينه وبين التحليل الكيفي *Qualitative* أو الانطباعي *Impres-*
sionistic ، الذي يقوم على قراءة وتسجيل الانطباعات الشخصية للباحث ثم تقرير
النتائج بناء على ذلك والتعبر عن هذه النتائج برموز لفظية مثل كثيرًا، قليلًا،
بمزيد، يتناقص . . إلى آخره وذلك بإتباع نفس إجراءات التحليل تقريبًا، فيما
هذا أن التسجيل يتم لفظيًا وليس رقميًا (W.J.Starosta., In. W.Gudy Kunst
& Y Yum Kim 84-85).

ودعنا هنا فإن الكثير من رواد المدرسة النقدية يرفضون التعامل مع الأرقام
والتحديد الكمي عند قراءة النصوص أو المحتوى الإعلام، باعتباره أنها دراسات
جزئية تعتمد على الإطار النظري الواهي بالمشكلات الاجتماعية وعلاقتها وأثارها .
وأن الدراسات الكمية هي أكثر صلاحية لخدمة السبق أكثر من المساعدة على كشف
المشكلات والتنبؤ بأسبابها وطرق حلها .

ولذلك فإننا نرى أن التحليل الكمي لا يمكن وحده للخروج بتفسيرات أو
استدلالات عن العلاقات الإرتباطية للمحتوى، حتى يتجاوز الباحث مشكلات
النسور الناجمة عن أسلوب المعيات في تحليل الرثائق، ولذلك فإن التحليل الكيفي
يعتبر ضرورة للباحث للاكتراب من وثائق التحليل والتعرف على اتجاهات البحث
فيها باعتبارها خطوة تمهيدية ضرورية للتحليل الكمي ، بالإضافة إلى أهمية
التحليل الكيفي في إثراء عملية التفسير والاستدلال ، ولذلك فإن الباحث يجب أن
يقوم بتسجيل انطباعاته الذاتية وتقريره الكيفي أثناء عملية التحليل الكمي
للاستفادة منها في إثراء أهمية نتائج البحث وتفسيراتها .

الاستخدامات المنهجية

لتحليل محتوى الإعلام

يمكن تحديد أطر استخدامات تحليل المحتوى من خلال اتجاهات التعرف

السابق الإشارة إليها بإعتبار أن الاستخدامات هي تعبير عن الوظائف أو الأدوار التي يهدف تحليل المحتوى إلى تحقيقها ، والتي يمكن أن تتطور في المشكلات العلمية للإعلام وأهداف دراستها كالآتي :

أولاً: التحليل الوصفي للمحتوى

ويتوقف التحليل في هذا الإطار عند حدود وصف المحتوى ذاته، دون تجاوز ذلك إلى الكشف أو الاستدلال عن متغيرات أخرى خارج بهاء هذا المحتوى . وذلك مثل الحالات التالية :

- ١- الكشف عن مراكز الإهتمام في المحتوى، سواء في الموضوعات أو الشخصيات أو المصادر أو الأقاليم والدول والتجمعات ... إلى آخره . وذلك من خلال رصد تكرار النشر أو الإذاعة والمقارنة خلال فترة معينة أو العدد من البرامج والإذاعات والمحطات والصحف وأجراء المقارنات بين تكرار النشر والإذاعة لاتخاذها دليلاً على وصف مستويات اهتمام الوسائل أو وسائل الإعلام والمقارنة بينها عبر الزمن أو بين هذه الوسائل .
- ٢- الكشف عن وظائف الإعلام التي تنهها هذه الوسائل في محتواها الإعلامي، وترتيب هذه الوظائف في علاقاتها ببعضها بما يعكس مستوى اهتمام الوسائل بهذه الوظائف .
- ٣- الكشف عن تدفق المعلومات، ومصادرها . ومن جانب آخر يمكن الكشف أيضاً عن القهايات التبادل الاخباري أو المعلوماتي بين الوسائل الإعلامية في الدولة أو بين الدول المختلفة .
- ٤- دراسة فنون الانتاج في المحتوى، وتحديد الاستعمالات المختلفة، والإجابة على الأسئلة الخاصة بالاستعمالات التي قبل الوسائل إلى استخدامها أكثر من غيرها .
- ٥- بحوث ضبط المعلومات من خلال المقارنة بين مظهر منشور أو مذاق معلاً (مخرجات) وماتم الحصول عليه للنشر والإذاعة من مصادر مختلفة (مدخلات) متى توفرت المعلومات والبيانات الخاصة بمصادر الحصول على الأخبار والمعلومات
- ٦- الدراسات اللغوية المختلفة التي تعتمد على الصحف باعتبارها وثائق لغوية، مثل دراسة الأسلوب، ودلالة المعاني، وسر القراءة ... وغيرها من البحوث والدراسات التي تعتمد بداية على وصف المحتوى الظاهر كأساس لبناء الدراسات اللغوية بعد ذلك

٧- الكشف عن أساليب الممارسة، ووصف مهارات العرض والتقديم وبناء الشكل والتصميم واختيار القوالب الفنية للنشر أو الإذاعة .

ثانياً: التحليل الاستدلالي للمحتوى

ويتجاوز الاستخدامات في هذا الإطار حدود الوصف إلى الاستدلال عن حركة التفسيرات الأخرى ذات العلاقة بانتقاء المحتوى وبناءه باعتبارها تأثيرات في اختيار الرموز وبناء المعاني لتحقيق أهداف معينة، بحيث يشكل بناء الرموز ودلالات المعنى وعلاقتها الظاهرة الإعلامية التي يستهدف الباحثون دراستها

وهذا ما يفرض على الباحث تجاوز عملية الرصد فقط أو الملاحظة المجرى لما هو منشور أو مذاق، إلى التسجيل الناقد والملاحظة الواعية لهذه العلاقات .

وهنا تبرز أهمية التحليل الكيفي المصاحب للتسجيل والرصد الكمي لتكرار الملاحظة أو الحدث في المحتوى المنشور أو المذاع . حيث يعتمد التحليل في هذه الحالة على الاستقراء *Induction* ورصد الكل لبناء هياكل جديدة من العلاقات تلقى الضوء على حركة الظواهر الإعلامية واتجاهاتها مثل تفسير الدعوة إلى التطبيع من خلال زيادة تكرار نشر أو إذاعة الرموز اللقوية التي تشير إلى ثقافة السلام . قبول الآخر ... وغيرها . أو يعتمد على الاستدلال *deduction* وقراءة تكرارات النشر والإذاعة في إطار النظريات والتعميمات القائمة مثل نظريات إعادة تشكيل الحقائق الاجتماعية والباء الرمزي، ونظريات الغرس الثقافي والتأثير من خلال أجندة الرسائل الإعلامية التي يكشف التحليل عن اتجاه الوسيلة الإعلامية في ترتيب موضوعاتها أو الشخصيات أو المصادر ... إلى آخره . مما يخضع للمقارنة مع أجندة جمهور المتلقين .

وكل هذا يبدأ - كما سبق أن أوضحنا في الباب الأول - من لسياسات والأهداف المؤسسية وعلاقتها بالقوى ومصادر الدعم والتحويل، وكذلك علاقاتها بتخطيط النشر والإذاعة من خلال الإسهامات المهنية للقائم بالاتصال وعلاقاته واتجاهاته والعوامل المؤثرة في بناء هذه العلاقات والاتجاهات التي تؤثر بالتالي في المنتج النهائي - محتوى الإعلام - بالمعنى والشكل الذي نشر أو أذيع به لتحقيق أهداف معينة .

وهي هذا الإطار يمكن رصد العديد من نماذج الاستخدامات التي يمكن تحقيق أهدافها من خلال تحليل المحتوى كالاتي :

- ١- علاقة الظاهرة الإعلامية بالمجتمع والظواهر الاجتماعية الأخرى . مثل .
 - الكشف عن السياسات والأهداف العامة المستترة، والتي لا يتم توثيقها في الممارسات الإعلامية . مثل ضبط المعلومات، واتجاهات الرقابة على النشر، والممارسات الدعائية، أو ترويج الأفكار والشخصيات . وغيره من الأمثلة التي يمكن الاستدلال عنها من خلال تحليل محتوى الإعلام والكشف عن الحقائق والرموز التي يعكسها هذا المحتوى .
 - دراسة محتوى الإعلام باعتباره أحد مداخل تحليل النظم سواء في دراسة البناء المؤسسي لوسائل الإعلام، أو النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعكس محتوى الإعلام معالمها . باعتباره أحد المعالم الثقافية لهذه المجتمعات . ولذلك فإنه في هذا الإطار يمكن الكشف عن اتجاهات التفكير الشفهي ، أو محاكاة النماذج الثقافية الأخرى وتأثير ذلك على البناء الشفهي والاجتماعي في المجتمع . ويمكن في هذه الحالة استخدام تحليل المحتوى في إطار تحليل الفرس، أو الكشف عن الساذج أو بناء الحقائق الاجتماعية، أو انتهمية الإعلامية كما سبق أن ذكرنا .
- تحليل الأدوار التي تقوم بها القوى *Power* السياسية والاقتصادية والاجتماعية في حركة الظواهر الاجتماعية، والكشف عن اتجاهات الهيمنة *Dominance* على النشر والإذاعة وعلاقاتها وأهدافها .
- تحليل الأدوار التاريخية للمجتمعات، أو النظم، أو القوى من خلال الأكرال والأحداث التي تناولتها الصحف بالذات في محتواها باعتبارها من وثائق المراحل التاريخية التي يمكن الإعتماد عليها في حالة غياب المصادر التاريخية الأولية .
- ٢- الكشف عن خصائص القوائم بالإنتمال في وسائل الإعلام باعتبار أن المحتوى يمثل بصمات الكاتب فيعكس اتجاهاته وأفكاره ومعتقداته ومهاراته والمصادر التي يعتمد الرجوع إليها والاستشهاد بها وكثافة أو شدة الإتيان أو المعتقدات بالإضافة إلى التفكير في هذه الأنماط الثقافية لدى القوائم بالإنتمال، بما يعكس اتجاه علاقاته والعوامل المؤثرة في بناء هذه الاتجاهات والمعتقدات .

وهذه الأمثلة بجانب أنها تفيد في التعرف على خصائص الدائم بالإتصال فزئها تعكس أيضاً من خلال الانتماء والاختلاف مع آخرين في وصف خصائص المجتمع والمرحلة التي يخضع فيها المحتوى للتحليل . أو الحكم على الاتفاق في المهارات أو الممارسات الإعلامية بوجود أو غياب الممارس المختلفة في العرض و لتقديرهم والنشر والإداعة وبناء الرموز الإعلامية وغيرها مما يتفق عليها المجتمع في إطار فكر المدرسة الإعلامية الواحدة .

٣- وعكس الاستدلال عن خصائص المتلقين، خصائص المجتمع والأنماط الثقافية السائدة في المجتمع الكلي أو بين فئات جمهور المتلقين ، ويمكن الاستدلال عنها من المحتوى الموجه إلى هذه الفئات، أو مائنته هذه الفئات في الأبواب والزوايا المخصصة مثل بريد القراء أو رسائل إلى المحرر ، أو إقهاات المحرر مع المستمعين أو المشاهدين في البرامج الحوارية أو برامج المسابقات أو اللغات الإذاعية والتلفزيونية .

وكذلك يعكس هذه الخصائص والسمات الأهداف التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها ووسائل تحقيقها في مرحلة من المراحل التاريخية، والتي تتميز من المؤشرات الثقافية التي تميز هذه المراحل مثل ملامح المجتمع المصري في الستينات والسبعينات والفرق بينهما في الأهداف والوسائل وطرق تحقيق هذه الوسائل والغايات باعتبارها من المؤشرات أو الأنماط الثقافية .

وتحليل محتوى الإعلام للاستدلال عن خصائص أوساط المتلقين، أو الأنماط الثقافية والتغير فيها، يراجه بعدد من التحفظات التي ترتبط بصعوبة الاستدلال عن تلك الخصائص، لعدم وضوح العلاقة بين محتوى الإعلام وخصائص القراء، وتأثير ذلك على صدق النتائج وتفسيراتها .

وهذه الصعوبة تقل كثيراً في الصحف والبرامج أو المحطات والقنوات المتخصصة التي توجه محتواها لفئات معينة ترتبط بهذا التخصص، حيث أن اختصار الرموز وبناءها لابد أن يتفق إلى حد بعيد مع سمات المتلقين وإقهااتهم وآرائهم . ويرى هولستى أن هناك ثلاثة أنماط لتفسير العلاقة بين المحتوى وخصائص جمهور المتلقين وسماته تتمثل في الآتي .

- إن الكاتب أو المحرر يقدم بصورة متباعدة لفئات مشابهة من جمهور المتلقين

وفي هذه الحالة يمكن تقرير العلاقة بين التباين في المحتوى والتباين في فئات جمهور المتلقين .

- أن يعكس محتوى الإعلام القيم الأساسية لمختلف فئات المتلقين، وهذه تعتبر المدخل الرظيفي في بناء المحتوى واختيار رموزه .

- إن محتوى الإعلام يسهم في تشكيل القيم والميول الخاصة بجمهور المتلقين وهذه ترتبط بتأثيرات الإعلام، التي يجب دعم نتائجها من خلال التحليل وأدوات أخرى .

٤- وفي مراحل سابقة كان يصود الاعتقاد بصعوبة الاستدلال عن تأثيرات وسائل الإعلام، وعدم القدرة على فصل تأثيراتها عن التأثيرات الاجتماعية الأخرى، إلا أن لنظريات الحديثة قدمت العديد من الأدلة على قوة وسائل الإعلام وتأثيراتها في المجتمع وقدمت الدليل على ذلك من خلال نظريات التفاعل الرمزي والفرس، وترتيب الأولويات ونظريات التسويق الاجتماعي وغيرها التي استندت بداية على وجود هذا التأثير . بل إن الجامعات المدرسة النقدية دعمت تحليل محتوى الإعلام لتأكيد التفسيرات الخاصة بالهيمنة أو السيطرة أو النفوذ التي تدرسه القوى السياسية والاجتماعية على وسائل الإعلام وترجيح محتواها لتحقيق مصالحها .

الخطوات المنهجية لتحليل محتوى الإعلام

يعتمد تحليل المحتوى عند توظيفه لدراسة المشكلات العلمية على عدد من الخطوات المنهجية، بعضها ينتمي إلى خطوات المنهج العلمي العام، أو البحث العلمي بصفة عامة، والأخرى تميزه عن غيره من المناهج، وتعتبر من سماته الأساسية

وتبدأ الخطوات المنهجية العامة شأنها شأن أي منهج آخر بالخطوة الأساسية الأولى في البحث العلمي وهي تحديد المشكلة العلمية، والتي تدور عادة في إطار من إطارات الاستخدام سابقة الذكر، أو تقترب منها في المعنى أو الهدف . وتتميز المشكلة العلمية في هذه الحالة بتشغيل المحتوى المنشور وسماته كعنصر من عناصر المشكلة، أو متغير من متغيراتها، يخضع للبحث والدراسة في إطار الوصف المجرد، أو في إطار العلاقات الفرضية مع متغيرات أخرى

وبينما ينتقل الباحث في خطوات البحث العلمي، بعد ذلك، إلى صياغة الفروض العلمية أو طرح التساؤلات، ثم تحديد مجتمع البحث وأختيار نظام العينات، فإنه في تحليل المحتوى يجب أن يسبق ذلك خطوة أساسية، تسهم بقدر كبير في تيسير إجراءات التحليل وتأكيد صحتها، وثبات نتائجها، وهي خطوة التحليل المبدئي.

وبذلك تكون الخطوات المنهجية في تحليل المحتوى كالاتي:

أولاً: الخطوات المنهجية العامة. وتشمل:

١- الإحساس بالمشكلة وتحديدها.

٢- التحليل المبدئي.

٣- صياغة الفروض العلمية أو طرح التساؤلات

٤- تحديد نظام العينات.

والتحليل المبدئي *Preliminary Analysis* هو تحليل كمي، يتم على عينات أصغر من الرثاق، لتحقيق عدد من الوظائف المرتبطة بإجراءات التحليل ونتائجها، بالإضافة إلى الوظائف الخاصة بالاعتراب من المشكلة العلمية وفروضها، بوصفه تقريباً من مفهوم الدراسة الاستطلاعية التمهيدية لشرح التحليل الكلي

وفي الإطار الخاص بالاعتراب من المشكلة العلمية وفروضها، فإن التحليل المبدئي يسهم في التحديد الدقيق للمشكلة وصياغة العلاقة بين عناصرها، بالإضافة إلى أسهامه في تأصيل الفروض العلمية المصاغة؛ والتأكد من صلاحيتها للاختبار.

أما وظائف التحليل المبدئي التي تسهم في صياغة مشروع التحليل النهائي وإجراءاته، فإنه يمكن تلخيصها في الآتي:

- صياغة مشروع الترميز، والذي يشمل تحديد وحدات التصنيف، ووحدات التحليل، ووحدات العد والقياس.

- استشارة الأساليب الإحصائية أو الرياضية للعد والقياس، وتحديد القيم والأوزان الخاصة بالوحدات.

- تصميم استمارة التحليل، وجدولة القئات، والوحدات، وتقرير أساليب عرض البيانات الكمية وعقد المقارنات.

- صياغة إجراءات الصدق المنهجي، ووضع المعايير الخاصة بتحقيق واختيار صدق الإجراءات، وصدق النتائج. وبصفة خاصة في الدراسات الخاصة بالاستدلال، أو التحليل الاستدلالي.

وفي هذه الأحوال يمكن الاستفادة من الخطوات المنهجية للبحث النقدي، الذي يعنى جمع الأدلة عن عناصر المشكلة أو الظاهرة وحركتها في السياق العام، وتكوينها. لاتخاذ القرارات الخاصة برفض أو قبول البيانات المرتبطة بها - كما سيأتى بعد - وبالتالي التأكد من صدق الاعتماد عليها في دراسة المشكلة أو الظاهرة.

وبالإضافة إلى تحقيق الوظائف المرتبطة بالإطار النظري للبحث وأهدافه، والوظائف المرتبطة بالإطار التطبيقي وصياغة مشروع التحليل النهائي، بالإضافة إلى ذلك فإن التحليل المنهجي يحقق نوعاً من الألفة بين الباحث ووثائق التحليل وبياناتها، تسهم في تطوير الاتجاهات الفكرية والعلمية للباحث، وتسهم في تجاوز الصعوبات الخاصة بضمخامة هذه الوثائق، وبياناتها، بجانب دعم المهارات المنهجية والنقدية والإحصائية التي تعتبر ضرورية من ضرورات التحليل الكمي للمحتوى.

ثانياً: ترميز بيانات التحليل

والمقصود بترميز بيانات التحليل مجموعة الخطوات، التي يتم من خلالها تحويل الرمز اللغوية، في المحتوى المنشور، إلى رمز كمية، قابلة للعد والقياس. وهذه الخطوات المنهجية هي التي تميز هذا المنهج عن غيره من مناهج البحث العلمي. ذلك أنه لا يتعامل مع الرمز اللغوية في الوثائق فقط، ولكنه يتعامل معها في إطار كمي، حتى أن الصفة الكمية أصبحت تميزه، دون أن تكون من محددات اسم المنهج أو مبرراته، وأصبحت هذه الصفة من المتطلبات الأساسية للتحليل في استخداماته المعاصرة.

وتشمل عملية ترميز البيانات ثلاث خطوات أساسية.

- تصنيف المحتوى إلى فئات، حسب أهداف الدراسة، وهذه الفئات يمكن عدها أو قياسها مباشرة، أو عد الوحدات التي تشير إليها وتسهم في تحديدها.
- تحديد الوحدات التي يتم عدها أو قياسها مباشرة، لتحقيق أهداف الدراسة، ويطلق عليها وحدات التحليل.

- تصميم استمارة التحليل، التي يتم بواسطتها جمع بيانات التحليل أو بمجهز التحليل تسجيل الفئات، ووحدات التحليل التي يتم عدّها أو قياسها .

٥- التصنيف وتحديد الفئات

وتهدف هذه المرحلة إلى تقسيم المحتوى في عينة الدراسة، إلى أجزاء ذات خصائص أو سمات أو أوزان مشتركة، بناءً على معايير للتصنيف يتم صياغتها مسبقاً. وهذه الأجزاء يطلق عليها فئات *Categories* . وهذه الفئات تعتبر بعد ذلك وحدات يضاف إليها كل ما يتفق معها في الخصائص والسمات والأوزان

وتعتمد معايير التصنيف *Classification Criteria*، التي يتم تقسيم المحتوى إلى فئات بناءً عليها ، تعتمد على حدود الإطار النظري لمشكلة البحث أو الدراسة ، والعلاقات الفرضية أو اتجاه التساؤلات، وكذلك إطار النتائج المستهدفة من البحث .

وتتطلب عملية التصنيف وتحديد الفئات توافر عدة شروط، حتى يتحقق لهذه الفئات الصديق المجهى ... وهذه الشروط هي :

- تحقيق استقلال الفئات، وهذا يعني ألا تداخل المادة التي تم تصنيفها في إطار فئة معينة، التصنيف في إطار فئة أخرى. مثل تصنيف الموضوعات الخاصة بمقاومة التطرف الديني، والتي يتم تصنيفها على أساس أنها موضوعات أمنية، بينما يمكن تصنيفها في نفس الوقت في إطار الصورة الذهنية.. وهكذا.

ولذلك يجب تحديد معالم الفئات بدقة شديدة، بحيث يمكن تمييزها بسهولة وبسر، وبصفة خاصة خلال مرحلة إجراء اختبارات الفئات .

- أن يكون نظام الفئات شاملاً، ويحصى تحديد الفئات بحيث ليجد لكل مادة في المحتوى - محل التحليل فئة تصنف في إطارها - وذلك حتى لا يجد في الفئات فئة « أخرى ... » التي تسمح لكل ما لا يمكن للباحث تصنيفه، وبشكل يؤثر على صدق النتائج ولهايتها .

- ويضاف إلى الشروط السابقة، كفاية أو ملائمة نظام الفئات لأهداف الدراسة، بحيث يمكن أن يجيب على تساؤلات الدراسة، أو تسمح باختيار القروض، وكذلك أن تكون الفئات قابلة للتطبيق، وتضيف شيئاً عن العملية الإعلامية بصفة عامة والصحفية خاصة، بالإضافة إلى مرونة هذا النظام وقابليته للعمل مع ما تسعده

من مواد أو معان خلال مرحلة تحليل الوثائق (G H Stempell 111,81 123-1724).

وتحقيق هذه الشروط يعتمد بالدرجة الأولى على مهارة الباحث لنظرية والتطبيقية من جانب، والاستغلال الأمثل لمرحلة التحليل الميداني، التي يتم خلالها إعداد القرارات الخاصة بالترميز، ومنها تحديد نظام التصنيف .

وهناك عدد من الفئات التي استخدمت في بحوث كثيرة، وأصبحت مرشداً لكثير من الباحثين في تحليل المحتوى، ويتم تقسيم هذه الفئات من حيث اتجاهها، يتم تقسيمها إلى قسمين رئيسيين :

الأول : يمثل مجموعة الفئات التي تصف المعاني والأفكار التي تظهر في المحتوى، وهي الفئات التي تهتم بإجابة السؤال: ماذا قيل...؟

والثاني: يمثل مجموعة الفئات التي تصف كيفية أو أسلوب تقديم أو عرض المحتوى، وتهتم بإجابة السؤال: كيف قيل ...؟
ومن فئات المجموعة الأولى أو القسم الأول :

- فئة الموضوع، والتي تستهدف الإجابة على السؤال: علام يدور محتوى الصحف، وتستخدم أساساً بفرض الكشف عن مراكز الاهتمام في المحتوى بالموضوعات المختلفة التي تعرضها الصحف .

مثل تقسيم الموضوعات إلى موضوعات سياسية/ اقتصادية، عسكرية/ دينية/ رياضية/ إجتماعية.... إلى آخره .

أو تقسيم الموضوعات السياسية إلى موضوعات لجمعية : معاهدات/ قرارات سياسية/ منظمات دولية/.... إلى آخره .

وفي هذه الحالة قد تعتبر الفئات هي نفسها وحدات التحليل التي يتم عليها العد والقياس من خلال التكرار أو تقدير القيمة - كما سيأتي بعد - أو يتم عد وحدات تحليل في بناء الموضوع مثل عد "المقررات" أو "الجلسات" لتقرير صفة فئة الموضوع بدقة خصوصاً في الموضوعات التي تتناول أكثر من فكرة واحدة داخل الموضوع، مثل موضوعات الاتفاقيات الدولية والعائد عنها والتي قد تتضمن أكثر من جانب في تسجيل أو رصد أشكال العائد وأنواعه والذي قد يكون اقتصادياً أو عسكرياً فيتم تصنيفه في الإطار العام في العد وقياس وحدات التحليل .

- فئة الاتجاه ، وهي من أكثر الفئات شيوعاً ، حيث يتم تصنيف المحتوى بناءً على المشجرات أو المحدودات المختلفة إلى مؤيد/ معارض ، إيجابي/ سلبي ، ولأغراض التصنيف الدقيق والتباين بين أوزان أو كثافة التأييد أو المعارضة يمكن التصنيف إلى ست فئات رئيسية وهي: الاتجاه إيجابي مطلق/ الاتجاه إيجابي نسبي/ الاتجاه متوازن/ الاتجاه سلبي مطلق/ الاتجاه سلبي نسبي/ الاتجاه صفرى .

وتعكس صفة الاتجاه قدر التركيز على الجوانب الإيجابية أو السلبية بصفة كاملة أو نسبية أو متوازن عند عرض الجوانب الإيجابية والسلبية بنفس القدر أو نفس القوة .

أما الاتجاه الصفرى وهو العرض الذى لا يظهر فيه أى جانب من الجوانب الإيجابية أو السلبية للأشخاص أو الوسائل ذات الاتجاه المعلن دائماً فى شهر مرضع الاتجاه، بينما يمتنع عن اتخاذ رأى أو اتجاه فى الموضوع وتظهر الحالة الأخيرة فى حالات الترقب أو الانتظار أو دراسة موضوع الاتجاه . ويعتبر التحيز المسبق لدى الباحث نحو الأشخاص أو الموضوعات من صعوبات تحليل اتجاهات المحتوى، مما يتطلب الخلط والدقة فى تحديد الأوزان والمعايير التى يتم على أساس تحديد الاتجاه. فالموضوعات المؤيدة هى التى تعكس الجوانب الإيجابية فى موضوع الاتجاه والعكس للاتجاه المعارض .

ويشير تصنيف الاتجاه العديد من المشكلات المرتبطة بتحديد معايير التصنيف وأوزان الفئات المتفرقة بين مستويات التأييد أو المعارضة. ولذلك يعتبر الاهتمام بمرحلات التحليل فى مرحلة سابقة على تصنيف الاتجاه مطلباً ضرورياً لصدق البحث ونتائجه . لأن التصنيف يتم عادة بناءً على ظهور أو غياب مؤشرات معينة مثل عدد الفقرات أو الجمل التى تعكس الاتجاه مثل الاستقرار، والنمو، والمشاركة، أو العكس عدم الاستقرار، التفكك والضعف والفساد والتصيب إلى آخره . وهذه المؤشرات هى التى تعتبر وحدات التحليل التى يتم عدّها وقياسها فقيماً لتصنيف الاتجاهات بناءً على نتائج العد والقياس. ولذلك يتم تحديد وحدات التحليل أو قياسها ، بالإضافة إلى تحديد الأوزان ودرجات الشدة أو الميل التى تعكس كثافة الاتجاه .

- ويرتبط بالفئات السابقة، فئة المعايير، التى يتم على أساسها التصنيف، مثل التركيز على درجات الولاء/ أو سمات المجتمع/ أو تكرار الألفاظ والعبارات

الدالة مباشرة على الاتجاه ... إلى آخره .

- ومن مجموعة الفئات الشائع استخدامها فئة القيم السائدة لدى المجتمعات أو الأفراد . وكذلك فئة الأهداف التي تسعى المجتمعات إلى تحقيقها ، وكذلك الأفراد ، بالإضافة إلى فئة وسائل أو طرق تحقيق هذه الأهداف والغايات .

وبذلك فإن دولة مثل إسرائيل تستهدف التوسع الاستيطاني ، كغثة من فئات الأهداف ، وتسعى إلى تحقيق الهدف بالقوة المسلحة ، كوسيلة من وسائل تحقيق الأهداف . وكذلك قد يسعى الفرد إلى الثروة ، أو السلطة ، أو المركز الاجتماعي ... وقد يستعين بالوسائل المشروعة أو غير المشروعة ... وهكذا .

- ويمكن استخدام فئة السمات أو الخصائص لوصف المجتمعات أو الأفراد .

- وكذلك استخدام فئة القاهل ، لتحديد الشخصيات التي تقوم بأدوار في أحداث أو وقائع معينة .

- وتستخدم أيضًا فئة المصدر أو المرجع أو السلطة ، لتحديد مصادر المحتوى ، والإجابة على الأسئلة المرتبطة بالتأثير في اتجاهات المحتوى ومراكز الاهتمام فيه .

- ويستخدم التصنيف الجغرافي في فئة منشأ الحدث أو المعلومات ، للإجابة على الأسئلة الخاصة بتحديد مراكز اهتمام المحتوى بالأماكن أو الأماكن ، أو المناطق الجغرافية في العالم .

أما المجموعة التالية أو القسم الثاني من التقسيم العام للفئات الشائع استخدامها ، فهي الفئات التي يتم من خلالها وصف أسلوب العرض أو النشر ، وكذلك الاتجاه ، ومن هذه الفئات : فئة شكل النشر ، وتتناول التقسيم على أساس فنون الكتابة الإعلامية أو فنون العرض والتقديم لمحتوى الموضوعات المختلفة ، وكذلك استخدام العبارات التي تعبر عن الأمثال أو الأحكام ، أو التعريف والتفضيل ، أو الحقائق والأمانى ، أو الاستشهاد بالماضي أو الحاضر .

ومن فئات الشكل أو الأسلوب أيضًا استخدام العبارات الدالة على كفاءة الاتجاهات أو شدتها ، وهي فئة الانفعالية ، والتي تشير إلى العبارات الدالة على التوكيد ، أو التفضيل ، أو الرضا ، إلى آخره .

وذلك بالإضافة إلى أساليب أو وسائل الاتجاه ، مثل الاستمالات العاطفية أو

العرض غير المتوازن للأفكار، أو الاستشهاد بالمراجع الحاطنة أو غير الدقيقة، أو العكس وهذه الفئات بأنواعها، ليست فئات غطية، ولكنها تعتبر مجرد أمثلة للاستشهاد بها، واتخاذها دليلاً في عملية التصنيف وتحديد الفئات.

٦- تحديد وحدات التحليل

وهي الوحدات التي يتم عليها العد أو القياس مباشرة. وهذه الوحدات تتطور في نموذج بناء رموز المحتوى، الذي يبدأ بالفكرة، ثم يتم اختيار الوحدات اللغوية للتعبير عن هذه الفكرة وصياغتها، وبعد ذلك يأخذ المحتوى البناء الذي ينشر فيه على الصفحة أو يذاع في الراديو أو التلفزيون.

ولذلك يمكن تحديد وحدات التحليل كالآتي:

- وحدات اللمعة: وتشمل الكلمة التي تعتبر أصغر الوحدات وأسهلها استخداماً في عملية الترميز، وعادة ما يقرر استخدامها عنصر الثبات في النتائج نتيجة الاتفاق على محددات الكلمة وتعريفها، ثم الجملة التي تضم عدداً من الكلمات، واللمعة التي تضم عدداً من الجمل.

- وحدات الفكرة: وهي أكثر شيوعاً في تحليل المحتوى، لأن تناوبها ينفذ في تحديد أكثر الفئات استخداماً في الكشف عما يقوله المحتوى.

- وحدات الشخصية: حيث يسهل وضع توصيف للشخصيات التي يشار إليها الكتاب في أعمالهم أو الأفكار المرتبطة بها، وكذلك وصف وتحديد الصورة الذهنية من الأفراد والمجموعات.

- وحدات مفردات الشر والإذاعة: وهي الأشكال التي تستخدمها الصحف في نقل المعاني والأفكار، مثل المقالات، والتحقيقات، والأحداث، والرسوم، للكاترين... إلى آخره، أو البرامج الإخبارية أو الحوارية واللقاءات والدراما وغيرها من الأشكال التي يستخدمها الراديو أو التلفزيون في عرض المحتوى.

ويجب التفريق في تحديد وحدات التحليل بين مستويين، لأغراض تحقيق الصدق والثبات المنتهجي في عملية التحليل.

- وحدة التسجيل: وهي أصغر وحدة من المحتوى يختارها الباحث لأغراض التحليل، ويخضعها للعد والقياس، ويميز ظهورها أو غيابها، وتكرارها، عن دلالة معينة في رسم نتائج التحليل، مثل الكلمة، والجملة، والفقرة.

-وحدات السياق ، وهي وحدات لغوية داخل المحتوى، تفيد في التحديد الدقيق لمعنى وحدة التسجيل التي يتم عدّها أو قياسها . فهي الوحدات الأكبر التي يتكوّن بهاؤها من وحدات التسجيل . فإذا كانت الكلمة وحدة تسجيل فإن الجملة تصبح وحدة السياق ، التي يجب أن تقرأ بعناية لتحديد مدلول الكلمة وترميزها في المكان الصحيح . وكذلك تعتبر العبارة وحدة السياق للجملة ، وكذلك الموضوع بالنسبة لل فقرات .

ولا يقلل من أهمية وحدات التحليل أن يقع العد والقياس على الفئات نفسها . مثل فئات موضوع المحتوى ، التي تستهدف الكشف عن مراكز الاهتمام ، أو فئات السمات وغيرها . ذلك أنه في مثل هذه البحوث تصبح الفئات نفسها هي وحدات التحليل ، وكذلك هي وحدات العد ، عندما يكون رصد تكرار الظهور هو الوسيلة الوحيدة للعد والإحصاء .

٧- تصميم استمارة التحليل

يتم استخدام استمارة التحليل خلال عملية الملاحظة ، ورصد أو تسجيل البيانات والوحدات التي يتم عليها العد أو القياس .

وتعتبر هذه الاستمارة في حد ذاتها إطاراً متكاملًا للرموز الكمية بكل وثيقة من هيئة وثائق التحليل - الصحف أو الصفحات - ولذلك يقوم الباحث بتصميم هيكلها العام بحيث تشمل الأقسام التالية :

- البيانات الأولية من الصحيفة ، مثل رقم العدد ، وتاريخه ، وعدد صفحاته .
- فئات التحليل .
- وحدات التحليل ، وهي نفسها وحدات العد في حالة استخدام التكرار كوسيلة للرصد والتسجيل .
- وحدات القياس ، في حالة عدم الاعتماد على التكرار كوسيلة للعد والقياس . مثل قياس المساحة أو الزمن .
- ملاحظات يسجل فيها الباحث البيانات الكيفية التي لا يسمح تصميم الاستمارة بتسجيلها تسجيلًا كميًا

وتعتبر بعد ذلك الجداول التفرعية جزءاً مكملًا لاستمارة التحليل ، بحيث تختص الاستمارة الواحدة بوثيقة واحدة من وثائق التحليل وتضم بياناتها الكمية .

ويهتم الباحث أيضاً بتصميم هذه الجدولة ويفرغ من كل منها مجموعة البيانات الخاصة بمجموعة الوثائق ذات الخصائص أو السمات الواحدة ، مثل الوحدات الرمزية ، أو وحدات التصنيف الرتبسية أو غيرها من المعايير التي يتم تصنيف الوثائق على أساسها تبعاً لأهداف الدراسة .

٨- تحديد أسلوب العدد والقياس

يعتبر التصنيف الذي يضعه الباحث لكل من فئات التحليل ، ووحدات التحليل ، الأساس الذي يعتمد عليه في تحديد أسلوب العدد والقياس ، ذلك أن التعامل مع الوحدات الكهيرة مثل الموضوع يختلف عن التعامل مع الوحدات الأصغر كالجمل والكلمات ، وإن كان هذا لا يمنع من استخدام تكرار الشر في جميع الحالات كقياس لهذه الوحدات .

ويصطم التكرار في حالات عديدة بصعوبة تعبيره عن القيمة أو الوزن المقارن وعلى سبيل المثال لا يمكن أن نقارن بين الموضوعات الفرعية على أساس تكرار النشر ، دون أن نضع في اعتبارنا مساحة وموقع النشر ، التي تعكس القيمة الحقيقية للموضوع أو تؤكد الاتجاه في الوسيلة الإعلامية .

ولذلك تظهر هذه المرحلة عند الباحث محاولة اكتشاف العلاقة بين المتغيرات الخارجية المساهمة للموضوع عند النشر مثل المساحة ، والموقع من الصفحة أو الصفحات وكذلك مساحة العنوان .

٩- جمع البيانات الكمية

وتتم هذه الخطوة على مرحلتين : الأولى وتستخدم فيها استمارة التحليل لجمع البيانات الخاصة بكل وثيقة ، الثانية يتم فيها تصنيف الاستمارات إلى مجموعات طبقاً لمعيار التصنيف الذي يراه الباحث ، مصدر / زمنى / فئة من الفئات إلى آخره . ثم تفرع هذه المجموعات في الجدوال التفرعية الخاصة بكل تصنيف على حدة . وذلك لتسهيل استخراج النتائج وعرضها بإحدى الطرق الإحصائية .

١٠- استخراج النتائج وعرضها إحصائياً .

١١- [جرا] اختبارات الثبات والصدق .

ونظراً لأهمية اختبارات الثبات والصدق في التحليل الاستدلالي ، فإنها

تعتبر من الخطوات الأساسية لعملية التحليل ، ويتم أثناء العمل ، وبعد استخراج النتائج وقبل التفسير ، بالأسلوب الذي يتفق مع كل مرحلة .

١٧ - التفسير والاستدلال

وهي المرحلة الأخيرة التي يجيب فيها الباحث على كل التساؤلات المرتبطة بأهداف الدراسة ، ذات العلاقة بمحتوى الصحف .

تقدير قيمة الموضوعات

وتحديد مراكز الإهتمام

هناك العديد من المؤشرات التي تركز عليها الوسيلة الإعلامية لتأكيد اهتمامها بمحتوى معين أو اتجاه ما ، والذي يعكس سياستها الإعلامية وأهدافها ، ومن جانب آخر يسهل على المثقف من خلال ملاحظة هذه المؤشرات الاستدلال عن هذا الإهتمام والكشف عن اتجاهات السياسة الإعلامية نحو الموضوعات أو المواقف أو الأشخاص .

وتصدر هذه المؤشرات في عملية الإخراج والإعداد للنشر أو الإذاعة ترتيب مواقع المحتوى وفقاً لهذه الأهمية ، أو زيادة سعة مساحة النشر أو زمن العرض ، وكذلك التباين في مؤشرات أخرى للمعارضين أو المقدمين أو مقاسات حروف الطباعة . وغيرها من عوامل الإبراز وتأكيد الأهمية التي تتفق مع الخصائص النسبية لكل وسيلة إعلامية في النشر أو العرض والتقديم .

ونظراً لأنه في حالات عديدة لا يصلح التكرار وحده مقياساً للأهمية أو التأكيد وخصوصاً في أحوال المقدرة المنهجية بين الموضوعات والاتجاهات ، فإن الباحث يعتمد على تقدير القيم والأوزان الخاصة بعوامل أو مؤشرات التأكيد والإبراز لتعتبر تيمناً مضافة إلى تكرار النشر والإذاعة ، تعكس في مجموعها قيمة الموضوعات أو الاتجاهات وتحديد مراكز اهتمام الوسيلة بهذه الموضوعات أو ترتيب اهتمامها بها من خلال ناتج تقدير القيمة أو الوزن الكلي لكل منها بناءً على علاقات رياضية بين قيم أو أوزان عوامل التأكيد والإبراز يراها الباحث أو يستعرضه بصيغ سابقة وضعها آخرون من قبل .

وهناك العديد من عوامل الإبراز والتأكيد التي يستخدمها المصمم أو المخرج في عرصه للمادة الإعلامية حسب إمكانيات كل وسيلة مثل التأكيد من خلال

العنوان في الصحف أو مقدمات الأخبار أو الموضوعات في الوسائل الإلكترونية الأخرى، أو ترتيب الموضوعات على الصفحات أو تسامعها طبقاً للأهمية في الوسائل الأخرى، أو مساحة النشر أو زمن العرض والتقديم في الوسائل الأخرى . بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل اللون، أو مقاسات الحروف أو الإطارات، أو اختيار توقيت العرض والإذاعة وغيرها من العوامل الأخرى .

إلا أن أهم هذه العوامل والمؤشرات التي تراعى هي تحديد الموقع *Location* على الصفحات أو النماذج الزمنية في العرض والتقديم، وكذلك المساحة والرمز *Space & Time* بالإضافة إلى العنوان *Headline* أو مقدمات الأخبار والموضوعات في البرامج الإخبارية الإذاعية .

وإذا كانت الوسائل الإعلامية تتفق في توظيف الموقع أو النماذج وكذلك المساحة والزمن، فإن العنوان بمساحاته المختلفة وأنماط أنواع الحروف ومقاساتها في الصحف، تنقسم به الوسائل المطبوعة أكثر من الوسائل الإلكترونية الأخرى . وإن كانت مقدمات الأخبار يمكن أن تعتبر مؤشراً للاهتمام بالأخبار في علاقتها بوجود بعضها في هذه المقترحات ولهايب البعض الآخر الذي يذاع في تفاصيل الأخبار .

ولذلك فإن حساب الأوزان وقمة الموضوعات يعتمد على تقدير قيمة العناصر الثلاثة الموقع والمساحة والعنوان في الصحف، ويكتفى بالنماذج والرمز في الوسائل الإلكترونية الأخرى كالآتي :

الموقع أو النماذج . تميز الجرائد بين ما ينشر في الصفحة الأولى وما ينشر من نفس الموضوعات أو الأخبار في الصفحات الداخلية وكذلك المجلات بين ما يتصدر المجلة من مواقع وبين ما ينشر في مواقع متأخرة منها . وكذلك تميز الوسائل الإلكترونية بين الأخبار على سبيل المثال من خلال ترتيب العرض والإذاعة، فما يذاع أولاً يعبر عن قيمة بالنسبة لما يليه بعد ذلك . وكذلك تميز هذه الوسائل في عرض البرامج والدراما من خلال اختيار الفترات التي تتسم بكثافة المشاهدة أو الاستماع للعرض والإذاعة، ويمكن ترتيب هذه الفترات في علاقتها ببعضها مثل الفترة الصباحية/ فترة الظهر/ الفترة المسائية/ فترة المسهرة، وتقدير قيمة العرض والإذاعة في هذه الفترات بناء على نتائج بحوث وتقديرات المشاهدين والمستمعين التي تقوم بها الأجهزة أو الوكالات المتخصصة .

فيحسب بناء على تقسيم المواقع إعطاء قيمة لكل موقع تعبر عن الوزن النسبي في هذا الإطار . ففي الجريدة على سبيل المثال يمكن تقدير القيم كالآتي .

- أعلى الصفحة الأولى ٤
- أسفل الصفحة الأولى ٣
- صفحة داخلية متخصصة ٢
- صفحة داخلية عامة ١

وفي المجلة يمكن الاكتفاء بثلاثة مواقع فقط كالآتي .

- موقع متقدم ٣
- موقع متوسط ٢
- موقع متأخر ١

ونفس الطريقة يمكن تقدير قيمة الأخبار من خلال التتابع

- الفئة الأولى ٣ والتي تمثل ثلث عدد الأخبار الأول
- الفئة الثانية ٢ والتي تمثل ثلث عدد الأخبار الثاني
- الفئة الثالثة ١ والتي تمثل ثلث عدد الأخبار الثالث

ويمكن تقدير قيم أوزان أهمية للأخبار الأولى في علاقتها ببعض : الخبر الأول / ثم الخبر الثاني والثالث.... وهكذا .

وبمثل توليت العرض والإذاعة بناء على تقديرات المستمعين والمشاهدين ، حيث تعطى قيمة أكبر للفترات الأكبر كثافة ثم التي تليها فترة السهرة (٤) ثم الفترة المسائية (٣) وهكذا ، وهذه كلها عبارة عن اجتهادات من الباحث يتم التحكم عنها واعتمادها من الخبراء .

ولا يؤثر في هذه القيم أو الأوزان ترحيل البقايا إلى صفحات أخرى أو مواقع تالية في الصحف حيث تعتبر البقايا في هذه الحالة إضافة إلى عنصر المساحة .

المساحة والزمن :

ويعتبر وضع التقديرات أو الأوزان لهذه العناصر أحد وظائف التحليل المبني الذي أشرنا إليه من قبل والذي يعتبر بمثابة دراسة استطلاعية أو تمهيدية للتحليل . وفي إطار هذه الدراسة التمهيدية يقف الباحث على الحدود الدنيا والعليا للمساحة والزمن خلال الوثائق أو التسجيلات التي يبحث فيها فإذا كانت المساحات تتراوح

بين أقل من $\frac{1}{\epsilon}$ عمود / 5 سم حتى أكثر من $\frac{1}{\epsilon}$ عمود / 5 سم فإنه يمكن بناء قنات للمساحة كل $\frac{1}{\epsilon}$ عمود وتعطى قيمة تنازلية بداية من المساحة المتوقعة الأكبر وهي أكثر من 2 عمود على أساس درجة واحد لكل فئة عنها . حتى $\frac{1}{\epsilon}$ عمود درجة واحدة حتى $\frac{1}{2}$ عمود درجتان حتى $\frac{1}{\epsilon}$ عمود ثلاث درجات وهكذا حتى 2 عمود عشر درجات . ويمكن اختصار المساحات بالنسبة للموضوعات لكل $\frac{1}{\epsilon}$ عمود ومضاعفاتها بنفس الدرجة .

وبالنسبة للمجلة يمكن حساب المساحة - بالإضافة إلى ماسبق- بالنسبة المثوية لصفحات الموضوع مسوية إلى عدد صفحات العدد الواحد، ثم تحويل إلى قيم مطلقة، فالموضوع المنشور في ثلاث صفحات في مجلة عدد صفحات 60 صفحة يصبح 60 / وتصبح قيمة 5 درجات وصفحتان 5 3 درجة وأربع صفحات حوالي 7 درجة وهكذا . ونفس الطريقة يمكن حساب زمن عرض الموضوعات على أساس ثبات للمساحات الزمنية المتاحة لفردات المحتوى المقام بالدقيقة في الأخبار أو أجزاء الساعة في البرامج والدراما .

فإذا كان الزمن المتاح في الدراسة التمهيدية يبدأ بـ 40 ثانية للخبر حتى ثلاث دقائق فإنه يمكن تقدير الدرجات بنفس طريقة تقدير المساحة في الجريدة . حتى 40 ثانية 6 واحدة حتى 80 ثانية 2 درجة .. وهكذا حتى ثلاث دقائق أو أربع دقائق أو أكبر زمن لإذاعة الخبر أو عرضه . ويمكن التقدير بنفس طريقة المجلة، منسوبة إلى الوقت الكلي للنشرة الإخبارية ثم تحويل النسبة المثوية إلى قيم مطلقة تكون أساساً لها ، العلاقات الرياضية بعد ذلك

أما البرامج الإذاعية والتليفزيونية فيمكن ترجيح المساحة الزمنية بوقت العرض أو الإذاعة . ويتم تقدير قيم تعبر عن كثافة المشاهدة حسب توقيت العرض والإذاعة مثل فترة السهرة 4 درجات / ثم الفترة المسائية 3 درجات وفترة الظهيرة درجتان والفترة الصباحية درجة واحدة . وبهذا يصبح هناك :

١- قيمتان تدخل في حساب تقدير قيمة الموضوعات في المجلة هما الموقع والمساحة.
٢- قيمتان تدخل في تقدير قيمة الأخبار في الراديو والتليفزيون هما الشايع والمساحة الزمنية .

٣- قيمتان تدخل في تقدير قيمة البرامج والدراما : الموقع أو فترة العرض والإذاعة وكذلك المساحة الزمنية .

أما الجريدة حيث تسهم مساحة العنوان الرئيس والعناوين الفرعية في تأكيد قيمة الموضوع وأهميته . فيمكن تقدير قيمة مساحة العنوان بعد دراسة الحد الأدنى لنشر العنوان والذي يكون في حدود ٢سم / عمود والحد الأعلى الذي يصل إلى ارتفاع ١٠سم / ٨ أسطحة (العنوان العريض أو المانشيت). فيمكن تقسيم المساحات التي يحتلها العنوان في الخبر أو الموضوعات إلى فئات يعطى لكل فئة منها درجة تعبر عن قيمتها تتصاعد مع زيادة مساحة العنوان . من درجة إلى حتى ٢٠ درجة على سبيل المثال .

٤- وبذلك يدخل في تقدير قيم الموضوعات أو الأخبار ثلاث قيم هي : الموقع ومساحة النص ومساحة العنوان حيث لا يمكن الاكتفاء بمساحة النص فقط لأنها في كثير من الأحوال لا تعبر عن قيمة الأخبار مثل الموقع ومساحة العنوان في الجريدة .

وبذلك يمكن تقدير قيمة الموضوع الواحد (كوحدة تحليل) من خلال بناء العلاقة الرياضية بين العناصر التي تشارك في تقدير قيمته سواء كان يجمع قيم هذه العناصر أو حاصل ضربها.

ويمكن حساب قيمة فئة الموضوع كلها في العينة محل الدراسة بجمع قيمة الموضوعات في كل عده ثم في كل الأعداد أو العينة الزمنية ثم قسمة هذا المجموع عده مفردات العينة فإذا رمزنا إلى الموقع بالرمز م ومساحة النص بالرمز س ومساحة العنوان بالرمز ع وقيمة الموضوع بالرمز ق وعده مفردات العينة ن .

$$\begin{aligned} \text{ق} &= \text{م} \times \text{س} \times \text{ع} \\ \text{أو حاصل جمع هذه القيم إذا ما أراد الباحث التعامل مع قيم صغيرة العدد} \\ \text{ق} &= \text{م} + \text{س} + \text{ع} \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} \text{مجموع (م + س + ع)} \\ \text{ويكون ق ن (اللفظة كلها)} &= \frac{\text{مجموع (م + س + ع)}}{\text{ن}} \end{aligned}$$

أما في المجلة والأخبار الإذاعية والتلفزيونية حيث يكتب في الموقع أو التتابع فقط فيمكن تقدير قيمة الخبر الإذاعي أو الموضوع في المجلة بحساب حاصل ضرب الموقع \times مساحة النص أو المساحة الزمنية .

$$\text{ق لوحدة التحليل في المجلة (الموضوع)} = \text{م} \times \text{س}$$

مجد (م × س)

ق (للمئة كلها) = $\frac{\text{مجد (م × س)}}{\text{ن}}$

■

وبعض الطريقة يتم حساب قيمة الخبر الإذاعي في الراديو والتلفزيون، وكذلك حساب قيمة فئة الخبر كلها، وحساب مراكز الإهتمام بناء على هذه النتائج. أما بالنسبة للبرامج والدراما فيكتفى بها، العلاقة الرياضية فتخرج وحدات الزمن بوقت العرض والإذاعة الذي يشبه الموضع في باقي الوسائل الأخرى.

ق للخبر أو البرنامج أو الدراما = م × س

مجد (م × س)

ق ن (للمئة الأخبار أو البرامج) = $\frac{\text{مجد (م × س)}}{\text{ن}}$

ن

ويمكن الإسترشاد بهذه الصيغ الرياضية المقترحة لتقدير قيمة الأخبار أو الموضوعات في محتوى الإعلام، أو اقتراح غيرها حيث لا يعمر التكرار وحده عن هذه القيمة ولا يسهم الوصف المتعارف لوسائل الإبراز والتأكيد في تقديرها أيضاً دون أن يتم الربط بينها في مثل هذه الصيغ لبناء العلاقة الرياضية بين القيم العددية التي تدخل في تقدير قيمة الموضوع أو الفئة كلها. ولتحدد بالتالي للباحث أين يقع مركز اهتمام وسائل الإعلام وأيضاً ترتيب هذا الاهتمام بالنسبة لفئات المحتوى التي يتم تقديرها من خلال الموضوع كوحدة لتحليل.

قياس الاتجاهات

في محتوى الإعلام

ربما كان من أصعب الظواهر الإعلامية التي تواجه الباحث في مجال تحليل المحتوى هو تحديد الجانب الذي تأخذه الرسالة *Direction* أو الاتجاه *bais*، أو الاتجاه *Trend* من قضية أو موقف معين تحديداً دقيقاً من خلال المقاييس الكمية التي تمزج منهج تحليل المحتوى.

ذلك أنه إذا كان من السهولة أن يقرر الباحث من خلال الدراسة الكيفية أو الانطباعية اتجاه الرسالة أو المصدر، إلا أنه يصعب إقامة الدليل على هذه الاتجاهات ودرجته وشدته دون إخضاع المحتوى وسماته للضبط الدقيق من خلال المقاييس

الكبيرة، خاصة مع غياب المتابيس السطحية التي تجعل الباحث يقرر - بدقة وموضوعية - في وجودها مدى الاتفاق أو الاختلاف معها تمهيداً للتقرير بوجود أو غياب الاتجاه ودرجته وشدة، ولذلك نالت هذه المحاولات اعتماداً من الباحثين في مجالات بحوث تمهيد الاتجاه في تحليل المحتوى للوصول إلى صيغة رياضية تصف في تخطي هذه الصعوبات، وذلك نتيجة الاعتقاد الراسخ لدى المفكرين بأن تداعى الأفكار والمعاني يعكس لاشعورياً ما يريد أن ينتقل الفرد إلى الآخرين في شكل من أشكال المحتوى .

ورغم أن نشأة بحوث تحليل المحتوى ارتبطت بداية بدراسة الاتجاهات والرموز الدالة عليها، وأصبحت هذه الدراسات تمثل نسبة كبيرة من مجموع بحوث تحليل المحتوى . إلا أن هذه الدراسات كانت مثاراً للاجتهادات الذاتية، ولم يتم حتى الآن الاتفاق حول أساليب تقدير درجة الاتجاه وشدة، لأن هذه الأمور تخضع في النهاية لطبيعة المشكلة وأبعادها والمحتوى الذي يتم دراسته .

ومن خلال استعراض تراث دراسة الاتجاهات وقياسها في بحوث تحليل المحتوى

نرى :

١- أن أهم ما يميز المراحل المنهجية لتحليل الاتجاهات وقياسها، أن الجزم بتمهيد الاتجاه ودرجته، يتم كنتيجة لقرير البيانات والعد والقياس .

٢- أنه وإن كانت فئات الاتجاه محددة بداية من خلال التحليل المبدئي، إلا أن وصف الاتجاه قد يحتاج إلى استخدام معظم العناات الشائعة لتصنيف المحتوى حسب فئات الاتجاه .

٣- ليس هناك حدود لمستويات الاتجاه، وإن كان أقلها المستويات الثلاثة (مؤيد *pro* أو معارض *con* أو محايد *neutral*) ولكن قد يصل الباحث إلى استخدام مستويات أكثر حسب طبيعة البحث والبيانات المتاحة .

وقد قدمنا تصنيفاً مقترحاً لسعة مستويات في فئات الاتجاه، يمكن أن يصيغ الباحث أكثر أو أقل منها تبعاً لاحتياجات الدراسة .

٤- يمكن الاسترشاد في توصيف فئات الاتجاه بالبحوث السابقة، دون أن تكون نقاطاً ثابتاً للتوصيف، لاختلاف طبيعة الدراسات وبياناتها .

٥- نظراً لأن تمهيد الاتجاه يكون بمثابة أحكام نهائية، فإنه لا يجب الاكتفاء بوحدة التسجيل فقط كمشيرات لتحديد الاتجاه دون أن نأخذ في الاعتبار وحدات السياق

حتى تكون الأحكام صادقة .

٦ استشارة المقاييس الكمية التي تصلح لتحديد الاتجاهات ودرجتها من خلال عد الرموز وقياسها أمر مرهون بمهارة الباحث في تأكيد صدق النتائج وثبوتها وطبيعة البحث وبياناته .

وتبدأ عملية تحديد الاتجاه بوضع توصيف لكل اتجاه من خلال التحليل المبدئي الكيفي، واختيار المشيرات التي تتخذ كمواصفات لفئات الاتجاه التي سوف يتم تحديدها وقياسها . وحتى يتوفر عامل الصدق والموضوعية في تحديد هذه المشيرات فإن الباحث يجب أن يلجأ إلى المحكمين وذوي الخبرة للتأكد من تعبير المشيرات عن الاتجاهات المحددة قبل القيام بترميز هذه المشيرات وعدّها أو قياسها .

ويرى كارني (T.Carney 72 180-181) أن الاتجاهات (الاتجاهات) يمكن أن يأخذ شكل التعبير المباشر أو غير المباشر، ويمكن أن يشار إليه من خلال الكلمات أو وجهات النظر والمواقف .

ففي البحث اللفظي المباشر يكون من خلال هذه تكرار القيم والأحكام الاصطلاحية المستخدمة، وفي عرص وجهات النظر أو المواقف يكون بتحليل أماليب تنهى هذه المواقف أو جهات النظر .

أما في غير المباشر فيعتمد اللفظي من خلال توالى التفاصيل الخاصة بتعبير الأحداث وفي المواقف من خلال السمات الدالة على الحدث والتعريض المزيد أو المعارضة .

المحتوى	مباشر	غير مباشر
لفظي	القيم والأحكام الاصطلاحية	تتابع التفاصيل الخاصة بتعبير الأحداث
الموقف	تنهى وجهات النظر أو المواقف	الحدث والتعريض المزيد أو المعارضة

وهذه الأمور مرهونة بكفاية الإطار النظري للدراسة، وكفاية التحليل المبدئي، وألفة الباحث مع بيانات التحليل والدراسة .

ويجمع الباحثون في تحليل المحتوى على أن تكرار الرموز وحده لا يكفي في

تحدد الاتجاهات. ويجب أن يصيف إلى ذلك بعدد آخر للاتجاه وشدة أو كثافته *Intensity* والتي تقاس قوة الرأي أو مدى الاقتناع به، لعبارة «السلام هو السبيل إلى تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة» تقل في قوتها عن عبارة «السلام هو أصل السبل لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة» وهذه أقل من عبارة «السلام هو السبيل الوحيد لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة» .

فعلى الرغم من أن التكرار يعطى وزناً متساوياً لهذه العبارات الثلاثة الدالة على الاتجاه . إلا أنه من الواضح أن قوة اللفظ والمعاني المستخدمة في التأكيد تختلف في كل عبارة عن الأخرى .

وكذلك يمكن أن تشير المتغيرات الخارجية للمحتوى إلى التباين في درجة الاتجاه وشدة في حالة اتفاق تكرار النشر .

ولست هناك مقاييس ثابتة لتحديد شدة الاتجاه، ولكنها من الأمور التي تربط بمهارات الباحث واستشارته لأساليب تتفق مع طبيعة البحث والمحتوى، مع الاسترشاد بالمقاييس المستخدمة في البحوث السابقة وتكييفها مع طبيعة البحث وأهدافه .

وهناك العديد من العلاقات الرياضية التي استخدمها الباحثون (سواء من خلال التكرار أو موارين التفاضيل في قياس الشدة) لتحديد الاتجاهات ودرجتها وشدةها .

وأبسط هذه العلاقات هي النسبة المئوية لمقاييس الرموز الدالة على الاتجاه منسوبة إلى عدد الرموز الكلية .

فإذا كان لدينا ١٠ تصريح أو عبارة في المحتوى، وكانت عدد التصريحات المؤيدة ٧٠ وغير المؤيدة ١٠ والمحايدة ١ والمبارات التي لا تحمل اتجاهها ١٠، كان الاتجاه المؤيد يمثل ٧٠٪ وغير المؤيد ١٠٪ والمحايد ١٠٪ والاتجاه الصفري ١٠٪ .

وقد استخدم جان وليام لابيير *Lapierr, J W* في دراسة والتغطية الإخبارية عن دولة إسرائيل في الصحف اليومية الكبرى «(السيدس ٧٣ : ٩١-٩٤) مقياساً مبسطاً للوصول إلى نسبة العبارات التعاطفية مع العبارات العدائية من خلال العلاقة بينهما كالآتي :

عدد العبارات التعاطفية

النسبة = $\frac{\text{عدد العبارات التعاطفية}}{\text{عدد العبارات العذائية}}$

عدد العبارات العذائية

وتفسير النسبة الناحية لكل موضوع على أساس القواعد التالية، إذا كانت النسبة أعلى من واحد صحيح فمعنى ذلك أن العبارات التعاطفية تزيد عن العبارات العذائية وإذا كانت واحد صحيح فهناك تعادل بين العبارات التعاطفية والعذائية، وإذا كانت أقل فالمرآن يميل لصالح العبارات العذائية .

أما ويتشاره به (R Budd 67 56) فيقيم علاقة تضم كل وحدات المحتوى بما فيها الوحدات التي ليس لها علاقة بالاتجاهات .

للمعامل الاتجاه يحسب كالآتي :

مربع عدد العبارات المؤيدة - عدد العبارات المؤيدة × المعارضة

معامل التأييد = $\frac{\text{مربع عدد العبارات المؤيدة} - \text{عدد العبارات المؤيدة} \times \text{المعارضة}}{\text{عدد وحدات المحتوى الكلية} \times \text{عدد الوحدات التي تحمل اتجاهها}}$

عدد وحدات المحتوى الكلية × عدد الوحدات التي تحمل اتجاهها

مربع عدد العبارات المعارضة - عدد العبارات المؤيدة × المعارضة

معامل المعارضة = $\frac{\text{مربع عدد العبارات المعارضة} - \text{عدد العبارات المؤيدة} \times \text{المعارضة}}{\text{عدد وحدات المحتوى الكلية} \times \text{عدد الوحدات التي تحمل اتجاهها}}$

عدد وحدات المحتوى الكلية × عدد الوحدات التي تحمل اتجاهها

فإذا كن لدينا ١٠٠ وحدة في المحتوى ، منها ٧٠ وحدة مؤيدة، ١٠ معارضة، ١٠ محايدة، ١٠ وحدة لا تحمل اتجاهها .

$$١٠ \times ٧٠ = ٧٠٠$$

$$\text{فإن معامل التأييد} = \frac{٧٠٠ - ١٠ \times ١٠}{٩٠ \times ١٠٠} = ٠.٤٧$$

$$٩٠ \times ١٠٠$$

وإذا لم يكن هنالك وحدات لا تحمل اتجاهها أو لم يتم تصنيفها ، فإن المقام يكون

مربع عدد الوحدات النالة على اتجاهات معينة . كالآتي .

$$١٠ \times ٧٠ = ٧٠٠$$

$$\text{فإن معامل المعارضة} = \frac{٧٠٠ - ١٠ \times ١٠}{٩٠ \times ١٠٠} = ٠.٦٦$$

$$٩٠ \times ١٠٠$$

ويمكن من خلال نتائج العلاقات الرياضية بين الاتجاهات (كما سبق توضيحه) بناء المجالات بأنواعها ودراسة معننى الاتجاه خلال الإطار الرمضى للدراسة بما يفيد فى الاستدلال أو التنبؤ بالاتجاهات فى موضوع البحث .

تحليل معنسى الرموز غير اللفظية

تعدد الرموز الاتصالية التى تعتمد عليها وسائل الإعلام فى صياغة الرسائل الإعلامية التى تتفق وخصائص جمهور المتلقين . فهى لا تعتمد فقط على الرموز اللفظية وحدها، لكنها تعتمد أيضاً على رموز أخرى غير لفظية تقوم بدور كبير فى تأكيد المعانى والأفكار التى تمكسها الرموز اللفظية من جانب، أو تنفرد بنقل معان وأفكار مستقلة فى رسائل خاصة بها .

لما الصحف تعتمد على الصورة الصحفية والرسم بأنواعه وعناصر البناء الشكلى للصفحات التى لا ينفك دورها عند وظيفة جذب انتباه القارئ أو إثارة اهتمامه، ولكن يتم قراءة الرموز التى تتكون منها الصورة أو الرسم والتكوين وما يحمله من أفكار أو معان، أو يجسد أبعاداً مضافه، أو يركز على شخصيات ووقائع معينة ... وغيرها من الوظائف الاتصالية التى يمكن أن تقوم بها عناصر الصورة أو الرسم أو البناء الشكلى . وكذلك الصورة فى الخبر التلفزيونى التى يمكن أن تقوم بالوظائف المصاحبة للرسائل اللفظية أو الوظائف التى تقوم بها بصفتها المستقلة، ولتجسد هذه الوظائف من خلال تمجيز عناصر الصورة ووصلها فى إطار أهداف محددة مسبقاً .

وإذا كانت الصورة فى الخبر التلفزيونى تخضع للدراسة التحليلية أيضاً بوصفها تكريراً يتم وصف عناصره، فإن البرامج التلفزيونية والدراما يعتبر المشهد بكامله تكريراً يضم الرموز اللفظية التى تأتى على لسان المشاركين والرموز غير اللفظية التى يلمسها فى عناصر أخرى تعكس معانى ودلالات مضافه إلى معانى ودلالات الرموز اللفظية . مثل عناصر الحركة فى المشهد، أو الدهكيز، أو الأكسسوار، وتأثيرات الإضاءة . وغيرها من العناصر التى يعتمد عليها مخرجو هذه البرامج أو المشاهد الدرامية فى تأكيد المعانى أو الاستقلال بمعان ودلالات خاصة .

وهذه الرموز غير اللفظية التي تعتبر عناصر أساسية في بناء الرسالة إعلامية، يتم دراستها أيضاً في إطار أهداف تحليل محتوى الإعلام ووظائفه، مع مراعاة الآتي :

- تحديد الهدف العام من تحليل الرموز غير اللفظية، والتفرقة بين هدف تأكيد المعاني الخاصة بالرموز اللفظية أو دراسة المعاني التي تقدمها الرموز غير اللفظية في إطار مستقل . لأن الهدف الأول يفرض على الباحث الالتزام بصياغة عملية الترميز في إطار مشترك يجمع بين الرموز اللفظية وغير اللفظية . مثل تحديد الفئات وأساليب التصنيف . بينما يترك الهدف الثاني الحرية للباحث في صياغة فئات جديدة تنضم بها الرموز غير اللفظية مثل الوظائف الخاصة بالصورة والرسم والتي يعكسها التكوين واللون والعلاقات . وهو ما لا نجد بشكل مباشر في البناء اللفظي .

- يعتبر من ضرورات تصنيف الرموز غير اللفظية تحليل عناصر التكوين أولاً للخروج بدلالات تفرد الباحث إلى التصنيف، حتى وإن جاء ترتيب التصنيف في عملية الترميز في البداية . وعلى سبيل المثال لا يتم وصف الصورة الإخبارية لتلخيصية في الاتجاه، المزد أو المعارض مالم يتم وصف عناصر التكوين أولاً لتشير بعد ذلك إلى الاتجاه . وكذلك التفرقة بين الصورة التاريخية والجمالية في الصحف لا يتم إلا بعد دراسة عناصر التكوين التي تشير إلى أي منها . وبذلك لا يكفي العنوان اللفظي الذي يتصدر مثل هذه الرموز ليكون دليلاً إلى التصنيف أو الوصف .

- وهذا يفرص على الباحث التفرقة بين الصفات التي يتم من خلالها التصنيف، وخصائص الصفات التي يتم عدها وقياسها لأغراض الوصف .

- تدخل المتغيرات الأخرى في تقديم قيمة الرموز غير اللفظية أو تحديد مراكز الاهتمام بها في الوسيلة الإعلامية - وهي نفسها السابق الإشارة إليها من قبل - مثل الموقع والمساحة ويتم التعامل بعلم مع متغير العنوان باعتباره بناءً لفظياً قد يؤثر في عملية الوصف والتصنيف بينما لا يعكس بدقة خصائص الصفات أو عناصر التكوين .

- مراعاة أن الرموز غير اللفظية في وسائل الإعلام ليست مجرد بناء لعناصر فقط

مثل صورة لقاء لعدد من الشخصيات. ولكنها تكون وصياغة هادئة للعلاقات بين العناصر ومعناها، ولذلك يجب أن يهتم الباحث بمركز التكوين والعنق والعلاقات التي يمكن أن تشير إلى دلالات ومعاني تختلف تماماً عن مجرد رصد العناصر فقط .

وعلى سبيل المثال صورة رئيس الجمهورية في جيب تليفزيوني تقدم رئيس الجمهورية يتحدث على المنصة، تختلف عن أخرى تمكن حجم الحضور وملاصق التأييد .

- مراعاة السياق الخاص بالنشر والإداعة في عملية التصنيف ورصد خصائص بناء الرموز وتكوينها . وعلى سبيل المثال تختلف دلالة الصور الخاصة بالمأذن في علاقتها بالعنق الذي يعكس إمتدادها إلى السماء، عن الأخرى التي تكون في إطار البناء الكلي للمساجد . فتشير الأولى إلى البعد الروحي في النشر والإداعة، بينما تشير الثانية إلى البناء والعصارة الإسلامية وهكذا .

- مراعاة السياسة الإعلامية للمؤسسات التي تنعكس على نشر الرموز لجهة اللقطة وإداعتها، وبالتالي يتم الوصف ورصد الخصائص والتكوين في إطارها . مثل تفسير صورة رئيس دولة معادية يريت على رأس جبروان أليف . فهذه الصورة يتم تفسيرها في إطار السياسة الإعلامية من جانب والسياق العام للنشر والإداعة من جانب آخر .

وقد قدمت أديبات الدراسات الإعلامية العديد من البحوث والدوايات التي اهتمت بتحليل مثل هذه الرموز غير اللفظية وبصفة خاصة الصورة الصحفية ووضعت العديد من الأسس والمبادئ الخاصة بتحليل الرموز غير اللفظية يمكن الإشارة إليها بالآتي:

١- وصف الرموز وتصنيف الصفات في فئات؛ وهذا الوصف قد يتعلق مع الفئات الشائع استخدامها في التحليل مثل وصف الموضوع أو الوظائف أو الإجماع . أو لتحديد الصفات من خلال فئات تصنيف الرموز ذاتها مثل التصنيف إلى رموز دالة على الشخصيات وأخرى على الوقائع والأحداث، أو رموز تأنيضية وأخرى معاصرة، أو رموز واقعية وأخرى تمهيرية . وغيرها من الصفات التي يمكن أن يستثيرها الباحث في إطار الأهداف التي يسعى إلى دراستها

٢- وصف خصائص الرموز غير اللفظية : مثل عناصر التكوين وأبعاده وأدواته الندية والتي تمثل وحدات التحليل التي يتم عندها لأغراض الوصف والتصنيف. يوصف الصورة في الحيز التليفزيوني أو الصحفي بأنها مؤيدة أو معارضة يكون من خلال وصف عناصر الصورة والحركة والانفعالات الخاصة بالأفراد أو وصف العناصر وخصائصها مثل التركيز على حركة المرور وانتظارها أو التكدس ولحام الخاص بالسيارات على الطرق كدليل مؤيد أو معارض، أو رصد الطرق والشوارع وحالتها للدلالة على الطاقة أو العكس.... وهكذا . وكذلك تعكس الطراير أمام مستودعات أتايهب الهوتاهاز مفهوم الأزمة بينما تعكس نص لطراير في محطات المواصلات العامة مفهوم النظام، ولذلك يجب الدقة في وصف العناصر والتكوين والعلاقات في الرموز المنشورة أو المذاعة باعتبارها مؤشرات أو خصائص للوصف العام والتصنيف الذي يتخذ دليلاً للحكم والتفسير بعد ذلك .

وفي هذا الإطار يجب أن يراعى الباحث في رصد العناصر وخصائصها السياق الذي يحكم انتاج الرموز غير اللفظية وشرها أو إذاعتها - وهو ماسبق أن أشرنا إليه - وذلك للوصف الدقيق للرموز بصفة عامة وعناصرها بصفة خاصة . وهو ما يمتفق مع مفهوم وحدات التحليل ورصدها في إطار وحدات السياق في التحليل الرموز اللفظية .

وفي إطار التفرقة بين الصفات والخصائص - الصفات ووحدات التحليل - يراعى الباحث التفرقة بين الوصف العام للرمز دون رصد الخصائص مثل تصنيف اصور الصحفية أو التليفزيونية على أساس الموضوع سياسية/ أو عسكرية/ رياضية . على سبيل المثال . أو الوصف من خلال رصد خصائص الرموز أو رصد عناصرها وخصائصها ، مثل التصنيف إلى اتجاهات مؤيدة ومعارضة من خلال وصف عناصر الصورة من الخلف وتكوينها وعلاقاتها واتخاذ نتائج رصد العناصر دليلاً إلى وصف وتصنيف الرموز ذاتها .

٣- العدد والقياس : يعتبر رصد تكرار النشر والإذاعة وتسجيله هو الأسلوب المناسب لتفسير النتائج والتفسير في حالة اعتبار وجود أو غياب الصفة أو الدقة التصنيفية المتغير الوحيد الذي يتم دراسته والحكم من خلاله .

ويتم العد على الرموز ذاتها لتقرير الصفات والتصنيف حسب فئات الوصف والتصنيف، أو يتم على العناصر وخصائصها في حالة اتخاذ الأخيرة دليلاً إلى التصنيف. مثل عد العناصر التي تشير إلى العرضي أو النظام كدليل على وصف الرمز في إطار الاتهام. أو رصد العلاقات بين العناصر كدليل على وصف الرمز في إطار القيم وهكذا.

أما في حالة الاعتماد على متغيرات أخرى للحكم بقيمة الرموز أو درجات الإهتمام بها مثل المساحة والموقع فيتم الاستعانة من الأساليب والعلاقات الرياضية لسابق الإشارة إليها في تحليل الرمز اللفظية.

وبصفة عامة يمكن أن نقرر أنه ليس هناك أسلوب لتحليل الرمز اللفظية وآخر لتحليل الرمز غير اللفظية تحليلاً كمياً، تختلف بينهما الخصائص والخطوات الإجرائية، ولكن الأسس والمبادئ الخاصة بالتحليل وبصفة خاصة عملية الترميز تعتبر واحدة في الحالتين.

ولكن الأخيرة تحتاج إلى جهد كبير في تحديد خصائص الرمز وأساليب بنائها وتكوينها وشرحها أو إذاعتها كمدخل أساسي في صياغة خطة الترميز والقيام بإجراءات التحليل واستخراج النتائج. وهو ما يحتاج من الباحث إلى إجراءات صارمة ودقيقة للتحكم على صدق الترميز وقياساته. حيث تعتبر الذاتية في الحكم على هذه الرموز وتقييمها من أهم الخصائص المميزة لها.

تحليل المحتوى والدراسات اللفظية

تتصدر الصور الخاصة بتحليل محتوى الإعلام، صعوبات السيطرة على أدات اللغة التي يتم في إطارها تحليل المحتوى. ذلك أن ضعف قدرة الباحث في التعامل مع أدوات اللغة والمخاطب بين المفاهيم الخاصة بخصائص تحليل المحتوى وعلاقاته، وتحليل خصائص لغة الإعلام، يؤدي ذلك في النهاية إلى تمييز النتائج وغياب صدق التحليل. ولذلك كان حديثنا عن التفرقة بين وحدة التحليل ووحدة السياق، أو التفرقة بين وحدات اللغة المختلفة والتحليل في إطارها كمطلب أساسي لتحليل المخرج بالنتائج الدالة على المعنى والمعزى الخاص باستخدام وحدات لغوية معينة في وقت وببيئة معينة.

ويجب على الباحث أيضاً الاستمادة من القواعد والإجراءات المنتظمة الخاصة بالدراسات اللغوية، لدراسة الأساليب والفردات والمعاني، ليجباً لإصدار الأحكام الذاتية على الأعمال الفكرية والأدبية بصفة عامة والرسائل الاتصالية بصفة خاصة .

وتعتبر مبادئ دراسة الأسلوب *Style* ودلالات *Semantic* الرموز اللفظية مجسداً لهذا الاتجاه في توظيف المنهج العلمي، بعد أن كانت تعتمد قبل ذلك على الإنطباعات الشخصية أو التقديرات الذاتية للماقد أو الباحث في هذه المبادئ .

وتؤكد هذه الدراسات في نفس الوقت على أهمية الاستدلال *Making Inference* في دراسة محتوى الإعلام . ذلك أن هذه الدراسات شأنها شأن تحليل المحتوى يمكن أن يتم أيضاً على الرموز اللفظية في محتوى الإعلام .

تحليل الأسلوب اللفوي

تقترب الدراسات الخاصة بتحليل الأسلوب في خصائصها وخطواتها المنهجية من تحليل المحتوى، خاصة أنها تهتم أيضاً بدراسة الرسائل الإعلامية - بجانب الكتب والمقالات وغيرها - للكشف عن الخصائص المميزة لأسلوب الكتابة والكاتب والبيئة أو العصر الذي كتبت فيه الرسالة .

ويُفرق بينهما مبرقن بش { *M.D. Hynch., In. Ph Emmeret &* } *W Brooks 70 316* في أن تحليل المحتوى يهدف إلى التعرف على الخصائص الدلالية في الرسالة وجيب على السؤال ماذا، حيث يتم الاستدلال من نوايا القائم بالاتصال وتأثيرات الاتصال، بينما يهدف تحليل الأسلوب إلى التعرف على مظاهر النحر والصرف وبناء الجملة وجيب على السؤال كيف...؟ في بناء الرسالة الاتصالية .

ومهما كان الاختلاف في تعريف الأسلوب، فإنه لا يؤثر في تعريف تحليل الأسلوب الذي يستهدف الكشف عن الخواص اللغوية للأسلوب، من خلال تمييز النص إلى وحدات حرفية (الكلمة والجملة والفقرة والعبارة وأدوات الفصل والسط وغيرها من الرموز اللغوية) قابلة للعد والقياس سواء لأغراض الوصف المجرد لهذا الأسلوب أو لأغراض المقارنة أو تفسير اختيار الكاتب لخصائص الأسلوب .

والبحث قد يكتفي بوصف النص من خلال خصائصه الأسلوبية، أو يعزو هذه الخصائص الأسلوبية إلى ذاتية أو شخصية الكاتب، أو تأثيرات القارئ بوصفه متلقيًا للمادة المكتوبة وهذه الأهداف التي تشل اتجاهات للبحث توضع أهمية لتحليل الأسلوب التي يمكن إيجازها في الآتي (أحمد الشاهب ١٢٢: ٣٠ & شكرى عياد ٨٢ ١٤ W.J.Paisley & Jn.G.Gerbner 69).

- تظهر أهمية تحليل الأسلوب في التعرف على شخصية الكاتب، ذلك أنه مع وحدة الموضوع واختلاف الكتاب نجد اختلافًا في الأسلوب وفي الفن الواحد حيث نجد لكل منهم طابعًا خاصًا في تفكيره وتعبيره وتصويره، حتى أنه قبل والأسلوب هو الأديب أو الكاتب أو الرجل.

- التعرف على الأسلوب كخاصية جماعية، في وقت ومكان معين، فهذه السمات لا تكون فردية ولكنها تكون إجتماعية أيضًا، فنجد العصور الأدبية ذات خصائص شائعة بين أفرادها، بخلاف العصور الأخرى، ونجد للشعب الواحد خصائص لغيره من غيره ترتبط بلفظه واستخداماته لها بوصفها طرقًا للتعبير تختلف من جماعة إلى أخرى.

وتتعلق اتجاهات تصنيف تحليل الأسلوب مع تصنيف تحليل المحتوى إلى وصلي *Descriptive* واستدلالي *Inferential* أيضًا.

وهناك تصنيف للدراسات الأسلوبية إلى عدة من الأنواع، منها على سبيل المثال: الدراسات الأسلوبية للقوانين اللغوية العامة لأغراض المقارنة، وكذلك الدراسات الأسلوبية التي تتناول لغة معينة - اللغات القومية - لأغراض الوصف ولتعرف على الخصائص اللغوية السائدة في هذه اللغة.

وهناك نوع آخر من الدراسات الأسلوبية هي الدراسات الأسلوبية التكوينية أو الفردية التي تركز على تحليل «الوظيفة» التي تقوم بها الظاهرة الأسلوبية بالنسبة إلى الكتاب أو الكاتب أو العصر أو الفن، وهي تختلف عن الدراسة الوصلية في أن الأخيرة تحدد الظاهرة الأسلوبية وتسرد إمكانياتها فحسب. وهذا التقسيم لا يضع حدودًا قاصدة بين هذه الأنواع المختلفة من الدراسات، نظرًا لاستحالة أو صعوبة الفصل بينها في الواقع التطبيقي (شكرى عياد ٨٢: ٦٩-٥٢).

وهذه التقسيمات النظرية للدراسات الأسلوبية تقترب أكثر من الهدف الذي يسعى إليه الباحث في تحليل الأسلوب، الذي يقوم على القياس الكمي لخصائص اللغوية بعد أن قطع فيه اللغويين شوطاً كبيراً .

وأصبح البعد الإحصائي في دراسة الأسلوب من المعايير الموضوعية الأساسية التي يكثر استخدامها في تشخيص الأساليب، وتمييز الفروق بينها، ويكاد ينفرد بين المعايير الموضوعية بمقابلة استخدامها في قياس الخصائص الأسلوبية، كانت ما كان التصريف الذي يتبناه الباحث للأسلوب أو الطراز النحوي الذي يستعمله (سعد مصلوح ٨٠ : ٣٧) .

تحليل الدلالة ودراسة المعنى

ومن جانب آخر يهتم علم الدلالة *Semantic* بدراسة المعنى، فهو ذلك الفرع من علم اللغة الذي يتناول نظرية المعنى أو ذلك الفرع الذي يدرس الشروط الواجب توافرها في الرمز حتى يكون قادراً على حمل المعنى (أحمد مختار عمر ٨٧ : ١١ - ١٢ & جون لاينز ٨٠ : ٩) .

وبذلك تختلف دراسة الدلالة عن الدراسة الأسلوبية في أن الأخيرة تهتم بدراسة الخصائص النحوية المختلفة ذات الدلالة الواحدة، بينما تهتم دراسة الدلالة بالمعاني أو الدلالات المختلفة .

وتساعد دلالة الألفاظ الباحث في الكشف عن الأنواع المختلفة من المعاني - بالإضافة إلى الكشف عن لغة الاتصال السائدة - التي يمكن من خلالها الاستدلال عن العديد من السمات الشخصية والظروف الاجتماعية للكاتب والهيئة الجغرافية، وغيرها من الاستدلالات التي يمكن الكشف عنها من خلال التعرف الدقيق على معاني الرموز المستخدمة .

ربما يدهم أهمية دراسة دلالة الألفاظ والتي أصبح يطلق عليها التحليل الدلالي *Semantic Analysis*، مما يدهم أهميتها وجود العديد من الأنواع للمعاني التي يمكن أن تشير إليها الألفاظ أو الكلمات، أو الرموز اللغوية بصفة عامة . ومن هذه الأنواع مايلي (أحمد مختار عمر ٨٠ : ٣٦-٤٠) .

- المعنى الأساسي أو الأولي أو المركزي، ويسمى أحياناً المعنى التصوري أو المفهومي

Conseptual Meaning أو الإدراكي *Cognitive* ، وهذا المعنى هو العامل الرئيسي للإتصال اللغوي، والممثل الحقيقي للوظيفة الأساسية للغة، وهي التفاهم ونقل الأفكار. ويشترط لاعتبار متكلمين بلغة معينة أن يكونوا متفهمين للمعنى الأساسي. ويطلق عليه أيضاً، المعنى الصريح، وهو المضمون الإخباري أو المطلق المباشر.

- المعنى الإضافي أو العرضي أو الثانوي أو الضمني، وهو المعنى الذي يملكه اللفظ عن طريق ما يشير إليه إلى جانب المعنى التصوري أو المفهومي، فتتجاوز المعنى الصريح المجرد. فكلمة حوت على سهل المثال ترتبط في معناها الصريح أو المفهومي بالمحيطات البحرية، لكنها تتجاوزها في معناها الضمني إذا أشارت إلى الأمانة المفرطة.

وهذا المعنى زائد على المعنى الأساسي، وليس له صلة الثبات والشمول، وإنما يتغير بتغير الثقافة، أو الزمن، أو الخبرة.

- المعنى الأسلوبى : وهو المعنى الذى تكشف عنه اللغة بالنسبة للظروف الاجتماعية للكاتب، مثل رصد مفردات معينة تدل على الوطن، أو الطبقة الاجتماعية، كما أنه يكشف عن مستويات أخرى مثل الشخصية، والتخصص، ودرجة اللغة المستخدمة، وغيرها من السمات الشخصية أو الذاتية، والبيئة الاجتماعية.

- المعنى النفسى أو الاتفعالى، وهو يشير إلى ما يتضمنه اللفظ من دلالات عند الفرد، متأثراً بالمعاني الذاتية النفسية للألفاظ عند الكاتب في زمن الكتابة.

- المعنى الاتعكاسى، وذلك عندما تستخدم الكلمة في معنى يختلف عن المعنى اللغوي لها، فتصيح حينئذ إلى تنفير القريب واحتلال آخر مكانه، مثل استخدام كلمة بشر في خبر معناها في الآية القرآنية «فبشرهم بهذا آلهم»-آل عمران ٤٦-.

- المعنى التنظيمى، والذي يظهر من خلال ارتباط الوصف بموصوف معين، رغم كثرة المرادفات في الوصف، مثل كلمة خسوف، وكسوف الأولى ترتبط في المعنى بالقمر فتقول خسوف القمر، والثانية بالشمس كسوف الشمس، وكذلك شجاع، ومقدام، فالشجاعة يمكن أن تنسب إلى القول والعمل، بينما ترتبط صفة مقدام في العمل أكثر.. وهكذا.

المعنى المرتبط بينها - الجملة أو العبارة، وذلك مثل الاختيار بين تركيبات نحوية مصرح بها مثل المبنى للمعلوم والمبنى للمجهول، وكذلك تنظيم الجملة وترتيب الكلمات وإبرازها وتأكيدا .

وهذه الأنواع المختلفة للدلالة ترتبط أكثر بالدلالة الضمنية، التي تدخل في كل هذه الأنواع عدا المعنى الصريح أو المفهوم، وتؤكد في نفس الوقت على أهمية دراسة دلالة الألفاظ والرموز اللغوية للكشف عن المعنى المستهدف، الذي يعيد في صحة اعتبار وتحقيق المشكلات المعجمية المرتبطة بالموضوعات المعجمية المنشورة

ويهتم التحليل الدلالي ببيان معاني المفردات، وذلك حين تعمل الوحدات اللغوية كرموز لأشياء خارج الدائرة اللغوية، وهو ما يطلق عليها المعاني المعجمية *Lexical Meanings* التي ركزت على دراستها المصاحبة اللغوية المختلفة في دراسة المعنى .

استخدام الكمبيوتر

في تحليل محتوى الإعلام

يعتبر البحث السابق - تحليل المحتوى والدراسات اللغوية - مطلباً ضرورياً للتحديد الدقيق لاستخدام الكمبيوتر في تحليل محتوى الإعلام .

رصد منتصف الستينات في أعمال فيليب ستون وزملائه *Ph.J.Sinone et al.*, 66 وريتشارد باد وزملائه *R W.Budd et al*, 67 وجرج جرينر *G.Gerbner et al*, 69 وهولستى وغيرهم في تحليل محتوى الإعلام ورصد الأعمال والبحوث التي تمت باستخدامه وصلة خاصة في تحليل محتوى الصحف . والذي تزامن مع تصاعد استخدام الكمبيوتر في البحث العلمي ورصد نتائجه وتحليلها في الجامعات والمؤسسات العلمية . منذ هذه الفترة تصاعد الحديث عن استخدام الكمبيوتر في تحليل محتوى الإعلام .

ولكن مع الدعوة إلى استخدام الكمبيوتر في هذا المجال فقد كان هناك اتفاق على مجالات الاستخدام في تحليل المحتوى وغيرها من البحوث السلوكية في الآتي:

- تنظيم لتحليل الإحصائي للبيانات وتحديد خطواته وإجراءاته .
- اختبار الفروض العلمية وتحققها من خلال العلاقات والنتائج الارتباطية، ومقارنتها بالنماذج .

وهي إطار الكمبيوتر فإياه يقوم - بجانب ذلك - بالعمليات الخاصة بمعالجة البيانات وبصفة خاصة نقل البيانات من موقع إلى آخر، الإضافة والحذف والتقسيم والتصنيف، إجراءات المقارنة الكمية.... وغيرها من العمليات التي تتم على البيانات التي تم تخزينها وتمثل مدخلات البرامج المعدة لهذا الغرض للخروج بالنتائج المستهدفة التي تمثل المخرجات بالنسبة لهذه البرامج بالإضافة إلى قيام الكمبيوتر برصد التكرارات وتقدير المتوسطات والنسب المئوية والترتيب وتنفيذ اختبار العلاقات والتحليل العاملي، وترتيب البيانات في بنات ولشكال احصائية . وكل هذه العمليات تتم على البيانات التي جمعها الباحث بنفسه وتشمل المساحات والمفردات يرصده للمادة الخام بناء على التصنيف وتحديد وحدات التحليل التي قام بإعدادها الباحث .

وابتداءً من استخدام البطاقات المثقوبة وحتى الرصد والتخزين والمعالجة والمخرج بالنتائج الإحصائية على الشاشة أو مطبوعة، فإن الأمر في هذه الحالة لا يزيد عن برنامج لمعالجة البيانات التي يجمعها الباحث بنفسه للخروج بنتائج كمية ومعالجات احصائية تحقق ونتائج التحليل .

وفي إطار الوظيفة السابقة - حتى من خلال البرامج المتطورة - فإن الكمبيوتر لا يقوم بعملية التحليل لكنه يوفر الوقت والجهد الخاص بالرصد وإجراء العمليات الإحصائية المعقدة الخاصة بها . العلاقات بين نتائج لرصد .

ومع التطور في بناء المحاسن والقواعد وتصميم البرامج الخاصة بها خصوصاً مع التوسع في الاستزادة بالمعارف الخاصة بالأساليب المنهجية للتحليل الدلالي مثل تحليل السياق، وتحليل حقول الدلالة فقد أغرى ذلك الباحثون على تطوير برامج خاصة لتحليل المحتوى بنفذ من خلال برامج الكمبيوتر، خصوصاً مع تطوير إنتاج أجهزة النقل والمصح إلى الكمبيوتر التي يمكن أن تسهم في نقل صور كاملة لصفحات التحليل والتعامل معها بالتقسيم والتصنيف ورصد تكرار الوحدات داخل هذه الصفحات أو رصد المواقع والمساحات في إطارها . وذلك من خلال البرنامج المعد لهذا الغرض مستخدماً إحدى لغات التاليف السائد استخدامها .

وقد يبدو بناء هذا البرنامج سهلاً وبسيطاً ويحقق أهداف التحليل، إلا أنه يمكن للوهلة الأولى طرح السؤال الخاص بمصداقية البرنامج للتعامل مع أوعية أخرى

لتحليل ترتبط بمساقات أو بينات ثقافية مختلفة حتى لو كانت في المجتمع الواحد، مثل تبارك صحف المعارضة لنفس الأفكار ومنفس وحدات التحليل في إطار سياق لغوي مختلف باختلاف السياق الثقافي . مثل اليد الطولى للأجهزة التي قد تعنى القدرة على تحقيق الأهداف بينما قد تعنى لدى المعارضة انتشار الرشوة والمصاد . وغيرها من أشكال السياقات المختلفة مثل السياق العاطفي، أو سياق الموقف أو السياق الثقافي وكلها تؤثر تأثيرا بالغا في اتجاه الرصد والتحليل ونتائجه والذي يجب أن يوضع في الاعتبار عند التحليل . وهو ماسبق الإشارة إليه في بداية هذا الفصل بوحدة التحليل ووحدات السياق .

ولذلك فإن بناء البرنامج بحيث يشمل كل أشكال المساقات المختلفة التي يمكن رصد وجود وحدة التحليل في إطارها يعتبر أمراً بالغ الصعوبة، حتى لو تجاوزنا عن تعدد المعاني الدالة على الكلمة أو الرمز الواحد في اللغة الواحدة أو تعدد الرموز التي تشير إلى معنى واحد مثل الشجاعة/ الإقدام/ الجرأة . وغير ذلك مما يشير إلى الصعوبة البالغة في بناء برنامج يصلح للاستخدام مع كل السياقات والدلالات والمواقف التي تتطلبها التحليل وأهدافه .

لا أن أكثر ما يشجع الباحثين على تأييد الدعوة إلى بناء برامج كمبيوتر يصلح استخدامه لتحليل محتوى الإعلام، هو الأسلوب الخاص بتحليل حقول الدلالة *Semantic Field Approach* والحلقة بين إمكانية بناء برامج معجمية أو قاموسية تعتمد على مدخل أو نظرية حقول الدلالة وبين الحاجة إلى بناء برامج لتحليل محتوى الإعلام . ويرى مدخل أو نظرية حقول الدلالة أن التعرف على معنى الوحدة الدلالية يقتضى التعرف على مجموعة الوحدات (الكلمات) المتصلة بها في الحقل الدلالي أو المعجمي *Semantic, Lexical* . والحقل الدلالي هو عبارة عن مجموعة من الكلمات ترتبط دلالاتها . وتوضع عادة تحت لفظ عام يجمعها - المصطلح العام، المفهوم - أو هو قطاع متكامل من المادة اللغوية يعبر عن مجال معين من الخبرة .

وهذا تحليل الحقول الدلالية هو جمع الكلمات التي تخص حقلاً معيناً ولكشف عن صلاتها الواحد بالآخر، وصلاتها بالمصطلح أو المفهوم محل الدراسة . مثل معاهيم القرابة/ اللون/ الأوزان/ القاييس/ الترتيب/ التقسيم الجسالي والأخلاقي... وغيرها التي تجتمع حولها العديد من الكلمات التي تتعدد أو تختلف

فى المعنى ولكنها ترتبط بهذا المفهوم الذى يجمعها ويقيده فى الكشف الدقيق عن معناها / ودلالاتها . بالإضافة إلى المترادفات والمتصادات والاشتقاقات (المورفيمات) وهى الحقول الدلالية الصرقية *Morpho Semantic Fields* وكذلك اجزاء الكلام وتصيغاتها النحوية ، بالإضافة إلى الحقول الستجمائية -*Syntagmatic* *ic Fields* التى تشغل مجموعة الكلمات التى تترايط بالاستعمال مثل كلب-نبح / فهرس - سهيل / يرى - حين / يسمع - أدن... إلى آخره (إبراهيم أبهى ٤٧:٨٠) .

ومع الاتجاه نحو بناء الحقول الدلالية وإمكانات المجازها فإن أصحاب نظرية الحقول الدلالية يرون ضرورة مراعاة السياق الذى ترد فيه الكلمة ولا يجب دراسة المفردات مستقلة عن تركيبها النحوى .

ولعل المجال الذى يمكن أن يلبس فيه تحليل حقول الدلالة فى مجال تحليل المحتوى هو الكشف عن الإطار الثقافى أو الإجتماعى للكاتب أو النص من خلال دلالة المفردات المستخدمة فى النص والإعلامية ورد الكلمات المستخدمة إلى المفهوم العام الذى يمكن أن يقدم المبدع من الرموز الدالة عليها بتفاوت الطبقة الإجتماعية مثل الدمام / حرمه / عقيلة / الست / الجماعة / الأولاد... وكذلك مفهوم القرابة (الوالد ، والذى / بابا / دادى / أبى) / بوى.... وهكذا .

ولكن يظل السؤال المطروح يدور حول مدى مساهمة البرامج لما يستحدث من رموز جديدة لمعاني موجودة ، أو معاني جديدة لرموز موجودة فى إطار عمليات التغيير الإجتماعى السريع الذى يتم بتأثير التقارب الثقافى بين المجتمعات على سبيل المثال .

هنا الخلط وغيره من أسباب جعلنا نلاحظ - وإلى مدى بعيد - على فكرة تصميم برامج كمبيوتر واستخدامها فى تحليل المحتوى للأسباب الآتية :

.. إن التحليل فى حد ذاته ومهما اختلفت أهدافه فإنه يظل عملية عقلية ، تتم المعالجة فيها بواسطة العقل البشرى الذى يعتبر بناء متكاملًا من المعرفة المختزنة التى تزخر فى رؤية الفرد للتحليل وأهدافه ، ويصعب فى هذه الحالة تنسيب هذه العملية وتصميمها على كل الأفراد فى كل المجتمعات باستخدام برامج آلية معدة مسبقاً .

ولذلك فإن أقصى ما يمكن أن يقوم به برنامج الكمبيوتر هو رصد وجود أو غياب رموز معينة في المحتوى الإعلامي بناء على اتفاقها مع ما هو موجود في الحقل المختلفة سواء كان لأغراض وصف الأسلوب من خلال رصد خصائصه أو رصد الرموز وردها إلى المفهوم العام في حقول الدلالة .

- وبناء عليه فإن البرامج التي يتم تصميمها لهذا الغرض هي برامج معجمية أو قاموسية وتستخدم لهذه الأغراض وليس لأغراض تحليل محتوى الإعلام الذي يمكن أن تتعدد أهدافه وتختلف إجراءاته ووحداته بناء على الاختلاف في الأهداف .

- وإذا قلنا نظرة على فئات التحليل الشائع استخدامها فإن بناء البرنامج يصلح على مفهوم المكان والزمان والمقاييس والأوزان والمساحات ولذلك يمكن استخدام فئات المصادر والأقاليم والاتجاه والخصائص وهو ما يمكن حصره في حقل رئيسه وفرعية ترتبط بالمفهوم العام ولا تتميز من وقت إلى آخر أو مجتمع إلى آخر . أما الفئات والوحدات الخاصة بالمعنى والدلالة والسياق التي ترتبط بوصف الأفكار والموضوعات والاتجاهات والمؤشرات الباقية على الخصائص والنسب والأهداف ، بالإضافة إلى الرصد الخاص بوحدة اللغة بالذات التي لا يمكن حصرها أو تحديدها بشكل قاطع وحاسم فإنها ترتبط بداية بالاتجاهات التفكير الإنساني والسياق الثقافي والاجتماعي العام الذي يؤثر في هذه الاتجاهات ، وبالتالي تؤثر في عملية التحليل ومسارها ونتائجها .

- وإذا كان التحليل الكمي لمحتوى الإعلام يتعرض للنقد الشديد في استخدامه والتشكيك في نتائجه واتجاهات الرصد المشعز ، فكيف يمكن تدعيم الاتجاه نحو تنميط المفاهيم والإجراءات في برامج كمبيوتر معدة مسبقاً للتحليل .

- وهذا يطرح سؤالاً حاسماً يورث قضية التفسير ومصادره التي يمكن أن تعيب عن الباحث سواء أثناء مراجعة مادة التحليل وإعدادها للعمل أو مراجعة العلاقات الكمية أثناء الرصد وإجراءات العمل ذاتها التي يمكن أن تكون بمثابة ملاحظات كمية أو انطباعية من الباحث أثناء الإعداد للتحليل أو التحليل ذاته وهو ما يمكن أن يفقد في إثراء عملية الإعداد للعمل وتفسير نتائجه

- ومع اتفاقنا بأن قياس الباحث بالملاحظة والرصد وتخزين الوحدات ببرنامج الكمبيوتر لن يعطى للبرنامج قيمة تزيد عن القيمة الخاصة ببرامج المعالجة

الإحصائية شائعة الاستعمال في تحليل المحتوى وغيره من البحوث الإحصائية . مع تفاقم بهذا فإن مسح المادة الإعلامية المنشورة على الصفحات وإدخالها للبرنامج يفرض الملاحظة والرصد لما هو موجود أو غائب من قشائ أو وحدات التحليل، بعيد الباحث إلى فكرة الرصد والملاحظة أثناء صف الحروف وتصميم الصفحات في النهاية حيث تكون كل الوحدات اللغوية مخزونة قبل إعداد الصفحات بعدها . وبالتالي يمكن التعامل بداية مع هذه الإجراءات الأولية في الطباعة والإعداد بدلاً من انتظار النسخ مطبوعة في النهاية والبدء في الرصد والملاحظة والتخزين والمعالجة لأغراض التحليل .

وبالتالي يبدو على السطح عدم جدوى التحليل البعدي مادامت المادة الإعلامية المنشورة مخزونة فعلاً في المؤسسات المحلية ويمكن التعامل معها ومعالجتها لأغراض التحليل .

- ومع وضع الاتجاهات البديلة لتحليل المحتوى في الاعتبار التي ترى استغلال الرمز اللغوية في محتوى الإعلام لتدعيم الأفكار والاتجاهات السائدة التي تتفق مع مصالح الطبقة المسيطرة . فإن السؤال المطروح سيكون حول جدوى البرامج مع تغير أصحاب المصالح والطبقات المهيمنة وتغير رموزها اللغوية بالتالي .

وفي جميع الأحوال يجب أن نعي تماماً أن التحليل عملية عقلية لرمز لغوية تتفق مع السياقات الثقافية والاجتماعية والمواف التي تتسم بالتباين بين المجتمعات وبالتالي يصبح تنميط العملية العقلية أو دلالة الرموز لأغراض التحليل عملية تفتقد للقيمة والجدوى العلمية والاقتصادية . ومراجعة محدودة لتاريخ اللغة في المجتمعات والشعوب والثقافات المختلفة يشير إلى ذلك .

وبقي بعد ذلك إمكانية تصميم برامج كمبيوتر لتحليل خصائص الأسلوب أو تحليل حقل الدلالة بواسطة المتخصصين في علم اللغة والدلالة والتي تقف أهدافها عند التعرف على خصائص الأسلوب أو الكشف عن دلالة الرموز وعلاقتها ببعضها . وعدم الخلط بين هذه إمكانية والاتجاه نحو تصميم برامج لتحليل محتوى الإعلام الذي يجب أن يتعامل مع المحتوى الكامن وعلاقاته بعناصر العملية الإعلامية الكلية وأرباطاتها بالسياقات والظم الاجتماعية في السياق الاجتماعي العام .

الدراسات التاريخية والمستقبلية

لسرناط طرقة استمرت الدراسات التاريخية وأدواتها أحد المعارف الأساسية في تصنيف الدراسات العلمية ومناهج البحث وأدواته، بإعتبارها الدراسات الخاصة بالكشف عن جهود الرواد وأعمالهم الرائدة أيضاً في المجالات المتعددة للمعرفة العلمية، لمعرفة جذور هذه المعرفة، ومراحل تطور العلوم وتسجيلها، وطوال هذه السنوات كانت الدراسات التاريخية تعتبر فئة تصنيف الدراسات والمناهج على أساس الزمن في مقابل الدراسات الحالية أو دراسة الواقع الراهن .

وفي إطار هذه الدراسات تم رصد العديد من الإنجازات العلمية التي قدمت للباحثين في مجال الإعلام تطور المعارف والمهارات الإعلامية، وكذلك تاريخ الرواد والمؤسسات الإعلامية وأدوارها خلال المراحل التاريخية المختلفة .

ومع الاستمرار في هذه الدراسات التاريخية والأهمية أو الحالية، فوجئ العالم كله بالتغير السريع والمتعاظم في كافة مجالات المعرفة، حتى أن هناك العديد من المجالات التطبيقية لم تكن قد استعدت لمواجهة التغير المتنامي والسريع في المعرفة، ولم تتمكن من رسم التوقعات الخاصة بالتعامل مع هذا التغير الحادث . وابتدى بشهر بوضوح إلى أن البحث العلمي يجب أن يمد بصره إلى المستقبل لرسم احتمالات التغير ونتائجه والتخطيط للتعامل مع حركته والتكيف مع نتائجه

ومن هنا أصبحت الدراسات المستقبلية *Futurism* مجالاً علمياً للبحث في مختلف العصور وقطعت فيها بعض الدول شوطاً كبيراً بعد البدايات الخدرة في الأبحاث من هذا القرن، وأصبحت الدراسات المستقبلية فئة من فئات تصنيف الدراسات على أساس بعد الزمن . حيث أن الدراسات التاريخية تهتم بالوقائع وحركتها في الماضي، وتهتم الدراسات المستقبلية برسم حركة الوقائع في المستقبل من خلال توظيف عدد من طرق البحث والأدوات المنهجية التي تتفق وطبيعة هذا الهدف، وخصائص البحث في المستقبل .

ونود أن نشير إلى أن أهمية الدراسات التاريخية لا تكف عند حدود المعرفة بما حدث في الماضي واكتساب الخبرة من هذه الأحداث، ولكنها تعيد أيضاً في التوقع بمسار مثل هذه الأحداث في المستقبل. من خلال الرصد المتتابع لحركة الوقائع والأحداث في الماضي، وكذلك الحركة الآتية لهذه الوقائع والأحداث، بإعتبارها معطيات أو مقدمات لما يمكن التوقع بحدوثه - كنتاج - في المستقبل .

المنهج التاريخي

يعتبر المنهج التاريخي أداة البحث في المشكلات أو الظواهر الإعلامية في عهده التاريخي أو سياق الوقائع والأحداث التي حدثت في الماضي . سواء لأغراض وصف الظاهرة الإعلامية وتسجيلها كما حدثت في الماضي مثل تسجيل تاريخ المؤسسات والوسائل الإعلامية والباردين فيها - كما سبق أن أوضح في الفصل الأول - أو لأغراض تفسير علاقات الظاهرة الإعلامية وعناصرها بالوقائع والأحداث التي حدثت أيضاً في الماضي . وفي جميع الحالات يعتبر المنهج التاريخي هو أداة البحث في دراسة مثل هذه المشكلات أو الظواهر .

وانتجج التاريخي يستلزم استرداد الماضي *Reconstruction* بطريقة منهجية *Systematic* وموضوعية *Objective* من خلال تجميع الأدلة، وتقييمها، والتحقق منها، ثم تركيبها *Synthesizing* لاستخلاص الحقائق والوصول إلى نتائج أو خلاصات معيكة .

ويستلزم الإعداد المنهجي اتباع سياق منظم من القواعد والإجراءات لجمع الأدلة الممكنة عن الوقائع والأحداث، والعصر والسياق، وتقييم هذه الأدلة والبحث عن

الإرتباط السببي *Causal Connection* والتحقق منه، ثم تقويم هذه المعلومات المنظمة عن الأحداث بطريقة تجعلها قائمة على الاحتمال التقدي (R.Tucker et al 83:68) .

وتعتبر أهم الخطوات المميزة للمنهج التاريخي، بجانب الخطوات المنهجية العامة، الخطوات التالية :

- جمع المادة التاريخية .
 - نقد المادة التاريخية وتقييمها .
 - تصنيف الحقائق وتحليلها، ثم إعادة تركيبها في إطار أهداف البحث التاريخي .
- أولاً، جمع المادة التاريخية :

تبدأ عملية جمع المادة التاريخية بتحديد المصادر التي تضم هذه المادة أو تشير إليها ومستورها . وتسمى المصادر التاريخية . وتنقسم هذه المصادر إلى نوعين رئيسيين:

١- المصادر الأولية، وهي المصادر المباشرة ذات العلاقة العضوية بالوقائع والأحداث والشخصيات مثل الآثار والوثائق التاريخية . حيث تعتبر الآثار المادية مصدراً لجمع البيانات مثل المباني وتصميمها وبنائها، والآثار والأزياء والجوئل والشهادات..... وغيرها مما يعتبر دليلاً وشاهدًا على العصر وتاريخه، وكذلك المطبوعات والمطبوعات التي شهدتها الفترة التاريخية، ويمكن الاسترشاد بها في مرحلة نقد المصادر وتقييمها .

وتتعدد أشكال الوثائق التاريخية والأوعية التي تضمها وتختلف باختلاف العصر، ففي مرحلة تاريخية كانت المخطوطات من السيرة الذاتية مصدراً أولياً، وأصبحت الآن التسجيلات الإذاعية والأفلام المصورة بالسينما والتلفزيون مصدراً أولياً في علاقته العضوية بالأحداث والوقائع والأشخاص

وبالسبب للدراسات الإعلامية تعتبر السيرة والذاكرات الشخصية للرواد والمؤرخين في مجال الإعلام مصدراً أساسياً في هذه الدراسات؛ بالإضافة إلى القوانين والتشريعات والقرارات الخاصة بتنظيم العمل أو تنظيم العلاقات مع المؤسسات أو العاملين فيها، أو السجلات الرسمية للتوزيع ومصادر التمويل والميزانيات السنوية، ومحاضر الاجتماعات ودعوات تسجيل الزيارات..... وغيرها .

ويضاف إلى الوثائق السابقة التقارير التي يكتبها الأفراد عن الوقائع والأحداث ويحفظ في وثائق المؤسسات، أو تشر في الصحف أو الدوريات حول الوقائع أو الأحداث أو الشخصيات الإعلامية . ويشترط في جميع المصادر السابقة ومثيلاتها أن تكون هي المصدر الأساسي ودات العلاقة المباشرة بالأحداث والوقائع التاريخية حتى يمكن اعتبارها مصدراً أولياً يتم الاعتماد عليه في الرصد والتسجيل التاريخي .

٢- المصادر القانونية : وهي المصادر التي تأخذ من المصادر الأولية وتعتمد تسجيلها أو نشرها بعد ذلك في سجلات أخرى أو الصحف والدوريات، وعادة ما تكون في غير الحالة التي تم تسجيلها بها في المصادر الأولية . مثل عمليات التصنيف والتصويب وإعادة التسجيل والنشر في أشكال جديدة غير الشكل الأولي الذي تم تسجيلها به . أو تكون مصححة بالأراء والتعليقات المرتبطة بإعادة التسجيل والعرض .

وتشير لتفرقة بين المصادر الأولية والثانوية سؤالا حول تصنيف الصحف والتسجيلات الإذاعية بإعتبارها مصدراً أولياً أو ثانوياً في الدراسات الإعلامية خصوصاً أنه يتم الاعتماد عليها في دراسات تاريخية عديدة . وتعتبر هذه المصادر مصدراً أولياً متى كان البحث التاريخي يهدف أساساً إلى الوصف التاريخي لحركة عاصر العملية الإعلامية خلال المراحل التاريخية المختلفة، كما أوضحنا في الفصل الثاني . أما إذا كان الهدف هو الدراسة التاريخية للظاهرة الإعلامية في إطار علاقتها بالوقائع والأحداث التاريخية الأخرى ووصف هذه العلاقات وتناجها . فإنه يجب الخلط في الاعتماد الأساسي على الصحف والدوريات والتسجيلات الإذاعية والأفلام التي انتجت بواسطة وسائل الإعلام، ويفصل لتعامل معها بإعتبارها مصادر ثانوية يجب دعمها بمصادر أولية أخرى وذلك نظراً لتأثيرات عملية النشر والإذاعة على المنتج النهائي الذي يعتمد عليه في الرصد والتسجيل وهو المحتوى المنشور أو تسجيلات الراديو والتسجيلات والأفلام .

وتشير التفرقة أيضاً سؤالا حول حدود الاعتماد على الأرقام المنشورة حول التوزيع والإستماع والمشاهدة، والبحوث التي تقوم بها المؤسسات الإعلامية لهذا الغرض،

مثل بحوث القراءة وبحوث المشاهدة والإستماع، واعتبار هذه الوثائق مصادر أولية أو ثانوية .

ونرى رأى أن هذه الوثائق تعامل أحياناً كمصادر ثانوية، لأسباب متعددة : منها أن الدراسات قامت بها المؤسسات نفسها ونرى جميع الحالات تعتبر متعيزة بداية سواء لأعراض التصريح أو تعظيم الأدوار التي تقوم بها هذه المؤسسات في تلك الفترة التاريخية . بالإضافة إلى أن البحوث والدراسات التي تقوم بها هذه المؤسسات تعتمد على أسلوب العينات وليس الحصر الشامل - حتى مع الثقة في نتائج هذه البحوث - وهو أسلوب لا يصلح أساساً للملاحظة والرصد التاريخي في فترات لاحقة لأسباب تتعلق بالعوامل المرتبطة بنظام العينة والعينات وهو ما سبق أن أشرنا إليه .

ثانياً : نقد المادة التاريخية وتقريرها :

بعد أن ينتهي الباحث من جمع مصادر المادة التاريخية، فإنه يقوم بعملية نقد هذه المصادر وتقريرها للتحقق من صلاحية المصادر للإعتماد عليها وصدق المادة التاريخية في رصد ما حدث في الماضي . وتزداد ضرورة القيام بهذا النقد والتقرير كلما زادت الفترة الزمنية بين وقوع الحوادث والوقائع وتسجيلها .
ونعم النقد والتقرير في المجاهدين :

١- النقد الخارجي : الذي يستهدف التحقق من صحة المصدر أو الوثيقة في علاقتها بالفترة التاريخية من خلال الشكل والبناء والمقومات التي تتفق مع خصائص هذه الفترة ومبرراتها . وعلى سبيل المثال الفارقة بين المصادر الخلقية والمصادر المزيفة .

هل تتفق وثيقة ما خاصة بالرقابة على الصحف مع الشواهد والأدلة التي تشير إلى إلغاء الرقابة واستمرارها خلال هذه الفترة ؟ وهل تتفق الأرقام الخاصة بتوزيع الصحف في هذه الفترة مع الأدلة والشواهد الخاصة بوجوه أزمة إقتصادية أو انخفاض مستوى التعليم أو ارتفاع الأمية في هذه الفترة ؟ وهل كان التحميل يسمح بداية بطباعة الأعداد من الصحف التي يشار إليها في تقرير التوزيع في هذه الفترة ؟

٢- النقد الداخلي أو الباطني : الذي يستهدف التحقق من صحة المعنى أو المعنى والتأكد من صدق المحتوى *Validity of Content* للوثيقة أو المصدر ونعم

التفرقة بين التقرير أو التحليل الداخلي الإيجابي، والتقرير أو التحليل الداخلي السلبي (محمد علي محمد ٨٣: ١٥٠-١٥٢) .

فبستخدم التقرير أو التحليل الإيجابي للتفرقة بين العناصر الأولية التي يعنى عليها لنص التاريخي، وإدراك كل عنصر على حدة . للوقوف على المعنى الحقيقي الذي يرمى إليه بناء المحتوى . فبستهدف تحديد المعاني المختلفة لكل ما تتضمنه الوثيقة من جمل وعبارات وتراكيب لغوية مقارنة بلفظ العصر الذي كتبت فيه الوثيقة .

أما التقرير أو التحليل الداخلي السلبي، فبهدف إلى معرفة الظروف التي وجد فيها كاتب الوثيقة وقت تسجيلها، وشهادات الآخرين شهرة المبدأ في علاقتها بالذرائع والبراهين التي كان يمكن أن تؤدي إلى التحريف أو التشويه، أو احتمالات وجود الخطأ في تسجيل الوثائق أو الأخطاء في هذه الفترة التاريخية .

ويمكن الاسترشاد بأسس النقد التاريخي للوثائق ومصادرها على النحو

التالي :

- أ- يجب أولاً نقد الوثائق نقداً خارجياً أو من حيث خصائصها الموصفة .
 - التحقق من كاتب الوثيقة .
 - التحقق من اتقان الشكل والبناء مع خصائص المرحلة التاريخية .

ب- ان نقد الداخلي على أساس الخصائص الذاتية للوثيقة .

- ما الذي يعنيه الكاتب بعبارة ما ، وما هو معناها الحقيقي المميز لها ؟
- هل صدرت العبارة عن عقيدة صادقة ؟
- هل يهتم الكاتب بخناج القارئ ؟
- هل كان يقع تحت ضغط التزييف ؟
- هل وقع تحت تأثير الضرور ؟
- هل كان متأثراً باتجاه معين أو متعاطفاً مع تيار فكري أو حركة سياسية معينة ؟
- هل تأثر بالرأي العام في هذه الفترة ؟
- ما هي حدود قدرات الكاتب وإمكاناته الفكرية ؟
- ما هو مدى ملاءمة الوقت والمكان للملاحظة والتسجيل وقتئذ ؟

- هل كان من السهل ملاحظة مثل هذه الوقائع والأحداث أم كان من الصعب على الكاتب ذلك ؟

- هل كان الكاتب مجرد مشاهد أم أنه مدرب على الملاحظة والرصد ؟

- مدى صحة العبارات واتفاقها مع لغة العصر ؟

ثالثًا : تصنيف الحقائق وتجهيلها وإعادة تركيبها :

وهي العملية الخاصة بإعادة عرض الوقائع والأحداث كما حدثت في الماضي في إطار الأهداف التي يسعى اليها الباحث إلى تحقيقها ، أو التساؤلات التي يسعى اليها الباحث إلى الإجابة عليها وتفسيرها في تقرير نهائي يقدم رؤية الباحث لهذه الوقائع في إطار ما قام به من إجراءات ، وما استند إليه من مصادر ثبتت صحتها وصلابتها للبحث التاريخي .

وثود أن نشير في هذا الصدد إلى أن الكثير من الباحثين في الدراسات الإعلامية يخلطون بين تطبيق المنهج التاريخي بإجراءاته المميزة التي تقوم على النقد الناحص للوثائق بالدرجة الأولى ، وبين مجرد السرد التاريخي للوقائع والأحداث من خلال الرجوع إلى المصادر الثانوية مثل المراجع التاريخية أو الكتب أو الدوريات التي سجلت هذه الوقائع والأحداث من خلال البحث التاريخي الصادق . فهذه المراجع أو الكتب أو الدوريات تعتبر بالنسبة للباحث في الحالة الثانية مصدرًا تاريخيًا ، وما قام به في هذه الحالة لا يزيد من كونه الرجوع إلى هذه المصادر والنقل عنها باعتبارها من أدبيات البحث ومراجعته ، وليس تطبيقًا لأسس المنهج التاريخي كما يدعي هؤلاء الباحثون في مقدمات بحوثهم ودراساتهم

طرق البحث

في الدراسات المستقبلية

على الرغم من اعتماد الفكر المستقبلي على قوة الحدس والاستكشاف والمعايرة والمطابقة ، إلا أن النتائج تظل في النهاية احتمالية ، لأنها تتناول وقائع لم تحدث بعد ، وتفسر سلوكًا لم يتم . وهذا يتطلب درجة أكبر من ضبط المنهجى للإجراءات ومستوى عال من صدق التنبؤ أو التوقع *Predictive Validity* التي ترتفع بالعمل والاستدلال إلى مستوى عال من الثقة والتقدير .

وهذا يتطلب شروطاً أولية يجب الالتزام بها :

- ١- أن تعتمد الدراسات المستقبلية على المعلومات أو البيانات التي تعبر عن حركة المتغيرات في الماضي أو الحاضر، وأن يتوفر في هذه المعلومات أو البيانات مستوى عالٍ من الصدق والثقة .
 - ٢- عدم صلاحية الاعتماد على أسلوب العينات في انتقاء المصادر وجميع البيانات، ذلك أن البيانات في البحوث المستقبلية عادة ما تكون مستهدفة لأغراض العرض الصادق لحركة المتغيرات وتطورها . ولا يصلح بالتالي قياس أهمية البيانات أو جدواها على أهمية العينات المنتقاة منها . لأن العينات لا تصلح مقياساً للتعميم في البعد المستقبلي لحركة الظواهر أو العلاقات بين المتغيرات .
 - ٣- مهما كان الأسلوب الذي يتبع في البحث المستقبلي، فإنه يجب أن يقوم على خطوات منهجية منتظمة، ولأن يتم توثيق هذه الخطوات والإجراءات بحيث تسمح للأخرين من تتبعها والحكم على صدق الحكم والاستدلال .
 - ٤- على الرغم من أن بعض الأساليب المنهجية والحكم والاستدلال يتم بتقدير كبير من الذاتية، إلا أن الباحث يجب أن يقلل من قدر الذاتية، ويرتفع بالمرسوخية بقدر الإمكان، وتقرير مطلب الموضوعية من خلال الإجراءات والاختبارات التي تؤكد وجوده وارتفاع قيمته .
 - ٥- ويرتبط بالمطلب السابق توفير أدوات الحكم بصدق التنبؤ والثقة في النتائج المستقبلية .
 - ٦- مراعاة تحديد المدى الزمني للتنبؤ أو التوقع أو الخروج باستدلالات من المستقبل حيث ترتبط دقة الاستدلال بهذا المدى وابتعاده أو اقترابه من تاريخ العمل المهني، فكلما زاد المدى الزمني تأثر مستوى اليقين في الحكم والاستدلال .
- وهناك الكثير من التقسيمات المختلفة لأنواع الدراسات المستقبلية، قامت على أساس التفرقة بين قدر الذاتية والمرسوخية، وتراعى معايير للحكم على مسار المتغيرات وحركة الظواهر، وكذلك الاستدلال عن اتجاه العلاقات في علاقتها بالتطور الزمني ابتداءً من الماضي والحاضر واستشرافاً للمستقبل (السعيد محمد رشاد ١٩٧٢، ١٩٧٤) .

وأبرز هذه التقسيمات هو تقسيم هذه الدراسات إلى نوعين رئيسيين :

الشرح الأول : الذي يبدأ من الماضي والحاضر الذي ترسمه قاعدة كبيرة من

المعلومات والبيانات عن حركة الظاهرة والعلاقات بين عناصرها أو بينتها وبين غيرها من الظواهر الأخرى ونتائج هذه العلاقات . وبناء على رؤية الباحث لمسار الظاهرة وعلاقتها في الماضي والحاضر يمكنه صياغة افتراضاته حول النتائج المستقبلية .

وبعد البحث في هذا النوع يوضع افتراضات حول التوقعات المستقبلية، يقوم بتحديد صلاحيتها من خلال الحقائق والمعطيات التي قدمها الماضي والحاضر معا . وتخص هذه الحقائق والمعطيات للدراسة والتحليل بأداة من أدوات التحليل الخاصة بدراسة خرائط التدفق والعلاقات مثل تحليل النظم وبحوث العمليات .

وهذا النوع يطلق عليه النوع أو النمط الاستطلاعي أو الاستكشافي
Exploratory Model .

ومهما قيل في اعتماد هذا النوع على دراسة الحقائق أو تحليل معطيات الحاضر والماضي من خلال أساليب رياضية أو نماذج خاص للتحليل فإنه يصعب عزل البحث في هذا النوع عن داتية الباحث سواء كان في صياغة الافتراضات حول المستقبل أو انتقائه للمعطيات التي تسهم في تقرير الصياغة أو الصياغات . وهذا كله قد يتأثر بشكل أو آخر باتجاه الباحث ومعتقداته حول مسار الظاهرة وعلاقتها وشبكاتها الاتصالية التي تخضع للدراسة والتحليل .

ولذلك يشترط لمباح هذا النوع في تحقيق أهدافه على مدى تجربة الباحث من الذاتية وتوظيف الأدوات والأليات التي تسهم في ضبط الاختيار والانتقاء للحقائق والمعطيات وتقرير صلاحية بناء التوقعات .

ويشود سؤال في تطبيق هذا النوع من الدراسات المستقبلية، حول تباين السياقات التي عملت أو تعمل فيها الظاهرة محل الدراسة، والسياسات المتوقعة التي تحصل فيها الظاهرة في المستقبل . وحيد صمودية رسم الاتساق والسياقات المستقبلية وبالتالي رسم خرائط أو شبكات العلاقات في المستقبل .

ولذلك ترتفع أهمية الدراسة الاستطلاعية الموسعة للحقائق والبيانات في إطار السياقات المتعددة وعقد المقاربات والتأكيد على مصادر الاتفاق والاختلاف بين السياقات المختلفة وتأثيراتها في الماضي والحاضر، وما يمكن أن يصل إليه في المستقبل .

النوع الثاني: ويأتى على خلاف النوع الأول حيث يبدأ من المستقبل أولاً برسم الأهداف المستقبلية وتحديدّها ودراسته الحقائق والمعطيات في الحاضر التي تسهم في تحقيق الأهداف المستقبلية المحددة سلفاً .

وتعتبر الأهداف المحددة مسبقاً معياراً يستهدف الباحث تحقيقه . وبالتالي لونه يضع النماذج المختلفة التي تشمل السياسات والخطوات والإجراءات التي تصل في النهاية إلى تحقيق الأهداف . ويتم بناء النماذج وتقويمها في إطار معطيات الحاضر أو حركة هذه المعطيات التي يمكن أن تتطور في المستقبل .

ونظراً لأن الباحث يبدأ بتحديد الأهداف المستقبلية، فإنه يسهل ضبط أسلوب العمل وإجراءاته من خلال الحكم على صلاحيتها لتحقيق الأهداف ومداها .

ولذلك يطلق على هذا النوع النمط المعياري *Normative Model* أو التوقع المعياري *Normative Forecasting* .

وعلى الرغم من إمكانية الحكم على صياغة الأهداف وعلاقتها برسم السياسات والإجراءات الخاصة بتحقيقها وتقرير صلاحية التوقعات بناءً على ذلك . إلا أن صياغة الأهداف أيضاً ورسم السياسات والإجراءات لا تخلو أيضاً من قدر كبير من الذاتية، التي تقربها إلى مفهوم الحدس *Intuitive* الذي يتم في إطار نظريات ومفاهيم يمكن أن تخلف ردى وتصورات الباحثين الذين يتجهون إلى استشراف المستقبل وصياغة التوقعات الخاصة به .

ويجمع تقسيم آخر لهذه الدراسات بين النوعين في نموذج آخر لا يخلو دراسة معطيات الماضي والحاضر التي تعرض نفسها على مسارات الظواهر في المستقبل، وكذلك يسمح بتوظيف آليات الحدس والابتداع في تصور الأهداف المستقبلية وصياغتها ورسم السياسات والإجراءات التي تحقق هذه الأهداف . وهو نموذج الاتساق الكلية *Feed back Model* الذي يعتبر إطاراً موحداً يجمع بين النمطين السابقين في إطار التفاعل بينهما (عواطف عبد الرحمن ١٩٨٨-٢٣) .

ويعتمد اختيار أسلوب البحث في الدراسات المستقبلية على المدخل الذي يحثه الباحث لصياغة الافتراضات أو الأهداف المستقبلية وطرق تحقيقها . وهذه بالتالي تختلف باختلاف التخصص العلمي من جانب والاتجاه الفكري الذي يمثل الإطار المرجعي للباحث عندما يتطرق إلى المشكلات الانسانية والاجتماعية .

ومع تعدد المداخل واختلافها وتباين طرق عرضها (صالح ٨٤) وتعدد أساليب البحث تبعاً لذلك فإننا نود أن نشير إلى أن الدراسات الإعلامية في هذا المجال تتميز بالآتي :

١- يعتبر البعد الكمي والمادج الرياضية في هذا المجال هدراً للوقت والجهد، لأنها ستترتب في الغالب بالإجابة على التساؤلات الخاصة باتجاهات التعرض والتفضيل والاهتمام في المستقبل وهذه الدرجة الأولى لا تستخدم التخطيط الإعلامي بقدر خدمتها لأليات السوق وعلاقتها بحجم الجمهور واتجاهات التفضيل والاهتمام، وهذه يمكن أن تكون أكثر اهتماماً من جانب رجال الاقتصاد والسوق والإعلان عنها من جانب رجال الإعلام وخبراء الاتصال لأنها ستترتب فقط بالتغير في بناء الخصائص السكانية في علاقتها باتجاهات التفضيل والاهتمام والتعرض .

٢- تركيب الظاهرة الإعلامية وتعقدتها وارتباطها بالدرجة الأولى بالبيانات المعرفية والذهنية وأليات الإدراك، فمحل اهتمامها للدراسات الكمية وبناء النماذج الرياضية مرفوعاً بالمدى الزمني القصير، أما المدى المتوسط والطويل فمزيد من صعوبة دراسة الظاهرة الإعلامية في المستقبل، ويتناسب المدى الزمني عكسياً مع صدق التوقعات الخاصة بهذه الدراسة . خصوصاً أننا نازلنا نلاحظ مدى التغير في المفاهيم الخاصة بالاتصال والإعلام وصفة خاصة بناء التأثيرات بتغير النظريات والأفكار الخاصة بالها، المعرفي والإدراكي للإنسان .

٣- يؤكد ما سبق عدم جدوى دراسة الظاهرة الإعلامية في إطار جزئي نهتم بأحد العناصر فقط أو ببناء العنصرية الإعلامية بمنزل عن العمليات الاجتماعية الأخرى في المجتمع .

وفي إطار التحفظات المذكورة فإننا نرى استعداد المدخل الكمي الذي يعتمد على الأساليب الرياضية وبناء النماذج ، وكذلك المدخل الجزئي الذي يهتم بدراسة التغير في أحد العناصر دون الأخرى - لأن العنصر الوحيد الذي يمكن دراسته والتوقع بالتغير في خصائصه هو حجم جمهور المتلقين والتغير في الخصائص السكانية أو الأولية التي ترتبط بالدراسات السكانية بالدرجة الأولى وعلاقتها بأليات السوق واقتصادياته وبالتالي التوقع بكل ما يتصل بهذه المفردات أياً

من العناصر الأخرى مثل التوسع في الدراسات الأكاديمية المتخصصة وتأهيل القائم بالاتصال، أو انتعير في أنماط الملكية والنويع بالتوسع أو الانتكاش في وسائل الإعلام، إلا أنه سيقبل من الصعوبة دراسة التطور في بناء الرسالة الإعلامية ورموزها دون دراسة معالم التغير الثقافي واتجاهاته في المستقبل، أو تدعيم الاهتمام والتعصيل دون دراسة التغير الاجتماعي وعلاقته بالتغير في الحاجات والدوافع . وغيرها . وهذه جوانب تعرض الاهتمام بالمدخل الكلي في الدراسات المستقبلية في مجال الإعلام .

وعلى هذا عرنا نرى أن الدراسات المستقبلية في مجال الإعلام تتميز بالآتي :

- تقوم على الدراسة الكلية للظاهرة الإعلامية وعناصرها وعلاقاتها في المجتمع بناء على دراسة التطور في نظم المجتمع وآلياته .

- أنها تعتمد على قاعدة عرضة من البيانات والمعلومات والخلفيات الاجتماعية والفردية .

- يتم بناء التوقعات المستقبلية من خلال التركيز على الخصائص والسمات الوعنة والعلاقات داخل المجتمع ومعالم التعبير فيها، أكثر من التركيز على التعبير الكمي وممار المتغيرات والاتجاهات والسلاسل الزمنية .

- لا يمكن اغفال الذئبة في رسم معالم التغير وبناء التوقعات، وغياب الضبط المنهجي الذي يوفر الحكم بصدق التوقعات ومناه .

وبناء على ذلك تصبح الأساليب العامة والنماذج التصميمية التي تعتمد على اسهامات الخبراء والمتخصصين في بناء التوقعات هي الأكثر مناسبة في رسم التوقعات الخاصة بحركة الظاهرة الإعلامية في الدراسات المستقبلية .

ومن أهم الأساليب البحثية في هذا المجال مايلي : جس روت في جون سيد
لغون ٨٥ : ١٠٠ - ١٠٩ .

١- أسلوب دلفي *Delphi Technique* :

يعتمد هذا الأسلوب على جولات متعاقبة من الاستقصاءات مع مجموعة من الخبراء والمتخصصين في موضوع ما، بقصد الوصول إلى الإجماع في النهاية حول هذا الموضوع ، وتقوم الفكرة الأساسية لهذا الأسلوب على أن نتائج تفكير الجماعة تكون في النهاية أكثر صلاحية من نتائج تفكير الفرد (W.R Borge & M
(D Gall 83 413-14) .

ويتم الوصول إلى آراء المجموعة من الخبراء والمتخصصين بشكل منهجي ومنظم
بإتباع الخطوات التالية :

١- تحديد عدد كبير من الخبراء وأصحاب الاختصاص في موضوع الاستقصاء
والوصول على موافقتهم على المشاركة في جولات معجانية من الاستقصاء
والوصول على استجاباتهم في كل مرة .

٢- تحديد محتوى وبناء الاستقصاء الأولي ، واختيار صدق الاستقصاء ، للتأكد من
صلاحية المحتوى والبناء لتحقيق الأهداف .

وفي هذا الاستقصاء الأولي أو التمهيدي يمكن استخدام الاسئلة المفتوحة ، حيث
يمكن إعادة بناء الاسئلة للمرات التالية من خلال إجابات الاسئلة المفتوحة .

٣- دعوة كل مشارك من الخبراء والمتخصصين أن يضع إجاباته واستجاباته منفردة
على الاستقصاء الأولي .

مثل تحديد إجابة كل فرد للسؤال الخاص بتحديد التعبير في الحاجات الإسلامية
للأفراد في المستقبل أو تحديد رؤية الفرد لكيفية مواجهة الاختراق الثقافي المتوقع
نتيجة التوسع في استخدام الأعمار الصناعية وأطباق الاستقبال .

٤- تحليل جميع الاجابات وترتيبها لتحديد أوجه التشابه والاختلاف بين الأفراد
ومعهم .

٥- إعادة الاستقصاء مرة أخرى في صورة جديدة تضع في اعتبارها الاجابات
السابقة على الاستقصاء الأول ومظاهر الاتفاق والاختلاف فيه .

وتزويد كل مشارك بإجابات الآخرين مقارنة بإجاباته وسزائه مما إذا كان سيبحث
تعديل إجابته أو تبرير الاختلاف .

ويمكن في هذا الاستقصاء تزويد الأفراد بمعلومات إضافية وطرح أسئلة جديدة .

٦- يتم تكرار الخطوات مع استمرار توضيح المواقف والاتجاهات المختلفة ، للوصول
إلى صيغة نهائية يتم الاتفاق عليها فيما يتعلق بالرؤى المستقبلية .

وهذه الجولات قد تصل إلى خمس جولات لنفس الخبراء والمتخصصين في نفس
الموضوع إلى أن يصل الباحث إلى النتائج التي تتفق مع الأهداف المطروحة .

وتتميز هذا الأسلوب بالتالي :

- مشاركة عدد ضخم من الأفراد في مختلف التخصصات ومفروع المعرفة .
- مشاركة أفراد من مناطق جغرافية متباعدة، دون تكبد نفقات انتقالهم أو إهدار الوقت في حضور مقابلات أو اجتماعات .

تتميز تلك علاقات القوى بين الأفراد التي تظهر في المقابلات الجماعية وعلى الرغم من هذه المزايا إلا أنه يتسم بعدد من الصعوبات المترتبة بتفسير الإجابات وتحميلها، بجانب عدم اليقين الخاص بجدية الاهتمام والالتزام إلى التفاصيل التي تتميز بالكثرة والتكرار، بجانب الصعوبة الناتجة عن ملل المشاركين من بعد دون الاحتساى بالتفاعل مع الباحث والآخرين .

وعبرما فإن الحاجة تهبو ماسة إلى استخدام أسلوب دلفي في الدراسات المستقبلية عندما يتطلب البحث الاستعانة بعدد كبير من الخبراء والباحثين مع صعوبة الاتصال معهم وبينهم، أو في حالة التوقع بوجود اختلافات حادة بين الخبراء، وكذلك إذا ماكان صدق البيانات يستلزم إخفاء المشاركين لأسباب معينة، وكذلك توفير حرية التعبير عن الآراء والأفكار وتدقيقها بعيداً عن سيطرة الهيكلية أو تأثيرات الآخرين (سعيد رشاد ٩٧:١٣٩) .

وحتى يمكن الاستفادة أكثر من هذا الأسلوب يمكن الجمع بينه وبين الاتصال الشخصي بين الخبراء والباحثين في جلسات تعقد لهذا الغرض *Panel Discussion* يتم فيها عرض ما توصل إليه الباحث في الرؤى المستقبلية من خلال جولات الاستقصاء، ودارة الحوار بما يشجع على تدفق الآراء والتبريرات لدعم الاتفاق في النهاية وتحقيق الإجماع .

٢- أسلوب العصف الفكري *Brain Storming* :

ويطلق عليه الاستشارة العكسية أو العصف الذهني ، ويعتمد هذا الأسلوب على استئدة المتخصصين والخبراء على توليد الأفكار والآراء حول الرؤى المستقبلية في صياح يتسم بالود والألفة بين المشاركين بعيداً عن النقد أو ما يترثر في قبول الأفراد لاستمرار المشاركة . ويتطلب هذا الأسلوب اجتماع الخبراء والمتخصصين في جلسة خاصة، وتنشيط الحوار بينهم حول ما يهمهم به كل فرد من أفكار للوصول في النهاية إلى مجموعة كاملة من الأفكار تشكل رؤية عامة أو اتجاه ما لوصف الصورة المستقبلية

ويعتطلب هذا الأسلوب اتخاذ الخطوات التالية :

- ١- تكوين مجموعة صغيرة من الخبراء والمتخصصين في موضوع البحث من أربعة أفراد إلى أربعة عشر فرداً ، ويحصل الأكثر معرفة وعمقا في هذه المعرفة
 - ٢- عرض الموضوع في أبسط صورة وأكثرها إجمالاً ،
 - ٣- عرض أسلوب العمل المشترك خلال الجلسة بشأن موضوع البحث ، على سبيل المثال :
 - بحث كل شخص على ذكر أى فكرة ذات صلة بالموضوع مهما بدت خارجة عن المألوف وقبولها وتسجيلها .
 - حظر إصدار الأحكام السلبية أو الناقدة لأفكار الغير .
 - ٤- تكليف أحد الباحثين أو من يتولون إدارة الحوار بكتابة كل أسهم فكري علنا على سبورة أو لوحة لتظهر المعلومات أمام الفريق كله .
 - ٥- يتم الانتقال في طرح العناصر أو الموضوعات الفرعية إلى مستوى تالي من حيث التعقيد ودهوة أفراد الفريق إلى القيام - بصفة فردية - بتبسيط العناصر ، ولجميعها وترتيبها والانتقاء من بينها وفقا للمعايير الموضوعية . وبذلك يتم توليد مجموعة جديدة من الأفكار .
 - ٦- يتم تكرار الخطوات نفسها ، مادام هذا التكرار يثمر ويسهم في توليد أفكار جديدة يتم تسجيلها .. وهكذا حتى يتم الوصول إلى اتفاق أو إجماع حول الأفكار المطروحة والتطورات المتوقعة في المستقبل .
- وتتوقف نجاح هذا الأسلوب على قدرة قيادة الجلسة ومشاركة المشاركين فيها واستمرارهم بنفس المشاركة الحماسية . مع الوضع في الاعتبار أن الأفكار وطرحها تعتمد على الحدس والانطلاق في التعبير ، وبالتالي فإن ما يمكن أن تكون الجلسة قد بدأت به من أفكار أو آراء غير مقبولة أو غير مألوفة يكون في النهاية مقبولا ومتفقا عليه .
- وبما يؤخذ على هذا الأسلوب هو عدم إمكانية تحقيق التوازن بين الأفراد نتيجة علاقات القوى التي يمكن أن تظهر بينهم ، وعدم اتفاق خصائصهم وصلاتهم الشخصية التي يمكن أن تؤثر في فرض الآراء على الآخرين أو عدم قدرة البعض على توصيل آرائهم أو أفكارهم ولذلك يتم الاعتماد بدرجة كبيرة على براعة

ولمدة قيادة الجلسة وتوجيهها إلى تحقيق الأهداف .

بالإضافة إلى أن هذا الأسلوب يحتاج من المشاركين بداية الاقتناع بأهمية الاستكشاف والتحليل بدلا عن الحلول الجاهزة والأمثلة المشابهة، حتى يمكن أن يسهروا بمختلف الأفكار مهما اختلفت قيمتها وطرحها للمناقشة وتبادل الآراء .

٣- أسلوب كتابة السيناريوهات *Senario Tichnique* :

السيناريو هو عبارة عن نص مكتوب يصف الوقائع والأحداث المترتبة و لعوامل المؤدية إليها وكذلك التصرفات أو أفعال السلوك التي تترتب على هذه الوقائع والأحداث .

ويمكن البدء في كتابة السيناريو بالمعطيات وتطويرها ثم صياغة التوقعات بناء على المعطيات وأوزانها وتطويرها . ويرتبط هذا النوع بالنمط الاستطلاعي أو الاستكشافي للدراسات المستقبلية التي تعتمد على صياغة التوقعات بناء على نموذج للعلاقات بين المعطيات المختلفة ويطلق على هذا النوع السيناريو الاستطلاعي

وعلى الجانب الآخر هناك السيناريو المعيارى ويرتبط بالنمط المعيارى أو الاستهدافى للدراسات المستقبلية حيث تبدأ كتابة السيناريوهات بتحديد الأهداف المستقبلية ثم صياغة البدائل والمتطلبات المختلفة لتحقيق هذه الأهداف

ولمى كلا الجانبين فإن كتابة السيناريو يمكن تلخيصها في السؤال ماذا... لو؟ وبمى آخر فإن هناك تصورات عديدة وبدائل عديدة للتوقعات، أو الأهداف وكذلك متطلبات ومعطيات عديدة لحداثها أو تحقيقها .

ومع التباين في التوقعات وكذلك في تحديد المعطيات أو المتطلبات يمكن أن تعد سيناريوهات متعددة كل منها يعبر عن اتجاه معين، ويتم الوصول في النهاية إلى سيناريو واحد للترقب وتحديد المتطلبات .

ويتميز أسلوب كتابة السيناريوهات بالخطوات التالية:

١- تحديد التوقعات البديلة أو الأهداف المطلوب تحقيقها في المستقبل

٢ تحديد مجموعات الأفراد من المتخصصين وذوى الخبرة، ممن يتمكنون هذه التوقعات أو يؤيدون الأهداف المستقبلية .

٣- تتلخص كل مجموعة بوصف مكتوب للأهداف أو التوقعات وتصورها للمتطلبات أو المعطيات وتطورها .

٤- تحليل جميع السيناريوهات بواسطة فريق من المتخصصين والمستشارين لتحديد الأبعاد الوصفية الهامة في كل سيناريو .

٥- الاتفاق على صيغة مشتركة لطرح التوقعات أو البدائل والأبعاد الوصفية بين المجموعات، مع استمرار التباين في الأوزان القيسية لهذه الأبعاد الوصفية . ويمكن في هذه الحالة إعادة كتابة السيناريوهات بعد تنقيتها والاتفاق على الأبعاد الوصفية المشتركة .

٦- وضع السيناريوهات والأبعاد الوصفية على مصفوفات تحدد الأوزان القيسية المشتركة لهذه الأبعاد . ويتم التقدير تنازلياً لهذه الأبعاد، وتكون درجة من مائة أو ألف حتى يسهل تحملها إلى نسبة مئوية . بحيث تكون القيمة الأعلى للبعد رقم (١) والأقل لما يليه وهكذا .

٧- من خلال تحديد قيسية لكل بعد وصفي في كل سيناريو، يتم تحديد قيسية كلية متوسطة لكل بعد وصفي في السيناريوهات كلها .

٨- يتم لقاء المجموعات لتقسيم السيناريوهات المقدمة بناء على الأوزان الكلية للأبعاد الوصفية، وإدارة جلسة حوار للتبصير والترجيح ويمكن أن تدار بأسلوب الحث الذكري لاختيار سيناريو واحد يقدم الصورة المستقبلية والتوقعات المرتبطة بها أو التي يمكن من خلالها تحقيق الأهداف .

ويرتبط نجاح هذا الأسلوب باختيار المشاركين من الخبراء وأصحاب الاختصاص وتوزيعهم في مجموعات تتسم بالتكافؤ . مع القدرة على الاتفاق في تحديد الأبعاد الأساسية أو الهامة في بناء السيناريوهات وكذلك القويم والأوزان التي تعطى لهذه الأبعاد والاتفاق عليها .

وهذه الأساليب الثلاثة السابقة هي أساليب تستهدف الوصول إلى إجماع بين الخبراء والمتخصصين في الآراء أو الأفكار باستخدام أدوات مختلفة، وتعتمد في النهاية على حث هؤلاء الخبراء والمتخصصين على التفكير والتعبير والاتفاق حول مفاهيم أو رؤى واحدة، ولذلك فإنه يمكن تطبيقها في الدراسات المستقبلية كما يمكن تطبيقها في دراسات وبحوث أخرى تعتمد على تفاعلها على الإجماع .

كما أنها ليست الأساليب الوحيدة التي يمكن الاستعانة منها في الدراسات الإعلامية المستقبلية، فحيث يتوفر الكم في المعطيات يمكن بناء النماذج الرياضية واستخدام الأساليب الإحصائية والكمية . وكذلك يمكن الاستعانة بأسلوب الملاحظة مع تجارب الدول والمجتمعات في التحليل سواء بمحاكاة هذه التجارب، أو الاستعانة منها .

وتود أن نشير إلى أن كل الأساليب الخاصة بالدراسات المستقبلية لاتصلح للاستخدام مع الدراسات الإعلامية في كل الظروف . ولعلنا لذلك ركزنا على الأساليب التي تعتمد بالدرجة الأولى على الحث الفكري واستشارة القدرات الخاصة بالمدرس والابتاع . وهو ما يتفق مع طبيعة الظاهرة الإعلامية وتشابكها وتعقدها، واعتبار أن الإنسان هو محور حركة هذه الظاهرة وأنماط السلوك هي هدف هذه الحركة . وهذا ما يزيد من صعوبة دراسة الظاهرة الإعلامية في اتجاه المستقبل حيث لاتهدى الأرقام والاحصائيات والأبعاد الكمية إلى سهولة التوقع بأنماط السلوك، وكذلك لاتكفي الدراسات التجريبية في بناء قاعدة تتسم بالكفاية والشمول لهذا التوقعات .

الدراسات الكيفية والبحث النقدي

قدمنا في المصل الأول من هذا الكتاب تمهيداً لخصائص الظاهرة الإعلامية يتلخص في أنها ذات طبيعة ديناميكية وتتسم بالتغير والتدفق المستمر لارتباطها بالعملية الإعلامية التي تتسم بهذه السمات، بالإضافة إلى أنها ذات طبيعة إجتماعية ولا تعمل بمعزل عن حركة النظم والسياقات الإجتماعية الأخرى . وكذلك صعوبة التحكم في عناصرها الإجتماعية والسلوكية بإعتبارها ظاهرة إنسانية تحكمها الإرادة الحرة والاختيار وتتأثر بمظومة القيم والمقائد والأفكار في المجتمعات المختلفة .

ويترتب على هذه السمات صعوبة ضبط الكمي الدقيق في دراسة هذه الظاهرة وعدم كفاية دراسة عناصرها في إطار جرنى لتقديم تفسيرات علمية صادقة .

وهذا التحديد لخصائص الظاهرة الإعلامية- من وجهة نظرنا- يشير البحث في مدى كفاية المناهج والتصميمات المنهجية التي تعتمد على الملاحظة الحسية المباشرة للواقع المعلى لتقديم التفسيرات الخاصة بحركة هذه الظاهرة وعلاقتها، حصراً بعد أن تزايدت الدعوة إلى رفض هذه المناهج وأدواتها ونشأتها بالشالى في دراسة الظاهرة الإنسانية في العلوم الإجتماعية بصفة عامة على الرغم من استقرارها لعقود طيلة في إطار الإنجهاات الوصفية Positivism التي اعتمدت عليها العلوم الإجتماعية بعد أن حققت نجاحاتها مع العلوم الطبيعية .

هذه الاتجاهات التي أكدت على الطريقة العلمية بإعتبارها المصدر الأساسي للمعرفة، والتشدد على الأفكار المتباعدة والعداء الشديد لها . وفي محاولة لاضفاء الطابع العلمي على العلوم الاجتماعية شأنها شأن العلوم الطبيعية التي تتعامل مع الواقع المحسوس وتقوم بدراسته من خلال خطوات منظمة ومعاينة، ولا فرق أن يكون موضوع الدراسة هو الظاهر الطبيعية أو الظاهر الإنسانية مادام من الممكن احصاءها للملاحظة المباشرة والتجريب لأنها الأكثر دقة واتساقا مع المنطق العلمي واليقين .

وبذلك يرى أصحاب الاتجاهات الوضعية أن الوقائع الاجتماعية تخضع للملاحظة والتجريب بطرق مشابهة للطرق المستخدمة في العلوم الطبيعية، فهي أشياء يمكن دراستها بمرور عن مظاهرها الفردية والانتظاعات الذاتية، وتوجيه البحث والدراسة إلى كل ما هو مدرك حسيا .

وتركز الاتجاهات الوضعية على وصف الواقع المحسوس وصفا كميـ *Quantite* anne دون اهتمام واضح بسلوك الإنسان في إطار علاقاته التاريخية أو الاجتماعية (صلاح منصور ٩٨٠-١ ١٢٥-٢ أحمد عطية ٩٩:٥٩-٦٥) .

وتؤكد الوضعية على عدد من المبادئ مثل الحياد العلمي، وثبات واستقرار النظام الاجتماعي والتكامل العضوي وأساليب المجتمع على الفرد .

ولعل أهم الاتجاهات الوضعية في العلوم الاجتماعية هي الامبريقية والوظيفية وهي التي تميز معظم البحوث والدراسات الإعلامية حتى الآن وبصفة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والتي لها كبرها الكثر من دول العالم . وإذا كانت هذه الاتجاهات تغلب المعالم البارزة لبناء المجتمع الأمريكي وعلاقاته، فإنه من الطبيعي أن ينعكس هذا البناء على اتجاهات البحث والدراسة في مجال الإعلام وسماته .

الأمبريقية والوظيفية في الدراسات الإعلامية

لعل من أبرز الخصائص التي تميز البحوث والدراسات الاجتماعية بصفة عامة والإعلامية بصفة خاصة هو إغراقها الشديد في الميل إلى التجريبية والتعامل مع الواقع المادي المحسوس، والتركيز على دراسة الجبر- التجري- أكثر من دراسة الكل، وهذا أيضا أهم ما يميز الدراسات الإعلامية في أمريكا منذ النشأ ومعظم دول العالم في محاكاتها لهذا النموذج في الدراسات الإعلامية .

وهذا الميل الشديد إلى عدم الإعتراف بالمعرفة التي يتم تحصيلها عن غير الحواس، أو الخبرة الذاتية بالواقع المادي -الامبريقية- هو أحد المقولات الأساسية للوصعية الإجتماعية في محاكاتها للعلوم الطبيعية .

والامبريقية *Empiricism* مشتقة من الكلمة اليونانية *Empeiria* التي تعني الخبرة، والخبرة مصدرها الحواس، وبالتالي فإن المعرفة الإنسانية تستمد شرعيتها من مرورها بهذه الحواس، حيث تصبح بذلك قابلة للتحقق من صدقها ويتربط على ذلك :

- عدم الإعتراف بالمعرفة التي لا تصلح للاختبار والتحقق، فالاختبار والتحقيق من خلال الملاحظة والتجريب هو الطريق إلى اليقين، وهذا ما يميز العلم . وغير ذلك ينتمي إلى دوائر القيم والأخلاق والأدب التي لا يمكن وصفها بالعلمية ، لأن من أهم خصائص العلم هو اليقين، وما يعرفه الفرد عن طريق الحواس لا مجال للشك فيه .

- البحث العلمي هو أساس بناء النظريات وليس العكس، وبالتالي فلا مجال للإعتقاد بنظريات لم تمر بخبرة البحث والتقصي . لأن البحث هو أداة اليقين والنظريات هي أفكار تم التأكد من صدقها بعد أن تم اختبارها والتحقيق منها .

وهذا يفسر اهتمام المدرسة المربية بصفة عامة والأمريكية بصفة خاصة بالبحوث التطبيقية التي تعتبر المدخل الوحيد لاكتساب الخبرة من الواقع المادي المعسوس . ومن هنا فإن النظريات التي تأتي من خلال الخنس أو انشجيل، أو المعرفة الناتجة عن الانشباط العقلي لا يتم الإعتراف بها لأنها لم تمر بمراحل الاختبار والتحقيق من صدقها .

وقد استقرت هذه المبادئ في الفكر العلمي منذ البدايات الأولى للوصعية الإجتماعية ونظورها، وتأكيد هذه المبادئ من خلال أفكار جون ستوارت مل وجون لوك . الذين رأوا أن المعرفة مصدرها الخبرة الحسية، وهو ما ثبت لمجاهه في العلوم الطبيعية وما ثبت لمجاهه في العلوم الطبيعية يصلح للاستخدام في أي مجال علمي آخر .

وعدا في رأيهم هو المدخل أيضا إلى تحقيق الموضوعية *Objectivity* حيث لا مجال لتأثير الأفكار الذاتية التي لم يتم اختبارها . وحيث يستقل الواقع الذي يتم

دراسته عن الفرد قديماً، ويقترب الفرد من هذا الواقع بحواسه وليس بأفكار غير موجودة فعلاً في الواقع .

ويأتي تحقيق الموضوعية بإعتباره مطلباً منهجياً علمياً في زيادة الإهتمام بالميل الشديد نحو البحوث التطبيقية ورفض النظريات والأفكار النظرية المسبقة أو الأفكار النظرية التي تقوم على التأمل العقلي وحده . كما أن هذا المطلب يتطلب استخدام المصطلحات الرصفية التي يمكن الاتفاق عليها ، والابتعاد عن التعبيرات اللغوية التي يمكن أن يختلف عليها في وصف الواقع والأشياء . وتؤكد بالتالي مفهوم الاتفاق مع العلوم الطبيعية في دراسة الظاهرة البحثية، فكان الإتجاه إلى بناء المفاهيم وأدوات القياس والتقدير التي يمكن من خلالها وصف الواقع والأشياء وصفاً كمياً *Quantitative* والتعبير عنه بالصيغ الرياضية التي لا يختلف عليها إثنان ويمكن اختبارها في سهولة ويسر مما يحقق مطلب الموضوعية والالتزام بالحياد في دراسة الظاهرة وعرض نتائجها .

وفي ذلك تروى أن الالتزام بوحدة المنهج العلمي في العلوم الطبيعية والإنسانية، والاعتماد على التعامل مع الواقع المادي من خلال الحواس فقط ورصد الوصف والقياس بالطرق الرياضية أو الإحصائية يحقق في النهاية مطلب الموضوعية والحياد، وعزل تأثيرات ذاتية الفرد عند دراسة الظاهرة الاجتماعية .

ومن هنا كان اهتمام الرواد الأوائل من علماء الاجتماع بالبحوث التطبيقية التي اعتمدت على الاستقصاءات وتحليل محتوى الإعلام الظاهر من أمثال لارد سميك وزملائه في نهاية الثلاثينات من القرن الماضي وتأثر بها الباحثون بعد ذلك في أمريكا ومنهم في الدول الأخرى بعد ذلك . ومن النظر إلى الطبيعة الإنسانية بصفة عامة، وتأثير تدخل الباحث الذاتي وطبيعة الظاهرة الإعلامية بصفة خاصة .

وعلى الجانب الآخر فإن تأثيرات الموضوعية العلمية على الدراسات الاجتماعية ظهرت أيضاً في مفهوم الدراسة الجزئية للظواهر الاجتماعية . ذلك أن مفهوم وحدة العلوم أثر أيضاً في رؤية النظريات الاجتماعية لواء المجتمع، كما يرى علماء ليهولوجي الكائن الحي على أنه بناء متكامل وثابت من الأعضاء التي يقوم كل منها بوظيفة معينة تساعد على وجود هذا الكائن واستقراره... وبالتالي كانت رؤية

علماء الاجتماع للمجتمع محاكاة لهذا النموذج الطبيعي.. وكانت بالتالى أساس نظرية البنائية الوظيفية *Structural Functionalism* أساس قيام المجتمعات العربية- الرأسالية- واستمرارها، وتفسير العلاقات بين عناصر المجتمع على هذا الأساس الوظيفي . وتقوم هذه النظرية على أن تنظيم المجتمع وبناءه هو ضمان استقراره، وذلك نظراً لتوزيع الوظائف بين عناصر هذا التنظيم بشكل متوازن يحقق الاعتماد المتبادل بين هذه العناصر .

وكانت هذه النظرية بالتالى هي المدخل للدراسات الميدانية المتعددة التى تعتمد على الملاحظة المباشرة للأشخاص والأجزاء القائمة داخل المجتمع - العائلات - بداية بالفرد إلى عناصر التنظيم الإجتماعى مع التأكيد على الأدوار الوظيفية التى تتمثل فى السلوك الفردى بداية ثم سلوك العناصر والأجهزة والأدوار فى المجتمع للكشف عن الوظائف والأدوار وعلاقتها بثبات المجتمع واستقراره

ومن هنا كان تأثير فكرة البنائية الوظيفية على نهجى البحوث والكشف عن وظائف النظم والجماعات وتكوين أدوارهم . وكانت بالتالى مدخلاً لفكرة الاستقصاء والملاحظة الميدانية لسلوك الأفراد والعائلات، والكشف عن رد الفعل تجاه ما تقوم به وسائل الإعلام من وظائف وأدوار تمثلت فى بحوث القراءة والاستماع والمشاركة التى حاولت أن تهيب فى إطار جرنى عن الأسئلة الخاصة بسلوك التعرض بصفة عامة عند بعض الفئات أو الجماعات واهتمامهم وتفصيلهم بما تقدمه وسائل الإعلام، ومن جانب آخر تحليل محتوى الإعلام للإجابة على الأسئلة الخاصة بماذا تقول وكيف تقول؟ وذلك فى إطار الوظائف المتعددة لوسائل الإعلام فى الظروف المختلفة .

وهنا يفسر التوسع فى الدراسات الميدانية وتحليل محتوى الإعلام أيضاً والمخرج بنتائج وصفية للتعرض والإهتمام والتفصيل للأفراد والعائلات المختلفة . على أمل أن يحقق هذه الدراسات تكاملاً فى وصف النسيج أو النظام الإعلامى ككل كما دعا إلى ذلك روبرت ميرتون الذى كان يرى أن النظام الإجتماعى يمكن وصفه عن طريق الوظائف التى تقوم بها المؤسسات المختلفة فى هذا النظام .

وفى رأينا أن الالتزام بالوصفية الإجتماعية ومقولاتها الشائعة التى تمثلت فى الاهتمام بالدراسات التجريبية والتطبيقية كأساس لبناء النظريات وليس العكس

والالتزام بحياد والموضوعية من خلال المهج الصارم وأدواته في الصبغ الكمي، والاتجاه نحو دراسة الجزء كمدخل لدراسة الكل - الاستقرار - في بناء النظرية العلمية في العلوم الإنسانية مثلها مثل العلوم الطبيعية، في رأيي أن الالتزام بهذه المبادئ، حتى مع تطبيق الرضعية الجديدة أو المنطقية، أدى ذلك في وصف الدراسات الإعلامية بالآتي :

- ١- أنها تتمسك بالتطبيق والتجريب المبدائي بذاتة للوصول إلى المعرفة الحسية التي يمكن اختبارها والتحقق من صدقها وهي خاصية الامبريقية.
- ٢- الالتزام بتطبيقات المهج العلمي في العلوم الطبيعية الذي يؤكد التزام الباحث وحياده في البحث والدراسة بما يحقق مطلب الموضوعية .
- ٣- محاولة الضبط المنهجي من خلال استخدام أدوات منهجية للقياس والتقدير والتقرير بأوصاف لا يمكن الاختلاف عليها وهي الأوصاف الرياضية أو الإحصائية. وذلك يتمثل في التكميم أو الالتزام بالكم في الوصف والتقدير .
- ٤- الإعتماد على الاستقرار بدراسة الجزء أولاً للوصول إلى وصف الكل، أدى ذلك إلى الاعتناء بالدراسة الجزئية لنظاهرة الإعلامية، ولمن كثير من الأحيان كان يتم صبغة الفروض والتعميمات النظرية من خلال نتائج هذه الدراسات الجزئية وحدها .

وبالإضافة إلى المعالم الأخرى للرضعية الإجتماعية يمكن أن نحدد معالم الدراسات الإعلامية في أمريكا والدول التي حاكمتها من خلال خصائص الامبريقية والكمية والجزئية التي تعرضت لنقد عيب بعد ذلك من مدارس فكرية أخرى في أوروبا وبعض الناصين في أمريكا .

نقد الرضعية

في الدراسات الإعلامية

على الرغم من استمرار الدراسات الرضعية وريثتها لاستقاء المعرفة الإنسانية في مجال العلوم الإجتماعية فإنها تعرضت في منتصف القرن السابق إلى نقد شديد تمثل في آلية البحث والرأسية العلمية مع الإنسان محاكاة للعلوم الطبيعية وإغفالها لأهم مايميز الفرد والفردية والتي تتمثل في فكرة الحرية والاختيار والمسئولية التي تفرق بين الفرد والشئ وفي نفس الوقت تعكس العلاقة بينهما والحكم عليها .

وهذه العلاقة لاتحكمها قواعد ثابتة أو قوانين للسلوك، يمكن إحصاؤها للملاحظة والتجريب بل إن الباحث في الدراسات الاجتماعية والإنسانية يتعامل مع عالم من صنع الإنسان ذاته، وكل ما فيه من رموز ومعان صاغها الإنسان أيضاً . وبالتالي فإنه لايجب إغفال الجوانب الخاصة والذاتية في الإنسان والاكتفاء بالتعامل مع الظواهر الخارجية والأنشطة المتكررة فقط . فذلك فرد ذاتيته وخصوصيته التي تختلف عن الآخرين وبالتالي فإن الدراسة يجب أن تتجاوز حدود العلاقة بين الفرد والأشياء إلى المعالم الإدراكية للأفراد عن الأشياء.. لأن هذه المعالم الإدراكية هي التي تصنع الأشياء. في أذهان الأفراد نتيجة الخبرة الذاتية التي يعتبر دراستها بنفس أدوات البحث في العلوم الطبيعية أمراً غير مقبول . وأن الخصائص المميزة للموضعية والإمبريقية في هذه الحالات تغطي صورة مظلمة عن عالم الفرد الداخلي والخفي الفلسفي والمعنوي والمخلقة وخبراته الذاتية التي تحدد علاقته بالأشياء .

وإن الموضوعية والتجرد من الذاتية التي تعتبرها المناهج والأدوات الإمبريقية السمة الأساسية لها، هي ضرب من الوهم، لأن التجزئ الذي تتم به هذه الدراسات يؤدي إلى تقرير الوضع الراهن والمعاملة عليه - لغياب بناء العلاقات في الإطار الكلي وفهمها - وهذا يعبر في ذاته عن موقف أيديولوجي يهدف إلى تقرير هذا الواقع وتأكيد .

كما أنه يصعب تجرد الفرد من ذاتيته تماماً في البحث العلمي بحيث يمكن أحكم بالموضوعية المطلقة وسيطرة الأدوات المنهجية على عملية الضبط، مادامنا في إطار التعامل مع العمليات العقلية للإنسان، لأنه لايمكن أن تتلق العمليات البيولوجية والعقلية في إمكانيات الضبط بنفس المستوى العلمي . وبالتالي فإن هذا يشير إلى وهم الموضوعية الذي يعتبر السمة الأساسية المميزة للبحوث الإمبريقية .

وبالإضافة إلى ذلك فإن الاستخدامات الإحصائية والكمية في دراسة الظاهرة الإنسانية هي محاولة لتثبيت الظاهرة الإنسانية في وضع الرصد والتحليل وهذا لايتفق مع طبيعة الظاهرة الإنسانية التي تتسم بالتغير المستمر وتخضع حركتها لفهم الحرية والإرادة والاختيار بما يشير إلى أن مفهوم الضبط الكيفي في هذه

الحالات واستخداماته لا يعبر عن حقائق ولا يصلح للاستفادة به في تفسير الظاهرة في إطارها الديناميكي وعلاقاتها المتجددة في إطار السياق الاجتماعي العام .

وبالتالي فإن آليات الضبط والتحقيق الموضوعية في العلوم الإنسانية بصفة عامة لا يصلح الاعتماد عليها لتقرير النتائج التفسيرية للظاهرة الإنسانية والاجتماعية .

وكما تستند الوضعية والامبريقية إلى هدد من النظريات والمقولات، فإن معارضة الوضعية والامبريقية تستند أيضاً إلى هدد من النظريات والمقولات التي تتفق في معظمها على أن السلوك الإنساني لا تحكمه قوانين عامة، أو قواعد قياسية وأن هذا السلوك هو نتيجة لفهم الإنسان للعالم المحيط به وتعبيره له، وبالتالي فإن فهم هذا العالم هو محاولة ذاتية للفرد نفسه، ولا يمكن أن يكون هذا الفهم نسخة مكررة لدى كل الأفراد لاختلاف الخبرة الذاتية لدى كل منهم، مما يحتاج إلى دراسات أعمق لبناء العلاقات بين سلوك الأفراد وبيئاتهم ومجتمعاتهم وخصائصها الثقافية التي تؤثر في خبرات هؤلاء الأفراد وتفسيرهم للأشياء والعلاقات في إطار هذه البيئات والمجتمعات الثقافية .

ولمجد هذه النظريات والمقولات صداها في فروع عديدة من علم الاجتماع وعلم اللغة، وعلم الأنثروبولوجي والسياسة وغيرها . وهي نفسها التي لمجد صداها في الفكر النقدي للدراسات الإعلامية الذي يقوم على رفض التجاهات البحث ونشأته في المدرسة الأمريكية التي تعتمد في معظمها على الفكر الامبريقي .

ومن هذه المقولات والأفكار تلك التي تتمثل في ثلاث مدارس فكرية هي : مدرسة علم الظاهرات *Phenomenology* ومدرسة الطريقة العلمية في دراسة لعناات *Ethnomethodology* ثم التفاعلية الرمزية *Symbolic Interactionism*. والأخيرة تعتبر قاسماً مشتركاً لما تعتمد عليه العلوم الاجتماعية الأخرى في دراسة الفرد وعلاقته بالواقع المحيط به . وتعتبر في نفس الوقت الأساس الفكري للتفسيرات الخاصة بتأثيرات وسائل الإعلام ودورها في بناء الحقائق الاجتماعية أو إعادة تشكيلها .

وتتفق هذه المدارس الثلاث في الاهتمام بالطرق الكيفية في تفسير الظواهر أكثر من الطرق الكمية (لويس كوهين، لودانس هانسون ١٩٠٠-١٩٦٠) .

وتتحدى مدرسة علم الظواهر بدراسة سلوك الإنسان بمظاهر خبراته، وليس من خلال حقائق موضوعية خارجية عنه ويشعق معكروها على عدد من المعالم أهمها الإيمان بأهمية الشعور والوعي الذاتى للإنسان، وفهم الوعي على أنه هو الذى يمحى المعنى، وإن هناك تركيبات معينة أساسية للوعي يمكن إدراكها بشئ من التفكير والتأمل .

وبذلك فإن الفرد هو الذى يحدد المعنى بما على ما ترسب فى الوعي من أصول هى التى تسقط المعنى على الخبرات الحياتية اليومية . وكذلك يعتبر معكرو هذه المدرسة أن معرفة الفرد بأغياذ الهرمية موجهة بعوامل مجتمعية . وهذا يشير إلى أن العوامل المجتمعية تترسب فى الوعي الذى يسقط المعنى بالتالى على الخبرات الحياتية اليومية . وبهذا ترى هذه المدرسة أن مظاهر خبرات الفرد هى أساس الدراسة .

وتركز مدرسة الطريقة العلمية لدراسة الفئات على أهمية دراسة الأنشطة العملية، والظروف العملية والتذكير الإجتماعى العملى كموضوعات للدراسة الامبريقية، والاهتمام بما يحدث فى الحياة العادية اليومية وعدم الهذال الظروف غير العادية التى قد تكون نادرة . وذلك من خلال فهم الأسس للحياة اليومية وبالتالى الطريقة التى يتصرف بها الفرد أو يتفاعل بها فى محيطه الإجتماعى . ويتم هذا بدراسة الظاهرة من داخل الأفراد أنفسهم لامن خارجهم .

وهناك مجالان للدراسة فى دراسة الفئات :

الأول : يهتم باللمعة حتى يمكن الوصول من خلال تحليل الحوارات والمناقشات إلى فهم أعمق لما تحتويه من مضامين لا تظهر لو أننا اعتمدنا على المعانى السطحية بها .

والثانى : يهتم بدراسة الطرق والرسائل التى يتعامل بها الأفراد مع المراتب الإجتماعية التى يتواجدون فيها، وبالتالى معرفة إدراك الأفراد لبيئتهم وتنظيمهم لعلاقاتهم .

أب التدفعية الرمزية صلبها فى معظم الدراسات والمقولات الإعلامية التى تهتم بالعلاقة بين وسائل الإعلام والجمهور وهذه الرسائل فى بناء المعنى وصياغة الحقائق الإجتماعية، وتفسير مبركات الفرد للواقع الذى ترسمه وسائل

الإعلام والتهدين بينه وبين الواقع الحقيقي، والتي نجد أصولها في أعمال جورج ميد وتشارلز كولي، وتتلخص أفكارها في أن سلوك الفرد نحو الأشياء يتحدد طبقاً لإدراكه لمعناها. وهذا المعنى يكتسبه الأفراد من خلال التفاعل الإجتماعي وبالتالي تتحدد المعاني نحو الأشياء والرموز المشتركة من خلال هذا التفاعل. وبالتالي يهتم أصحاب هذه المدرسة بدراسة الرمز وبناء المعنى وطرق بناء المعنى ودور التفاعل الإجتماعي في هذا البناء. وتركز الدراسات بالتالي على التفاعل والأنشطة الجبهية بين الأفراد، ويعتبار هذا التفاعل هو مصدر بناء المعاني وتفسير المواقف المختلفة.

وبذلك نرى أن هذه المدارس تركز على أهمية دراسة الرمز لدى الأفراد في إطار علاقته بالمجتمع ودور التفاعل بينهما في بناء الصور والمعاني التي تفسر المواقف الجبهية اليومية. وهذا لا يمكن دراسته من خلال التركيز على المظاهر الخارجية لسلوك الفرد والتي تهتم بالإجابة على السؤال من..... وماذا.....؟ ولكنها تحتاج إلى دراسة أصح للإجابة على الأسئلة كيف.....؟ ولماذا.....؟ والتي تعطي بعداً كيفياً لوصف الظاهرة الإعلامية في إطار العلاقات الكلية التي تؤثر في مدركات الفرد وخبراته الذاتية وبالتالي في سلوكه واتجاهاته. ونحتاج إلى فهم أعمق لسلوكه وأسبابه بدلاً من الاكتفاء بدراسة مؤخراته. مما لا تكفي فيه الدراسات الجزئية لوصف الأفراد أو مؤخرات السلوك وهي الصائبة في الدراسات الإعلامية التطبيقية التي تهتم بالإجابة على الأسئلة من..... وماذا.....؟ وكذلك يؤدي هدف الدراسات المتعمقة إلى عدم الإعتماد على الوصف الكمي في وصف الرمز والإدراك وبناء الرمز وبناء العلاقات مع الفهرس، ويعتطلب الدراسة الكيفية المتعمقة التي تعتمد على أدوات منهجية تسمح بالتعامل والحكم وبناء النتائج الصادقة.

ويضاف إلى المدارس السابقة التي تركز على فهم الإنسان بداخله وطرق بناء علاقاته وتعامله مع الآخرين، يضاف إليها المدارس والنظريات التي نجد صيغها واسعاً في الدراسات الإعلامية في أوروبا والدول النامية التي تنفذ في اتجاه نقدي يرفض الاتجاه الأميريقي الذي تعتمد عليه الدراسات الأمريكية في الإعلام، والذي يعقل الفرد كإنسان والكيانات العقلية في العملية الإعلامية واستفسير بالتالي.

وهذه النظريات والمقولات اعتمدت بداية على أفكار مدرسة فرانكفورت في العشرينيات التي رفضت بشدة إغتيال الفرد - كإنسان - وعدم الإهتمام بالبناء الديكري والعقلي الذي يقوم بصنع الواقع الذي يعيشه. وبالتالي فإنه يمكن تغيير هذا الواقع مدام من صنع الإنسان. ولذلك كانت ترفض بداية التفسير العلمي القائم على المناهج الوضعية في دراسة المجتمع الإنساني. وهي أقلها فهو تفسير غير ملائم أو غير مقنع وإن كان يعتبر مصللاً عند بعضهم. ومن هنا وجدوا تفسيراً لاستخدام المناهج الوضعية في الدراسات الثقافية والإعلامية يتمثل في أنها تساعد على تأكيد الوضع الراهن، وهو سيطرة الصفوة على المجتمع وتوجيه صناعة الإعلام والثقافة لخدمة مصالحها. حيث تقف هذه الدراسات عند الحدود الجزئية التي تصف مظاهر السلوك دون التعمق في الدراسة الكلية للعلاقات بناء على رؤى ونظريات مصبغة للعلاقات الكلية. وبالتالي فكما أن وسائل الإعلام تعمل من خلال مصاصبتها إلى تأكيد هيمنة الصفوة على المجتمع فإن البحوث أيضاً تعمل على تشييد هذه الهيمنة، حيث لا تدرس الظاهرة في إطار المنظور الكلي الذي يجيب على التساؤلات العديدة بفهم المؤسسات وأهدافها وطرق إعداد المحتوى واختيار الرموز ودلالات المعاني وكيفية تفسير جمهور المتلقين لهذه الرموز والتعرف على المعنى والدلالة. إلى آخره. وذلك في إطار نظرية كلية تحدد هذه المفاهيم والعلاقات والأدوار.

وعلى الرغم من تعدد الأفكار والمقولات النقدية والتي تعتمد أساساً على نقد العملية الإعلامية وأهدافها في المجتمعات الرأسمالية وتهدف إلى بت، مجتمع مثالي يصنع الفرد في إعتباره بالدرجة الأولى. على الرغم من تعدد هذه الأفكار والتي تعكسها نظريات خاصة مثل مدرسة فرانكفورت والنظرية النقدية الثقافية، ونظرية الاقتصاد السياسي والنظرية الماركسية في الإعلام، فإننا يمكن أن نجمل أفكارها في الإطار المنهجي للدراسات الإعلامية في الآتي :

١- أنها ترفض الدراسة الامبيريقية التي تعتمد على الفكر الوضعي فيما يتعلق بالاهتمام بالعالم المادي المحسوس فقط. وترفض التقليل من قيمة البحوث والدراسات التي تهتم بالاتصال والعالم العقلي الذي يؤثر في سلوكه وساء علاقاته.

٢- أنها ترفض أيضاً الدراسة الامبيريقية التي تعتمد على الاستقراء والاكتفاء.

بدراسة اجراء، للوصول إلى الكل حيث ترى النظريات النقدية أن هناك دائماً نظرية تقع وراء أفعال السلوك أو العلاقات أو التفاعلات والأحداث والممارسات .

٣- تعترف بأن الأبعاد الابدولوجية والمواقف ودائية الباحث تؤثر كثيراً في تحقيق مطلب موضوعية في العلوم الاجتماعية . وإن الدراسات الجبرية هي بداية تعبير عن غياب الموضوعية لأنها تستخدم أهداف الباحث وبالتالي الأفكار والابدولوجيات التي تقود . وأن كثيراً من البحوث التي تعد لخدمة المؤسسات الإعلامية، بل والدراسات الخاصة بالتعرض وخصائص جمهور المتلقين إنما تخدم أساساً حركة السوق وعلاقاته .

٤- ولذلك أياً نجد أصحاب هذه النظريات يرفضون الأدوات الخاصة بالتحكيم في الدراسات الإعلامية، حيث يهتمون بالأسئلة التي لا يجدون إجابات لها ، وليس بالأسئلة التي يمكن صياغة إجاباتها في بدائل معروفة في الاستقصاءات وكذلك التحليل الكمي للرموز الظاهرة . لأنهم يهتمون بالدرجة الأولى بالمعاني والدلالات التي تشير إليها هذه الرموز وأسباب استخدامها من جانب وسائل الإعلام، وتفسرها من جانب جمهور المتلقين في إطار عملية الترميز .

ولذلك فإن النظريات النقدية في مجملها ترفض الدراسة الامبريقية التي لا تساعد الباحث في الحصول على إجابات لأسئلة ليس لها إجابات لديه، وأنه من الصعوبة وضع استقصاءات محايدة وموضوعية لدراسة الظاهرة الإعلامية، وإن الدراسة لكمية تعتبر مقبلة لهم يجب أن يقتضوا منها للحصول على الاستجابات التي تساعد في بناء الصورة الحقيقية عن الظاهرة الإعلامية بإعتبارها ظاهرة اجتماعية (S.J. Baran & D.K. Davis 95 314-21) .

وقد أدى الإهتمام الشديد بالبحوث الامبريقية في الدراسات الإعلامية الأمريكية إلى المعجز عن كشف الملامح الأساسية للظاهرة الإنصالية كلها ، وكما يقول هارولان إنه على الرغم من العدد الهائل من الدراسات التي أجريت حتى الآن في مجال الاتصال فإن معلوماتنا عنها إذا عثرتنا كافية فإنها غير متوازنة، لأننا نعلم عن بعض عناصر الاتصال أكثر مما نعلم عن البعض الآخر، ونعلم عن

بعض الأشكال أيضاً، وعن بعض جوانب الإتصال أكثر مما نعلم عن البعض الآخر (حمدي حسن ٩٦ ١٥) .

وقد سبق أن قدمنا أن تأثير الوظيفية قد أثر على اتجاهات البحث لدعم مفهوم الدراسات الجزئية لوصف بنايات العناصر في العملية الإعلامية ووظائف هذه العناصر بالإضافة إلى الاهتمام بدراسة الجزء أولاً وأن يلى ذلك بناء النظرية . كل ذلك أدى بالتالي إلى تدعيم الجزئية والوصف الكمي

وأدى ذلك إلى تصاعد المعارضة للمدرسة الأمريكية بواسطة الخبراء الأوربيين أمثال هالورث وستيرت هول بالإضافة إلى خبراء المدرسة النقدية في أمريكا نفسها من أمثال شيلر والتشيل وجيمس كران وميخائيل جوروفتش وتودور أدورنو وآخرين ، يرون أن البحوث الأمريكية أغفلت بهذه الدراسات الجزئية والاهتمام بالكم، أغفلت القيم الثقافية وهذا يشير إلى وجود مصلحة وراء ذلك . وفي دراسات حديثة كن هناك اعتراف بوجود هذه المصالح سواء لوسائل الإعلام ذاتها أو تقرير الوضع الراهن الذي يخدم المصالح المسيطرة في المجتمع .

ويمكن أن تلخص اتجاهات النظريات النقدية الثقافية في أنها تبدأ من خلال افتراضات عن العالم الذي نعيشه . ويكون التركيز ليس حول البحث ذاته ولكن حول مجال البحث وتطرح أسئلة يتم تكرارها تتمثل في السؤال حول الحقيقة حيث أنه ليس هناك ما يؤكد وحده حقيقة قائمة، وتأكيد الحقيقة أو إنكارها يرتبط باتجاهنا نحوها أو مماندركه عنها .

وأن كل مماندركه عن القيم ليس موضوعياً ولكنه بناء اجتماعي وهذا يتأثر بالمجتمع والرمز الذي نعيشه . وبالتالي فكل البحوث لا تعكس اعتقاداً أو حقائق، حيث لا يمكن إبعاد السياق أو الإتصال الذي يعطى للحقيقة معاني متعددة، لأن الأفراد يستخدمون المعنى الذي يمكنهم من الإتصال والتفاعل وإكتساب المعرفة . ولذلك فإن البحوث التقليدية لا تنقسم بالموضوعية أو الحبيدية لأن مفهوم الحقائق يتأثر باتجاهنا نحوها . ويخلصون إلى أن البحوث التقليدية - بناء على ذلك - تهتم بتدعيم الوضع الراهن حيث تركز على الممارسات القائمة أكثر من الممارسات ذاتها (J.R. Fraenkel & N.E. Wallen 93 12-13) .

وبذلك كان البحث عن بدائل منهجية للبحوث التقليدية تلبى حاجة هذه الدراسات في الدراسة الكلية للظاهرة الإعلامية وعلاقتها واتساقها بما يعطى

تفسيراً كيميا لحركة الظاهرة واتجاهاتها .

وهذه البدائل لمجدها في صياغات متعددة في دول أوروبا وأمريكا وبعض من دول العالم الثالث مثل النظرية النقدية، أو النظرية الشقافية، أو الاتجاهات التفسيرية .. إلى ولكنها تجتمع كلها في النهاية حول أهمية الوصف والتفسير لنظري للظاهرة الإعلامية في السياق الاجتماعي العام ودراستها في إطار كلي يتجاوز الأزمان التي تعرضت لها دراسة هذه الظاهرة بتأثير الاتجاهات الامبريقية في الوصف وتقرير النتائج .

ويمكن أن تجتمع كل هذه الأفكار أو النظريات في إطار منهجي واحد يهتم بالدراسة الكيفية *Qualitative Studies* التي تحاول أن تحقق أهداف هذه النظريات والمقولات من خلال أساليب وأدوات منهجية تركز على الثقافات والقيم والإنساق والعلاقات للخروج بتفسيرات وإجابات لم تستطع الدراسات الامبريقية الخروج بها .

المعالم الأساسية

للدراست الكيفية

يسرد اعتقاد حاطي بأن الدراسات الكيفية هي مجرد الوصف المتدبل للدراسات التي تعتمد على الأساليب الرياضية والإحصاء في العمل ورصد النتائج والتي يطلق عليها الدراسات الكمية ولكنها تعتبر إطار منهجياً يحدد اتجاهات البحث في الظواهر والمشكلات الإعلامية في وجود أفكار أو مقولات خاصة بها يضمها الباحث من خلال آليات التعامل مع الظاهرة مثل الملاحظة المباشرة أو غير المباشرة أو رصد معاني ودلالات الرموز السائدة . وغيرها التي تجعل البحث يعصدي من حلال التأمل والتخمين والإطار النظري للتجارب السابقة إلى وصف الظاهرة ومحاولة الكشف عما يعتقد حقيقة في حركة هذه الظاهرة وعناصرها . ويمكن أن يستقى معلوماته وبانائه بشكل كمي أو إحصائي، إلا أنه لا يقبلها كصافي، ولكن يقوم بالفحص الناقد لهذه الأرقام والإحصاءات وبناء العلاقات بينها حتى يقرر صلاحيتها أو عدم صلاحيتها أو يقبلها باعتبارها حقيقة أو لا يقبلها .

ولذلك فإننا لا نتفق مع تعريف غير ودوميلك للدراسات الكيفية في أنها تصف وتحلل الظاهرة دون قياس متعدد للمتغيرات ودون استخدامات إحصائية، على

الزعم من أن البيانات يمكن التعبير عنها كمياً مثل الدراسات القانونية أو التاريخية أو النقدية (R D Wimmer et al , 83 - 19) فقد حصر التعريف في الاعتماد على القياس الكمي أو تجتبه . بينما تعتبر الدراسات الكيفية إطاراً منهجياً يسمح للباحث بالتعامل مع الظاهرة دون قيود أو ضوابط يحددها البحث الاستقرائي . ولذلك يمكن أن يخرج الباحث بغلاصات أو نتائج ليس لها دليل أو برهان ملموس . ولكنه يؤكد من خلال الأساليب المنهجية المختلفة التي تقوم على المنطق والبرهان الرياضي في كثير من الأحوال . فالدراسات الكيفية يمكن أن تصل إلى نتائج ذات قيمة وإن كانت تفتقر إلى الدليل والبرهان الملموس ، بينما يكون لدى الدراسات الاستقرائية الدليل والبرهان والعلاقات الرياضية ولكنها تصل إلى نتائج لا قيمة لها من الناحية الاجتماعية . لأنها تعفل الفرد وآليات السلوك وتهتم بمؤشرات السلوك فقط .

فالدراسات الكيفية هي إطار أوسع من مجرد بديل لاستخدام الأرقام والإحصاء ، أو الصيغ الكمية فهي تهتم بدراسة الإنسان بالدرجة الأولى وآليات النشاط الإبداعي في خلق رموز وبناء صيغ تعطي معنى للحياة التي يعيشها .

وعرفها كليود كرسشانز وجيمس كاري بأنها محاولة ذاتية واعية لاستعادة الروح النقدية والحرية للبحث العلمي وهي لا تنظر للعلوم الاجتماعية بوصفها مماثلة للعلوم الطبيعية، ولكن بأنها علوم متفصلة لدراسة البشر . ولا تنظر للمجتمع على أنه مجموعة من الحقائق المحايدة التي يتم تزيينها وتصنيفها، ولكن على أنه إنتاج نشط لأفراد هذا المجتمع (C.G Christians & J W Cary, In: G.H Stempel III & B.H Westley 81, 246).

إن الباحث في الدراسات الكيفية هو أساس العمل في هذه الدراسات منذ توليد الإلتطباع الكلي عن حركة الظاهرة وجمع بياناتها وتحليلها وتسجيل النتائج ويهتم الباحث في هذه الدراسات بالمصطفية نفسها بقدر اهتمامه بالنتائج . ولذلك يهتم الباحث بالإجابة على الأسئلة الخاصة كيف يفكر الأفراد..... ولماذا يفكرون بهذه الأسباب . يهتم الباحث أيضاً بالذوايق والأسباب والأهداف والقيم (J.R.Frankel & N.E Wallan 93, 380-1).

ويراعى أن الدراسات الكيفية تهدف إلى دراسة الواقع الراهن، ولا يعبر من

هذا الهدف الربط بين التجارب التاريخية وما يحدث حالياً في المجتمع ولذلك فإن المصدر الأساسي للبيانات هو المجتمع والبيئة والأفراد والعمليات الاجتماعية كما تحدث فعلاً وأن المعالجة اللغوية التي تربط بين الإعلام والوقائع التاريخية التي تعتمد في دراستها على النقد الخاص تعتبر دراسة تاريخية، ولا تعتبر في إطار الدراسات الكيفية وإن اتفقت معها في بعض الخصائص. بينما يكون إهتمام الدراسات الكمية هو الظواهر الخاصة بالواقع الثقافي بالدرجة الأولى، وعمليات بئاته وأدواته وترتب على ذلك وضع المفاهيم الخاصة بالدراسات النقدية/ الثقافية/ والكيفية في إطار معرفي واحد حيث تمثل كل منها بديلاً عن الآخر وخصوصاً في الدراسات الإعلامية، التي يكون محور الدراسة في أي صلب هو العمليات الخاصة ببناء الرمز والمعنى والتفسيرات الخاصة من خلال آليات وأدوات دراسات اللغة والأفكار والعقائد والقيم .

وبصبح استخدام مفهوم الدراسات الكيفية *Qualitative* أكثر حيداً من استخدام المفاهيم الأخرى التي تنقسم بالجدلية في المفهوم ذاته أو مع المفاهيم الأخرى، مثل الجدلية بين مفهوم الدراسات الثقافية ومفهوم الاقتصاد السياسي حيث يرى كل منهما عدم كفاية الآخر لتحليل الثقافي في علاقته بوسائل الإعلام (W.B Gudykunst & Y Y.Kim 84 49) .

ولذلك فإننا نؤكد على مفهوم الدراسات الكيفية بوصفها الإطار المهيمن لدراسة الظاهرة الإعلامية من خلال الداحل النظرية المختلفة مثل النظرية النقدية/ النقدية الثقافية/ الاقتصاد السياسي/ نظريات الهيمنة والتمعية... إلى آخره

وتشهر الأدبيات الخاصة بمعالم الدراسات النقدية والثقافية وبالتالي معالم الدراسات الكيفية، إلى أنه يمكن تحديد معالم الدراسات الكيفية التي تحدد أسلوب البحث واختيار أدواته في المعالم التالية :

١- تهتم بدراسة الظاهرة في حالتها الراهنة دون أي تدخل بالمعالجة أو التجريب، أو صواباً تؤثر في النتائج أو المخرجات. ولذلك تعتبر الملاحظة الطبيعية أو المباشرة *Naturalistic Observation* أحد المتطلبات الأساسية في الدراسات الكيفية، ويقتصر الإهتمام في الملاحظة النشاط الرمزي الذي يميز الخبرات الاجتماعية والفردية ويعكسها سواء من خلال صور الإتصال المختلفة أو من خلال وسائل

- الإعلام وهذا ما يدعو إلى الإهتمام بالرموز اللغوية ومعانيها ودلالاتها .
- ٢- تهتم بمفهوم العملية *Process* سواء في دراسة الظاهرة أو دراسة عناصرها، فهناك على سبيل المثال القائم بالإعلام وعملية استقاء المعلومات والعلاقة مع المصادر المختلفة، والمؤسسة وعملية الإنتاج بالإضافة إلى عملية التلقى وليس مؤشرات التلقى .
- ٣- ينتقل مفهوم العملية بالباحث إلى ضرورة دراسة الظاهرة في سياقها الكلى، فالإعلام عملية إجتماعية، وبالتالي لا تدرس الظاهرة بمعزل عن العوامل أو التأثيرات الإجتماعية في علاقتها بالعملية الإعلامية ومخرجاتها .
- ٤- وهذا يتطلب بالتالى دراسة العملية في إطار النظم الديناميكية التى تتسم بالتغير المستمر سواء كان بتأثير العوامل الخارجية أو العوامل الداخلية لتى تتسم هي الأخرى بالتغير أمتاً . وهذا ما يجعل دراسة العملية الإعلامية في حالتها الاستاتيكية التى يمكن وصفها بالأرقام والإحصاءات أمراً غير مقبول في هذه الدراسات .
- ٥- ومن هنا يسود التعامل مع البيانات الكيفية في العرض والتحليل، نتيجة إهتمام هذه الدراسات بالفرد والجماعات الذاتية والتعمق في التفاصيل والبحث، وهو ما لا يمكن إخضاعه للقياس الكمي .
- ٦- أهمية التحليل المقارن واستدعاء النماذج والتجارب المشابهة أو غير المشابهة لبناء الاستدلالات، وبناء التراكم المعرفي الذى يلبد بزيادة التعمق في الظاهرة وحركتها وعلاقتها .
- ٧- دراسة العقائد والابدلجيات واستدعاؤها يعتبر أمراً مهماً، سواء كان بالنسبة لظاهرة الإعلامية ، حيث لا تحفل هذه الدراسات بالأدوار العفائية التى تلعبها وسائل الإعلام في المجتمع ، أو ارتباطها بالقوى والنفوذ والسلطة في المجتمع .
- وكذلك بالنسبة للباحث حيث تمثل خبراته الذاتية بصقة عامة مدخلا للبحث والمهم مع مراعاة قنل الحياد والموضوعية بقدر الإمكان، وإن كانت الموضوعية المطلقة مستحيلة، فإن الذاتية المفرطة تؤثر في موضوعية البحث ونتائجه .
- ولباحث في هذه الدراسات يبحث ويتقصى للفهم والإدراك وليس للتبرير أو

الدفع . وأهمية الخبرة الذاتية للباحث تظهر في أنها جزء هام من بيانات الدراسة .

٨- تتجنب الدراسات الكمية التصميمات المفيدة والأساليب المتعلقة في دراسة الظاهرة ولذلك تتميز هذه الدراسات بالتحديد من كل القيود والصوابط التي أرسنها المدرسة الامبريقية . حتى يمكن الوصول إلى الفهم الكامل لبحوثات وليس مجرد الوصول إلى مؤشراتنا .

٩- الإتفاق المسبق على المفاهيم والمصطلحات وتحديد هياكلها فاعلة، لأن هذه الدراسات تهتم بالدرجة الأولى بالعمليات العقلية وبناء الرمز والمعنى وصياغة الحقائق الاجتماعية، وهذه كلها أمور يمكن أن تختلف باختلاف المدارس الفكرية أو المداخل العلمية أو تطبيقاتها على مدار الزمان والمكان .

تشير هذه المصالح في نفس الوقت إلى أن هذه الدراسات تتجنب المصالح والتصميمات المنهجية التقليدية التي تسمى إلى الوصف الجرد للظاهرة الإعلامية وعناصرها أو بها، العلاقة السببية بناء على مقارنات بين عينات- مشكوك في قسيتها- أو جماعات مقارنة لا يميز بها سوى أرقام أو احصاءات لمؤشرات الاستخدام أو التعرض . وليس التعرض ذاته أو العوامل المؤثرة فيه . ولذلك تهتم هذه الدراسات الأدوات المنهجية التقليدية بالقصور والتفصيل في رصد الحقائق . وتهتم بالدرجة الأولى بالملاحظة المباشرة للفرد أو الأفراد، والتفكير المحسوس للعلاقات، والتحليل اللغوي والدلالي لرموز الاتصال ومحتوى الإعلام لأنه يعكس الأفكار السائدة وطرق بنائها وعلاقاتها العقلانية .

أساليب البحث

في

الدراسات الكيفية

على الرغم من صور النقد المختلفة التي تعرض على المصالح والأساليب التي طورتها الدراسات الامبريقية، إلا أن النظريات والمقولات المتعددة التي سادت صور النقد المختلفة لم تصل حتى الآن إلى مصاح وأدوات خاصة يمكن أن تختلف عن تلك التي تعتمد عليها الدراسات الامبريقية . لكنها لا تزيد من محاولات لتكييف المصاح والأدوات القائمة لخدمة التفسير، أو استعادة الأساليب الخاصة بالدراسات الأدبية ودراسات الدلالة .

ولاتباع إذا قلنا أن قليلاً من الدراسات الكيفية التي اعتمدت على مباحث وأدوات أخرى غير المباحث والأساليب الخاصة بدراسة النصوص في الرسائل الإعلامية وتحليل دلالة الرموز . وذلك يعود بالدرجة الأولى إلى البهائم النظرية التي تنقب وراء الأفكار والمقولات الخاصة بالنقد والتفسير في الدراسات الاجتماعية بصفة عامة والإعلامية بصفة خاصة . مثل نظرية التفاعل الرمزي لبناء العلاقة بين الرمز اللغوية ودلالاتها في الثقافة الواحدة . أو استخدام الرمز اللغوية في عمليات ترميز تهدف إلى ترسيخ معان معينة في المجتمع تخدم أهدافاً خاصة . وكذلك النظريات المعرفية والنظريات الخاصة بتشكيل الحقائق الاجتماعية . وكنها تهتم بالرمز اللغوية ودورها في الثقافة المحلية أو انتقال الثقافات أو الهيمنة الثقافية... . . . وضمورها وكلها تخدم مقولات وأفكار المدارس النقدية الثقافية والاقتصاد السياسي والمدارس التفسيرية في العلوم الاجتماعية ومنها الإعلام .

ودلك بالإضافة إلى التصميمات المنهجية والأدوات الخاصة بالدراسة المنهجية للفرد والجماعة والتنظيمات في إطار الثقافة المجتمعية الأكبر .

ويمكن أن نركز في هذا الصدد على أساليب دراسة الفرد والجماعة في الظاهرة الإعلامية . والأساليب الخاصة بدراسة الرمز اللغوية والتحليل الكيفي للرسالة الإعلامية . بالإضافة إلى تحليل النظم السابق الإشارة إليه في الفصل السابع .

المقابلة والملاحظة المباشرة

تتمدد أهداف المقابلة الشخصية *Interview* والملاحظة المباشرة أو الملاحظة بالمشاركة *Participant Observation* في كونها وسائل لجمع البيانات ، أو أنها أدوات بحثية يمكن استخدامها لاختبار فرض بحثية أو صياغتها . وبصفة خاصة في تفهيم الأفراد أو المواقف وذلك لصالحيتها في الدراسة المتعمقة ولانحسار الكافي لمعرفة الدوافع والميول والإنجهاات .

وذلك يتم الإهتمام عليها في الدراسات الكيفية بإعتبارها أدوات منهجية يمكن الباحث من خلالها سبر أغوار المبحوثين ووصف المواقف والوقائع عن قرب . وبالتالي يمكن من خلالها الوصف الدقيق للإستجابات وطريقة القيام بها . والعلاقات ومحتواها والمشاركين فيها . وإنجهااتها . وأثارها على الأفراد والمجموعات . لأن الهدف في الدراسة الكيفية لا يكتفى بمجرد الحصول على

الاستجابة ولكن بوصف الإستجابة في إطار الظروف والمواقف المختلفة . حيث تركز هذه الدراسات على انفعال Action وبصفة خاصة الفعل الإجتماعي *Social Action* الذي يعطى معنى معيناً للرموز في علاقتها بالمواقف والوقائع والأحداث .

فالباحث لا يكتفى بالإستجابة في حد ذاتها أو الإجابة على السؤال ماذا...؟ ولكنه يهتم بوصف الإستجابة، ودوافعها، والعلاقات التاريخية بهذه الإستجابة وهذا ما توفره المقابلة الشخصية أو الملاحظة المباشرة .

والمقابلة أو الملاحظة المباشرة في هذا المجال يجب أن يتوفر فيها التفاعل النشط، وتخطيط المواقف المشتركة حتى تكون مجالاً للرصد والتسجيل الواقعي الذي يقدم إجابة على الأسئلة الخاصة بتفسير الأفعال والسلوك المقصود في المواقف المختلفة * .

دراسة دلالة الرموز اللغوية

لا نبالي إذا قلنا أن المحور الأساسي في الدراسات الكيفية وأطرها النظرية يدور أساساً حول الرموز اللغوية في الرسالة الإعلامية ودلالاتها أو العلاقة بين الرمز والمعنى، وطرق بناء الأفكار وأهدافها . فهي تنظر إلى الأفكار باعتبارها صياغة عقلية - كما يقول ستيفارت هول، وبناء وطريقة لترميز الحقائق وتصنيف المشروعات وقواعد للمماريات في الدلالة، ولذلك تتعامل مع الرموز اللغوية من هذا النقص وليس من مجرد كونهما كلمات . وهذه الرموز التي تستخدم في وسائل الإعلام هي عبارة عن صياغة للأفكار المسيطرة، والتي يفسرها المتلقي أيضاً في الإطار المرجعي الذي تم ترميزها من خلاله ، وظل المتلقي بالتالي داخل دائرة الرموز المهيمنة أو المسيطرة . وهذا هو النقص المهني لوسائل الإعلام في الترميز *Proffessional Code* أو ما يسمى ما وراء الترميز *Meta Code* الذي يؤكد على عملية الهيمنة من خلال ترميز الأفكار التي تعمل وسائل الإعلام على نشرها (S.Hall 84 128-38) .

وهذه الرؤية لرموز الرسالة الإعلامية تعتبر الملتقى لكل الأفكار والمتولات النظرية المقدمة والثقافية والماركسية وكل الأفكار التي ترى في صياغة الرموز اللغوية واختيارها في إطار مرجعي معين أو سياق ما ، ترى في ذلك وسيلة لتحقيق

* راجع بالتفصيل الباب الرابع . الفصل الرابع عشر من هذا الكتاب .

أهداف معينة يسعى القائم بالإتصال إلى تحقيقها من خلال الباء والمستوى اللغوى والدلائل لهذه الرموز المختارة

ولذلك تركز هذه الدراسات على علاقات وسائل الإعلام من خلال مخرجاتها المتشتمل فى المحتوى والنظر إلى المحتوى كبناء لغوى من الرموز الهادفة التى تختار بعناية من بين الإطار المرجعى لفكر الصغرة وأهدافها، والتى تهدف إلى تشكيل الحقائق فى أذهان المتلقين بما يتفق مع هذا الفكر وأهدافه من خلال هذه الرموز اللغوية المختارة .

ومن هنا كان تباين الدراسات الكيفية للصيغ التقليدية فى تحليل محتوى الإعلام بمفهومة الكمى الامبريلى السائد الذى لا يلبى حاجة الدارسين إلى الاقتراب من الباءات المتعددة للرموز اللغوية الهادفة فى علاقاتها بالأنكار والسياسات والمقائيد. وهذا مما يوضحه التحليل التقليدى لمحتوى الإعلام- التحليل الكمى لمحتوى الظاهر- حيث يتجاهل هذا الأسلوب الشروط والظروف الخاصة بإنتاج الرسائل الإعلامية واختيار رموزها، ويعنى آخر يتجاهل التحليل الكمى العلاقة بين اختيار الرموز وتركيبها وبين الواقع الإجتماعى الذى تم فيه إنتاج الرسائل الإعلامية ونشرها .

ولذلك فإن دراسة الرمز والدلالة هى التى يمكن أن تكشف عن الجوانب المختلفة للمصية الإعلامية، وتصف العلاقات مع النظم الإجتماعية بما تعكسه من معان تؤكد أهدافا معينة لهذه النظم والقوى المسيطرة فى المجتمع . وبناء على ذلك لم تعد الدراسات الثقافية تركز على المؤسسات الإعلامية والرسائل بوصفها بناءات أو أجهزة ومعدات، ولكنها تركز بالدرجة الأولى على كيفية بناء الرسالة الإعلامية وديورها فى عرض الحقائق أو تشويهها .

ولاكتفى هذه الدراسات بالرموز الظاهرة فى محتوى الإعلام، ولكنها تبحث فى الحقائق الكامنة وراء بناء هذا المحتوى فى إطار بناء إدراكى لكل من القائم بالإتصال والمتلقى فى علاقتهما بالواقع الإجتماعى . وبذلك لا يغفل الدارسون العلاقة بين النص أو النصوص التى أعدها القائم بالإتصال فى إطار عملية إنتاجية كاملة، والنص أو النصوص التى يتلقاها المتلقى فى إطار عملية إدراكية كاملة، وبين الواقع الإجتماعى الذى يؤثر فى عملية إنتاج المحتوى وعملية تفسيره فى نفس الوقت .

ولذلك كان هناك إجماعان فى هذه الدراسات :

الأول : وهو الاعتماد على القراءة التأملية أو الإنتطاعية النقدية للنص أو الرسالة الإعلامية، وتسجيل هذه الإنتطاعات في علاقتها بالإطار الفكري والمرجعي للباحث في غياب طرق أو أدوات أو معايير، إكتفاء بالمعرفة الواسعة للباحث وقدرته على الربط بين النص والواقع الإجتماعي في زمن معين

الثاني : استلهم المباحج والأساليب الخاصة لعلوم اللغة والدلالة في وصف النص ونقده من خلال ما يسمى بتحليل الأسلوب وتحليل الدلالة وتحليل مسار البرهة . وقد سبق أن أشرنا في الفصل التاسع إلى بعض من هذه الأساليب في إطار التحليل الكمي لمحتوى الإعلام، بوصفها أساليب تهتم بهتية النص الداخلية والعلاقة بين مكوناته في إطار مفاهيم دلالة الرموز والعلامات .

وعلى الرغم من ذاتية الإتهام الأول إلا أنه يقترب من التحليل الكمي للمحتوى في تركيزه على المحتوى الظاهر أحياناً، وإن كان يشار إليه دائماً بالمقابل للتحليل الكمي لأنه لا يعتمد على الكم في رصد الملاحظات النقدية وتسجيلها بناءً على أدوات للتصنيف والعد . ولكنه يعتمد على التحليل الكيفي من خلال الرصد والتسجيل الإنتطاعي للعالم المتكررة في المحتوى الظاهر للإعلام .

ولذلك نجد زيادة الإتهام نهر ترفيف المباحج والأساليب الخاصة بعلوم اللغة والدلالة، وتحليل السياق بالذات الذي يستمد من العديد من النظريات المبكرة والحديثة التي أهتمت بدراسة المعنى مثل النظريات الإشارية *Referential* *Devotation Theory* التي ترى معنى الكلمة من خلال إشارتها إلى شئ لم يبرق ذاتها أو من خلال الإشارة المباشرة إلى الشئ الخارجي عنها أو من خلال الفكرة أو الصورة الذهنية عن الشئ الخارجي أو المشار إليه . وهذه النظرية تدرس الظاهر اللغوي خارج إطار اللغة، ولذلك لابد أن يكون على علم دقيق بكل شئ في عالم المتحدث .

وكذلك النظرية التصويرية *Ideational-Imag* أو النظرية العقلية *Mentalists* التي تنظر إلى اللغة بإعتبارها وسيلة أو أداة لتوصيل الأفكار وبالتالي فإن كل تعبير لغوي يجب أن يكون له معنى في ذهن المتحدث، ويساعد التعبير المتلقي على إدراك هذا المعنى ويستمد من نفس الفكرة في عقل المتلقي . بالإضافة إلى النظرية السلوكية *Behavioral Theory* التي تعطي اهتمامها لما يمكن ملاحظته من استجابات للصيغ النحوية بإعتبارها مثيراً للعقل .

ولقد اهتمت هذه النظريات بالكلمات والمفردات المنطوقة في البدايات المبكرة لمحاولات دراسة المعنى أو الدلالة . ومع التطور بدأت تظهر أفكار ومداخل أخرى تهتم بالعلاقة بين الدال والمدلول أو المنظور الثنائي بين اللفظ والمعنى في علم الدلالة وعلم العلامات . ويتفقان على أن اللغة تعمل بوصفها نظاما للرموز يحدد العلاقة بين الجانب المادي في اللغة وهو الرمز أو العلامات المكتوبة أو المسموعة والجانب الذهني في اللغة وهو المدلول . وذلك في إطار الثقافة العامة للمجتمع

ودون الدخول في تفاصيل هذه النظريات والمداخل الخاصة بتحليل الظاهرة اللغوية . فإن ما يهمنا في هذا المقام تحديد الطريقة أو الأسلوب الذي يمكن أن يقف الباحث من خلاله على خصائص العلاقات التي يرسمها نظام اللغة وماه الرمز والخصائص الثقافية من خلال تحليل الدلالة بصورها المختلفة- والتي نجد لها تراثا كبيرا في علوم اللغة والنقد الأدبي - ودراسات النص الأدبي والدراسات النقدية في العلوم الاجتماعية بصفة عامة وعلوم اللغة بصفة خاصة .

وهنا العديد من المداخل في الدراسات الثقافية . تهتم بالكشف عن كيفية تناول الأفراد لبناء الرموز بإحتلال المستويات الهرمية في العالم المحيط بنا، أو لتركز على بناء المعنى أو طرق الحديث والتي تعتبر أحد المظاهر الثقافية في العملية الإنسانية الإبداعية للخطاب الثقافي وذلك في مدرسة العمل الاجتماعي *Social Action* بالإضافة إلى المداخل الخاصة بمدرسة دراسة الفئات-السابق لإشارة إليها- التي تهتم بتحليل العلاقة بين التبرير الذي يمارسه الأفراد والبناء الاجتماعي في نصوص معينة وبصفة خاصة في الإتصال الثقافي. أو فهم آليات تغيير الحديث أو الخطاب في إطار عمليات التفاوض وما يكتسبه الأفراد من معان خلال عمليات الترجمة . وكذلك العلاقة بين نمذجة الخطاب ونظام المعتقدات الثقافية في مفاهيم الاجتماع المعرفي، ويهتم بكيفية بناء التوقعات الثقافية وتأثيرات المعتقدات على استخدام نماذج الحديث في الخطاب الاجتماعي، وماهي مساهمة نماذج وتوقعات الأفراد والمعاني في عملية الخطاب، وماهي المتغيرات الاجتماعية والثقافية الكامنة التي تؤثر على التفسيرات المعرفية في عملية الخطاب . بالإضافة إلى المدرسة البانية *Construction School* التي تهتم بدراسة العمليات التفسيرية في النظام المعرفي التي تلتف وراء نوعية الإتصال في مختلف النصوص وهذه المدرسة تركز على شكل ووظيفة الإتصال في علاقتها بالتفاعل الاجتماعي اليومي والنظر إلى الفاعلين في المجتمع

كمعبرين لبيئتهم الثقافية وبالتالي التعرف على المشاركة الثقافية باعتبارها النظام
الأولى لها . الحقيقة (Suing Toomey, In W.B Gudykunst & Y.Y.Kim 84 173-77)

وبالإضافة إلى ذلك هناك العديد من المناحل التي تهتم بها دراسات النقد
الأدبي ودراسات النص وتعدد المعاني وتعدد النصوص . وهي كلها دراسات
إعتمدت على التحليل الكيفي في كثير منها والكمي في بعض منها لهذا العلاقة
بين نظم اللغة ولها الثقافية والاجتماعي والمخروج بتقديرات وأحكام لجمعية
التأثير من خلال النصوص بأنواعها وفنونها المختلفة .

وفي معظم هذه الدراسات يعتمد الباحث على تفكيك النص إلى وحدات لغوية
سواء في إطار تحليل الدلالة أو غيرها وإعادة تركيبها مرة أخرى في إطار العلاقات
التي تشير إليها المعاني أو الأصول أو الجذور والمخروج بأحكام وتفسيرات خاصة
بالحياة الاجتماعية والعلاقات السائدة داخله .

ورغم تعدد هذه الدراسات في مجالات علوم اللغة وتطويرها ، فإنها لا تكفي في
مجال دراسة الحديث Conversation أو الخطاب Discourse التي تهتم بالحوار مع
الغير ، أو التعبير في مواجهة الغير ، أو الاقتناع .. . وغيرها من الأهداف التي
تجدها في الكتابات الصحفية أو الأحاديث واللقاءات الإذاعية أو الخطاب السياسي
اندي بهذه المستويات بمستوياتهم المختلفة لتحقيق الأهداف سالفة الذكر . فالحديث
والخطاب بديهة هو أداة الاتصال بالغير ويعتمد على بناءات لغوية واستشهادات
تحقق هدف إهداء وكتابتة وإذاعته أو نشره .

وفي إطار تحليل الخطاب Discourse Analysis لا تكفي المناهج والأساليب
المخصصة بالتحليل والتفكيك ومعرفة الجذور والعلاقات الدعوية للاستدلال عن المعنى
، ولكن يتطلب تحليل الاستشهادات والأدلة والبراهين التي يعتمد عليها المتحدث
أو المحاور في الإثبات في إطار وحدة النص . وبالتالي الكشف عن العتائد
والأفكار التي يدور في إطارها النص والمتحدث ومدى تمسكه بها

ويعتبر تحليل مسار البرهنة أحد الأساليب التي يعتمد عليها الباحث في تحديد
الحجج والبراهين التي يعتمد عليها المتحدث لإثبات المقولات والأفكار الواضحة
والصرحة في الخطاب أو الحوار مع الغير والتي تتخذ أساسا للحكم على
الإثباتات الفكرية والمقائدية للخطاب والمتحدث .

ورغم حداثة هذا الأسلوب إلا أن استخدامه بدأ يتسع في الدراسات الكيفية التي تعتمد على الدراسات النوعية في أوعية الحديث والكتابات الصحفية حول الموضوعات والأمور الجارية للكشف عن العقائد وخصائص الثقافات والإجماعات . . . وغيرها من الأمور التي لا تكفي فيها الدراسات الكمية أو الرجوع إلى التصنيفات الخاصة بالرموز ومصادرها واشتقاقاتها وعلاقاتها .

ويتميز هذا الأسلوب بمحافظته على بناء النص واكتفاء الباحث بالتعامل مع وحدتين أساسيتين في التحليل :

١- المقولات التي تشير إلى فكرة أو معنى معيناً يعتبر أحد عناصر العقيدة أو الفكرة العامة مثل: مجانية التعليم ضرورة حياة مصر / التطاوع العام هو السند الاقتصادي في مواجهة الأزمات / العدالة الاجتماعية ضرورة لتحقيق السلام الإجتماعي

٢- الحجج أو البراهين التي تؤكد هذه المقولات أو تنفيها ، تقيداً أو تعارضها ، لدعمها أو تقلل من قيمتها .

وعادة ما تكون الحجج أو البراهين هي استشهادات من المتحدث أو الكاتب بالوقائع التاريخية، أو المقارنات، أو المصادر المتعددة في الحياة اليومية، أو الإحصاء على المنطق، أو الإحصاءات.... إلى آخره .

ويشير رصد المقولات- وهي عناصر بناء الخطاب - إلى وصف العقائد والأفكار واستكمال الرصد وصف خصائص هذه العقائد والأفكار واتجاهاتها . وتشير الحجج والبراهين إلى مدى التمسك بهذه العقائد والأفكار والالتزام بها . ولذلك فإنه في الحالات يمكن الاعتماد على المؤشرات الكمية في رصد خصائص الحجج والبراهين وتصنيفها ، ولكن يظل العرض الكيفي هو الأساس في دراسة النص والاستدلال . حيث يعتمد في هذه الحالة على الاستقراء للعلاقة بين المقولات وتكرارها وترتيبها وبين الحجج والبراهين وقوتها في بناء استدلال صادق حول وصف العقائد والأفكار وخصائصها .

وتعتبر "الجملة" التي تعكس فكرة ما عنصراً من عناصر تحليل الخطاب، وكذلك الجملة التي تعرض دليلاً أو برهان . ولذلك تعتمد الدراسة على دراسة الجمل في إطار السياق الأكبر لتحديد الإجماع الفكري .

وهي هذا الإطار يفرق بين المقولة الفرعية والمقولة الأساسية . ذلك أن المقولة الأساسية تعتبر هي الإطار الجامع لمجموعة المقولات الفرعية . مثل "عناء العرب لم يكن لنا بد في تكريسه" مقولة أساسية . "فهو الذي بدأ بالعدوان في ٥٦" مقولة فرعية ، "وهو الذي بدأ الحصار الاقتصادي في منتصف الخمسينات" مقولة فرعية

وهي هذا الإطار يفرق بين المقولة الفرعية والحجج والبراهين - فالحججتان السابقتان مختلفتان عن الحجج الخاصة بهداية العدوان، أو الحجج الخاصة بالحصار الاقتصادي لتحقيق أهداف سياسية معينة .

ومن هنا تتأكد أهمية وهي الباحث بالوثائق والأحداث وأطرها المرجعية حتى يبنى استدلاله بصدق ويصدر أحكامه بموضوعية .

ومعهم تحليل مسار البرهنة بالآتي :

- أنه يتعامل مع بنية النص أو الخطاب ذاته، وليس وحداته في إطار مستقل مثل الكلمات ودلالاتها .

- يعتبر تسلسل الأفكار أو المقولات داخل الخطاب مؤشرا يهتم به الباحث في تقدير الأوزان وإجراء المقارنات وإصدار الأحكام .

- للخطاب الواحد يمكن أن يقدم مقولات متعددة، والمقولة الواحدة قد تتكرر في خطابات متعددة . ولذلك فإن الدراسة الشاملة للوثائق تعتبر ضرورة لا تراعى عملية التحليل والاستدلال .

- يستخدم القياس الكمي بجانب الدراسة الكيفية في رصد عدد المقولات وتكرار المقولة للفكرة الواحدة أو الموقف الواحد .

- ليس هناك صورة نمطية لعرض العلاقة بين المقولات والحجج والبراهين مثل أشكال الجداول أو العرض اللفظي .

- يمكن من خلال تحليل مسار البرهنة إجراء المقارنات بين الأفكار، والكتابات الذين يتبنون هذه الأفكار أو يعارضونها . أو إجراء المقارنات لتناول الوثائق والأحداث والأفكار التي دارت حولها وإسهامات المتحدثين في تأييد هذه الأفكار أو معارضتهم .

- يعتبر السياق العام ضرورة للوصف والاستدلال فيما يتعلق بوصف الفترة أو المرحلة التاريخية، أو تطور الوثائق والأحداث، أو عوامل ظهور الفكرة أو

غياها ، أو انتصارات المتحدثين واتجاهاتهم ، أو اتجاه العلاقات بين الوسائل الإعلامية وبين الكتاب أو المتحدثين ، وكذلك بين القوى الاجتماعية المختلفة .

وهذا ما يدعم عملية التفسير التي تعتمد على الذاتية في جانب كبير منها ويحقق قدرًا من الموضوعية وعدم التحيز في إصدار الأحكام

وكما هو الحال في عدم كفاية تحليل حقول الدلالة في الدراسات الإعلامية ، من مسار البرهنة أيضًا لا يعتبر كافيًا أيضًا دون الاستفادة بأساليب التحليل الأخرى ، مثل تحليل الاستشهادات أو تحليل الحقول المرجعية ، أو تحليل الأدوار والقوى الفاعلة ، وذلك لاستكمال الصورة الشاملة في بناء العلاقات والأدوار واتجاهاتها في الدراسات الكيفية .

ويراعى الباحث في هذه الدراسات التي تعتمد على تحليل مسار البرهنة أن الاستدلالات والأحكام الصادرة عنها لا تصلح للتعميم ، وإن كانت تعتبر دليلًا على تحديد الاتجاهات والأفكار وشذبتها ، لأنها عادة ما تتعلق بوقائع أو مواقف محددة ، أو خطوات ذات سمة مشتركة ، أو دراسة لاتجاهات كتاب أو متحدثين معينين في ظروف معينة ومواقف محددة .

ونظرًا لأن الموضوعية وعدم التحيز تمثل مطلبًا في كل البحوث العلمية مهما اختلفت توجهاتها ، فإننا نرى أن أسلوبًا واحدًا لا يكفي للاستدلال الصادق والموضوعي ، وأداة واحدة لجميع البيانات لا تعتمد عليها بشكل كلي ، ورواية واحدة في موقف واحد خلال المقابلة أو الملاحظة لا تكفي أيضًا ، وأداة واحدة للتحليل لا تكفي أيضًا ، ولذلك فإن التوظيف المنظم لعدد من الأساليب وعدد من الأدوات وعدد من الباحثين يعتبر ضرورة لتأكيد صديق التفسير والاستدلال . وهو ما يمكن أن نصله بالتكامل المنهجي في الدراسات الكيفية .

التكامل المنهجي

في

الدراسات الكيفية

رغم المحاولات الجادة التي يقوم بها الخبراء والباحثون في مجال الدراسات النقدية والثقافية لصياغة إجراءات منهجية تقدم دعماً لدراسة النظم والعلاقات وبناء التصور الإعلامية ، إلا أننا يجب أن نعترف أن كل هذه المحاولات لم تسد

انعراخ الذي يحدثه التجنب التام للمناهج الامبيريقية ذلك أن الميل إلى الاعتماد الكامل على الاتطباعية أو الشائعية أو الهرمان والمنطق الرياضي لا يمكن وحده لتجنب استند الحاد للدراسات الكيفية من أصحاب الرضعية والامبيريقية والتي يمكن أن تلخصها في الآتي :

- غياب الصبغ المنهجي في هذه الدراسات .

- الذاتية الكاملة يمكن أن تكون أكثر حطورة وتصلبلا . لأن الباحثين قد يجهون اقتصرات أو تصورات على غير أساس ، مثل العلاقات أو التأثيرات غير الحقبية .

- الميل إلى التخصص العلمي الدقيق يحول دون إلمام الباحث بكل جوانب الظاهرة ، وبصفة خاصة تأثيرات السياق بصورة المختلفة في المجالات الاقتصادية والمهاسية والإجتماعية ، التي تفرص على الباحث إلماما بكل التفاصيل الخاصة بهذه المجالات . وهذا ما يجعل الباحث يعتمد على الغير في استقنا هذه المعلومات والبيانات مع احتمالات غياب الثقة في صحة هذه المعلومات أو كفاية الغير في التعامل مع هذه المعلومات .

وبالإضافة إلى ماسبق . فإن هناك نقداً آخر يعتمد على رؤية المدارس الكيفية بالذات للواقع الإجتماعي الخاص بالأفراد المبحوثين بالذات . لأن هؤلاء الأفراد قد لا يدركون الواقع صحيحا أو لا يستطيعون التعبير عنه ووصفه كما يؤثر بالتالي في الرؤى التي يمكن الخروج بها من المقابلات الشخصية لهؤلاء المبحوثين .

ولذلك فإن البند ينصب في النهاية في عدم القدرة على التعميم من خلال هذه الدراسات ، والتي تؤسس قدرتنا على بناء التوقعات في المستقبل .

وهذا ما يجعل الإعتماد على أسلوب أو طريقة منهجية واحدة للبحث والاستدلال غير كاف ، لأن المقابلة قد تنفذ في التعرف على الصورة الذهنية ولبنات العقلية للأفراد خاصة بالمعاني والدلالات الخاصة بالرسالة الإعلامية . وهذا لا يمكن في ذاته دون تحليل للمعنى يصح في اعتباره طرق بناء المعنى لدى هؤلاء الأفراد ووضعها في إطار إجراءات تحليل الرموز والعلامات على سبيل المثال ويؤكد بالتالي الدعوة إلى تعدد المناهج أو الأساليب في دراسة الظاهرة الواحدة ، وتوثيق هذا التعدد في إطار متكامل يلبي مطلب الدراسة الكلية للظاهرة

الإعلامية من جانب، ويتعامل مع الخصائص المميزة لها وهي خصائص استيعابية والتركيب وتعدد العلاقات من جانب آخر .

ومع الحاجة إلى الدراسة الكلية للظاهرة الإعلامية وعناصرها، فإن تعدد المعاصر في العملية الإعلامية وعلاقاتها وتعدد الأطر النظرية الخاصة بها، والرجوع في دراسة هذه المعاصر في إطار العلاقة الدائرية وليس العلاقة الخطية، يؤكد أيضاً الدعوة إلى التكامل المنهجي في الدراسات الكيفية للظاهرة الإعلامية .

وهذا الإجماع تبناه الكثيرون في العلوم الاجتماعية ويعرف بتعدد المدخل، أو تعدد الأساليب في البحث أو التثليث *Triangulation* * وهو يعني محاولة لتحديد أو شرح السلوك الإنساني المعقد والغري بطريقة أكثر شمولاً، عن طريق دراسته من أكثر من جانب . وبذلك فإن هذا الأسلوب يستخدم في الجمع بين البيانات الكمية والكيفية وكذلك النهج متعدد المداخل (هيزر حنا وآخرون ٩١:٢٢٣-٢٢٤) .

وهناك العديد من المزايا التي يحققها التعدد في مجال الدراسات الكيفية منها:

- تحقيق مزيد من الثقة في النتائج التي يفحصها إليها الباحث من خلال أكثر من طريقة أو أكثر من أسلوب للبحث والاستقصاء .
- تحقيق قدر كبير من الموضوعية في الأحكام التي يصدرها الباحث خاصة بالظاهرة أو علاقاتها .

ولمجد أن هذا التعدد يوفر متطلبات الدراسة الكيفية وأهم معالمها التي تتمثل في الدراسة الكلية للظاهرة وعناصرها من خلال الأساليب والأدوات المتعددة، وكذلك التحليل المقارن في سياقات مختلفة يوفرها تعدد المناهج أو تعدد المنهج والأدوات في التعامل مع الفئات المقارنة أو المقارنة عبر الزمن أو مقارنة الوقائع أو مقارنته الوثائق... على سبيل المثال وكلها مجالات للتعدد التي يهتم بها التحليل في الدراسات الكيفية أو التعدد في المداخل والمنهج والأدوات . وفي نفس الوقت توفر المقارنة البديل لغياب الحكايات أو المعايير التي توفر للباحث اختبار صدق الاستدلال والتفسير وتأكيد الموثوقية في النتائج وتفسيراتها .

يعرف مصطلح *Triangulation* في العربية بالتثليث-يشار إليه بهذا المفهوم في بعض الدراسات وهو أسلوب قياس تجريبي، حيث يستخدم المساحون والبحارة والعسكريون بمعنى استخدام طرق متعددة لتحديد نقطة ما أو رصد شيء ما . (الريس كوهين ولورانس مانيون ٩٠:٢٩٩)

وقد تم التوسع في مفهوم التعدد والتشليث ليشمل طرقاً وأساليب متعددة تصع في اعتبارها عوامل التغير هو الزمن فتستخدم التصميمات العرضية والطولية، أو تعدد الأماكن التي تعطي مؤشرات للمقارنة بين الثقافات واختيار النظريات والمقولات الخاصة بالعلاقات بين النظم الإعلامية والثقافات المجتمعية والدراسات عبر الثقافات أو التباين بين المجتمعات في الخصائص الإعلامية والثقافية والعلاقات بينها بالإضافة إلى التعدد في مستويات التحليل، ابتداءً بالمستوى الميكرو وهو الفرد حتى المستوى الكلي وهو المجتمع، وكذلك يشمل بالإضافة للمعبر تحليل الجماعة ومستوى لوحات التطبيقية، والمستوى المؤسسي، والمستوى البشري، والثقافي ثم التحليل المجتمعي الذي يهتم بالعوامل الكلية (الربيع كوهين ولورانس مانيون ١٩٩٠، ٣٠٦-٣٠٧).

ونلاحظ أن المدخل المتعدد أو التشليث أو التكامل المنهجي يواجه عدداً من المشكلات المرتبطة بتحديد أولويات العمل واسبقيات الأساليب والأدوات بالإضافة إلى تحديد ترتيب الأفكار والمقولات النظرية في علاقتها بأهداف البحث . وتحديد مجالات القدرة والالتحاق والاختلال بين مجالات تطبيق الأساليب والأدوات وانتاج وكذلك صياغة معايير المقارنة بين البيانات الكيفية والكمية وطرق القياس ونماجه .

ولذلك فإن تطبيق التكامل المنهجي يحتاج إلى معرفة واسعة ومهارات متعددة لتعامل مع صور التعدد المختلفة وصياغة معالم التكامل، لتحقيق الاستفادة القصوى في إدارة العمل وصياغة النتائج وتفسيرها بما يحقق الصديق والمروعة إلى حد كبير .

وتشير في هذا المجال إلى ضرورة الحذر البالغ في ترتيب أولويات الوسائل والأدوات أو اسبقيات العمل، أو ترتيب أهمية النظريات بما يخدم صحة الافتراضات التي يصنعها الباحث مسبقاً. وهو ما ترفضه كافة الاتجاهات العلمية في العلوم المختلفة . ويمكن عرض الخطوات الإجرائات التي تحقق التكامل المنهجي كالآتي .

- ١- صياغة مشكلة الدراسة في الإطار الاجتماعي العام .
- ٢- تحليل مشكلة الدراسة إلى عناصرها المتعددة، ووضع الافتراضات الخاصة بالتحولات حركة العناصر وعلاقاتها . مع مراعاة التحليل في إطار عمليات فرعية مثل علاقة المؤسسات الإعلامية بالمؤسسات والنظم الاجتماعية الأخرى

والقرى المسيطرة في المجتمع، وكذلك علاقة القائم بالإتصال بالعملية الإنتاجية وعلاقته بالسياسات والتعليمات والعلاقات داخل المؤسسة، ثم علاقة الرسالة الإعلامية بعمليات التلقى والإدراك لدى جمهور المتلقين . . . وهكذا

٣- تحديد البيانات المستهدفة ومصادرها .

٤- تحديد التصميمات المنهجية والأساليب الخاصة باستقصاء البيانات والتعامل معها مثل تصميم المقابلة مع القائم بالإتصال أو الملاحظة لأساليب العمل ورصد العلاقات داخل المؤسسة، أو التحليل الكيفي للوثائق الخاصة بتخطيط العمل مع المؤسسات وداخلها، وكذلك التحليل الكيفي للمحتوى في علاقته بعمليات الترميز وتفسير المعاني من خلال الأساليب المختلفة في علم اللغة والدلالة وتحليل النص.... وغيرها .

٥- مراعاة تحديد أكثر من مستوى للتحليل لكل عنصر من عناصر العملية الإعلامية أو الظاهرة الإعلامية، مثل القائم بالإتصال ومستوى التنظيم. وكذلك مستوى المؤسسة ومستوى النظام. بالإضافة إلى مستوى الفرد ومستوى الثقافة الجمعية أو المجتمعية وكل من هذه المشروبات في إطار المستوى الإجتماعي الأكبر .

٦- جمع البيانات وتحليلها .

٧- تفسير البيانات واستخلاص النتائج وصياغة الأحكام .

ونشير إلى أن التشكيك في الموضوعية في العلوم الاجتماعية لا يعني إهمال كافة الأساليب والأدوات التجريبية التي تؤكد الصدق والوثوقية في تحديد الأهداف وإجراءات العمل واستخلاص النتائج . لأن التعدد في حد ذاته هو مدخل لتحقيق مطلب الصدق والموضوعية بقدر الإمكان من خلال إجراء المقاربات التي تلبي في توسيع مجالات الرؤية والتأمل وبما البرهان من جانب وكذلك تأكيد الصدق والموضوعية من جانب آخر .

البحث النقدي

للظاهرة الإعلامية

يهتم الاتجاه النقدي في دراسة الظواهر الإعلامية بالبحث عن الحقيقة، والتي تختلف عما تنطق به الأرقام في الدراسات التقليدية التي تقوم على الدراسة الجبروتية

لعناصر الظاهرة وفي أطر متميزة عن سياقاتها الإجتماعية وهو ما يفرض على الباحث في الدراسات الكيفية دراسة الظاهرة في إطار السياق العام أو دراسة الجزء في إطار الكل للوصول إلى تفسير للعلاقات التي تحكم في حركة الظاهرة وتؤثر في نتائج دراستها .

ومن هنا فإن الباحث في الدراسة الكيفية للظاهرة الإعلامية يعتمد على البحث النقدي *Critical Investigation* أو النقد العاقل للظاهرة في إطارها الجري وإطارها الكلي .

ويحقق البحث النقدي مزيداً من الثقة في النتائج التي تصل إليها - أياً - الدراسات التي تعتمد على الأساليب والأدوات المنهجية في إطار التكامل المنهجي . ولصبح بالتالي النتائج الكمية التي يصل إليها الباحث مصدراً موثوقاً به للتفسير والحكم الذي يستند إلى شرعية النقد والتدقيق التي تتجاوز الإجراءات التقليدية لاختبارات الثبات والصدق إلى تطبيق عدد من الإجراءات المنهجية التي تعتمد على النقد العاقل لعناصر الظاهرة وحركتها وعلاقاتها .

وبالإضافة إلى أهمية البحث النقدي في تحقيق زيادة الثقة في النتائج الكمية وبناء العلاقات مع السياق العام- فإنه يعتبر ضرورة للدراسات الكيفية حتى يؤكد مطلب الموضوعية ويتجنب الذاتية في صياغة التفسيرات وإصدار الأحكام .

وتظهر أهمية البحث النقدي أيضاً في الدراسات التي تهدف إلى استعادة الوقائع التي حدثت في الماضي من خلال الاعتماد على الوثائق الإعلامية، أو دراسة الظاهرة الإعلامية كما حدثت في الماضي خصوصاً أن الظاهرة الإعلامية تتسم بالتغير السريع، وتعتمد في جانب كبير من دراستها على ما كان مكتوباً أو مسجلاً (D.P.Nord & H.Nelson., In G.Stempel III & B.H.Westley 81.300) . وهذا يستلزم عدم الاكتفاء بالرصد الكمي التقليدي أو الدراسة الإطنابية والكيفية للمحتوى دون نقد المحتوى بكل العناصر الخاصة بإنتاجه وتلقيه خلال فترة النشر والإداعة حتى يمكن الحكم الصادق على خصائص المحتوى وما يشير إليه من حقائق لميز البحث النقدي ونتائجه .

وقد سبق أن قدمنا تعريفاً بالبحث النقدي في دراسة الظاهرة الإعلامية، استلزاماً من النقد العاقل لمصادر البيانات، والإجراءات الخاصة بالتحقق من

الصدق وسبل تحقيق مطلب الموضوعية في الدراسات الإعلامية بصفة عامة بالإضافة إلى الدراسات الكمية والمداخل النقدية التي تعتمد على جهد الباحث في التعامل مع الظاهرة من خلال الخلق والتأمل في بناء العلاقات وصياغة البرهان ويمكن تعريف البحث النقدي كالآتي* .

السباق المنظم من القواعد والإجراءات، الخاصة بجمع الأدلة المستمدة من عناصر الظاهرة الإعلامية، وحركتها واتجاهاتها، في النسق الاجتماعي العام، وتلزم هذه الأدلة لاستخلاص الحقائق التي تخضع للاختبار والبحث العلمي، والوصول إلى تفسيرات قلبية، وصادقة، عن بناء الظاهرة، وحركتها، والعوامل المؤثرة فيها .

ويتفرع في هذا التعريف الحدود التي نراها لاستخدام البحث النقدي وأهدافه، والتي تلخص في الآتي :

١- إنه لا يمثل منهجاً أو أسلوباً مستقلاً للبحث، لكنه مطلب منهجي في البحث تتطلبه الضرورات العلمية في السباق المنهجي العام، يحقق مزيداً من لدالة الموضوعية ويحسم الخلاف حول طبيعة البيانات والرسائل الإعلامية ومستوى الثقة فيها أو الاعتماد عليها .

٢- تتجسد ضرورة استخدامه في البحوث التي تتخطى حدود الوصف، وتستهدف الاستدلال عن حركة الظاهرة الإعلامية وعناصرها واتجاهاتها، في النسق الاجتماعي العام وهي الدراسات الكيفية بصفة عامة والنقدية بصفة خاصة .

٣- يهتم هذا البحث بتوليف الدليل الخاص بالبيانات والمعلومات المتاحة، ونقد وفحصه، كمرحلة يتم بعدها رفض أو قبول هذه البيانات، ولذلك فإنه يوفر منذ البداية حذاً أدنى من الثقة والصدق في البيانات، والعلاقات القائمة بين هذه البيانات والمعلومات بعضها مع بعض وبالتالي ينظم بعضاً من إجراءات الصدق المنهجي في الدراسات الكيفية .

٤- إن الاهتمام بالدليل في البحوث التي تستهدف الاستدلال، لا يعني أن تتجاهل بحوث الإعلام الأهداف الجارية التي تسعى إلى اختبار فعالية وسائل الإعلام بل إنه يؤكد الثقة في نتائجها والتفسيرات الخاصة بها

* تم التعريف بهذا المفهوم وأهميته وإجراءاته تفصيلاً في دراستنا بعنوان: الاتجاه النقدي في دراسة الظواهر الإعلامية المعاصرة ١٩٨٥ .

٥- إن البحث النقدي لا يستهدف فقط تفويم الوسائل الإعلامية، وأهميتها كمصدر أولي أو ثانوي قس الدراسات الإعلامية، لكنه يتبع على محتواها وامتداده خارج الوسيلة في إطار النظرة الكلية والشاملة للعملية الإعلامية .

وبالإضافة إلى ما يحققه البحث النقدي من ضرورات خاصة بتأكيد الصدق والموضوعية في دراسة الظاهرة بعناصرها المختلفة وعلاقاتها، فإنه يمكن أن يجيب على الأسئلة الخاصة بأهمية دراسة الظاهرة ذاتها ومدى ما تصهفه إلى المعرفة العلمية، وكذلك تقديم رؤى جديدة لمعالم دراسة الظاهرة الإعلامية والجهات راسنها .

وكما سبق أن ذكرنا فإن تطبيق البحث النقدي لا يعنى ارتباطه بالدراسات الكلية فقط، بل إنه يصبح مطلباً أيضاً في الدراسات الامبريقية التي تستهدف الرصف أو الاستدلال من خلال التفسيات الوصفية . لأنه مع التوسع في هذه الدراسات، فإنه يجب استشارة الباحث إلى البحث النقدي متكامل مع الوسائل والأدوات الأخرى . وعلى سبيل المثال فإن دراسات التحليل الكمي لبيد القراء أو الأبراب المخصصة له تحتاج إلى قصى وبحث نقدي قبل التقرير بالنتائج الكمية لأنه لا ينشر كل ما يرد إلى الصحيفة من رسائل القراء ولكن النشر يتم بناء على معايير خاصة بالصحيفة أو رؤى ذاتية للمشرف على مثل هذه الأبراب، مما يستدعى البحث النقدي لاجهااته ومعتقداته ومبوهه وعلاقته بالمؤسسة وظروف العمل.... إلى آخره من العوامل التي تؤثر في قراره بالاختيار والنشر والرد على بعضها والاكتفاء بمجرد النشر أو استبعاد البعض الآخر .

ويطرح البحث النقدي في مثل هذه الحالة الأسئلة العديدة التي تستهدف التحقق من الممارسات الإعلامية بجانب نقد المحتوى وتلد النتائج، مما يعطى النتائج قدراً كبيراً من الصدق، ويثرى النتائج بالتفسير العلمي .

ويتم تطبيق البحث النقدي من خلال توفير إجابات على الأسئلة التي تستهدف التحقق من صحة البيانات من جانب، واستكمال بناء العلاقات بين عناصر الظاهرة أو علاقاتها الخارجية من جانب آخر حتى تكتمل للمبحث الرقبة النقدية التي تسهم

في صياغة التفسيرات واصدار الأحكام . وتصحيح الأحكام النقدية في هذه الحالة قائمة على أسس منهجية .

ونشير في هذه الحالة إلى أن البحث النقدي ليس بديلاً عن إجراءات الصدق المنهجى المعروفة، لكنه يحتويها في إطار إجراءاته، فتصبح إجراءات البحث النقدي أداة لتحقيق الصدق والتفسير النقدي في نفس الوقت .

كما أن البحث النقدي لا يقف عند حدود نقد أحد العناصر محل الدراسة - في الدراسات الجبرئية ولكنه يمتد إلى العناصر الأخرى لبحسب يمكن أن ينقسم إلى مستويين:

أولاً: نقد العناصر الظاهرة :

وهي العناصر المعلنة في العملية الإعلامية التي يمكن التعرف على مزيد من الحقائق حولها من خلال البحث النقدي مثل :

- الوسائل الإعلامية مثل: الصحف ومحطات الإذاعة وقنوات التلفزيون العاملة، المعروفة الشهرة والانتها .

- المسؤولين والعاملين و القائم بالاتصال في الوسائل الإعلامية مثل: كبار المذيعين، ورؤساء التحرير، والمشردين على البرامج أو الرواها أو الصفحات المختلفة، والمحررين والمندوبين المتخصصين .

- المصادر المعلنة للأخبار والموضوعات الإعلامية، مثل كبار المسؤولين والشخصيات والكاتب والمحدثين أصحاب الاختصاص في هذه الموضوعات .

- المحتوى الظاهر الذي يمكن وصفه من خلال أساليب تحليل المحتوى الكمي أو الكيفي .

- الجمهور الخاص بالرسالة الإعلامية .

ونستهدف دراسة هذه العناصر - كلها أو بعضها - وصف حركة الظاهرة، أو العلاقة بين عناصرها في حدود السياقات النظرية والتجريبية للنظام الاجتماعي الذي يراه الباحث بناء على المعطيات الفكرية والعقائدية للباحث .

فمن الطبيعي أن يتم تصنيف صحف المعارضة ومحتواها، ومحرريها في الاتجاه المعارض لصحف الحكومات القائمة، وأن تشق نتائج البحث وهذا الاتجاه، ويؤكد السياقات النظرية والتجريبية للنظم المشابهة كمييار خارجي لاختبار صدق النتائج .

وعنى هذه الأحوال قد لا يصبح النقد مطلباً أساسياً، إلا إذا تطلب الأمر تأكيد حركة هذه العناصر واتجاهها، كما فى بحوث التغير أو التحول سواء بالنسبة للسباق المحيط بالظاهرة أو بالنسبة للعناصر ذاتها، أو فى دراسة حركة الظاهرة فى الظروف المتباينة مثل دراسة اتجاهات الوسائل الإعلامية أو محتوياتها فى الفترات التى قوتت بتغيرات جبرية، فى النظام الاجتماعى أو السياسى أو الاقتصادى، أو فى دراسة تطورات هذه الوسائل خلال إطار زمنى تتباين خلاله هذه النظم للبحث فى التأثيرات المتبادلة بين حركة هذه الوسائل واتجاهها وبين هذه النظم .

وعنى هذه الأحوال يطرح الباحث عدداً من التساؤلات التى تستهدف إجاباتها التقرير بصحة أو عدم صحة البيانات التى سوف تكون أساساً للبحث واستخلاص النتائج وصياغة التوصيات مثل :

- أسئلة تستهدف التحقق من الوسيلة الإعلامية، ومنها على سبيل المثال :
- ماهى الشعارات أو المبادئ التى ترفعها الوسيلة الإعلامية وتؤكد اتجاهها ؟
- هل هناك علاقة مباشرة بين اتجاهات الوسيلة وموضوع الرسالة واتجاهه فى الظاهرة محل الدراسة ؟
- ماهى الإهتمامات السياسية أو الفكرية للوسيلة الإعلامية ؟
- ماهى قدرات الجهات التى تنتمى إليها الوسائل الإعلامية على التمويل والإصدار ؟
- هل تتفق هذه القدرات و الإمكانيات مع الشكل الذى تصدر فيه الوسيلة، مثل الصحف والبرامج الإذاعية والتلفزيون المكثف ؟
- ماهى مدى اعتماد الوسيلة على المكاتبين أو (المصاحفين) المرسلين الخارجيين ؟
- ماهى لعلاقة بين هؤلاء المكاتبين والمصاحفين واتجاهات الوسيلة ؟
- ماهى إمكانيات الوسيلة فى استقاء الأخبار والمعلومات من مصادرها ؟ وهل تعتمد فى ذلك على مصادر وسيطة ؟ وماهى العلاقة بين هذه المصادر الوسيطة واتجاهات الوسيلة وانتماءاتها ؟

ولغيرها من الأسئلة التى يستثيرها الباحث وتستهدف تفهيم اتجاهات الوسيلة، ووصفها وصفاً دقيقاً، يصبح أساساً لصياغة توصيات صادقة .

أسئلة تستهدف التحقق من المسؤولين والعاملين والقائمين بالاتصال بالوسائل الإعلامية : مثل كبار المساهمين ورؤساء التحرير والمشردين على البرامج أو الروايات أو الصفحات المختلفة، والمحريين والمندوبين المتخصصين، وتستهدف التعرف على حقيقة اتجاهات الأفراد وقدراتهم ومهاراتهم، وتقويمها، من خلال مثل هذه الأسئلة :

- ماهي الاهتمامات الخاصة بكبار المساهمين، بجانب الاستثمار في الوسائل الإعلامية ؟

- هل تدخل في ملكياتهم أو سلاسلهم الصناعية استثمارات أو أعمال لها علاقة بالعلنية الإعلامية ؟

- ماهي طبيعة اتصالات هؤلاء المساهمين أو الملاك وعلاقتها باتجاهاتهم ؟

- هل هناك علاقة مباشرة بين هذه الاتصالات، واتجاهات الوسائل، أو الرسائل الإعلامية في الظاهرة موضوع الدراسة ؟

- ماهي الأسس والمعايير التي يتم على أساسها اختيار رؤساء التحرير والمسؤولين من التحرير والمحريين والمندوبين ؟

- هل هناك علاقات ملكية لهؤلاء المسؤولين من التحرير بالوسيلة الإعلامية ؟

- ماهي طبيعة العلاقات التي تربط هؤلاء المسؤولين بكبار المساهمين أو الملاك، أو المؤسسات الاقتصادية التي يملكونها ؟

- ماهي علاقة الكتاب أو المحريين أو المندوبين بموضوع الرسالة الإعلامية ؟

- ماهي مهاراتهم الخاصة في ممارسة المهنة ؟

- ماهي مواقفهم المهنية السابقة ؟

- ماهي عاداتهم في الكتابة أو التحرير، أو التقديم أو الإذاعة ؟ وهل يتدخلون بالتفسيرات الذاتية في الكتابة والتحرير أو الإذاعة والإلقاء ؟ وهل يقومون بعرض وجهات النظر كاملة أو يتعمدون الحذف أو التشويه أو التزوير ؟

وبناء على ماتقدمه إجابات مثل هذه الأسئلة كلها أو بعضها، يمكن للباحث تقويم مدى العلاقة بين الوسائل الإعلامية، واتجاهاتها التحريرية، واتجاهات القائمين عليها، وتقويم مدى الاعتماد على الوسيلة وعلى العاملين فيها، كلهم أو بعضهم في الاستشهاد بأحكامهم أو أفكارهم، ومدى الاعتماد على ما يكتبون أو يديعونه، كبيانات صادقة في دراسة الظاهرة الإعلامية .

أسئلة تستهدف التحقق من المصادر المعتمدة لموضوعات الرسالة الإعلامية، مثل كبار المسؤولين والشخصيات والمتحدثين أصحاب الاختصاص في هذه الموضوعات، خاصة أن كثيراً من كتابات هؤلاء المسؤولين وأحاديثهم بعدها لهم آخرون ممن يتولون هذه المهام بحكم وظائفهم، أو بحكم العلاقات الشخصية والاجتماعية التي تربطهم هؤلاء المسؤولين، ويطلق عليهم كتاب الظل *Ghost Writers*، مما يفرض على الباحث الحذر في توصيف وتقديم هذه المصادر.

ولذلك يقوم الباحث بطرح مجموعة من الأسئلة تستهدف التقويم الصادق والصحيح لهذه المصادر وعلاقتها بعناصر الظاهرة الأخرى، ومن أمثلة هذه الأسئلة ما يلي:

- هل هناك علاقة مباشرة بين هذه المصادر وموضوع الرسالة في الظاهرة محل الدراسة؟

- ما هي إمكانيات وقدرات المصدر العلمية التي ترتبط بموضوع الرسالة؟

- ما هي العلاقة العملية للمصدر بموضوع الرسالة وشكل هذه العلاقة؟

- هل يسمح له موقعه بأن يكون مصدراً أو متحدثاً في موضوع الرسالة؟

- هل يسمح له سنه، وتطوره الوظيفي، أو المهني، وحياته بالتحدث أو الكتابة في موضوع الرسالة؟

- ما هي هادياته بالنسبة للكتابة أو الحديث أو المحادثة، هل يعتمد على الذاكرة، أو يعتمد على وثائق مكتوبة معدة مسبقاً؟

- هل تعود المراجعة في الأحاديث الصحفية، أو الرد على أسئلة المحررين كتابة؟

- هل يعتمد على حقائق في أحاديثه أو كتاباته؟

- ما هي اتجاهاته من رسائل الإعلام بصفة عامة، وما هو تقويمه لدورها في المجتمع؟

- ما هي رؤيته لوظائف الوسائل الإعلامية بصفة عامة، هل تستخدم في الإعلام وتوليف الحاجات الإعلامية للجماهير، أو تستخدم كوسائل للعلاقات العامة؟

مثل هذه الأسئلة وغيرها يمكن أن تقدم إجاباتها تقوياً صادقاً للدور الذي يقوم به مثل هؤلاء المسؤولين أو المتحدثين في حركة الظاهرة الإعلامية، ومدى الاعتماد عليهم وعلى ما يقدمونه من معلومات أو بيانات تصاغ في شكل رسائل إعلامية، تشكل نقطة الالتقاء بين عناصر العملية الإعلامية كلها، وبناءً على هذا التقويم يتم صياغة العلاقات الحقيقية لهذه المصادر بالوسائل الإعلامية والقائم بالإتصال فيها، واتجاهاتها تحرهم.

أما بالنسبة للمحتوى الظاهر *Manifest* فإن الإجراءات النقدية السابقة، بجانب أنها تقوم الكاتب أو المحرر أو المصدر أو الوسيلة، فإنها تنتهي إلى نهايات منطقية بتقويم المحتوى الظاهر الذي يعتبر الناتج النهائي لتفاعل هذه العناصر مع بعضها. وإن رفض أو قبول الوسيلة، أو الكاتب، أو المحرر، أو المصدر، سوف ينتهي - منطقياً - برفض أو قبول المحتوى الظاهر كبيانات يعتمد عليها في دراسة الظاهرة الإعلامية. وفي دراسة المحتوى الظاهر كمصدر مستقل، فإن الأمر قد يتوقف عند وصف المحتوى فقط، وفي هذه الحالة - فإن مشكلة الصدق لن يكون لها وجود حيث لا يتطلب الأمر لتقرير غياب أو وجود الرمز وعندها سري تجهيز إدراكي بسيط من الباحث، بينما يعتبر إثبات الصدق ضرورياً في الأحوال التي تستخدم فيها الرموز والكلمات للوصول إلى تفسيرات علمية.

كما أن دراسة الجمهور كمصدر مستقل تتوقف على مهارة الباحث في صياغة الإجراءات المنهجية التي تستهدف الكشف عن سماته واهتماماته ومستويات تفضيله. وتتوقف صدق الاستدلال في هذه الحالة على صلق الأدوات المنهجية بعد التحكم عليها من المستويات المختلفة.

ثانياً : نقد العناصر غير الظاهرة :

وهناك من عناصر العملية الإعلامية مالا يظهر بوضوح في سياقها، ويكون لها تأثير كبير في إصدار الأحكام، أو تقويم حركة الظاهرة، وفي هذه الحالة قد يعتبر الاستدلال عن هذه العناصر - في حد ذاته - هدفاً منهجياً، يصل إليه الباحث من خلال مقارنة سياق العملية الإعلامية مع الأطر النظرية والتطبيقية لها، ولكن الباحث يحاول بداية من خلال بعض التساؤلات النقدية أن يصل إلى وصف دقيق لهذه العناصر، يكون أساساً لقبول هذه العناصر ودورها في بحث الظاهرة الإعلامية.

أسئلة تستهدف التحقق من المعنى :

وذلك بفرص الاتفاق على المعنى والدلالة الخاصة بالرموز المستخدمة في بناء المحتوى، حتى يمكن صياغة التفسيرات الخاصة بالصورة الحقيقية للواقع الذي يرسمه الكاتب أو المحرر من خلال اختياره لرموز معينة اختياراً هادفاً، ويقدم وصفاً دقيقاً للرموز في سياق المعاني التي ترتبط بالخصائص المتعددة للسياق الثقافي والاجتماعي. وي طرح الباحث في هذه الحالة أسئلة متعددة مثل :

- ماهو المعنى الذهني أو المكون الذهني للرموز المستخدمة في المحتوى ؟
- هل يركز الكاتب على معاني معينة في أعماله ؟
- ماهي علاقات بها ، هذه المعاني بالصور الحقيقية للواقع الذي ترسمه وسائل الإعلام أو كتابها والقائمون بالاتصال فيها ؟
- ماهي علاقات بناء هذه المعاني بالأهداف المجتمعية ؟ أو الأهداف الخاصة بأصحاب المصالح والقوى المسيطرة في المجتمع ؟
- هل يعتبر استخدام هذا الرمز أو المعاني من الخصائص الأسلوبية للقائم بالاتصال أو العصر ؟
- هل يعتبر استخدام هذا الرمز أو المعاني من اتجاه معين ، أو عقائد معينة للوسيلة أو القائم بالاتصال ؟

والإجابة على مثل هذه التساؤلات تقدم الإجابات النقدية التي تسهم في صياغة المقولات والأفكار النقدية لوسائل الإعلام في علاقتها بالمجتمع ، أو تصحيح مثل هذه المقولات أو تفهيمها . وذلك كله مرهون بالبحث النقدي الهادف الذي يتسم بالموضوعية بدرجة كبيرة .

أسئلة تستهدف التعرف من الممارسات الإعلامية :

ذلك أن الكثير من الممارسات الإعلامية لتنظيمها لوائح أو نظم معينة، ولكنها تتم بت ، على توجيهات شفهية، أو تتأثر بالإقهاات والمعتقدات الخاصة بالقائمين بهذه الممارسات، وقد قلنا أن الممارسات الإعلامية تؤثر إلى حد كبير في مخرجات العملية الإعلامية، التي تؤثر بالتالي في حقيقة الظاهرة محل البحث .

ولا يمكن صياغة أسئلة نموذجية أو على سبيل المثال، لأن دراسة كل حالة قد تفرض أسئلة مختلفة عن الأخرى، تستهدف تتبع مسار الممارسات والعوامل المتحكمة فيها أو المؤثرة عليها، ولكننا نركز على الممارسات التي قد تؤدي إلى تحريف أو تشويه المعنى، فحشوف به عن اتجاهه الأصلي، مثل الأخطاء المطبعية، أو أخطاء الصياغة، أو أخطاء الترجمة، أو الاعتماد على مصادر أو وكالات معينة، وكذلك مثل الممارسات المحافضة، أو المثيرة في الكتابة أو التحرير أو صياغة العناوين على سبيل المثال .

فمثل هذه الأمور يعتبر الكشف عنها ، في البداية ضرورة تفيد في تفهيم

المدرسة التقييم الصادق الذي يكشف عن دورها الصحيح في العملية الإعلامية .
وهذه الأسئلة التي يطرحها تعتبر مجرد أمثلة يسترشد بها الباحث في دراسته
الكيفية التي يعتبر من أدائها البحث النقدي الذي يقدم إجابة موثوق فيها للكثير
من الأسئلة التي يطرحها الدارسون دون إجابة ولكنها تشير إلى الحاجة إلى النقد
والتقويم من خلال إجراءات منهجية .

تقويم البحث النقدي واستخدامه

قد لا يختلف المحرراء والباحثون في أهمية النظرة النقدية الفاحصة في إثراء
العلم والمعرفة، ولكن الخلاف قد يدور حول حدود هذه النظرة وعلاقتها بالسياق
المنهجي العام وإجراءاته والمناخ العلمي والفلسفي للظواهر محل البحث والدراسة .

وبداية قرن هذا الاتجاه البحثي لن يقوم بدوره الكامل ويحقق الهدف من
استخدامه في دراسة الظواهر الإعلامية المعاصرة ما لم يكن هناك اقتناع تام
بأهميته، ودوره في استخلاص النتائج الدقيقة وصياغة التفسيرات الصادقة، خاصة
وأن تقويم هذا الاتجاه قد يشير بعض التساؤلات حول بعض الجوانب المنهجية،
المرتبطة بالتطبيق والاستخدام، مثل تأثير الذاتية، واتصاله مع اختبارات الصدق،
والصعوبات الخاصة باستخدامه والتي تنفر بها الظواهر الإعلامية المعاصرة .

* فقد يرى البعض أن تطبيق هذا الاتجاه سيزيد من قدر الذاتية التي تؤثر في مسار
البحث ونتائجه، وأن هذه الذاتية هي التي جعلت الباحثين يتجهون إلى البحث
الأمبريقي في مواجهة البحث الكيفي أو الانطباعي لتحقيق شرط الموضوعية،
وإمكان إخضاع مسار البحث ونتائجه لاختبارات الصدق والثبات .

ولكن ما يلزم هذا الاعتقاد، هو التأكيد على أن البحث النقدي ليس منهجاً أو
أسلوباً للبحث يستخدم مستقلاً، ولكنه يستخدم مع مناهج وأداليب البحث في
إطار التكامل المنهجي، فهو يستهدف في البداية توليد الدليل على صحة بيانات
وأدوات البحث وصدقها، بالإضافة إلى أن النظرة النقدية الفاحصة ستثري معارف
الباحث وإدراكه بالأطر العلمية والفلسفية التي تحيط بالظاهرة محل الدراسة،
وبذلك تتعدد وجهات النظر، وتتعدد الأدلة والبراهين العلمية، فيختار منها ما يتفق
والتراث النظري والتجريبي والمعايير العلمية السائدة .

فالبحث النقدي لا ينتهي إلى نتائج تصوغها ذاتية الباحث ولكن المقارنة

والمشابهة وانقياس بالمعايير العلمية هي التي تصل بالباحث إلى هذه النتائج، وكلما توسعت مبركات الباحث وازدادت معارفه أمكن صياغة معايير علمية تكون مجالاً للمقارنة والمثابة في نقد الظاهرة وعاسرها .

* النظر إلى الكثير من إجراءات البحث النقدي على أنها تتفق واختبارات الصدق التي قررها البحث العلمي، إلا أن تقرير اختبارات الصدق لا يمنع من تبني هذا البحث وتطويره ، لأن اختبارات الصدق كثيراً ما تعتمد على آراء المحكمين والخبراء في صلاحية أدوات البحث لتحقيق أهدافه، وهذه الآراء قد تكون محدودة بحدود الخبرات والمعارف الخاصة بهؤلاء المحكمين والخبراء، بالإضافة إلى اتجاه الباحث إلى اختبار الأسهل والأيسر توافره من المعايير العلمية الخاصة بإجراءات المقارنة في اختبارات الصدق .

بينما يؤكد البحث النقدي قدرات الباحث على الوصول إلى الأدلة والبراهين، ونقده وتقييمها، ثم قبول أو رفض ما يراه في إطار المعايير والمفاهيم العلمية السائدة، وفي هذا ما يؤكد اعتزاز الباحث بقدراته ومهاراته العلمية في الحكم والتقييم واتخاذ القرارات، مما ينعكس على تطور البحث العلمي ونتائجه .

* ويضاف إلى ذلك الصعوبات المرتبطة بتوفير الدليل من جانب، وتوفير المهارات العلمية التي تسمح للباحث بالحكم والتقييم واتخاذ القرارات .

لما لكثير من الظواهر الإعلامية- إن لم تكن كلها- تفقر إلى الدليل الذي يحدد مسار حركتها واتجاهها، نتيجة غياب التوثيق الإعلامي، وتوثيق الخطط والسياسات الإعلامية، بجانب القيود المتعددة المفروضة على عمليات الإعلام، وغيرها من المظاهر التي تؤدي إلى غياب الدليل، وتجعل عملية النقد والتقييم صعبة، بل تكاد تكون مستحيلة في كثير من الأحيان .

كما أن الباحث قد لا يتحمل مشقة البحث والتقييم للبيانات ومصادرها، بالإضافة إلى بحث الظاهرة نفسها، اكتفاء بما تقدمه المصادر الأولية والثانوية من بيانات يبدأ العمل عليها، وكذلك ما يرتبط بالنقد والتقييم من رغبة في الاطلاع، والاستفادة من المعرفة، ودقة في العمل، قد لا تتوفر لدى الكثير من الباحثين بالشكل الذي يتطلبه العمل النقدي .

وهذه الصعوبات ذاتها هي التي تشكل حاجزاً قوياً لتبني البحث النقدي، فهي

نفسها التي أدت إلى تدنى مستوى الثقة في المصادر والبيانات الإعلامية، والاعتماد عليها في دراسة الظواهر الإعلامية، مما يؤكد ضرورة البحث النقدي لهذه المصادر والبيانات لتأكيد الثقة فيها ، وفيما يترتب على دراستها من نتائج ، بإضافة إلى أن الصعوبات المرتبطة بمهارات الباحثين يمكن تجاوزها بتدريب الباحثين وتعليمهم راكمهم عادات البحث العلمي الصحيحة .

وختاماً ، فإن الدعوة إلى تبنى البحث النقدي في دراسة الظواهر الإعلامية المعاصرة ، هي جزء من الدعوة العامة لصياغة أدوات منهجية تتفق وطبيعة هذه الظواهر ، تعصم بالنظر الكلية للعملية الإعلامية وخصائصها .

الباب الرابع



القياس

وجمع البيانات

تمثل عملية القياس وجمع البيانات المرحلة الأساسية في الإجراءات التطبيقية - اليمانية أو العملية-حيث يتوقف على سلامة الإجراءات التي تتم في هذه المرحلة ودقتها صحة النتائج والثقة فيها واصدار الأحكام أو التعميمات الصادقة

ذلك أن المراحل السابقة على مرحلة القياس أو جمع البيانات تنشئ في معظمها إلى جوانب التخطيط واتخاذ القرارات الخاصة بتحديد الخيارات من بين بدائل المعينات ومناهج البحث وأدواته . بينما تمثل عملية القياس وجمع البيانات المرحلة العملية في تنفيذ خطة الدراسة في إطارها التطبيقي الذي يتمثل في توظيف المناهج والأدوات في التعامل مع مصادر البيانات الأولية . وتوجيه هذه البيانات لخدمة الأهداف البحثية .

وتؤكد في هذا المجال على مفهوم البيانات الأولية التي يعتبر مجتمع البحث- والعينة المختارة- مصدرها الأساسي وتعتمد بالدرجة الأولى على جهود الباحث في جمعها وتبويبها وتصنيفها وإعدادها للاستخدام التطبيقي والإحصائي . حيث يختلف مفهوم البيانات الأولية عن الثانوية التي سبق جمعها وإعدادها للاستخدام بواسطة مؤسسات أو أجهزة أخرى لتلبي حاجات خاصة بها . قد لا تتفق مع حاجات الباحث وأهداف الدراسة وإن كانت تسهم بشكل أو آخر في وصف المجتمع وقياس خصائص صفاته، ولذلك يظل استخدام البيانات الثانوية محدوداً ومرهوناً بتجنب المحاذير الخاصة باختلال الأهداف، والتقادم، ومسئور الأمانة والموضوعية في علاقتها بأهداف البحث والدراسة . مثل البيانات التي تعدها المؤسسات الإعلامية حول أرقام التوزيع أو الجهات الاهتمام والتفضيل وسلوكه المشاهدة وتشديرات البرامج أو الصحف وغيرها .

بينما يعتبر الفرد أو الوثيقة في هيئة البحث هي المصدر الأساسي للمعرف والقياس من خلال الأدوات والمقاييس المناسبة التي يقوم بتصميمها وإعدادها الباحث بنفسه بما يتفق مع أهداف البحث وخصائص المجتمع والتصميم المنهجي ومتطلباته وإطار النتائج المستهدفة من البحث والدراسة .

ومن بين العديد من الأساليب والأدوات الخاصة بالقياس وجمع البيانات والتي يتصدرها مقاييس الإجماعات أو التقدير أخصائص الصفات، وأدوات الاستقصاء والمقابلة والملاحظة لجمع المعلومات والقياس . من بين العديد من هذه الأساليب

و الأدوات التي يخططها الباحث أو يستعيد بها أعداء الآخرون فيها، يكون قرار الباحث بالاختيار بناء على عدد من العوامل يتصدرها مايلي :

- وعى الباحث بالمقارنة بين عملية جمع البيانات وعملية القياس . حيث تهتم الأولى بسميات في حد ذاتها (صفات - أنماط سلوكية - اتجاهات - آراء . . . وغيرها) بينما يهتم القياس بخصائص هذه البيانات مثل وجود الصفات أو غيابها، أوزان أو قيم الاتجاهات أو الأداء أو السلوك .
وبينما تكتفي أداة جمع البيانات بوجود الصفة أو غيابها، فإن القياس يعكس درجة وجود الصفة نفسها .

- نوع الدراسة الذي يؤثر على التفرقة بين أداة جمع البيانات والمقياس، فالبحوث التجريبية تعتمد على القياس الدقيق لغير وجود الخصائص والصفات لأغراض انقذرة أو المعايير بينما يمكن أن تكتفي البحوث الوصفية في بعض تصنيفاتها المنهجية بالكشف عن وجود الخصائص أو الصفات أو غيابها فقط .

- مجتمع البحث وخصائص العينة وصفة خاصة حجم العينة الذي يمكن أن يؤثر في أسلوب القياس أو جمع البيانات، حيث يتفق الاستقصاء مع العينات كبيرة الحجم أو الجمهور المنتشر، ويتفق المقابلة والملاحظة للقياس وجمع البيانات مع العينات الصغيرة أو المجموعات على سبيل المثال .

ويعتبر الاختيار في حد ذاته قراراً متجهياً يعتمد على صحته الثقة في نتائج والاحكام التي قامت على نتائج جمع البيانات أو القياس .

ويقدم هذا الباب في فصوله الأربعة تعريفاً بالقياس ومستوياته وكذلك بناء المقاييس وإعدادها بالإضافة إلى الأطر النظرية والتطبيقية لأدوات جمع البيانات، ثم اختبارات الثبات والصدق الخاصة بعملية القياس وجمع البيانات . كالآتي .

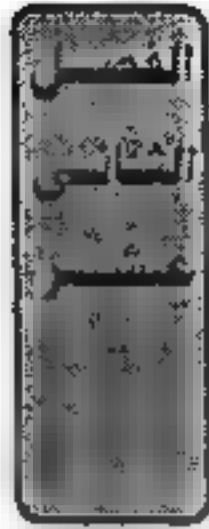
الفصل الثاني عشر: القياس وبناء المقاييس. ويتناول هذا الفصل التعريف بالقياس وأهميته، ومستويات القياس وأنواع المقاييس شائعة الاستخدام في الدراسات الإعلامية .

الفصل الثالث عشر: الاستقصاء أو الاستبيان. ويتناول التعريف بالاستقصاء وأساليبه واستخدام الشبكات الإلكترونية في الاستقصاء، ثم تصميم استمارة الاستقصاء وأنواع الأسئلة التي تختبرها صحيفة الاستقصاء والاعتبارات أو العوامل المؤثرة في بناء صحيفة الاستقصاء واختبارها .

الفصل الرابع عشر: المقابلة والملاحظة الميدانية. باعتبارهما آداتين لجمع لبيانات والقياس في البحوث والدراسات الكيفية، ويتناول التعريف بالمقابلة وأنواعها وتنظيم المقابلة وإدارتها، ثم تناول المقابلة الجماعية التي تعتبر أداة رئيسة في الدراسات الكيفية والبحوث المستقلة، ويتناول الفصل أيضاً الملاحظة الميدانية وعطواتها المنهجية بالإضافة إلى الملاحظة عن بعد في الدراسات الإعلامية

الفصل الخامس عشر: اختبارات الثبات والصدق ويتناول هذا الفصل أنواع الأخطاء المنهجية واختبارات الثبات وتقدير قيمة الثبات في الدراسات الميدانية وتحليل المحتوى وقبول معامل الثبات وتصميمه بالإضافة إلى تعريف الصدق وأنواعه والعلاقة بين الثبات والصدق .

ونشهر في نهاية هذا التقديم إلى أنه على الرغم من أهمية الاختيار الدقيق للمقاييس وأدوات جمع البيانات وإعدادها في بناء الثقة في البحث ونتائجه إلا أن الكثير من الباحثين يتعاملون مع عملية القياس وجمع البيانات بأعمالهم زائفة - تشير إلى الاستهانة بالمقاييس والأدوات أكثر من الاهتمام بها - سواء في توفير المقاييس والأدوات أو القياس وجمع البيانات وهذا الشهاون في بناء الأدوات أو عملية القياس وجمع البيانات أو الاستخفاف بها يعتبر من أخطر الفيروسات التي تصيب البحث العلمي، وتهدد البناء المعرفي الصادق في المجالات العلمية المختلفة .



القياس وبناء المقاييس

القياس *Measurement* هو تحديد خصائص الأشياء والوقائع والأحداث والأفراد في إطار كمي . ومعنى آخر لتحديد القدر من هذه الخصائص الذي يمكن من خلاله التمييز وإصدار الأحكام والمقارنة .

ويكتسب هذا التحديد الكمي لقدر الخصائص والسمات قيمته من خلال القواعد والإجراءات التي تتسم بالدقة وال ضبط . حتى يمكن الثقة في نتائج القياس والإعتماد عليه في الإجراءات المنهجية الأخرى . وكما يمكن وصف الخصائص من خلال القياس المادي مثل الطول والزمن والوزن ... وغيرها فإنه يمكن وصفها أيضاً من خلال مفاهيم مجردة مثل التغيير في السلوك، والإدراك، واكتساب النطق والمعنى والمهارة باعتبارها ناتجة عن قياسه من خلال عمليات أخرى لها خصائص أيضاً تخضع للقياس الكمي .

ويتم القياس على الخصائص أو السمات التي يمكن أن تخضع للعد والتقدير الكمي، أما الخصائص أو السمات التي يمكن وصفها من خلال مفاهيم أخرى مثل النوع والسلالة واللون . وغيرها . فيتم تحديد هذه الخصائص كميّاً حيث لا تخضع مثل هذه السمات للعد والقياس .

وهذا ما يجعلنا بحاجة تفرق بين خصائص المتغيرات - كما سبق أن أوضحنا في المصطلح الأول - من خلال إمكانية قياسها . وتقسيمها إلى متغيرات كمية يمكن عدّها وقياسها، وأخرى كيفية يمكن تحديدها من خلال دلالة الخصائص التي تميزها

وهو ما يشير إلى اتجاه التمييز بين الأشياء أو الوقائع والأفراد، فالقياس لا يكتفى بالتمفرقة أو الكشف عن العروق من خلال الخاصية الكمية - وجودها أو غيابها - ولكن من خلال قدر أو قيمة هذه الخاصية أو السمة التي يتم قياسها .

بعض بحوث الملاحظة لا يكتفى الباحث بالتمفرقة بين الملاحظة/ أو عدم الملاحظة ولكنه يقبس كثافة الملاحظة للتمفرقة من خلال خصائص الملاحظة ذاتها

وكما يقع القياس على خصائص أو سمات الأشياء والأفراد ، فإنه يقع أيضاً على الوقائع والأحداث حيث يخضع تكرار الحدث وشدةه للقياس أيضاً ولذلك يصال إلى قياس قدر الخاصائص والسمات، قياس العمليات أو الأفعال أو الحاد السلوك . فالتعرض لوسائل الإعلام فعل أو حدث يتم وضعه من خلال تكرار حدوثه (عدد المرات) وشدة حدوثه أو كثافته مثل كثافة الملاحظة أو الاستماع أو القراءة والتي تقاس من خلال الزمن الذي يقضيه الفرد في التعرض أو زمن عملية التعرض أو زمن حدوث التعرض . ولذلك فإنه عادة ما يشمل القياس في البحوث التطبيقية المتغيرات التالية :

- قياس خصائص أو سمات الأفراد أو الأشياء .
- قياس الوقائع والأحداث أو العمليات
- قياس الناتج من الوقائع والأحداث، أو تفاعل الخاصائص والسمات مع بعضها .
- أو تفاعل الخاصائص أو السمات مع الوقائع والأحداث .

ويؤكد ذلك اتجاهنا إلى التفرقة بين عملية القياس التي تعتبر مطلباً منهجياً في البحوث والدراسات الوصفية والتجريبية، يتمسم بالدقة والموضوعية يخضع لاختبارات عديدة للحكم بصحته والثقة فيه وبين عملية جمع البيانات التي يمكن توظيفها لأغراض القياس أو غيرها حيث تستهدف عملية جمع البيانات في البحوث اعلانية تبسّر عملية القياس والحكم على الأشياء والأحداث في إطار كمي

خصائص القياس وأهميتها

من خلال لتقديم السابق لمفهوم القياس يمكن أن يحدد خصائص القياس كمفهوم وعملية في الآتي :

- ١- يقع القياس في الإجراءات المنهجية على درجات وجود الصفة أو الخاصية أو

السمة التي تصف الأشياء - والأشخاص والأحداث . ولا يقع على الأشياء أو الأشخاص أو الأحداث ذاتها ، كما لا يقع أيضاً على الصفة ذاتها ، ذلك أن الفرض يبدأ بوجود الموصوف أولاً ، ثم تبدأ بعد ذلك عملية الوصف التي من بينها قياس درجة الصلة . ولذلك فإن الفرق الناتجة هي فروق بين درجات الصفات أو الخصائص وليست بين هذه الخصائص أو الصفات . لأن الفروق بين الصفات أو الخصائص هي فروق كمية لا تخضع للقياس ، ولكن يتم تمثيلها بأعدادها عادة (الطول: طويل/قصير/المودة: مختار/صغير... وهكذا) أما القياس فيتم في المدى الذي يقع بين طرفي الصفة ذاتها ويقاس مداها .

٢- ومادام القياس يقع على درجة وجود الصلة أو الخاصية فإنه يتم التعبير عن هذه الدرجة في شكل كمي يتم تمييزه في إطار الصفة أو الخاصية (مثلاً هذه التلفزيون .. «فئة»، اهتمام المجتمع بالموضوعات: ... فردا ... وهكذا) . ولا يفر من شكل التعبير الكمي صياغة الأرقام بعد ذلك في شكل خصائص لفظية لكل رقم قليل / نادر / كثير - مهم جداً / مهم / مهم إلى حد ما .

٣- إن القياس هو عملية إجرائية يجب أن تتسم بالدقة والموضوعية - كما يوفر ثبات وصدق القياس - حتى يمكن الاعتماد عليها والثقة في نتائجها في تحديد الخصائص والصفات وإصدار الأحكام .

وتظهر أهمية القياس بالدرجة الأولى في مساعدة الباحث على إصدار أحكام صادقة وثابتة حيث أن القياس الكمي يوفر درجة كبيرة من الدقة والموضوعية ، ويتجنب عوامل التحيز . ولا تنف حدود هذه الأحكام على وصف الأشياء . والأفراد والوقائع فقط ولكنها تسهم أيضاً في عقد المقارنات والخروج باستدلالات صادقة حول العلاقات بين المتغيرات وبعضها من خلال الاختبارات المنهجية للفروض الإحصائية التي تعتمد بالدرجة الأولى على نتائج القياس . والذي يعكس وجوه قاعدة من البيانات الكمية يتعامل معها الباحث في اختبار الفروض الإحصائية التي تنطق مع أهداف البحث .

وفي الجانب الإحصائي يوفر القياس وصفاً كمياً للخصائص والسمات ، ويخلص قدر هذه الخاصية أو السمة في ذاتها أو في علاقتها بغيرها . ولذلك فإن القياس الكمي هو المدخل لتحديد الفروق أو التباين بين المتغيرات من خلال التحليل الإحصائي ، كما يصف هذه المتغيرات كمياً من خلال الإحصاء الوصفي وطرقه المختلفة .

مستويات القياس

يرتبط القياس - كما سبق أن أوضحنا - بالعد أو لغة الكم، والتعبير عن الوصف من خلال الأرقام التي تعكس تكرار الحدث أو شدته أو نسبته وتبدأ هذه العملية بالتعريف الدقيق للخصائص والسمات التي تصف الأشياء والأفراد والوقائع، وتحديد الرموز التي يربطها بدقة . وعلى سبيل المثال يمكن وصف الرأي العام من خلال التأييد والمعارضة فقط، كما يمكن وصفه من خلال درجة التأييد ودرجة المعارضة، ووصفه أيضاً من خلال عدد من المظاهر السلوكية مثل الإقبال على المشاركة، أو الاستجابة، والعرف عنها، بالإضافة إلى شدة الإقبال وشدة العرف . ولكل من هذه الصلوات طرق للقياس وأدوات خاصة لها . وكذلك الخصائص التي تميز السلوك اللفظي هل هو مجرد التقليد والمحاكاة أم أنه الاستخدام المتكرر للألفاظ أو هو الاستخدام الموهوب بمواقف معينة؟ وأيضاً . كيف يمكن وصف عملية التعرض إلى وسائل الإعلام ومحتواها؟ من خلال الزمن الذي يلقضه فقط أو يضاف إليه وقت التعرض يومياً؟ وهل يكفي ذلك أم يمتد إلى معرفة طفرس التعرض اليومي وغيرها من خصائص عملية الملاحظة حتى يمكن تحديد الدلائل التي تشير إلى الصفة موضوع القياس . وتسهم في اختيار القياس الذي يتفق مع كل خاصية أو سمة والتي تختلف عن الأخرى في الوصف النهائي لها

ويتدخل في تحديد الصفات المراد قياسها ومحدداتها الهدف من القياس الذي يتفق بداية مع أهداف البحث . بالإضافة إلى أن قياس صفة واحدة قد تختلف من كونها وصف لعملية عنها في وصفها كنتيجة . مثل الفرق في وصف محتوى الإعلام في إطار عملية النشر والإذاعة، عن وصف هذا المحتوى كنتيجة كلية لعملية نشر والإذاعة وهو وصف منشور أو مذايعاً . فالأول قد يوصف من تكرار الكلمات والعبارات فقط بينما يوصف الأخير من خلال عناصر أخرى مضافة للنشر والإذاعة مثل العناوين والمقدمات ومساحات النشر وزمن الإذاعة وهكذا

وذلك لأن التحديد الدقيق لخصائص أو سمات مظهر مطلوب وصفه كما يؤثر في اختيار مستوى القياس من جانب واختيار المقياس بناء على ذلك ، والذي يتطلب أنماطاً معينة من طرق الإحصاء الوصفي والاستدلالي التي تتفق مع الهدف من القياس الكمي ، وتختلف باختلاف مستوى القياس المعمول به .

ويقسم الخبراء المقاييس إلى أربعة أنواع أو أربعة مستويات تندرج فيما بينها من الأدنى إلى الأعلى، بحيث يشمل المقياس الأعلى إضافة إلى ما قبله من المستويات الأخرى، أي أن كل قياس هو تابع للقياس السابق . ومعها تختلف العمليات الإحصائية التي تتفق مع كل مستوى من الآخر .

ويشقق الخبراء ، والباحثون على تقسيم المقاييس إلى أربعة مستويات تمثل في الآتي :

القياس الإسمي :

يمثل القياس الإسمي *Nominal Measurement* المستوى الأدنى والأكثر بساطة من القياس . حيث يهتم بالدرجة الأولى بالتصنيف إلى فئات الخصائص الأشياء أو الأفراد أو الوقائع . ولذلك فإنه يطلق عليه القياس النوعي والكثير من الكتاب لا يهتمون هذا القياس في الإطار الكمي . لأن التصنيف حتى مع استخدام الأعداد في التمييز لا يعتبر قياساً كمياً .

وفي أبسط صورته عزل خصائص الأشياء عن بعضها ورصد تكرارها . مثل تصنيف الآراء بين موافق / غير موافق ، أو مؤيد / معارض . وصور الاختيار من بدائل أو بدائل متعددة فهي كلها لا تزيد عن عملية تصنيف يتم رصد تكرار الوحدات التي تنتمي إلى أحد الفئات أو أحد البدائل .

وقد يتم تسمية الفئة برقم ١ أو ٢ أو ٣ أو غيره ولكنه لا يغير من كونها فئات لتصنيف وما يتم قياسه هو الانتماء إلى هذه الأرقام وليس الأرقام ذاتها . وهي في هذه الحالة تعامل معاملة العاوين أو الأسماء التي تدل على الفئة . فتقسم الأنواع إلى ذكور وإناث، أو متزوج وغير متزوج، هي تسميات إعطاء رقم ١ للفئة الأولى ورقم ٢ للفئة الثانية .

وهذا الترتيب يختلف عن الأعداد التي تم رصدها تحت هذه الفئات في ضوء الخصائص أو السمات المشتركة التي تنتمي إلى كل فئة . فكل الوحدات التي تم رصدها تحت الفئة (١) أو الفئة الأولى تتفق في أنها من الذكور مثلاً، أو المؤيدين، أو الذين يقرأون الصحف، أو الذين يقرأون جريدة الأهرام من بين الصحف التي تمثل بدائل الاختيار وهكذا .

والعمليات الرياضية والإحصائية التي يمكن تطبيقها على هذا القياس الإسمي

هي العمليات المرتبطة بوصف ناتج عد التكررات في قيم كمية يتم التعامل معها من خلال طرق الإحصاء الوصفي للبيانات الإسمية مثل تقدير النسب، والمتوسط والموالت والمدي والارتباط الثاني والرابع ومعامل الارتان . ويعتبر اختبار ك ٢ ومعامل ارتباط في من أنسب المعاملات الخاصة بالإحصاء الاستدلالي للمقاييس إسمية وناتج استخدامها .

المقاييس الترتيبية.

ويصنف المقاييس الترتيبية *Ordinal* إلى المقاييس الأسى وضع ناتج المقاييس في رتب، أو الرصد بداية من خلال الترتيب . ليعكس الترتيب العلاقة بين الفئات وبعضها من خلال مقارنة القيم الخاصة بها على السلم الترتيبى أو المقاييس الترتيبية *Ordinal Scales* تنازلياً أو تصاعدياً . ولكنها لا تعكس بحال من الأحوال انتظام الفروق بين فئات الترتيب . فالفئات قد تكون الأول والثاني والثالث . وهكذا ولبحث كل فئة قيم معينة تتفق مع هذا الترتيب . ولكنها لا تقدم تفسيراً لتصنيف الوحدات تحت الأول أو الثاني أو الثالث، وبالتالي تحديداً أولها لموضوعات الفروق المفروضة بين كل رتبة وأخرى .

لمابحث قد يرتب الوحدات على أساس السن إلى كبير جداً وكبير وصغير ولكنه لا يقدم لنا الفروق ومدى انتظامها بين كل فئة وأخرى . ومن الأمثلة على ذلك تقديرات المستمعين والمشاهدين التي ترتب البرامج أو الفقرات حسب عدد المشاهدين أو المستمعين إلى الأول والثاني والثالث . وهكذا لكنه لا يوضح ك الفرق بين الأول والثاني ولا يوضح أيضاً المسافة العاصلة بين كل من الأول والثاني .

ومن الأمثلة على ذلك سؤال المبحوثين عن ترتيبهم للصحف أو البرامج أو موضوعات المحتوى حسب درجة تفضيله لها ، فالصحيفة الأولى والثانية والثالثة . . وهكذا ، لا تعكس إلا عدد الذين يفضلونها في علاقتهم بالأقل، ولكن المقاييس لا يقدم قدر الفرق بين كل من الأولى أو الثانية والثالثة في شكل منظم بحيث يكون الفرق بين الأول والثاني قدر الفرق بين الثاني والثالث والفرق بين الأول والثالث هو ضعف الفرق بين الأول والثاني على سبيل المثال .

ولذلك فإن هذا المقاييس يضيف إلى التصنيف الإسمى وضع التصنيف في رتب بما . على القيم الناتجة عن الرصد أو عد تكرار الخاصية أو السمة المميزة .

وعلى سبيل المثال سؤال المبحوث عن تفضيله لبرنامج معين من بين البرامج الخمسة المدعاة . هو اختيار من البدائل الإسمية . أو هو تصنيف لهذه البرامج على أساس قدر التفضيل بين مجموع المبحوثين

أما ترتيب هذه البرامج بناء على نتائج رصد تكرار التفضيل . فهو قياس ترتيبى يضع البرامج في رتب بناء على قدر التفضيل أو الاحتمال .

وهذا يتفق بداية مع طلب المبحوث أن يضع البرامج التي يشاهدها في رتب أو ترتيب - بصورة أو أخرى - طبقاً لدرجة تفضيله لها . فالنتائج في النهاية سوف يصنف هذه البرامج في رتب تعكس درجة التفضيل والاحتمال بناء على رصد تكرار كل رتبة لبرنامج معين . ولكن كل رتبة لا يمكن قدرها متساوياً من القيمة مع الرتبة التي تليها أو تسبقها .

وبالتالي فإن هذا القياس لا يقدم سوى وصفا كمياً للحاصلة أو السمة أو الفئة على سلم القياس الترتيبى . الذى يعكس وصفا كميها للعلاقة بين هذه الرتب وبعضها فكل رتبة أكبر أو أصغر من التي تليها ، وكل رتبة تزيد أو تقل عن التي تليها تبعاً لسلم القياس الترتيبى .

ومثل التوزيع التكرارى والتشكيل الهيكلى صوراً للمعرض الإحصائى للنتائج ، بالإضافة إلى تقدير قيمة الوسيط ومقاييس النزعة المركزية أو التشتت الخاصة ببيانات الوسيط والوصف الإحصائى للعلاقات الارتباطية من خلال سبهرمان أو كندال ، وكذلك دلالة معامل ارتباط الرتب لكندال ودلالة الفرق بين بيانات الرتبة في الإحصاء الاستدلالى . للكشف عن العلاقات أو الفرق بين تفسير بيانات الرتب بين الفئات المختلفة .

قياس المسافات المتساوية

ويضيف هذا المرح من القياس ، وهو قياس المسافات المتساوية *Interval Measurement* إلى المستويات السابقة توحيد المسافات بين كل ترتيب وأخر ، بحيث يصبح الفرق بين الترتيب الأول والثانى مساو للفرق بين الترتيب الثانى والثالث ، والفرق بين الترتيب الأول والثالث ضعف الفرق بين أيهما . . وهكذا وهو ما يشير إلى أن نظام الفروق الكمية بين خصائص السمات نفسها ، ويعبر عنه بتساوى المجالات الفاصلة بين كل سمة وأخرى . ويصلح للمقارنة بين خصائص يعتبر حدها الأدنى هو صفر اعتبارى .

وهذا القياس لا يبدأ من الصفر المطلق ولكنه يحدد فقط مجالات متساوية تعبر عن تقديرات الخصائص بالنسبة لبعضها مهما كانت هذه الخصائص واتجاهاتها . حيث لا يشترط أن تكون الخصائص كلها إيجابية ولكنها يمكن أن يدخل في القياس الخصائص السلبية أيضاً وتعامل بنفس الأسلوب في علاقتها بالخصائص الأخرى . ولذلك يتم تشبيه هذا القياس بقياس درجات الحرارة حيث ترتفع درجات السحرة بمسافات متساوية وكذلك ترتفع درجات البرودة في الاتجاه الآخر أيضاً بدرجات متساوية .

قياس المجالات الفاصلة

(القياس درجات الحرارة) —————
 ٤. ٣. ٢. ١. صفر ١. ٢.

ونظراً لمعيار الصفر المطلق الذي يمكن من خلاله إصدار الأحكام بقيمة أي رتبة في علاقتها بفهم الرتب الأخرى، فإنه لا يمكن الحكم بأن درجة ٤٠ مثلاً هي ضعف درجة ٢٠ أو تعادل ثلاث أضعاف الدرجة ١٠ أو أن الطالب الحاصل على تقدير جيد جداً اكتسب معلومات تعادل مرة ونصف الطالب الحاصل على تقدير مقبول، حيث يعتبر الصفر في هذه الحالة درجة اعتباطية . لا تعني غياب ما يتم قياسه تماماً، فالحرارة موجودة ولها درجة على المقياس سواء في درجة البرودة أو درجة السخونة، ولا تعني درجة الصفر عدم وجود حرارة .

ومثل هذا القياس - كما سنوضحه تفصيلاً بعد - لجده في قياس الاتجاهات فالالاتجاه المحايد والتي تعني درجة الصفر الاعتباطي في الاتجاه المؤيد والمزهد جداً لا يعني غياب الاتجاه تماماً . وكذلك لا يعني أن شدة اتجاه الفرد المؤيد جداً هي ضعف شدة اتجاه الفرد المحايد .

والاستخدام الأمثل لمقاييس المسافة أو المجالات الفاصلة هو تحديد بعد كل صفة عن نقطة متوسطة (المتوسط) لأن ذلك يمكن معه حساب انحراف كل صفة عن السمات عن هذه النقطة وإجراء العمليات الإحصائية بعد ذلك حيث تفصيل عمليات انقصة في هذه الحالات لأن الفرد المؤيد جداً لا يعني أنه ضعف الفرد المتوسط ولكنه يبعد عن أو ينتشر بعيداً عنه بمقدار مسافتين فإذا كانت قيمة المتوسط ٥ والمسافة الفاصلة = ١٠ فالمزهد تكون قيمة ١٥ ومؤيد جداً ٧٠ وكذلك

المعارض ٤ ومعارض جداً ٣٠... وهكذا ولا يتطلب تقدير هذه الاتجاهات وجود الصفر المطلق لحساب بعدها عنه .

ولذلك فحين تعريف قياس المجالات الفاصلة هو عبارة عن تحديد رتب أو تقديرات للخصائص أو السمات يشير إلى فروق متساوية (مجاالات متساوية) بين كم، هذه الرتب أو التقديرات دون حاجة لوجود الصفر المطلق .

وعلى هذا فإن قياس المسافات المتساوية أو المجالات المتساوية يتم من خلال التصنيف النوعي في القياس الإسمي وكذلك يقوم على الترتيب المنطقي كما في القياس الترتيبي ويضيف إلى ذلك توحيد المجالات الفاصلة التي تشير إلى قدر الإضافة بين كل رتبة والرتب التي تليها من خلال معرفة قدر هذه المجالات أو المسافات . فهذا القياس يجمع بين التصنيف بالأرقام والأعداد وكذلك الكم أيضاً وهي القيم التي تندرج تحت الأرقام والأعداد (بوصلها مؤشرات للخصائص أو الفئات) مما يتيح استخدام كافة طرق الإحصاء الوصفي والاستدلالي للوصف وتمثيل العلاقات بين المتغيرات ذات الخصائص المتعددة بعضها .

القياس النسبي

ويتميز القياس النسبي *Ratio Measurement* عن المستويات السابقة بأنه أقرأها حيث يضيف إلى خصائص المستويات الثلاثة الأخرى وجود الصفر المطلق الذي يتيح إجراء المقارنات بناء على وحدات معيارية ثابتة توجد في الصلة محل القياس ما دامت أكثر من الصفر المطلق وهو الصفر المطلق من غياب كامل للصلة أو الصلة التي يتم قياسها . ولذلك فإن نسبة ٨٠ / تعتبر ضعف نسبة ٤٠ / وأربعة أضعاف نسبة ٢٠ / وهكذا لأن الكل يتم قياسه في إطار وحدة ثابتة يهت بها مجالات متساوية وتتجاوز كلها حالة العدم أو الغياب الكامل لخصائص أو سمات ما هو مطلوب قياسه . وهذا القياس يعتبر فحسباً لكل خصائص المستويات السابقة ويضيف عليها أهمية وجود الصفر المطلق ويصلح معها بالتالي استخدام جميع العمليات الحسابية، وبالتالي كافة الطرق الرياضية والإحصائية .



وهو الرقم الأكبر في هذا القياس من نسبة ١٠٠ / التي تنسب إليها القيم

السابقة عليها وتمثل الوجود الكامل للصفة المراد قياسها . بينما يمثل الصفر العياب الكامل لهذه الصفة . ومن هنا يمكن الحكم على قيمة الرتب من علاقتها ببعضها من خلال النسبة المئوية . فإذا كان الحد الأقصى للدخل ٢٠ جنيه في العام فإن ٢ جنيه تمثل $\frac{1}{10}$ ، ٥٠٠٠ جنيه تمثل ٢٥٪ ... وهكذا وصفر تمثل عدم وجود دخل على الإطلاق .

ويستخدم أيضاً مع هذا القياس جميع الطرق الإحصائية للوصف والاستدلال من العلاقة بين المتغيرات وخصائصها .

ويترتب على تدرج هذه المستويات في القياس - والمقاييس الخاصة بها - أنها تراكمية ، بمعنى أن كل مستوى يستخدم في القياس الأدنى وأن الطرق الإحصائية التي تستخدم مع المستوى الأدنى يمكن أن تستخدم مع المستوى الأعلى ، وليس العكس . وعلى هذا يعتبر من الضروري أن يعي الباحث طبيعة البيانات المتاحة والطرق الإحصائية التي يمكن استخدامها معها .

أنواع المقاييس شائعة الاستخدام

المقياس *Measure* هو أداة للوصف الكمي لخصائص الأفراد والأشياء والأحداث ، وتصنف هذه الخصائص والمقارنة بينها .

ويقدم المقياس قيمة عددية ثابتة للصفات الكمية التي تصف بها ذاتنا والآخرين . وقد يتم الوصف الكيفي أو النوعي بداية ، ولكن قياس انتشار خصائص الوصف وحدودها يتم التعبير عنه في شكل كمي

فإذا قلنا أن هذا الفرد لا يقرأ الصحف فهي صفة نوعية أو كيفية ، ويتم تصنيف الفرد بـ " من لا يقرأ الصحف " ووصفهم في عدد يحدد الحجم أو النسبة بين الأفراد الذين يتم تصنيفهم .

وكذلك قد يتم بداية تقدير أوزان الخصائص أو سمات كيفية مثل التأييد وللمعارضة والتخيد يتم بناء عليها التحديد الكمي لاتجاه الفرد ، ومنها الاتجاه المجرع بناء على ذلك ، كما سيأتي تفصيلاً بعد .

وحيث أن هذا الوصف يتصدر أهداف البحث العلمي وتعتبر البيانات الوصفية هي القاعدة المعرفية لعقد المقارنات وإصدار الأحكام ، فإن المقاييس تعتبر أدوات

جمع بيانات عن هذه السمات والخصائص في إطار كمي أو لفظي يعبر عن الكم . أو تعتبر المقاييس أيضاً هي المحتوى الرئيس لأدوات جمع البيانات شائعة الاستخدام مثل الاستقصاء والمقابلة والملاحظة التي تعتمد في بنائها على هذه المقاييس، ويرتبط بخصائص هذه المقاييس الحكم على صلتها وموضوعية هذه الأدوات

ويعتمد بناء المقاييس بصفة عامة على مجموعة من الأسئلة المتروكة التي تستهدف التصنيف من خلال مجمل الإجابات المتباعدة، أو مجموعة من العبارات التقريرية التي يستجيب إليها الفرد بدرجة ما يعبر عن تقديره لخصائصه والآخرين أو الأشياء والوقائع كما يراها. ويضم المقاييس وحدة أو أكثر للمقاييس يستدل الباحث من نتائج قياسها على الخصائص أو السمات أو الأبعاد المختلفة التي يستهدفها في بحثه .

ويجوز الخبراء إلى تصنيف المقاييس في أنواع متعددة ترتبط بالشكل أو البناء الخاص بالمقياس ومحتواه . مثل التصنيف إلى مقاييس لفظية *Verbal* تعتمد على الألفاظ في بناء الوحدات ومقاييس غير لفظية تعتمد على الشكل والرسوم *Graphic* في صياغة الوحدات مثل المصطلحات والأشكال المصورة ... وغيرها . وبالإضافة إلى ذلك هناك المقاييس اللفظية التي تعتمد على الوصف اللفظي لصفات التصنيف، والمقاييس الرقمية أو العددية التي تعتمد على الأرقام في وصف هذه الصفات . وحيث أنهم مقاييس الترتيب التي تعتمد على بناء درجات أو رتب يتم التصنيف في إطارها .

وكذلك المقاييس المباشرة التي توجه الأسئلة أو العبارات التقريرية مباشرة إلى المبحوث، وغير المباشرة التي تصنف الخصائص والسمات والأراء من خلال الأدوات غير المباشرة .

وهناك العديد من الكتابات التي تتوسع في تصنيف هذه المقاييس وتصنيفها بناء على رأي الخبراء في معيار التصنيف . ولكنها بصفة عامة ترتبط بالشكل أكثر من ارتباطها بالهدف وطرق صياغة المقاييس .

وهذه المقاييس مهما تعددت أو تنوعت فإنها تقسم حسب الهدف من بنائها إلى الأنواع التالية:

أولاً: مقاييس تصنيف الذات

وتعنى قيام الفرد بتصنيف ذاته (الخصائص والسمات والأنماط السلوكية) فى فئة من فئات التصنيف، التى تستهدفها أسئلة أو عبارات القياس ويقوم الفرد بنفسه بالإجابة أو الاستجابة التى تصف نفسه فى إطار فئات التصنيف التى تشملها وحدات القياس .

وتعتمد هذه المقاييس على الوضوح فى عرض وحدات القياس ومفرداته، حتى يمكن للفرد أن يحدد موقعه من الخصائص أو السمات التى تصف الفرد على المقياس بنفسه . مثل فئات النوع التى يصف نفسه فى إطارها، وكذلك مستوى التعليم والحالة الزوجية ومؤشرات الحالة الاقتصادية وغيرها من الخصائص التى تصف كل فرد وتستجيب إلى الخاصية التى تحقق وظيفته لذاته .

وكذلك الوحدات التى تستهدف تصنيف الفرد فى فئة من فئات الاستخدام والتفضيل والاهتمام بوسائل الإعلام ومحتواها، فى شكل من أشكال وحدات القياس التى تهدف إلى التصنيف أو الترتيب . وتستخدم مع هذه المقاييس وحدات القياس الثنعة التى تستخدم الأنواع المختلفة من الأسئلة . مثل .

١- أسئلة التصنيف

ولها يطلب من المبحوثين تحديد استجابته إلى أى من البدائل الموجودة فى قائمة البدائل لإجابة السؤال بحيث تعكس استجابته تصنيفه لذاته فى إطار هذه البدائل . ويصح استخدام هذا النوع من الأسئلة التصنيفية فى وصف السمات الصفة والاجتماعية للأفراد، وكذلك أسئلة الاهتمام والتفضيل وخصائص سلوك التعرض . مثل :

- أبسوع ☐ ذكس ☐ انشسى ☐
- هل تقرأ الصحف ☐ نعم ☐ لا ☐
- تشهد التمييزيون ☐ بصفة منتظمة ☐ بصفة غير منتظمة ☐ نادراً ☐

ماهى الصحف التى تفصلها من بين الصحف التالية ؟

- الأهرام ☐ الأخبار ☐ الجمهورية ☐
- الومد ☐ الشعب ☐ الأهالى ☐

وفي الحالة الأخيرة يمكن للباحث أن يختار أكثر من دليل واحد من بين قائمة البدائل

ولأن هذه الأسئلة تهدف أساساً إلى تصنيف المبحوثين وقياس البدائل المختارة لأغراض الوصف أو المقارنة فكثيراً ما يطلق عليها أسئلة التصنيف، أو مقاييس التصنيف، وإن اتخذت شكل الاختيار من بين البدلين أو البدائل المتعددة

٢- أسئلة الترتيب

ويتم من خلال الأسئلة تقدير قيمة لكل من الخصائص والسمات أو أنماط السلوك . بحيث تسهم هذه القيمة في ترتيب هذه الخصائص أو الأنماط ترتيباً تنازلياً أو تصاعدياً .

وقد تكون من خلال لثلاث يتم ترتيبها مسبقاً مثل ترتيب ثنات السن أو المراحل العمرية من الأدنى إلى الأعلى، أو ترتيب كثافة المشاهدة من الأدنى إلى الأعلى أو العكس .

وفي الحالات يكون الهدف هو وصف الاستجابات في قياس ترتيبى يحدد ترتيب الخاصية أو السمة، أو الأفراد والأشياء والموضوعات ذاتها التي تمثل موقعاً من اهتمام المبحوث بعكس ترتيبه لها أو يتعكس اهتمامه على ترتيبها كنتيجة، بحيث يصنف الفرد ذاته من ناحية الخاصية أو السلوك في موقع من مواقع هذا الترتيب .

- وثبدأ الحانة الأولى بتصنيف استجابات الفرد أولاً من خلال أسئلة التصنيف أو قياس التصنيف. ثم يتم ترتيب النتائج بعد ذلك بما يشهر إلى ترتيب وحدات التصنيف أولاً، وموقع ترتيب الفرد على هذا المقياس ثانياً .

والمودج المبلى أو المبداني على هذه الحالة هي نتائج تقرير حجم المستمعين والمُشاهدين Rating المعمول بها في مؤسسات التسويق للتعرف على حجم التعرض إلى وسائل الإعلام أو مفرداتها .

- أما الحالة الثانية فيطلب من الباحث نفسه ترتيب الموضوعات أو الأشياء أو الأفراد بناءً على درجة اهتمامه أو تفضيله مثل :

* رتب هذه الموضوعات بناءً على درجة اهتمامك بها .

اجتماعية/ اقتصادية/ بئية/ دينية/ رياضية/ سياسية/ فنية...إلى أخرى
(هذا الترتيب هجائي) .

* اختر رقما من ١-٥ لترتيب هذه الصحف بناء على قراءتك لها .

- الأخبار ()
- الأهالي ()
- الأهرام ()
- الجمهورية ()
- الشعب ()
- الرائد ()

وبلاحظ أن أسئلة الترتيب تصلع في حالتى تصنيف الفرد لذاته، وتقدير
المجاهات الفرد نحو الغير أو الموضوعات والأشياء . لأن الترتيب قد يقوم به الفرد
ذاته لخصائصه وأنماط سلوكه عندما تعتمد هذه الخصائص أو الأنماط السلوكية . أو
يقوم به لتحديد العلاقات الرتبة بين الخصائص وبعضها أو بين الأشياء وبعضها
بناء على تقديره لهذه العلاقات، بما يعكس تقديره لها أو المجاهة نحوها .

وتنتج نتائج استخدام مقاييس التصنيف إلى البيانات الإسمية *Nominal*
حيث يتم تصنيف البيانات في فئات تصنيفية حسب الهدف من التصنيف مثل
التصنيف على أساس النوع/ أو التعليم/ فئات التمرض/ فئات التفصيل
والاهتمام، وتعتمد بصفة عامة على رصد تكرار ظهور هذه الفئات في نتائج
استخدام هذه المقاييس .

ويمكن عرض هذه التكرارات من خلال المدرج التكرارى والنسب المئوية
والمتوسطات، وتقدير القيم الأكثر شيوعاً من خلال المتوال، بالإضافة إلى مقاييس
الترعة المركزية وتقدير المدى، ثم معاملات الارتباط (قاسى) والارتباط الثانى
ومعامل الاقتران بالإضافة إلى الاستدلال عن العلاقات والمغزى أو الدلالة من خلال
اختبار كى^٢ بالإضافة إلى دلالة معاملات الارتباط سابقة الذكر .

أما البيانات الرتبية وهى ناتج استخدام مقاييس الرتبة . فيتم عرضها من
خلال التوزيعات التكرارية التراكمية، وحساب الوسيط، ومعامل ارتباط الرتب
لسميرمان وكندال بالإضافة إلى الاستدلال عن الدلالة والمغزى من خلال دلالة ارتباط
الرتب وتقدير الفروق بين البيانات الرتبية وهى متعددة .

ثانياً :مقاييس الاتجاهات

وهي التي تهدف إلى تقدير رأى الفرد أو اتجاهه نحو الأشياء أو الموضوعات أو الآخرين بما يؤدي إلى تصنيف أو تقدير موضوع الاتجاهات من خلال نتائج استخدام هذه المقاييس . ولذلك يطلق عليها بعض الخبراء مقاييس تصنيف الآخر (محمد الودائي ٨٩، ٥٥) أو تنتمي إلى مقاييس تقدير الآخرين (على صاهر خطاب ٩٨، ٣٩٣).

ومثل هذه المقاييس تصلح للاستخدام في قياس الرأى العام والاتجاهات الكامنة للأفراد نحو الموضوعات والأفكار والأشخاص في وقت إجراء القياس . وتعتبر البديل الأكثر صدقاً لتصنيف آراء الأفراد واتجاهاتهم نحو هذه الأمور . حيث لا يمكن في معظم الأحوال تصنيف الأفراد ، أو تصنيفهم لأنفسهم بما . على درجة الموافقة أو المعارضة فقط ، ولكن يتطلب الأمر قياس درجات الشدة أو الكثافة في درجات التأييد أو المعارضة ، بالإضافة إلى أن درجات الشدة أو الكثافة تتميز بدرجة تحديد الرأى أو الاتجاه حيث لا يتم التصنيف في إطار بدلين فقط هما الموافقة أو عدم الموافقة والتأييد أو الاعتراض فقط ، ولكن تترك مساحة من تحديد درجات التأييد والمعارضة على هذه المقاييس . ويمكن بالتالي تحديد مستويات التأييد أو الاتفاق بدقة في مستويات متعددة بما . على درجات الشدة أو الكثافة .

وكما تستخدم هذه المقاييس بشكل منفصل وبما . مستقل لقياس الاتجاه نحو موضوع أو فكرة أو شخص من خلال لغات متعددة نصف هذا الموضوع أو الفكرة أو الشخص ، وقياس الاتجاهات نحو هذه الخصائص والصفات . كما تستخدم هذه المقاييس على النحو المشار إليه فإنه يمكن الاستفادة من بناء هذه المقاييس في بناء وحدات فرعية داخل استمارات الاستقصاء أو المقابلة أو أدوات جمع البيانات لوضع تقديرات للخصائص أو السمات باستخدام أساليب بناء هذه المقاييس .

وكما تستخدم هذه المقاييس في تصنيف العبر ، فإنها يمكن أن تستخدم في تصنيف الفئات أيضاً مع إعادة تكييف بناء الأساليب لهذا التصنيف .

ومع انتشار استخدام هذه المقاييس في دراسات الرأى العام ، إلا أن استخدامها يكاد يكون محدوداً في الدراسات الإعلامية ، حيث تقتفى فقط بالاستعانة من طرق بناء هذه المقاييس في إعداد أسئلة الاستقصاء أو المقابلة . على الرغم من الحاجة إلى

استخدامها في مجالات دراسة اتجاهات جمهور المتلقين نحو الموضوعات أو الأفكار أو الغير الذي تتعدد خصائصه وسماته وتباين اتجاهات الجمهور نحو هذه الخصائص أو السمات، مما يؤدي بالتالي إلى التباين في وصف هذه الموضوعات أو الأفكار أو الغير في مجال الدراسات الإعلامية .

ولعل من أبرز الدراسات الإعلامية التي يمكن أن تعتمد على مقاييس الاتجاهات هو وصف خصائص أو سمات القائم بالاتصال بناء على تقديرات جمهور المتلقين لهذه الخصائص أو السمات، وكذلك لتحديد درجات الرضا *Satisfaction* عن الأفكار والموضوعات والأشياء ذات العلاقة بالعملية الإعلامية مثل قياس الرضا الوظيفي ومستوياته بالنسبة للقائم بالاتصال لدى الوسائل الإعلامية المختلفة، أو تعريف هذه المقاييس لوضع تقديرات علمية دقيقة للفاعلات الإعلامية أو مستويات الاهتمام والتفضيل بالوسائل والمحتوى الإعلامي . والتي يقوم بتقديرها بناء على حساب درجات الاتفاق حول الخصائص أو السمات أو الحاجات أو صور المحتوى وغيرها، وعلاقة درجات الاتفاق المذكورة بالأوزان التي تعكس مستويات الاتفاق لكل فرد لدى المجموعة والمجموعة كلها بالتالي . وهناك العديد من المقاييس التي تستخدم في المجالات المختلفة للعلوم الاجتماعية والسلوكية نرى أن أفضلها استخداما في الدراسات الإعلامية . مايلي :

١- مقياس المجالات المتساوية *Equal Appearing Intervals Scale*

ويعرف هذا المقياس باسم مقياس ثرستون (الويس ثرستون) الذي طبعه مع شامي في عام ١٩٢٩ *Thurstone and Chave* حيث يعتمد بداية على التدرج العشري أو المجالات أو المسافات المتساوية للتمييز بين العبارات الدالة على التأييد أو المعارضة وشدة هذا التأييد أو المعارضة، وتمثل مستويات التأييد أو المعارضة بمجالات متساوية بين الأطراف المتضادة، وما يوفر مقومات بناء مقياس المسافات الفاصلة، كما أوضحناه من قبل . ويتم بناء المقياس نفسه كالآتي :

١- اختيار عدد كبير من العبارات التي تصف موضوع الاتجاه، يجتمع فيها الرصف الإيجابي والسلبي لهذا الموضوع أو محدداته .

٢- كلما زادت عدد العبارات اتسعت فرصة الاختيار للعبارات الدالة على الاتجاه،

رشدته وبالتالي يحتاج الأمر إلى معرفة كيفية موضوع الاتجاه، لتحديد أكبر عدد من العبارات التي قد تصل إلى المئات منها .

٣ - توزيع هذه العبارات أيضًا على عدد كبير جدًا من المحكمين، لتصنيف هذه العبارات في إحدى عشرة فئة تمثل درجات التطرف في التأييد والمعارضة مزيد جدًا ومعارض جدًا، تمثل الفئة السادسة درجة الحياد بين شدة التأييد والمعارضة، ويتم ذلك من خلال إعطاء درجة من ١ - ١١ تعبر عن هذا التدرج في العبارات .

٤ - تعطى أوزان للعبارات التي اتفق المحكمون على درجات لها، أو بحسب قيمة المتوسط Medium لكل عبارة، ويتم تصنيفها في الدرجة المناسبة وتستبعد العبارات التي تتميز بالتشتت عن القيمة الوسطية

٥ - تعتبر الدرجة التي يتفق عليها المحكمون (١ - ١١) هي وزن العبارة التي تعرض في المقياس . ويتم تجميع العبارات التي تحصل على درجة واحدة في فئة أو مجموعة واحدة على المقياس .

٦ - يتم ترتيب العبارات على المقياس بناءً على هذه الأوزان (١ - ١١) ولقد تصل هذه الفترات إلى عشرين أو ثلاثين عبارة .

٧ - يعرض هذا المقياس على المبحوثين لتحديد استجاباتهم نحو هذه العبارات بالمرافقة على عدم الموافقة .

٨ - يتم تقدير اتجاه المبحوث الواحد بتقدير متوسط مجموع أوزان العبارات التي اختارها كالآتي :

$$..... A \times 6 + 9 \times 3 + 10 \times 2 + 11 \times 0$$

ن (عدد العبارات في المقياس)

٩ - يتم تقدير الاتجاه العام لكل عبارة بترجيح وزن العبارة بعدد المبحوثين الذين يمتثلون فيها

$$- \text{العبارة رقم (١)} = 200 \times 11 = 2200$$

$$- \text{العبارة رقم (٢)} = 150 \times 11 = 1650$$

$$- \text{العبارة رقم (٣)} = 300 \times 1 = 300$$

$$- \text{العبارة رقم (٤)} = 6 \times 1 = 6$$

وهكذا بالنسبة لباقي العبارات .

ويتم تقدير الاتجاه العام بتقدير متوسط تقديرات مجموع المبحوثين، ويمكن الاستدلال على نتائج أخرى يوصف الاتجاه نحو كل سمة أو خاصية منفردة، وكذلك وصف مستويات شدة الاتجاه نحو موضوع الاتجاه في إطار تقدير الاتجاه الكلي للمبحوثين وتقديراتهم الفرعية مثل تقديرات الاتفاق حول كل وزن من الأوزان بما يعكس الدرجة أو الشدة في الاتجاه في علاقته بأوزان العبارات الأخرى، وتقديرات الارتباط بين كل عبارة والتقدير العام وكذلك بين كل مبحوث ومجموع المبحوثين . . . وهكذا .

وكما يتم تقدير الاتجاهات بهذا الأسلوب يمكن أيضاً توظيفه في تقدير الحاجات، ومستويات الاهتمام والتفضيل على سبيل المثال وذلك بأن يتم عرض الحاجات الإعلامية المتعددة على عدد من المحكمين - وكذلك موضوعات الاهتمام والتفصيل - لاعطائها وزن أو لدرجة من ١-١١، ثم يتم ترتيب هذه الحاجات بناء على الاتفاق بين أوزان المحكمين لها، وتعرض بعد ذلك على المبحوثين في إطار القياس المستقل أو في إطار بناء الاستقصاء أو المقابلة وتحديد استجابة المبحوثين نحو هذه الحاجات من خلال تقديرات (مهم / غير مهم) مثلاً .

وعلى الرغم من أن هذا القياس يتميز بقدر كبير من الثبات الذي تؤكد الإجراءات الخاصة بهائه، إلا أنه يعد من تطبيقاته الحاجة إلى جهد ووقت كبير في إعدادة، واختيار هذه كبير من العبارات وعدد كبير من المحكمين وإجراءات إحصائية لتقدير الاتفاق والتشتت لكل عبارة، وتأثير الأحكام المسبقة بالأوزان التي يضعها المحكمون على تقديرات المبحوثين لموضوعات الاتجاه .

٢- مقياس مجموع التقديرات (الهكرت) *Summated Rating Scale*

ويتجيب هذا المقياس الصعوبات التي ارتبطت بمقياس ثريستون، خصوصاً في اختصار العبارات وزيادتها وزيادة عدد المحكمين، ويتم بالبساطة والوضوح في إعدادة وتطبيقه، كما أن الأساس في تقدير الوزن لكل عبارة هو المبحوث ذاته، وصفاً يمكن تقدير الاتجاهات وشدته بناءً على أوزان هذه العبارات .

١- ويبدأ إعداد المقياس باختيار عدد من العبارات التي تصف الخاصية أو السمة وتعبّر عن مختلف الآراء نحو هذه الخاصية في موضوع الإجماع .

٢- توضع العبارات على مقياس يبدأ بأعلى درجات التأييد وينتهي بأعلى درجات

المعارضة، ويحدد لكل منها درجة أو وزن يبدأ من أعلى الدرجات تنازلياً حتى أقلها .

الخصخصة ضرورة لصالح المستهلك

أوافق جداً	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق مطلقاً
(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)

لم تتجيب الدراما في نشر الوعي البشري من خلال التلفزيون

مؤيد بشدة	مؤيد	محايد	معارض	معارض بشدة
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)

تعدد القنوات التلفزيونية إضرار للإسكابات المالية

مؤيد بشدة	مؤيد	محايد	معارض	معارض بشدة
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)

تعدد القنوات التلفزيونية يلمس الحاجات الثقافية المحلية

مؤيد بشدة	مؤيد	محايد	معارض	معارض بشدة
(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)

والأمثلة السابقة تشير إلى أن وضع العبارات على المقياس لا يعني أن تكون كلها عبارات إيجابية ليكون التأهيد هو الدرجة أو الوزن الأعلى، ولكن يفضل أن يكون هناك عدد مساوٍ من العبارات السلبية التي تعطى للاعتراض عليها الوزن الأكبر ولتحقق ثباتاً عالياً للمقياس من جانب، وتتيح الفرصة لأوسع للمقياس في وصف الخصائص أو السمات أو المحددات من جوانب متعددة .

٣- ويقدم المقياس إلى الباحث ليحدد استجابته نحو أحد التقديرات المذكورة أمام كل عبارة، والتي يحتفظ الباحث بأوزانها ويحدد من خلالها كيفية الاتجاه أو شدته بالنسبة لكل عبارة أو لكل عدد من العبارات يصف سمة أو خاصية معينة لموضوع الاتجاه .

٤- يتم تقدير كل خاصية من خلال حساب متوسط الأوزان الخاصة بالعبارات التي تشير إلى هذه الخاصية (عدد العبارات خمسة)

$$\frac{17}{5} = \frac{2 + 2 + 3 + 5 + 5}{5}$$

$$3.4 = \text{مؤيد}$$

ويتم تقدير الاتجاه العردي وشدة من خلال متوسط أوزان كل خاصية أو سمة أو محدد من محددات موضوع الاتجاه .

فإذا كان عدد الخصائص أو السمات التي يتم بحثها في موضوع الاتجاه ٧ خصائص على سبيل المثال في كل خاصية خمس عبارة تم حساب أوزانها بالطريقة سالفة الذكر، فإنه يمكن تقدير الاتجاه وشدة بحساب متوسط مجموع الاتجاهات في كل خاصية .

$$\frac{2 + 3.2 + 0 + 1 + 3.6 + 1.2 + 0}{7} = 6 \text{ مزيد}$$

وإذا كانت العبارات تصف الاتجاه بصفة عامة دون تحديد لخصائص معينة لموضوع الاتجاه فيتم تقدير الاتجاه من خلال متوسط الأوزان الخاصة بمجموع العبارات على المقياس .

وهكذا يتم تقدير الاتجاه وكشافته لمجموع المبحوثين بتقدير متوسط مجموع الأوزان الخاصة بكل فرد من الأفراد في عينة البحث .

ونظراً لسهولة هذا المقياس، فإن الكثير من الباحثين يستخدمون أسلوبه في لتقدير وتحديد أهمية وأوزان الكثير من المفاهيم التي يتم طرحها على عينات البحث : مثل دراسات الرضا والإشباع وتقدير أوزان حاجات الأفراد من التعرض إلى وسائل الإعلام وفي هذه الأحوال يمكن الاكتفاء بثلاثة تقديرات فقط مثل مهم جداً - مهم - مهم إلى حد ما .

تقدير دوافع استخدام وسائل الإعلام ، أو تقدير الحاجات الإعلامية

الحاجات أو دوافع الاستخدام	مهم جداً	مهم	قليل الأهمية
	(٣)	(٢)	(١)

- مصدر للمعلومات .

- اكتساب النصيح والارشاد .

- التعليم والتعلم الذاتي .

- دعم القيم الشخصية .

- التوحد مع قيم المير .
- التعرف على ظروف الآخرين
- وغيرها .

ويتفسر الطريقة يتم تقدير أوزان كل حاجة أو دافع من دوافع الاستخدام في علاقته بمجموعة الميوسين. وفي هذه الحالة يمكن إعادة ترتيب الحاجات، أو الدوافع وفقاً لنتائج تقدير الأوزان . ويتم التعامل معها بعد ذلك على أساس أنها بيانات رتبته من حيث استخدام الطرق أو الأساليب الإحصائية، متى أراد الباحث ذلك .

ونظراً لاعتماد هذه المقاييس على صياغة العبارات أو الفقرات التي يتم تدبير أوزانها وتقدير الاتجاهات من خلال هذه الأوزان، نظراً لذلك فإن جرماً كبيراً من نجاح المقاييس في تحقيق أهدافه يظل مرهوباً بصياغة هذه العبارات أو الفقرات التي يجب أن تتوفر فيها: البساطة والسهولة في بناء العبارات، وتجنب استخدام الكلمات العامضة أو المهجورة أو المصطلحات العلمية لفهم المتخصصين، وعدم استخدام المفاهيم الإحصائية أو التسميات أو الحقائق، بالإضافة إلى تجنب العبارات التي يمكن إدراكها في أكثر من معنى .

وغير ذلك من أسس بناء العبارات التي تستهدف التعبير عما صيغت من أجله بدقة وموضوعية .

وهذه العبارات تصنع للشعركم والحكم بصديق الهناء من خلال تقدير صديق المقاييس، وهو ما سيأتي تفصيله في الفصل التالية

وتعتمد مقاييس الاتجاهات على بناء المجالات العاصلة بصفة عامة، وإن كانت نتائجها يمكن عرضها في إطار ترتيبى بما يتفق مع أهداف الدراسة ولذلك يمكن التعامل إحصائياً مع نتائج استخدام المقاييس من خلال طرق الإحصاء الوصفى والاستدلالي جميعها أما في حالة تحويل نتائجها إلى قياس ترتيبى فيستخدم معها الطرق الإحصائية السابق الإشارة إليها في التعامل الإحصائي مع البيانات الرتبية .

ثالثاً - مقاييس الصفات أو السمات

مقياس التعايين الدلالي *Semantic Differential Scale*

ويستخدم هذا المقياس إلى تشارلز اوسجود Ch.Osgood الذي قدم في إطار مقياس المعاني . على أساس أن الاستجابات الفردية إلى المثيرات إما أن تكون إيجابية أو سلبية، نتيجة تأثير المخزون المعرفي للفرد عن هذه المثيرات . فإذا ما كانت هذه المثيرات تصف موضوعاً ذا اتجاه، فإنه يمكن التعرف على هذا الاتجاه من خلال وصف الاستجابات الإيجابية أو السلبية نحو المثيرات التي تصف هذا الموضوع .

ويستخدم المقياس أيضاً المجالات الفاصلة بين طرفي الاستجابات الإيجابية والسلبية نحو المثيرات في حدود سبعة مجالات .

ويستخدم هذا المقياس يتوسع في وصف الأفراد والأفكار والمؤسسات والوسائل والأشياء من خلال الصفات الإيجابية والسلبية والمسافات السبع البينية لها .



ويمكن أن يستخدم في الدراسات الإعلامية في تقدير الأفراد المبحوثين للأفراد والمؤسسات والوسائل الإعلامية، وكذلك الأفكار . وذلك بتحديد المفاهيم التي تصف هذه الأشياء أو الأفراد مثل الكفاءة / النشاط / القوة / السرعة /... وغيرها من الصفات التي تصف المفهوم، ثم اختبار الصلة وعكسها لكل مفهوم بحده خصائص الأشياء والموضوعات التي تحدد الاتجاه نحوها، أو تحدد الصفات والسمات الخاصة بها ودرجة وجود هذه الصفات أو غيابها. وهذا المقياس يصلح بصفة خاصة في البحوث الخاصة بالصورة الذهنية *image* عن الأفراد أو الموضوعات أو الأشياء، لدى المرء . مثل تحديد الصورة الذهنية لبرنامج إذاعي معين .

جاء	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	هزل
جديد	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	قديم
متنوع	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	ثابت
صادق	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	كاذب
خفيف	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	ثقيل

وهكذا في وصف موضوعات الاتجاه من خلال تباين المعنى في وصف

المحددات الخاصة بهذه الموضوعات بحيث يمكن أن يتم رسم صورة لعظمة كاملة من خلال هذه الصفات ومستوياتها .

ويستخدم هذا المقياس بصورة التحديد الدقيق للمعاني ، حيث قد يختلف المعنى من فرد إلى آخر فالتنوع في البرنامج المذكور قد يكون صفة إيجابية لدى البعض ، لكنها قد تكون سلبية عند البعض الآخر .

وكذلك دلالة الصلة نفسها فبالهرل قد يكون صفة سلبية في هذا البرنامج لكنها نفسها قد تكون صفة إيجابية في برنامج آخر من برامج الترفيه مثلا . ولذلك فربما يجب الخلط في تحديد هذه الصفات وأبعادها الإيجابية والسلبية ما لم يكن هناك اتفاق كامل في المعنى بين أطراف البحث أو الدراسة .

ولذلك يحتاج هذا المقياس إلى المهارة في اختيار الصفات ودلالاتها ، حتى يتم الوصف الدقيق لموضوع المقياس .

وكما سبق أن أوضحنا فإن هذا المقياس والمقاييس السابقة يمكن أن تستخدم مستقلة ، ويمكن أن تكون دليلا في بناء أدوات جمع البيانات ، حيث يتم بناء الأسئلة وصياغتها في إطار أسلوب بناء المقياس

وعلى يتحقق الباحث من صدق المقياس وارتباطه بالهدف الموضوع من أجله ، وثبات بناء عباراته ، فإنه يحصل للاختبارات الخاصة بالثبات والصدق التي تعتبر مطلباً سهجياً ضرورياً للاعتماد على هذه المقياس والثقة في نتائج استخدامه .

وبالإضافة إلى المقاييس سابقة الذكر ، فإن هناك مقاييس أخرى كثيرة ومتنوعة مثل الطرق والأساليب الاسقاطية التي تعتمد على الكشف عن العلاقة بين مدركات الأفراد عن موصوع الانجباء واستجابته بصورة ما إلى هذا الموضوع وكذلك الطرق غير المباشرة في توجيه السؤال الذي يستهدف المقياس وغيرها من المقاييس التي يمكن أن نجد تطبيقات عديدة لها في العلوم الاجتماعية والسلوكية ويمكن تكييفها بما يتفق مع خصائص ومساات الدراسات الإعلامية وأهدافها .

الاستقصاء أو الاستبيان

الاستقصاء - الاستبيان أو الاستفتاء - Questionnaire هو أسلوب جمع البيانات الذي يستهدف استثارة الأفراد المبحوثين بطريقة منهجية، ومقسمة، لتقديم حقائق أو آراء أو أفكار معينة، في إطار البيانات المرتبطة بموضوع الدراسة وأهدافها، دون تدخل من الباحث في التقرير الذاتي للمبحوثين في هذه البيانات .

ويعتبر الاستقصاء من أكثر وسائل أو أدوات جمع البيانات شيوعاً واستخداماً في مسح المسح، وذلك لإمكانية استخدامه في جمع المعلومات عن موضوع معين، من عدد كبير من الأفراد مجتمعين أو لا يجتمعون في مكان واحد .

ويعتبر الاستقصاء منهجياً ، لأنه عبارة عن مجموعة من الخطوات المنتظمة التي تبدأ بتحديد البيانات المطلوبة وتنتهي باستقبال استمارات الاستقصاء من المبحوثين، بعد استيفاء هذه البيانات فيها، ويعتبر مقسماً لأن تنظيم إجراءاته وأدواته يتم بطريقة فنية، توفر كثيراً من الوقت والجهد والتعقيدات المبثورة فيه، وتوفر على الباحث التدخل ثانية في مراحل التطبيق .

ويعتمد الاستقصاء على واستمارة الاستقصاء Questionnaire في جمع المعلومات، وهي عبارة عن شكل مطبوع، يحتوي على مجموعة من الأسئلة، موجهة إلى عينة من الأفراد، حول موضوع أو موضوعات ترتبط بأهداف الدراسة .

ركما يعتبر الاستقصاء من أكثر أدوات جمع البيانات شيوعاً واستخداماً في
صهج المسح فإنه يعتبر أيضاً أكثر ملائمة لدراسة جمهور المتلقي للأسباب التالية :
- إن جمهور المتلقي يتميز بوضوح العدد والتشتت، بالشكل الذي يحد من
إمكانيات استخدام أساليب أخرى مثل الملاحظة والملاحظة لهذا العدد الضخم.
بينما يمكن للاستقصاء أن يعطي عدداً كبيراً من الأفراد - العينة المختارة - في
أماكن جغرافية متباعدة .

- إن دراسة جمهور المتلقي تستهدف في حالات كثيرة وصف تركيب وبناء جمهور
المتلقي، وأنماط السلوك، سواء لأغراض الوصف، أو تفسير العلاقات السببية،
وهذه الدراسات تعتمد في نسبة كبيرة من بياناتها على الحقائق الوصفية التي
يمكن الحصول عليها من خلال الاستقصاء بنسبة عالية من الدقة .
- يوفر الاستقصاء درجة أكبر من الصدق الداخلي، نظراً لتجنب التحيز الناتج عن
تأثيرات تدخل الباحث أو مساعديه، في استيفاء البيانات المطلوبة .
- يوفر التلخيص الذي يتسم به الاستقصاء درجة كبيرة من التجانس في البيانات،
تيسر تصنيف وتبويب هذه البيانات، واستخراج النتائج التي تتسم بالدقة
والثبات .

- يوفر الاستقصاء الرقعة الكافية للبحوثين، للتفكير في التقرير الذاتي للحقائق
والأفكار والآراء المطلوبة، بما ينعكس على دقة البيانات التي يقوم المبحوث
بتسجيلها بنفسه .

وإذا ما أضفنا إلى هذه الأسباب، ما يوفره الاستقصاء من وقت وجهد وتقلات،
نظراً لاهتمامه على الأدوات النمطية - استمارات الاستقصاء - في جمع
المعلومات، وعدم الحاجة إلى جهاز كبير من الباحثين المدربين، فإن هذا يفسر شهرة
استخدامه في البحوث العلمية، وبصفة خاصة في الدراسات الخاصة بالجمهور .

ورغم ما يتوفر للاستقصاء من مزايا إلا أنه يحتاج إلى مهارة كبيرة في تقنين
ومتابعة خطواته ، ودقة عالية في إعداد أدواته، حتى يمكن أن يتجنب الباحث
التحفظات التي توجه إلى استخدامه كأداة لجمع البيانات، ومن بين هذه التحفظات
ما يلي :

على الرغم من التوسع في استخدامه، إلا أنه لا يصلح في جميع المواقف، وبصفة
خاصة في المجتمعات التي ترتفع فيها نسبة الأمية، لأنه يعتمد على الاتصال

التحريري، الذي تمثله استمارة الاستقصاء التي يقوم المبحرث باستيفادها ببياناتها بنفسه .

- يؤدي عدم تدخل الباحث أو معاونيه في الاستقصاء إلى عدم إمكانية مراجعة المبحرث لتأكد من فهمه واستيعابه للأسئلة أو المصطلحات أو الألفاظ التي تحتويها استمارة الاستقصاء .

- يحتاج الاستقصاء إلى مهارة شديدة في صياغة الأسئلة التي تستهدف معرفة الآراء والأفكار، والمعتقدات، والاتجاهات، التي يصعب الوصول إليها دون التواصل المباشر بين الباحث أو المبحرث، أو بالاعتماد على الأساليب المتبعة في الحصول على المعلومات .

- قلة استجابات المبحرثين إلى الاستقصاء، ويظهر ذلك من خلال قلة الرد من استمارات الاستقصاء، إذ تتراوح بين ١٠-٤٠٪ من الاستمارات المرسلة، حتى بعد متابعة المبحرثين لثلاث مرات بطرق مختلفة . بهذا تصل في النهاية إلى ٧٠-٨٠٪ وتختلف هذه النسبة باختلاف مستوى التعليم وارتفاع الوعي بأهمية البحوث العلمية في المجتمعات المختلفة .

- لا يمكن للمبحرث التعرف على، أو ضبط العوامل أو الظروف التي تمت فيها الإجابة على أسئلة الاستقصاء، والتي قد يكون لها تأثير كبير في تحريف أو تعديل الإجابات .

وبالإضافة إلى هذه التحفظات فإن الباحث يجب أن يقوم باختبارات عديدة لصديق محتوى الإجابات، الذي قد يتأثر بالعوامل المتعددة التي تؤدي إلى تحريف الإجابات لأسباب مرتبطة ببناء الاستقصاء، أو لأسباب مرتبطة بالجيئات لمبحرث ومستوى تعليمه وإدراكه لأهمية البحث العلمي بصفة عامة .

طرق

الاستقصاء

يعتبر الاستقصاء البريدي *Mailed Questionnaire* أكثر الطرق شيوعاً، حيث يتم إرسال استمارات الاستقصاء إلى المبحرثين عن طريق البريد بدلاً من تسليمها باليد *Handed Questionnaire* وبذلك فإنه يوفر كثيراً من الوقت والجهد والنفقات، بالإضافة إلى ما يوفره من تأمين وسرية المعلومات التي يحرص عليها

المبحوث في كثير من الحالات، وتؤثر إلى حد كبير في نسبة الاستثمارات المرتدة وترتبط بالاستقصاء البريدي إلى حد بعيد مرايا الاستقصاء وعمومه بصفة عامة، ويحتاج في تصميم الاستثمارات إلى الأسئلة البسيطة والواضحة التي يسهل فهمها بسهولة، حيث لا يسمح للمباحث بالشرح والتوضيح .

وتعتبر لغة الاستثمارات المرتدة من أكبر عيوب الاستقصاء البريدي، ويرى آخرون أن معدل الاستجابة إلى هذا الاستقصاء يتأثر بعدة من العوامل أهمها :

(D.Nachmais & Ch.Nachmais 81: 183-6)

- الجهة التي تكفل أو تشارك في دعم أو كفالة الاستقصاء : فكما كانت هذه الجهة متعددة، ومعروفة وموثوق فيها، مثل الجهات الرسمية والأكاديمية والتي لا تسمى إلى التبرع ، ارتفع معدل الاستجابة إلى الاستقصاء .

ولذلك فإنه دائماً ما ينصح بتسجيل الجهة التي تكفل البحث، أو استخدام مطبوعاتها، في الخطابات التي ترسل إلى المبحوثين مرفقاً بها استثمارات الاستقصاء (R.K Tucher 81: 101) .

- مدى اقتناع المبحوث بالاستقصاء : واستخدام المثيرات التي تشجعه على الاستجابة، مثل التعريف بأهداف البحث بصفة عامة، وأسباب اختياره شخصياً ضمن هيئة الاستقصاء، والمجالات التي ستستخدم فيها نتائج البحث، ومدى حاجة البحث العلمي إلى مساعدته أو إسهاماته، وغيرها من المثيرات الخاصة بالاتصال الإقناعي .

وهناك من يستشير الدافع إلى الاستجابة من خلال تقديم المقابل المادي للمشاركة في الاستقصاء .

- شكل استمارة الاستقصاء : ذلك أن الكثير من الباحثين يرون أن اختيار نوع الرق و طريقة الطباعة وتصميم الاستمارة تؤثر في مستويات الاستجابة إلى الاستقصاء . وإن كانت الأثران ليست ذات تأثير كبير في هذه المستويات .

وهذا من يرى أنه كلما أمكن تحديد طول الاستمارة بما لا يزيد عن أربع أو خمس صفحات، مطبوعة على الوجهين، كلما كان أفضل، لأن المبحوث إذا رأى استمارة الاستقصاء طويلة فربما سيجعلها جانباً إذا كان مشغولاً، أو ببساطة شديدة سيحده استجابات سطحية أو ربما يرفض نهائياً استيفاء بياناتها (Nam lun 76.223)

- فعالية خطاب الاستقصاء في استشارة المبحوث للاستجابة : وتزداد فعالية هذا الخطاب Coverletter كلما احتوى على المعلومات أو البيانات التي تشرح للمبحوث أهداف البحث وأهميته وأهمية المشاركة في الاستقصاء، وغيرها من البيانات التي يراها بعض الخبراء ضرورية في صياغة خطاب الاستقصاء مثل (TK Toker 81 101-2)

* أن يبدأ الباحث الخطاب بالترحيف بنفسه والجهة التي ينتمي إليها ، ويضلل في هذه الحالة استخدام خطابات هذه الجهة لدعم الثقة في البحث .

* توضيح الجهة التي تكفل البحث أو تدعّمه ، أو تشارك فيه خلال الجهة التي ينتمي إليها الباحث .

* تحديد الهدف من الاستقصاء ، وذلك بتقديم أهداف البحث بصفة عامة ، وأسباب القيام به أو تنظيحه وبيان أهميته .

* توضيح المعايير التي تم على أساسها اختيار المبحوثين ، والطريقة التي تم من خلالها التعرف على أساساتهم وهماؤهم .

* التهادت استخدام نتائج البحث ، سواء في الأغراض العلمية ، أو في التخطيط واتخاذ القرارات على سبيل المثال ، وما إذا كان سيتم نشر هذه النتائج ، وذلك أن من حق المبحوث أن يعرف كيفية الاستفادة من إجاباته .

* الإشارة إلى سرية الأسما ، وعدم طلب تسجيلها إذا لم تدع إليها الحاجة ، وكذلك سرية البيانات .

* بحث المبحوث على التعاون مع البحث ، وتحديد الوقت الكافي لاستكمال الاستقصاء وإعادته .

- ويضاف إلى العوامل السابقة التي تؤثر في مستوى الاستجابات، مراعاة التخفيف من الأعباء البريدية، التي تشبب في إهمال الاستقصاء، مثل إعداد المظروف المناسب، وشراء طابع البريد، وكتابة عنوان الباحث .. إلى آخره . ولذلك فإنه كثيراً ما يقدم الباحث كل هذه الأمور جاهزة إلى المبحوث، مثل المظروف مسجلاً عليه العنوان، وملصقاً عليه طابع البريد، ليصح فيه الاستشارة بعد استيفاء بياناتها، ويضمن في أقرب صندوق بريد .

- وكذلك أسلوب المتابعة : غالباً لا يركن إلى مجرد إرسال الاستشارات بالبريد، وينتظر الردود والإجابات ولكنه يجب أن يقوم بالمتابعة المستمرة للمبحوثين

لحثهم على الاجابة، من خلال الاتصالات التليفونية إذا أمكن، واستغلال المناسبات وإرسال الكروت التذكارية، أو من خلال خطابات المتابعة، التي تستهدف تذكير المبحوث وحثه على الاستجابة .

وعلى الجانب الآخر فإن الاستقصاء هجر اليريدى *Handed* . يجنب الباحث لكثير من الصعوبات أو العيوب المرتبطة بالاستقصاء اليريدى، ويقع وسطاً بينه وبين المقابلة حيث لا يتدخل الباحث أيضاً في توجيه الإجابات، ولكنه يسلم الاستمارة ويقوم بشرح أو إيضاح ما يحتاجه المبحوث فقط في إطار الأسئلة المحددة بالاستمارة، دون تجاوز الباحث لأكثر من ذلك .

وعلى لرقم من أن هذا الأسلوب يضمن نسبة أكبر من الاستجابات، ويناسب الأفراد ذوي المستويات التعليمية الأقل، إلا أنه لا يصلح مع العيئات الكبيرة لحاجتها إلى عدد كبير من مساعدي أو معاوني الباحثين، بالإضافة إلى ما يحتاجه من وقت، وجهود، ونفقات كبيرة .

ويتقرب أسلوب المفكرات المسطحة *Dairy* الذي يستخدم في مبحث تقدير المستمعين ولشاهدين، من الاستقصاء اليريدى، ويختلف عنه في أن المبحوث يكون معروفاً شخصياً لدى الباحث، ويستخدم نظام المفكرة في الاستقصاء، بإدخالها لدى عينة منطوية، تقوم باستيفاء بياناتها حول التعرض إلى البرامج وتوقعاتها، وفترة التعرض، والأفراد الحاضرين وما إلى ذلك من بيانات تستخدم في تقدير حجم وماء جمهور المستمعين أو المشاهدين، وتقدير البرامج *Rating* ، كل فترة زمنية محددة .

وترسل هذه المفكرة بعد استيفاء بياناتها إلى الهيئة أو المؤسسة صاحبة الاختصاص، لتفريغ إجاباتها وتبريها، وتحليلها

ويجمع الاستقصاء التليفوني *Telephone Questionnaire* بين مزايا الاستقصاء والمقابلة، حيث يلتقى الأطراف من خلال الحديث التليفوني، لجمع المعلومات الخاصة بموضوع الدراسة من خلال استقصاء معد مقدماً (مقنن) وذلك حتى يتم التركيز في المعاداة على حدود المعلومات المستهدفة، ولا يؤدي إلى طلل المبحوث من الحديث التليفوني المطول .

ونظراً لأن الاستقصاء التليفوني يجمع بين الباحث والمبحوث، ويقوم فيه الباحث بتوجيه الأسئلة فكثيراً ما يتم تصنيفه على أنه من طرق المقابلة ويسمى المقابلة

بالتليفون *Telephone Interview*، إلا أننا لا نرى ذلك حيث لا تتوفر له أهم ما يميز المقابلة، وهو صلاحيتها لدراسة الآراء والمعتقدات والأفكار من خلال التحقق في أغوار المبحوث . والذي لا يسمح به الحديث التليفوني القصير المركز .

ويتميز الاستقصاء التليفوني بأنه يحقق نسبة استجابات أعلى وأسرع من الاستقصاء البريدي، وهو غير مكثراً من النفقات والجهد والوقت قياساً بأسلوب المقابلة الشخصية .

ولكن يؤخذ على هذا الأسلوب أن من يملكون آلة التليفون قد لا يمثلون مجتمع الدراسة، بالإضافة إلى أن كثيراً من المشتركين لا يسجلون أرقامهم في دليل المشتركين، وإن كان يمكن تلافي ذلك بالاختيار العشوائي للأرقام من قرص التليفون مباشرة دون الرجوع إلى الدليل و الأسماء *Digit Dialing* ، وذلك عندما يصبح من الضروري مشاركة غير المسجلين في دلائر المشتركين . وعادة ما ينصح برأى عدم التأثير في استجابات المبحوث بأي شكل خلال الحديث التليفوني، وذلك من خلال التدريب، والتعليمات الواضحة للباحثين التي تحد من التحيز الناتج عن تأثير الباحثين في الحديث التليفوني . ولتحد من التحيز قدم الاتحاد القومى للمذيعين بأمريكا *National Association of Broadcasters* هذه التوجيهات لاتباعها في الاستقصاء التليفوني . (R.D Wimmer & J.R Damnick 83 . 128)

- اقرأ الأسئلة كما هي بالضبط .
- لا تقترح إجابات .
- سجل الإجابات والتعليقات بالضبط .
- إذا لم يفهم السؤال، اقرأ مرة ثانية .
- إثارة اهتمام المبحوث، دون التعليق على الإجابة .
- قدم الشكر إلى كل مبحوث لتركه انطباعاً جيداً في الحديث التالي .

استخدام الشبكات الإلكترونية

من الأساليب المستحدثة التي ارتبطت بظهور شبكات الإتصال الرقمية، توظيف المواقع الخاصة بالسير الذاتية للأفراد *Home Page* أو الموضوعات أو

المشاركة في المؤتمرات *Useinet* أو البريد الإلكتروني، توظيف مثل هذه الأساليب في استقاء البيانات أو المعلومات أو القياس في الدول أو المناطق البعيدة عن حدود أو إمكانيات الباحث في الانتقال وأجراء المقابلة أو الاستقصاء اليدوي

وهذه الأساليب أصبحت بديلاً علمياً ومنهجياً للأساليب الورقية حيث تسود في الاتصال والمراجعة وأجراء الحوار الأساليب اللاورقية *Paperless* التي تعتمد على الاتصالات الرقمية، بل إن هذا قد يكون سبباً في زيادة الاستقصاءات الورقية غير المرتدة متى كان الاستقصاء يستهدف القياس أو جمع البيانات في الدول المتقدمة التي أصبحت تعتمد على الكمبيوتر والشبكات في معظم أعمالها وتنفيذ مهامها ومنها المهام العلمية على وجه التحديد حيث تتميز بقلّة الجهد والوقت في إجراء القياس وجمع البيانات .

ويشرب البريد الإلكتروني *Electronic Mail* من الاستقصاء البريدى، حيث يكون المبحرث وعنوان البريد الإلكتروني معروفاً للباحث ليراسله على هذا العنوان وينتظر منه الرد على عرّائه الإلكتروني أيضاً ويقوم بجمع هذه الردود ويتعامل معها منهجياً بنفس أسلوب التعامل مع بيانات الاستقصاء .

أما برمج الكمبيوتر الخاصة بالحدث أو الحوار *Talk* السابق الإشارة إليها في الفصل الرابع لتقرب كثيراً من الإتصال التليفونى باستثناء الإحتلال الناتج عن الإتصال لشغرى والتحريرى الذى تتميز به برامج الحوار الإلكتروني، وما يرتبط به من تأثيرات خاصة بحامل الوقت وخصائص الأجهزة والشبكات وصوابط التعامل معها .

وبمسا لايسمح لبريد الإلكتروني وبرامج الحوار إلا تبادل الحديث أو رسائل مع أفراد معروفين للباحث ولايسمح الإتصال الثانى بزيادة عدد المبحرثين كثيراً بتأثير عامل الوقت في الإتصال الإلكتروني مع كل مبحرث على حدة إلا أن الباحث في الحالات التي ينتظر فيها تفاعلاً أكثر أو زيادة في الاستجابة إلى طلباته أو أسئلته فإنه يمكن استخدام الموقع الخاص بمسيرته الذاتية ليضع عليها أسئلته أو يطرح عليها موضوعه مع التأكيد على حاجته للرد والتعليق *Feedback & Comment* على عنوان البريد الإلكتروني الخاص به .

Feedback and Camment dr-Abdelhamud @ hot mail com

أو يختار مرئياً من مواقع الموضوعات المتخصصة ذات العلاقة بالموضوع أو الأسئلة التي يطرحها ، يصح موضوعه أو أسئلته عليها على إحدى الشبكات المتخصصة مثل الشبكات التعليمية أو شبكات المعاهد والكلديات وغيرها . وبذلك الموضوع أو الأسئلة بالعنوان الإلكتروني الذي ينتظر عليه الاستجابة والتعليق كما سبق أن ذكرنا .

وبفضل أن يضاف في هذه الحالة البيانات التفصيلية للباحث مثل الاسم ورقم الهاتف والفاكس والبريد الصوتي والبريد الإلكتروني لتوثيق الروابط مع المستجيبين إلى الموضوع أو الأسئلة المعروضة على الشبكة .

وهذا النظام يعمل به بتوسع في الترويج للأفكار أو الموضوعات أو المؤسسات وما تقدمه من أنشطة متعددة وكذلك الإعلان عن الكتب أو الإصدارات العلمية المختلفة .

وبراهي عند استخدام الشبكات الرقمية في الاستقصاء ما يلي :

- ١- التأكد من تكرار المستخدمين لهذا الموقع وحسائهم .
- ٢- الدقة في كتابة البيانات الخاصة بالرد والإرسال مثل عناوين البريد الإلكتروني وأرقام الهواتف والمواقع الأخرى التي يمكن الاستزادة من الإطلاع عليها مثل موقع السيرة الذاتية للباحث .
- ٣- التدريب على الإيجاز والاحتمار في صياغة الأفكار أو الموضوعات أو الاستقصاءات الإلكترونية .
- ٤- إثارة اهتمام الآخرين للرد على الاستقصاء أو تسجيل تعليقاتهم .
- ٥- تدعيم الروابط مع الآخرين من خلال عبارات الشكر والثناء والإفادة العلمية .
- ٦- مراعاة توقيتات الإتصال وكفايتها في برامج الحوار .
- ٧- المتابعة المستمرة للبريد الإلكتروني وتخزينه أو طبعه أولاً بأول .

ونشير إلى أن التوسع في استخدام الشبكات الرقمية في البحث العلمي والتقني وجمع البيانات أصبح - تقريباً - بديلاً عن إجراء المقابلات الشخصية والاستقصاء البريدية ، حيث يتزايد الإهتمام بإنتاج النظم والبرامج التي تسهم في تبسيط هذه العمليات من خلال الإتصال الإلكتروني كما سبق أن أشرنا في الفصل الرابع .

تصميم استمارة الاستقصاء

تعرف استمارة الاستقصاء - كما سبق أن أوضحنا - بأنها شكل مطبوع، يحتوي على مجموعة من الأسئلة، موجهة إلى عينة من الأفراد، حول موضوع أو موضوعات الدراسة.

ويمكن استخدامها بعد تصميمها الذي يتفق مع أهداف الدراسة، بالشكل الذي يتفق أيضاً مع أسلوب جمع البيانات، فتعرف في الاستقصاء باستمارة الاستقصاء *Questionnaire* وتعرف في المقابلة باستمارة المقابلة *Schedule Interview* وفي عالمي قد يحتاج الباحث تصميماً معيناً للاستمارة وماتصيه من أسئلة لاهتلف فقط باختلاف أسلوب جمع البيانات، ولكن باختلاف طبيعة البيانات المطلوبة وحسب المبحوثين الذين يمثلون عينة البحث.

ويجب اعتبار استمارة الاستقصاء أداة لجمع البيانات، وتستخدم مع كل الأساليب الخاصة بجمع البيانات بعد أن يتم تكليف تصميمها ليتفق وطبيعة سمات المتحريه وحسب خصائص المبحوثين وتكون دليلاً للباحث في جمع هذه البيانات من معرقات عينة البحث.

خطوات تصميم استمارة الاستقصاء

تمر مراحل أو خطوات تصميم استمارة الاستقصاء بالمراحل التالية.

- تحديد إطار البيانات المطلوبة ونوعها.
- تحديد نوع الاستمارة، ونوع الأسئلة المطلوبة.
- إعداد الاستمارة في صورتها الأولية، ووضع الأسئلة في أشكالها المختارة.
- اختبار الاستمارة.
- إعداد الاستمارة في صورتها النهائية.

أولاً:مراجعة إطار البيانات وتحديد نوعها

تعتبر مشكلة البحث، والعلاقات الفرضية أو التنازلات المطروحة، هي المرجع الأساسي في تحديد إطار البيانات المطلوب جمعها، ذلك أن تحديد المشكلة يهيئ بداية تحديد العناصر التي يتم دراستها والمستهدف من الدراسة، والأطر المكانية والزمنية والبشرية التي ترتبط بهذه الدراسة.

كما أن العلاقات الفرضية المحدد بدقة المتغيرات التي يتم دراستها، وتحديد أيضاً التساؤلات المطروحة في حالة استخدامها بدلاً عن صياغة الفروض العلمية، وكذلك حدود ومجالات الإجابات المستهدفة من هذه التساؤلات .

وهذه الإجراءات البحثية التي يقوم بها الباحث لتحديد العناصر والمتغيرات التي سوف يتم دراستها، والتي تعتبر الإطار العام للبيانات المطلوبة، ويقوم الباحث بمراجعتها، وإعادة تنويعها وتصنيفها، لتحديد كفاءتها، ونوعها .

وطبقاً لأهداف البحث في دراسة الجمهور، فإن البيانات المستهدفة لا تخرج عن حدود السمات العامة، والسمات الاجتماعية والردية لهذا الجمهور، وكذلك البيانات الخاصة بالسلوك الإيجابي .

وهذه البيانات قد تعبر عن حقائق، أو عن آراء والمجاهات والمعتقدات أو مشاعر، أو عن السلوك في الماضي أو الحاضر .

وطبقاً لنوعية هذه البيانات المستهدفة يتم تقسيم الأسئلة التي نضعها استمارة الاستقصاء إلى الأنواع التالية: (L.M.Kidder B1 155-59 & D.Nachmias81 204-212)

١- أسئلة تستهدف التعرف على الحقائق :

وهي الأسئلة التي تستهدف التعرف على سمات الفرد وخصائصه، مثل السن، النوع، التعليم، المهنة، والحالة الزوجية، الدخل، الظروف البيئية والاجتماعية .. وغيرها من السمات التي تميز الأفراد ويمكن تصنيفها في فئات تصف جمهور المتلقين، أو تفرق التباين بينها في الاتجاهات والآراء والسلوك .

وعادة ما تنقسم الإجابة على هذه الأسئلة بالدقة، خاصة إذا صمم لتحديد هذه الفئات بدقة، وكانت الأسئلة لا تمثل حرجاً أو تهديداً للمبحوث من وجهة نظره .

ويمكن من خلال المقارنة، أو استخدام الأسئلة التأكيدية، اختبار هذه الحقائق والتأكد من صحة الإجابات المعبرة عنها .

٢- أسئلة تستهدف التعرف على الآراء والاتجاهات والمعتقدات والمشاعر

ويرتبط بهذا النوع العديد من الصعوبات التي يجب أن يراعيها الباحث، بداية من عدم كفاية البيانات الخاصة بهذه الموضوعات، وعدم معرفة الفرد بها أو تحديدها قبل الاستقصاء أو المقابلة، إلى عدم إمكانية تحديد أوزان أو معايير ثابتة لتحديد

الاتجاه أو الرأي، وكثافته، أو عدم فهم المبحوث في حالات الاستقصاء الهيردي، للسؤال بالمعنى الذي يستهدفه الباحث بدقة. فقد يوافق المبحوث على برنامج معين لكنه لا يوافق على طريقة تقديمه .

وتظهر الصعوبة أكثر في قياس الاتجاهات، التي تحتاج إلى استخدام العديد من المفاهيم أو الأوزان، بينما لا تظهر بنفس الدرجة في قياس الرأي الذي يمكن تشيده بسبة من يوافق أو لا يوافق على موضوع الرأي المراد قياسه

وعلى الرغم من أن الأسئلة التي تستهدف التعرف على الحقائق، والآراء والاتجاهات وغيرها من العناصر المعنوية أو المعنوية، قد تستهدف الوصف، إلا أن الأخيرة تحتاج إلى مهارات كبيرة في صياغة الأسئلة واختيار شكلها وتعددتها، حتى تعكس إلى حد بعيد حقيقة الاتجاهات أو الآراء أو المآثر أو المعتقدات .

٣- أسئلة تستهدف التعرف على السلوك في الماضي والحاضر

وهي الأسئلة التي يدور محتواها حول التعرف على الدور الاتصالي للفرد، وسلوكه نحو وسائل الإعلام ومفرداتها، وترتبط بالتساؤلات الخاصة بالتفضيل والاهتمام، وتشمل التعرض لهذه الوسائل واتجاهاته منها، بحيث تعبر عن النشاط الاتصالي للفرد في المحلية الإسلامية، ونجيب على السؤال كيف ؟...، ماذا ؟...، وكذلك مجموعة الأسئلة التكميلية التي ترتبط بالسؤال العام، ماذا ؟... في محاولة للتعرف على تفسير الفرد للسلوك .

ويضيف باكستروم - سيرار نوعاً آخر من البيانات التي تستهدفها الأسئلة وهي الأسئلة المعرفية *Information Questions* التي تهدف الكشف عما يعرفه الناس، ودرجة المعرفة، ومصادرها، وبداية معرفتهم بالوقائع والأحداث .

فما يقرأ الفرد أو يتعرض إليه يرتبط أيضاً باتجاهات الأفراد، وهي أساس السلوك الانتقائي، حيث يعرضون أنفسهم انتقائياً للمعرفة، ويدركون، ويتذكرون انتقائياً (Ch.M.Backstrom & G.M.Cesar 81 126-127) .

وكما يرى باكستروم وسيزار فإن الأنواع السابقة من المعلومات تستهدف استجابات للكشف عن وجود أو غياب هذه الأنواع من المعلومات (خصائص أو صفات-الاتجاهات والآراء-أنماط السلوك-المعرفة) ودرجات أو مستويات التمثيل أو الوجود والغياب لهذه الأنواع من المعلومات مثل كثافة الآراء والاتجاهات وشدتها .

وبالإضافة إلى ماسبق يضيف تان (A.S. Tan 85:46) نوعاً آخر وهو الأسئلة التي تستهدف الصور الذهنية *Image* حيث تستهدف الكشف عن الصفات وكمياتها وشدتها من خلال استخدام المقاييس التي تعد لهذا الغرض .

ثانياً : تصنيف أنواع الاستمارة ونوع الأسئلة المستخدمة

يؤثر نوع البيانات المطلوبة التي يعكسها محتوى الأسئلة، في نوع الاستمارة من جانب، ونوع الأسئلة المختارة من جانب آخر .

وهناك نوعان من استمارات الاستقصاء حسب نوع البيانات ومحتوى الأسئلة :

الاستقصاء المقتن *Structured*

وهو الذي يتضمن الأسئلة التي تستهدف التعرف على الحقائق، أو السلوك المحدد من خلال مجموعة من الأسئلة المعدة مسبقاً . ذات البدائل المحدودة في استجابات المبحوثين، التي يمكن الوصول إليها من خلال البيانات المتوفرة عن موضوع البحث والدراسة .

وهذا النوع هو أنسب الأنواع استخداماً في الاستقصاء الهيكلي، نظراً لسهولة إعداده، وتصميم الاستجابات الخاصة بالأسئلة، دون وجود الباحث أثناء الإجابة .

الاستقصاء شبه المقتن *Unstructured*

وهو الذي يعطي حرية أكثر للمبحوثين في الإجابة على الأسئلة التي يهتمها الاستقصاء . بالطريقة والألفاظ والتركيبات اللغوية التي تناسبهم، بدلاً من إجبارهم على اختيار الاستجابات من بين البدائل التي يهتمها الاستقصاء المقتن .

وهذا النوع من الاستقصاء يستهدف التعرف على الآراء، والاتجاهات، والمعتقدات، والمشاعر، التي يصعب الكشف عنها من خلال الاستقصاء المقتن .

يستخدم أيضاً في حالة عدم توفر البيانات الكافية عن موضوع الدراسة، التي تسهم في تحديد بدائل الاستجابات، والخيارات المتاحة في الإجابات، فوتم الاكتشاف برؤوس الموضوعات في الأسئلة العامة التي يهتمها هذا النوع من الاستقصاء .

وكذلك يؤثر نوع البيانات، ونوع الاستقصاء، في نوع الأسئلة المقترحة التي يمكن تمييزها بالأنواع الثلاثة التالية : (P.J.Labaw 80 132-51)

١- الأسئلة المفتوحة، ذات الإجابة الحرة

Open-Ended Questions and Without Precoded Answer Categories

وهي التي يترك للباحث حرية الإجابة عليها بالطريقة والأسلوب الذي يراه، دون إجباره على اختيار إجابة محددة مسبقاً، أو بدليل من بين الإجابات المحددة مسبقاً

ويستخدم هذا النوع يتوسع في الحالات الآتية :

- الرغبة في معرفة الدوافع والاتجاهات والآراء والأفكار والمشاعر، والتي لا يمكن أن تعكسها إجابات أو مقاييس مغلقة، ويمكن أن تختلف من فرد إلى آخر، باختلاف السمات العامة والاجتماعية والبيئية، كما يمكن أن يختلف درجة الإحساس بها، أو الكشف عنها أيضاً، مما يجعل هناك صعوبة في تبسيط الإجابات، فيفضل أن يترك للمبحوث الإجابة عنها بالطريقة والأسلوب الذي يراه .

- التعرف على مدى معرفة الفرد للمعاني التي قد يكتنفها الغموض، خصوصاً في الدراسات التي تنهاين فيها المستويات التعليمية للجسموع المستهدف، مثل السؤال حول تفضيل الترامج الثقافية . . فيكون السؤال ماذا يعنى مفهوم الثقافة من وجهة نظرك...!

- في الحالات التي تقسم بالنقص في البيانات الخاصة بموضوع الدراسة، أو أحد جوانبه، مما يجعل هناك صعوبة في تحديد استجابات محتملة للأسئلة المطروحة، وتظهر بصفة خاصة في الدراسات الاستطلاعية أو الكشفية أو الصياغية .

ونظراً لاحتمالات التباين في فهم السؤال بنفس المستوى من كل المبحوثين، فإن هذا النوع من الأسئلة غالباً ما يكون نادر الاستخدام في الاستقصاء البريدي، ويستخدم في أسلوب المقابلة، التي تحتاج إلى تدريب عالٍ للارتفاع بمهارة الباحثين على إمكانيات تسجيل آراء وأفكار المبحوثين بدقة، وإدارة المقابلة حتى لا يخرج المبحوث عن موضوع السؤال .

وبالإضافة إلى ذلك فإن هذا النوع من الأسئلة غالباً ما يواجه بصعوبات تصنيف وتبريد الإجابات، بشكل إحصائي أو كمي .

٢- الأسئلة المفتوحة ذات الإجابات المحدودة

Open-Ended With Precoded Answers

وهذا النوع من الأسئلة يحاول أن يتجاوز الصعوبات الخاصة بإمكانيات

تصنيف وتبريد الإجابات في الأسئلة المفتوحة ذات الإجابات الحرة، وكذلك صعوبات استخدام بدائل عديدة للإجابات قد تبحث على الملل أو تؤدي إلى تحريف الإجابات في الأسئلة المغلقة .

ويقوم استخدام هذا النوع من الأسئلة، على إعطاء الحرية كاملة للمبحوث في الإجابة بالطريقة والأسلوب الذي يراه. مع احتفاظ الباحث برمز أو غثات الإجابات المحتملة للمبحوث دون أن يطلع عليها، ويقوم على أساسها الباحث بتحويل الإجابات الحرة للمبحوث إلى غثات أو رموز يسهل ترميزها وتصنيفها .

فعندما سأل الفرد عن اهتمامه بالبرنامج الإخباري المسائي - على سبيل المثال - من خلال السؤال التالي . هل هناك أسباب خاصة لاهتمامك بهذا البرنامج ... ؟

فتكون إجابته الحرة كالآتي: عادة ما يذاع هذا البرنامج عقب نشرة الأخبار المسائية، التي أحرص على الاستماع إليها يومياً، ويقدم تحليلاً لبعض الأخبار المذاعة فيها، التي تهمني في غنى تماماً عن قراءة جرائد الصباح ...

فهنا نجد أن المبحوث قدم إجابات. يقوم الباحث بترميزها - أثناء المقابلة ودون علم المبحوث - حسب الغثات الموضوعة مسبقاً كالآتي :

- علامة وقت البرنامج ١
- يساعد على اكتساب المعارف العام ٢
- يقدم بدلاً من الجرائد الصباحية ٣

ومن الطبيعي ألا تستخدم هذه الأسئلة إلا في حالات المقابلة، حيث تتطلب المواجهة والاستماع إلى المبحوث، وتعتمد على المقومات الآتية :

- قدرة الباحث أو القائم بالمقابلة على الاستماع جيداً إلى الإجابات، ويجب ألا يكون ذلك مجرداً لاستخدام أجهزة التسجيل. لأن كثيراً من المبحوثين يمارسون تماماً استخدام أجهزة التسجيل أثناء المقابلة، إلا في حالات نادرة ترتبط بشخصية المبحوث وطبيعة موضوع المقابلة .

- قدرة الباحث على التفسير الصحيح للإجابات والقدرة على اختيار الرموز أو الغثات المناسبة لها بدقة من بين غثات الترميز التي يستخدمها الباحث . وهذه القدرات تحتاج إلى تدريب عالٍ للباحثين على استنتاج كافة الأسئلة المحتملة، ووضع الإجابات الطويلة في أحد الغثات القائمة، خصوصاً إذا تعددت الإجابات مع تعدد مفردات عينة البحث، فتشكل صعوبة في الترميز والتصنيف

٣- الأسئلة المغلقة Closed - Ended Questions

وتعتبر أكثر الأنواع شيوعاً في الاستقصاء نظراً لما توفره من وقت وجهد في الترميز والتبويب، والتصنيف والتحليل الإحصائي للإجابات .

وتعتمد هذه الأسئلة على مجموعة من الإجابات المحددة مسبقاً، التي تعتبر البدائل أو الخيارات التي يختار منها المبحرث ما يتفق مع ما يرمى إليه أو يستهدفه بالإجابة .

وتستخدم هذه الأسئلة بصفة خاصة في حالة الرغبة في الحصول على البيانات المرتبطة بالحقائق أو السلوك الظاهر، أو الأمور التي يمكن تحديد استجاباتها المحتملة بدقة .

وعلى الرغم من مزايا استخدام هذه الأسئلة إلا أنها تحتاج إلى اختبارات عديدة للتأكد من صدق المحتوى *Validity Content* ، لأنه من الضروري أن يكون هناك اتفاق بين ما يقيسه الباحث بالاستجابات البديلة، وما يعنيه المبحرث باختياره منها ونتيجة لذلك فإنه من النادر استخدامها في الحصول على البيانات الخاصة بالاتجاهات أو الآراء أو المعتقدات، التي يمكن أن تختلف حولها التفسيرات، أو الحدود التي تشملها أراء أو مقاييس الاستجابات مثل درجات مهم/ مهم جداً/ كبيرة/ صغيرة/ ضعيفة.... وهكذا .

ولا يلف استخدام هذه الأنواع من الأسئلة على استمارات أو موضوعات، أو بيانات معينة، ولكن استخدامها يرتبط برؤية الباحث لطبيعة موضوع الدراسة، ولعبة الاختبار، وطبيعة البيانات المطلوبة، والأساليب الإحصائية التي سيستخدمها في تصنيف وتبويب النتائج وتحليلها .

وهناك عدة معايير للاختيار بين أي من أنواع الأسئلة السابقة في

تصميم الاستمارة (D.Nachmaus & Ch.Nachmaus 81 214)

- موضوع الاستقصاء - فإذا كان موضوع الاستقصاء يستهدف التصنيف من خلال تعبيرات ذات أراء محددة مثل نعم/ لا، أوافق/ لا أوافق، أو التقدير التي يستهدف الكشف عن الترتيب أو الدرجة والكثافة، فإن الأسئلة المغلقة تعتبر أفضل استخداماً أما إذا كان الموضوع يستهدف التعرف على عملية تكوين هذه التقديرات وأسبابها، فإن الأسئلة المفتوحة تعتبر أكثر ماسبة .

- مستوى المعلومات المتاحة عند المبحر عن موضوع الاستقصاء، ذلك أن النص في هذا المجال يجعل الباحث يلجأ إلى الأسئلة المفتوحة لتكون مرشداً له في توجيه الإجابة، بينما تعتبر الأسئلة المغلقة أكثر مناسبة حينما يكون الموضوع حول سمات أو خبرات المبحر التي يدركها جيداً .
- وتعتبر الأسئلة المفتوحة أكثر مناسبة للتعبير عن الآراء أو الاتجاهات، لأن الأسئلة المغلقة في هذه الحالة لن تقدم تعبيراً صادقاً عما يعنيه المبحر .
- مستوى الدافع إلى الإجابة على أسئلة الاستقصاء فالأسئلة المغلقة تحتاج إلى دافع بسيط، لارتفاع مستوى وعي المبحر أو إدراكه وتفاعله مع موضوع الاستقصاء على سهل المثال، بينما تحتاج الأسئلة المفتوحة إلى دافع أقوى، فسر الاتصال بين الباحث والمبحر الذي يمثل عادة في أسلوب المناقشة الشخصية .

ثالثاً : إعداد الاستمارة في صورتها الأولية ورضع الأسئلة في أشكالها المختارة

بعد أن يتخذ الباحث قراره بشأن نوع الأسئلة المختارة، فإنه يبدأ في إعداد الاستمارة في صورتها الأولية، والتي ترتبط بداية باختيار شكل الأسئلة، وصبغتها وترتيبها على صفحة أو صفحات استمارة الاستقصاء .

ولا توجد بدائل في شكل الأسئلة المفتوحة، فهي أسئلة تبدأ عادة بأدوات الاستلهاج المعروفة، ويترك للمبحر مساحة كافية لتسجيل إجابته بالأسلوب والطريقة التي يراها، أو يسجلها الباحث كما يحسبها المبحر، أو يحولها الباحث إلى الفئات السابق ترميزها وإعدادها بما يتفق مع الإجابات في الأسئلة المفتوحة ذات الإجابات السابق ترميزها .

أما في الأسئلة المغلقة، أو ذات النهايات المغلقة فإن هناك عدداً من الأشكال التي توضع فيها الأسئلة وإجاباتها المحتملة، يختار منها الباحث ما يتفق مع طبيعة موضوع السؤال والبدائل المحتملة للإجابة، وهي كما سبق أن قدمنا في الفصل السابق تنتمي إلى مقاييس التصنيف والترتيب وتصلح لتحقيق هذه الأهداف والمخرج بتقديرات الخصائص والسمات وترتيب الاستجابات. ومن الأشكال الشائعة مايلي :

- الاستجابات الثنائية Dichotomouse Response

وهي عبارة عن بدليين فقط للاستجابات، يختار منها المبحوث واحدة فقط، وأبسطها نعم / لا، أوافق / لا أوافق . مثل :

- تشاهد البرامج الثقافية في التلفزيون نعم () لا ()
- يجب زيادة الوقت المخصص للبرامج الثقافية أوافق () لا أوافق ()

- الخيارات المتعددة Multiple Chouse

وهي هذا النوع تتعدد الاستجابات للسؤال الواحد، ويختار منها المبحوث استجابة واحدة تتفق مع الحقيقة المطلوبة، مثل فئات السن، أو فئات الدخل، أو فئات المستوى التعليمي . . . أو غيرها من الفئات الخاصة بالسمات العامة أو الاجتماعية والفردية، أو فئات السلوك المرتبطة بالاهتمام والتفصيل .

تفضل من الجرائد الصباحية جريدة..

- الأهرام ()
- الأخبار ()
- أخبار اليوم ()
- الجمهورية ()

وقد يسمح للمبحوث باختيار أكثر من استجابة من الاستجابات المتعددة، يرى أنه تتفق مع رأيه أو وجهة نظره، ويظهر استخدام هذا الشكل من الأسئلة في الأسئلة التي تبحث في التفصيل والاهتمام، والاستخدام والإشباع أو تحقيق الحاجات ومن الأمثلة على هذا الشكل مايلي :

* البرامج التي تفضل مشاهدتها في القناة الأولى بالتليفزيون :

- البرامج الإخبارية ()
- البرامج الثقافية ()
- البرامج الدينية ()
- البرامج الصحية ()
- البرامج الزراعية ()
- البرامج الرياضية ()

وفي هذه الحالة فإن المبحوث يمكنه ان يختار أكثر من استجابة تعبر عن
تفصيله ويحدد اختياره بعلاقة توضح بين أقواس البدائل المختارة مثل علامة ()

* لحرص على مشاهدة التمثيلات والمخططات التليفزيونية.. لأنها :

- تقدم معارف جديدة ()
- تعالج مشكلات المجتمع ()
- تعالج مشكلات الأسرة ()
- تسرح همن النفس ()
- تفعل الوركيت ()

ويراعى فى تحديد بدائل الاستجابات أن تكون كافية بحيث تشمل البدائل
المتوقعة، ويحدد المبحوث من بينها ما يناسب رأيه أو وجهة نظره، وذلك حتى
لا تتكرر فئة أخرى، أو غير ما ذكر، والتي تشكل صعوبة فى التصنيف والشعوب
وأجراء اختيارات صدق وثبات النتائج، وفى حالة زيادة عدد الخيارات أو البدائل
إلى حد يصعب تسجيله فى الأسئلة المخلقة، فإنه يفضل فى هذه الحالة أن تترك
الإجابة حرة أو مفتوحة، حتى تترك الحرية للمبحوث فى الإجابة دون أن يشعر أن
هذه الخيارات المحدودة تشكل قيداً على اختياره من خارجها .

وبالإضافة إلى ذلك يجب أن تتميز الخيارات أو البدائل بالاستقلال، بحيث
يمثل كل خيار أو بديل وحدة مستقلة متميزة، لا تتداخل مع غيرها من الخيارات أو
البدائل فى التصنيف .

- الخيارات المتعددة ذات العلاقة *Related Multiple Choise*

ويصلح استخدام هذا الشكل من الأسئلة فى الحالات التى يسعى الباحث فيها
إلى التعرف على صلات التفضيل والاهتمام بين الوسائل والمفردات وبعضها، أو
العلاقة بين الاستخدام والإشباع وتحقيق الحاجات التى تكشف عن التفضيل
ودوافعه أو أسبابه .

فيمكن على سبيل المثال دراسة العلاقة بين تفضيل الفرد لصحيلة معينة،
ومحطة إذاعية، فى وقت واحد من خلال هذا الشكل، كالآتى :

ضع علامة () أمام الجرائد التى تفضل قراءتها، والقنوات التليفزيونية التى
تفضل مشاهدتها :

- لقناة الأولى .

- القناة الثانية .

- القناة الفضائية المصرية .

- القنوات المحلية

- قناة النيل .

أو تقدير مستويات القراءة لصحف، التي تعكس التفصيل والاهتمام المقارن
بينها، مثل . من بين الجرائد الصباحية التالية، أذكر درجة انتظامها في قراءتها .

أقرأها بانتظام أحياناً نادراً لا أقرأها

الأهرام

الأخبار

الجمهورية

أخبار اليوم

أو تستخدم في التعرف على العلاقة بين استخدام الرسائل أو المفردات،
والدوافع أو الحاجات التي توغرها مثل :

من بين وسائل الإعلام الآتية، ضع () أمام الأسباب التي تجعلك تفرص
عليها:

الصحف الراديو التلفزيون

- اكتسب معارف جديدة .

- تعالج مشكلات المجتمع .

- تروح عن النفس .

- تقتل الوقت .

وبراعى عدم استخدام هذا الشكل من الأسئلة، بدلاً عن سؤالي كل منها
يحتاج إلى استجابة واحدة، توفيراً للوقت أو المساحة، لأن استخدامه يرتبط بمستوى
عمال من التعليم لدى المبحوثين، ومهارة عالية للمباحث في صياغة العلاقة بين
العناصر الرأسية والأفقية، وإمكانات تصنيفها وتبويبها بسهولة ويسر .

- الترتيب حسب الأهمية : *Rank - Ordering*

ويستخدم هذا الشكل في الحالات التي يرى فيها الباحث أهمية المفاضلة بين عناصر متعددة، تتفاوت درجة اهتمام وإدراك المبحوث لها .

ويطلب الباحث إما ترتيب العناصر في الاستمارة، أو إعطاء أرقام لهذه العناصر تدل على درجة الأهمية، مهما اختلفت مواقع هذه العناصر في الاستمارة
مثل : رتب البرامج الآتية حسب درجة اهتمامك بها :

البرامج الإخبارية/ البرامج الثقافية/ البرامج الدينية/ ... إلى آخره .

-١

-٢

-٣

-٤

-٥

أو يتم صياغة الترتيب كالآتي :

رتب البرامج الآتية من ١ - ١٠ (مثلاً) حسب درجة اهتمامك بها .

- البرامج الإخبارية (٢)

- البرامج الدينية (١)

- البرامج الثقافية (٣)

- البرامج الرياضية (٧)

- (٥)

ويراعى في الأسئلة الخاصة بالترتيب ألا تكون العناصر المراد ترتيبها، كثيرة ومتعددة تزيد من حيرة المبحوث، ونسب له ارتباكاً أثناء الترتيب، وكلما كان عدد العناصر صغيراً، كلما كان الترتيب أكثر سهولة للمبحوث والتحليل الإحصائي .

ويتفق الترتيب حسب الأهمية مع مستوى القياس الترتيبي *Ordinal Scale*

الذي يقتضى من الباحث وضع ترتيب لنتائج الرصد، حتى يوضح التباين في الاختيار من خلال هذا الترتيب، أو يعطى درجات تنازلية للمستويات بمرء أعلاها عن المستوى الأعلى في التقدير أو الاختيار . . . مثل :

ضع درجة من ١ - ١٠ تعبر عن درجة تفضيلك للموضوعات التالية :

- الموضوعات السياسية . ()
- الموضوعات الاقتصادية . ()
- الموضوعات الدينية . ()
- الموضوعات الرياضية . ()
- الموضوعات العلمية . ()
- ()
- ()
- ()

وبلاحظ أن الدرجة التي أعطها المبحوث، قامت بترتيب العناصر ترتيباً يعكس رأيه في الموضوع، الذي يمكن تفسيره بعدم موافقته على موضوع السؤال فأعطها أعلى درجة في التقدير .

- المجالات الفاصلة *Interval Scales*

ويمثل هذا النوع من الأسئلة في مقاييس الاتجاهات والتقدير التي سبق الإشارة إليها في الفصل السابق، وتستخدم بموضوع في قياسات الرأي والاتجاه والتفضيل، وذلك بأن يطلب من المبحوث اختيار الفواصل، أو المسافات التالية على رأيه أو اتجاهه من موضوع السؤال، الذي يقع بين رأيين متباينين يعبر عنهما لفظياً، فيطلق عليه مقياس التباين الدلالي *Semantic Differential Scale* - كما سبق أن أشرنا - أو مقياس المسافات الخمس، أو السبع، *Five or Seven - Step Rating Scale*، حيث تقع هذه المسافات أو الفواصل بين الألفاظ المتجاذبة ذات الدلالة، على أطراف الاتجاه، أو الرأي، فتعكس شدة أو كثافة الاتجاه، أو تأييد أو معارضة الرأي، وتستخدم مثل هذه الأسئلة أيضاً في وصف الصورة الذهنية من خلال خصائص الصفات التي ترسم هذه الصورة .

مستأز	-	-	-	-	-	ضعيف
مفهد	-	-	-	-	-	غير مفهد
مهم جداً	-	-	-	-	-	غير مهم على الإطلاق

وفي قياس الاتجاهات أو تقدير الأوزان، يتوسط هذه المجالات التقدير الصغرى أو المحايد، بحيث يمثل الاتجاه محور اليمين واليسار الاتجاه الموجب والسالب بنفس الأوزان .

موافق للغاية			محايد			معترض للغاية		
٣	٢	١	صفر	١	٢	٣	٢	٣
-	-	-	-	-	-	-	-	-

والمبحرث في هذه الحالة يؤثر على المسافة التي يرى أنها تقترب من الاتجاه الذي يمينها، فيحير من خلال الرموز التي يحتفظ بها الباحث عن شدة أو كثافة هذا الاتجاه .

- العبارات الجبرية *Forced Chois*

وهذه تتفق مع الأسئلة الصيغية، التي تكون قد انضمت أولاً إلى إجابة بالتفضيل أو عدم التفضيل، ولذلك لا يطرح على المبحرث استجابات تعكس نهائياً ما، ولكنها كلها تعكس أسباباً أو دوافع يرى الباحث أنها تمثل كل الاستجابات البديلة ويختار المبحرث منها، ولا يترك له حرية رفضها أو اختيار غيرها من السؤال، (تابع ١ .. أذكر الأسباب الأخرى)، الذي يأتي بعد هذه الأسباب، ولكن يقتصر على ما يراه الباحث فقط، والذي يعرض من خلال تكرار الإجابة في أشكال مختلفة .

أختر عبارة واحدة من العبارات التالية :

(١) - أشاهد التلفزيون للتسلية .

- أشاهد التلفزيون لقتل الوقت .

(٢) - أقرأ الصحف لزيادة معلوماتي .

- أقرأ الصحف لمعرفة أخبار العالم .

ومن خلال الأسئلة المتكررة يمكن للباحث التعرف على نماذج السلوك والاتجاهات وأسبابها أو دوافعها .

- ملأ الفراغات *Fill-in- The Blank*

وتستهدف مثل هذه الأسئلة استدعاء المعلومات لدى المبحرث، ومساعدته على التذكر من خلال السياق السابق، الذي يملأ فراغاته بكلمات أو جمل تعكس

معرفة بالموضوع، أو معلوماته عنه .

و نستخدم يتوسع في تحديد مستويات المعرفة واحتياجاتها مثل :

- القصة الإخبارية الرئيسية في الصفحة الأولى من جرائد السبت كانت حول... .
- جناح برنامج عالم الحيوان يوم..... من كل أسبوع .

وأشكال هذه الأسئلة ليست على سبيل الحصر، ولكنها على سبيل المثال، ذلك أن الباحث يمكنه أن يقدم بتصميم العديد من الأشكال التي تتعلق مع طرق القياس الرئيسية التي تستخدم في مجال مقارنة وتكوين الاستجابات، مثل القياس الاسمي أو اللغوي *Nominal* أو الترتيبي *Ordering*، أو الفاصل *Interval* ولها تطبيقات متعددة . كما يمكن استخدام الصور والرسومات المرتبطة بموضوع السؤال ، أو المحددة للاستجابات في الاستجابات التي تصمم للأطفال على سبيل المثال .

صياغة الأسئلة

يعتبر تحقيق النودج الاتصالي في بناء استمارة الاستقصاء، الأساس الأول لصديق هذه الاستمارة في تحقيق أهدافها الدراسية، ويرتبط بتحقيق النودج الاتصالي بداية صياغة الرموز والمعاني في أسئلة الاستقصاء بحيث تكون مفهومة لكل من الباحث والمبحوث بنفس المستوى .

ولذلك فإنه يجب أن تكون أحد الأهداف الرئيسية التي يسعى الباحث إلى تحقيقها في عملية الاستقصاء، تحقيق التواصل بين الباحث والمبحوث، وتوثيق الكثير من الجهد والوقت في اختيار صديق الاستمارة

وهناك العديد من المبادئ أو القواعد التي يجب أن يراعيها الباحث في صياغة أسئلة الاستقصاء التي تساعد على تجاوز المفوض في الأسئلة، وتجنب المبحوث الخيرة أو الارتباك التي تؤدي إلى التحريف غير المقصود في الإجابات أو إهمال بعض الأسئلة، أو الاستمارة كلها .

ومن هذه المبادئ والقواعد ما يلي :

لهب الأسئلة المزدوجة *Double-Barreled Questions* ، وهي الأسئلة التي تستهدف إجابتين من خلال سؤال واحد، قد يختلف الرأي فيهما، وتعتمد في صياغتها على حرف المطف أو البدل مثل :

هل توافق على تكرار إذاعة برنامج حديث المدينة في القناة الثانية أيضاً، وفي فترة السهرة ؟
أوافق لا أوافق

عنى هذا المثال قد يوافق المبحوث على تكرار إذاعة البرنامج، لكنه لا يوافق على أن يكون في فترة السهرة، فلابد من مجالاً لتسجيل الرأيين لأن الإجابة لا تقتصر إلا استجابة واحدة للسؤال المزدوج .

وأيضاً : توافق على تغيير التعليق الأخير، ببرنامج «دائرة الحوار» أو «وجهها لوجه»
أوافق لا أوافق

لا يثير الأمر مشكلة للمبحوث، إذا ما كانت الموافقة أو عدم الموافقة على برامج واحد، ولكن ذكر برنامج «دائرة الحوار» أو «وجهها لوجه»، يسبب حيرة للمبحوث الذي يوافق على التعبير ولكنه لا يدرى كيف يحدد البرنامج البديل، حيث لا يوجد مجالاً للاستجابة خاصة بهذا الاختيار .

ففي السؤالين السابقين يفضل صياغتهما في سؤالين مستقلين كالآتي :

- هل توافق على تكرار إذاعة برنامج حديث المدينة في القناة الثانية أيضاً ؟
أوافق لا أوافق

في حالة الموافقة على الإذاعة، هل توافق على إذاعته في فترة السهرة ؟
أوافق لا أوافق

وبالنسبة للسؤال الثاني، يكون الجزء الثاني من السؤال :

- في حالة الموافقة على تغيير التعليق الأخير، تفضل أن يذاع بدلاً من :
- دائرة الحوار .
- وجهها لوجه .

- أو يتجنب الباحث صياغة الأسئلة السالبة Negative ، وهي الأسئلة التي تسأل بالنفي، أو تسأل عن الجانب السلبي في موضوع السؤال، فتسبب حيرة للمبحوث في الإجابة، مثل :

- من بين الأسباب الآتية لقراءة الصحف، حدد الأسباب التي لاتوافق عليها :
- تقدم المعلومات والتفسيرات حول الشؤون العامة .
- أداة ضرورية في نظام الحياة اليومية .
- الهروب من متاعب الحياة اليومية .

- تساعد على اكتساب المظهر الاجتماعي .
- أداة للتواصل الاجتماعي والتعرف على مشكلات واهتمامات الناس .

وكذلك مثل :

- * من بين الصحف الآتية، أذكر الصحف التي لا تقرأها .
- * لا توفق على إنشاء قناة تلفزيونية ثالثة نعم () لا ()

- وتسبب الأسئلة الإيحائية *Leading Questions* محموراً واضحاً في الإجابة، لأن المبحوث قد يستشعر من خلال السؤال أن هناك إجابة مستهدفة يوافق عليها، أو يستجيب لها، ويظهر الإيحاء في تقديم السؤال، أو في بنية اللغوي الذي يحتوي على بعض الألفاظ أو العبارات العاطفية، التي تستميل المبحوث إلى إجابة معينة مثل :

- * التلميذات والأفكار المستوردة التي يذهبها التلفزيون تجعل التلفزيون يشارك في المسؤولية حول انحراف الشباب .

أوافق لا أوافق

للمقدمة التي بدأ بها السؤال تؤكد معنى معيناً باستخدام عبارة استمراء الأفكار من الخارج تجعل المبحوث يتحير بالإجابة نحو الموافقة، دون تفكير كافي في مسؤولية التلفزيون عن انحراف الشباب، ويمكن أن يقتصر السؤال في الجزء الثاني فقط وهو :

يشارك التلفزيون في المسؤولية عن انحراف الشباب

أوافق لا أوافق

وكذلك :

مثل الغالبية العظمى من الشعب المصري، ترى ضرورة التوسع في الصفحات الرياضية

أوافق لا أوافق

هل توافق على رأي المسئول بامتداد الإرسال ٢٤ ساعة .

أوافق لا أوافق

ويمكن صياغة السؤال دون الإشارة إلى كلمات الغالبية العظمى / المسئول / التي قد تسبب حرجاً للمبحوث في الإجابة .

- وبالإضافة إلى ذلك يتجنب الباحث الألفاظ أو المصطلحات المتخصصة التي توحى للمبحوث باستجابة معينة : مثل :

فى أدوات قراغك، تفضل قراءة الصحف، أو مجرد مشاهدة التلفزيون .

وها نجد أن استخدام كلمة « مجرد مشاهدة » قد تثير لدى المبحوث الإحساس بعدم أهمية الملاحظة فى السؤال، فيستجيب إلى تفضيل قراءة الصحف .

وكذلك فى استخدام المصطلحات المتخصصة .

من أين سمعت من هذه الاستخدامات الجديدة فى الزراعة ... ؟

فكلمة (سمعت) هنا حددت بداية الوسائل السمعية فى الإعلام وتجعل المبحوث يستجيب مشهوراً إلى الراديو أو التلفزيون وإرسال الصحف، التى قد تكون مصدراً لهذه المعارف .

- ويعتبر غموض السؤال عاملاً من عوامل عدم فهم السؤال، أو مايعنيه الباحث بمحتواه . وذلك نتيجة عدم مراجعة الباحث للإطار المرجعى للمبحوث الذى يؤثر فى إدراكه للرموز والأشياء المحيطة به، فيجعله يفهم هذه الرموز أو الأشياء فى إطار هذه المدركات، ومايكون خارج مدركاته يصعب عليه فهمه، وبالتالي استجابته له .

وى بسبب غموض السؤال، استخدام الكلمات الصعبة، أو، المصطلحات، أو الكلمات المهجورة، والكلمات ذات المعانى المزدوجة، أو التركيبات اللفظية الجوفاء التى لا تؤدى معنى محدداً، أو استخدام التعبيرات اللفظية الكمية مثل : كثير / قليل / مهم / ضعيف دون أن يكون هناك أساس معيارى لشدة هذا أو ذاك من هذه التعبيرات .

ولذلك لابد يجب على الباحث أن يتجنب هذا الغموض، وينجأ إلى الأساليب والألفاظ والتركيبات والمعانى الواضحة، وأن يتحلى دائماً بالمبحوث بمستواه التعليمى والثقافى والاجتماعى الذى يؤثر فى مدركاته، فلا يستخدم شيئاً يخرج عن هذا الإطار، يؤدى إلى غموض السؤال .

- أن يتأكد الباحث من أن السؤال لايسبب حرجاً، فى الإجابة عليه، مثل الأسئلة المرتبطة بالأعراف والتقاليد الاجتماعية، التى لا تتوقع من المبحوث أن يستجيب إلى ما يخالفها، أو الأسئلة التى تفتل تهديداً للمبحوث نتيجة مخالفة السلك

فيها لتقاليد المجتمع، مثل السؤال عن مشاهدة التحفيلات أو الأفلام الخارجية على الآداب العامة، أو تأييده لبعض الأفكار أو الآراء الدخيلة على المجتمع والتي يعتقد أن المجتمع يرفضها، ففي مثل هذه الحالات سيتردد المبحوث كثيراً في الإجابة على هذه الأسئلة، وربما يرفض الإجابة على الاستشارة كلها .

وعندما يكون السؤال ضرورياً في مثل هذه الحالات، وتكون الإجابة مستهينة فإنه يمكن للباحث أن يلجأ إلى الأسئلة قهر المباشرة، التي تجعل المبحوث يتحسس إلى الإجابة عليها اعتقاداً منه أن الإجابة لا تعبر عن رأيه الشخصي، مثل :
- ماهي في رأيك الأسباب التي تجعل الأفراد لا يقرأون الصحف القومية... وهذا السؤال يعتبر بدلاً عن سؤاله، لماذا لا تقرأ الصحف القومية ؟...
وكذلك :

- لماذا يرفض الشباب من ذرى المؤهلات العليا الاستماع إلى نشرات الأخبار الرسمية ؟..

بدلاً من سؤاله، هل تذيع نشرات الأخبار الرسمية كل الحقائق ؟.

وتعتبر الأسئلة الخاصة بالسن، والتعليم، والدخل، من الأسئلة المحرجة بالسمية للمبحوث، التي يلجأ الكثير من الأفراد إلى تجنب الإجابة عليها بطريقة مباشرة .

ولذلك فإنه عادة ما يتم صياغة هذه الساعات في فئات يستجيب إلى إحداها بدلاً من سؤاله مباشرة عن سنه، أو تعليمه أو دخله، مما يؤكد على ضرورة تحقيق التوازن بين الدقة التي يحققها السؤال المباشر حول هذه الأمور واحتمالات رفض مثل هذا السؤال .

- أن يتجنب الباحث أيضاً الأسئلة التي تستهدف معلومات تفصيلية قد لا يتمكن المبحوث من تذكرها أو استعادتها، فتشكل صعوبة في الإجابة تجعله يهمل السؤال، مثل: كم عدد الساعات التي شاهدت فيها التلفزيون خلال الأسبوع الأخير...؟ وتزايد بالتالي نسبة الإجابات المرفوضة، ويصبح من الأفضل الاكتفاء بسؤاله عن عدد الساعات التي شاهد فيها التلفزيون أمس .

وكذلك السؤال العام عن المعارف التي اكتسبها الفرد من الصحف خلال الشهر الماضي، أو السؤال عن التغير في عادات المشاهدة أو الاستماع في هذا العام عن العام الماضي... وهكذا .

- ومن الملاحظ أن المبحرث عادة ما يكون مستعصماً في الإجابة على أسئلة الاستقصاء، ولذلك فإن طول السؤال أيضاً قد يؤدي إلى عدم فهمه، ولهذا فإن الباحث يجب أن يحاول قدر الإمكان صياغة السؤال في عبارات قصيرة وجمل مركزة، ويشكل لا يخل بالمعنى أو يؤدي إلى استخدام كلمات أو عبارات غريبة على المبحرث .

وهذه الآراء التي يرى المحرر ضرورة مراعاتها في صياغة الأسئلة، هي على سبيل المثال لا الحصر - وكلها أو مثيلاتها - تستهدف بصفة عامة تسهيل عملية الإجابة على أسئلة الاستقصاء، وتقليل الجهد والوقت المبذول فيها، بحيث لا تشكل عبئاً على المبحرث فيهملاً أجزاء من الاستمارة، أو الاستمارة كلها، ذلك أن الهدف النهائي هو الارتفاع بقدر الإمكان بنسبة الاستجابات الدقيقة المرتدة إلى الباحث، خاصة في الاستقصاء اليربدي الذي يتولى فيه المبحرث وحده الإجابة على الاستمارة .

ونشير كذلك إلى أنه ليست هناك حدود ملزمة لاختيار الأسئلة المفتوحة أو المغلقة، ولكن الاختيار يرتبط بالدرجة الأولى بنوع البيانات، وخصائص عينة المبحرثين، وأسلوب جمع البيانات، مع مراعاة تنوع الأسئلة وأشكالها في حالة الأسئلة المغلقة، حتى يتجنب الباحث الأسئلة والإجابات النمطية التي لا تستثير تعاون المبحرث، وتبحث على الملل الناتج عن التعامل مع نمط واحد من الأسئلة

ويظل تحديد عدد الأسئلة مرهوناً بموضوعات الاستقصاء، وتعددتها من جانب وتأثير هذا العدد على طول الاستمارة من جانب آخر، والتي ينبغي للمحرر أن يتحدد طولها إلى أقل قدر ممكن لتوفير الوقت والجهد على المبحرث، وتلاقي التأثير الذي يمكن أن يحدث في استجابات المبحرث نتيجة طول الاستمارة وتعدد أسئلتها بشكل كبير .

ففي دراسة لتأثير طول الاستقصاء على نوعية الاستجابات (A.R.Herzog & J.G.Bachman 81 544-59) وجد الباحث تبايناً كبيراً في استجابات الأفراد الخمسة استقصاءات قصيرة، عن الاستقصاء الطول، الذي يضم مفردات الاستقصاءات لقصيرة، والتي كانت مدة الإجابة المقترضة لها 10 دقيقة، وكانت مدة الإجابة المقترضة للاستقصاء الطول ساعتين مع وجود دوافع مادية للمبحرثين

تمثلت في المقابل المادى . وإطلاق وقت الفصل الدراسى لطلبة الدراسات العليا ، الذين كانوا يمثلون المحورين في هذا الاختبار . وقد انتهى الباحث إلى أنه رغم الدواعى المستخدمة ، فإنه كان هناك تأثير لطول الاستمارة على نوعية الاستجابات . ولأفراد في الجزء الأخير من الاستقصاء الطويل يكونون غطيين في الإجابة ، ولذلك ينصح بأنه إذا كانت هناك ضرورة لاستخدام استقصاء طويل فإنه يفضل تقسيم الأسئلة إلى جزئين على الأقل ، وصياغة الأجزاء في نظم مختلفة لمختلف المجموعات الفرعية من العينة ، حتى يمكن الاعتماد على صدق الاستجابات ، ولتجنب الخطأ العشوائى الذى يفرضه الوقت والمجهود المرتبط بطول الاستمارة .

ترتيب الأسئلة

ويستهدف ترتيب الأسئلة المناسب *Questions Order* ، تقليل الوقت والمجهود الذى يبذله المبحوث في الإجابة على الأسئلة ، ذلك أن الأسئلة التى تفتقر إلى الترتيب المناسب ، ترفع المبحوث وتؤثر في مستوى تعاونه ، وبالتالي في مستوى الاستجابة إلى الاستقصاء .

ولا يمكن أن نقرر أن هناك ترتيباً منطقياً يحقق هذه الأهداف ، ولكن رؤية الباحث ، وطبيعة موضوعات الاستقصاء ، وخصائص عينة المبحوثين ، تؤثر تأثيراً كبيراً في الترتيب المناسب للأسئلة ، خاصة في علاقة الموضوعات بعضها ببعض .

واتباع الترتيب المنطقي للأسئلة يفرض الانتقال من الأسئلة السهلة إلى الأصعب ، حتى لا يصطدم المبحوث بداية بصعوبة الأسئلة فيحجم عن استكمالها ، بينما أن الإجابة على الأسئلة السهلة في البداية تكون دافعاً إلى استكمال الإجابة حتى لو كانت أكثر صعوبة .

وفرض أيضاً ، الانتقال من الأسئلة العامة إلى الأسئلة المحددة ، حتى يتم تهيئة لمبحوث من خلال الأسئلة العامة إلى إجابة الأسئلة المحددة . فمن الطبيعي أن نبدأ بالأسئلة الخاصة بامتلاك أجهزة التلفزيون ، ومشاهدته ، وكثافة المشاهدة قبل الأسئلة الخاصة بالتفضيل والاهتمام بالبرامج والمفردات ، أو المعرفة المكتسبة من خلال المشاهدة ... وهكذا .

وفي دراسة لتأثير ترتيب الأسئلة على استجابات المسح (S.G.Mc Farland 208 15) انتهى الباحث إلى أهمية أن تسبق الأسئلة التي توجهها للتقديم العام لموضوعات معينة، الأسئلة الأكثر تحديداً، ذلك أن الأسئلة المحددة تعلق وضعاً محدداً، ربما يؤثر في الإجابة على معظم الأسئلة العامة، بينما الأسئلة العامة أقل تأثيراً على الاستجابات لأكثر الموضوعات الفرعية المحددة .

وانتهى الباحث في هذه الدراسة إلى فرض قابل للاختبار مصرحه أنه عندما تكون إجابات المبحوث على سؤال ما، مؤشراً سلوكياً لأسئلة أخرى، فإن السؤال المحدد أولاً سوف يعزز العلاقة الارتباطية الإيجابية بين السؤالين .

وفي المجالات التي ترتبط فيها الأسئلة بإطار زمني، فإن اتباع الترتيب الزمني في ترتيب الأسئلة يكون مفضلاً، خاصة في الأسئلة الخاصة بالآراء أو الاتجاهات المرتبطة بالتطور التاريخي للأحداث أو التطور المعاصر أو التعليمي للفرد .

وكذلك يفصل أن تكون الأسئلة المفتوحة متأخرة في ترتيب الأسئلة، لأنها تتطلب جهداً في التفكير واستعادة المعلومات وترتيبها ووضعها في إجابة، وهذه العملية تستغرق وقتاً أكبر من إجابة الأسئلة المفتوحة أو الأسئلة التي تستهدف التصرف على الآراء والاتجاهات .

ونظراً لأن الأسئلة ذات الحساسية بالنسبة للمبحوث قد تمتد من الاستمرار في الإجابة، فإنه يفصل أن تكون متأخرة أيضاً، حتى تدعم الأسئلة السابقة مواصلة في الإجابة على الأسئلة ذات الحساسية أو المعرجة .

ولذلك يرى الكثير من الخبراء، أن تكون الأسئلة الخاصة بالمسائل الأولية أو العامة للفرد في نهاية الاستقصاء، حتى لا تصيب له حرجاً في البداية فيبرهن الاستجابة إلى الاستقصاء .

وبصفة عامة فإن الترتيب يستهدف أساساً تبسيط الإجابة على المبحوث، وتوفير الوقت والجهد في البداية، الذي يجعله يستمر في الإجابة بعد ذلك، وهنا الأسلوب يشبه الخبراء بالقمع ويطلقون عليه أسلوب القمع *Funnel Technique* في ترتيب الإجابة الذي يعنى الانتقال بين الأسئلة في سهولة ويسر، مع تأخير الأسئلة الصعبة والمعرجة والتي تحتاج إلى تفكير أكثر إلى نهاية الاستمارة .

ويرتبط بنظام الترتيب أيضاً، توزيع الأسئلة في وحدات يجتمع لها التشابه سواء في علاقتها بموضوعات الأسئلة، أو بطريقة الإجابة، وبحيث يكون الانتقال بين هذه الوحدات انتقالاً سهلاً لا يشعر به المبحوث، ولا يهجر عن فقرة تتصل في التبعاد بين الموضوعات التي تجتمع حولها الأسئلة، أو بين طرق الإجابات .

ويؤثر أيضاً سياق الأسئلة ومحاورها في الحالات التي يبدو فيها تعارض الآراء بحيث نجد تبايناً في نتائج الاستجابة للسؤالين في ترتيبين مختلفين مثل :

أن نسأل أولاً - هل تسمح باستقبال كل القنوات الفضائية ؟

ثم بعد ذلك - هل تسمح بوصول البرامج التلفزيونية المصرية إلى كل دول العالم ؟
أو العكس هذا الترتيب السابق .

ولقد أجريت دراسة مشابهة، حول تأثير سياق ومحاور الأسئلة على الاستجابات ووجد الباحث تبايناً كبيراً بعد تغيير ترتيب الأسئلة بالنسبة لبعضها . ووصفها في مواقع متباعدة في الاستمارة (M.Schuman 83 112-15) مما يفرض على الباحث ضرورة ملاحظة محاور الأسئلة وعلاقتها بالسياق، واختيار الأفضل في ضوء ما يراه الباحث من احتمالات التأثير في الاستجابة، وهذا ما يكون الخيار بين تقديم وتأخير الأسئلة ذات العلاقة أو تفرقة، أو محاورها، في وحدات الاستمارة .

وتظهر أهمية الترتيب في استخدام ما يسمى بأسئلة التصفية *Filter* أو الأسئلة الكاشفة *Screening* ، التي تستخدم في الحالات التي يحتمل فيها وجود تباين في الاستجابات، مرتبطاً بتباين في السمات أو السلوك، يستدعي من الباحث توجيه أسئلة أخرى لاستكمال البيانات الخاصة بكل مجموعة فرعية من المجموعات المتباينة .

ونظراً لأن الباحث يدرك منذ البداية التباين في المجموعات، وما يتطلبه من استدعاء معلومات أخرى ترتبط بهذا التباين، فإنه يضع في اعتباره صياغة الأسئلة التي تراجعه هذه الاحتمالات، من خلال أسئلة التصفية أو الأسئلة الكاشفة .

ولذلك فإن هذا النوع من الأسئلة يستهدف بداية مواجهة احتمالات التباين في الاستجابات، وما يرتبط به من التعرف على اتجاهات الفئات المتباينة، أو آرائها التفصيلية، أو الأسباب والدوافع .

ويتم تنظيم الأسئلة في هذه الحالة على مستويين .

- الأسئلة السابقة أو المتبوعة وهي التي يطلق عليها أسئلة التصفية أو الأسئلة الكاشفة . مثل : هل تقرأ الصحف بانتظام نعم لا
- الأسئلة التالية، والتي يطلق عليها الأسئلة الاحتمالية لأنها توجه فقط إلى من يحتمل أن تكون استجاباتهم في اتجاه معين .
مثل: ماهي أهم القصص الإخبارية التي قرأتها في صحف أمس ؟
ومن الطبيعي أن يكون السؤال التابع لن أجاب بـ(نعم) فقط، أما من أجاب بـ(لا) فلا يطلب منه الإجابة على هذا السؤال ويطلب منه الانتقال إلى الأسئلة التالية للسؤال التابع .

ويراعى في ترتيب هذه الأسئلة أن تكون الأسئلة الاحتمالية تالية لأسئلة التصفية أو الأسئلة الكاشفة، وأن تكون تعليقات الإجابة واضحة للمبحوثين، وهناك طرق عديدة يمكن أن يصممها الباحث، تتفق مع هذا الفرض، ومن الطرق الشائعة الأمثلة التالية :

١- هل تقرأ الصحف بانتظام

نعم (أجب على السؤال رقم ٢)

لا (أجب على السؤال رقم ٣)

٢- ما هي أهم القصص الإخبارية التي قرأتها في صحف أمس ؟

.....
.....
.....

٣- هل تشاهد التلفزيون بانتظام ؟

نعم

أحياناً (أجب على السؤال رقم ٥)

لا

٥- ماهي الأوقات المفضلة لمشاهدة التلفزيون ؟

- الفترة الصباحية .

فترة ما بعد العصر

- الفترة المسائية .

- فترة المسرة

وقد يتم فصل السؤال أو الأسئلة الاحتمالية في وحدة خاصة، أو في شكل مربع أو مستطيل، يفصل بينه وبين الأسئلة العامة للمبحوثين كليهما .
مثل :

<p>هذا السؤال - أو هذه الأسئلة خاصة بالإناث فقط .</p> <p>- ماهي الصحف النسائية التي تفضلونها أكثر ؟</p> <p>.....</p> <p>.....</p> <p>.....</p> <p>- ما الذي يجذب اهتمامك في برامج المرأة في التلفزيون ؟</p> <p>.....</p> <p>.....</p> <p>.....</p>
--

وهكذا تتعدد المجموعات الفرعية في هيئة المبحوثين، والتي تظهر من خلال تعدد الاستجابات في أسئلة التصفية لأنه يجب توضيح تعليمات إجابة الأسئلة الاحتمالية بدقة، أمام الاستجابات الخاصة بها، مثل :

من بين وسائل الإعلام المحلية :

- تقرأ جريدة واحدة بانتظام .

- تقرأ جريدة ومجلة بانتظام .

- تكتفي بالصحف ولتشاهد التلفزيون (أجب على السؤال رقم ٥)

- تكتفي بالتلفزيون ولا تقرأ الصحف (أجب على السؤال رقم ٨)

- تقرأ الصحف وتشاهد التلفزيون (أجب على السؤال رقم ١٢)

وبالإضافة إلى الاهتمام بالترتيب، ومراعاته بالنسبة لأسئلة التصفية وأسئلتها لشعبة أو الاحتمالية، فإن الباحث قد يرى أن يضيف أسئلة تأكيدية أو ضابطة، أو أسئلة صدق يتأكد من خلالها من مدى صدق استجابات المبحوث على الأسئلة .

وهذه الأسئلة عادة ما تكون ذات علاقة بغيرها من الأسئلة، وإن كان الباحث

لا يلتزم بترتيبها معاً في وحدة واحدة، أو في ترتيب منتظم .

مثل: (٧) تفصل أن تقرأ في الجريدة .

- عناوين الأخبار والموضوعات .

- الصفحات الإخبارية .

- القصص الإخبارية .

- المقالات والتحليلات .

- الصفحات المتخصصة .

- أخرى ... تذكر .

(١٤) تفصل أن تقرأ الجريدة

صباحاً ظهراً مساءً في المنزل

فمن الطبيعي أن من يقرأ المقالات والتحليلات لا يحتاج له الفرصة في الصباح أو آت . العمل . ولذلك فإن الاستجابة بما يفيد ذلك تدل على عدم صدق الاستجابات في هذا السؤال، التي تسمح للباحث باستبعاد الإجابة على السؤال أو استبعاد الاستمارة كلها .

رابعاً: اختبار صدق

استمارة الاستقصاء .

تستهدف هذه الخطوة التأكد من صلاحية الاستمارة للتطبيق، وتحقيق أهدافها في جمع البيانات المطلوبة، وهو ما يسمى بصدق الاستمارة *Validity*، أي صلاحية الاستمارة في تحقيق الهدف الذي صممت من أجله (قياس ماهر مطلوب قياسه) .

وهناك ثلاث طرق مكتملة لاختبار استمارة الاستقصاء وصدقها ، والتأكد من أنها تقيس ما هو مطلوب قياسه فعلاً، وصلاحيتها لجمع البيانات المطلوبة فعلاً .

(١) مراجعة الأسئلة وصلاحيتها والإجابات البديلة .

وفي هذا المجال هناك مجموعة من الأسئلة التي يطرحها الباحث لمراجعة الأسئلة، والتي تشير إجاباتها إلى مدى صلاحية الأسئلة والاستقصاء للتطبيق، وهذه الأسئلة تتعلق بمحتوى السؤال، وصياغته، وأشكال الإجابات، وترتيب الأسئلة في استمارة الاستقصاء، وهذه الأسئلة يضعها الخبراء كمرشد لتصميم استمارة الاستقصاء (L.H.Kidder 83, 163-78) .

- بالنسبة لمحتوى السؤال : يطرح الباحث هذه الأسئلة :
 - * ما هو مدى أهمية السؤال وارتباطه بأهداف الدراسة .
 - حاجة موضوع السؤال إلى سؤال منفصل، أو إمكانية إدماجه في أسئلة أخرى .
 - تكرار موضوع السؤال في أسئلة أخرى .
 - * هل يحتاج موضوع السؤال إلى عدد أكثر من الأسئلة ؟
 - كفاية السؤال للمعلومات المطلوبة .
 - تقسيم السؤال إلى عدة أسئلة .
 - الحاجة إلى أسئلة أخرى لتوضيح الإجابة .
 - * هل لدى الأفراد المعلومات الضرورية لإجابة هذا السؤال ؟
 - إمكانات الأفراد في إجابة السؤال .
 - احتمالات تجنب الفرد الإجابة على السؤال .
 - ارتباط السؤال بخبرة لدى الفرد، أو خبرة قديمة يصعب تذكرها .
 - * هل يحتاج السؤال إلى زيادة في الإيضاح أو التحديد ؟
 - مدى عمومية السؤال .
 - مدى ربط السؤال بخبرات الفرد السابقة .
 - مدى تعبير السؤال عن المجالات عامة تحتاج إلى تحديد .
 - مدى تحيز السؤال، وافتقاره إلى أدوات لها من جديدة .
 - * هل سيقدم الأفراد المعلومات المطلوبة فعلاً .
 - الحرج أو المرح الذي سيبدو السؤال المباشر .
 - التهوين أو التهويل من الحقائق المطلوبة .
- بالنسبة لصياغة الأسئلة، يوجه الباحث مجموعة من الأسئلة الآتية التي يمكن أن تقيم إجاباتها دقة الصياغة، واتفاقها مع إطار البيانات وأهداف البحث .
 - * هل يحتمل عدم فهم السؤال .
 - مدى سهولة الألفاظ المستخدمة .
 - استخدام مصطلحات غير واضحة .
 - استخدام جمل قصيرة وبسيطة في السؤال .

- استخدام الأسئلة المزدوجة التي تحمل أكثر من فكرة .
- احتمالات تعبير معنى السؤال بتغيير أحد الألفاظ أو العبارات .
- مدى استخدام التقديرات اللفظية للأوزان : قليلاً .. كثيراً، بدلاً من تحديد أوزان كمية معينة عنها .
- بالنسبة لشكل الإجابات .
- * هل من المفضل بالنسبة لنوع البيانات المطلوبة استخدام الأسئلة المفتوحة أو المغلقة .
- * هل تعتبر بدائل الأسئلة المغلقة، كافية، محددة، ونظمية ؟
- بالنسبة لترتيب الأسئلة .
- * هل هناك تأثير على إجابة أسئلة محتوى الأسئلة السابقة .
- هل الأسبق هي أسئلة عامة .
- هل يساعد ترتيب الأسئلة على استدعاء الإنكار بتسلسل واضح .
- هل أصبح السؤال غير مناسب لوجود إجابات سابقة تغطي عنه .
- * هل يتفق ترتيب الأسئلة مع طبيعة الترتيب النفسى الصحيح، بحيث يثير اهتماماً لدى المبحوث إذا ما تقدم أو تأخر عن مرقمه .

(٢) عرض استشارة الاستقصاء على هذه من أصحاب الاختصاص، في موضوع الاستقصاء، وفي مناهج البحث العلمى، وذلك للكشف عما يكرن في تصميم الاستشارة من قصور أو أخطاء علمية، أو منهجية تؤثر في موضوعية الاستقصاء وصدق محتواه وبنائه .

(٣) توزيع هيئة أولية من استشارة الاستقصاء على هيئة محدودة مشابهة للهيئة الرئيسية للكشف عن مدى فهم الهيئة للأسئلة وطريقتها وأشكالها، ومجاربها مع أشكال الإجابات وترتيب الأسئلة، والكشف عن الألفاظ الصعبة، أو غير الشائعة، أو ما يظهره هذا الاختبار من صعوبات يمكن تلخيصها، عند إعداد صحيفة الاستقصاء في صورتها الأولية .

خامساً : الإهداء النهائي لاستشارة الاستقصاء

بعد أن ينتهى الباحث من اختبار وتجريب الاستشارة في صورتها الأولية،

ويقوم بما يراه من إجراءات ترتفع بمستوى صدق أو صلاحية الاستمارة لجمع البيانات المستهدفة، يقوم الباحث بعد ذلك بإعداد الاستمارة في شكلها النهائي

ويرتبط بالإعداد النهائي لاستمارة الاستقصاء، تصميم العلام الميسب الذي يحقق ايجادية الشكبة، ويشير انتباه المبحوث إلى البيانات الأساسية من عنوان الاستقصاء والجهة التي تفنناه أو تكفله .

وبداً الاستقصاء في صفحته الأولى ، بإصاح كامل من عنوان الاستقصاء، والبحث الذي يرتبط به الاستقصاء وأهميته العملية والعلمية، وأهمية البيانات التي يستهدفها الاستقصاء، وطرق الاستفادة من النتائج .

وكذلك المعايير التي تم على أساسها اختيار المبحوثين، مع الإشارة إلى سرية البيانات أو الإشارة إلى عدم الحاجة إلى كتابة الاسم .

وتخصص صفحة التالية للتعليمات الموجهة إلى المبحوثين، وشرح مفصل لطرق الاستجابة إلى هذاائل الإجابات، وكذلك التعرف بالمفاهيم والمصطلحات التي قد تتضمنها أسئلة الاستقصاء، ثم يلي ذلك الأسئلة مبنية ومرتبعة مراعيًا إلى ذلك المبادئ الأساسية في التبريد والترتيب، وتلافي الأخطاء أو القصور الذي كشف عنه اختبار وتجريب الاستمارة .

ويراعى أن تترك مساحات بيضاء في نهاية الاستقصاء حتى يحرك للمبحوث الفرصة لأن يسجل مآبراه، ولم تخصصه الأسئلة، من آراء أو ملاحظات إضافية

وفي النهاية يوجه الشكر للمبحوث على تعاونه بالاستجابة إلى هذا الاستقصاء، وحث على سرعة الاستجابة وإرسال الاستمارة على العنوان الذي يعاد نشره ثانية في نهاية لاستمارة، مع توضيح كافة التسهيلات البريدية التي يقدمها الباحث لاسترداد الاستمارة .

ويراعى في انطباعه اتخاذ كافة الاجراءات القوية، وتوفير كافة المقومات، التي تساعد على إخراج استمارة الاستقصاء في شكل يشير إعجاب المبحوث، ويجذب اهتمامه إليه .

ثم يرفق خطاب الاستقصاء - السابق الإشارة إليه - ويرسل إلى المبحوث مع مطروء آخر مكتوب عليه العنوان، وملصق عليه طابع البريد كلما تيسر ذلك

المقابلة والملاحظة الميدانية

على الرغم من التوسع في بحوث المسح التي تعتمد على الاستقصاء في نسبة كبيرة منها، إلا أن هذا الأسلوب في جمع البيانات لا يصلح في جميع الحالات . وبصفة خاصة عندما تكون هناك حاجة ضرورية للتواصل المباشر مع المبحوثين *Face to Face Communication* سواء بسبب الأمية أو انخفاض مستوى التعليم، أو بسبب الحاجة المنهجية إلى ملاحظة السلوك الفعلي كما يحدث في الواقع، أو في الدراسات الخاصة بالطفولة المبكرة .

وفي هذه الحالات تظهر الحاجة إلى استخدام أسلوب المقابلة *Interview* في جمع البيانات من المبحوثين مباشرة . أو استخدام أسلوب الملاحظة *Observation* لرصد أنماط السلوك الخاص بالعلاقة بين الفرد ووسائل الإعلام أو تأثيراتها، وتسجيل هذا الرصد في بطاقات تعد لهذا الغرض، تتضمن وصفا دقيقا لهذه الأنماط السلوكية .

وعلى الرغم من اقتراض تصاعد الاهتمام بهذه الأساليب، مع زيادة الاهتمام بالبحوث الخاصة بالطفل وعلاقته بوسائل الإعلام التي ارتفعت بشكل واضح خلال الثمانينات والتسعينات حيث بلغت نسبة البحوث في هذه الفترة وحدها ٨٩٪ من مجمل البحوث الخاصة بالطفل ووسائل الإعلام منذ الستينات وحتى منتصف التسعينات (السيد بهتسي ٩٤، راجية فنديل ٩٧). على الرغم من ذلك نجد أن معظم هذه الدراسات اعتمدت على الطرق والأساليب غير المباشرة في وصف العلاقة بين الطفل ووسائل الإعلام، مثل الاستقصاءات مع القائمين بالإتصال أو الأسر

المصرية، أو تحليل محتوى إعلام الطفل لأغراض وصف المحتوى أو الملاحظة غير مباشرة لسلوكه وذلك ترتفع استخدام الأدوات المذكورة إلى أكثر من ٩٠٪ بينما لاقتل المقابلة بأكثر من ٩٪ وتكاد تختفى تماماً الملاحظة الميدانية لوصف سلوك الطفل مع وسائل الإعلام.

ومجال دراسة الطفل، وتقييم الحملات الإعلامية في الريف وبين الفئات ذات المستويات الاجتماعية المنخفضة، هذه المجالات تكون أكثر حاجة لتوظيف وسائل المقابلة والملاحظة الميدانية وأدواتها في القياس وجمع البيانات لتحقيق الأهداف المنهجية.

المقابلة وأنواعها

يجتمع في أسلوب المقابلة خصائص لمؤج الاتصال المواجهي . فبممكن تعريفه بأنه تداعيل لفظي منظم بين الباحث والمبحوث أو المبحوثين لتحقيق هدف معين .

ومن خلال هذا التعريف يمكن أن نحدد خصائص المقابلة في الدراسات الإعلامية لي الآتي :

- إنها عبارة عن تداعيل لفظي، يسمح للمبحوث بتخطي حدود الإجابة المجردة على أسئلة الباحث، إلى الحرية الكاملة في الإجابة على الأسئلة بالطريقة التي يراها، والتعبير عن آرائه وأفكاره ومعتقداته .

- بها عبارة عن أسلوب منظم، يقوم على مجموعة من الخطوات والإجراءات العلمية والمنهجية، التي تنظم اللقاء وتدير الحوار، في إطار الأهداف البحثية لتنظيم المقابلة .

- إنها ليست مجرد حديث أو حوار عادي بين طرفين، ولكنها تهدف إلى تحقيق هدف معين، يرتبط بطبيعة المشكلة أو الظاهرة محل الدراسة، أو طبيعة البيانات، أو خصائص الأفراد المبحوثين .

وترتفع أهمية المقابلة في دراسة جمهور المتلقين، في الحالات الآتية، التي توضح إطار الاستخدامات، وكذلك ما تفرده به المقابلة من مزايا تختلف عن وسائل جمع البيانات الأخرى.

- تسمح المقابلة للباحث بالتعمق في أغوار المبحوث، لمعرفة أفكاره، وآرائه

ومعتقداته، ودوافعه من خلال الحوار المتصل والمناخ الودي الذي يعكسه نظام المقابلة، وبهذا يمكن أن يتعرف على أبعاد جديدة في الدراسة لا يصل إليها من خلال الأساليب الأخرى، ولذلك يطلق عليها مصطلح «الاستيوار» الذي يعنى سير أغوار المبحوث، أى اختيار وتجهيز أعماقه، ولذلك تظهر أهميتها في الحصول على البيانات الخاصة بالانجهاات والآراء والمعتقدات والمشاعر أكثر من البيانات الخاصة بالحقائق، حسب التقسيم النوعى للبيانات المطلوبة التى يتم تقسيم محتوى الأسئلة في إطارها .

- تظهر أهمية المقابلة في المجتمعات أو الحالات التى تكون فيها نسبة الأمية مرتفعة، حيث لا يتطلب أسلوب المقابلة من المبحوث قراءة الأسئلة والاستجابة إلى مافها، ولكنه يجيب على ما يوجه إليه من أسئلة يلقيها أو يقرأها الباحث .

- قد لا تتوفر في بعض الدراسات القدر الكافى من البيانات أو المعلومات التى تسمح بتحديد المشكلة أو الظاهرة تحديداً دقيقاً، أو الصياغة الدقيقة لفروض الدراسة، أو تحديد إطار البيانات تحديداً دقيقاً، ولذلك فإن المقابلة تسمح بالاقتراب من الظاهرة أو المشكلة ومفردات البحث والتعرف عن قرب على أبعاد جديدة فيها، لا توفرها الأساليب الأخرى كالأستقصاء، في حالة عدم كفاية البيانات أو المعلومات .

- إن المرونة التى يوفرها أسلوب المقابلة تسمح بالتغلب على الصعوبات العديدة التى تؤدى إلى التحريف في الإجابات، أو نقص استجابات المبحوثين، التى تظهر في الاستقصاء، حيث تسمح المقابلة للباحث بشرح الأسئلة الغامضة، وتوضيح معانى الكلمات والألفاظ، والعبارات المستخدمة، واستشارة المبحوث إلى الإجابة على الأسئلة كلها، وعدم إهمال أو إغفال أى أسئلة .

وبذلك ترتفع نسبة الاستجابات إلى الأسئلة، ويجمع البيانات المطلوبة .

- ضبط الاستجابات إلى المقابلة، ذلك أن المبحوث سيجيب على الأسئلة بنفسه، خلال وقت المقابلة أثناء الحديث مع الباحث، فوثأكد الباحث أن الإجابات تعبر عن رأى المبحوث الشخصى، حيث لم تترك له الفرصة لاستشارة غيره من الأقارب أو الأصدقاء الذين قد يؤثرون في رأيه، أو استجابته للأسئلة، كما يحدث في الاستقصاء البريدى الذى يتم بعيداً عن الباحث

- يمكن الثقة في النتائج بدرجة كبيرة ، لأن الباحث يختار القيمة التي سوف يقدمها اختياراً دقيقاً، يتفق مع أهداف الدراسة، ويضمن الحصول على البيانات المطلوبة دون تحريف عنها، إذا تم تنظيم وإدارة المقابلة بطريقة سليمة .

وعلى الجانب الآخر نجد أن المقابلة وجهها لوجه، تتكلف جهداً ووقتاً ونفقات عالية، لحاجتها إلى أعداد كبيرة من الباحثين المدربين على إدارة المقابلة والحصول على البيانات والمعلومات من خلالها، ولذلك نجد أن هذا يؤثر في حجم العينة المختارة من المبحوثين، حيث لا يمكن اختيار هذه كبيرة منهم كما في أسلوب الاستقصاء، الذي يعتمد على الاستقصاء البريدي ويمكن إرساله إلى هذه كبيرة من المبحوثين ونظمية مساحات جغرافية كبيرة لا تسع بها المقابلة .

وتصدر الميوب أو التحفظات التي تواجهها المقابلة، التحيز الذي يمكن أن تنجم به البيانات والمعلومات نتيجة تأثير الباحث أو القائم بالمقابلة في توجيهها أو التفسير الشخصي للأحكام والتفديرات التي يدلي بها المبحوث، بالإضافة إلى التحيز الناتج عن اعتقاد المبحوث في أهمية تقديم ما يرضى الباحث، أو تقديم صورة مختلفة عن الواقع لإحساسه بعدم سرية البيانات أو المعلومات الخاصة به شخصياً، لأنه أصبح مصرقاً لدى الباحث - وهو ما يوفر الاستقصاء البريدي - أو الامتناع نتيجة ذلك أيضاً عن الإجابة على الأسئلة الشخصية أو المخرجة، أو التي يعتقد أنها تشكل تهديداً أدبياً أو معنوياً له .

وهذه الميوب أو التحفظات لا تقلل من أهمية المقابلة، فكل أسلوب له مزايا، وميوب، وتظهر أهمية استحضاره بوفرة المزايا التي يحققها الأسلوب متفقة مع أهداف الدراسة وطبيعة البيانات والنسب الخاصة بالمبحوثين

بالإضافة إلى أن كثيراً من هذه التحفظات يمكن التغلب عليها من خلال تخطيط وتنظيم وإدارة المقابلة التي توفر درجة كبيرة من الثقة في أهمية البحث والباحث، وأيضاً في صدق البيانات التي يقدمها المبحوث

وبصفة عامة فإن هناك عدة مصاهير تؤثر في قرار اختيار أسلوب المقابلة كأسلوب لجمع المعلومات أو البيانات، يمكن تلخيصها في الآتي :

- إذا كانت المقابلة هي الأسلوب الوحيد، أو الأفضل لجمع البيانات، وهذه تتوقف

على رؤية الباحث لأهداف الدراسة، وطبيعة البيانات - كما أسلفنا - التي تؤثر أيضاً في نوع وشكل الأسئلة، وتتوقف أيضاً على طبيعة المبحوثين وخصائصهم .
- إذا كانت ضرورات البحث تفرض الحاجة إلى بيانات تفصيلية، أو إجابات تفصيلية على الأسئلة، ونسبة عالية من الاستجابات .

- إذا ما توقع الباحث صعوبة في قراءة المبحوثين للأسئلة، ولهمها وتفسيرها .
- إذا كانت هناك حاجة إلى تأمين صدق الاستجابات، وضمان عدم تأثر المبحوثين برأء الغير في الإجابة على الأسئلة .

- إذا كانت هناك حاجة ماسة إلى ملاحظة ردود الأفعال العفوية أو التلقائية، والسلوك غير اللفظي للمبحوثين، الناتج عن الأسئلة وموضوعاتها .

وتعتبر بحوث الصحافة من أنسب المجالات التي يستخدم فيها أسلوب المقابلة، نظراً لحاجة معظم هذه البحوث إلى اللقاء المباشر مع المبحوثين، وارتباط موضوعات المقابلة بالصحيفة التي يجب أن تكون بين يدي المبحوث وقت المقابلة، وما تحتاجه هذه المجالات من شرح وتفسير لطرق الإجابة على الأسئلة . وتهدف الاستجابات التي كثيراً ما تكون على الصحف نفسها، مثل دراسة مسار القراءة *Readability* التي تستهدف قياس مدى فهم القارئ للمقاطع اللفظية، وقدرته على قراءتها بالسرعة المطلوبة، وكذلك أسلوب التعرف في قراءة الصحف الذي ابتكره جورج جالوب *G. Gallop* في الثلاثينات وطوره بعد ذلك . ويعتمد على المقابلة الشخصية مع المبحوثين الذين يتعرضون لنسخة من الصحيفة وسؤلهم عن المقالات التي قرأوها .

وهناك تصنيفات متعددة للمقابلات يضعها الخبراء، تبعاً لطبيعة البحث وأهداف الدراسة، التي تؤثر في طبيعة البيانات المستهدفة والعينة المختارة .

ونرى أن أقرب التصنيفات التي تتعلق مع طبيعة الدراسات الخاصة بجمهور المتلقين، هو التصنيف على أساس الأسلوب المستخدم في المقابلة، والذي يعتمد اختصاره حسب طبيعة المقابلة، ولا يختلف باختلاف هذه المبحوثين، أو عدد مرات المقابلة أو وقت المقابلة .

١- المقابلة المبنية *Structured Interview*

وهي المقابلات ذات الإجراءات والخطوات والأسئلة المحددة مسبقاً ، والتي

لا يسمح فيها للقائم بالمقابلة *Interviewer* بالخروج عن الحدود المرسومة، فالأسئلة محددة مقدماً وتوجه إلى كل مبحوث بنفس الصياغة، والترتيب الموجود في استمارة المقابلة *Schedule Interview* . وعادة ما تستخدم فيها الأسئلة ذات النهايات المعلقة، وإذا ما استخدمت الأسئلة ذات النهايات المفتوحة، فتكون لأغراض الاستيضاح أو معرفة الأسباب والدوافع

٢- المقابلة غير المبنية *Unstructured Interview*

وتتميز هذا النوع من المقابلات بالمرونة في إدارة المقابلة وتوجيه الأسئلة والمحدث، في إطار الخطوط والأهداف العامة لتنظيم المقابلة، كما يترك الحرية للمبحوث في التعبير عن آرائه وأفكاره ومعتقداته، بحرية كاملة تعكس شخصيته، وتجهلهم لا يحرصون بنطاق أو قوود المقابلة .

وعادة ما تكون الأسئلة في المقابلة غير المبنية قليلة، وتوضع لتوجيه الحديث، وإدارة الحوار الذي يستهدف التعمق في شخصية المبحوث وأفكاره ومعتقداته .

وهذا النوع من المقابلة يحتاج إلى مهارة عالية من الباحث أو القائم بها، في إدارتها، واستشارة المبحوث إلى الحديث عن الموضوعات المستهدفة، وتكييف الأسئلة والحوار بما يحقق ومنافع المقابلة، ويطلق عليها المقابلة غير الموجهة *Non-Directive* عندما تستهدف معرفة الدوافع والاتجاهات والأفكار والمعتقدات من خلال الحوار والحديث المتصل بين أطراف المقابلة في جو من الألفة، الذي يتيح للمبحوث الحرية الكاملة في عرض الملامح التي تعكس الدوافع والاتجاهات والأفكار، ويصل إليها القائم بالمقابلة من خلال هذا الحوار .

وتتخذ شكل المقابلة البؤرية، أو المركزة *Focused* ، عندما تركز على خبرة معينة من بها الفرد أو الأفراد مثل المقابلات التي تتم بعد عرض فيلم سينمائي أو تليفزيوني، يرتبط بمهارة معينة، أو التعرض لموضوع معين في الصحف، أو الاستماع إلى برنامج معين كالبرامج التعليلية أو الإرشادية بحيث يقتصر الحديث أو الحوار حول هذا الموضوع فقط، ويكون دور القائم بالمقابلة هو استشارة المبحوث للحديث وتوجيهه نحو الموضوع ، مع ترك الحرية كاملة للمبحوث في التعبير عن رأيه كاملاً .

وبصفة عامة تستخدم المقابلة غير المبنية في الدراسات الاستطلاعية،

والدراسات التي تستهدف معرفة الدوافع والاتجاهات والأفكار والمعتقدات حيث تسمح بالتعمق في شخصية المبحوث، ولكنها تواجه بصعوبة الصياغة الكمية للمعلومات والبيانات . لعدم وجود إطار موحد يتم تصنيف وتجهيز المبحوث في التعبير عن آرائه وأفكاره بطريقة الخاصة .

تنظيم المقابلة

ويقصد بها مجموعة الاجراءات أو الخطوات التي يقوم بها الباحث للإعداد للمقابلة، وتبدأ باختيار المرادات، حتى يتم اللقاء معهم وتسجيل المعلومات المطلوبة، وتشمل :

اختيار هيئة المرادات (المبحوثين)

ليس شرطاً أن تكون هيئة المرادات هي نفس هيئة المنهج المستخدم معه أسلوب المقابلة، كالمصاح مثلاً، لأن المقابلة قد تستخدم بجانب وسائل أخرى لجمع البيانات كالاستقصاء البريدي أو التليفوني، أو تستخدم مع نوع معين من هيئة المبحوثين، كطيفة أو حصة أو مساحة جغرافية معينة، أو تستخدم لتأكيد صدق بيانات الاستقصاء البريدي، ولذلك فإنه قد يعاد اختيار الهيئة لهذه الأسباب أو بعضها، بالإضافة إلى أن حجم الهيئة - كما سبق أن ذكرنا - عادة ما يكون محدوداً مقدرة بالاستقصاء، مما يجعل الباحث يوفق في اختيار المبحوثين بطريقة تضمن تحقيق أهداف الدراسة، وتمثيل المجتمع رغم صغر حجم الهيئة المختارة .

وعادة تختار العينات في أسلوب المقابلة بالطريقة المتعددة المراحل التي تنتهي إلى عدد من المبحوثين تتوافر فيهم الخصائص التي تتطلبها طبيعة الدراسة والبيانات المستهدفة، والتي تسمى إلى الحصول على أكبر قدر من الاستجابات إلى المقابلة والتي تتأثر إلى حد بعيد بالتباين في بعض السمات العامة مثل السن ومستوى التعليم (H.A.Regula, et al 83 405 18)

تصميم استمارة المقابلة :

لا يختلف تصميم استمارة المقابلة عنها في الاستقصاء سوى في اختلاف طريقة الأسئلة أو عددها، وعادة ما تحتاج استمارة المقابلة إلى الأسئلة المفتوحة، أو الأسئلة الإرشادية العامة التي توجد الحديث أو الحوار، ويترك للقائم بالمقابلة تسجيل الإجابات بما يتفق مع نوع أو شكل الأسئلة .

ويمكن للباحث استخدام المساعدات المرئية داخل الاستمارة أو مع الاستمارة، مثل الصور أو الرسوم التي يتفق استخدامها مع أهداف المقابلة

وتعتمد استمارة المقابلة في بنائها على ما يسمى بالأسئلة الاسقاطية - بجانب الأسئلة المباشرة التي تتضمنها استمارة الاستقصاء - وهي الأسئلة التي تستهدف استشارة المبحوث إلى الإعلان عن مفركاته حول الأشخاص والموضوعات والأشياء بتأثير المعرفة والخبرة السابقة التي تختلف من فرد إلى آخر . ولذلك فإن الفرد يستجيب إلى الرموز والصور والأشكال التي تتضمنها هذه الأسئلة بتأثير تفسيه الذاتي لها . فالفرد في هذه الحالة يسقط رؤيته الذاتية لهذه الرموز أو الصور أو الأشكال أو البيانات المختلفة على الآخرين . ولذلك فإن الاستجابة إلى نفس الرموز قد تختلف من فرد إلى آخره بقدر ما توحى به إلى أي من المبحوثين من مشيرات .

ولذلك فإن هذه الأسئلة تحتاج إلى قدرة انباعية كبيرة في صياغتها وإعدادها وتصبح أقل تقنية من أنواع الأسئلة الأخرى - المباشرة وغير المباشرة - وبالتالي لا يمكن التعامل مع الاستجابات احصائيا حيث أنها ترتبط بالموقف النفسي الذي يكون فيه المبحوث وقت المقابلة . (محمد الوفائي ٧٣، ٧٤-٨٩)

ومن أشكال الأسئلة الاسقاطية : اختبارات بقع الحبر *Inkblots* التي تترك لكل فرد لتعبير عن شكلها بما يتفق مع ما توحى به إليه .

وكذلك اختبارات الصور والقصة *Thematic Apperception Test (TAT)* والتي تشير إلى كتابة كل فرد قصة ترتبط بصورة ما بتأثير مدركاته لمكونات هذه الصورة . وتتوقع بالتالي المدهد من القصص لصورة واحدة، بتأثير ما يسقطه كل فرد من تفسيرات على الصورة .

بالإضافة إلى أسلوب أو طريقة العبارات الناقصة *Sentence Completion Technique* حيث يقوم الفرد باستكمال العبارات الناقصة بكلمة أو أكثر تعكس اتجاهه نحو الموضوع بما يشير إليه بناء العبارة بعد استكمالها .

فعبارة مثل : زيادة ساعات الإرسال التعليق يبنى

تعكس الاتجاه المزيد إذا ما كان الاستكمال هو : مزيد من المعرفة للمشاهد .
بعض يعكس الاتجاه المعارض الاستكمال الذي يرى أنه : هدو للإقتصاد القومي .
ومع الأطفال تعكس طريقة لعب الأطفال أو استخدام الدمى، تعكس هذه الطريقة اتجاهات الطفل نحو الموضوع الذي ترمز إليه اللعبة أو الدمية .

وهذه الطرق تستخدم مع المقابلة كما يمكن استخدام طريقة لعب الأطفال أو الدمى مع الملاحظة والملاحظة. ويصعب استخدامها في الاستقصاءات لأنها تحتاج بداية إلى استشارة دافعية المبحوث إلى الاستجابة إلى هذه الاشكال من الأسئلة الاستقصائية .

اختيار القائمين بالمقابلة:

نظراً لصعوبة قيام الباحث وحده بمقابلة عدد كبير من المبحوثين يمثلون البيئة المختارة . فإنه عادة ما يختار مساعدين له يطلق عليهم القائمين بالمقابلة Interviewers الذين يقومون بمقابلة المبحوثين والحصول منهم على البيانات المطلوبة .

ويجب بداية أن يتوفر في القائم بالمقابلة القدرة على إدارة المقابلة، واستشارة المبحوث للمحدث، وتعميق التواصل مع المبحوث، ومهارات تسجيل الإجابات بالطريقة التي يمكن استعمالها علمياً، وذلك بالإضافة إلى بعض الخصائص الأخرى التي تؤثر في نجاح المقابلة، والمبحوثين، وبالتالي في الحصول على المعلومات واستخراج النتائج .

ولذلك يعتبر اختيار القائمين بالمقابلة مرحلة هامة من مراحل تنظيم المقابلة، يبدأ بتحديد المواصفات أو الخصائص المطلوبة منهم، وتوفر الدافع إلى التعاون مع الباحث، والحد الأدنى من المهارات البحثية التي تسهم في نجاح المقابلة .

ويلضل أن يوضع في الاعتبار عند الاختيار العلاقة بين خصائص القائم بالمقابلة والتوقعات الخاصة بالاستجابة، إليها، ونوعية الاستجابات، حيث يرتفع مستوى التعاون مع القائم بالمقابلة بارتفاع السن مثلاً الذي يعكس خبراته وثقته في نفسه ومستوى الإقناع أثناء المقابلة، وبالتالي زيادة الاستجابة إليها، بالإضافة إلى أن الانتماءات الثقافية أيضاً تساعد في الحصول على نسبة عالية من هذه الاستجابات، التي ترتفع أيضاً بارتفاع مستوى تعليم القائم بالمقابلة .
(E.Siger., et al., 83:68-83)

تدريب القائمين بالمقابلة:

لا يكفي توافر مجموعة من الخصائص التي ينشدها الباحث، لاختيار القائمين بالمقابلة، مثل الخصائص العامة، أو الدافع إلى التعاون مع الباحث، أو الاهتمام

بالببحث العلمي بصفة عامة، أو المهارات البحثية والاتصالية، ولكن يجب بحسب ذلك الاهتمام بتدريب المختارين منهم للارتقاء بكفاءتهم في فهم ومعرفة البحث، وأهمية وتنمية الدافع لديهم لبذل الجهد والوقت في إجراءات المقابلة (K.R Taker., et al., 81: 105-106)

وهناك ثلاثة أهداف رئيسية للتدريب

- إعطاء القائمين بالمقابلة فكرة عامة عن موضوع البحث، والوسائل والأدوات المهيبة للاختبار والقياس، وعلاقتهم بتوفير دقة التطبيقات المختلفة للاختيار والقياس .

- استئثار النافع لديهم للتعاون مع الباحث أو هيئة البحث .

- اكتساب المهارات الاتصالية مع الآخرين (المبحوثين) .

وبصفة عامة تهدف الدورة التي تعدد للقائمين بالمقابلة إلى اكتسابهم للمعارف والمهارات التي توفر لهم الأمانة والدقة والموضوعية، والاهتمام بموضوع البحث، والاتجاهات المختلفة، والمهارات الاتصالية، وبصفة خاصة بالنسبة للمتطوعين أو من الطلاب الذين كثيراً ما يستفاد منهم في المقابلات المختلفة .

وبصفة خاصة، يجب تدريب القائمين بالمقابلة على تطوير المهارات الخاصة بتنمية تعاون المبحوثين، وتوحيد نظم إدارة المقابلات، حتى تتوفر الموضوعية في إجراءات البحث، وتسجيل الاستجابات، والتمسك بالمبادئ الأخلاقية .

تنظيم التعاون مع الأجهزة المسؤولة:

فنجد في العديد من الدول أجهزة مسؤولة في تنظيمها السياسي أو الإداري تتولى مهام الإشراف على تنظيم وإجراء مثل هذه المقابلات، وذلك مثل أجهزة الحكم المحلي، أو أجهزة التخطيط والاحصاء، أو أقسام البوليس التي يمكن أن تمنح الكثير من التيسيرات لإجراءات البحث ودعمه، وتدور إلى اطمئنان الأفراد إلى سلامة البحث وأهدافه، والكثير من الدول تدعم هذه البحوث من خلال القرارات والتوصيات المنظمة لهذه البحوث، وتوفر لها الدعم لدى الأجهزة المسؤولة، وتقديم التيسيرات للباحثين والقائمين بالمقابلة . في إطار هذه القرارات والتوصيات، وبدلك تولي الجهود التي يبذلها الباحث في تجاوز الصعوبات الناجمة عن امتناع الأفراد عن

التعاون مع القائمين بالمقابلة لعدم ثقتهم في البحث وأهميته (*) .

إدارة المقابلة

تعتمد إدارة المقابلة على الإعداد الجيد لها، الذي يشمل التنظيم السليم لإجراءاتها، بما في ذلك اختيار القائمين بالمقابلة وتدريبهم، والتأكد من استيعابهم للهدف منها، واستخدامهم للإجابة على كل الأسئلة التي يحتمل أن يطرحها المبحوثون مرتبطة بأي موقف من مواقف المقابلة، أو إطار البيانات، وأسئلة الاستمارة، وكذلك ميادين العمل، وإجراء عدد من المقابلات الميدانية أو التجريبية، للتعرف على مدى ملائمة الأسلوب وأدواته لأهداف البحث .

وتهدف الإدارة الناجحة للمقابلة إلى هدفين رئيسيين:

- بناء المناخ الردي للمقابلة، الذي يشمل كل ما يتصل بالمكان والأفراد والأدوات المساعدة التي توفر الثقة، ودعم العلاقة بين القائم بالمقابلة والمبحوث .
- استعداء المعلومات والبيانات المطلوبة، بدقة وموضوعية .

وتظهر أهمية الهدفين السابقين في ارتباط أسلوب المقابلة بالتحصول على البيانات المتعلقة بالاتجاهات والآراء، والأفكار والمشاعر والدوافع، التي يتوقف الحوار حولها على مناخ المقابلة ومستوى الثقة الذي يوفره هذا المناخ بين أطراف المقابلة .

وهناك مجموعة من المبادئ يضعها المحقق لتهيئة مناخ المقابلة، والحصول على البيانات المستهدفة، في إطار من التعاون التام خلال فترة المقابلة
(H.Ch.Backstrom & G.Cesar 81:261-65)

- دراسة الأسئلة جيداً حتى يتم إدراك معانيها، واستيعابها جيداً، حتى يمكن توجيهها في إطار الحوار، دون قراءتها من الاستمارة .
- التدريب على المقابلة مع بعض الأفراد خارج إطار هيئة المبحوثين المستهدفة .

(*) يعزى الجهاز المركزي للتحفة العامة والإحصاء في مصر، إضفاء الدعم الرسمي للبحوث والدراسات الخاصة بالأمم كالاتصافات والمقابلات وغيرها، من خلال القرارات الرسمية التي يصدرها بناء على طلب الباحثين والجهات التي تكفل البحث .

- إعادة قراءة تعليقات المقابلة كلما تيسر ذلك بين المقابلات وبعضها ، حتى يتأكد القائم بالمقابلة من عدم إعمال بنودها ، أو الخطأ في تطبيقها .
- مراجعة لباحث أو هيئة البحث كلما صادقت المقابلة أى صعوبات يواجهها القائم بالمقابلة .
- يجب ألا ينسى القائم بالمقابلة أنه في ضيافة المبحوث أثناء المقابلة .
- يجب أن يكون طبيعياً حتى لا يشك المبحوث في دوافعه .
- يجب تأكيد سرية المقابلة وسرية البيانات حتى يطمئن المبحوث إلى المقابلة .
- استكمال هذه المقابلة في جلسة واحدة بقدر الإمكان .
- يجب مقابلة الأفراد المستهدفين فقط ، وليس أى فرد في العائلة على سبيل المثال .
- استعمال نفس المقدمة المستخدمة في استمارة المقابلة دون تغييرها من فرد إلى آخر .
- توجيه الأسئلة بنفس التركيب اللفظي ، والترتيب الموجودة به في الاستمارة .
- تسجيل كل الإجابات في نفس المكان الصحيح .
- تكرار السؤال مرة واحدة إذا لم يفهمه ، أو اعترض عليه ، بنفس التركيب اللفظي ، دون محاولة الشرح والتبسيط ، حتى لا تتأثر الإجابة بما يمكن أن يظهر كزيغها ، أو تحيز من القائم بالمقابلة نحو إجابة معينة .
- يجب الحرص على توجيه المبحوث إلى السؤال ، كلما حاول المبحوث الخروج عن موضوعه ، مستخدماً كافة الأساليب الودية التي لا يظهر من خلالها الاستعيا ، أو الرفض لما يقول ، ولكن الأفضل تشجيع ما يقول ثم توجيه السؤال مرة أخرى .
- دعم التفاعل مع المبحوث ، وخاصة إذا ما أخطأ المبحوث الإجابة أو تردد فيها ، لمجيب توجيهه برفق حتى لا يشعر المبحوث أن السؤال صعب عليه .
- يجب أن يشوق القائم بالمقابلة الرقص والاعتراض ، وبالتالي فإنه لا مانع من تكرار أسؤال بطريقة مباشرة وبصفة خاصة في الأسئلة الخاصة بالدوافع .
- يجب أن يكيف القائم بالمقابلة نفسه مع كل الاحتمالات التي يمكن أن يواجهها في مكان العمل ، أو ظروفه حتى لا يسبب حرجاً للمبحوث

- وفي النهاية يجب التأكد من استحصال الإجابة على كل الأسئلة، واستيعام البيانات المطلوبة، من خلال المراجعة العنوية للإجابات قبل معادرة مكان المقابلة ويصحب الاختصار السليم للنائب بالمقابلة، وتدريبه جيداً على المهارات البحثية والاتصالية، هو المبدأ الأساسي في نجاح المقابلة، على البيانات والمعلومات بالقدر والمستوى المستهدف.

المقابلة الجماعية

ويطلق عليها أيضاً المناقشة الجماعية أو المقابلة المركزة للجماعة *Focus Group* . وهي لا تختلف في تعريفها وأهدافها عن المقابلة الفردية - مع أفراد - إلا في زيادة عدد المبحوثين الذين يتم إجراء المقابلة معهم في كل مرة أو في المرة الواحدة المستهدفة . وما يترتب بزيادة عدد المبحوثين إلى عدد الجماعة الواحدة من إجراءات منهجية يمتصدها تميز قاعات اللقاء وسائل عرض الموضوعات وتسجيلها وأعداد الجلسة وإدارة الحوار مع أفراد الجماعة .

وهو أسلوب من أساليب جمع البيانات لا يستخدم منفرداً نظراً لصغر عدد المبحوثين الذين تتم المقابلة معهم، بما لا يصلح لأن يكون مصدراً وحيداً للتفسير أو التعميم .

وتستخدم المقابلة الجماعية في حالة اتفاق خصائص هيئة المبحوثين في هذه الجماعة، وباعتبار هذه المقابلة أسلوباً متكاملًا مع الأساليب الأخرى لتأكيد الصدق المنهجي، أو لاتفاق خصائص البيانات المستهدفة من هذه الجماعة كمصدر أولى لهذه البيانات .

أو تستخدم بوصفها مستوى ثان من مستويات جمع المعلومات في بحوث المسح عندما لا يطمئن الباحث كثيراً إلى نتائج القياس مع الأعداد الكبيرة من المبحوثين في تصميمات المسح المختلفة .

بالإضافة إلى استخدامها أيضاً في تصميمات المسح الاستدلالي المختلفة، والدراسات شبه التجريبية التي تعتمد على درجة كبيرة من درجات الصدق المنهجي باعتبارها على الجماعات المقارنة وتركيز المقابلة وجمع البيانات من هذه الجماعات الذين يمكن إجراء المقابلة مع أفرادها في مجموعات وجلسات متعددة تزيد من

الدراسة المتعمقة لهذه الجماعات المقاربة أو تستخدم في دراسات الجزء *Panel* أو العصبه *Cohort* السابق الإشارة إليها حيث تفرض هذه الدراسات اختيار جماعات أو عينات صغيرة تجتمع لها خصائص العينة أو المجتمع الأكبر الذي يهدف دراسته .

ويتفق الخبراء على صلاحية هذا الأسلوب لجمع البيانات من مصادرها الأولية، وقلة الجهد والوقت والتكلفة المطلوبة لأنها ترتبط أساساً بعدد مفردات الجماعة المقابلة، وصلاحيته كأسلوب عرن ومتكامل مع الأساليب الأخرى في جمع البيانات ويمكن الاستفادة من هذا الأسلوب في الدراسات التصهيدية أو الدراسات الاستطلاعية . (R.D Winner & J.R Dominick 83 100-103)

ويتفقون أيضاً على هذا الأسلوب لأنه يميل إلى التعقيد الذي يمكن أن يرتفع مع زيادة أعداد الباحثين في المقابلة الواحدة وهذا التعقيد يفرض الميل إلى البيانات الكمية وليس الكمية . بالإضافة إلى أنه قد يؤدي إلى عدم رضا جماعة المقابلة عن تنظيم المقابلة أو إدارتها أو تقويع من يتم في التصوير خصوصاً مع استخدام أجهزة التسجيل .

وصفة عامة يعتمد لمباح هذا الأسلوب على مهارة القائم بالمقابلة في إدارة الجلسات والحوار وتسجيل البيانات المتعددة .

ومنى استخدم هذا الأسلوب فإن الباحث يجب أن يهتم بالاختيار الدقيق للنمى وخصائصها وتحديد الأعداد، ثم إعداد الجلسات وتجهيز المعدات وآلات العرض أو التسجيل . ثم تسجيل البيانات وتحليلها .

وبمصل أن يستخدم هذا الأسلوب متكامل مع أساليب أخرى ما لم يكن ذلك واضحاً في مشكلة البحث وأهدافها . وبالتالي يتم تفسير البيانات في الإطار العام لأهداف البحث وتوظيف الأساليب الأخرى أيضاً .

الملاحظة الميدانية

من الملاحظ في الدراسات الإعلامية أن هناك غياب كامل لاستخدام الملاحظة الميدانية كأسلوب لجمع البيانات سواء في مصر أو الخارج

ولعل ذلك يعود إلى عدة أسباب يتصدرها غياب البحوث التي تستهدف اختيار العلاقات السببية في الدراسات الإعلامية والتي تعتمد في كثير من أدائها على الملاحظة بأنواعها، واكتفاء الدراسات الإعلامية في معظمها بهذا وصف خصائص جمهور المتلقين وخصائص عمليات التعرض ونتائجها وهو ما يقتضى تزايد استخدام الاستقصاء والمقابلة وغياب الملاحظة الميدانية التي تستهدف وصف السلوك الفعلي لجمهور المتلقين .

وعلى الرغم مما يحققه أسلوب الملاحظة الميدانية من مزايا، إلا أن الصعوبات المرتبطة بالجهود والنفقات والوقت تقف عائقاً في سبيل استخدامه بتوسع بصفة عامة، وفي البحوث الأكاديمية بصفة خاصة .

ويعتبر أسلوب الملاحظة أحد الأساليب الأولية لجمع البيانات عن السلوك الإنساني بصفة عامة، والاتصالي بصفة خاصة ويقدم البعد الكيفي في وصف السلوك، ولا تهتم الملاحظة بالإجابة على الأسئلة من ... وماذا ... ولماذا ... الذي يمكن أن يجيب عليها الأساليب الاستقصاء والمقابلة، وتهتم بالمرآة كيف ... فتقدم تفسيراً للظواهرات في بعدها الكيفي .

ولذلك فإنها تعتبر ضرورة لدعم التفسيرات الخاصة بالآراء والاتجاهات، التي لا يمكن في محورها معرفة السلوك الفعلي الذي يستبدل عليه من خلال إجابات المبحوثين أو استجاباتهم إلى الأسئلة المعروضة عليهم في استمارات الاستقصاء أو المقابلة، خاصة وأن هناك انشغالاً عاماً بين الخبراء على أن السلوك الفعلي لا يمر في كثير من الحالات عن الاتجاهات أو الآراء الحقيقية، ولكنه يمر فقط عن الاتجاهات والآراء الظاهرة، التي قد يبدونها أو يعطيها المبحوث لأسباب عديدة ترتبط بموضوع الاتجاه أو الرأي، أو أسلوب جمع البيانات، أو طبيعة البيانات المستهدفة .

وتعتمد الملاحظة الميدانية، على مراقبة أو ملاحظة السلوك الفعلي للأفراد، في المواقف الطبيعية التي ترتبط بأهداف الدراسة .

وهي في هذا تختلف عن الملاحظة المعملية Laboratory التي تعتمد على ضبط هذه المواقف والتحكم فيها من قبل الباحث لاختبار العلاقات السببية .

بينما يمكن أن تسهم الملاحظة الميدانية في المجالات المتعددة للدراسات الاستطلاعية، وجمع البيانات الأولية عن الظاهرة لتحديد مشكلة الدراسة وصياغة

انفروض العلمية، أو في الدراسات الوصفية التي تهدف إلى وصف السلوك، أو تفسير العلاقات السببية .

ولا يهتئ احتلاف الملاحظة الميدانية عن العملية، أنها بسيطة أو غير منظمة أو غير مكتنة، لأن التنظيم والمنهجية ضرورة يحتمها الاستخدام العلمي لأساليب وأدوات البحث بصفة عامة، ولكن يمكن الخلاف في مستوى ضبط المواقف أو المفردات التي تخضع للملاحظة .

ذلك أن الملاحظة الميدانية تقوم على ملاحظة سلوك أفراد الجمهور في حالته الطبيعية، بناء على خطة إجرائية منظمة ترتبط بأهداف الدراسة، وتؤدي إلى مستوى من الضبط يرتبط بهذه الأهداف من حيث اختيار فئات الجمهور، أو فئات الوقائع التي تخضع للملاحظة، أو توقيت الملاحظة .

وتختلف طريقة الملاحظة باختلاف مشاركة الباحث وتفاعله مع الأفراد أو المبحوثين في مواقف الملاحظة. فهناك الملاحظة بدون مشاركة *Non participant Observation* التي لا يكون فيها القائم بالملاحظة *Observer* معروفًا للأفراد المبحوثين *Hidden Observer*، ولكنه يقوم بملاحظة سلوكهم وتسجيل هذا السلوك، دون أن يكون معروفًا لديهم، وذلك إما مباشرة، أو من خلال أدوات الملاحظة المساعدة مثل آلات التصوير الفوتوغرافي، أو التليفوني، أو آلات تسجيل الصوت والصورة، أو الملاحظة عن بعد من خلال الوسائل الالكترونية .

وبالتالي فإن هذا الأسلوب يفتقد إلى معاشية المبحوثين في مواقفهم الطبيعية، والتفاعل معهم، الذي يمكن أن يضيف أبعاداً جديدة في وصف السلوك وتفسيره .

وهناك حالات جديدة تستخدم فيها الملاحظة بدون مشاركة في دراسة جمهور المتلقي، مثل :

- وصف الخصائص الأولية للظاهرة لجمهور وسائل الإعلام، عن طريق رصد فئات هذه الفئات في المواقف الاتصالية المختلفة، مثل شراء الصحف من الأكشاك أو مراكز التوزيع، أو خلال متابعة المشاهدة أو الاستماع، في النوادي المختصة لذلك .

- ملاحظة اهتمام وتفضيل المتلقيين للمفردات النشر والإداعة، مثل عناوين الصحف، أو الإعلانات أو المساحات المنشورة الأكثر جذباً أو اهتماماً للجمهور، عن طريق آلات تصوير وتسجيل خاصة أو أكثر هذه المفردات جذباً للمستمعين أو المشاهدين

وهناك أيضاً الملاحظة بالمشاركة أو المعيشة *Participant Observation* التي يشترك فيها القائم بالملاحظة مع الأفراد أو المبحوثين في مواقف الملاحظة ويتفاعل معهم، للوصول إلى تفسيرات صادقة لأسباب السلوك، من خلال معيشة نفس المواقف أو المناقشة وتبادل الآراء .

وقد تكون هذه المشاركة معلية - ملاحظة بالمشاركة- فيكون القائم بالملاحظة معروفاً *Visible* لدى الأفراد أو المبحوثين الذين يقوم بملاحظة سلوكهم، أو يكون سرياً لديهم *Hidden* ، ولكنه يتعاضد معهم ويشاركهم نشاطهم ومواقفهم المختلفة .

ويتيح أسلوب الملاحظة بالمشاركة الفرصة كاملة للقائم بالملاحظة لدراسة كافة أبعاد الظاهرة محل الملاحظة، ولكنه على الجانب الآخر قد يتأثر بمواقف الملاحظة وجدانها وعقلها، وبالتالي يتجهز إلى مواقف وآراء معينة تلقد الملاحظة موضوعيتها، وتؤثر في صدق البيانات والنتائج بالتالي، وخاصة عندما تكون الموقف مما يظهر فيها الحلال في السلوك أو الخلاف في الآراء .

وبالإضافة إلى ذلك تظهر احتمالات تحيز المبحوثين أيضاً عند إحساسهم بالملاحظة فيسكنون السلوك الذي يعتقدون أنه يرضى القائم بالملاحظة

ويعترف للملاحظة الميدانية المزايها الأتية التي تؤكد على أهمية استخدامها في

دراسة الجمهور . (R.D Wummer & J.R Donunick 83 96-97)

- أنها تساعد الباحث في التعرف على المعلومات الضرورية لصياغة العروض العلمية وعزل المتغيرات المستقلة والتابعة وتحديدتها .
- أنها تصلح في مراقبة السلوك الفعلي الذي لا يمكن إخضاعه للرصد الكمي مثل ردود الأعمال غير اللفظية، التي يظهرها المشترون للصحف عند قراءتهم لعناوين الصفحات الأولى للجرائد، أو ملاحظة ، أو التعرض للصورة أو الرسوم في الصحف .

- تساعد في دعم الثقة عند الأفراد والجماعات، حيث تساعد هذه الثقة بعد ذلك، على الاستجابة إلى أدوات جمع المعلومات الأخرى كالاستقصاء والمقابلة إذا لم تحتاج الدراسة إلى عدد كبير من المبحوثين، فإن الملاحظة لا تعتبر مكلفة، لأنها لا تحتاج سوى أدوات بسيطة لتسجيل المعلومات .
- إنها توفر ملاحظة المواقف في ظروفها الطبيعية أو التلقائية، التي تسمح للباحث التعرف على كل المتغيرات المجهولة .

وعلى الرغم من ذلك، فإن الملاحظة الميدانية لا تتوفر فيها الصدق الخارجي بقدر كبير، نظراً لاحتمالات التحيز الناتج عن اختيار الأفراد، أو فترات الملاحظة، أو مكان الملاحظة، التي قد لا تتماثل في جميع الظروف، بالإضافة إلى ارتباط ثبات الإجراءات، بمبركات الباحث وأحكامه عن الوقائع أو الأفراد التي يقوم بملاحظتها، أو تأثره بمواقف الملاحظة، والتي قد تزيد بالباحث إلى تجاهل أو تحريف المعلومات التي يقوم بتسجيلها، فتؤثر بالتالي في ثبات وصدق النتائج بما يثير الحاجة إلى جهود كبيرة من الباحث لتوفير الصدق التوافقي أو التلازمي الذي يمكن من خلاله لتأكيد من صدق البيانات وثبات الإجراءات .

الخطوات المنهجية للملاحظة الميدانية

يستلزم كل أسلوب من أساليب جمع البيانات خطوات منهجية فبزه عن أشهرها من الأساليب، وتعتبر أهم الخطوات المشيرة في أسلوب ملاحظة الجمهور هي الاقتراب من هذا الجمهور، وتصميم بطاقات الرصد أو بطاقات الملاحظة، واختيار وتدريب الدائمين بالملاحظة، ثم عملية الملاحظة الفعلية وتسجيل البيانات المستهدفة، الاقتراب من ميدان الملاحظة ومعرفةاتها .

تعتبر هذه الخطوة هي الأساس الذي تقوم عليه الملاحظة واستمرارها، ذلك أن الهدف الأول للباحث يجب أن يكون تأمين استمرار عملية الملاحظة، واكتساب وتأهيل المسؤولين عن ميدان الملاحظة، أو الأفراد الذين يقوم بملاحظة سلوكهم في حالة المشاركة، حتى لا يواجه بمقاومة من الأفراد تحول دون استمرارها .

وفي النهاية فبانه يجب على الباحث أن يحصل على التصريح بالملاحظة، خصوصاً عند ملاحظة الجماعات الرسمية مثل الطلبة في المدارس أو العمال في المصنع . أو غيرها من المؤسسات والتنظيمات الرسمية أو شبه الرسمية، ويبدأ بالتصريح بموضوع الدراسة، وأهدافها، وأهميتها، وكيفية استخدام النتائج مع الإشارة إلى تأمين وسرية البيانات التي يحصل عليها خلال عملية الملاحظة .

وعادة ما لا يكون الحصول على التصريح بالملاحظة سهلاً، ولكنه يحتاج إلى مشورة وإصرار، واستخدام مهارات الاتصال والعلاقات العامة، وقد يحتاج في سبيل ذلك إلى شرح مفصل للخطوات المنهجية للبحث، والعروض التي يقوم باختيارها،

خاصة إذا كانت هناك مقاومة أو اعتراض ضد بعض الأمور التي تبدو ذات حساسية معينة عند الأفراد .

وعندما يبدأ في المعاشية والمشاركة، فإن القائم بالملاحظة يجب أن يسعى إلى إقامة الود والألفة مع الأفراد، من البحث عن الانتماءات المشتركة لهم، ثم البدء في إقامة العلاقات معهم تدريجياً والمشاركة في النشاط العام لهم، مع مراعاة عدم تمهيد النظام العادي لهم أو التأثير فيه .

تصميم بطاقة الملاحظة:

يعتمد تصميم بطاقة الملاحظة على طبيعة البيانات السلوكية المستهدفة من الملاحظة، وهي التي تحدد الوقائع المطلوب تسجيلها، مثل الاجتماع، والمشاورة، القراءة، تفضيل عناصر أو مفردات معينة، من خلال الوقت الذي يقضيه في التعرض، الرغبة والميل والمشاركة في التعرض، أو العزلة، الميل إلى المناقشة وتبادل الآراء، حول موضوع التعرض، ملاحظة الانفعالات أو الإيماءات أو الحركات التي تعكس الرضا أو الاستياء في موضوع التعرض، مناقشة المعارف والأفكار التي تؤثر في تكوين الاتجاهات والآراء، ملاحظة مدى التعصب إلى الاتجاهات أو الآراء... وغيرها من الوقائع السلوكية التي يمكن أن يقوم بها الفرد، وتتفق مع طبيعة ونوع البيانات المطلوبة .

وقد يرتبط بتسجيل الوقائع أيضاً تسجيل وقت الوقائع، ووقت حدوثها ونهايتها، وكذلك المكان إذا كان له علاقة بالوقائع مثل تفضيل التعرض في النوادي، أو المقهى، أو أماكن التجمعات ... وغيرها

وفي تصميم بطاقة الملاحظة يفضل أن يتم تصنيف السلوك المستهدف في فئات مهم كان عددها - قتل الوقائع المحتملة، حتى يسهل على القائم بالملاحظة تسجيلها بدقة، ويسهل على الباحث بعد ذلك تصنيف وتبريد وتحليل البيانات بدقة أيضاً .

مع ملاحظة أن تقتصر الفئات الخاصة بالوقائع السلوكية، بالفئات الخاصة بالتقدير إذا كانت هناك حاجة إلى تسجيله، مثل درجة التعرض، أو درجة الاهتمام بالموضوع، التي يمكن وضعها على مقاييس التقدير *Rating Scales* التي يمكن من خلالها اختيار التقدير اللفظي، أو الكمي المناسب للدرجات أو المستويات التي تحتاج إلى ذلك .

اختيار وتدريب القائمين بالملاحظة :

تعتبر هذه المرحلة على درجة كبرى من الأهمية نظراً لاعتماد صدق نتائج الملاحظة على مهارة القائمين بها، وعدم تجهيزهم في مرحلة التسجيل، وحاجة الملاحظة - وبصفة خاصة المشاركة - إلى المهارات الاتصالية والعلاقات العامة لكسب ود وتأيد مجتمع الملاحظة لموضوع وعملية الملاحظة، وكذلك حاجتها إلى الألفة مع الأفراد الملاحظين حتى يشعروا في القائم بالملاحظة وبصريح السلوك طبيعياً . ولذلك فلهذه بداية يجب الاهتمام باختيار القائم بالملاحظة من حيث الاستعداد للتكيف مع المواقف أو الجماعات التي سيعملونها، وكذلك القبول الاجتماعي، وتوفر المهارات الاتصالية، والمهارات الخاصة بالعلاقات العامة، حتى يمكن اكتساب الود والألفة مع المجتمع أو الأفراد الذين سيلاحظهم وكذلك توفر الخصائص العامة ذات العلاقة بمستوى الثقة في الفرد مثل السن، والتعليم، والحالة الاجتماعية، والمهنة أو الوظيفة، وكلها اعتبارات تؤثر في مستوى الثقة في القائم بالملاحظة وسرعة بناء العلاقة الودية مع أفراد مجتمع الملاحظة .

ويركز التدريب على التعرف بموضوع الملاحظة، وأهميته، وعلاقته بموضوع الدراسة، والجهة التي تكفل الدراسة أو تدعيمها، حتى تكون الأهداف واضحة لديه، وحتى يتمكن من الإجابة على التساؤلات التي توجه إليه أثناء عملية الملاحظة .

وبلى ذلك تدريب الأفراد على تنمية المهارات الاتصالية، والتكيف مع ما يستجد من وقائع أو أحداث أثناء فترة الملاحظة، ومواجهة المواقف بما يتعلق وأهدافها .

وكذلك تدريب الأفراد على نوعية البيانات المستهدفة، والوقائع السلوكية التي تعكسها، والفئات التي يتم تصنيف هذه الوقائع في إطارها، وكذلك طريقة التسجيل، وكيفية توفير سرعة ودقة الملاحظة والتسجيل وتوفير الموضوعية، وتجنب العوامل التي تؤدي إلى تحيز الملاحظة والتسجيل، واستخدام مقاييس التقدير في حالة حاجة الملاحظة إلى ذلك .

ويتوقف على اختيار القائمين بالملاحظة وتدريبهم قدر كبير من نجاح عملية الملاحظة، ولجوب التحيز، وتوفير الصدق الداخلي، والخارجي، وثبات الإجراءات، التي تعتبر ضرورة لتأكيد صدق وثبات النتائج .

تسجيل البيانات المستهدفة:

تعددت أدوات تسجيل الملاحظة وتطورت بحيث تصل إلى أكبر قدر من الدقة في تسجيل الوقائع السلوكية، وقد استخدمت أدوات التصوير الفوتوغرافي التي تستهدف تسجيل معالم السلوك وقت حدوث المثير، وفي غيرها استخدمت الكاميرات التلفزيونية، وغيرها من الأدوات التي تستخدم في الملاحظة المباشرة، بالإضافة إلى الأدوات والوسائل الميكانيكية والإلكترونية التي تستخدم في الملاحظة عن بعد لتسجيل تعرض المستمعين أو المشاهدين للراديو أو التلفزيون وملرداتهم .

وعلى الرغم من هذا التعمد والتطور، يظل التسجيل التحريري، الذي يعتمد على قدرات ومهارات القائم بالملاحظة في تسجيل الوقائع السلوكية في ملاحظتها بالمنهات الإعلامية، يظل هو الأساس والأكثر استخداماً في الملاحظة الميدانية سواء كان من خلال البطاقات المفتتة للملاحظة، أو استخدام المذكرات أو المفكرات في التسجيل .

ولذلك كان الاعتماد البالغ في اختبار وتدريب القائمين بالملاحظة باعتبارهم الأساس في تقرير صدق البيانات والإجراءات ونسبتها، ذلك أن فشل القائم بالملاحظة في التسجيل يعني فشل عملية الملاحظة بالكامل .

وكذلك اعتماد المحررين والباحثين بالاعتبارات التي تولع من مستوى دقة التسجيل وعرضه، والتي تتمثل في الآتي :

- عدم تأجيل التسجيل لأي سبب كان، ويجب مراعاة سرعة التسجيل بحيث يكون أولاً بأول حتى لا يؤدي السيان إلى سقوط كثير من البيانات والمعلومات الضرورية .

- ضرورة الانتباه، والحذر الشديد، وتسجيل الوقائع في حدود الفئات المطلوبة، دون تقديم مسبق لأهميتها، وفصل أن يكون التقويم لاحقاً لعملية التسجيل .

- الاهتمام بتسجيل جميع التفاصيل، والتكيف معها بسرعة، مهما كانت غير عادية أو غير مألوفة، وذلك قبل أن تفقد دلالتها بمرور الوقت .

- يجب أن يهيء القائم بالملاحظة، أنه لا يسجل ما يحدث فقط، ولكنه يجب أن يهتم بالمشاهد، والانطباعات، والتفسيرات الخاصة بكل ما يقرر به وفي هذه الحالة

- يجب فصل الآراء الذاتية من وصف الوقائع بشكل أو بآخر من أشكال التحديد مثل الأنواع أو العلامات الخاصة .
- عرض البيانات على الباحثين والخبراء أصحاب الاختصاص، للاستفادة بآرائهم في تعديل طريقة الملاحظة والتسجيل، أو ثباتها واستمرارها .
- وبالنسبة لأدوات التسجيل، فإنه يفضل أن يسجل الملاحظات بنفسه بدلاً من إملائها على الغير، ويفضل أيضاً أن يكون تسجيل الملاحظة من مستخدمين لمواجهة كافة الحاجات إلى نتائج التسجيل، مثل اعتماد الأصل كمرجع، والاعتماد على النسخة الأخرى في إعادة التنظيم، أو إعادة الكتابة أو التصنيف والتبويب .
- ويجب أن يتم تحليل بيانات التسجيل أولاً بأول، حتى يتأكد من حصول التسجيل لكافة جوانب أو زوايا الوقائع المطلوبة، من حيث الحدوث، التوقيتات، الأشخاص، الأفعال، الانطباعات والمشاعر، لأنه قد يرى استبعاد أو إضافة فئات جديدة، تضيف أبعاداً جديدة إلى طبيعة البيانات المطلوبة، يمكن من تسجيلها قبل انتهاء عملية الملاحظة أو انتهاء المراقف التي تخضع لها، وذلك لتأكيد أكبر قدر من الصدق الداخلي أو الإجمالي .

الملاحظة

من أهمه

- هناك العديد من الأسباب التي تحد من الاعتماد على الأساليب السابقة للملاحظة، في الوصول إلى نتائج دقيقة وسريعة فيما يتعلق ببعض فئات السلوك الاتصالي التي يمكن جمع المعلومات عنها بواسطة هذه الأساليب، ومن هذه الأسباب مايلي :
- ١- حدود عملية الملاحظة المباشرة بالأعداد القليلة للجماعات أو المجموعات، التي قد لا تتفق مع الأعداد الكبيرة المستهدفة من جمهور المستمعين والمشاهدين، والتي تقسم بالتفرع والتشعب .
 - ٢- السرعة في الحصول على النتائج التي تفرضها الظروف الإعلامية في بعض الأحيان، مثل الرغبة في ملاحظة التجاوب مع موضوعات الحملات الإعلامية أو تقييم هذه الحملات، وتخطيط السياسات وكذلك الحاجات الترويجية والإعلانية، التي تستهدف التعرف المباشر على اتجاهات الجمهور وكثافته التي تعكس تفضيل واهتمام جمهور الملقين .

وهذه الحاجات التسويقية والإعلانية فرضت نفسها كهدف، لتناهج وأساليب البحث في دراسات جمهور المتلقين منذ أن حاول المعلنون أن يصلوا إلى أكبر عدد ممكن من الناس، وذلك من خلال إيجاد نظام لقياس وتقدير حجم الأفراد الذين يتعرضون للوسائل الإعلامية ومفرداتها ومحتواها .

٣- حدود الأهداف المبهجة للملاحظة غير المباشرة، بتجنب العوامل الخاصة بالتأثير في سلوك المبحوثين، والتي لا تتفق مع المحددات الأساسية لجمهور المتلقين التي تتمثل في الترويج والتثشت .

ولذلك كان البحث في تطويع أسلوب الملاحظة ليسمح بملاحظة أعداد كبيرة من جمهور المتلقين، متباينة، ومتنوعة، تستهدف الحصول على نتائج سريعة، ودورية، تعنى والحاجات التسويقية والإعلانية، وكذلك الظروف الإعلامية

ولذلك ظهرت الوسائل الإلكترونية التي تسمح بها يمكن أن نسميها «الملاحظة من بعد» وذلك نظراً لتباين المسافات بين الباحث والمبحوثين، وكذلك خطاسة هذه المبحوثين التسمي الذي لا يسمح بالملاحظة المباشرة بأنواعها، والحاجة إلى التفرغ الفوري للبرامج الهامة .

وقد توسعت استخدامات الوسائل الإلكترونية في هذا المجال إلى حد بعيد منذ بداية الثمانينات، ففي عام ١٩٨٢ أورد الكتاب السنوي للإذاعة والاتصالات السلكية في أمريكا *Broadcasting Cable Yearbook* أورد قائمة هي لا يقل عن ٨٠ شركة وفرداً يهتمون بطريقة أو أخرى باستخدام هذه الوسائل، ومئات من أساتذة الكليات والجامعات والمواطنين، يقومون بمختلف أنماط البحوث المرتبطة بالوسائل الإلكترونية، بالإضافة إلى ما تقوم به الشبكات والمحطات الإذاعية أيضاً في هذا المجال .

وتقوم فكرة استخدام الوسائل الآلية والإلكترونية على توصيل أجهزة الملاحظة، بأجهزة الراديو أو التلفزيون وتوصيل الأولى بواكز استقبال الإشارات الرمزية الخاصة بتسجيل النماذج النمطية لسلوك المستمعين والمشاهدين، التي يمكن تسجيلها من خلال هذه الأجهزة .

وترتبط فئات السلوك الخاصة بالمستمعين والمشاهدين التي يمكن لهذه الأجهزة ملاحظتها وتسجيلها بحدود الإمكانيات الخاصة بهذه الأجهزة .

ومنذ بداية استخدام هذه الأجهزة في نهاية الثلاثينات وحتى الآن، لم تتمكن من ملاحظة وتسجيل أكثر من اتجاهات التعرض وتوقيتاته وبالتالي تحديد كثرته، والتي يمكن تفسيرها من خلال ملاحظة تشغيل جهاز الراديو والتلفزيون، على البرامج المختارة من جمهور المستمعين والمشاهدين، والفترة الزمنية للاستماع أو المشاهدة .

ولذلك فإن هذه الأجهزة لا يمكن أن تلاحظ سوى التعرض فقط الذي يتمثل في فتح وعلق جهاز التلفزيون والراديو، وكشافة هذا التعرض الذي يتمثل في الوقت الذي يستمر فيه الجهاز مفتوحاً على برامج معين لفترة يتم قياسها .

ومن خلال أجهزة الملاحظة الآلية الالكترونية التي يتم توصيلها بهذه من أجهزة الاستماع أو المشاهدة يمكن الوصول إلى الآتي :

- تقدير حجم جمهور المستمعين أو المشاهدين الذي يفضل محطة معينة، أو برنامجاً معيناً . وهذا التقدير يعتمد عليه المعلنون في تقدير جدوى استخدام الرسائل أو البرامج الإعلامية في الإعلان . ذلك أنه كلما زاد حجم جمهور وسيلة معينة أو برنامج معين، كلما أدى ذلك إلى انخفاض تكلفة الإعلان في هذه الوسيلة، لأن المعلن يتخذ قراراته بناء على تكلفة الإعلان بالنسبة لألف (١٠٠٠) فرد ويتم حسابها بنسبة التكلفة الكلية إلى العدد الكلي للجمهور الذي يستمع أو يشاهد وسيلة أو برنامجاً معيناً .

- تقدير متوسط فترة التعرض، لأنه لا يكفي فتح الجهاز للدلالة على التعرض، ولكن لابد أن يستمر الاستماع أو المشاهدة لفترة زمنية تشير إلى الاهتمام بالبرنامج أو موضوعه . ويمكن من خلال تقدير حجم الجمهور، ومتوسط فترات التعرض لبرامج معينة، تقدير مستويات التفضيل والاهتمام بهذه البرامج بالنسبة إلى بعضها البعض .

كما يمكن أيضاً من خلال تقدير متوسط فترة التعرض، التعرف على مدى التجارب مع البرامج أو المبروعات الإعلامية، كمدخل إلى تقويم هذه البرامج أو المبروعات، تقريباً لوريا أثناء الإذاعة والعرض أو بعد ذلك بوقت محدد .

- التعرف على الأوقات التي تتميز بكثافة الاستماع أو المشاهدة، خلال الفترات

المحتلقة فى اليوم الواحد، وكذلك خلال أيام الأسبوع الذى يتم خلاله الملاحظ بواسطة الوسائل الالكترونية .

وعلى الرغم من الموائد التى يحققها مثل هذا الاستخدام فى ملاحظة وتقدير سلوك المستمعين والمشاهدين إلا أن هناك عدداً من العيوب أو نقاط الضعف التى تشوب هذا الاستخدام، وتتمثل فى الآتى :

- إن جهاز التسجيل لا يمكن أن يسجل سوى فتح On، أو غلق Off أجهزة الراديو والتليفزيون فقط والذى يتخذ مؤشراً للتعرض، ولكن فتح الجهاز فى حد ذاته لا يعنى أن عملية التعرض تتم خلال الفترة بين فتح وخلق الجهاز، لأن ذلك يرتبط بالكثير من العوامل التى تشكل ظروف التعرض، والتى لا يمكن أن يسجلها جهاز الملاحظة والتسجيل .

- عدم إمكانية المشاركة فى تحديد بعض السمات الخاصة بجمهور المستمعين أو المشاهدين، فلا يمكن أن يلاحظ أو يسجل الجهاز من الذى قام بفتح الجهاز من أفراد الأسرة، والاستماع أو المشاهدة والتالى تحديد بعض السمات الخاصة بجمهور البرامج المستهدف .

- إن عدم استخدام أجهزة الاستماع أو المشاهدة، قد لا يعنى سلوكاً محدداً من جانب الأفراد فى الكثير من الأحيان، ذلك أن عدم الاستخدام قد يكون سببه انقطاع الاستقبال فى الراديو والتليفزيون لأسباب لا يعثر الفرد مسؤولاً عنها .

- ارتباط أجهزة الملاحظة والتسجيل عن بعد، بأجهزة الاستماع والمشاهدة الثابتة فى المنزل، بينما أن التعرض يمكن أن يتم فى نفس الأوقات لنفس البرامج من خلال الأجهزة سهلة الحمل، والأجهزة الترانزستور، والاستخدام خارج المنزل، والتى تتوفر الآن وتتطور بصورة سريعة .

- ويضاف إلى ذلك ارتفاع تكلفة تركيب وتشغيل هذه الأجهزة وصيانتها، التى تكون سبباً فى عدم توسع استخدام مثل هذه الأجهزة فى الكثير من دول العالم .

ونتيجة لهذه العيوب أو أوجه القصور فى هذا النظام للملاحظة والتسجيل، فإن الشركات أو الأجهزة التى تقوم باستخدامه، تستكمل البيانات الخاصة بتقديرات حجم المستمعين والمشاهدين من خلال الوسائل الأخرى المتاحة، مثل المفكرة Dairy أو الاتصال التليفونى أثناء البث .

اختبارات الثبات والصدق

يعتبر من ضرورات تصميم المقاييس والأدوات المنهجية أن يتأكد الباحث من أن هذه المقاييس والأدوات صالحة لتحقيق الأهداف التي أعدت من أجلها، وأنها مستقلة بدالة وموضوعية صورة التواتع البعش والتجريبى أمام الباحث، بحيث يمكن الاعتماد على هذه الصورة فى التفسير والتصميم .

ولذلك يقوم الباحث بإجراء هذه من الاختبارات التى تجعله يتأكد من هذه الأمور حتى يطمئن إلى أن المقياس أو الأداة قد تجاوزت إلى حد كبير الأخطاء الخاصة بالتصميم والتطبيق التى تؤثر فى صلاحية المقياس أو الأداة ودقتها .

ويكاد يجمع الخبراء والباحثون على صعوبة تجاوز هذه الأخطاء لتجاوزاً مطلقاً، ولكن الممكن هو تقليل قدر الخطأ بنسبة كبيرة بحيث يطمئن الباحث إلى دقة النتائج والثقة فيها .

ويرى الخبراء أن الخطأ قد يكون أحد نوعين (محمد الرفائى ١٩٨٩-١٠-٨) .

النوع الأول : وهو الخطأ العشوائى أو خطأ الصدفة *Random Chance Error* وهو خطأ قد يحدث ويتكرر فى مرات عديدة مع تكرار القياس، نتيجة لأسباب متنوعة تحدث بطريق الصدفة أو نتيجة عوامل عارضة غير ثابتة التكرار ومن مصادر هذا الخطأ ما يلى :

- عدم وضوح التعليقات للمبحوثين، فيحدث اختلاف فى استجاباتهم إلى نفس المقياس .

- اختلاف ظروف ومساخ تطبيق المقياس أو الاستجابة إليه أو التفسير الذاتي للمطلوب في الاستقصاء أو المقابلة .

- اختلاف مستويات تدريب الباحثين ومعاريتهم على المقابلة أو الملاحظة ورصد نتائج المقابلة أو الملاحظة .

- اختلاف تفسير الباحثين ومعاريتهم أو المبحوثين لرموز المقياس أو الأدوات أو الأسئلة، نتيجة غموضها أو عدم وضوحها .

وبغيرها من الأمور التي تجعل القياس غير ثابت، ويمكن أن يختلف من باحث لآخر، أو من وقت لآخر. ولذلك فإن أهم ما يهتم به هذا الخطأ هو اختلاف نتائج القياس مع تكراره باختلاف الباحثين أو الوقت أو الظروف ... إلى آخره

النوع الثاني : وهو الخطأ المنتظم *Systematic* وهو الخطأ القائم في المقياس أو الأدوات ذاتها والذي يتكرر في كل مرة يتم فيها القياس أو توظيف الأداة، ويكون نتيجة لبناء المقياس أو وحداته أو صيغته أو علاقات هذه الوحدات ببعضها، أو علاقاتها بالهدف الذي أعدت من أجله . وبالتالي فإن الخطأ سيظل منتظم الحدوث والتكرار مادامت أسبابه أو مصادره موجودة في بناء المقياس أو محتواه. مما يجعل صلاحية المقياس أو الأداة للهدف الذي أعدت من أجله مرهونة بأحد من هذا الخطأ .

والأخطاء العشوائية أو أخطاء الصدفة هي التي تؤثر في ثبات المقياس أو الأداة *Reliability* بمعنى عدم اتساق الإجراءات أو النتائج عند تكرار تطبيق المقياس أو استخدام الأداة مرة أخرى . وتؤثر الأخطاء المنتظمة في مستوى الصدق *Validity* وهو ما يشير إلى عدم صلاحية الأداة أو المقياس لتحقيق الهدف الذي أعدت من أجله .

وعلى عكس الباحث أن يتجاوز هذه المشكلات فإنه يقوم بعدة اختبارات للتأكد من مستوى ثبات وصدق المقاييس والأدوات التي يقوم بتطبيقها أو استخدامها .

اختبارات الثبات

يتم تعريف مفهوم الثبات *Reliability* من خلال مفاهيم أخرى تتفق معه في

المعنى، وهي الإتساق *Consistency* والدقة *Accuracy* والثبات أو الاستقرار *Stability* وهي كلها تشير إلى تعريف إجرائي واحد هو الوصول إلى نفس النتائج بتكرار تطبيق المقياس على نفس الأفراد في نفس المواقف أو الظروف. وبالتالي فإن كافة الإجراءات يجب أن تتسم بالدقة والاتساق والثبات للوصول إلى ثبات النتائج.

وهذا يعود إلى اختلاف الدرجات الملاحظة أو المشاهدة في كل مرة يتم فيها تطبيق نفس المقياس في نفس الظروف عن المرة الأخرى أو عن الدرجة الحقيقية، نتيجة حدوث خطأ من الأخطاء العشوائية السابق الإشارة إليها .

ولذلك يشار إلى العلاقة بين الدرجات الحقيقية والدرجات المشاهدة بالمعادلة الآتية :

الدرجات المشاهدة = الدرجات الحقيقية + الخطأ

وعندما لا يحدث الخطأ - وهو أمر صعب تحقيق عملياً - فإن الدرجات المشاهدة تساوي الدرجات الحقيقية . وهذا يعني أن معامل الثبات بين كل من الدرجتين هي واحد صحيح . بينما يمكن أن يقل معامل الثبات عن ذلك بتأثير وجود الخطأ الذي يؤدي إلى اختلاف الدرجات المشاهدة عن الدرجات الحقيقية

وليس المنصوح بالدرجات الحقيقية أنها درجات معيارية، ولكنها يمكن أن تشير إلى درجات التطبيق للمرة الأولى، وبالتالي يتأثر معامل الثبات بين التطبيق للمرة الأولى والثانية بحدوث الخطأ في المرة الثانية .

وحيث أن كل المقياس والأدوات وإجراءات القياس أو جمع البيانات يحدث فيها قدراً من الخطأ بشكل أو آخر، فإن جهد الباحث يتجه إلى التقبل بقدر الإمكان من هذا الخطأ حتى يمكن أن يتسم المقياس أو الأداة أو الطرق والأساليب بالثبات الذي يؤدي إلى ثبات النتائج والثقة فيها .

وللتأكد من ثبات المقياس أو الأداة فإن الباحث يختار أسلوباً للاختبار من بين الأساليب أو الاختبارات التالية :

١- طريقة إعادة الاختبار *Test - Retest*

وفي هذا الاختبار يتم إعادة تطبيق المقياس أو الأداة مرة أخرى على نفس العينة من المفردات البشرية بعد مرور فترة زمنية وتقدير قبضة الثبات بين نتائج

الاختبارين . ويعتبر المقياس أو الأداء ثابتة إذا ما كان اختلاف النتائج بسيطاً ، أو ارتفع معامل الارتباط بين نتائج الاختبارين .

وفي تحليل المحتوى يتم إعادة الاختبار على نفس الوثائق بنفس تعليمات الترميز ، ويشير معامل الثبات في هذه الحالة إلى وضوح تعليمات الترميز والتعريفات الإجرائية ، وتقويم مهارات القائمين بالترميز .

وبراعى في تطبيق هذا الاختبار أن يتم إعادة الاختبار بعد فترة مقبولة لا تقل عن أسبوع حتى يكون المبحوث أو أفراد العينة قد ضعف تذكروهم للاختبار الأول ، وكذلك لا تطول بحيث يؤثر التراكم المعرفي للمبحوثين في زيادة التباين بين نتائج الاختبارين أيضاً .

٢- طريقة التقسيم أو التجزئ النصلي *Split - Half*

تعتمد الطريقة السابقة على مرور الزمن بين إجراء الاختبار وإعادةه . وتعتمد طريقة التقسيم النصلي على إجراء الاختبار مرتان في وقت واحد وتقدير الثبات بينهما . وذلك بتقسيم عينة الاختبار إلى مجموعتين متساويتين بطريقة أو أخرى وإجراء الاختبار على المجموعتين وتقدير قيمة الثبات بينهما ، وذلك بإجراء القياس أو توظيف الأداة على المجموعتين وفي وقت واحد ، أو تقسيم المقياس أو الأداة ، وإجراء الاختبار لكل قسم مع كل مجموعة ، ثم تقدير الثبات بين نتائج القياس في المجموعتين .

وفي تحليل محتوى الإعلام يمكن تقسيم عينة الوثائق الخاصة بالاختبار إلى نصفين ، ويتم عملية الترميز على كل جزء منهما باتباع نفس أسلوب الترميز والرصد ، ويتم مقارنة نتائج الرصد للمجموعتين وتقدير قيمة الثبات .

وفي رأي أن التباين المحتمل بين الوثائق والأحداث المشورة أو المسجلة في وثائق التحليل قد تؤثر بداية في تقدير قيمة الثبات ، ولذلك فإنه يشترط بداية عند إجراء هذا النوع من الاختبار في تحليل محتوى الإعلام أن يتم ضبط مادة التحليل بحيث تكون متجانسة في خصائصها بداية قبل بداية الاختبار ، حتى لا يكون التباين في نتائج الرصد ناتجاً عن التباين في مادة التحليل وليس عن إعداد أدوات الترميز وإجراءاته .

كما أن تقسيم الأداة أو المقياس إلى تصنيفين يجب أن يكون مبرهنا بالانساق الداخلي بين وحدات المقياس أو الأداة (فقرات - أسئلة - مشورات إلى آخره) حتى لا يكون التباين ناتجا أيضا عن التباين بين هذه الوحدات .

ولذلك فإنه في حالة استخدام الاختبار النصفي - بتقسيم المقياس أو الأداة - فإنه يجب أن يحدد مدى الاتساق بين وحدات المقياس أو الأداة حتى يطمئن إلى أن كل الوحدات ذات علاقة بما هو مراد قياسه . ويمكن استخدام الارتباط البسيط في تقدير معامل الارتباط بين كل وحدة والوحدات الأخرى، لاستبعاد الوحدات ذات الارتباط الضعيف بداية . وفي جميع الأحوال فإن الباحث يجب أن يتأكد بداية من تهميد هذه العلاقات وتقدير الارتباط بين الوحدات وبعضها ، وبينها وبين المقياس ككل للتأكد من الاتساق الداخلي *Internal Consistency* للمقياس أو الأداة .

٣- طريقة الصور والأشكال المتكافئة *Equivalent Forms*

وتعتمد هذه الطريقة على إعداد صورتين أو شكلين متكافئتين من المقياس أو الأداة، وتجربتهما على نفس المجموعة، مع مرور فترة زمنية بسيطة بين تجربتي الشكل الأول والثاني، وحساب قيمة الثبات أو الارتباط بين نتيجة الاختبارين .

وتتعرض هذه الطريقة بداية الشجائن السام بين صورتين أو شكلين الأداة أو المقياس، في اختيار المفردات وبناء الوحدات وصياغتها بوطول الصورتين أو الشكلين وارتباط الوحدات ببعضها وبالمقياس كله، وغيرها من مقومات إعداد المقياس أو الأداة وإجراءات تطبيقه وطرق التطبيق . ذلك أن الاختلاف في هذه المقومات وبعضها سيؤثر بداية في قيمة الثبات عند الاختبار بعيدا عن الاختبار ذاته .

ولاتبالغ إذا قلنا أن تطبيق هذا الاختبار يحتاج إلى جهد ووقت كبير في إعداد الصور أو الأشكال المتكافئة التي يصعب إعدادها بنفس المستوى في المحتوى والبناء .

وفي تحليل المحتوى يعتمد الاختبار على إعداد صور أو أشكال متكافئة من مادة التحليل وهنا أمر يصعب تحقيقه . ولذلك طور ستمبل *G.H. Stempel* هذا الأسلوب باقتراح أن يقوم فردان أو أكثر مختلفان بتطبيق أدوات الترميز والتحليل على نفس مادة التحليل وتقدير قيمة الثبات بينهما . وهذا الاقتراح يقترب أكثر من طريقة إعادة الاختبار ويعتبر أنسب طرق اختبار الثبات في تحليل المحتوى .

لتقدير قيمة الثبات

يتسم تقدير قيمة الثبات بأنه تقدير كمي، لأنه يقوم على التعامل مع نتائج رصد سواء كانت لاختيارين أو أكثر، أو قام بالاختبار الواحد باحثان أو أكثر. ويتطلب الأمر لتقدير قيمة الثبات حساب معامل الارتباط بين النتائج الذي يعكس مستوى ثبات المقياس أو الأداة أو إجراءات القياس وأسلوب توظيف الأداة.

ولذلك فإنه مهما تعددت الطرق الإحصائية لتقدير قيمة الثبات، فإنه يمكن تطبيق أي منها مع أي طريقة من طرق الاختبار، لأن طرق تقدير قيمة الثبات في النهاية هي ترجمة احصائية للارتباط البسيط بين متغيرين، الذي يعتمد على الدرجات الحاصلة الناتجة عن الاختبارين ومنهات هذه الدرجات كالآتي :

$$ن \text{ مبد من } x \text{ من} - \text{ مبد من } x \text{ مبد من}$$

$$\sqrt{\frac{(ن \text{ مبد من } x - (مبد من) x) (ن \text{ مبد من } y - (مبد من) y)}{}}$$

وترمز من إلى درجات الاختبار الأول *Test*

من إلى درجات إعادة الاختبار *Retest*

وتشير (ر) إلى معامل الارتباط الذي يطلق عليه في هذه الحالة معامل الاستقرار *Coefficient of Stability* الذي يشير إلى الثبات بمرور الزمن، أي بتكرار الاختبار بعد مرور فترة معينة من الزمن.

ويمكن أيضاً حساب معامل الثبات باستخدام معامل الارتباط الترتيبى (سبيرمان) بين الاستجابات إلى الاختبارين، وترتيبها وحساب درجات ف، ف، ف² وتقدير معامل الارتباط من خلال المعادلة التالية :

$$r = \frac{6 \sum (F - F^2)}{n(n^2 - 1)}$$

واستخدام أي من المعاملين السابقين يمكن توظيفه مع المقاييس الاسمية أو الترتيب حسب استخدام أبعادها في القياس أو جمع المعلومات.

ومن المعادلات القائمة في تقدير قيمة الثبات في اختبار التفسير النصفى أو

التجزئة النصفية *Split-Half* هي معادلة جوتمان *Guttman* المصنوع بها منذ الأربعينات والتي لا تفرض بداية تساوي التباين في جزئي أو قسمي الاختبار، حيث يقوم على بناء العلاقة بين تقديرات التباين في النصفين والتباين في المقاس أو الأداة كلها .

$$\text{معامل الثبات} = \frac{1}{2} \left[\frac{\sigma_a^2 + \sigma_b^2}{\sigma_{ab}^2} - 1 \right]$$

حيث σ_a^2 هي مربع الانحرافات في النصف أ
 σ_b^2 هي مربع الانحرافات في النصف ب
 σ_{ab}^2 هي مربع الانحرافات في كل الاختبار

أما اختبارات الصور المتكافئة فيمكن استخدام معامل الثبات بين تطبيق المقياسين بنفس معامل الارتباط ليهرسون أو سيورمان ويطلق عليها في هذه الحالة بمعامل التكافؤ *Equivalence Coefficient* ، وإن كان من صعوبات هذا الاختبار كما سبق أن أوضحنا هو تصميم صور أو أشكال متكافئة للمقاييس أو الأدوات يتم تطبيقها في ظروف وأرمنة متكافئة أيضاً . وهو أمر صعب تحقيقه بنسبة عالية .

وبإضافة إلى المعادلات السابقة هناك معادلة عامة تصلح للاستخدام مع أية طريقة من طرق تقدير الثبات السابق ذكرها تصلح للاستخدام مع أية طريقة من طرق تقدير الثبات السابق ذكرها ويقترحها على ماهر خطاب في كتابه (على ماهر ٢٠٠٠ : ٢١٦-٢١٧) .

والصيغة الرياضية لهذه المعادلة على النحو التالي :

$$\text{معامل الثبات} = \frac{1}{2} \left[\frac{\text{تباين المحقق}}{\text{التباين المشاهد}} - 1 \right]$$

أي أن :

$$\text{معامل الثبات} = \frac{1}{2} \left[\frac{\sigma_a^2}{\sigma_{ab}^2} - 1 \right]$$

حيث ترمز :

(ع^٢) إلى تباين الخطأ .

(ح^٢) إلى التباين المشاهد .

ولتقدير تباين الخطأ تستخدم المعادلة الآتية :

$$ع^2 = \frac{1}{n} [ن مج ف^2 - (مج ف)^2]$$

حيث ترمز :

(ن) إلى عدد أفراد العينة التي طبق عليها الاختبار

(ف) إلى الفرق بين درجات الأفراد في التطبيق الأول والثاني للاختبار أو الفرق بين درجات الأفراد على انصوريين المتكافئين للاختبار، أو بين الدرجات الفردية والزوجية للأفراد على الاختبار .

(ف^٢) إلى مربع الفرق بين درجات الأفراد في الحالات السابقة .

ولتقدير التباين المشاهد تستخدم المعادلة الآتية :

$$ع^2 = \frac{1}{n} [ن مج ص^2 - (مج ص)^2]$$

حيث ترمز :

(ع^٢) إلى التباين المشاهد لدرجات الأفراد في التطبيقين الأول أو الثاني، أو

التباين المشاهد لدرجات الأفراد على إحدى الصور المتكافئة للاختبار، أو

التباين المشاهد لدرجات الأفراد على المفردات الفردية للاختبار أو الزوجية

(ص) إلى الدرجة الخام

تقدير قيمة الثبات في تحليل المحتوى

يتفق خبراء تحليل محتوى الإعلام على أن أنسب اختبارات ثبات التحليل هي

التي تتم بطريقة إعادة الاختبار، أو تعدد المحكمين أو القائمين بالاختبار . ويفضل

في هذه الحالة تعدد الاختبارات بواسطة محكمين اثنين على الأقل على نفس مادة

التحليل بنفس تعليمات الترميز وقواعده . ويتم تقدير ثبات الترميز في البداية أو

نتائج التحليل في النهاية بواسطة تقدير حدود الاتفاق بين المحكمين على دقة الترميز وموضوعية (ثبات الترميز) من خلال تطبيق المعادلات التالية التي يراها خبراء تحليل المحتوى .

بينما نجد أن واين دانيلسون W.Danilson ينسب الاتفاق بين المحكمين إلى العدد الأكبر لمادة التحليل (R.O.Nofziger & D.M.White 72 190-91) . نجد أن هولستي (O.R.Holsti 69 136-42) ينسب الاتفاق بين المحكمين إلى مجموع مواد التحليل التي قام المحكمون بتحليلها لأغراض الاختبار .

يقدّر دانيلسون معامل الثبات *Coefficient Reliability* بحساب النسبة المثوية للاتفاق نتيجة نسبة عدد الوحدات التي يتفق المحكمان عليها إلى العدد الكلي لمادة التحليل . فإذا ما قام المحكم أ بتحليل ٤٠٠ موضوعاً والمحكم ٤٢٠ موضوعاً وانطقا الاثنان على أن نسبة الموضوعات المتفقة ٣٦٠

$$\text{فإن معامل الثبات} = \frac{360}{420} \times 100 = 85.7\%$$

ويقدم هولستي أكثر من معادلة لحساب الثبات تستخدم مع تعدد المحكمين على حالة لهما محكمين اثنين باختيار الثبات تكون المعادلة كالآتي :

$$\text{معامل الثبات} = \frac{2}{2n + 1}$$

حيث م عدد الحالات المتفق عليها

١ن عدد الحالات التي قام بترميزها المحكم رقم (١)

٢ن عدد الحالات التي قام بترميزها المحكم رقم (٢)

أما في حالة تعدد المحكمين تكون المعادلة كالآتي :

ن (متوسط الاتفاق بين المحكمين)

$$\text{معامل الثبات} = \frac{1}{1 + (n-1) \text{ متوسط الاتفاق بين المحكمين}}$$

حيث ن = عدد المحكمين

فإذا كانت نسبة الاتفاق بين أربعة محكمين كالآتي :

أ	ب	ج	د
١	١٤ر	٢٠ر	١٩ر
ب		١٩ر	١٦ر
ج			١٨ر
د			

$$١٤ر + ٢٠ر + ١٩ر + ١٦ر + ١٨ر + ١٩ر$$

$$\text{متوسط الاتفاق بين المحكمين} = \frac{\quad}{٦}$$

$$= ١٨ر$$

$$٤ \times ١٨ر$$

$$= \text{معامل الثبات}$$

$$١ + (٤-١) \times ١٨ر$$

$$= \frac{٢.٧٢}{٢.٠٤} = \frac{٢.٧٢}{٢.٠٤ + ١}$$

$$= ٩٠$$

ويؤخذ على المعادلات السابقة أن الاتفاق بين المحكمين قد يتم بتأثير الصدفة في حساب النتائج للتكرارات. خصوصاً أن هذه المعادلات تغفل تعدد الفئات في الموضوع الواحد مثل تحديد الاتجاهات .

لقد يتفق المحكمان على أن عدد وحدات التحليل الموزعة هي ٥٠ وحدة على سبيل المثال في الوثائق أ، ب . في الوقت الذي يختلفان فيه في عدد هذه الوحدات في كل وثيقة فقد تكون عدد المحكم الأول ١٣٠، ٢٠ ب بينما لدى المحكم الثاني هي ١٢، ٣ ب ولذلك فإن الاتفاق في هذه الحالة يكون رانكاً . فعلى الرغم من الاتفاق بشكل عام إلا أن هناك اختلافاً في التفاصيل، ولذلك تم تطوير المعادلة السابقة بتقدير الاتفاق المتوقع الذي يضع في اعتباره نسبة التكرار في كل فئة من فئات التحليل وليس مجموع التكرارات فقط، وهي الصيغة التي وضعها سكوت

في عام ١٩٥٥ W scott (R.D Wimmer & J.R.Dominick 83 154)

$$\text{معامل الثبات} = \frac{\text{نسبة الاتفاق الملاحظ} - \text{نسبة الاتفاق المتوقع}}{1 - \text{نسبة الاتفاق المتوقع}}$$

فإذا كان عدد الوحدات التي تم ترميزها ٢٤ وحدة ، وعدد الوحدات المشفق عليها ١٤ وحدة .

$$\text{فإن الاتفاق الملاحظ} = \frac{14 \times 2}{24 + 24} = 0.8$$

وإذا ما افترضنا أن عدد الوحدات التي تم ترميزها موزعة على موضوعين من موضوعات الانتهاء كالآتي :

موضوع	مزيد	معارض	
موضوع أ	١٠	٣	١٣ =
موضوع ب	٣	٨	١١ =
			٢٤

تكون نسبة تكرار كل فئة ($\frac{\text{تكرار الفئة}}{\text{مجموع تكرار الفئات}}$) كالآتي

أ	٤٢	١٣
ب	١٣	٣٣

مجموع مربع نسبة التكرارات

وتكون نسبة الاتفاق المتوقع = $\frac{\text{مجموع مربع نسبة التكرارات}}{\text{مجموع نسبة التكرارات}}$

$$= \frac{2(0.42)^2 + 2(0.13)^2 + 2(0.13)^2 + 2(0.33)^2}{0.42 + 0.13 + 0.13 + 0.33}$$

$$= 0.32$$

ونسبة الاتفاق الملاحظ = ٠.٨

نسبة الاتفاق الملاحظ - نسبة الاتفاق المتوقع

معامل الثبات =

١ - نسبة الاتفاق المتوقع

$$= \frac{٥٨ر - ٣٢ر}{٣٨ر - ١} = ٣٨ر$$

وبالإضافة إلى ذلك هناك العديد من الصيغ الرياضية التي قدمها آخرون، ويمكن أن يجتهد الباحث في بناء العلاقة الارتباطية أو الاتفاق بين النتائج الكمية لاختبارات الثبات .

فهو لمعامل الثبات وتفسيره

يجب أن يضع الباحث في اعتباره بداية أن تصميم المقاييس والأدوات، وتصميم عملية الترميز وجمع المعلومات عندما تتم لأغراض تحقيق أهداف الدراسة، فإنها يجب أن تتسم بالدقة والموضوعية بما يشير إلى مستوى عال من الثقة فيما تحققه من أهداف، ولذلك يجب أن يزيد من اهتمامه بكافة العوامل التي تؤثر في ثبات المقاييس والأدوات وعملية القياس وجمع المعلومات والتي يتصدرها وضوح التعليمات وتدريب الباحثين والتأكد من ثبات وحدات المقاييس أو الأداة أو وحدات الترميز وغيرها من العوامل السابق الإشارة إليها في بناء المقاييس وأعداد أدوات جمع المعلومات .

ولذلك فإنه يجب بقدر الإمكان أن تشير نتائج اختبارات الثبات إلى الاتفاق التقريبي بين الدرجات المشاهدة والدرجات الحقيقية، بالشكل الذي يقلل بقدر الإمكان من احتمالات الخطأ العشوائي الذي تتسبب فيه العوامل السابق ذكرها، ويحصر معامل الثبات المروق الناتجة من هذه الأخطاء، فإذا كان معامل الثبات ٨٥ر فإن هذا يعني أن ٨٥/ من الدرجات المشاهدة تعود إلى الدرجات الحقيقية وأن ١٥/ تعدد إلى أخطاء بناء المقاييس أو الأداة أو عملية القياس أو جمع المعلومات نفسها

وطبيعي أن يتم التعبير عن هذه النسب بالنهاين بين درجات الأفراد في الاختبار أو مربع الإنحرافات الخاصة بكل من الدرجات الحقيقية أو المشاهدة أو لكل من الاختبارين في اختبار الإعادة أو التجزئ المعنى

وليس هناك اتفاق حتى الآن لمستوى معامل الثبات الذي يمكن قبوله وإن كنا نتصح بأن يهذل الباحث جهده في ألا يقل عن ٩٠ ر حتى يطمئن إلى مستوى الثقة في النتائج وقد اعتبر كل من كابلان وجولدمسون في تحليل المحتوى أن نسبة الاتفاق التي تصل إلى ٩٠٪ تعتبر مستوى عالٍ من الثبات بينما لا تعتبر ٧٥٪ نسبة مرضية يمكن الإعتماد عليها .

وبالإضافة إلى أن شرط الثبات هو مطلب منهجي للتأكد من مستوى الدقة في تصميم المقاييس والاختبارات والأدوات وإجراءات العمل بها ، فإنه يعتبر في نفس الوقت ضرورة لتحقيق مطلب الصدق . وأن ما يهذل الباحث من جهد ووقت لتحقيق ثبات المقاييس والأدوات والإجراءات سوف يوفّر كثيراً في تحقيق مطلب الصدق .

تعريف الصدق

وأنواعه

كما سبق أن أوضحنا يؤثر الخطأ المنظم الذي يتكرر في كل مرة يتم فيها القياس أو استخدام الأدوات نتيجة وجود خطأ في بناء المقاييس أو محتواها ، يؤثر في صلاحية قياس ما هو مراد قياسه ، أي يؤثر هذا الخطأ في تحقيق الهدف الذي أهد من أجله المقياس أو أداة جمع البيانات .

ولذلك يتسم المقياس أو الأداة بالصدق *Validity* متى كان صالحاً لتحقيق الهدف الذي أعد من أجله . وهذا هو تعريف الصدق الذي اتفق عليه الخبراء .

وارتباط صدق المقياس أو الأداة بالهدف الذي أهد من أجله ، يجعله نسبياً . فالمقياس أو الأداة يتسم بالصدق بالنسبة لهدف محدد بذاته وبالتالي فإن صدق المقياس أو الأداة لا يقي صلاحيته للاستخدام في كل الظروف والمستويات المنهجية للتطبيق والتجريب .

ومنى كان المقياس صادقاً - صحيحاً - صالحاً لتحقيق الهدف الذي أهد من أجله فإنه يعنى أيضاً أنه ثابت *Reliable* ويتسم بالدقة أيضاً ، لأنه لن يصلح للقياس ما لم يكن دقيقاً ، ولذلك فإن مفهوم الصدق يعنى الثبات في نفس الوقت فيما لا يعنى الثبات مفهوم الصدق ، لأن الدقة والموضوعية لا تكفى في ذاتها ما لم يرتبط التطبيق بالهدف الذي أعد من أجله وهو مفهوم الصدق .

وتظهر أهمية الصلوق في أنه المطلب الأساسي للتعميم على المجتمعات الأصلية أو الحالات والمجتمعات المشابهة . بينما يقف دور الثبات عند حدود الثقة في النتائج الخاصة بالبحث ذاته . والتعميم من خلال النتائج لا يتم ما لم تكن المقاييس والأدوات صادقة أو صحيحة .

ومن لأهمية على ذلك أن دراسة أخبار الجريمة قد تشير إلى ارتفاع تكرار البشر عنها، وهذه النتيجة تعتبر ثابتة ومتبولة بالنسبة لوصف أخبار الجريمة في الصحف وعينة المصادر منها . ولكن عندما يتم الاستشهاد بهذه النتائج عن ارتفاع معدل الجريمة في المجتمع فإن الأمر يتطلب إجراء اختبارات الصدق من خلال المقارنة مع معايير أخرى خارجية حتى يمكن وصف هذه النتائج بالصدق والتعميم من خلالها على المجتمع الكلي .

ويطلق الخبراء على أنواع الصدق التي يجب أن تتوفر في المقاييس أو الأدوات، من خلال التعرف بالمفهوم وأهميته كالآتي :

أولاً : الصدق الظاهري *Face Validity*

وهو الذي يعبر عن اتساق المحكمين أو الباحثين على أن المقاييس أو الأدوات صالحة فعلاً لتحقيق الهدف الذي أعدت من أجله، ويطلق عليه الصدق الظاهري، نظراً لأنه يقوم على رؤية المحكمين أو الباحثين للصلاحيّة بشكل عام . ويكون السؤال المطروح في هذه الحالة حول مدى صلاحية المقاييس ككل أو الأدوات لتحقيق الهدف الذي أعدت من أجله وقد يطلق المحكمون أو يحتفظون في بعض الجوانب الخاصة بالمحتوى أو البناء في علاقته بالهدف من القياس . ويجب أن يكون المحكمون في هذه الحالة من أصحاب الاختصاص في التخصص العلمي ومناهج البحث وأدواته، حتى لا يصبح الحكم وإجراء التعديلات مرهوناً بالرأي الذاتية لهؤلاء المحكمين .

وفي هذه الحالة فإنه يمكن تقدير صدق المقاييس أو الأدوات بتقدير حدود الاتفاق بين هؤلاء المحكمين، فإذا ما اتفق المحكمون كان المقياس صادقاً بنسبة هذا الاتفاق . مع مراعاة إعادة النظر في الملاحظات التي يسديها المحكمون حول بعض التعديلات في بناء المقاييس أو الأدوات ومحتواها .

أما الباحثون فقد تختلف استجاباتهم حول بعض الأسئلة أو المثيرات، أو اغفالها، وهو ما يعكس عدم إدراكهم لها . ولذلك يجب أن تراعى هذه الاختلافات

وتقديرها في إطار الحدود المقبولة للصدق الظاهر للقياس أو الأداة .

ولذلك فإن الصدق الظاهري يهتم ببعثتين فرعيتين من جرائب صدق المقاييس والأدوات وهما محتوى المقاييس والأدوات *Content* وبانيها *Construction* .
ويمثلان نوعان آخران من أنواع الصدق : صدق المحتوى وصدق البناء .

ثانيًا : صدق المحتوى *Content Validity*

ويهتم هذا النوع من أنواع الصدق بمحتوى المقاييس أو الأدوات ومدى اتفاق هذا المحتوى مع الهدف الذي أعد من أجله هذا المقياس . فإذا كان المقياس قد تم إعداده لقياس الرضا الوظيفي للقائم بالاتصال بالمؤسسات الإعلامية على سبيل المثال، فبانه يكون غريباً أن يضم المحتوى عبارات حول النشأة والعلاقات الاجتماعية الخارجية . أو تكون العبارات الخاصة بالرضا عن مجالات عمل القائم بالاتصال غير كافية .

ولذلك فمن ملاحظات المحكمين أو المبحوثين تدور حول غياب عبارات معينة أو عدم كفاية عبارات أخرى وهكذا .

وهذا يتطلب بداية المعرفة العلمية بالمجال العام لموضوع القياس *Universe of Content* ، والمجالات الفرعية التي يمكن أن يضمها محتوى القياس أو الأداة . بحيث يراعى عدم إغفال هذه المجالات الفرعية *Items* وتقدير أوزانها حسب موقعها عن المجال العام لموضوع القياس . وفي المثال السابق لا تغفل العبارات التي تقيس رضا القائم بالاتصال للعائد المادي والذي يمكن أن يكون له مجالات فرعية متعددة مثل الراتب والعلاوات والخوافز والمكافآت والمشاركة في الأرباح إلى آخره وهذه كلها ترتفع بالوزن النسبي للعائد المادي مقارنة بالمجال الخاص بالإجازات على سبيل المثال .

ولمى تحليل المحتوى يهتم الباحث بمسألة الترميز واختيار فئات التحليل الخاصة بالموضوع بحيث تعكس الفكرة أو الهدف بالضبط وتتميز بالشمول والاستقلال والكفاية حتى لا تتأثر النتائج بالاختيار غير الصحيح لفئات التحليل . فعلى سبيل المثال تعتبر العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية الطبية، والتصريحات الإيجابية للقادة مؤشرات دالة على الاتجاه الإيجابي بين دولتين، فإذا أشارت النتائج إلى غير ذلك كان ذلك دليلاً على عدم صدق أداة التحليل أو الإجراءات الخاصة بالتحليل .

ومن هذه الحالة يطرح مارشال (S. Marshall 60 218) سؤالين يجيب عليهما الباحث للتقرير بصدق أداة التحليل :

السؤال الأول : هل أداة القياس تقيس ما هو مراد قياسه فعلاً؟ وهذا السؤال ينقسم إلى قسمين :

- هل تم التحكم على البناء المنهجي بواسطة محكمين خارجيين ؟
- مدى اتفق المعينات كمصطلحات منهجية مع المصطلحات المستخدمة في وثائق التحليل، وهو ما يعكس صدق المحتوى .

والسؤال الثاني : يدور حول كفاية العينة للوصول إلى نتائج ثابتة، حيث تشمل العينة كل أو معظم المدخلات المرتبطة ببناء المعينات .

بالإضافة إلى التأكد من مدى ثبات عملية الترميز واتفاق نتائج القائمين بالترميز المستقلين مع نتائج الدراسة .

ومن خلال الإجابة على هذه الأسئلة، يتم تحديد الشغرات في الإجراءات المنهجية التي أدت إلى عدم صحة النتائج .

ويمثل صدق المحتوى وصدق البناء أساساً هاماً للتأكد من صدق الأداة أو المقياس كما طرحه مارشال من خلال الأسئلة السابقة .

ثالثاً : صدق البناء Construct Validity

ويطلق عليه الصدق النظري أو صدق التكوين الفرضي، ويرتبط هذا النوع بإدراك الباحث للأطر النظرية والفرضية لبناء المقياس أو الأداة والذي ينعكس في صياغة المشكلة العلمية، وصياغة الأهداف والتفسيرات والعلاقات الفرضية، والتي تؤثر بالتالي في تحديد وحدات أو مفردات المقياس أو الأداة ومدى اتفاقها مع الأطر النظرية والفرضية، وتوافقها مع بعضها وكذلك مع الإطار العام لبناء المقياس أو الأداة .

ويرتبط توافق صدق البناء بمدى إدراك الباحث للإطار النظري لمشكلة البحث ومهارات بناء الإجراءات بكل تفاصيلها، وصياغة العلاقات بينها وبين النتائج المستهدفة في نفس الوقت .

ويستخدم في تقدير صدق البناء تقريباً الاختبارات الخاصة بصدق المحتوى والأنواع الأخرى من الصدق .

رابعاً : صدق التوافق *Concurrent Validity*

ويختلف تعريف هذا النوع باختلاف المقاييس أو الأداة . ففي أدوات جمع البيانات أو مقاييس الاتجاهات يقصد بهذا النوع هو قدرة المقاييس أو الأداة على التمييز بين أنواع المبحوثين الذين يعلم مسبقاً أنهم مختلفون .

وعلى سبيل المثال فإن المقاييس الصادق لا يمكن أن تنتهي نتائج اختياره بتأييد المبحوثين ذوي الميول الراديكالية للاتجاه نحو التخصصة بشكل سريع وفوري . فهذا يشير بداية إلى وجود خطأ في مقياس الاتجاه . أو رضا أصحاب الاتجاه الديني عن توزيع خريطة البرامج الإذاعية أو التلفزيونية مع وجود محدود للبرامج الدينية على هذه الخريطة . أو زيادة كثافة المشاهدة التلفزيونية للطلاب في فترات السهرة خلال دورة شهير الامتحانات . فمثل هذه النتائج في الاختبار تشير إلى عدم صدق المقاييس أو الأداة جمع البيانات .

وبالإضافة إلى ذلك فإنه يمكن تقدير صدق التوافق أيضاً من خلال المقارنة مع معايير خارجية *Criterion - Related Method* أي تقدير الصدق المرتبط بمقياس خارجي فإذا كانت كل النتائج على المقاييس أو الأدوات الأخرى تشير إلى التباين بين الإناث والذكور في سلوك المشاهدة التلفزيونية - واعتبار هذه النتائج معياراً خارجياً - فإن نتائج اختبار صدق التوافق تشير إلى صدق المقاييس أو الأداة معى انفلقت نتائج هذا الاختبار مع المعيار الخارجي .

وإذا ما انقلنا على أن التخطيط السياسي والاقتصادي مهيمن من الفكر الإيديولوجي للدولة ، فإن تحليل المحتوى الخاص بالمعيار السياسية لهذه الإيديولوجية . يؤكد الدراسات الخاصة بالمعيار الاقتصادية التي تنتهجها الدولة كمعيار لصدق التحليل ونتائجه .

ولا يعتبر الاتفاق وحده مطلباً في اختبارات صدق التوافق - أو الصدق التلازمي كما يسميه البعض - لأنه يمكن أيضاً استخدام دراسات التباين لتأكيد الصدق من خلال المقارنة بين الاتجاهات المتضادة لتأكيد أيهما للأمر . وعلى سبيل المثال تؤكد صحف اليمين اتجاهات صحف اليسار التي تختلف معها في اختبار الرموز واستخدامها في معظم المواقف .

خامساً : صدق التشابه أو التقارب *Convergent Validity*

ويقترَب صدق التوافق مع مفهوم صدق التشابه أو التقارب والذي يشير إلى التشابه أو التقارب بين نتائج القياس عندما يتم تطبيق اختبار القياس أو الأداة على عينات مختلفة، أو تطبيق عملية القياس بأساليب مختلفة .

فقد يستخدم أسلوبين للقياس للكشف عن اتجاهات الأفراد نحو استقبال القدرات المعنوية مثل أسلوب ليكرت، وأسلوب الثنائين الدلالي . فإذا ما جاءت النتائج متشابهة دل ذلك على صدق أى من القياسين في حالة استخدام أى منهما، واختبار الصدق بدلالة الآخر . ويمكن إجراء الاختبار العكسي لما يسمى صدق الاختلاف أو الثنائين أو التمييز *Discrimination Validity* وهو يقيس القياس أو الأداة بحيث يفسر الصدق بعدم صلاحيته لقياس ظاهرة أخرى، أو نموه واختلافه عن مقياس أو أداء أخرى صالحة لقياس تلك الظاهرة الأخرى .

وكلا المفهومين - التشابه والثنائين - يفسران بعضهما البعض في التعريف والتطبيق .

سادساً : صدق التنبؤ *Predictive Validity*

ويتم التأكد من توافق هذا النوع من الصدق في المقاييس أو الأدوات التي تستهدف الكشف عن السلوك أو الأداء، أو المعرفة المكتسبة المتوقعة في فترات لاحقة . مثل تقدير التفسير المحتمل في سلوك المشاهدة ، أو احتمالات زيادة الاعتماد على وسائل الإعلام في تطور الكسب المعرفي أو التفكير الوجداني أو الأداء المهاري . . . وغيرها من مصادر التفكير . أو التوقع بالتفكير في الأداء المرتبط بتطوير التكنولوجيا في مجالات الانتاج والشر أو الإداعة بالنسبة للقائم بالاتصال .

وفي هذا المجال يقوم الباحث بالمقارنة مع معيار خارجي يحدد قدرته على قياس موضوع لقياس فعلا، ولذلك يطلق على هذا الاختبار أيضاً الصدق المرتبط بمعيار خارجي، شأنه شأن الصدق التلازمي أو صدق التوافق كما أوضحنا من قبل .

وفي تحليل المحتوى يقصد بصدق التنبؤ قدرة الأداة على التنبؤ بالأحداث في حالة غياب الدليل . واختيار قيمة التنبؤ ضرورية في الدراسات التي تستهدف الاستدلال عن عنصر أو متغيرات ترتبط بخصائص المحتوى في إطار علاقات

لفرضية يتم اختبارها لأغراض البحث والدراسة . فالكشف عن النوايا والدوافع والاتجاهات والسياسات الخاصة بالقائم بالاتصال والمتلقى والتنبيه بالوقائع والأحداث واتجاهاتها، هي وظائف استدلالية تقوم على بناء توقعات الباحث حول هذه المتغيرات في إطار علاقات فرضية يتم اختبارها من خلال تحليل محتوى الإعلام .

وفي حالة المقارنة مع معيار خارجي يتم إجراء اختبارات صدق التنبيه من خلال تقدير معامل الارتباط بين درجات القياس باستخدام المقاييس أو الأداة، ودرجات المحك أو المعيار الخارجي الذي يقيس نفس موضوع القياس .

وإذا كان صدق التنبيه من الأنواع الثلاثة في اختبارات التحصيل أو الأداء، فإنه يقل استخدامه في الدراسات الإعلامية . وإن كانت بحوث التأثير والاعتماد على وسائل الإعلام تشير إلى احتمال التوسع في استخدامه في مثل هذه البحوث .

ونظراً لأن صدق التنبيه وصدق التوافق أو الصدق التلازمي يقومان على اختباريهما على المقارنة مع معايير أو محكات خارجية فإنه يشار إليهما بالصدق التجريبي *Experimental Validity* . حيث يتضمنان الباحث كماله أنه يقوم بالتجريب على هيئة أخرى أو نفس الهيئة بعد مرور فترة من الزمن - صدق التنبيه - أو كما لو كان تطبيق اختبار المعيار الخارجي إعادة للتجريب باستخدام مثير سبق استخدامه من قبل في بحوث ودراسات أخرى . ولذلك يتم تقدير معامل الارتباط البسيط بين نتائج اختبار صدق المقاييس والاختبار على المعيار أو المحك الخارجي . مع مراعاة ألا تطول الفترة الزمنية لتقدير نتائج الاختبار على المحك الخارجي بشكل يؤثر في معامل صدق التنبيه، فكلما اتسعت الفترة الزمنية بين القياس التجريبي والقياس على معيار خارجي كلما زادت عوامل الصدفة والعشوائية التي تقلل معامل الصدق في هذه الحالة .

العلاقة بين معامل الثبات ومعامل الصدق

يعتبر معامل الصدق للاختبار دالة لثباته . ذلك أن معامل الصدق يتأثر ارتفاعاً أو انخفاضاً بمعامل الثبات وبالتالي فإن تقدير قيمة الصدق تشير في نفس الوقت إلى قيمة الثبات ارتفاعاً أو انخفاضاً .

وتتوقع بالتالي أن يتأثر معامل الصدق بكافة العوامل التي تؤثر في معامل الثبات ارتفاعاً أو انخفاضاً والتي تؤدي إلى الخطأ العشوائي أو خطأ الصدفة

وتتمثل بالدرجة الأولى في عدم وضوح بناء المقياس ومحتواه للمبحوث وإدراكه له بالتالي والذي قد يختلف مستواه من مبحوث إلى آخر فيؤثر أيضاً في ثبات النتائج وما دام المقياس أو الأداة غير ثابت فإنه لن يكون صادقاً أيضاً في قياس مايراد قياسه .

بالإضافة إلى أن عدم صدق المقياس أو الأداة نتيجة لوجود أخطاء متكررة مع كل المبحوثين وفي كل الظروف يعنى عدم صلاحية المقياس أو الأداة وبالتالي عدم الحاجة إلى تقدير ثباته لأن نتائجه مشكوك في صحتها بداية

ويتصدر الأخطاء المتكررة أو المنتظمة التي يمكن تقديرها من خلال تقدير ثباتها اتفاق البناء الكلي للمقياس أو الأداة مع الهدف المراد تحقيقه . فلا يكفي صلاحية عدد من وحداته (أسئلة أو عبارات أو أوزان) وعدم صلاحية وحدات أخرى . وهو ما يمكن تقديره من خلال معامل الاتساق أو معامل الارتباط البسيط بين كل وحدة ومجموع وحدات المقياس أو الأداة، وهو ما يقترب من طرق تقدير الثبات .

بجانب أن هناك من أنواع الصدق ما لا يعتمد على تقديرات رياضية أو إحصائية للخروج بتقدير كمي لقيمة الصدق، مثل صدق المحتوى الذي يقوم على تقدير الخبراء والمحكمين لدى اتفاق محتوى الأداة أو المقياس للسجال الذي يهدف إلى قياسه، ويعتمد هنا التقدير على رضى وتقديرات أساسها المعرفة والخبرة بالموضوع ومجال هذا الموضوع أو المحتوى .

أما صدق التنبؤ وصدق التوافق الذي يعتمد على معايير أو محكات خارجية أو يقوم على المقارنة بين نتائج القياس التجريبي للأداة أو المقياس والقياس اثنائي عن تطبيق المعيار أو المحك - متى أمكن تطبيقه كمياً - فإنه يمكن استخدام معاملات الارتباط البسيط أو التوافق لتقدير حدود الاتفاق أو الاختلاف مع نتائج قياس المحك أو المعيار الخارجي . وهذه الطرق تقترب أيضاً من طرق تقدير الثبات الناتج من إعادة الاختبار *Test - Retest* أو الصور أو الأشكال المتكافئة *Equivalente Form* . مع مراعاة الاتفاق بين ظروف تطبيق المحك أو المعيار الخارجي وخصائص عينات التجريب في الحالتين وقياس الفروق والارتباط بين نتائج تجريب المقياس أو الأداة والمحك أو المعيار الخارجي .

ولا يعنى الارتباط الإيجابي بين قيمة الثبات والصدق وتأثير الصدق بالإرتفاع أو الانخفاض هو الاتفاق بين قيمة كل من الثبات والصدق . ولكن أقصى قيمة للصدق

ترتبط على نحو مباشر بالثبات ويمكن التعبير عن هذه العلاقة بالمعادلة الرياضية التالية (على ما هو ٩٨:٢٩٨)

$$\text{أقصى قيمة للصدق} = \sqrt{\text{الجزء التربيعي لقيمة الثبات}}$$

$$\text{معامل الصدق} = \frac{\text{معامل الثبات}}{\text{معامل الصدق}}$$

وهذا يشير إلى أن قيمة الصدق لا يمكن أن تزيد عن الجزء التربيعي للثبات .
 يشير بالتالي إلى أن معامل الثبات يعادل مربع معامل الصدق .

ومنى تم تقدير صدق المقياس أو الأداة كميًا يمكن تقدير معامل الثبات بالتالي مع مراعاة أن قيمة الصدق تتوقف على وجود أو غياب الأخطاء المنهجية وتكرارها، ومادة ما يشير غياب الأخطاء المنهجية إلى إمكانية السيطرة على الأخطاء أو العوامل العشوائية التي تؤثر على قيمة ثبات المقياس أو الأداة .

الباب الثانى



الخطوات المنهجية

العامّة

التفسير هو جوهر البحث العلمي وغايته، لأن ملاحظة الظاهرة وحدوثها لا يمثل إلا بداية الإقتراب منها . ولكن الهدف هو تقديم تفسيرات خاصة بهذه الظاهرة، حلها الأدنى هو الإجابة على الأسئلة التقليدية الخاصة بالإتجاه الخاطئ في الإعلام وهي من.....؟ يقول ماذا؟ لمن.....؟ وبأي وسيلة... ..؟ وبأي تأثير. . .؟ وهي التساؤلات التي طرحها لازويل في الثلاثينات وقدمت مساهمة لتصنيف البحوث الإعلامية وعلى أساسها تمّ البحوث الجرنية التي تهتم كل مجموعة منها بأى من هذه الأسئلة في مجال معين من المجالات البشرية أو الزمانية أو المكانيّة. وفي هذه الحالة فإن الأرقام والنتائج الكمية يمكن أن تقدم إجابة على هذه الأسئلة من خلال رصد تكرار الصفات والخصائص في متغيرات البحوث الإعلامية .

ورصد هذا الخد الأدنى توقفت معظم البحوث الجرنية، وأصبحت أداً لخدمة السوق والأهداف التجارية أكثر منها لتطوير المعرفة العلمية . لأن السّؤال العائى دائماً كان لماذا؟... وهو ما يحتاج إلى حق البحث والتقصى ومزيد من القراءة والإطلاع في العلوم الأخرى ونظرياتها ذات الصلة بالظاهرة الإعلامية حتى يمكن تقديم تفسيرات علمية تفيد منها علوم الإعلام من جانب والعلوم الإجتماعية والإنسانية من جانب آخر .

وإذا كانت الدراسات الكيفية والتفسيرية تقوم أساساً على نظريات وأفكار مسبقة، مما يعطى لها بعداً نظرياً قوياً يساعد البحث، الفنى والتفسيري وتقديم أفكار ومقولات نظرية جديدة . فإن الدراسات الامبريقية لا تقوم على هذا الأساس لأنها تعتمد الاستقراء متوجها للبحث تصل من خلاله إلى النظريات والأفكار والتصميمات وليس العكس . وهذا ما يدعم ضرورة الإهتمام بالتفسير والاستدلال في الدراسات الامبريقية، حتى لا تنحصر بالآلية والتعطية والاكتفاء بالتعامل الاحصائي مع النتائج التي قد تصجز عن الوصف والتفسير في إطار عيوب الاستخدام الاحصائي ومشكلاته لدى الكثير من الباحثين في الدراسات الإجتماعية .

ومع اكتمال حلقات البحث بصياغة التفسير والاستدلال، فإن الباحث يقوم بعد ذلك بكتابة تقرير البحث الذي يقدم إلى القراء والمستفيدين خلاصة الإجراءات

المهجية وتحتاجها للإستفادة منها فى بحوث أخرى أو تنظيم المعرفة العلمية من خلال هذه النتائج للتراكمة والتعصيمات التى تقدمها .

ولذلك يهتم هذا الباب بالتفسير والاستدلال باعتباره الحلقة الأخيرة من حلقات البحث العلمى، وكتابة تقرير البحث الذى يضم كل هذه الحلقات والعلاقات بينها . ويتلخص هذا الباب بالتالى إلى فصلين :

الفصل السادس عشر : التفسير والاستدلال . ويقدم هذا الفصل أهمية التفسير وبصفة خاصة فى الدراسات الجرتية، ثم أمثلة لنماذج التفسير والاستدلال التى يمكن أن يسترشدها الباحث بها . ويختتم بصعوبات التفسير التى يجب أن يتجنبها الباحثون لصياغة تفسيرات ذات قيمة للمعرفة العلمية .

الفصل السابع عشر : كتابة مشروع البحث وتقريره النهائى : يبدأ هذا الفصل بالمقارنة بين التقرير النهائى ومشروع البحث، ثم عناصر التقرير النهائى وتنظيمه ، وكتابة محتوى المشروعات وتقارير البحوث، بالإضافة إلى عرض أساليب الاقتباس والاستشهاد ، والإحالات المرجعية والتوثيق والإسناد المرجعى وبصفة خاصة توثيق النصوص الالكترونية التى أصبحت أهم معالم البحث المعاصرة، ثم التسجيل فى قوائم المراجع .

التفسير والاستدلال

يمثل مطلب التفسير والاستدلال البعد الغائب في الدراسات الإعلامية . حيث يلاحظ الإغراق في الأسبريقية والعرض الكمي لنتائج دون تفصيل الفكر النظري والبناء التصوري لدى الباحث في الإجابة على الأسئلة العديدة التي يثيرها العرض الإحصائي المجرد للبيانات بعد تحليلها وتصنيفها . بل إن أقوى هذه الأسئلة ما يدور حول مدى العرض الكمي للبيانات مالم تتبعه شروح وتفسيرات تطرح الإجابات الخاصة بالأسئلة كيف ... ولماذا ... والخروج باستدلالات عن قصايا ومشكلات أخرى ذات علاقة بنتائج المشكلة المطروحة .

والاكتفاء بالعرض الكمي لنتائج البحث يعني أن تحليل البيانات هي خطوة إجرائية تستهدف ترتيب البيانات وتصنيفها لأغراض سهولة العرض الإحصائي والوصف الكمي . ولكن تحليل البيانات لا يجب أن يتوقف عند حدود التقسيم والتصنيف الأكلي للبيانات مع غياب النظرة الناقدة والنقطة للأرقام والإحصاءات والعلاقات الكمية . وإلا فقد التحليل مفهومه باعتباره عملية عقلية للتعامل مع البيانات التي تم جمعها ووضع نتائج التحليل في إطار هذه العملية التي تستهدف تفعيل المهارات العقلية في الاستفراء ، والاستنباط والقياس وبناء البرهان والخروج باستدلالات تصلح للتعميم والتبؤ .

ولذلك فإننا لا نبالغ إذا قلنا أن البحث العلمي يقتضي إلى التعرُّب على مهارات التعامل الكيفي والتفسير مع البيانات والنتائج الكمية . مما يضعف من قيمة هذه النتائج الكمية وجنواها .

ولعل ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى الإغراق - دون وعى - في البحوث
الامبريقية، التي تنسم بالجزئية أو التجزئ للمشكلات البحثية وغياب المنظور
الكلّي في دراسة هذه المشكلات وتفسير نتائجها .

ويتأثر الكثير من الباحثين بهذا الانحياز ويقفون عند حدود النتائج الكمية
الوصفية، بل إنهم لا يفلحون جهداً يتجاوز حدود التصنيف الإحصائي أو تلخيص
النتائج في شكل مجموع التكرارات أو المتوسطات مع غياب البحث في تقديرات
النشئت التي تعتبر مكملّة وضرورة لوصف ملامح النتائج الإحصائية التي
تعكس خصائص المجتمع الأصل .

وكثير من النتائج الإحصائية تحتاج إلى جهد نظري مكمل للوصف الدقيق لأن
بعض النتائج لا تشير إلا إلى وجود أو غياب مصدر قيام العلاقة الإحصائية .

فنجد معظم الباحثين يكتفي برصد العلاقة الارتباطية بين المتغيرات، دون
تفسير وان لمعمق الارتباط في ذاته، وتوضيح مصدر العلاقة فيما إذا كان أحد
المتغيرين يعكس العلاقة السببية المباشرة أو متغير ثالث أو مجموعة من العوامل
الأخرى تعكس العلاقة السببية غير المباشرة، فالارتباط في حد ذاته لا يشير إلى
طبيعة العلاقة بين المتغيرين، مما يحتاج إلى مزيد من البحث النظري والتقصي
والهندس الذي يسهم في تفسير العلاقة الارتباطية والمجاهها .

وبالإضافة إلى ذلك فإن كثيراً من الباحثين لا يدركون - من غير وعى - متطلبات
التعميم من النتائج الإحصائية، لأن الأرقام التي ينتهي إليها البحث لا تصلح
لتعميم مالم يضع اختياره الخطأ المعياري بين الوصف الإحصائي للعينه والمجتمع
الأصل . وهذا ما يحتاج أيضاً إلى تفسير يرتبط بمصادر الخطأ وموقعه في العمليات
الإحصائية .

ونشير أيضاً إلى أن جوهر الفكر الامبريقى هو الاستقراء من خلال النتائج
الجزئية لبناء الأفكار والمقرولات النظرية . ولذلك فإن بناء النظرية أو التعميم يتطلب
تفسيراً واضحاً وشاملاً يمكن أن يقدم الباحث من خلاله معطيات التركيب العقلية
التي تقود في النهاية إلى بناء النظرية أو التعميم .

وبذلك نجد أن النتائج الإحصائية تفرض على الباحث الاستنباط لتفسير
النتائج الجزئية، ثم القيام بالاستقراء لبناء النظريات الكلية من خلال هذا التفسير .

ودون ذلك لا تظهر هناك جدوى أو قيمة للدراسات الجزئية أو الفكر الأسيرى بصفة عامة .

وإذا كانت الدراسات الكيفية تقوم على النقد والتفسير بصفة أولية وتعتمد على الاستبطان ورصد النتائج من خلال الفكر النظرى والتأملى، وفى إطار المنظور الكلى للنتائج فإنها بذلك تحمل فى إجراءات العمل والملاحظة ورصد النتائج مفهوم التفسير الذى يعتبر الأساس لصياغة الفروض أو طرح التساؤلات الخاصة بهذه الدراسات .

بناء التفسيرات فى الدراسات الجزئية

تهتم الدراسات الجزئية عادة بالرصد الكى لمنصر من عناصر الظاهرة الإعلامية، أو خصائص المتغيرات العاملة فيها . وتنتهى إلى النتائج الكمية التى يعبر عنها فى إطار الفكر الأسيرى على أنها الحقائق المستخلصة من البحث العلمى، حيث أن البحوث فى هذه الحالة تعاملت مع الموجودات والمحسوسات فى الظاهرة من خلال الأدوات المنهجية المختلفة .

وتقف هذه الدراسات عند حدود عرض النتائج الكمية أو خلاصة النتائج، ومن قشيتها فى ضوء ما هو مطروح أمام الباحث من حقائق، دون تجاوز ذلك إلى العلاقات أو السياق الذى يؤثر فى وجود هذه الحقائق أو غيابها .

وأدى سيادة المفهوم الجزئى والكى فى هذه الدراسات إلى الإنزاح فى الاستخدمات الاحصائية وكأنها هى الهدف والغاية من البحث وغياب ما يشير إليه نتائج هذه الاستخدمات، حتى أنه يمكن ملاحظة الكثير من الاستخدمات الاحصائية غير المطلوبة فى البحوث الإعلامية، أو عدم توليق الباحث فى اختيار الأسلوب الاحصائى أو المعاملات التى تناسب أهداف البحث وغاياته .

وأدى هذا بالتالى إلى تدعيم الاكتفاء بهذه النتائج الاحصائية باعتبارها الحقائق المستهدفة، وأعمال الأسئلة الأخرى المرتبطة بالأسباب والعلاقات والتأثيرات التى تقدم الإبعاد التفسيرية لهذه الأرقام أو النتائج الاحصائية .

وأدى أيضاً إلى حصر الأبحاث البحثية فى الدراسات الميدانية لجمهور المتلقين، وتحليل محتوى الإعلام باعتبارهما المجالات التى يمكن التوسع فى

الاستخدامات الإحصائية هي العمل المنهجي لها وعرض نتائجها، وبدأت بالتالي استخدامات التصميمات المنهجية للمسح والتحليل وأدواته، بإعتبارها أيضاً التصميمات والأدوات التي تعكس مهارات الاستخدام الإحصائي . وبذلك أصبحت العناية هي الطرق الإحصائية وليس ما نصل إليه من خلال توظيف الطرق الإحصائية لتطوير المعارف المكرية والنظرية في علوم الاتصال والإعلام .

وإذا كانت نتائج هذه البحوث تصلح لخدمة السوق والأهداف الإدارية في المجتمع من خلال التركيز على الوصف الكمي للمسلوك الاتصالي مع وسائل الإعلام، أو الكشف عن طرق الإقناع وتقديم الحملات الإعلامية فإن نلس النتائج لا تقدم معارف ذات قيمة في المجتمعات النامية التي تسعى لإدراكه لحقائق الاجتماعية كما تحدث فعلاً وليس كما ترسمها وسائل الإعلام ونتائج البحوث، لاحتياجها دليلاً في التنمية والتحديث في هذه المجتمعات .

ولذلك فإن الإهتمام بالتفسير والاستدلال في البحوث الجزئية ترتفع قيمته بارتفاع الحاجة إليه في تطوير المعرفة الإعلامية المتخصصة في إطار السياق الاجتماعي الخاص أيضاً . حتى لا يصبح الأمر هو استيراد مشكلات معلية من مجتمعات أخرى، ومبررات للبحوث يتم التعامل مع المشكلات في إطارها، وبالتالي تصبح المشكلات ونتائجها بعيدة عن متطلبات المجتمع المحلي وحاجاته العلمية والعملية .

ويصبح أيضاً بناء التفسيرات في هذه الدراسات مطلباً منهجياً يراعى الأسس والمبادئ التالية :

١- إذا كانت الدراسات الامبريقية لا تقدم النظرية أولاً، وتبدأ بالبحوث كمدخل إلى الاستقراء وبناء النظريات فإن ذلك لا يتبع من زيادة الاهتمام بالحاجات والأهداف الاجتماعية التي تصوغها أفكار ومقولات نظرية لتحديد الأهداف البحثية، والخفائق المستهدفة . وهذا لا يعني أيضاً ضرورة البحث عن القوائم النظرية لإجراء البحوث في إطارها . ولكن المقصود هو صياغة الأهداف والحاجات البحثية في إطار أفكار ومقولات تسهم في زيادة الاقتراب من هذه الأهداف والحاجات وتحديدها . دون تفرقة بين المصادر العلمية لهذه الأفكار والمقولات أو النظريات .

٢- ويرتبط بالأسس السابقة أن يجد الباحث إجابة محددة في السؤال الخاص بما يضيفه البحث من أبعاد جديدة إلى النظرية والتطبيق . وهذا يمثل القيمة العلمية والاجتماعية للبحث العلمي بصفة عامة .

وعلى سبيل المثال لا يكفي رصد سلوك التعرض إلى وسائل الإعلام دون الكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف بين فئات جمهور المتلقين وحاجاتهم من التعرض، والأوقات التي تحقق الاستفادة القصوى من التعرض . فذلك يلبى حاجة اجتماعية وإن كان يرسم في نفس الوقت خريطة التعرض لخدمة الأهداف التسويقية والإعلانية .

كما أن الكشف عن حاجات جديدة لفئات جمهور المتلقين يمكن أن تسهم في تطوير المعارف العلمية الخاصة بالعلاقات السببية لعملية التعرض إلى وسائل الإعلام .

٣- وبالإضافة إلى ما سبق فإن التعمق في الأفكار والنظريات السابقة على البحث تساعد الباحث على صياغة أكثر الفروض ثراء في المعرفة وهي الفروض الموجهة والدالة، أحد أنواع الفروض التجريبية أو لفروض البحث التي يتم صياغتها في عبارات تقريرية دالة، لا يتمكن الباحث من صياغتها مالم يمتلك وصفاً معرفياً يمكنه من تحديد العلاقات واتجاهاتها وقدرها وصياغة ذلك في عبارات تقريرية واضحة .

ونشير هنا أيضاً إلى ما سبق أن ذكرناه بأن الفروض الإحصائية تعبر عن فقر معرفي ومهيجي مالم تقوم على قاعدة عرضية من المعرفة والعلم بالتغيرات وعلاقتها العرصة .

٤- وهذا ما يعبر بالتالي عن القيمة الفعلية لإعداد إطار نظري كاف من النظريات والتصميمات ونتائج البحوث السابقة التي تشكل قاعدة عرضية من المعرفة العلمية لدى الباحث وتضع أساساً كافياً للتفسير .

٥- ويعتبر من أسهل طرق التفسير هو رد النتائج إلى القاعدة المعرفية لبناء الفروض أو طرح التساؤلات . وهنا تكمن القيمة العلمية للإطار النظري للبحث الذي يساعد الباحث على إثراء تفسيراته للنتائج، بعد أن قام بدوره في صياغة الفروض العلمية .

٦- رغم أهمية الأدوات التقليدية للقياس وجمع البيانات في توفير قاعدة البيانات

التي يتم التعامل معها احصائياً . فإنها يجب ألا تقف عازلاً عن فهم الباحث بالملاحظة الإنشائية والرصد الذاتي والتأمل للظاهرة وحركتها وعلاقاتها . وبناء التفسيرات في إطار البناء المعرفي النشط لهذا الباحث والملاحظ أن نقطة بناء مثل هذه الأدوات كثيراً ما تجعل من عملية الحصول على البيانات وتحليلها وعرض النتائج عملية آلية . تؤثر كثيراً بالسلب على الإسهامات المعرفية للباحث في وصف الظاهرة وعلاقاتها وإذا ما أضفنا إلى ذلك، انحاء الباحثين نحو الاستفادة بجهود المبر وخبراتهم - والتوسع فيه - في التعامل الإحصائي مع البيانات واستخراج النتائج، وتأثير غياب متاهة هذه العمليات الإحصائية على إسهام الباحث في القراءة العلمية للبيانات والنتائج . إذا ما أضفنا ذلك يمكن أن نستنتج التأثيرات السلبية التي تتركها آليات الأدوات النمطية لجمع البيانات والتحليل الإحصائي على القدرات التفسيرية للباحثين، وتأثير ذلك بالتالي على تطوير المعرفة العلمية .

٧- وإذا ما كانت البحوث الجزئية تهتم بدراسة العناصر والمتغيرات والعلاقات في أمر مستقلة ومنعزلة، فذلك لا يمنع إعادة قراءة نتائجها واستكمال تفسيرها في أطر السياقات المتعددة وليس السياقات الإجتماعية العام .

مثل رسم أشكال العلاقات بين القائم بالإتصال والمصادر في مبدأ النفقة المتبادلة، أو رسم العلاقة بين تعرض فئات جمهور المتلقين إلى القنوات الفضائية في إطار التطوير والتحديث المستمر في الأطر الفكرية والشكلية لما تقدمه هذه القنوات .

إن هدف التفسير يتجاوز المسح الميداني للعينات الصغيرة التي تفقد الدراسة قيمتها وجدواها، أو تحليل محتوى الإعلام لفترات زمنية محددة للكشف عما تقوله وسائل الإعلام للمستلثين، والذي يعتمد في النهاية على العد الإحصائي لتكرار الخصائص والأنماط السلوكية أو الوظائف، أو تكرار فئات التحليل، دون إجابة واضحة للأسئلة: لماذا تقول وسائل الإعلام ما تقوله ؟ أو لماذا تركز على وظائف معينة وتفعل أخرى ؟ أو لماذا تفعل وسائل الإعلام ما تفعله بالناس ؟ وهذه كلها وأسئلة أخرى تعتبر متطلبات أساسية للتفسير المنهجي .

وإن كانت هذه الأسئلة وغيرها محور اهتمام الاتجاهات النقدية والدراسات

الكيفية، فإنه لا يمتنع من تطوير الفكر الامبريقى لتقدم إجابات لهذه الأسئلة وفى إطار هذا الفكر وأسس المنهجية .

نماذج التفسير

تظهر دائما فى البحوث الامبريقية غياب الحاجة إلى بناء نظرى أولى يحدد إطار التفسير الذى يصح النتائج فى إطار الإنادة العلمية . لأن هذه البحوث تعتمد بداية على صياغة فروض علمية ينتهى اختيار صحتها إلى بناء تعميمات تعتبر هى الأساس فى البناء النظرى بعد ذلك وليس قبل بداية البحث .

ولذلك فإن التفسير فى هذه الحالة هو تأكيد صحة الفروض، وتأكيد بناء العلاقة بين المتغيرات التى درسها الباحث، ويبدأ بعد ذلك بناء المفاهيم والعلاقات والتصورات .

أما فى الدراسات الكمية فهى تبدأ من خلال بناء نظرى أو تصورى يعتبر دليلاً للباحث فى البحث والتقصى والوصول إلى النتائج التى يتم تفسيرها بعد ذلك فى إطار هذا البناء النظرى . وهذا هو اتجاه المدارس النقدية فى البحث والتفسير .

وكما قدمنا فإن التقريب بين الاتجاهين يعتبر ضرورة للبحث العلمى، ولا يعتبر مشكلة للباحث. وفى هذا الإطار يفرق الخبراء بين نوعين من أنواع التفسير العلمى: الأول وهو التفسير الذى يعتمد على ما تصل إليه البحوث الامبريقية من تعميمات احتمالية . والنقد الذى يوجه إلى هذا النوع من التفسير هو نفس النقد الذى يوجه إلى البحوث الامبريقية بصفة عامة، مثل اعتمادها على عينات صغيرة ومحدودة وفى فترة زمنية محددة لها ظروفها الخاصة، مما يحد من قيمة التعميمات، بالإضافة إلى أن النتائج تعكس رأى الباحثين للأساليب الاحصائية المستخدمة وهى متعددة أكثر مما تعكس تفسيرهم للظاهرة ذاتها أو حركتها وعلاقاتها .

أما النوع الثانى من التفسير: فهو الذى يعتمد على بناء نظرى متكامل وقضايا عامة يكر أن تفسر الظاهرة وحركتها وعلاقاتها وهذا هو التفسير الذى يعتمد الباحث عليه فى الدراسات الكيفية أو التفسيرية .

وفى رأينا أن مشكلة البحوث الامبريقية فى التطبيقات السائدة، حالياً ما تكمن فى آلية الإجراءات ومطبة الأساليب والأدوات التى تجعل العمل البحثى

سهلا في رؤية الباحثين، دون إهتمام بالتعمق في تطوير هذه الآليات والأدوات وبناء تفسيرات علمية قوية، حتى مع غياب الأهمية النظرية الأولية في العمل المنهجي.

ولعل محاولة الاسترشاد بالأسس والمبادئ التي عرضناها من قبل ترفع من قيمة النتائج التفسيرية في تقديم أطر نظرية مضافة إلى المعرفة العلمية، ويرجع بالتالي من قيمة الدراسات الامبيريقية ووضعتها في الاطار العلمي السليم وتجاوز صور النقد المبهجة التي توجه إليها.

ونسجه التفسير بصفة عامة ونماذجه إلى البحث عن إجابة الأسئلة الأعمق في الظاهرة الإعلامية، ولذلك يركز على مظاهر الفعل *Action* وأسبابه ودوافعه. وفي الدراسات الكيفية تميل إلى التركيز على القوى المعاكسة *Power* التي تؤثر من الخارج في حركة الفعل واتجاهه بطريقة أو أخرى.

وفي الدراسات الامبيريقية عادة ما تكون العلاقة السببية والتأثير المتبادل* هي محور صياغة الأهداف والفروض والنتائج الاحصائية، لكنها تلقى عند حدود التعبير الاحصائي عن العلاقات والتأثيرات دون تجاوز ذلك إلى البحث في أساس قيام العلاقة أو تطورها، أو الأسباب والدوافع الكامنة وراء حدوث التأثيرات.

وعلى الرغم من أن التفسير هو نهاية حلقات البحث العلمي وأساس بناء النظريات والأفكار والمقولات العلمية العامة، فإن قليلاً من مراجع مناهج البحث التي تهتم بهذه المخطوطة الإجرائية وتعطيها اهتماماً في العرض، اكتفاء بعرض خلاصة النتائج تبعاً لمسارات البحث الامبيقي.

ولذلك فإن مهمة تحديد نماذج للتفسير تحتاج إلى الرجوع لأدبيات علوم الاجتماع وعلم النفس وعلم النفس النفوس وعلوم الاقتصاد والسياسة.... وغيرها

* مبدأ السببية : كل الظهورات تحدث تبعاً لقانون الارتباط بين الأسباب والنتائج والسببية شرط يتطلب التمثل لكي يتصور تماثل الحوادث، وفي نفس الاتجاه : لا يستطيع المرء أن يدرك أن الحادثين معاً متباين إلا إذا أدرك أحدهما بوصفه سبباً للآخر.

مبدأ التأثير المتبادل : يوجد تأثير متبادل عام بين الظواهر، بالقدر الذي تكون مقترنة من حيث المكان، وكما أن السببية هي أساس التعاقب، فإن التأثير المتبادل هو أساس الاتزان، لما حادثان، فمقتربان ليس مجرد حادثين غير متماثلين بل هما حادثان يؤثر كل منهما في الآخر تأثير متبادلاً ومتساوياً (راجع بالتفصيل بول موي ١٩٦٣: ٢٤٠-٢٤١).

من العلوم التي يمكن الاسترشاد بمبادئها هي تحديد هذه النماذج في الدراسات الإعلامية التي تعتبر من الدراسات البنية لهذه العلوم وغيرها التي تدرس الفرد والجماعة والمجتمعات والنظم والعلاقات بينها .

وعلى هذا يمكن تحديد عدد من النماذج يمكن الاسترشاد بها في التفسير من خلال الأطر المرجعية والنظريات الاجتماعية والمهنية التي تعمل في إطار الدراسات الإعلامية .

النموذج الوظيفي في التفسير

ويعتبر هذا النموذج هو أساس التفسير في البحوث الاجتماعية التي تستند إطارها المرجعي من البنية الوظيفية التي تشمل المجتمع كالاتسان يتكون من عدة من الأعضاء التي يقوم كلا منها بعدد الأنشطة والوظائف المتكررة تعمل باتساق، وتساعد الانسان على البقاء والاستمرار . وهكذا المجتمع فإنه يتكون من عدد من النظم التي تعمل باتساق وتقوم بعدد من الوظائف والأنشطة المتكررة تعمل على ثبات المجتمع واستقراره . وهذه الوظائف والأنشطة المتكررة التي يقوم بها كل نظام تلبى حاجات النظم الأخرى والمجتمع . وبالتالي تعتبر ضرورية للمجتمع

وفي هذا الإطار فإن الباحث لا يسأل عن أسباب القيام بهذه الوظائف ، إلا بعد أن يطرح الأسئلة الخاصة بالحاجات المجتمعية والبنية الأخرى . للتفسير باتساق الوظائف مع حاجات النظم الأخرى والمجتمع أم لا .

ولذلك فإن البحوث التي تستهدف الكشف عن وظائف الإعلام أو التعبير لديها من خلال تحليل المحتوى، تقدم نتائج جزئية ترتبط بالإطار الوظيفي والمكاني الذي تم فيه البحث . يسعى التفسير في النموذج الوظيفي إلى استعادة الوظائف الكلية للتفسير بعلاقة هذه الوظائف أو التعبير فيها بالوظائف الكلية للمجتمع .

وفي هذه الحالة يمكن للمباحث أن يطرح تساؤلاته حول الأهداف العامة للمجتمع (الكل) مثل تدعيم قيم معينة في مرحلة ما / أو نشر الثقافات المتخصصة / أو تدعيم أدوار معينة / أو الدعوة إلى أفكار أو آراء معينة . والتفسير باتساق نتائج البحث في وظائف الإعلام (الجزء) مع هذه الأهداف العامة للتفسير باتساق بين الكل والجزء في القيام بالوظائف والأنشطة المتكررة .

أما الوقت عند حدود الرصد الكمي للنتائج وإصدار التعميمات حول

الوظائف والتغير فيها أو تطويرها ، فإن هذا لا يفيد في رؤية الواقع بقدر ما يتم الاستفادة منه في بناء التراكم العلمي والمعرفي حول وظائف الإعلام بصفة عامة . وتتخذ أساساً لبناء التفسيرات بعد ذلك من خلال المقارنات التاريخية أو التطورية.

ولكن التفسير في هذه الحالة يمكن أن يتم من خلال العديد من المداخل في إطار البنائية الوظيفية، مثل علاقة البناء المؤسسي بحدود هذه الوظائف واتجاهاتها، العلاقة بين هذه الوظائف واتجاهات القوائم بالاتصال في النظم الإعلامية، العلاقة بين هذه الوظائف والتوى المسيطرة في المجتمع.... وغيرها وذلك على أساس أن الأطراف الأخرى في دراسة العلاقات الوظيفية هي أجزاء أخرى في بناء المجتمع لها أهدافها ووظائفها أيضاً التي تعمل في اتساق من أجل ثبات المجتمع واستقراره في إطار الأهداف الكلية لهذا المجتمع .

ويمكن أن تؤدي هذه التفسيرات إلى صياغة مجتمعية هادئة للمكر البنائية الوظيفية يرد على كفاية صور النقد التي توجه إليها من النظريات الاجتماعية الأخرى مثل نظريات الصراع، التي تظهر في التفسيرات النقدية لعلاقات النظم الإعلامية بالنظم الاجتماعية الأخرى في المجتمع .

وفي الوقت الذي تشير فيه البنائية الوظيفية إلى ثبات المجتمع واستقراره من خلال توزيع الوظائف والأنشطة المتكررة بين أجزائه، فإن نظريات الصراع ترى في هذه الوظائف خدمة للتوى المسيطرة في المجتمع وتحقيقاً لأهدافها من أجل استمرار هذه المسيطرة والهيمنة . وبالتالي تعتبر وسائل الإعلام أو النظم الإعلامية أدوات لهذه التوى المسيطرة وليست عناصر نشطة ومستقلة تقوم بوظائفها في إطار الوظائف والأهداف الكلية للمجتمع .

نموذج الدوافع والحاجات

وتعتبر نظريات علم النفس بقروعه المختلفة الإطار المرجعي لهذا النموذج، حيث تهتم الكثير من النظريات بتنظيم الدوافع والحاجات وتحديد أسبقياتها بالنسبة للفرد، وعلاقتها بالسلوك بصفة عامة . وتوجيه السلوك الفردي إلى ما يلي هذه الدوافع ويشبع الحاجات . حتى يتحقق للفرد الاتزان النفسي الذي يساعد على استمرار التواصل مع الغير والتكيف مع البيئة . ومع تعدد الأنماط من الدوافع والحاجات وتباينها بين الأفراد، فإننا نتوقع أيضاً أن تختلف هذه الدوافع والحاجات

بشعبه الخصائص الديموجرافية والمواقع والأدوار، وكذلك بتأثير المعايير الثقافية والاجتماعية المكتسبة .

وتتعدد حاجات الفرد ودوافعه من التعرض إلى وسائل الإعلام، ومع هذا التعدد واختلافات الحاجات والدوافع أياً يمكن أن تحتلف مستويات التعرض وكثافته وبالتالي اختيار الفرد للوسائل ومحتواها وتفضيله لها .

وبجانب تفسير تباين التعرض والاستخدام في علاقته بتباين الدوافع والحاجات، فإن نظريات تباين الحوافز *Incentive- Conflict Theories* تفسر السلوك الاتصالي أياً في علاقته بالعائد الذي يجنيه الفرد أو يخسره من هذا السلوك . ذلك أن السلوك في هذه النظريات يرتبط بأقصى ما يحققه الفرد من عائد، وأقل ما يخسره مثلاً في الوقت والجهد والمال... إلى آخره .

ويمكن أن يفسر العائد في هذه النظريات بما يحققه الفرد من دوافع أو يشبعه من حاجات لديه في إطار الجهد المبذول الذي يصل إلى أدباه في هذه النظريات .

وفي إطار هذا النموذج يضع الباحث في اعتباره المقارنة بين مستويات التعرض والاستخدام واتجاهات الاهتمام والتفضيل والتباين في دوافع التعرض والاستخدام أو الحاجات المستهدفة منه في وسائل الإعلام .

وهذا النموذج يرتبط إلى حد بعيد بالنموذج الوظيفي، لأنه في الوقت الذي يحده فيه الفرد دوافعه من التعرض والاستخدام وحاجاته منه، فإن وسائل الإعلام على الجانب الآخر المحدد وظائفها وترتيبها في إطار ترتيب الفرد لدوافعه وحاجاته، ما دامت وسائل الإعلام تسعى إلى تحقيق أكبر مستوى من كثافة التعرض والاستخدام .

وهذا ما تم صياغته في النظريات الخاصة بالاستخدامات والاشبهات *Uses and Gratification* والاستخدامات والتأثيرات *Uses and Effects* التي وجدت صدق في تفسير تعرض الفرد واستخدامه لوسائل الإعلام ومحتواها، متى ارتبطت الوظائف الإعلامية بمتلبية دوافع الفرد وإشباع حاجاته في المجالات المعرفية المختلفة.

وإذا كان النموذج الوظيفي في التفسير يستخدم في حالات تحليل محتوى الإعلام للكشف عن وظائف وسائل الإعلام ومحتواها والقيام بالإنصال فيها . فإن نموذج الدوافع والحاجات يفسر التباين بين الأفراد في مستويات التعرض والاستخدام من خلال المسح الميداني . ويفسر النموذجان معاً العلاقة بين دوافع الفرد وحاجاته من

التمركز والاستخدام وبين ترتيب الوسائل ومحتواها للوظائف التي تأتي ملية
لدوافع الفرد وتشبع حاجاته .

وهذا النموذج أيضاً يفسر اعتماد الفرد على وسائل الإعلام وتهاين مشغولات
هذا الاعتماد في إطار ما يتفق مع دوافع الفرد وحاجاته . وهو جوهر نظرية اعتماد
الفرد على وسائل الإعلام لأن الدوافع والحاجات في هذه النظرية يتم تفسيرها في
إطار مفهوم الأهداف والعيات التي يسعى الفرد إلى تحقيقها من خلال المعلومات
التي توفرها وسائل الإعلام، سواء كانت هذه الأهداف فردية أو إجتماعية . ويعتبر
ترتيب هذه الأهداف والعيات عنصراً مهماً في نظام المعلومات في وسائل الإعلام .
وشمل مفهوم المعلومات في هذا النظام كل ما تنشره وسائل الإعلام أو تذيعه
ويكون له تأثير على الطريقة التي يفكر بها الناس ويشعرون وتصرفون بواسطتها .
وبالتالي فإن وسائل الإعلام تضع في اعتبارها الأهداف المعرفية والوجدانية
والسلوكية للفرد التي يسعى إلى تحقيقها من خلال الاعتماد على هذه الوسائل
وتضع نظام المعلومات في إطارها .

السببية والتأثير المتبادل

يسهم هذا النموذج في تفسير حدوث وقائع معينة بإعتبارها نتيجة لوقائع
أخرى كانت سبباً في حدوث الأولى، وهو مبدأ الربط بين المقدمات والنتائج أو
الاسباب والنتائج، أو ما يسمى بالسببية أو العلوية . ذلك أنه متى توافرت ظروف
معينة أو شروط خاصة فإنه يمكن الاستدلال مما يترتب عليها بإعتبارها نتيجة
لأسباب تشكلت في الظروف أو الشروط التي أدت إليها .

وعلى سبيل المثال فإنه يمكن تفسير زيادة الاهتمام بأخبار العالم العربي
وأمریکا بالذات، بتزايد المباحثات والتفاعلات التي تمت معها . أو أن ما نشر عنها
في فترة ما كان نتيجة للزيارات المتبادلة بين الرعساء في هذه الفترة . وكذلك يمكن
تفسير انكماش الأخبار السياسية الداخلية بسبب صدور الأحكام العرفية وحالة
الطوارئ . أو عزوف القراء عن جريدة معينة بعد أن توسعت في نشر أخبار الجنس
وموضوعاته . . . وهكذا .

ويكون المهم في حالة التفسير السببي هو توافر الشروط والمقومات التي تجعل
من تعاقب الأحداث زمنياً إطاراً لهذا التفسير، فلا يكفي توافر الشروط والمقدمات

وحدها لشكون سبباً، ولكن التعاقب يعبر أن الواقعة الأولى متى توافرت فيها الشروط والمقررات أصبحت سبباً للواقعة التالية بإعتبارها نتيجة .

ولذلك يضع الباحث في اعتباره التسلسل التاريخي في الحدث، والاقتران في المكان، والارتباط العضوي بين السبب والنتيجة .

ويظهر مبدأ الاقتران في المكان والزمان ضرورياً في حالة التأثير المتبادل . وفي هذه الحالة لا يكفي أن نعبر واقعه باعتبارها سبباً للأخرى، بل يمكن تفسير الواقعتين باعتبارهما سببان ونتيجتان في نفس الوقت . فالإعلانات تشكل مصدراً أساسياً من مصادر التمويل لوسائل إعلام، وهي في نفس الوقت تعتبر هاملاً من عوامل الزواج الاقتصادي وزيادة الاستهلاك فالتأثير في هذه الحالة تأثير متبادل لاقرانه من حيث الزمان والمكان وكذلك الارتباط العضوي بين زيادة التمويل وزيادة الاستهلاك واهتمامهما بعنصر مشترك هو عنصر الإعلانات .

وفي هذا الإطار يمكن إدراك النظريات الخاصة بالإعتماد المتبادل بين النظم الإعلامية، والنظم الاجتماعية في المجتمع الواحد عند ميلفن ديفلور *M. Deffleur* أو تحليل هيبيرت وزملائه *R.H. Hebert* للنظم الإعلامية وعلاقتها بالنظم أو الخصائص المميزة للمجتمع التي تقوم في إطار التأثير المتبادل .

ومبدأ التأثير المتبادل يعتبر الأساس في التفسيرات الخاصة بالنظريات النقدية، وبصفة خاصة بناء الرموز والمعنى في محتوى الإعلام بتأثيرات إقهايات أصحاب المصلحة في لمرضى الهيمنة والسيطرة على المجتمع . وهذه القوى تمثل دعماً مادياً ومعنوياً بالتالي لهذه المؤسسات والوسائل في هلاكتها بالمجتمع .

وإذا كانت هناك العديد من الأفكار والمقولات والنظريات التي تفسر مبدأ التأثير المتبادل، فإن منهج تحليل النظم يحتاج بالضرورة إلى التفسيرات التي تعتمد على هذا المبدأ. لأن أهم ما يميز النظم بصفة عامة- والإعلامية بصفة خاصة- وجود المبادئ والسياسات والأهداف التي تتفق مع السياق العام لهذه المبادئ والسياسات والأهداف في المجتمع من جانب، وتتفق مع الأهداف والسياسات الخاصة بالنظم الأخرى التي تتفق معها من جانب آخر . وهذا الاتفاق في حد ذاته يعتبر مؤشراً للتأثيرات المتبادلة التي تحقق أهداف هذه النظم- ككل ليس مجاله - وأهداف النظام العام . وتعتبر أيضاً دليلاً إلى فهم البناء التنظيمي الذي يتأثر

بهذه الأهداف ولأسبابات، ويؤثر أيضاً في دعمها وتأكيداتها عند تحليل هذه النظم لأغراض الوصف أو الاستدلال عن حركتها في إطار السياق التنظيمي العام

وفي هذا الإطار يمكن تأكيد الحاجة إلى التفسير القائم على مبدأ السببية في البحوث الخاصة بوصف العلاقات السببية واختبارها مثل البحوث الخاصة بتحقيق العلاقة السببية بين خصائص التعرض والاستخدام وقبام وسائل الإعلام بوظائفها في تلبية الدوافع وإشباع الحاجات المردية لدى جمهور المتلقي .

وفي كثير من بحوث الإعلام يعتبر مبدأ السببية والتأثير المتبادل في التفسير حاضراً لصياغة إجابات السؤال لماذا... ؟ سواء كان في تحليل المحتوى في علاقته بالنظم والمؤسسات أو في علاقته بالقائم بالاتصال أو في علاقته بخصائص جمهور المتلقي . أو في دراسة جمهور المتلقي في علاقتها بدوافع التعرض والاستخدام أو العزول، أو خصائص التعرض والاستخدام المقارن، أو اكتساب المعاني الرمزية التي تؤكد وسائل الإعلام، أو تهاين التعلم من خلال وسائل الإعلام، أو الأسئلة الخاصة بالتأثيرات الإعلامية في مظاهرها المحتملة مثل ترتيب الأولويات أو تشكيل الرأي العام أو تشكيل الحقائق الاجتماعية.... وغيرها

وفي هذه الحالات فإن مبدأ السببية والتأثير المتبادل يقدم عملاً نظرياً ومفكراً لنتائج البحوث الكمية الخاصة بخصائص التعرض والاستخدام، أو الخاصة بتكرار فترات التحليل، أو خصائص تحليل النظم الإعلامية ومؤسساتها . ويقدم بالتالي إطاراً نظرياً للتعميمات التي تنتهي إليها البحوث الكمية في هذه الحالات

ولمست هذه النماذج في التفسير على سبيل الحصر لكنها أمثلة لما يمكن أن يسرفه به الباحث في قراءة النتائج الكمية في البحوث الاعبرية ويقدم تفسيراً لها .

وهناك نماذج أخرى مستقاة من علوم أخرى مثل النماذج الخاصة بتفسير الرموز اللغوية في إطار علم اللغة والدلالة والعلامات وبصفة خاصة في تفسير ظهور أو اختفاء رموز لغوية، ومعاني جديدة ترتبط بالتفسيرات التي تحدث في الواقع الاجتماعي، والتي تعتمد في معظمها على الأفكار والمفردات الخاصة بعلم دراسة الظواهر، والأنثروبولوجي، ودراسة الفئات والمجتمعات ونظريات التفاعل الرمزي، بالإضافة إلى التفسير التاريخي الذي يعتمد عليه كثيراً في المقارنة عبر الزمن للوقائع والأحداث التي تجسدها نتائج تحليل محتوى الإعلام، أو تطور النظم

الإعلامية أو المؤسسات وعلاقتها بالوقائع والأحداث التاريخية .

وكذلك النموذج المعرفي *Cognitive* في التفسير، الذي يرتبط أيضاً بالنماذج المعرفية ويمتثل لنظرياته وأفكاره من علم النفس المعرفي ونظريات الإدراك ومعالجة المعلومات التي تفسر تباين التعرض والاستخدام وكذلك تباين الإدراك والتذكر كنتائج لعمليات التعرض والاستخدام وتباين التأثيرات بالتالي، بالإضافة إلى الكشف عن التأثيرات المعرفية وعلاقتها بالعمليات الإدراكية لمعوى الإعلام . ولجهد مبني لهذه النظريات والأفكار في النظريات والتعميمات الخاصة بالاستخدامات والاشباع والإعتماد على وسائل الإعلام .

وكذلك التفسيرات الاقتصادية والسياسية لنتائج البحث الخاصة بنظم التمويل والإعلان والتوزيع، التي يمكن أن تكشف عن العديد من العلاقات والتأثيرات المتبادلة بين القرى الاقتصادية وبين وسائل الإعلام، والتأثيرات المتبادلة بينهما في علاقتها بجمهور المتلقي وصياغة أفكاره ومعتقداته، وتشكيل الواقع الاجتماعي . وغيرها من نماذج التفسير التي تقوم على النظريات والأفكار الخاصة بالعلوم الأخرى، خصوصاً أن الدراسات الإعلامية من الدراسات البينية التي تعتمد في الكثير من نظرياتها وتعميماتها ولروضها على العلوم الاجتماعية الأخرى وتستفيد من نظريات هذه العلوم وأفكارها .

وكما أن هذه النماذج لا يتم حصرها والإعتماد عليها على سبيل التحديد، فإنه في نفس الوقت لا يمكن التحديد بشكل قاطع لصلاحيه أي منها مع الخاط معينة من البحوث، لأن الظاهرة الإعلامية - كما سبق أن ذكرنا - هي ظاهرة مركبة ومعقدة وتضم بالحركة وتعدد العلاقات، مما يشير إلى إمكانية توظيف أي من النماذج المذكورة في دراستها دون تحديد قاطع ويتوقف الأمر في النهاية على رؤية الباحث لالتقاء العلاقات بين النتائج وحاجته النظرية والفكرية لتفسير النتائج وعلاقتها .

ويشير أيضاً إلى أهمية التكامل بين هذه النماذج في تفسير الظاهرة الإعلامية التي تعتمد عناصرها ومتميزاتها بالتالي بجانب تعقد علاقتها، بحيث يحتاج الباحث إلى أكثر من نموذج لتفسيرها كما يحتاج إلى أكثر من مدخل نظري لصياغتها، وأكثر من منهج لدراساتها . لأن التكامل في دراسة الظاهرة الإعلامية وتفسيرها بالتالي مطلب منهجي يتفق وخصائص هذه الظاهرة .

مفاهيم التفسير

تتميز الدراسات الكيفية أو التفسيرية في أنها تقوم بداية على أفكار نظرية، يهدف الباحث إلى التحقق منها واحتمالها، أو تكون هذه الأفكار النظرية إطاراً يقود الباحث إلى المسار المنهجي والوصول إلى النتائج . فتبدأ الدراسات الكيفية من النظرية أولاً . يعكس الدراسات الامبريقية التي تقوم على الاستقراء وترفض أن تبدأ بالنظرية ولكنها تسعى إلى اختيار الوقائع والأحداث ووصف الظواهر في إطار جزئي دون الاهتمام بالإطار أو السياق الكلي لحركة الظاهرة وعلاقتها التي تهتم بها الدراسات الكيفية أو التفسيرية .

ولذلك فإن الحاجة إلى التفسير والاستدلال تزداد في الدراسات الامبريقية التي تهتم بالجزء وتكتفي بعرض النتائج في إطار كمي من خلال العمليات الإحصائية المتعددة . وبالتالي فإن استكمال حلقات البحث والاستفادة منه يحتاج إلى التفسير الكيفي لهذه النتائج الكمية والاحصائية ووضعها في السياق المعرفي للدراسات الإعلامية .

وما نلاحظه في الدراسات الإعلامية التي تتسم بالجزئية والاهتمام بالعرض الإحصائي أنها تقف عند حدود هذا العرض الإحصائي من خلال الجداول وحساب التكرارات وبعض المعاملات الإحصائية دون تفسير كاف يوضح مسار العرض الكمي والعلاقات الإحصائية .

وفي معظم الأحيان تكون محاولة الباحث للتفسير ووظيفته له على أنه إعادة قراءة للجداول والأرقام والاحصائيات في بناء لموى لمضى مما يعد تكراراً للعرض مرة أخرى، وتكون خلاصة النتائج في العادة هي أبرز هذه الأرقام والاحصائيات دون محاولة لتفسير دلالتها أو مفراها أو علاقتها في إطار الأفكار والتعميمات النظرية .

وهذا يكون عادة نتيجة للعوامل التالية التي تشكل صعوبة للباحث في التفسير والاستدلال بناءاً على التعميمات .

أولاً : غياب الفكر المنهجي وفلسفة اتجاهات دراسة الظاهرة العلمية لدى الكثير من الباحثين . حيث لا يدرك الباحث في أي إطار يعمل وإلى أي المدارس الفكرية في البحث العلمي ينتمي . فهو لا يدرك المفهوم الخاص بالامبريقية وعلاقتها العلمية ومتطلباتها المنهجية، ولا يدرك خصائص وسمات الفكر الوجودي ونقيضه في البحث ومجالات تطبيق كل منهما .

فالغفرك الامبريقى فى البحث العلمى يعتمد على الاستقراء فى البحث، ودراسة الأجزاء وبناء التعميمات التى تقود فى النهاية إلى بناء النظرية وليس العكس . ولذلك يصبح بناء التعميمات وتفسيرها أو توظيف طرق الاستدلال والبرهان من خلال النتائج الكمية أمراً صعباً . وبذلك لا تنفك حدود البحث عند صياغة النتائج الكمية والبحث عن دلالة النتائج الإحصائية فقط .

ثانياً : الخلط بين خدمة أهداف السوق، وبين تطوير المعرفة العلمية فى الدراسات الإعلامية فالبحوث التى تنسم بالجرئية الشديدة وتعتمد على الكم فقط فى عرض نتائجها، إنما تهدف إلى تقديم مؤشرات من خلال المنهج العلمى لاتخاذ القرارات التسويقية والإعلانية بينما يحتاج هدف تطوير المعرفة العلمية إلى تفسير هذه النتائج فى إطار السياقات المجتمعية التى تعمل فيها الظاهرة محل الدراسة لاتخاذ القرارات العلمية الخاصة بالوصف أو التفسير أو الصبط أو التنبؤ بهذه الظواهر فى إطار أهداف البحث العلمى بصفة عامة .

ولذلك فإن محاكاة البحوث التى تخدم السوق لا تنتهى عادة بقيمة علمية مضافة، ولا تجد من فادج التفسير النظرية دعماً لهذه القيمة

ثالثاً : عجز البحث فى البداية عن بناء إطار نظرى قوى يحدد ملامح البحث ومشكلاته واتجاهات صياغة الفروض العلمية واختيارها بحيث تتحول بعد اختبارها إلى تعميمات تعتمد على هذا البناء . فالدراسات السابقة ليست رصداً أو تصنيفاً لما سبق إعداده من بحوث فى مجال المشكلة ولكنها قاعدة معرفية لها . هذا الإطار النظرى الذى يسهم أيضاً فى التفسير والاستدلال والقراءة العلمية الصحيحة للنتائج الكمية .

رابعاً : عجز العيانت المحدودة والأدوات المنهجية التقليدية - مثل الاستقصاءات - عن تحصيل المعرفة والخبرة الكافية من المبحوثين، وإتاحة الفرصة لهم للتعبير بحرية عن ذاتيتهم دون قيود تفرصها غطية بناء هذه الأدوات ومحتواها .
التي لا تميد في أكثر من تصنيف المبحوثين في فئات تهيأ للمتغيرات التي يحددها البحث .

ولذلك فإن هذه الأدوات يجب أن تستكمل بأدوات أخرى تؤكد لهم المبحوثين وإدراكهم للبحث ورموزه وقيمه وتؤكد أيضاً حرته في التعبير عن ذاته بطرق أخرى غير هذه الأدوات التقليدية . ووضع هذه الضوابط المنهجية في الاعتبار عند التفسير والاستدلال .

خامساً : الإغراق في استخدام الأساليب والطرق الإحصائية واستعارة مصطلحاتها وصاحبها في عرض النتائج دون حاجة لعملية تعلق ومتطلبات البحوث وأهدافها، حتى تحولت هذه الاستخدامات إلى غاية في حد ذاتها وليست وسيلة للمساعدة على التفسير والاستدلال .

ولذلك يجب التحذر من الاستخدامات الإحصائية واستخدامها في إطار متطلبات البحث وأهدافه، ثم لراة المصطلحات والمفاهيم الإحصائية خاصة بعرض النتائج في إطار الأفكار والمقولات التفسيرية التي تدعم هذه النتائج فترفع بقيمتها بالنال في تطوير المعرفة العلمية المتخصصة .

وبجانب العوامل السابقة هناك عوامل أخرى ترتبط باتجاهات الباحث نفسه وأخلاقيات البحث العلمي، لأن غير الجاد أو الذي يعتمد على المحاكاة والنمطية أو الآلية في إعداد، لن يجد قاعدة من المعرفة تدعم تفسيراته وقيمه العلمية .

فالبحث الجاد هو الذي يتعامل مع البحث العلمي في إطار المعرفة العلمية والمنهجية المتكاملة التي تسهم في الإرتقاء بقيمته ودوره في تحقيق الإضافة العلمية المتميزة .

كتابة مشروع البحث وتقريره النهائي

بينما يعتبر مشروع البحث مخططاً علمياً يوضح ما ينوي الباحث أن يقوم به دراسته وكيفية القيام بهذه الدراسة . فإن التقرير النهائي هو وثيقة علمية توضح ما قام به الباحث فعلاً ، وما توصل إليه من نتائج أو توصيات علمية .

ويقوم مشروع البحث أو خطة البحث *Proposal/Plan/Project* بأدوار هديئة في مسار البحث العلمي . حيث يعتبر إلزاماً من الباحث بالمشكلة التي سوف يدرسها وحدود الدراسة . وإجراءاتها . ومجالات الدراسة . ويضاف على ذلك بالنسبة للمشروعات البحثية التي تقوم بها الهيئات أو المؤسسات تحديد الإمكانيات المالية والمادية والبشرية الواجب توافرها لإنهاء البحث والوصول إلى النتائج المستهدفة .

أما التقرير النهائي للبحث فإنه يتحدث عن الماضي فيما يتعلق بالإجراءات والممارسات العلمية ، حيث يقدم المشكلة التي قام الباحث بدراستها وكيفية دراستها والنتائج التي توصل إليها وتفسر هذه النتائج .

وإذا ما اعتبرنا كلا من المشروع أو الخطة والتقرير النهائي صورة واحدة لوثيقتين الأولى تعكس ما سوف يتم في المستقبل، والثانية تعكس ما تم في الماضي . فإن النتائج وتفسيرها تعتبر العنصر الأساسي الذي يميز التقرير النهائي عن خطة البحث بالإضافة إلى ما يقترحه الباحث من توصيات أو ما يشير من بحوث أخرى ترتبط بالنتائج التي توصل إليها .

ويتم عرض كل من مشروع البحث والتقارير النهائي في تبويب مهجى يمثل
العاصر التى يتضمنها كل منها :

هنا عناصر

مشروع البحث

١- صفحة العنوان : وتشمل

- الجهة أو المؤسسة العلمية التى يقدم إليها مشروع البحث أو تدعّمه .
- عنوان البحث المقترح .
- سبب تقديمه (فى حالة الرسائل العلمية) .
- المشرف على البحث أو هيئة الاشراف .
- تاريخ تقديم مشروع البحث .

٢- صلب مشروع البحث : ويشمل

- التصهيد للمشكلة العلمية والتركيز على مصادر التعرف على المشكلة
وجردها ودافع دراستها ، وتأكيد هذه الجوانب من خلال الأبعاد النظرية
والعكرية والتراث العلمى فى موضوع المشكلة .
- تحديد المشكلة العلمية وطرح التساؤل العلم الذى يلخص هذه المشكلة ،
والتساؤلات الفرعية التى يستهدف الإجابة عليها .
- أهمية دراسة المشكلة المقترحة .
- الأهداف العلمية لدراسة هذه المشكلة .
- التعريف بالمفاهيم والمصطلحات .
- أدبيات البحث والدراسات السابقة .
- المروص العلمية التى يستهدف الباحث اختبارها .
- الإجراءات المنهجية : وتشمل
 - * المعاينة أو نظام العينات .
 - * وصف التصميم المنهجى .
 - * الأدوات والمقاييس .

* إجراءات جمع البيانات ، والاختبارات أو القياس والاستخدامات الإحصائية.

٣- قائمة المراجع :

ويكتفى بهذه العناصر بمشروعات أو خطط البحوث التى تقدم لاستكمال

متطلبات الدراسات العليا ، أو التسجيل في درجاتها . بينما يضاف عليها في المشروعات الكبيرة والممولة التي تقوم بها هيئات أو مؤسسات بحثية أو فريق بحث ، يضاف العناصر الخاصة بالدعم المالي وتفصيلاته ، وتشكيل فريق البحث ومهامه ، وابعاض كامل للإجراءات التنفيذية لخطة العمل مقرونة بالحدود الزمنية المقترحة لكل خطوة أو مرحلة من مراحل البحث .

وفي كل الأحوال يتبع في كتابة مشروع البحث أو خطته الأسس العلمية للكتابة والتسجيل ، وثائق المعلومات كما سيأتي ذكره بعد .

عناصر التقرير النهائي وتنظيمه

يتبع التقرير النهائي لمشمول المراد من التفاصيل الخاصة بكل خطوة من خطوات البحث ، لأن التقرير النهائي يشمل ما قام به الباحث من إجراءات وخطوات عمل للوصول إلى النتائج التي توصل إليها الباحث .

ولذلك فإن الباحث يتخذ القرار الخاص بتقسيم التقرير النهائي إلى وحدات أو أجزاء يتوفر فيها صفة الوحدة في عرض التفاصيل الخاصة بها . تأخذ إطار التقسيمات المألوفة أجزاء / أبواب / فصول / مباحث . يتميز كل منه بوحدة الموضوع المطروح في إطاره . ولا يدخل الجزء التمهيدي أو قوائم المراجع والملاحق ضمن هذه التقسيمات حيث تعتبر وحدات مستقلة لكنها ذات ارتباط بكل عناصر التقرير ، وبالتالي يتم تقديمها خارج صلب التقرير الذي يطرح الباحث تقسيمه إلى وحدات مستقلة في إطار التيوب الذي يراه . وينقسم التقرير النهائي للبحث إلى الأجزاء التالية :

١- الجزء التمهيدي *Introductory Section* ويضم :

- صفحة العنوان .
- صفحة الشكر والتقدير .
- قائمة المحتويات .
- قائمة الجداول .
- قائمة الأشكال .

٢- الجسم الرئيسي للتقرير *Main body* ويمكن تقسيمه إلى أجزاء أو أبواب

- وقصود أو مقصود فقط ، بما يتفق مع مفهوم تحقيق الوحدة داخل كل جزء أو قسم في هذا التوزيع . ويضم العاصر التالية :
- ١/٢ - مشكلة البحث . ويشمل التقديم للمشكلة ثم التعريف بها وعرضها في نهاية هذا الجزء .
- أهمية البحث أو أهمية دراسة المشكلة .
 - أهداف دراسة المشكلة .
 - العلاقات الفرضية أو التساؤلات المطروحة .
 - التعريف بالمعاهيم والمصطلحات .
- ٢/٢ - أدبيات البحث والدراسات السابقة . ويمكن أن يدخل في إطار هذا الجزء التعريف بالأبعاد الفلسفية والنظرية للمشكلة وجوانبها وأهداف دراستها . وذلك كله فيما يمكن عرضه في وحدة أو أكثر للإطار النظري للدراسة .
- ٣/٢ - الإجراءات المنهجية :
- وصف نظام العينات .
 - وصف التصميم المنهجي .
 - وصف الأدوات والمقاييس المستخدمة .
 - شرح الإجراءات التي اتبناها الباحث .
 - مناقشة اختبارات الثبات والصدق .
 - وصف الطرق والأساليب الإحصائية المستخدمة وأهميتها .
- ٤/٢ - عرض النتائج التي توصل إليها البحث وتفسيرها .
- ٥/٢ - الخاتمة والتوصيات: وتشمل ملخص للمشكلة المطروحة والإجراءات والنتائج، ثم مناقشة أهم النتائج وتفسيرها . بالإضافة إلى التوصيات التي يوصى بها الباحث ، وكذلك ما يثيره البحث من الحاجة إلى دراسة مشكلات وبحوث أخرى ترتبط بنتائج البحث .
- ٣- قائمة المراجع .
- ٤- الملحق .

كتابة محتوى المشروعات وتقارير البحوث

تمثل الكتابة المرحلة الأخيرة في إعداد مشروع البحث أو التقرير النهائي، وفي هذه المرحلة يصعب الباحث خلاصة جهده ونتائجه على الورق، ويأمل في هذه الحالة ألا يقل مستوى العرض عن مستوى الجهد الذي بذله في البحث وأجزائه. وألا يؤثر الأسلوب أو طريقة الكتابة والعرض على اتجاهات الآخرين نحو البحث ونتائجه.

ويشعر الباحث في هذه المرحلة بمرء من التوتر والقلق بفوق ما كان يستشعره أثناء فترة الإطلاع والبحث والتقصي والتجريب وتقرير النتائج، لأن هذه الإجراءات في علاقتها ببعضها تسير في تسلسل واضح وتعمل بشكل آلي ويتحكم فيها الباحث حيث لا تخضع لرقابة أو ملاحظة الآخرين. أما الكتابة النهائية وتبويبها فتخضع للملاحظة الآخرين وتشكل إطار الوثيقة التي يرد عليها تحت طلب الخبراء والباحثين في المكتبات العلمية.

ولذلك لا نجد غرابة أن تتجمع المادة العلمية بين يدي الباحث وتعاثر في تناولها بالكتابة والعرض. تحت تأثير إحساسه بالقلق والتوتر الناتج من إحساسه أن ما سيكتبه سيكون وثيقة يتناولها الآخرون بشكل أو آخر. ويجب أن تعرض في شكل يحقق أهداف العمل والجهد البحثي الذي قام به.

ولذلك فالنصيحة الأولى في هذا المجال ألا يحاول الباحث الكتابة تحت ضغط الوقت أو حتى الآخرين، بل يكتب عندما يكون مستعداً لأن يكتب، ويكون قد سيطر على مفاتيح الكتابة وأدواتها. وبعد أن يكون قد انتهى تماماً من تبويب المادة العلمية في وحدات متجانسة، تحت عنوان أولى يشير في بانه إلى الفكرة الجمعة لكل المعلومات أو الأفكار أو الآراء أو النتائج في كل وحدة بحيث يمكنها التجانس، والتي يمكن أن تأخذ شكل الباب/ أو الفصل/ أو المبحث بعد ذلك، أو القسم أو الجزء من أجزاء المشروع أو التقرير النهائي.

وهذا يسهل الكتابة بعد ذلك، حيث لا يبقى أمام الباحث سوى استخدام عبارات أو جعل الربط أو الانتقال، والبنائات اللغوية التي تيسر عملية الانتقال السهل بين عناصر كل وحدة، وتربط في نفس الوقت بين هذه العناصر والأفكار.

ومن أبرز المعاطر في كتابة تقارير البحوث العلمية ، أن يكتب الباحث كل جزء أو قسم بشكل مستقل وعلى فترات مばعدة ، معتقداً أنه قد حقق إنجازاً بالإنهاء ، أولاً بأول من جزء وراء الآخر . بينما قد يؤدي ذلك إلى عدم اتساق هذه الأجزاء أو الأقسام أو ما يعرض فيها من محتوى - مع بعضها في التقرير النهائي الكلي . ومن صور عدم الاتساق ما يلي :

- عدم مراعاة الأبعاد الرسمية أو التاريخية في عرض الوقائع والأحداث .
- تباين في عرض المفاهيم والمصطلحات من جزء إلى آخر .
- تباين في الآراء أو الأفكار المطروحة بين جزء أو قسم وآخر .
- اختلافات في الإحالات المرجعية والتهوامش .
- عدم الاتساق بين عناوين الأجزاء أو القسم الواحد ، أو بينها وبين العناوين الرئيسية .

ولذلك يفضل أن يكتب التقرير كله مرة واحدة بعد الانتهاء من جمع المادة العلمية، والوصول إلى النتائج البحثية . وإذا كان قد كتبه مجزئاً وعلى فترات كتب عدة يلزم الباحث بإعادة مراجعة ما كتبه بدقة شديدة في إطار السياق الكلي للتقرير ، لتجنب ما قد يكون ظاهراً من عدم الاتساق بين الأجزاء أو الأقسام .

ويصدر التوصيات الخاصة بكتابة مشروعات البحوث أو التقارير النهائية ، أن يعنى الباحث الأسلوب العلمي في الكتابة ، الذي يتعامل مع الحقائق ، ولا يبنى الأفكار أو الآراء على ملاحظات عامة ، ويعتمد على الوصف المنطقي لهذه الآراء والأفكار ، مؤكدة بالأدلة والبراهين ، واضحاً في اعتباره قدرة الأسلوب على تمهيد النقد العلمي من الآخرين . ولذلك يتجنب الباحث العبارات الإنشائية أو الجممل الخطابية ، أو الشعارات الزبانية ، التي تعقد النتائج العلمية قيمتها وقوتها .

وبجانب ذلك هناك عدد من التوصيات الأخرى في الكتابة .

- ترتيب المحتوى في إطار الباب أو الفصل وفقاً لمبدأ من المبادئ التي تحقق الانتقال السهل والمتدرج بين المعلومات ، مثل الترتيب حسب الأهمية أو الزمن أو العلاقات المرضية ، أو معالم التشابه أو الاختلاف ، أو الانتقال من العام إلى الخاص أو من السهل إلى الصعب .

- يعكس العنوان الرئيسي والعناوين الفرعية الإطار العام لمحتوى الجزء أو القسم ، وفي بناء لمعى محدد يبره عن غيره من العناوين ، ويربطه بها في نفس الوقت

- بحيث تشير العناوين الفرعية في مجزئتها إلى العنوان الرئيسى ، والعكس ، ويظهر الارتباط واضحاً بما قبلها أو بعدها .
- أن يتجنب الباحث وضع ترجمة باللغة الأجنبية لهذه العناوين ، مالم تكن هي نفسها تعريب لعناوين باللغة الأجنبية في نفس الموضع ، بحيث يمكن أن تقرر أنها تحولت إلى مصطلحات خاصة بالمجال العلمى ، مثل عناوين الإجراءات المنهجية نظام العينات *Sampling* ، أو عرض النتائج *Finding* وهكذا .
- تجنب الإتصاف بين ماهر مناسب والسياق الذى يوضع فيه ، بحيث لا تظهر الاقتباسات في صورة معزولة تؤثر على تفاعل القارئ مع النصوى .
- الالتزام بالاقتباسات القصيرة ذات العلاقة بالمعنى فقط ، والى بعد عن الاقتباسات المستفيضه مع تحديدها تحديداً قاطعاً من خلال وضعها بين علامات تنصيص أو أقواس ورقم الإحالة المرجعية ، وإذا طالت هذه الاقتباسات يلخصها الباحث في فقرات قصيرة تزدى المعنى الذى يقصده مصدر الاقتباس أو مرجعه .
- يتجنب الباحث التكرار في العرض أو الاستطراد فيه ، حتى لا يذهب المعنى في القارئ بتأثير هذا التكرار أو الاستطراد .
- اللغة العربية هي لغة الكتابة - مالم يتفق على غير ذلك - ولذلك لا تستخدم الكلمات أو الرموز اللغوية الأجنبية مالم تكن لها صفة المصطلح أو المفهوم العلمى ، أو تكون أسماء الخبراء ، والباحثين والمؤلفين الأجانب ، على أن يكتب مختصر الاسم واسم العائلة باللغة الأجنبية بجانب المنطوق العربى لها .
- استخدام الفقرات والجمل القصيرة الواضحة ، والتركيز على وضع علامات التوكيد في مكانها الصحيح .
- لا يجوز استخدام الاختصارات للكلمات أو المسيمات في البحث ، مالم تكن قد تم تقديم الأصل في بداية البحث أو المرة الأولى، حيث يمكن استخدام الاختصارات بعد ذلك، وذلك باستثناء الاختصارات الشائعة على المستوى العلمى أو القومى مثل *Unesco* ، أو الجاهات *GATT* أما غير ذلك فيكتب المسمى كاملاً ويجوز الاختصار تمهيداً لاستخدامه بعد ذلك في المرات التالية، وخصوصاً اختصارات أسماء اللجان أو المؤسسات أو البروتوكولات التى لا تكون معروفة بالاختصار إلا في دولتها فقط .

- اشتركيز على الوضوح بقدر الإمكان ، ولذلك يتجنب الباحث الكلمات غمير
الراسخة أو غير المألوفة أو المهجورة ، وكذلك التعقيدات اللفظية أو الأسلوبية ،
وكذلك يتجنب الباحث الاستخدام المتكرر للمعنى للمجهول وخصوصاً عند عرض
الحقائق أو الآراء أو الأفكار المستندة بالإضافة إلى تجنب استخدام الجمل
الصنعية ، أو النهايات المفتوحة للحقائق المعروضة ، وعندما يضطر الباحث إلى
استخدام ما يؤثر في وضوح العرض والكتابة مثل الكلمات المهجورة أو غير
المألوفة فإنها توضع في سياق يساعد على تفسير المعنى أو إدراكه ، أو تفسيرها
في الهامش .

- يتجنب الباحث بقدر الإمكان استخدام الضمائر الشخصية مثل قمت بإجراء...
أو أرى أو يرى، أو أنا ونحن أو الأدوات النذالة على ذلك. فالمحدث من الباحث هي
البحث، فيقول يرى الباحث...، وأنهى البحث إلى .. . فالعلاقة هي بين البحث
والباحث وليس هناك أطراف أخرى للتجهيز بينها من خلال الضمائر الشخصية .
- تكتب الأعداد التي تبدأ بها الجمل ، والأقل من مائة ، وكذلك الكسور ، تكتب
بأحروف وغیر ذلك يكتب بالأرقام ، ويتم الفصل بين الألف وما زاد منها
بعلامة فصل مثل ١٠٠٠.٠٠٠ مليون مستمع أو طالب .

وتعتبر الجداول والأشكال حرصاً لأفكار وعلاقات يمكن أن تعرض في صفحات
عديدة ، ولذلك تعتبر من الأدوات المساعدة في عرض المحتوى ويجب الاهتمام
بعرضها بما يؤدي إلى سهولة التعرف على عناصرها وقراءتها وإدراك العلاقات
التي تقدمها .

ولذلك يجب أن يشر الجدول أو الشكل كاملاً على الصفحة ، إذا لم يكن
الجزء الباقي من الصفحة ينقل إلى صفحة تالية ، وإذا كانت مساحته نصف صفحة
فإنه يفضل أن يتوسط الصفحة، أما الجداول التفصيلية التي تشتمل مساحات كبيرة
فإنها ترحل إلى الملاحق ويشار إليها في النص حتى لا تؤثر في سياق المحتوى

ويشار إلى الجدول بالرقم - جدول رقم من - تكتب على سطر مستقل ثم يليها
عنوان الجدول الذي يصف محتواه ، وتوضع هذه الإشارات أعلى الجدول ، بينما
توجد مشيلاتها في الأشكال أسفل الشكل . ويتوسط العنوان الصفحة والسطر
ويكتب في شكل هرم مقلوب إذا ما تعددت الأسطر في العنوان، ويراعى الدقة في
كتابة عناوين الأعمدة وأقسامها مع بعضها .

ويشار إلى الجدول والشكل برقم الجدول وكذلك الصفحة ، بدلاً من أنظر الجدول التالي أو أنظر الجدول رقم س ، فالإحالة لا تكون إلا في الهوامش فقط ، ولكن النص يجب أن يكون متكاملًا . ولذلك يشار إلى الجدول بالرقم والصفحة وكذلك الشكل بعد انتهاء الجملة أو الفقرة التي تتعرض لهذا الجدول أو الشكل .

الاقتباس والاستشهاد

والإحالات المرجعية

كما تعتبر الاستفادة العلمية من التراث المعرفي حقًا لكل باحث ، فإن حقوق الباحثين والمؤلفين على مصنفاتهم الفكرية تعتبر أساسًا في البحث العلمي . ولذلك فإنه إذا كان من حق الباحث الاقتباس أو الاستشهاد بأعمال ونتائج الآخرين ، فإنه يجب أيضًا أن يوثق هذا الاقتباس أو الاستشهاد في نفس البحث بما يسجل لهؤلاء الآخرين حقوقهم في أعمالهم وإنتاجهم العلمي . ولذلك تظهر ضرورة الفصل بين جهد الباحث وجهد الآخرين وتمييزه ، وضرورة إسناد الجهود إلى أصحابها بشكل منهجي .

وبصفة عامة يجب أن يتجنب الباحث كثرة الاقتباسات دون مبرر كاف ، والتي قد تحول شكل العرض إلى تجميع أقوال الآخرين (نص ولصق) ، وتخفى بالتالي الجهد المطلوب من الباحث في النقد والتعليق ، واستخلاص ما يفيد منها في بناء الأدلة والبراهين أو تفهيم التفسيرات .

ولذلك يجب أن يكون الاقتباس أو الاستشهاد هادفًا ، وليس مجرد عرض لما يمكن أن يفسر على أنه يكس جهداً الباحث في القراءة والإطلاع .

وهناك عدد من العرصات في الاقتباس وتسجيله منها .

- يتجنب الباحث الاقتباسات الطويلة وإذا ما احتاج الباحث إلى هذه الاقتباسات الطويلة فمن الأفضل أن يعيد الباحث صياغتها بفكره في فقرات قصيرة ، مع المحافظة على الفكرة العامة لهذه المواد المختصة .

- ليس كل ما سجله الآخرون في مراجعهم من جمل أو فقرات ، ترتفع قيمته إلى حد ضرورة الإسناد والتوثيق ، فهناك العديد من الأقوال أو العبارات التي أصبحت مرسلة لكل من يتناول موضوعات معينة ، بحيث يمكن أن نقول أن الكل متفق عليها . وبالتالي لا تسد مثل هذه الأقوال إلى أحد بعينه . مثل أن يقال " ... أنا تعيش عصر الانفجار المعرفي " أو " ... أننا نعيش عصر

السماعات المفتوحة بعصل انتشار الأتجار الصاعية فى صماء العالم....".
وغيرها من العبارات أو الفقرات التى يصر الباحثون على أسادها دون حاجة لذلك .

- الحقائق والأفكار أو الآراء التى ترتبط بمؤلفين أو باحثين معينهم ، مثل تشائج البحرث أو التعميمات أو التفسيرات العلمية أو الآراء الفلسفية ، يجب ألا يتدخل الباحث فيها بالاختصار أو إعادة الصياغة عند الاقتباس أو الاستشهاد ، خصوصاً إذا كانت فى عبارات أو فقرات قصيرة فى المرجع الأصلى .

- تكتب الفقرات القصيرة المقتبسة بين علامات تنصيص "....." ويوضع رقم الهامش أو المرجع أعلى علامة التنصيص الأخيرة . أما الفقرات الطويلة أو الفقرات المتعددة المقتبسة فهى تسجلها داخل النص بمسافات أقل فى الكتابة سواء من الجواب وبين السطور ، بحيث يمكن قهها مباشرة على أنها نصوص مقتبسة . وفى جميع الأحوال يفضل أن تنتهى الفقرات أو العبارات المقتبسة بنهايات فقرات النص مع وضع علامة الهامش أو رقم المرجع فى نهايتها ، بحيث يكون معروفاً أن السطر الجديد سيكون فقرة جديدة وليس امتداد للنصوص المقتبسة .

- إذا طالت النصوص المقتبسة إلى عدد من الصفحات فيفضل أن توضع فى ملحق التقرير وليست داخل النص .

- لا يجوز أن يستخدم الباحث نصاً مقتبساً بواسطة باحث آخر ، فالأفضل الرجوع إلى المرجع الأصلى ، أو تسجيله عن الباحث الآخر ، حيث أنه الذى قام بالاقتباس ويحمل مسئولية الاقتباس وما يمكن أن يكون قد قام به من حذف أو تغيير أو صياغة جديدة لهذه النصوص المقتبسة . وبالتالى لا يجوز أن يقتبس الباحث ما سبق اقتباسه حتى لو سبق ذلك بالقول نقلاً عن فلان ...

ويستثنى من ذلك الوثائق أو المخطوطات التى يصعب على الباحث الحالى الرجوع إليها ، لأنه يجب أن تنشر بنصها دون تدخل من أحد فيها ، وبالتالى يمكن نقلها عن آخرين قاموا بالجهود الأولى فى تسجيلها .

- وفى حالة عدم الرجوع إلى المرجع الأصلى لأى سبب ، وكانت هناك حاجة ملحة لاقتباس ما سبق اقتباسه أو الاستشهاد به ، فوسجل النص المقتبس باسم صاحبه

الأصلى ويشار فى المراجع إلى من قام باقتباسه للمرة الأولى . مثل "ويحدد ديهيس ماكرويل المعالم العامة الرئيسية للمؤسسات الإعلامية .." (١) ، "يسجل رقم المرجع باسم . محمد عبد الحميد..... الذى قام بالاقتباس أو الاستشهاد للمرة الأولى ، وليس باسم ديهيس ماكرويل نقلاً عن محمد عبد الحميد كما يتكرر استخداًه فى بعض البحوث .

- فى حالة اقتباس فكرة واحدة عن أكثر من مرجع ، فإنها تسجل برقم موحد فى الهامش ويتم تفصيل المراجع فى الهامش مثل: "ويتفق الخبراء على أن التليفزيون قد أصبح المصدر الأساس للمعلومات للطفل فى مرحلة الطفولة المبكرة" (١) ثم تسجل المراجع التى اتفقت فى هذه الفكرة فى هامش الصفحة .

وفى جميع الأحوال يجب أن يتحرى الباحث الدقة فى اقتباس النصوص ، والأمانة العلمية فى توثيقها والاعتراف بحقوق الآخرين على هذه النصوص المكتوبة . ولذلك يتم تسجيل الأصول المرجعية باسم أصحابها فى هامش الصفحات أو فى داخل النص ، بحسب التسجيل الكامل فى قائمة المراجع .

الوثائق

والإنشاد المرجعى

تعتبر الهوامش أو الحواشى أجزاء أساسية ومكملة لنص التقرير ، وإن لم تكن من عناصر النص النهائية ، إلا أنها تعتبر ضرورة للأسباب التالية :

- تستوعب الهوامش الشروح والتفاسير والإحالات التى تيسر فهم النص وإدراك محتواه .

- تعتبر متنفساً للباحث يضع فيها آراءه الذاتية ، فيما يكون خارج موضوع البحث وإن كانت يرتبط به بصورة أو أخرى .

- يمكن أن تستوعب النصوص المكتوبة الطويلة ، ما لم يتم ضمها إلى ملاحق البحث .

- لتحقيق الارتباط بين أجزاء الرسالة بما تحمله من إشارات أو إحالات ، أو استعادة لبعض مما سبق عرضه ، أو ما سياتى عرضه .

ويتصدر هذه الضرورات السابقة أهمية الهوامش باعتبارها دليلاً للمصادر والمراجع التى استند أو رجع إليها الباحث فى صياغة النص ومآته . ولذلك كان الاهتمام بوضع الأسلوب المنهجي لتنظيم عرض هذه المصادر أو المراجع فى هوامش البحث .

ونفرق بداية بين الهوامش الخاصة بتسجيل المراجع أو مصادر الخاصة بالبحث، وبين الهوامش الخاصة بالشرح أو التفسير أو الإحالات الداخلية في النص . فالأولى يجب تسجيلها تحت أرقام متسلسلة لكل صفحة ، أو لكل الفصل أو الجزء إذا ماتم وضعها في نهاية الفصل أو الجزء وليس أسفل الصفحات . والثانية تسجل بدليل المشهرات مثل النجمة/ أو الشرطة/ أو النقطة وتكرر عند المشهرات *، **، ***، بتكرار الشروح أو التفسيرات في الصفحة الواحدة وهكذا . وإن كنا نوصي بعدم التوسع في هذه الشروح أو التفسيرات في الهامش ، مادام النص قد كتب في إطار الفوصيات التي تجعل قراءته سهلة مبهرة .

وهناك أكثر من طريقة لتسجيل المراجع في تقرير البحث .
الأولى : أن يشار إلى المرجع برقم في نص التقرير داخل الصفحة أو الفصل ، بعد فقرات الاقتباس والاستشهاد . ثم يتم تسجيل المعلومات البيبلوجرافية للمرجع بنفس الرقم المشار إليه في أسفل الصفحة أو نهاية الفصل .
وهذه هي الطريقة الأساسية والمنهجية التي تربط النص بالإسناد المرجعي في وقت القراءة والمراجعة .

ويمكن نشر هذه المراجع مرتبة في كل صفحة على حدة ، أو تجميعها بترتيب مستمر إلى نهاية الفصل .

ولمى الخالتي فإن تسجيل المراجع في هوامش الصفحة أو نهاية الفصل يكون بناس مختلف للحدود عن مقام حدود النص ، لسهولة التمييز بين النصوص والهوامش .

الثانية: وجد بعض الباحثين أن تسجيل المعلومات البيبلوجرافية للمرجع في الصفحة وإعادة تسجيلها مرة أخرى في قائمة المراجع قيد حذر للوقت والجهد الناتج عن تكرار التسجيل في الخالتي .

لذلك يقوم الباحث في هذه الحالة بتسجيل مختصر للمعلومات البيبلوجرافية بين قوسين داخل النص وبعد الفقرات المتقدمة مباشرة وبصفة خاصة اسم الكاتب ثم السنة فارقام الصفحات مثل: (محمد عبد الحميد ٩٧ : ٤٢) وفي حالة تكرار المراجع الخاصة بالمؤلف فيتم التمييز بينها بسنة النشر ، وإذا تكررت في ذات سنة النشر يضاف رقم آخر يميز لكل مرجع حسب ترتيب نشرها في قائمة المراجع (محمد عبد الحميد ٩٧/٢: ٩٥-٧٠) .

ويتمجه آخرون إلى اختصار أكثر، فيذكر رقم المرجع في قائمة المراجع وبعد رقم الصفحة أو الصفحات مثل (٢١٤ ٦٥) إلا أن استخدام الطريقة الأخيرة تعتبر طريقة مشكوك فيها خصوصاً في الرسائل والأطروحات الكبيرة فهي تعنى أن قائمة المراجع قد رتبت وكتبت أولاً ثم كتب التقرير بعد ذلك ، حتى يتم تسجيل رقم المرجع بدقة وهذا يتعارض مع مستوى الدقة في البحث التي تلمس على الباحث الاطمئنان أولاً إلى التسجيل الدقيق للإستناد المرجعي وتوثيقه ، ثم تسجيل قائمة المراجع التي تعكس ما قام الباحث فعلاً بالرجوع إليه وليس العكس .

وفي جميع الأحوال فإننا نفضل الطريقة الأولى في تسجيل الإستناد المرجعي وتوثيقه ، وخصوصاً بالنسبة للرسائل العلمية ، فهي بجانب أنها تحقق الارتباط الحالى والدقيق بين النصوص المتضمنة ومراجعها ، فإنها تعتبر تدريباً للباحث على استخدام الأسلوب العلمى الدقيق الذى أستقرت عليه أدبيات المنهج العلمى فى الإستناد والتوثيق . ونجيبه الكثير من الأخطاء المرتبطة باحتمالات تكرار الإستناد وتكرار المؤلفين أو تكرار المراجع للمؤلفين، حيث تخصص بكل هذه الإحتمالات أساليب للتسجيل فى الهامش كما نراها بعد :

التسجيل

فى هوامش النصوص

المبدأ العام هو تسجيل اسم المؤلف أو المؤسسة المصدرة فى حالة عدم وجود مؤلف ، ثم عنوان الكتاب أو المرجع بخط مائل أو حروف سواء أرتفعها خط ، ثم بيانات النشر وهى (المدينة ، الناشر : سنة النشر) ثم رقم الصفحة أو أرقام الصفحات .

- محمد شومان : دور الإعلام فى تكوين الرأى العام ، القاهرة : المنتدى العربى للدراسات والنشر ١٩٩٨ ، ص ٦٩ .

ولاتختلف كتابة المراجع الأجنبية عن الصربية فى ترتيب المعلومات البيبلوجرافية فى الهامش .

- Klaus Bruhn Jensen *The Social Semiotics of Mass Communication* , London: SAGE Publications 1995, p.7

وحرف (ص) اختصار لكلمة صفحة فى العربية ، وفى الإنجليزية P اختصار

Page وعندما تتعدد الصفحات تكتب ص.ص. ٤٢-٤٦ P.P.43-46 اختصارا لكلمة من صفحة ٤٣ إلى صفحة ٤٦ .

٢- وإذا كان هناك أكثر من مؤلف أو كاتب فيكتب المؤلفان ، ومازاد من ذلك يكتب اسم المؤلف الأول ويشار إلى باقي المؤلفين بـ آخرون . ثم تكتب باقى المعلومات كما سبق ذكره ويشار إلى آخرون بالإنجليزية إلى الحروف *et al* وتعنى *and Others* وتكتب بعد الاسم الأول مباشرة .

- محمد تيسر عبد الحسيب ومحمود علم الدين ، الحاسبات الإلكترونية وتكنولوجيا الاتصال ، القاهرة : دار الشروق ١٩٩٧ ، ص.ص.

- مجرى الفرال وآخرون : البرامج الدينية فى التلفزيون المصرى ، القاهرة : المركز القومى للمحورث الإجتماعية والجنتانية - قسم بحورث الاتصال الجماهيرى والثقافة ١٩٩٦ . ص.ص.

• Cheryl Massan & Alan Bryman (eds) *Social Scientists meet the Media*, New York: Routledge 1995. P.,

ويشار بكلمة (محرر) التى تكتب بالعربية كما هى بالاختصار (ed) بين قوسين، وأكثر من محرر (eds) ويشير إلى أن هناك أكثر من مشارك بالكتابة وأن هذه الاسماء هى التى تولت تنظيم المادة العلمية وعرضها فى كتاب مع الاحتفاظ بحق كل كاتب على موضوعه داخل الكتاب وفى هذه الحالة تكتب الأعمال الداخلية كالأنى ،

• Mans J Eysenck *Media Vs. Reality*, In . Cheryl Massan and Alan Bryman (eds) *Social Scientists meet the Media* P. P.P.,

• Michael Gurevitch., et. al.,

٣- وفى حالة عدم وجود مؤلف تكتب المؤسسة المصدرة للعمل مكان المؤلف وتستمر باقى المعلومات بنفس الترتيب السابق .

- اتحاد الجامعات العربية ، المجلس العربى للدراسات العليا والبحث العلمى : دليل دوريات الجامعات العربية ، القاهرة : جامعة القاهرة ، ١٩٩٦ .

- Unesco *Media Education* , France Unesco 1984

٤- وإذا تكررت استخدام المرجع مرة أخرى دون أن يفصل بين المرتين مرجع آخر ، فيشار إلى باقى المعلومات بالمصطلح مرجع سابق ثم أرقام الصفحات .

- مرجع سابق ، ص. والإنجليزية *Ibid. P.* -

٥- وإذا تكرر مرة أخرى فيكتب :

- نفس المرجع السابق ص. ص. وبالإنجليزية *Op.cit. P P*

٦- أما إذا فصل بين المرتين مرجع آخر فيكتب اسم المؤلف أولاً ثم يشار إلى باقي المعلومات بالمصطلح مرجع سابق ثم أرقام الصفحات .

- محمد شومان : مرجع سابق ، ص. ص. -

- Klaus Bruhn Jensen: *op.cit P* ,

وإذا كان لنفس المؤلف مرجع آخر تم استخدامه قبل ذلك ، فيذكر اسم المؤلف ، متبوعاً باسم الكتاب الذي تكرر استخدامه ، تمييزاً له عن الكتب الأخرى ، ثم باقي المعلومات .

- محمد شومان : توأمة مجلس المشبوهة بالتحول الديمقراطي ، مرجع سابق ص. ص. -

٨- وإذا كان للكتاب أكثر من جزء فيشار إلي رقم الجزء بعد عنوان الكتاب أو المرجع مباشرة بالاختصارات ج١ بالعربية أو Vol ١ بالإنجليزية .

٩- وإذا كان للكتاب أكثر من طبعة فيشار إلى رقم الطبعة بعد عنوان الكتاب أو المرجع مباشرة بالاختصارات (ط٢) وبالإنجليزية رقم الطبعة *2 end edition* .

١٠- أما إذا كان المرجع مترجماً ، فيكتب اسم المؤلف الأصلي أولاً بالعربية ثم اسم الكتاب بالترجمة ، وبعد ذلك بيانات النشر ورقم الصفحة أو الصفحات .

- روبرت شيالديسي ، القائل : وسائل الإنتاج ، ترجمة: سعد جلال ، القاهرة : دار الفكر العربي ١٩٨٨ ، ص. - .

١١- أما الأبحاث المنشورة في الدوريات والمجلات العلمية ، فيكتب بنفس الترتيب السابق ، ويكتفى باسم الدورية أو المجلة العلمية إذا كانت ذات شهرة واسعة في التخصص ، أما إذا كانت حديثة أو تستخدم على نطاق محدود فيكتب بيانات الإصدار الخاصة تلك الدورية أو المجلة مثل المدينة والجهة التي تصدرها بالإضافة إلى بيانات البلد أو العدد الذي تم الرجوع إليه .

- سعد لبيب: "تخطيط الحملات الإعلامية المساندة- التعلم للجميع"، مجلة تنمية المجتمع ، العدد الثالث ، السنة ١٥ ، القاهرة: مؤسسة فريد ريش بيروت، ١٩٩١ ، ص. - .

ببعضها في الحالة الأولى يمكن الاكتفاء بذكر اسم المجلة ورقم المجلد ورقم العدد وتاريخه .

- حميس حنفي : "ثورة المعلومات بين الواقع والاسطورة" ، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٣ يناير ١٩٩٦ ص.ص ٧٨-٨٢ .

وفي حالة المجلات والدوريات العلمية فإن ما ينشر بحروف سوداء أو مائلة أو تحتها خط هو اسم المجلة وليس عنوان الكتاب أو المجلد . كما في الحالات السابقة أما الموضوع نفسه فيوضع بين علامتي تنصيص .

- M.E. Mc Combs. "Explorers and Surveyers , "Expanding Strategies for Agenda-Setting Research" *Journalism Quarterly* Vol 69 . 1992
P.P.313-42

١٢- وتسجل البحوث المنشورة في وقائع المؤتمرات أو الندوات العلمية بنفس الأساليب السابقة مع بيان تفصيلي لعنوان المؤتمر والجهة المنظمة والدولة أو المدينة وتاريخ تنظيم المؤتمر ثم بيان الصفحات أو الصفحة . بنفس الطريقة السابقة فإن ما يسجل بحروف سوداء أو مائلة أو تحتها خط هو عنوان المؤتمر ، أما عنوان الموضوع فيوضع بين علامتي تنصيص كما في حالات النشر في المجلات والدوريات العلمية .

- محمد عبد الحميد : "إشكاليات استخدام وسائل الإعلام في تنمية المهبة ورعايتها" وقائع المؤتمر العلمي الثاني لكلية رياض الأطفال بالقاهرة ، الطفل العربي الموهوب ، ٢٣-٢٤ إبريل ١٩٩٧ . ص.ص ٦٩٢ - ٦٩٧ .

١٣- أما البحوث غير المنشورة مثل رسائل الماجستير والدكتوراه والمؤتمرات بالكلية أو المؤسسات أو مراكز البحوث العلمية ، فيوضح أمام الموضوع أنها رسالة ماجستير أو دكتوراه أو محاضرات غير منشورة ، ثم تحديد مكان الإبداع ولستة والذي غالباً ما يكون هو مكان القبول ومنح الدرجة

- أشرف حسن جلال : "دوافع استخدام الجمهور المصري للإعلان التليفزيوني راشياعاته" رسالة ماجستير غير منشورة ، القاهرة : كلية الإعلام ١٩٩٥ .
ص — .

R.D Wimmer "A Multivariate Analysis of the Uses and Effects of the Mass Media in the 1968 Presidential Campaign" Unpublished doctoral dissertation, Bowling Green State University 1976

١٤- أما اقتباس النصوص من المصوغات المنشورة بالصحف ، أو المجلات والدوريات العلمية ، غير الموقع أو التي لا تنسب إلى كاتب أو باحث بعينه ، مثل المقالات الرئيسية التي توقع باسم الصحيفة أو الدورية ، أو المختارات ، وعروض الكتب والأفكار المنشورة التي تحتل أبواباً رئيسية في مثل هذه الصحف والدوريات ، اقتباس مثل هذه النصوص ينسب إلى الصحيفة نفسها مع استكمال باقي بيانات النشر بعد ذلك .

- الأهرام : الفراغ التشريعي يشجع الجرائم الإلكترونية ، العدد ١١٠٧٧ لسنة ١٩٩٩/٥/٥ ، ص ٢٨ .

- المجلة المصرية لبحوث الإعلام : قانون المطبوعات والنشر لسنة ١٩٩٥ : السلطة الوطنية الفلسطينية ، العدد الثاني ، إبريل ١٩٩٧ ، جامعة القاهرة ، كلية الإعلام ، ص.ص ٣١٧-٣٢٦ .

ذلك أن المبدأ العام هو نشر المصوغات مستندة إلى شخص كاتبها أو صاحبها أو الجهة التي تولت مسئولية النشر . ويعتبر خطأ بالتالي اعتقاد الباحث أن غياب اسم كاتب المصوغ أو الباحث يعني أن يبدأ الهامش بعنوان الموضوع - كما يحدث في بعض البحوث .

واستثناء من هذه الحالة ما يشر من موضوعات على مواقع الشبكة العالمية "الإنترنت" وهو ما سوف نتناوله فيما بعد .

١٥- في حالة تعدد المراجع للفقرة الواحدة المقتبسة أو الإحالة إلى أصحاب الآراء المتفصلة حول موضوع أو فكرة معينة في النص . فإنه يسجل رقم الهامش في نهاية الفقرة أو الفقرات ، ويشار إلى الرقم في الهامش . ويسجل تحت هذا الرقم ومدون أرقام فرعية المراجع التي تناولت النص أو الفقرة المقتبسة ، مرتبة ترتيباً هجائياً مثل:

٣- راجع في ذلك

أو راجع بالتفصيل .

- إبراهيم إمام :

- جاهد زهران :

- راسم الجمال وآخرون :

وإذا تعددت المراجع العربية والأجنبية ، تسجل المراجع العربية كما سبق أن ذكرنا وتسجل بعدها المراجع الأجنبية بنفس الطريقة .

١٦- في حالة غياب أي بيانات في النشر يتم الإشارة إلى ذلك في الهامش ، فنستخدم الاختصارات د.ن. *N.P.* للدلالة على عدم وجود ناشر على البحث أو الوثيقة ، وكذلك د.ت. *N.Cl.* للدلالة على عدم وجود تاريخ أيضاً .

تسويق النصوص الإلكترونية

قدمنا في الفصل الثالث أهمية النصوص المكتوبة من موضوعات منشورة على مواقع الشبكات المحلية والعالمية . ومع هذه الأهمية تظهر أيضاً أهمية توثيق هذه النصوص . ومع جدة هذا الاستخدام ظهرت مشكلات عديدة مرتبطة بطبيعة النشر على موقع بهذه الشبكات وتتمثل في الآتي :

١- إن النشر على هذه المواقع *Cites* ليس مطلقاً من الساحة الزمنية ، بحيث يمكن لأي فرد أن يدخل على الموقع المحدد ويجد نفس المعلومات لأجل طويته. لأن هذا يرتبط بكثافة استخدام هذه المواقع ، فمثلاً يستخدم منها يتم حذفه من جانب الشبكة . هنا من جانب ومن جانب آخر فقد يرى الكاتب أو الباحث ظهور الموقع لسبب أو آخر وبالتالي فعندما يريد أي مستخدم أن يرجع إلى هذه النصوص قد لا يجدها على نفس الموقع الذي سجله الباحث في دراسته عند الاقتباس منه للمرة الأولى .

٢- حتى مع ثبات المصروع واستقراره على الموقع لفترة طويلة . فإن كاتب الموضوع أو ناشره على الشبكة قد يقوم بتحديثه من وقت إلى آخر خصوصاً وأن التحديث على مواقع شبكات الكمبيوتر أسهل كثيراً وأقل تكلفة من تحديث المواد المطبوعة مما يؤدي أيضاً إلى عدم قدرة المستخدم التالي على التعرف على النصوص المثبتة عند مراجعتها بعد ذلك ، فيفقد البحث مصداقيته نتيجة ذلك .

٣- العديد من النصوص المنشورة على مواقع هذه الشبكات لا تكون نفس الأعمال

ولكنها تكون مجرد عروض *Demonstration* لهذه الأعمال لإثارة اهتمام الباحثين والمستخدمين للرجوع إلى العمل الأصلي الذي قد يكون مطبوعاً في كتب مشورة أو مسجلاً على أقراص كمبيوترية *CDs* معدة للبيع والتداول مثل الموضوعات على سبيل المثال .

وبالتالي فإن ما ينشر عنها في مواقع الشبكات عادة ما يكون مهتمراً أو مقوصاً ويكون العمل كاملاً في الشكل العروض للبيع . وقد لا يفرق الباحث بين العاملين سواء كان بشكل هادف أو غير هادف .

ولواجهة هذه المشكلات - كما سبق أن أوضحنا من قبل - فإن الباحث يجب أن يكون دقيقاً في توثيق هذه الحالات . بالشكل الذي يحقق الهدف من التوثيق . ودراسي الآتي :

أولاً : عند الاقتباس من موضوعات مشورة على مواقع محددة على الشبكة، يتبع من ناحية المبدأ نفس نظام التوثيق في المطبوعات مع مراعاة الآتي :

- أن يبدأ التوثيق بإسناد العمل إلى الشخص أو المؤسسة في البداية .

- تصانف إلى بيانات الشخص أو المؤسسة المصانف المسيرة مثل عنوان البريد الإلكتروني أو البريد الصوتي أو رقم الخليقون أو الفاكس إن وجد، حيث أن الأمر قد يستدعي الاتصال بالشخص أو المؤسسة للمزيد من المعلومات حول الموضوع أو العمل المنشور على الشبكة .

- تعريف العمل أيضاً أو الموضوع المنشور بنوع وسيلة الإتاحة *Medium* مباشر / مطبوعات / دوريات / تسجيلات إداعية / تسجيلات فيديو / أسطوانات مدمجة *CD* ... إلى آخره) وكذلك تاريخ تحديث العمل في حالة تحديثه *Last Updat* .

- توضع المصانف المميزة للكاتب أو العمل بين أقراص كمبيوترية، عالم يسبقها تعريف بالخاصية مثل (*On Line*) أو الإكتفاء بالتعريف بالخاصية مثل *Up Dated* 13/6/99 أو *Last Up date* .

- يعتبر موقع العمل أو الموضوع هو البديل لبيانات الناشر في المطبوعات، ويسبق لتحديد الموقع لتحديد المصدر مثل *Gopher FTP WWW* إلى آخره، ويسبقها *Available at* وتوضع بعد كلمة متاح على أو في العلامات الشارحة (=) تمييزاً لها عن باقي علامات التوثيق التي توجد في عناوين ومواقع الملفات

الموجودة عليها الأعمال أو الموضوعات .

- تحديد تاريخ زيارة الموقع والاقتباس من العمل *Access Date/ Available*
Date/ Date of Search .

- تحديد رقم الصفحة في حالة تعدد الصفحات أو الشاشات المنشورة عليها العمل
أو الموضوع .

*Basil, Michael , (mbasil @ du edu) Mass Media Effect (On
Line) Available at http://WWW du edu/ - mbasil/ mcom 3020.
html , 6.12 96 p2 .*

وفي حالة وجود بيانات للنشر الأصلي للعمل قبل عرضه في الملفات على
الشبكة مثل الأعمال المنشورة *Journal of Communication* فإنه يضاف إلى
البيانات الخاصة بالعمل البيانات الخاصة بالدورية وهي التي توضع في الموقع وليس
العمل ذاته . مثل *Journal of Com-*
munication, Vol 47 4 autumn 97., Available at: htt //WWW Ou
. P.co. UK/jnlcom1 hdb.,

وفي حالة عدم استناد العمل إلى مؤلف أو جهة تعتبر هي المنشورة عن العمل،
فإن التوثيق يبدأ بالعمل نفسه وتاريخه ونوع الوسيلة ثم بيانات الإثبات، وهي التي
تحدد المصدر في معظم الأحوال (بسرقة زاهد ٩٨، وأخيرة درويش ٩٩) .

وبفضل في هذه الحالة البحث أولاً عن المصدر الذي يمكن أن يحصل في الجهة
التي تنشر مختصرة في بيانات الموقع مثل *Jnlcom* للإشارة *Journal of Com-*
munication . فليبدأ به النشر كما سبق أن أوضحنا؛ أما إذا كانت هناك
صعوبة في تحديد الجهة أو عدم إمكانية استعادة الأسماء في بنائها الأصلي من
خلال العنوان، فليبدأ التوثيق بعنوان الأعمال ثم خصائصها ويليها بعد ذلك بيانات
الإثبات كما سبق أن ذكرنا .

ويتمتع نظام التوثيق في المطبوعات في حالات تعدد المؤلفين أو أصحاب
العمل، أو وجود عمل أساسي وعمل فرعي (مقال في دورية أو فصل في كتاب)
وغيرها من الأمور، يتمتع نفس النظام في حالة الإثبات من خلال الشبكات .

ثانياً : وفي حالات استقبال أعمال من آخرين استجابة لرسائل سابقة من خلال البريد الإلكتروني E.Mail فإنه يتم التوثيق بذكر اسم المرسل وعنوان بريد الإلكتروني وأي بيانات خاصة تيسر عملية إعادة الاتصال الإلكتروني به ، وتاريخ استقبال الرسالة ثم موضوع العمل إذا كان له عنوان يتشعب إليه في البحث أو الدراسة .

M Abdel hamed , (dr-abdel hamed @ hot mail com , 00202360005 , 25/11/2000 Al ahram Readership .

ثالثاً : وفي حالة إجراء الحوار أو الحديث مع آخرين من خلال الشبكات باستعمال نظم المحادثات Talk أو المؤتمرات من خلال الشبكات Telnet أو Usenet فإن الباحث يسجل الأفراد الذين قام بإجراء الحوار معهم وبياناتهم الإلكترونية وتاريخ إجراء الحوار أو المحادثة ، كما هو معمول به في البريد الإلكتروني . وفي جميع الأحوال فإن الباحث يراعى الاحتفاظ بالأعمال التي قام باستخدامها من خلال الملفات الموجودة على الشبكات ، وعرضها أو بعضها في الملاحق متى تطلب الأمر ذلك باعتبارها أداة بحثية تعامل معاملة التسجيلات الإذاعية أو تسجيلات الفيديو غير المتاحة للجميع . وذلك متى عجز الباحث عن الإتصال بالمصدر الأساسي ومراجعته للحصول على أصل العمل مطبوعاً أو مسجلاً بصفحه الوثيقة الأساسية الكاملة التي يمكن أن يتوسع الباحث في الاستفادة منها ومراجعتها

التسجيل

في قائمة المراجع

هناك عدد من الاختلافات بين تسجيل نفس المراجع في كل من الهامش وقائمة المراجع تتمثل في الآتي :

- ١- يسجل اسم المؤلف أو الباحث في الهامش بنص التمسيل العائلي ، بينما ، يسجل في قائمة المراجع اسم العائلة Family Name أولاً متبوعاً بنقطة وفصله ثم الاسم الأول والشاسي Wimmer , Roger D . وهناك اتجاه في بعض الدول العربية لاستخدام نفس الأسلوب في تسجيل المراجع العربية في قائمة المراجع ، ولكن لم يتم الاتفاق على هذا الأسلوب في مصر حتى الآن ، سوى في عدد محدود من المؤسسات العلمية

٢ - نظراً لاستخدام النظام الخاص باحتصار المعلومات البيبلوجرافية وتسجيلها داخل النص بين أقواس (محمد عبد الحميد ٩٧: ١١٥) واستخدام الأسلوب التقليدي في هامش النص . فقد أصبح يسجل مبدئياً سنة النشر بعد اسم الكاتب مباشرة في قائمة المراجع بدلاً من وضعها في بيانات النشر .

- محمد عبد الحميد (٩٧) : _____

- Mc Quail., Demmus (94), _____

٣ - لا تكتب أرقام الصفحات في قائمة المراجع .

٤ - تكتب المراجع في قائمة المراجع مرتبة ترتيباً هجائياً .

٥ - يفضل تصنيف قائمة المراجع في وحدات متتابعة كالآتي :

أ- وثائق رسمية ومخطوطات .

ب- كتب عربية ومعربة .

ج- بحوث عربية منشورة في دوريات ومؤتمرات علمية .

د- بحوث ودراسات عربية غير منشورة .

هـ- كتب أجنبية .

و- بحوث أجنبية منشورة في دوريات ومؤتمرات علمية .

ز- أعمال منشورة على الشبكة العالمية (الإنترنت) .

وذلك بالنسبة للأعمال مجهزة الكاتب أو المصدر السابق الإشارة إليها .

وترتب الموضوعات هجائياً كما في حالة ترتيب المؤلفين أو مصادر الأسناد في

المراجع المختلفة .

٦- وهذا التصنيف ليس ملزماً، ويمكن للباحث أن يقوم بتصنيف المراجع العلمية

بناءً على أي معيار يختاره - مثل التصنيف بناءً على محاور الدراسة - بشرط

أن يسهم هذا التصنيف في مراجعة القائمة والاستفادة منها بسهولة ويسر .

٧- في حالة تعدد المراجع لمؤلف واحد يتم ترتيب المراجع زمنياً ، وصولاً إلى أحدث

ما صدر للمؤلف .

٨- في حالة تعدد المراجع لمؤلف واحد في سنة واحدة (كتب وبحوث مشلاً) يتم

ترتيبها زمنياً متى أتبع ذلك ، أو ترتيبها هجائياً .

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية والعربية :

- إبراهيم أنيس (٨) : دلالة الألفاظ، القاهرة : الإتحاد المصرية .
- أحمد بدر (٨٢) : أصول البحث العلمي ومناهجه، (ط٦)، الكويت : وكالة المطبوعات .
- أحمد عطية أحمد (٩٩) : مناهج البحث في التربية وعلم النفس (رؤية نقدية)، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية .
- أحمد مختار عمر (٨٢) : علم الدلالة، الكويت : مكتبة دار العربية للنشر والتوزيع .
- بول صبرى (٦٦) : المنطق وفلسفة العلوم، ترجمة : فؤاد زكريا، القاهرة : دار النهضة المصرية .
- جون ميدلتون (٨٥) : نهج في تخطيط الاتصال، شعبة الترجمة العربية، باليونيسكو، باريس : اليونسكو .
- ديفرولد فان دالين (٨٣) : مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ترجمة : محمد نبيل نوفل وآخرين، ط٣، القاهرة : الإتحاد المصرية .
- زيدان عبد الباقي (٨٠) : قواعد البحث الإجتماعي، ط٧، القاهرة : مطبعة السعادة .
- سعد مصلوح (٨٠) : الأسلوب : دراسة لغوية إحصائية، الكويت : دار البحوث العلمية .
- صلاح عصرة (٨٠) : الموضوعية في العلوم الإنسانية - عرض نقدي لمناهج البحث، القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر .
- عبد الباسط محمد حسن (٨٠) : أصول البحث الإجتماعي، ط٧، القاهرة : مكتبة وهبة .
- عبد الرحمن بدوي (٧٧) : مناهج البحث العلمي، ط٣، الكويت : وكالة المطبوعات .

- عبد العليم محمد (٩٠) : الخطاب الساداتى : تحليل الحقل الابدولوى للخطاب الساداتى، القاهرة : كتاب الأمالى، رقم ٢٧، أغسطس- ١٩٩٠
- عبد اللطيف محمد المبد (٧٦) : مناهج البحث العلمى، القاهرة : دار المصرية.
- عزيز حنا داود وآخرون (٩١) : مناهج البحث فى العلوم السلوكية، القاهرة : الإنجلو المصرية .
- على عبد المعطى (٨٥) . رؤية معاصرة فى علم المناهج، الإسكندرية دار المعرفة الجامعية .
- على ماهر خطاب (٩٨) : مناهج البحث فى العربية وعلم النفس، بدون .
- فؤاد أبو حطب، وآمال صادق (٩١) : مناهج البحث وطرق التحليل الإحصائى فى العلوم النفسية والعربية والإجتماعية، القاهرة : مكتبة الإنجلو المصرية .
- ل. ر. جابى (٩٣) : مهارات البحث القومى ترجمة: جابر عبد الحميد، القاهرة : دار النهضة .
- نوس كوهين، لورانس مانيون (٩٠) . مناهج البحث فى العلوم الإجتماعية والعربية، ترجمة : كوثر كركك، ولیم هبید، القاهرة : الدار العربية للنشر والتوزيع .
- مارلين نصر (٨١) : التصور القومى العربى فى فكر جمال عبد الناصر، القاهرة : دار المستقبل العربى .
- محمد الجوهري، عبد الله الخربجى (٧٨) : طرق البحث الإحصائى، القاهرة : بدون .
- محمد الرفاتى (٨٩) : مناهج البحث فى الدراسات الإجتماعية والإعلامية، القاهرة : الإنجلو المصرية .
- محمد تبهان سويلم (٩٥) : التحليل وتصميم نظم المعلومات، القاهرة . المكتبة الأكاديمية .
- محمد عبد الحميد (٨٣) : تحليل المحتوى فى بحوث الإعلام، جدة: دار الشروق.
- _____ (٩٢) : بحوث الصحافة، القاهرة : عالم الكتب .

- _____ (٩٣) : دراسة الجهاد في بحوث الإعلام، ط٢، القاهرة : عالم الكتب .
- _____ (٢٠٠٠) : نظريات الإعلام وإشكالات التأليف، ط٢، القاهرة : عالم الكتب .
- محمد حماد الدين إسماعيل (٨٩) المنهج العلمي وتفسير السلوك، ط٤، الكويت : دار القلم للنشر والتوزيع .
- محمد علي محمد (٨٣) : مقدمة في البحث الاجتماعي، بيروت : دار النهضة العربية .
- محمد محمد الهادي (٩٥) : أساليب إعداد وتوثيق البحوث العلمية، القاهرة : المكتبة الأكاديمية .
- محمود علم الدين (٩٠) . بحوث الإتصال الجماهيري «رؤية نظرية»، القاهرة : بلدن .
- رودة بدران (تحرير) (٩١) : البحث الإمبريقى فى الدراسات السياسية، جامعة القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية .

ثانياً : أوراق هوبية :

- السعيد محمد رشاد (٩٧) ، أنماط الدراسات المستقبلية وأساليب منهجها ودورها فى توجيه البحث العلمى العربى نحو المستقبل، جامعة حلوان : كلية التربية، المؤتمر العلمى الخامس ٢٩-٣٠ ابريل، ١٩٩٧ .
- حمدى حسن (٩٦) : نظريات الإتصال واستراتيجيات البحث فى الدراسات الإعلامية، جامعة القاهرة : كلية الإعلام : أعمال الحلقة الدراسية الثانية لمشكلات المنهج فى بحوث الصحافة، ابريل، ١٩٩٦ .
- دانية محمد درويش (٩٩) : فهرسة ملفات الإنترنت وإمكانية الاستشهادات المرجعية بها، تونس : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، أعمال المؤتمر التاسع للإتحاد العربى للمكتبات والمعلومات، دمشق، ٢٦-٢٧ أكتوبر، ١٩٩٨ .

- عراطف عبد الرحمن (٨٨) الدراسات المستقبلية، الاشكاليات والأفاق، الكويت: مجلة علم الفكر، المجلد ١٨، العدد ٤، مارس ١٩٨٨ .
- _____ (٨٦) : الاتجاهات النقدية في بحوث الإعلام، القاهرة: المركز العربي للدراسات الإعلامية، مجلة الدراسات الإعلامية، العدد ٤٤، يوليو/سبتمبر ١٩٨٦ .
- محمد عبد الحميد (٨٥) : الاتجاه النقدي في دراسة الظواهر الإعلامية المعاصرة، جدة : كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد الخامس، ١٩٨٥ .
- ناهد صالح (٨٤) : المنهج في البحوث المستقبلية، الكويت : مجلة عالم الفكر، المجلد ١٤، العدد ٤، مارس ١٩٨٤ .
- بسمة محمد عبد الخليم (٩٩) : الوثائق الإلكترونية على شبكة الإنترنت، محاولة دولية لعقنين الإرجاعات الهيلوجرافية لها، تونس، المنظمة العربية للترجمة والثقافة والعلوم، أعمال المؤتمر العربي التاسع للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، دمشق، ٢١-٢٦ أكتوبر، ١٩٩٨ .

ثالثاً : بحوث عربية تم الاستشهاد بها :

- أشرف صالح : إخراج القطع الممدد لصحيفة الأهرام، بحوث الاتصال، كلية الإعلام - جامعة القاهرة، العدد ٧، يوليو ٩٢، ص ١١٧ .
- أشرف صالح . إخراج الصحف بدولة الإمارات العربية المتحدة : دراسة مقارنة، بحوث الاتصال، كلية الإعلام - جامعة القاهرة، العدد ٨، ديسمبر ٩٢، ص ٥٦ .
- أميرة محمد المرسى . الجواب الإجابة والمهجة لبحوث الصحافة في مصر - دراسة تحليلية لخطط وسائل المايسبور والدكتوراه المسجلة بكلية الإعلام، الحلقة الدراسية الأولى لشكليات المنهج في الدراسات الصحفية، إبريل ٨٦، القاهرة: كلية الإعلام جامعة القاهرة .
- السيد بهنسي . البحوث الاتصالية الخاصة بالطفل من ٦٦-١٩٩٢ دراسة تحليلية تفريقية. القاهرة، جامعة الأزهر، مجلة جامعة الأزهر، ١٩٩٤ .

- السيد بهنسى : استخدام نموذج الإهتمام ودواعي المشاهدة في اتخاذ القرارات الخاصة بتقويم موضوعات برامج الأطفال في التلفزيون دراسة ميدانية، مجلة البحوث الإعلامية - جامعة الأزهر، العدد ٣، ج ٢، يناير ٩٥ .
- بسوسى حماد : العلاقة المتبادلة بين وسائل الإعلام والجمهور في وضع أولويات القضايا العامة في مصر، بحوث الإتصال، كلية الإعلام - جامعة القاهرة، العدد ٤، يناير ٩١ .
- راجية أحمد قنديل : دراسات الطفل ووسائل الإعلام والثقافة في التسمينات، تحليل من المستوى الثانى لنتائج الدراسات المصرية، القاهرة، الشركة المتحدة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٨ .
- راجية قنديل : علاقة الطفل المصرى بالصحف والمجلات العامة : دراسة للجمهور والسلوك الإتصالي، القاهرة، الشركة المتحدة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٨ .
- زامل أبو زنادة، وحسرة بيت المال : القيد و آثاره على الأطفال في المملكة العربية السعودية، بحوث الإتصال، كلية الإعلام - جامعة القاهرة، العدد ٦، ديسمبر ١٩٩١ .
- سامى عبد العزيز : تأثير الإعلان التلفزيونى على السلوك الشرائى للطفل، بحوث الإتصال، كلية الإعلام - جامعة القاهرة، العدد ٦، ديسمبر ١٩٩١ .
- سوزان القليبي، هبة السمرى : تأثير مشاهدة العنف في أفلام الكارتون بالتلفزيون المصرى على الأطفال، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، كلية الإعلام - جامعة القاهرة، العدد ١، يناير ١٩٩٧ .
- سوزان القليبي : دور التلفزيون في تنمية المواهب لدى الأطفال الموهبين، المؤتمر العلمى السنوى لمركز دراسات الطفولة، جامعة عين شمس، إبريل ١٩٩٧ .
- شاهيناز بسوسى : العلاقة بين التعرض لوسائل الإتصال وطبيعة الإنهاء نحو مشكلة الإرهاب، بحوث الإتصال، كلية الإعلام - جامعة القاهرة، العدد ١٠، ديسمبر ١٩٩٣ .
- عبد اللطيف ذبيان العوفى : التلفزيون السعودى وإدراك الانتماءات الإجتماعية وفق نظرية الفرض الثقافى، بحوث الإتصال، كلية الإعلام - جامعة القاهرة، العدد ٨، ديسمبر ١٩٩٢ .

- هنلى رضا : أثر إعلانات التلفزيون على السلوك الشرائى للجمهور المرى،
بحوث الإتصال، كلية الإعلام - جامعة القاهرة، العدد ٩، يوليو ١٩٩٣
- ليلى عبد المجيد : بحوث الصحافة فى مصر من ٧١-١٩٨٥ دراسة تحليلية
تقويمية، الحلقة الدراسية الأولى لمشكلات الخنيج وفى الدراسات
الصحفية، أبريل ١٩٨٦، القاهرة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة
- محمد عبد الحميد : قراءة الصحف ودراستها بين طلاب الجامعة، دراسة تطبيقية
فى الاستخدام والإشباع، مجلة العلوم الإجتماعية، جامعة الكويت،
المجلد ١٧، العدد ٢، صيف ١٩٨٩ .
- محمد عبد الحميد : نموذج الإقناع ودوافع القراءة لتقوم الموضوعات الصحفية،
مجلة جامعة الملك عبد العزيز، مركز الشر العلمى بالجامعة، المجلد ٣،
١٩٩٠ (١٩٩٠) .
- محمد عبد الحميد : حدود الاتفاق بين نتائج تحليل محتوى الصور والصور
الصحية، بحوث الإتصال، كلية الإعلام - جامعة القاهرة، العدد ٤،
يناير ١٩٩١ .
- محمد عرفة : التأثير السلوكى لوسائل الإعلام - تحليل من المستوى الثانى،
بحوث الإتصال، القاهرة، كلية الإعلام، العدد السادس ، ديسمبر ٩١
- محمد محمود الرسى : تقسيم التغطية الإخبارية لأنها - أزمة الخنيج فى
التلفزيون المصرى، بحوث الإتصال، كلية الإعلام - جامعة القاهرة،
العدد ٥، يوليو ١٩٩١ .
- محمد نهيل طلب : اتجاهات المرأة السعودية نحو برامج المرأة بالراديو
والتلفزيون، بحوث الإتصال، كلية الإعلام - جامعة القاهرة، العدد ١١،
يوليو ٩٤ .
- محمود علم الدين : قراءة جريدة المدينة المبررة، بحوث الإتصال، كلية الإعلام -
جامعة القاهرة، العدد ١١، يوليو ١٩٩٤ .
- منصور كندة : اتجاهات الآباء المتخصصين نحو أثر التلفزيون على الأبناء،
دراسة تطبيقية على حملة درجة الدكتوراه فى الإعلام والتربية، بحوث
الإتصال، كلية الإعلام - جامعة القاهرة، العدد ٦، ديسمبر ١٩٩١ .

رابعاً : المراجع الأجنبية :

- Anderson, J.A. (87) **Communication Research : Issues and Method.**, New York : Mc Grow - Hill .
- Backstrom, Ch M & Gerald H. (81) : **Survey Research 2^{ed} edition.**, New York: John Wiley and Sons .
- Bailey, K.D., (78): **Methods of Social Research.**, New York: Free Press .
- Borg W R. & Gall M.D. (83) : **Educational Research: An Introduction .** 4th ed, New York, Longman
- Barran S. J. and Davis D. K.(95): **Mass Cammunication Theory : Foundatim, Fermet and Future.**, California Wads warth Publising Company .
- Berger, A. A.(98): **Media Research Techniques 2^{end} ed.** London : Sage Publication .
- Blalock, H.J., JR.(82) : **Conceptualization and Measurement in the Social Science.**, Benerly Hills, CA Sage
- Bernard, H.R.(88): **Research Method in Cultural Anthropology .** Beverly Will CA: Sage .
- Bowers, J.W & Courtlight, J A. (84) , **Communication Research Metlede**, London: Scott, Foresman and Company .
- Brinberg, S., and Mc Grath, J E.(85) : **Validity and the Rerearch Proceea.**, Benerly Hills, CA: Sage .
- Corner J., et al., (eds) (97) : **International Media Research., A Critical Survey.**, London : Rout ledge
- Cozby, P C(93) : **Methods In Behavioral Research (5th ed)** California.Moutain View May Field Publshing Company
- Curran J. and M. Gurevitch (eds) (91): **Mass Media and Society .** London : Edward Arnold.
- Emmert, Ph. & Brooks W.D. (eds) (70) **Methods of Research in Communication.**, Boston Houghton Mifflin Company
- Fowler, F.J., IR (84) **Survey Research Method.** Beverly Hills, CA: Sage .

- Fink, A., and Kosecoff J (85) **How to Conduct Survey: A Step-By-Step Guide** , Beverly Hills, CA: Sage
- Fraenkel., J.R. & Wallen., N E.(93): **How to Design and Evaluate Research in Education** 2nd ed. New York: Mc Grow-Hill Inc .
- Griffin E A (94): **A First Look at Communication theory** , 2ed ed., New York : Mc Graw - Hill , Inc
- Gudykunst., W B & Kim., Y Y (84) **Methods for Inter Cultural Communication Research.**, Bever Hills SAGE Publications.
- Hall , S , et al (eds) (82) **Culture, Media, Language** , London Hutchison .
- Hammersley, M. (ed) (93): **Social Research, Philosophy, Politics and Practice.** , SAGE Publication, London
- Heath R.L & Bryant J. (92) **Human Communication : Theory and Research.**, N.J. Laurence Erlbawn Associates
- Judith, B. (93) : **Doing Your Research Project** 2nd edition Buckingham: Open University
- Kalton, G (83) **Introduction to Survey Sampling.**, Beverly Hills, CA: Sage .
- Kerlinger, F (73): **Foundation of Behavioral Research.** , 2nd ed. New York : Holt, Rinehart and Winston
- Kidder , L.H.(81): **Research in Social Relation** 4th edition., New York: Holt Rinehart and Winston
- Kirk J., and Miller, M L.(86) **Reliability and Validity in Qualitative Research.**, Beverly Hills, CA Sage
- Klaus B.J (95) **The Social Semiotic of Mass Communication** London: Sage Publication
- Kline, G. & Tichenor, Ph J. (eds) (72) **Current Perspective in Mass Communication Research.**, London Beverly Hills SAGE Publication
- Knowles, D. (ed) (90) **Explanation and its Limits** , Cambridge University Press Cambridg .

- Krippendorff, K. (80) : **Content Analysis An Introduction to Its Methodology.**, Beverly Hills, Calif: Sage .
- Labaw, P K. & Roppeport M.A., (80): **Advanced Questionnaire Designe.**, Cambridge: Abt Books .
- Lin, N. (76) : **The Foundation of Social Reseach.**, New York. Mc Grow- Book Company
- Lowery, Sh. & Defleur, M L. (83) **Milestone in Mass Communication Research.**, New York: Longman
- Marshall, C. & Rossman, G B.(89) · **Designing Qualitative Research.**, Newbury Park. CA Sage .
- Mc Quail, D. (94) **Mass Communication Theory : An Introduction : 2^{ed}** London Sage Publication
- Merrill, J C and R . L. Lowenstein (79): **Media, Message and Men: New Perspective in Communication.**, New York · Longman .
- Nachmaus D. & Nachmais Ch (81). **Research Methods in Social Sciences 2^{ed}** edition., New York St., Martin's Press
- Sechiesinger, Ph & Silverstone R. (97) : **International Media Research.**, New York : Routledge .
- Servin, W. J. & Tankard, In J W.(88). **Communication: Theories., Origins, Method., Uses.**, New York Longman
- Stemple G.H. & Westly B H.(eds) (81): **Research Methods In Mass Communication** U.S A. Prince- Hall. Inc
- Sundman S. (76) : **Applied Sampling.**, New York: Academic Press Inc .
- Tan, A.S. (85) · **Mass Communication Theory and Research.**, New York: Joun Wiley & Sons .
- Tucker R.K., et al (81) **Research in Speach Communication ,** New Jersey .
- Turabian, K.L. (82) . **A Manual For Writers of Research Papers.**, London : The Pitman Press .
- Weisber H.F & Bower B D. (77) **An Introduction to Survey Research and Data Analysis.**, San Francisco: W.H. Freeman and Company .
- Wimmer, R.D. & Dominick J R. (83) **Mass Media Research: An Introduction.**, California., Words Wor the Publishing Comp

بحوث ودراسات علمية للمؤلف

- كتاب بعنوان : الصحافة العسكرية القاهرة : دار المعارف ، سلسلة كتابك العدد رقم ١٤٦

- بحث بعنوان : التحليل الكمي للمحتوى في بحوث الإعلام في ضوء المنظور المهيمن ،
القاهرة - المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، وقائع الحلقة الثانية
لبحوث الإعلام في مصر ، ديسمبر ١٩٨٠ .

- كتاب بعنوان : الصحافة العسكرية في مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٣ ، دراسة تاريخية نقدية
مقارنة ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام -
العدد ٥٢ - ١٩٨٢ .

- كتاب بعنوان : تحليل المحتوى في بحوث الإعلام ، جدة : دار الشروق ١٩٨٣ .
- بحث بعنوان : النور الوثائقي للمجلات العامة في المؤسسات الصحفية ، جدة : جامعة
الملك عبد العزيز ، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، العدد الرابع ١٤٠٤ /
١٩٨٤ .

- بحث بعنوان : الاتجاه النقدي في دراسة التطوير الإعلامية المعاصرة ، جدة : جامعة
الملك عبد العزيز ، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، العدد الخامس
١٤٠٥ / ١٩٨٥ .

- بحث بعنوان : تحليل محتوى الصورة الصحفية ، القاهرة : كلية الإعلام ، جامعة
القاهرة ، وقائع الحلقة الدراسية الأولى - مشكلات النهج في الدراسات
الصحفية ، أبريل ١٩٨٦ .

- كتاب بعنوان : دراسة الجمهور في بحوث الإعلام ، مكة المكرمة : المكتبة الفيصلية ١٩٨٧
- بحث بعنوان : المنظور الاجتماعي في دراسة جمهور وسائل الإعلام ، جدة : مجلة
جامعة الملك عبد العزيز - الآداب والعلوم الإنسانية ، مجلد ١٤٠٨ /
١٩٨٨ .

- كتاب بعنوان : وسائل الاتصال الإداري ، مقررات منهج التعليم الثانوي المطور - برنامج
العلوم الإدارية ، المملكة العربية السعودية - وزارة المعارف ، الإدارة العامة
للمناهج ١٤٠٨ / ١٩٨٨ .

- فصل في كتاب : وسائل الاتصال المطبوعة في كتاب : مقدمة إلى وسائل الاتصال ، في :
على عوجة وأخرون : جدة مكتبة مصباح ١٩٨٩ .

- بحث بعنوان : الاتجاهات الأساسية في بحوث قراءة الصحف - القاهرة . المجلة العلمية لكلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، العدد الأول : يوليو ١٩٨٩ .
- بحث بعنوان : قراءة الصحف وبرامجها بين طلاب الجامعة ، دراسة تطبيقية في الاستخدام والأشياء . الكويت : جامعة الكويت . مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد ١٧ ، العدد ٢ ، صيف ١٩٨٩ .
- بحث بعنوان : نموذج الاعتماد والبرامج لتقويم الموضوعات الصحفية . جدة : مجلة جامعة الملك عبد العزيز - كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، مجلد ٢ ، ١٤١١ / ١٩٩٠ .
- كتاب بعنوان : إنتاج المواد الإعلامية المطبوعة في العلاقات العامة . في كتاب إنتاج المواد الإعلامية في العلاقات العامة ، راسم الجمال ، محمد عبد الحميد ، سعيد السيد ، جدة : مكتبة مصباح ١٩٩٠ .
- بحث بعنوان : حدود الاتفاق بين نتائج تحليل النصوص والصور الصحفية . القاهرة : المجلة العلمية لكلية الإعلام ، جامعة القاهرة ، بحوث الاتصال ، العدد الرابع يناير ١٩٩١ .
- كتاب بعنوان : بحوث الصحافة ، القاهرة . عالم الكتب ١٩٩٢
- بحث بعنوان : البحث العلمي في مجال الإعلام الإسلامي ، إشكاليات وبرهات نظرية . خدوة الاعلام الإسلامي بين تحديات الواقع وطموحات المستقبل القاهرة . مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي - جامعة الأزهر ، مؤسسة اقرأ الحيرية مايو ١٩٩٢ .
- كتاب بعنوان : الاتصال في مجالات الاندماج الفني الجماهيري . القاهرة : عالم الكتب ١٩٩٣ .
- ورقة عمل بعنوان : دعم التربية الإعلامية في المؤسسات التعليمية . المؤتمر العلمي الثالث لكلية التربية - جامعة طوان : التعليم وتحديات القرن الحادي والعشرين ، أبريل ١٩٩٥
- ورقة عمل بعنوان : الداخل الأساسية للبحث العلمي في تكنولوجيا التعليم . المؤتمر العلمي السادس للجمعية المصرية لتكنولوجيا التعليم ، القاهرة : ديسمبر ١٩٩٨
- كتاب بعنوان : نظريات الاعلام واتجاهات التأثير . القاهرة : عالم الكتب ، ط ١ ١٩٩٧ . ط ٢ ٢٠٠٠ .

